



جامعة تشرين
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

الجملة الإنشائية بين التركيب النحوي والمفهوم الدلالي

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

أعدّها الطالب :
غيات محمد بابو

إشراف :

د. إبراهيم البب

العام الدراسي

2009 – 2008

الإهداء

إلى الشمعة التي أنارت دربي
في حالكِ الأوقات

غيثاء

إلى شعاع النور المنثور
على دروب وجودي
إلى طهر الحياة ، وعفاف الطفولة
وبسمات الأمل وسط

الزحام

إلى فلذتي كبدي

حيدرة ، قسورة

أهدي ثمرة هذا الجهد

غيّات

شكر وتقدير

أتوجّه بشكري الخالص ، وامتناني العميق ، و عرفاني
بالفضل الكبير إلى أستاذي الفاضل الدكتور

إبراهيم البب

أشكر له فائق عنايته ، وما بذله من جهد ووقت في
تقويم ما اعوجّ من هذا البحث ، وإكمال ما غفلنا عنه
فكان خير معين لا ينضب ، وشعلة نور لم تضنّ
بإشعاعها

يوماً .

جزاه الله عنّي كلّ الخير ، وأسأل الله له دوام العطاء
والصّحة

والعمر المديد مع مزيد من الإبداع .

الفهرس

الصفحة	العنوان
5-1	المقدمة
173-6	الفصل الأول : تركيب الجملة الإنشائية
7	- مكونات الجملة العربية
11	- تركيب الجملة الإنشائية
11	- التركيب الإفرادي
12	- التركيب الإسنادي الناقص
14	- التركيب الإسنادي التام
20	تركيب الاسم مع الاسم
20	- الجملة الاسمية المركبة من اسمين صريحين
20	- النكرة الدالة على الدعاء
21	- تركيب أسماء الاستفهام وكم الخبرية
23	- تركيب أي
25	- تركيب أفاظ القسم
27	تركيب الأفعال مع الأسماء
27	- التركيب مع فعل الأمر
29	- تركيب صيغ العقود
29	- تركيب أفعال الرجاء
36	- تركيب أسماء الاستفهام مع الأفعال
40	تركيب الأفعال مع الحروف
40	- تركيب المضارع مع لام الأمر
42	- تركيب المضارع مع (لا) الناهية
43	- تركيب الأفعال مع أحرف العرض والتحضيض
47	- تركيب الأفعال مع حرفي الاستفهام
54	تركيب الحروف مع الأسماء
54	- تركيب الحرف مع الاسم (ألا + النداء)
61	- تركيب الحرف مع الاسمين (لعل ، ليت ، رُبّ)

69	تركيب الجمل
69	- تركيب الجملة مع الاسم
69	- الجملة الواقعة خبراً
74	- الجملة الواقعة صلة
77	- الجملة الواقعة صفة
79	- الجملة الواقعة حالاً
81	- عطف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس
84	التركيب الشرطي
87	- البنية التركيبية للشرط الجازم
90	- ربط جواب الشرط بالفاء أو (إذا) الفجائية
96	- البنية التركيبية للشرط غير الجازم
104	- تركيب أسلوب الطلب
121	تركيب القسم
122	- الحروف
126	- الأسماء
127	- جواب القسم
132	- القسم الطلبي الاستعطافي
133	- اجتماع الشرط والقسم
138	تركيب الخوالب
138	- تركيب التعجب
147	- تركيب المدح والذم
157	- التركيب الوصفي
159	- تركيب (لولا) مع الجملة الاسمية
161	- تركيب أسماء الأفعال (معناها ، واستعمالاتها)
162	- اسم الفعل المرتجل
165	- اسم الفعل المنقول
250-174	الفصل الثاني : دلالات التقديم والتأخير في الجملة الإنشائية
175	ظاهرة التقديم

179	تقديم المسند
179	- تقديم الخبر
184	- تقديم الفعل
188	- التقديم والتأخير في سياق الاستفهام
188	- الاستفهام الحقيقي
189	- الاستفهام الخبري
194	تقديم المسند إليه على المسند
195	- تقديم الفاعل على فعله
198	- تقديم المبتدأ على الخبر
204	- التقديم والتأخير في سياق الاستفهام الحرفي
210	تقديم متعلقات الإسناد
211	- تقديم المفعول به وتأخير ه
220	- تقديم شبه الجملة على عاملها
224	- تقديم التمييز والحال
227	- رتبة الضمير ومرجعه
232	التقديم والتأخير في تركيب الجمل
232	- تأخير على نية التقديم
235	- تقديم على نية التأخير
237	- اجتماع الشرط والقسم
241	تقديم الحروف
242	- تقديم حروف العرض والتحضيض والتمني
242	- رُبَّ
243	- ليت ولعلّ
244	- حروف الشرط
244	- حرفا الاستفهام
245	- الحروف التي ينتقى بها جواب القسم
247	- لام الأمر ، و (لا) الناهية
248	- الفاء في جواب الشرط و (إذا) الفجائية

250	- حروف النداء
313-251	الفصل الثالث : دلالات الحذف في الجملة الإنشائية
252	ظاهرة الحذف
252	- شروطه
256	- أسبابه
259	حذف المسند
259	- حذف الخبر
263	- حذف الفعل
289	- حذف المسند إليه
293	حذف متعلقات الإسناد
293	- حذف المفعول به
296	- حذف المضاف إليه
296	- حذف المخصوص مع صفته شذوذاً
297	الحذف في تركيب الجمل
297	- حذف جملي فعل الشرط والقسم
298	- حذف جملي جواب الشرط والقسم
303	حذف الحروف
303	- حذف همزة الاستفهام
304	- حذف فاء الجواب
306	- حذف لام الأمر
306	- حذف (لا) النافية في جواب القسم
307	- حذف لام التوطئة
307	- حذف لام الجواب
308	- حذف (لقد)
309	- حذف (ما) النافية من جواب القسم
309	- حذف الجار
311	- حذف حرف النداء
312	- حذف نون التوكيد

436-314	الفصل الرابع : الدلالة التركيبية في الجملة الإنشائية
315	الدلالة التركيبية في الجملة الإنشائية
318	دلالة الأصل
319	- دلالة الاستفهام
326	- دلالة الأمر
332	- دلالة النداء
342	- دلالة النهي
343	- دلالة التمني
343	- دلالة الترجي
347	- دلالة القسم
354	- دلالة التقليل
358	- دلالة الشرط الجازم وغير الجازم
383	- دلالة المدح والذم
386	- دلالة العرض والتحضيض
388	- دلالة الدعاء
391	الدلالة السياقية
391	- دلالة الأمر
397	- دلالة النهي
399	- دلالة الاستفهام
407	- دلالة النداء
412	- دلالة صيغ العقود
414	العدول في الأفعال الإنشائية
415	- أولاً : العدول عن صيغ الأفعال الإنشائية داخل السياق
420	- ثانياً : العدول عن التركيب الإنشائي إلى التركيب الخبري
423	- سياق الحال وأثره على المعنى
429	دلالة النقل
429	- دلالة التعجب
431	- دلالة (فَعَلَ)

433	- دلالة التمني بـ (لو ، هل ، لعلّ ، ألاّ ، هلاًّ ، لولا ، لوما)
439-437	الخاتمة
453-440	ترتيب المراجع والمصادر
459-454	الفهرس

المقدمة

كانت اللغة — وما تزال — أصواتاً يعبر بها كل قوم عن أغراضهم كما عرفها ابن جنّي ، وهي الوعاء الأوسع، والكيان الاجتماعي الذي حظي باهتمام الدارسين، قديماً وحديثاً ، وأداة التواصل والتخاطب بين البشر ، إذ لا وجود لإبداع أو نتاج فكري لدى أمة في غياب اللغة ، فالإبداع الفكري مرهون بوجودها ، وقائم في نموّه ، وارتقائه على نموّها .

إن اللغة — تلك المقاطع الصوتية ، والحروف المركبة الزاخرة بمعانٍ وطاقت دلالية مختلفة — هي المادة الأولى لتأسيس تراكيب لغوية ، وهي حاملة طاقات المبدع وبراعته في التعبير عن المشاعر والأفكار .

ومن يدرس التراث اللغوي دراسة متأنية يجد أنّ العربية من أقدم اللغات الضاربة في عمق التاريخ ؛ فقد استطاعت أن تحافظ على أكثر خصائصها الدلالية ؛ قياساً إلى غيرها من اللغات ، كما استطاعت أن تحتوي رصيذاً ضخماً من الألفاظ ، والتراكيب ، وطرائق التعبير عن المشاعر ، والأحاسيس ، والمعاني العامة والدقيقة .

وتأسيساً على ما سبق ؛ فقد شغل مبحث تقسيم الكلام اللغويين من عصر مبكر ، حتى حدا بهم الأمر إلى جعله ستة عشر قسماً ، ثم اختصر شيئاً فشيئاً ، إلى أن حُصر في قسمين رئيسيين : هما الخبر والإنشاء .

وما من شك في أنّ هذا التقسيم قد حفلت به كتب اللغة ، وخاصة كتب البلاغيين ، الذين أفردوا فصولاً في كتبهم ، تحدثوا فيها عن التركيب الخبري ، والتركيب الإنشائي ، فعرّفوا كلاً منهما ، فخصّوا احتمال الصدق والكذب بالخبري ، وعدم احتمالته بالإنشائي ، ثم قسموا كل تركيب إلى أقسام عدّة ، إلا أنّ هذا التقسيم لم يبق على حاله ، حتى انتهى الأمر إلى تقسيم التركيب الإنشائي إلى قسمين :

الأول : التركيب الإنشائي الطلبي ، ويشتمل على الأمر ، والنهي ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمني ، والترجي ، والنداء .

والثاني : التركيب الإنشائي غير الطلبي : ويندرج تحته : التعجب ، والمدح والذم ، ورُبّ ، و (كم) التكريرية ، والشرط ، والقسم .

ويُعدّ رضي الدين الأسترابادي أول من أولى التركيب الإنشائي العناية والاهتمام ، حيث صرّح مراراً وتكراراً بإنشائية التراكيب اللغوية في شرحه على الكافية ، فحاول وهو يستقري كلام العرب وتراكيبها ، الوقوف على خصائصها النحوية والتركيبية ، والدلالية ، فاستطاع بذلك أن ينفذ إلى الأسس الفكرية للجملة الإنشائية .

وإذا كان اللغويون القدماء قد أولوا عنايتهم ، واهتمامهم بالتركيب الإنشائي ، فإننا لا نقلل من أهمية جهود المحدثين الذين صرفوا جهودهم لدراسة هذا التركيب ، إلا أننا نود أن نسجل ملاحظتين على جهودهم :

الأولى : إنّ أكثرهم قد تناول هذا التركيب بأسلوب تعليمي ، بما لا يتجاوز بضع صفحات ، فجاءت دراستهم مفتقرة ، مقتضبة .

الثانية : حاول بعضهم أن يتوسّع في هذا التركيب، فأولاه العناية والاهتمام ، ككتاب : (الأساليب الإنشائية في النحو العربي) لعبد السلام هارون ، و (جماليات الخبر والإنشاء) للدكتور حسين جمعة ، و (أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي) لعبد القادر مرعي الخليل ، و (اللغة العربية ، معناها ومبناها) للدكتور تمام حسّان ، وغيرها من الكتب التي تناولت هذا الموضوع من جانب أو آخر ، وقد أفدنا منها ، إلا أن دراساتهم اعترأها بعض النقص ، فلم يتحدثوا عن ظواهر لغويّة مهمّة ، تمسّ الجملة الإنشائية ، كالحذف ، والتقديم ، والتأخير ، وغيرها .

وعلى أساس ذلك ، فقد حاولنا أن نعيد دراسة الجملة الإنشائية، دراسة علميّة ، جديّة ، عازمين على سدّ الثغرات التي أغفلها بعضهم ، وفي الجملة الإنشائية غير الطليبة خاصّةً، والعناية بظاهرتي التقديم والتأخير، والحذف ، لِمَا لهما من أهمية في الدرس اللغوي ، فكان اختيارنا هذا البحث الموسوم بـ (الجملة الإنشائية بين التركيب النحوي والمفهوم الدلالي) ، وهو موضوع شائك ، ومتفرّع ، أتمنى أن يكون نتاج جهد متواضع ، استقرأنا فيه جهود بعض القدماء والمحدثين ، فأعدنا بناءها من جديد ، ودرسناها دراسة علمية جديّة تتناسب مع طبيعة البحث .

ولما كان النحو هو علم العلاقات بين المفردات ، توخّى هذا البحث الجمع بين علمي النحو والمعاني ، وصرف جلّ عنايته إلى الدلالات التركيبيّة من خلال النظر والتأمّل في العلاقات التركيبيّة ، والقرائن السياقية ، وما يقتضيه المقام والحدث الكلامي ، وهو ما يعرف في الدراسات الحديثة بسياق الحال .

أمّا بناء البحث فجاء على مقدّمة ، وأربعة فصول ؛ بيّنا في المقدّمة أهمية البحث ، وغايته ، وأشارنا إلى أهمية هذا التركيب في التراث اللغوي ، وعناية القدماء والمحدثين به . وخصّصنا الفصل الأول لدراسة تركيب الجملة الإنشائية ، فبدأنا الحديث عن مكونات الجملة العربية ، من خلال العملية الإسنادية التي تشكل نواة الجملة العربية ، إذ لا يمكن تصوّر أية جملة بلا مسند ، ومسند إليه ، ثم انتقلنا إلى الحديث عن تركيب الجملة الإنشائية ، فالأصوات تتركب مع بعضها لتؤلف الكلمة، وهي بدورها تتألف مع صاحبته لتكوّن الجملة ، وتتركب الجملة مع الجملة لتشكّل الكلام ، الذي يحتوي أكثر من عملية إسنادية ، وبه تتم

الفائدة التي يحسن السكوت عندها ، ومن ثم قُسم تركيب الجملة الإنشائية إلى ستة تراكيب وفق الشكل الآتي :

تركيب الاسم مع الاسم ، تركيب الأفعال مع الأسماء، تركيب الأفعال مع الحروف ، تركيب الحروف مع الأسماء ، تركيب الجمل ، تركيب الخوالب ، وآثرنا في هذا الأخير عن قصدٍ إدراج (لولا) في جملة الخالفة ؛ لأنها خالفت أخواتها في الاختصاص ، وكذلك (التركيب الوصفي) ؛ لأنه خالف العلاقة الإسنادية في الجملة .

ودرسنا في الفصل الثاني : دلالات التقديم والتأخير في الجملة الإنشائية ، فجعل في خمس فقرات ، قُسمت على الشكل الآتي : تقديم المسند على المسند إليه ، تقديم المسند إليه على المسند ، تقديم متعلقات الإسناد ، التقديم والتأخير في تراكيب الجمل ، تقديم الحروف . وهنا لا بدّ من ملاحظة أنّ مسألة التقديم والتأخير من المسائل المهمة التي اعتنى بها النحويون والبلاغيون ، كجزء من اهتمامهم بالتركيب اللغوي ، فحاولوا تعليل تقديم أجزاء من الجملة ، أو تأخيرها ، ووضع سببويه الإطار العام للتقديم الذي حصره في العناية ، والاهتمام ، بينما جعل البلاغيون الدلالة محوراً رئيساً في دراستهم لهذه الظاهرة .

وعُنون الفصل الثالث بـ (دلالات الحذف في الجملة الإنشائية) والذي ما يزال يحظى بالاهتمام والدراسة لدى الباحثين المعاصرين ، فدرسنا فيه جهود النحويين والبلاغيين ، وبعض المحدثين ، والحذف قد يكون بإسقاط عنصر أو أكثر من عناصر التركيب ، وقد يكون جملة بأسرها ، إذ إن كل نوع من أنواع الحذف له دلالاته التي ذكرها النحويون والبلاغيون . أما الفصل الرابع فخصّص لدراسة الدلالة التركيبية في الجملة الإنشائية ، التي قُسمت ثلاثة أقسام ، فكان أهمها : الدلالة الأصلية ، إذ لا يخلو أيّ تركيب منها ؛ لأنها الأصل ، أما وغيرها طارئ عليها ، أمّا الدلالة الثانية فهي الدلالة السياقية التي لا تُعرف إلا من سياق الكلام الذي ترد فيه مع مراعاة المقام فضلاً عن أهمية العدول في الحياة النقدية المعاصرة ، وقد كان للنحاة الأوائل الفضل الأكبر في إرساء الأسس الأولى لنظرية سياق الحال التي أتى بها علماء اللغة المحدثون ، وفيما يتعلق بالدلالة الثالثة فقد خصّصنا بضع صفحات لها ، وأطلقنا عليها دلالة النقل ؛ لأن النحاة كثيراً ما كانوا يقفون أمام التركيب اللغوي فيشبعونه تحليلاً ، وتفكيراً ، فيعيدونه إلى صيغته الأصلية ، وقد تنقل بعض الأدوات من دلالاتها الأصلية إلى دلالة زائدة عليها بمعونة قرائن السياق .

أما سيرورة العمل المنهجية فقد تم جمع المادة من المصادر ، والمراجع ، نحوية كانت أم بلاغية ، ثم تم توزيعها في كل فصل ، كل حسب موضوعه الذي تتعلق به .

واتخذت الدراسة من نصوص القرآن الكريم ، والشعر العربي الفصيح والنثر ، مادة

للبحث التطبيقي .

أما قضية نسبة الشاهد ، فقد عدنا إلى دواوين قائله ، وما لم نهتد إلى نسبه حاولنا معرفة قائله ، بالعودة إلى بعض المصادر كالخزانة ، والشعر والشعراء ، وأمالي القالي ، والأغاني ، واللسان ، وغيرها ، والذي جهل قائله عدنا إلى مظانه الأساسية التي ذكرته كالكتاب ، وشرح المفصل ، وشرح الرضي ، والمغني ، وغيرها ، وزدنا على ذلك اطلاعاً على أكثر من مصدر نحوي أو أدبي أو لغوي ، وما ذلك إلا زيادة في تأكيد أهميتها ، وقد آثرنا عدم توثيق المصدر أو المرجع بشكل كامل إذا ورد أول مرة ، طلباً للاختصار ، كي لا تثقل الحاشية على حساب المتن ، لأن هذا المصدر أو ذاك سيذكر موثقاً بشكل كامل في قائمة المصادر والمراجع .

إن العلاقة بين التراكيب الإنشائية بما فيها من ظواهر لغوية ، وما تفرزه من دلالات استدعت منا الاستعانة بالمنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي ، القائم على استقراء النصوص والنظر في جهود النحويين والبلاغيين ، وأقوالهم ، وتحليل عناصر تراكيبها ، وما فيها من تقديم وتأخير ، وحذف ، ودلالة ، واقتصرنا على بعض الدلالات التي ذكرها النحويون والبلاغيون .

وبعد ، فإني آمل أن أكون قد وفقت في اختيار هذا البحث الشاق ، وأن أكون قد قدّمت ما فيه الفائدة لدراساتنا النحوية ، وأضفت إلى دراساتنا اللغوية بحثاً جديراً بالقراءة والنظر ، ويكفيني أنني بذلت قصارى جهدي كي أحقق فيه مستوى جديراً بالاهتمام والدراسة ، غير أنه لا شيء يكتمل إلا ظهر فيه النقص ، وطموحي أن يعينني أساتذتي في لجنة الحكم في تصويب ما اعوجّ من هذا البحث ليكون أسلم وأقوم ، ف ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ .

و ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ .

وفي النهاية لا بدّ أن أوجه كلمة شكر إلى كل من ساهم معي في إنجاز بحثي هذا ، وكلّ من أعانني بكتاب ، أو ملحوظة ، أو معلومة ، وأشكر كل الأساتذة والأصدقاء الذين مدّوا لي يد العون من جانب أو آخر .

أتوجه بشكري العميق إلى أستاذي الفاضل د. إبراهيم البب ، الذي كان له الفضل في تصويب هذا البحث وتقويمه ، فهو رائدي ، وموجهي إلى ما غاب عني ، وغمض عليّ من أغواره .

أشكر أساتذتي الأفاضل ، اللجنة الكريمة الذين بذلوا جهداً متميزاً في تقويم هذا البحث ، وتصويب ما اعوجّ منه ، وبما يقدمونه لي من ملاحظات تكون لي العون الذي يمهد الطريق

نحو عملٍ أفضل وأحسن ، ولهم كل الاحترام والتقدير ، وأتمنى أن يلقى هذا البحث قبولا
أمامهم .

والله ولي التوفيق

جدول تصحيح الأخطاء الواردة في الرسالة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
8	14	حسّ ولبّ	حسّ ولبّ
12	10	مع الحرف مسند	مع الحرف لا مسند
16	الأخير	لم تجد ذكر	ولم تجد ذكر
19	20	لا غنى لإحدهما	لا غنى لإحديهما
22	17	فتركبت	فتتركب
29	17	سواء أكان إلى مفعول أو مفعولين	سواء أكان إلى مفعول أم مفعولين
57	1	تركيب للمندوب	المندوب
67	13	ومجرداً	ومجردة
99	13	نعم العبد) ، (لو لم يخف	(نعم العبدُ صهيّب لو لم ..)
104	1	يتألف	تتألف
106	7	قدك وقطك	قدك وقطك
106	13	العلاقة	العلامة
106	15	أو على القطع	وإما على القطع
106	20-21	وقيل في قوله	وأما قوله تعالى :
162	18	وجاء دُعَاء في الأصوات	وحاء وعاء في الأصوات ، فكل
163	8	أمين	أمين
166	الأخير	الحاشية رقم 1 في المتن بعد كاف الخطاب	توضع ص 167 بعد الجرّ باللام
167	4	ذكر الرضي أن أصل هذه	هذا
168	3	وشذ إعزاء	إغراء
169	9	يستعملان متعديان	يستعمل متعدياً
169	10	توقف	توقّف
169	الأخير	وجاء في الشعر الشعر	وجاء في الشعر (7) وتوضع الحاشية في الصفحة السابقة
170	2	وقولي كما	كلّما

عدوها	لقلة عددها	13	171
توضع بعد قول أبي النجم العجيلي (6) ثم تعدل الصفحة التي تليها	حاشية المتن 6	13	172
(قرر)	اللسان (عرر)	الحاشية الأخيرة 6	172
1 ، 2 ، 3 ، 4 وتحذف الحاشية 1	2 ، 3 ، 4 ، 5	حواشي المتن	173
فتكون	فيكون	3	223
حبذا راكباً زيداً	حبذا زيداً راكباً	5	225
حبذا زيداً راكباً	حبذا راكباً زيداً	6	225
وفي حبذا	في حبذا	14	225
إلى قوله تعالى : (وكم)	(وكم)	الأخيرة بعد حاشية المتن 11	300
ق : الآيتان 1-2	ق11	الحاشية 11	300
ق : 36	ق : 1 ، 2 ، 36	الحاشية 1	301
حمل هذا	وحمل هذا التركيب	18	303
التعبير	أو التعبير	الأخير	303
والتقدير على	والتقدير ، على	4	304
الإخبار	الأخبار	6	304
في السعة	عن السعة	الأخير	304
لضعفه (7) وتوضع الحاشية 7 ينظر : شرح المفصل : 98/9	لضعفه 1	18	309
تصبح 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 وتنقل الحاشية 1 إلى (7) في الصفحة السابقة	2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6	حواشي المتن	310
إلى أن واو (رُبَّ)	ذهب الكوفيون إلى أن (رُبَّ)	9	311
يستجاز ، افتد	يستجار + افتد	5+4	312
واختلف في قول المتنبي	واختلف قول المتنبي	12	312
فهم	منهم	12	313

ليس	(ضرباً زيداً) ليست	5	331
التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى	التي هذه الألفاظ أول	5	332
تفسيراً للتجارة	جاء الجواب تفسير للتجارة	8	404
حذف الكلام ووضع الحاشية 2 يعد صواباً في السطر 3	وعلى معنى التقريب صواباً	5+4+3	406
قيس بن ذريح	قيس ابن ذريح	17	408
من بين الرجال	متخصصاً من بني الرجال	9	408
والغرض من الاختصاص الافتخار	والغرض من الاختصاص إمّا الافتخار	10	408
قيل لها	قيل لهل	11	409
ذهب الخليل	مذهب الخليل	8	410
تذهب إلى فلان تقول	تذهب إلى فلان وتقول	4	423
تأكيد للأمر وإشعار بأنه مما يجب أن	الخبر تأثير للأمر وإشعار بأنه ما يجب إن	13	423

الفصل الأول

تركيب الجملة

الإنشائية

1 – مكونات الجملة العربية :

لا بد لنا – بداية – من تبيان مكونات الجملة العربية ، وذلك عبر تفكيك عناصرها ، ودراسة تركيبها المختلفة – فيما يتعلق بالجملة الإنشائية – وملاحظة ما تحويه من تقديم وتأخير ، وحذف ، ودلالة ، وغير ذلك مما يدخل في أساسيات مكونات الجملة الإنشائية .

لقد درس النحاة مكونات الجملة ، بما تحويه من تراكيب أساسية ، كالفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، فانطلقوا من العلاقات الإسنادية التي تضبطها ، فالجملة عنصر كلامي يحوي ألفاظاً تتركب مع بعضها بعضاً مشكّلة الجملة التي تكون حكماً إنشادياً يحسن السكوت عليه ، ويؤدي الفائدة المرجوة .

بيّن سيبويه أن الجملة تتكون من ركنين أساسيين هما : المسند والمسند إليه ، ولا بدّ للجملة ، سواء أكانت اسمية أم فعلية من احتوائهما (1) .

فتركيب الجملة الاسمية لا بد من أن يتكون من اسمين : أحدهما المبتدأ وهو المسند إليه ، والآخر الخبر وهو المسند ، وكذلك الجملة الفعلية لا بدّ لها من ركنين أساسيين هما الفعل وهو المسند ، والفاعل : وهو المسند إليه ، وعليه فقد أخرج الجملتين الظرفية والشرطية من الجمل ، وجعلها : اسمية وفعلية (2) .

فالإسناد " هو الرابطة الحقيقية الجامعة بين أجزاء الجملة التي لا غنى لإحداها عنه ، وهو لا يستقر إلا في اسمين أو في فعل واسم " (3) .

إلا أنّ هناك تراكيب جاءت عن العرب قد خالفت هذه القسمة ، كقولنا : أقائم الزيدان ؟ إذ إنّ من شروط أعمال اسم الفاعل أن يسبق باستفهام ، وكذلك من شرط المبتدأ والخبر أن يتطابقا ، ف أقائم : مبتدأ مرفوع وهو مسند إليه ، والزيدان : فاعل سدّ مسدّ الخبر ، فكذلك هو : مسند إليه ، فكيف يصح للجملة أن يجتمع فيها المبتدأ والفاعل بكونهما مسنداً إليه ، فهذا خلاف ما اشتراطوه ، ولما وقعوا في هذا الإشكال لجؤوا إلى التأويل فجعلوا المبتدأ الوصف فعلاً في المعنى أي : مسنداً ، وهذا إشكال لفظي ، وذاك تصحيح معنوي ، يعتمد على البنية العميقة للجملة ، وقد لجأ ابن يعيش إلى التخلص من ذلك فقال : " واعلم أن

¹ ينظر : الكتاب : 23/1 .

² نقل ابن يعيش عن الزمخشري أن الجملة أربعة أقسام : فعلية واسمية وشرطية وظرفية ، وبيّن أن هذه قسمة أبي علي ، وهي قسمة لفظية ، ثم ردّ كلامهما ، وجعلها ضربين : اسمية وفعلية. شرح المفصل : 88/1 . وينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعراب : 492 . البرهان في علوم القرآن للزركشي : 351/2-353 .

³ شرح الرضي على الكافية : 33-34/1 .

قولهم : أفانمُ الزيدانِ ، إنما أفاد نظراً للمعنى ، إذ المعنى : أيقومُ الزيدانِ ، فتمَّ الكلام ، لأنه فعل وفاعل ، وقائم هنا : اسم من جهة اللفظ ، وفعل من جهة المعنى ، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى ، أرادوا إصلاح اللفظ ، فقالوا : أفانمُ : مبتدأ ، والزيدان : مرتفع به ، وقد سدَّ مسدَّ الخبر من حيث إنّ الكلام تمَّ به " (4) .

ولم يقفِ النحاة عند هذا الخلاف بل تعداه إلى خلاف بين الجملة والكلام ، فانقسموا فريقين ، منهم من سوى بين الكلام والجملة كسيبويه ، وابن جنبي ، والزمخشري ، وابن يعيش ، وغيرهم . فسيبويه فرق بين الكلام من حيث الاستعمال ومن حيث الاصطلاح ، فمن حيث الاستعمال " منه مستقيم حسنٌ ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب . " (5) . وأما من حيث الاصطلاح فكما بيّن في باب المسند والمسند إليه .

وتابعه في ذلك ابن جنبي الذي أبى أن يكون هناك فرق بينهما ، بل جعلهما مصطلحاً واحداً ، وشمل بهما كلَّ التعابير اللغوية ، كأسماء الأفعال والأصوات وغيرهما " أما الكلام ، فكلُّ لفظ مفيدٍ ، مستقل بنفسه ، مفيدٍ لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون : الجمل ، نحو : زيدٌ أخوك ، وقام محمّد ، وضربَ سعيدٌ ، وفي الدار أبوك ، وصهَ ومهَ ورويدَ ، وما يرد في الأصوات ، وحسٌ ولبٌ ، فكلُّ لفظٍ استقلَّ بنفسه ، وجنيت منه ثمرة معناه ، فهو كلام " (6) .

فذهب بذلك مذهباً أدقّ من مذهب سيبويه ، إذ حصر أركان الكلام — الجملة — في ركنين أساسيين هما : اللفظ المفيد ، والاستقلالية ، فشمّل بذلك أسماء الأفعال والأصوات وغيرهما ، وختم الباب بتأكيد فكرته على التسوية بينهما بقوله : " فقد ثبت ممّا شرحناه ، وأوضحناه ، أن الكلام هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها ، المستغنية عن غيرها ، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف تركيبها " (7) .

إلا أن الزمخشري زاد شرطاً ثالثاً في الجملة وهو الإسناد " والكلام : هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين ، كقولك : زيدٌ أخوك ، وبشرٌ صاحبك ، أو في فعل واسم ، نحو قولك : ضربَ زيدٌ ، وانطلقَ بكرٌ ، ويُسمّى جملة " (8) .

وقد خالف الرضي هذا المذهب ، إذ ذهب مذهباً مغايراً ، فجعل الكلام أخصّ من الجملة بقوله : " والكلام : ما تضمّن الإسناد الأصلي ، وكان مقصوداً لذاته ، فكلُّ كلام

4 شرح المفصل : 96/1 .

5 الكتاب : 26-25/1 .

6 الخصائص : 17/1 .

7 المصدر نفسه : 32/1 .

8 المفصل في علم اللغة : 15 . وينظر : شرح المفصل : 88/1 .

جملة ، ولا ينعكس " (9) . وأكد فكرته هذه في الجزء الرابع من شرحه بقوله : " وقد ذكرنا في أول الكتاب أن الكلام أخص من الجملة " (10) .

ومفاد ذلك أن شرطي الكلام : الإفادة ، والمعنى الذي يحسن السكوت عليه ، بخلاف الجملة ، فإنها قد تكون مركبة من فعل وفاعل ، ولا تؤدي معنى يحسن السكوت عليه ، كجملتي الشرط والقسم ، إذ هما جملتان إسناديتان إلا أنهما لا تؤديان معنى يحسن السكوت عليه ، بلا جوابهما ، ولهذا انتقد ابن هشام الزمخشري في التسوية بينهما ، في قوله : " الكلام : هو القول المفيد بالقصد ، والمراد بالمفيد : ما دل على معنى يحسن السكوت عليه ، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ، كقام زيد ، والمبتدأ وخبره كزيد قائم ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو : ضرب اللص ، وأقائم الزيدان ، وكان زيد قائماً ، وظننته قائماً ، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين ، كما يتوهمه كثير من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل ، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال : ويسمى : جملة ، والصواب أنها أعم منه ، إذ شرطه الإفادة ، بخلافها ولهذا تسمعه يقولون : جملة الشرط ، وجملة الجواب ، وجملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً ، فليس بكلام " (11) .

ومن هنا يتضح لنا أن النحاة قد اهتموا بالبنية التركيبية للجملة ، وبحثوا عن عناصرها وتراكيبها الرئيسية ، إذ إن الجملة لديهم هي تركيب يحتوي أكثر من عملية إسنادية فتتداخل بذلك العمليات الإسنادية ، ضمن الجمل المركبة ، ويتضح ذلك من خلال التراكيب التي تحتاج إلى جواب ، كالشرط والقسم وأسلوب الطلب ، فإذا تأملنا الجملة الآتية ، نجد أن تراكيبها تتداخل ، فتحتوي أكثر من عملية إسنادية ، (مَنْ يَزْرَعُ الشَّرَّ فَإِنَّهُ كَانَ كَمِثْقَالِ حَبِّ ظَنَنْتُهُ قَائِماً) .

إن مراعاة العملية الإسنادية في الجملة السابقة أمر لا بد منه ، ولن يتم فهمها إلا بالعودة إلى تعيين عناصرها ؛ وما رُكِّبَتْ منه ، فالجملة السابقة جملة اسمية نظراً لصدرها ويمكن تفكيكها على النحو الآتي :

1- المبتدأ : وهو (مَنْ) : مسند إليه ، وذلك لأن الفعل بعدها متعدي ، وقد استوفى مفعوله ، فوجب كونها مبتدأ .

2- الخبر : وهو مجموع جملتي الشرط والجواب : (يزرع الشرَّ فالندامة محصولة) .

فهذا التركيب هو (مسند) رُكِّبَ من جملتين مكونتين ممّا يلي :

1- جملة فعل الشرط : يزرع الشرَّ : جملة فعلية مركبة ممّا يأتي :

⁹ شرح الرضي على الكافية : 33/1 .

¹⁰ المصدر نفسه : 260/4 .

¹¹ مغني اللبيب : 490 .

- فعل : هو (يزرع) وهو مسند .
- فاعل : هو الضمير المستتر جوازاً (هو) (مسند إليه) .
- الفضلة المنصوبة : وهي (الشر) مفعول به منصوب ، وهو من متعلقات الإسناد .

2- جملة جواب الشرط : (فالندامةُ محمولُهُ) مركبة من :

- المبتدأ : هو (الندامة) : مسند إليه .
- الخبر : هو (محموله) : مسند .
- الأداة الرابطة بين فعل الشرط وجوابه هي الفاء .

ففي المثال السابق تتمثل العملية الإسنادية في المسند والمسند إليه ، إذ تتصف الجملة بالمرونة التي تجعلها قادرة على استيعاب كل أنواع التراكيب ، والجمل في اللغة العربية . فكل جملة إذا قصد بها التعبير عن فكرة تامة يحسن السكوت عليها ، لا بد لها من أن تتوفر فيها المكونات الأساسية للجملة من أفعال وأسماء وحروف ، تتركب فيما بينها لتؤلف جملة مستقلة سواء أكانت بسيطة أم مركبة ، وكما أن الجملة لا تستغنى عن المسند والمسند إليه ، فهي تحتاج بالضرورة إلى متعلقات الإسناد ، كالمفاعيل والتوابع ، فنتشابك الجمل وتتفاعل العلاقات بين أجزائها فتحتوي أكثر من عملية إسنادية .

وقد ينوب عن المسند: اسم الفعل الذي ناب مناب الفعل، والمصدر العامل عمل فعله ، وينوب عن المسند إليه المصدر المؤول مع فعله ، إلا أن العملية الإسنادية الأصلية لا تتأتى إلا في الجملتين الاسمية والفعلية .

في تراثنا اللغوي كثيرٌ من الجمل والتراكيب تحتمل أن تكون جملاً صغرى أو جملاً كبرى ذات وجهين ، ومثال على ذلك تركيب المدح والذم ، إذ إن قولنا : (نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) يحتمل وجهين : فإذا أعربناه على الأصل كان :

زيدٌ : مبتدأ مؤخرًا ، والجملة قبله (نِعَمَ الرَّجُلِ) خبراً مقدماً ، فهي جملة بسيطة مركبة من (مبتدأ وخبر) ، جاء الخبر جملة فعلية .

أمّا إذا أعربنا (زيدٌ) : خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو زيدٌ ، أو الممدوح زيدٌ ، فقد عادت هذه الجملة جملتين ، الأولى مركبة من فعل وفاعل ، والثانية : من مبتدأ وخبر .

فالتراكيب العربية — إذا — تتسم بالمرونة والتنوع تبعاً لاختلاف التقدير ، فقد تكون جملة على تقدير ، وجملتين على تقدير آخر .

2 - تركيب الجملة الإنشائية :

• التركيب الإفرادي :

من الموضوعات المهمة التي شغلت اهتمام اللغويين تقسيم أنواع الكلمات ، وتحديد أنماطها ، وبيان دلالتها ، والكشف عن علاقاتها داخل التركيب اللغوي ، إذ قسموا الكلمة إلى : اسم وفعل ، وحرف ، ومن ثم قسموا الأفعال إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمر .

فالأصوات والفونيمات تتحد وتتفاعل مكونةً المقطع ، والمقطع يتركب مع آخر ليشكّل الكلمة ، فالكلمة هي الوحدة الدالة الأولى ، فينتج لدينا تركيب أولي ، " وهذا التركيب في اصطلاح الصرفيين ، جمع حرفين أو حروف بحيث يطلق عليها اسم الكلمة ، فالمركب على هذا هو الكلمة التي فيها حرفان أو أكثر " (12) .

فالتركيب على هذا الحد " جمع الحروف البسيطة ، ونظمها لتكون كلمة " (13) .

وفرق النحويون بين ائتلاف الحروف المكونة للفظة والكلمة ، فإن دلّت على معنى ، وكانت من وضع الواضع فهي كلمة ، وإن لم تدل ، ولم تكن من وضع الواضع بل هي مركبة من حروف مجردة من المعنى فهي المهملة ، إذ لا قيمة دلالية لها . (14)

فالكلمة غير اللفظة ، وكلتاها مركب من حروف ملفوظ بها ، إلا أن الأولى تدل على معنى ، والأخرى عبارة عن حروف مهملة ملفوظة خالية من القيمة الدلالية ، والكلمة الدالة على معنى ، إذ تلوعب بحروفها ، بتقديم أو تأخير ، عادت إلى المهمل ، كـ (زيد) فهي تدل على هذا الاسم ؛ فإذا قلبت حروفه ، أصبح لفظة خالية من الدلالة كـ (ديز) " فقولنا : لمعنى أخرج المهمل كـ دَيْر " (15) .

والكلمة المركبة الدالة على معنى لا يجوز إفراد أيّ حرف منها ، فإذا أفردت حرفاً عادت إلى المهمل ، فـ (زيد) لفظ يدل على هذا المسمى ، ولو أفردت حرفاً من هذا اللفظ أو حرفين نحو الزاي مثلاً ، لم يدلّ على معنى البتة (16) .

وقد يجتمع التركيب في كلمة واحدة مركبة من وحدتين دالتين ، نحو (الرجل) فهو مركب من وحدتين : (ال) التعريف التي هي حرف دال على معنى التعريف ، و (رجل)

12 كشاف اصطلاحات الفنون : 12/3 .

13 التعريفات للجرجاني : 56 .

14 ينظر : شرح المفصل : 18/1-19 .

15 شرح ابن عقيل : 16/1 .

16 ينظر : شرح المفصل : 19/1 .

الذي يدل على هذا الجنس (17) .

فالنطق لفظة واحدة ، وفي التركيب كلمتان دالتان على معنى ، ولهذا " فالمفرد أصل لأنه الأول ، والمركب ثانٍ " (18) .

ويدخل في هذا النوع من التركيب ، تركيب الحروف التي تدل على معنيين ، الأول قبل التركيب ، والثاني بعده ، وعليه فالمعنى الأول غير الثاني كحروف التحضيض وغيرها " وقد يحدث بالتركيب معنى وحكماً لم يكن قبله " (19) .

وفي تركيب الشرط تتركب (إذ وحيث) مع (ما) فتختصان بالجملة الفعلية ، بعد أن كانتا غير مختصتين " (20) .

ويشترط في هذا النوع من التركيب انعدام الإسناد ، لأن اللفظ متوقف على معرفة معناه في غيره ، أي مع ما يتركب معه من الأفعال فتركيب الحرف مع الحرف مسند بينهما ، ولا مسند إليه ، ولا يتيسر الإسناد إلا في اسمين أو فعل واسم (21) .

نجد ممّا سبق أن تركيب الحروف معدوم الإسناد لكونه جزء كلام يحتاج إلى الاسم أو الفعل " ومن أجل معناه في غيره ، احتاج في كونه جزء كلام إلى اسم ، فالاسم يصح أن يكون جزء الكلام من دون شيء آخر ، وكذا الفعل في نحو : قام زيد ، أما الحرف ، فلا بد في كونه جزء كلام من فعل واسم ، وقد يحتاج إلى المفرد ، وقد يحتاج إلى الجملة ، كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط " (22) .

• التركيب الناقص :

يتكون هذا النوع من التركيب من اسمين ، أو فعل واسم كـ المركب المزجي ، والعدي والإضافي ، والمركب الجملي ، فبالإفراد كلمتان ، وبالتركيب كلمة واحدة دالة ، فقام ههنا المركب مقام المفرد ، كما في : حضرموت ، إلا أن الإسناد لا يتوفر فيها ، إلا إذا أخبر عنها ، بكلمة أو بشيء آخر ، فلذلك يمكن أن يُدعى هذا النوع من أنواع التراكيب ؛ التركيب الناقص ، فإذا قلت : حضرموت طيبةٌ ، جعلتها مسنداً إليه ، وطيبةٌ : مسنداً ، أصبحت جملة اسمية ، وقد عبّر ابن يعيش عنه بقوله : " وذلك أن التركيب على ضربين : تركيب أفراد ، و تركيب إسناد ، فتركيب الأفراد أن تأتي بكلمة فتركبها ، وتجعلها كلمة واحدة بإزاء حقيقة

17 ينظر : شرح المفصل : 19/1 .

18 الإتصاف في مسائل الخلاف : 300/1 . وينظر : الأشباه والنظائر : 288/1 .

19 الأشباه والنظائر : 232/1 .

20 الكتاب : 59-56/3 .

21 ينظر : شرح المفصل : 20/1 . شرح الرضي على الكافية : 34-33/1 .

22 شرح الرضي على الكافية : 260-259/4 .

واحدة، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتين ، وهو من قبيل النقل ، ولا تفيد هذه الكلمة بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى نحو : معدي كرب مقلّب ، وحضرموت طيبةً " (23) .

وفرق ابن يعيش بين التركيب الناقص ، والتركيب الإسنادي التام ، وذلك أن التركيب الإسنادي الناقص يحتاج إلى متم له يتركب معه ، وإن كان مركباً من كلمتين ، بينما التركيب الإسنادي يتجلى في الجملة والكلام لأن " الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ، ويُسمى : جملة ، نحو : زيدٌ أخوك ، وقام بكر ، وهذا معنى قول صاحب الكتاب : المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى فالمراد بالمركب : اللفظ المركب ، وقوله من كلمتين : فصل احترز به عما يأتلف من الحروف نحو : زيد وعمرو ، ونحوهما ، وقوله : أسندت إحداهما إلى الأخرى ، فصل ثانٍ احترز به عن مثل : معدي كرب ، وحضرموت " (24) .

أكدّ البلاغيون فكرة التعليق والتركيب ، إذ اشترطوا في التركيب أن يدل على معنى لأن ذكر المفردات منفردة بلا تركيب كنعيق الغراب في الخلو من الفائدة : فـ " الألفاظ المفردة لا تستعمل لإفادتها مدلولاتها المعنوية إلا عند التركيب ، بل الحق أن الغرض الأصلي من وضع المفردات لمسمياتها أن تضمّ بعضها إلى بعض ليحصل منها الفوائد المركبة ، وهكذا جميع المفردات مع ما يتركب منها ، واعلم أنه يلزم ممّا بيّناه أن يكون ذكر المفردات وحده بمنزلة نعيق الغراب في الخلو من الفائدة " (25) .

وأكد ابن السراج أن تركيب الحرف مع الفعل بلا ذكر الفاعل أو الخبر لم يكن كلاماً ، بل هو تركيب ناقص يحتاج إلى اسم ليكمل معناه ، فيصبح إسناداً تاماً فـ " الحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام ، لو قلت : أمنٌ ، تريد : ألف الاستفهام ، و (منٌ) التي يجربها ، لم يكن كلاماً ، ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام ، لو قلت : أيقومُ ؟ ولم تجد أحداً لم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان لم يكن كلاماً ، ولا يأتلف أيضاً منه مع الاسم كلام ، لو قلت : أزيدٌ ، كان كلاماً غير تام ، وأما : يا زيد ، وجميع حروف النداء ، فتنبيه استغناء المنادى بحرف النداء " (26) .

وبيّن بعض المحدثين أن التركيب الإفرادي ليس بشيء من علم النحو ، إنما علم النحو هو : تركيب الكلمة مع الكلمة لتشكّل الجملة التي بدورها تحمل طاقة دلالية ، لا تتوفر في الكلمة المفردة " لا تعمل في علم النحو معاني الكلمات المفردة ، بل تعمل المقولات الدلالية

²³ شرح المفصل : 20/1 .

²⁴ المصدر نفسه : 20/1 .

²⁵ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : 147-149 .

²⁶ الأصول في النحو : 40/1-41 .

التي هي نتيجة تجريد أعلى ، إن المعنى الدلالي المقولي للكلمات يشكّل في وحدته مع صيغتها الصرفية أجزاء مكونة معنوية ، بنيوية للجمل ، من هذا النموذج أو ذاك التي تشتمل على معنى نمطي يقدم طبقاً لفكرة المتكلم " (27) .

• التركيب الإسنادي التام :

لا يقتصر أمر التركيب على نظم الحروف ، لتشكيل الكلمة ، بل يتعداه إلى تركيب الكلمة مع الكلمة ، لتشكيل الجملة ، فعلم التركيب على هذا الحدّ " هو الطريقة التي من خلالها تنظم وترتب الكلمات لتبين العلاقات الدلالية داخل الجملة " (28) .

ويقصد بهذا النوع من التركيب الإسنادي الجملتان الاسمية والفعلية ، حيث اشترط النحويون في هذين النوعين : الإسناد ، ومعنى يحسن السكوت عليه ، لأنّ " الإسناد ربط إحدى الكلمتين بالأخرى بحيث أنه لو لم يتكلم بشيء غيرهما ، لم يبق للمخاطب انتظار تام لشيء غيرهما " (29) .

فالكلام : " عبارة عمّا اجتمع فيه أمران اللفظ والإفادة ، والمراد باللفظ هنا : الملفوظ به ، وبالمفيد : لفظ دل على معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه ، أي : على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر ، .. لأنّ حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلم به " (30) .

والإسناد التام يشمل الجملتين الاسمية والفعلية ، ولا يوجد إلا في اسمين ، أو في فعل واسم (31) .

فالتركيب الإسنادي التام يتجاوز التركيب الناقص وحدّ الكلمة ، ليتركب في ملفوظ لغوي أكبر يسمى : الجملة والكلام ، والإسناد هو تعلق الكلمة مع الكلمة وتركيبهما مع بعضهما بحيث يحسن السكوت عليهما " وتركيب الإسناد : أن تتركب كلمة مع كلمة تنسب إحداها إلى الأخرى ، ولم يرد مطلق التركيب ، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذ كان لإحدهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي يحسن موضع الخبر وتتمام الفائدة " (32) .

وأصل الإسناد أن يشمل الجملتين الخبرية والإنشائية ، فالإنشائية مع مدخولاتها كالاستفهام والشرط والترجي والتمني وغير ذلك ، فإذا قلت : هل زيد قائم ؟ ، وهل سافر

27 دراسات في علم النحو العام ، والنحو العربي : 13 .

28 دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة ، لـ د. مازن الوعر : 11 .

29 شرح التصريح على التوضيح : 20/1 .

30 المصدر نفسه : 19/1-20 .

31 ينظر : شرح المفصل : 20/1 . شرح الرضي على الكافية : 33/1-34 .

32 شرح المفصل : 20/1 .

زيدٌ؟ وكذلك : لعل أبأك منطلق ، فالحرف دخل على الجملة الخبرية فحولها من الخبرية إلى الإنشائية التي تموضعت بمعنى دلالي غير معناها في الخبرية إلا أن الإسناد باق كما هو .
ف" المراد بالإسناد : أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى ، على أن يكون المخبر عنه ، أهم ما يخبر بذلك في الذكر ، وأخص به ، وقولنا في الحال كما في : قام زيدٌ ، وزيدٌ قائمٌ ، وقولنا في الأصل ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي، نحو : بعثُ ، وأنت حرٌ ، وفي الطلب نحو : هل أنت قائمٌ؟ ولينتك ولعلك قائمٌ ، وكذا : نحو : اضربُ (33) .

فالمركب الإسنادي يشمل الجملة والكلام ، فكل جملة هي مركب إسنادي ، وإن لم يحسن السكوت عليها كجملتي القسم والشرط ، إذ تحتوي كل منهما جملة مكونة من (فعل وفاعل) لا يحسن السكوت عليها إلا بذكر جوابها فجملة فعل الشرط وجوابه ، وكذلك القسم وجوابه كلامان يفيدان فائدة يحسن السكوت عليها ، وقد أكد هذه الفكرة التهانوي بقوله : " اع
أن النحاة قالوا : إن كان بين جزأي المركب – وهما اللفظان – إسناد سُمي مركباً إسنادياً ، وجملة، فإن كان ما بينهما إسناداً أصلياً مقصوداً لذاته سمي كلاماً ، فالجملة أعم من الكلام " (34)

إلا أن بعض المحدثين لم يشترط الإسناد في الجملة بل جعل حسن السكوت عليها ، جملة قائمة بحد ذاتها ، وإن تألفت من كلمة واحدة كأسماء الأفعال ، إلا في الجواب ، وفي أسلوب النداء ، فهذا وما شابهه جملة فـ " الجملة هي عنصر الكلام الأساسي ، فبالجمل يتبادل المتكلمان الحديث بينهما ، وبالجمل نحصل لغتنا ، وبالجمل نتكلم ، وبالجمل نفكر أيضاً ، ومن أجل هذا يمكن أن تكون الصورة اللفظية شديدة التعقيد ، لكن الجمل تقبل بمرونتها أداء أكثر العبارات تنوعاً ، وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة كـ : تعال ، ولا ، ووا أسفاه ، وصه ، كل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملاً يكتفي بنفسه " (35) .

فهذا وما شابهه عبارات إفصاحية من المتكلم ، وهي جمل صغرى ، تؤدي فائدتها المنوطة لها ، ولم يشترط فندريس الإسناد في هذه الجمل الإفصاحية التي ذكرها قبله ابن جني في تعريفه للجملة . إلا أن برجشتراسر جعل الإسناد شرطاً أساسياً في الجملة ، وقد أخرج النداء وما شابهه من حدّ الجملة ، وجعلها تركيبات إفصاحية ، مفردة ، مستقلة بنفسها ، ومن

³³ شرح الرضي على الكافية : 31/1-33 .

³⁴ كشف اصطلاحات الفنون : 12/3 . وينظر : مغني اللبيب : 490 .

³⁵ اللغة ، فندريس : 101 .

ثم أطلق عليها شبه الجملة، لا كما هو متعارف عليه ، كالظرف ، والجار والمجرور ، بل لأنها أشبهت الجملة في أنها مستقلة بنفسها ، لا تحتاج إلى شيء آخر ، بقوله : " الجملة مركبة من مسند ومسند إليه ، فإن كان كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم ، فالجملة اسمية ، وإن كان المسند فعلاً ، أو بمنزلة الفعل ، فالجملة فعلية ، ومن الكلام ما ليس بجملة ، بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفية ، أو إضافية أو عطفية غير إسنادية ، مثال ذلك : النداء ، فإن : يا حسنٌ ، ليس بجملة ، ولا قسم من جملة ، وهو مع ذلك كلام ، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه ، ولا يحتاج إلى غيره مظهراً كان أو مقدرًا " (36) .

وهذا خلاف تعريف النحاة للجملة كما بيّن ابن جني والرضي وغيرهما أن هذا وما أشبهه جملة إسنادية .

فكل من الجملة والكلام يجب أن يقوم على عنصر الإسناد الذي هو رابطة بين أجزائهما ، فالإسناد يربطه بها عموم لأنه يوجب في الجملة والكلام ، وقد عرف الجرجاني الإسناد بقوله : " الإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر أعم من أن يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها أولاً ، وفي عرف النحاة : عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى ، على وجه الإفادة التامة ، أي : على وجه يحسن السكوت عليه " (37) .

وبناء على ما سبق فالتركيب عند النحويين ستة أقسام :

- **الأول : تركيب الاسم مع الاسم :** ويتجلى ذلك في الجملة الاسمية.
- **الثاني : تركيب الفعل مع الاسم :** ويتجلى ذلك في الجملة الفعلية ، فـ : " لفظ المركب يطلق على شيئين على أحد الجزأين أو الأجزاء ، بالنظر إلى الجزء الآخر ، أو الأجزاء الآخر ، كما يقال : (ضُرب زيدٌ) فمثلاً إن (زيداً) مركب إلى (ضرب) و (ضرب) مركب إلى (زيد) فهما مركبان ، ويطلق على المجموع فيقال : (ضرب زيد) مركب من (ضرب زيد) " (38) . وهذا النوع من التركيب الفعلي فيه إسناد يربط العلاقة بين الفعل والفاعل .
- **الثالث : تركيب الحرف مع الاسم :** نحو : أزيدٌ ، أو : زيدٌ في ، " والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً ، إذ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسند إليه ، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند دائماً نحو : يا زيد ، فلسدٌ (يا) مسدٌ (دعوت) الإنشائي " (39) .

³⁶ التطور النحوي للغة العربية : 125 .

³⁷ التعريفات : 23 .

³⁸ شرح الرضي على الكافية : 51/1 .

³⁹ المصدر نفسه : 33-34/1 .

- **الرابع والخامس : تركيب الفعل مع الفعل أو الحرف :** قال ابن السراج : " ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام ، لو قلت : أيقوم ، لم تجد ذكر أحد ، ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان ، لم يكن كلاماً " (40) لأن المسند إليه غائب عن الجملة أي (الفاعل) فإن ذكر كان كلاماً ، وإن لم يذكر كان كلاماً ناقصاً ، قال الرضي : " الفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه " (41) .
- **السادس : تركيب الحرف مع الحرف :** " فلا مسند فيها ، ولا مسند إليه " (42) .
إذ لو قلت: " أمنٌ ، تريد : ألف الاستفهام، و (منٌ) التي يجر بها ، لم يكن كلاماً " (43)
- وذهب الشيخ خالد في التصريح مذهباً آخر في تقسيم التركيب فقد قسمه إلى ثمانية أقسام:
- **الأول : تركيب الاسم مع الاسم حقيقة ك :** هيهات العقيق ، أو حكماً ، ك: زيدٌ قائمٌ .
- **الثاني : تركيب الفعل مع الاسم : ك (قام زيد) ، و نعم العبدُ ، ومنه (استقم)** فإن " (استقم) مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف من فعل الأمر المنطوق به ، وهو (استقم) ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر فيه المقدر بـ (أنت) " (44) .
- **الثالث : تركيب الفعل مع اسمين : نحو : (اضربُ زيداً) .**
- **الرابع : فعل وثلاثة أسماء نحو : أعطُ زيداً درهماً .**
- **الخامس : تركيب الفعل مع أربعة أسماء : نحو : " أرى الله بشراً زيداً أباك ، ونبأتُ زيداً عمراً أبا فلان " (45) وهذا مما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل .**
- **السادس : تركيب جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه .**
- **السابع : تركيب الاسم مع الجملة نحو : (زيدٌ يقوم أبوه) .**

40 الأصول في النحو : 41/1 .

41 شرح الرضي على الكافية : 41/1 .

42 المصدر نفسه : 41/1 .

43 الأصول في النحو : 41/1 .

44 شرح التصريح على التوضيح : 23/1 .

45 الكتاب : 41/1 .

• **الثامن** : وهي من صور الأقل ، وهي تتألف من **حرف واسم** نحو : ألا ماء ، لأن (ألا) التي للتمني لا خبر لها ، لا لفظاً ولا تقديراً ، وإنما تمّ الكلام بذلك حملاً على معناه وهو : أتمنى ماءً " (46) .

وفكرة تأليف الكلام وتركبه عبّر عنها عبد القاهر الجرجاني بمصطلح (التعليق) ، فالتعليق عنده راجع إلى المعاني ، وإلى إرادة المتكلم على أن يتضمن الكلام من القرائن اللفظية أو المعنوية السياقية ما يدل على مكان المعلق أو المعلق به .

وقد أحصى الجرجاني أسس هذا التعليق في ثلاثة أضرب بقوله : " معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضه ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض ، والكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما " (47) .

ثم بدأ يفصل في هذه الأوجه حتى إنك لتراه يشمل جميع أبواب النحو ، فبالتعليق تعرف وظائف الكلمة داخل التركيب ، وبالتعليق ندرك وظائف الكلمات داخل الجملة .

لقد أخذت فكرة التعليق منحى آخر عند الجرجاني، فلم يقتصر على التركيب الإسنادي ، بل تعداه إلى تراكيب الجملة كافة بما يرتبط بها من فضلات كالمنصوبات والمرفوعات وغيرهما .

1 – تعلق اسم باسم : فالاسم يتعلق بالاسم ، بأن يكون خبراً عنه أو حالاً منه ، أو تابعاً له صفة ، أو تأكيداً ، أو عطف بيان ، أو بدلاً ، أو عطفاً بحرف .

2 – تعلق الاسم بالفعل : بأن يكون فاعلاً له ، أو مصدرًا قد انتصب به كقولك : ضربت ضرباً ، ويقال له المفعول المطلق ، أو مفعولاً به كقولك : ضربت زيداً ، أو ظرفاً مفعولاً فيه : زماناً أو مكاناً ، أو مفعولاً معه أو مفعولاً له ، بأن يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول ، وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز والاسم المنتصب على الاستثناء .

3 – تعلق الحرف بهما أي : تعلق الحرف بالاسم ، وتعلقه بالفعل : " أما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب : أحدهما : أن يتوسط بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الجر والواو الكائنة بمعنى (مع) ، والضرب الثاني : من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف ، وهو أن يدخل الثاني في عمل الأول كقولنا : جاءني زيدٌ وعمروٌ ، ورأيتُ زيداً

⁴⁶ شرح التصريح على التوضيح : 20/1-22 .

⁴⁷ دلائل الإعجاز : المقدمة .

وعمرًا ، ومررت بزيدٍ وعمرو . والضرب الثالث : تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام ، والشرط والجزاء " (48) .

وقسم برجشتراسر التركيب على خمسة أقسام :

الأول : تركيب شبه الجملة الذي قصد به الكلمات المفردة غير الإسنادية : كالنداء ، وأسماء الأفعال ، والاسم المركب مع : لولا .

الثاني : تركيب الجملة البسيطة ، الاسمية ، والفعلية ، وهي مركبة من مسند ومسند إليه .

الثالث : تركيب الكلمات في داخل الجملة ، كتوابع الاسم ، وتوابع الفعل .

الرابع : أنواع الجمل ، كالاستفهام ، والنفي ، والاستثناء .

الخامس : تركيب الجمل ، كالشرط ، والطلب ، والعطف ، وغير ذلك (49) .

وما ذهب إليه النحاة في تقسيم البنية التركيبية للجملة ، عامٌ ، إلا أننا لم نلتزم بشكل كامل بهذه القسمة ، وسنخصص بعض التخصيص لنشمل البنية التركيبية الكاملة للجملة الإنشائية سواء أكانت جملة أم كلاماً كتركيب الشرط والقسم والطلب ، وكذلك آثرنا أن ندرج الخوالب تحت تركيب مستقل وإليك هذه القسمة .

أولاً : تركيب الاسم مع الاسم : ويشمل الجملة الاسمية الإنشائية البسيطة .

ثانياً : تركيب الأفعال مع الأسماء : ويندرج تحته الجملة الفعلية الإنشائية البسيطة .

ثالثاً : تركيب الأفعال مع الحروف : ويخص الجملة الإنشائية البسيطة ، كتركيب لام الأمر ولا الناهية مع الفعل المضارع ، وحرفي الاستفهام الهمزة وهل ، وأحرف العرض والتحضيض وغير ذلك .

رابعاً : تركيب الحروف مع الأسماء : كتركيب ليت ولعل ، و (ألا) التي هي للتمني ، وحرفي الاستفهام ، و (يا) في النداء ، ولام الابتداء مع (لعمرك) و (لعمري) .

خامساً : تركيب الجمل : وهو قسمان : قسم يتركب من اسم وجملة . وقسم يتركب من جملتين لا غنى لإحدهما عن الأخرى ، كالشرط والقسم مع جوابهما ، والطلب وجوابه ، والعرض والتحضيض ، والتمني والترجي ، مع جوابها المجزوم والمنصوب .

48 المصدر نفسه : المقدمة : ق - ر .

49 ينظر : التطور النحوي : 125 .

سادساً : تركيب الخوالف : ويندرج تحته : تركيب أسماء الأفعال بمعنى الأمر ، و تركيب المدح والذم ، و التركيب الوصفي كـ (أفائمُ الزيدان) ، و تركيب (لولا) مع الاسم ، وكذلك أسلوب التعجب .

أولاً : تركيب الاسم مع الاسم :

ويتركب الاسم مع الاسم ليكون جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر، تفيد التعبير عن موقف ما ، ويتأتى فيما يأتي :

1- الجملة المركبة من اسمين صريحين : كقولك : أنت حرٌّ، فهذه جملة اسمية

مركبة من اسمين صريحين الأول اسم، مبتدأ ، والثاني خبر ، وهذه جملة إسنادية تامة قال الرضي : " وقولنا في الأصل : ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو : بَعْتُ وَأَنْتَ حَرٌّ ... " (50) .

2- النكرة الدالة على الدعاء :

وهذه النكرة لها وجهان، النصب والرفع ،فالنصب على المصدر والرفع على الابتداء، وخبره ما بعده ، قال سيبويه : " هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء ، وذلك قولك : سلامٌ عليكٌ وويلٌ لك ، وويحٌ لك ، وويسٌ لك ، وويلٌ لك ، وعولةٌ لك ، وخيرٌ له ، وشرٌ له ، وقوله تعالى : ﴿ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ (51) فهذه الحروف كلها مبتدأة ، مبني عليها ما بعدها ، والمعنى فيهنّ أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك ، ولست في حال حديثك تعملُ في إثباتها ، وتزجيتها ، وفيها ذلك المعنى " (52) .

" ومن هذا الباب : فداءٌ لك أبي وأمي ، وحمىٌ لك أبي ، ووقاءٌ لك أمي ، ولا تقول : عولةٌ لك ، إلا أن يكون قبلها : ويلةٌ لك " (53) .

وخصَّ هذا التركيب — أعني تركيبها مفردة — بالرفع ، فإذا أُضيفت وجب النصب ، وبقيت بلا خبر ، فلذلك لا يجوز الرفع مع الإضافة ، " واعلم أن هذه المصادر إذا أُضيفت لم تتصرف ، ولم تكن إلا منصوبة ، ولأنك لو رفعتها بالابتداء ، لم يكن لها خبر ، فإن أفردتها ، وجئت باللام جاز الرفع ، فنقول : ويلٌ لك ، وويحٌ له ، فيكون الجار والمجرور الخبر " (54) .

وهذه المصادر تتركب على الشكل الآتي :

50 شرح الرضي على الكافية : 32/1 .

51 هود : 18 .

52 الكتاب : 330/1 .

53 المصدر نفسه : 332/1 .

54 الكتاب : 121/1 . وينظر : ارتشاف الضرب : 208/2 .

1- من اسم نكرة مرفوع وحرف وحرف ضمير ، وهما متعلقان بمحذوف خبر ، نحو : ويحُّ لك ، ويحُّ له ، ويحُّ لكم ، وغيرها من التراكيب ، ويلُّ له ، وويلُّ لك ... وكذلك : بُعدُّ له ، وسُحِقُّ .

2- من اسم نكرة مرفوع مبتدأ وحرف جر واسم معرفة نحو : ويحُّ لزيد ، وويبُّ لزيد ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَلُّ لِّلْمُطَفِّينَ ﴾⁽⁵⁵⁾ ، وقولك : ويلُّ لزيد ، وخيبةٌ لزيد .. (56)

3- التركيب بالعطف : حيث يتركب المصدر مع حرف العطف (الواو) وحينئذٍ ، يجب - في الاسم المعطوف - النصب ؛ لأنه استغنى عن الجار والمجرور ، فتقول : ويحُّ لك وتباً ، فالأولى جملة اسمية ، والثانية مصدرٌ منصوبٌ (57).

4- تركيب الدعاء يجوز فيه التعريف : " وذلك قولك : العجب لك ، والويل لك ، والترابُّ لك ، والخبيةُ لك " (58) .

وهذه القاعدة لا تتوفر في كل المصادر ، إذ إن بعضها لا يجوز فيه التعريف بـ: "ال" وليس كل حرف يصنع به ذلك ، كما أنه ليس كل حرف يدخل فيه الألف واللام من هذا الباب لو قلت : السقيُّ لك ، والرعيُّ لك لم يجز " (59) .

5- هذه التراكيب تستعمل في الدعاء على المخاطب ، والدعاء له .

6- وقد تتقدم شبه الجملة المتعلقة بالخبر المحذوف في هذا التركيب كقول امرئ القيس (60) :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْحِدرَ حِدرَ غُنَيْرَةَ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيَالَتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

7- التزم في هذا التركيب حذف الخبر ، فجميع هذه التراكيب جاءت عن العرب محذوفة الخبر ، وشبه الجملة تتعلق بالخبر المحذوف .

3- تركيب أسماء الاستفهام و (كم) الخبرية في الجملة الاسمية :

تتركب أسماء الاستفهام و (كم) الخبرية مع الأسماء ، لتكوّن جملة اسمية ، وهذه الأسماء هي : من ، وما ، وماذا ، وكم ، وكيف ، وأين ، وأنى ، ومتى ، وأيان ، وأيٌّ فإذا

⁵⁵ المطففين : 1 .

⁵⁶ ينظر : اللسان : (بعد ، خيب ، ويب ، ويح ، ويل) .

⁵⁷ ينظر : الكتاب : 334/1 .

⁵⁸ المصدر نفسه : 328/1 .

⁵⁹ الكتاب : 329/1 . وينظر : اللسان : (ترَب) .

⁶⁰ ديوانه : 11 . وينظر : ارتشاف الضرب : 208/2 .

تركبت مع اسم معرفة ، فهي خبر مقدم له ، وإذا تركبت مع اسم نكرة فهي مبتدأ ، ما خلا أسماء الاستفهام التي تدل على الظرفية الزمانية والمكانية ، فهي أبداً – في تركيبها مع الاسم – متعلقة بمحذوف خبر مقدم لوجوب التصدير . فإن وقع بعدها اسم نكرة نحو : مَنْ أَبُّ لَكَ ، فهي مبتدأ ، أو اسم معرفة نحو : مَنْ زَيْدٌ ، فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق (61) . وكقوله تعالى : ﴿ قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾ (62) .

وتتركب (مَنْ) مع (ذا) الموصولة ، فيصبح التركيب (مسنداً) ، و مَنْ : مبتدأ ، و (ذا) خبره ، " وإذا قيل : منذا لقيت ؟ فـ (مَنْ) : مبتدأ ، وذا : خبره موصول ، والعائد محذوف " (63) وهذا على أحد الآراء .

و (ما) : لغير العاقل ، حالها في تركيبها كحال (مَنْ) كقوله تعالى : ﴿ الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ ﴾ (64) .

وتتركب (ما) مع (ذا) فيأتي بعدها اسم معرفة هو مبتدأ ، نحو : (ماذا التواني ؟) أي : ما هذا التواني ؟ (65) فـ (ما) إما أن تكون مبتدأ وإما أن تكون خبراً مقدماً ، واسم الإشارة المركب معها يحتمل الوجهين (خبرٌ أو مبتدأ مؤخر) ، هذا تركيب ، وهناك تركيب آخر هو أن تكون (ما) اسم استفهام ، و (ذا) موصولة كقول أبيد (66) :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

فـ (ما) مبتدأ ، بدليل إيداله المرفوع منها ، وذا : موصول بدليل افتقاره للجملة (67) والتركيب الثالث: أن تكون (ماذا) كلمة واحدة (68) وضعت للاستفهام على التركيب ، كقول جرير (69) :

يَا حُرَّزَ تَغْلِبَ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفْقِنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانَا

⁶¹ ينظر : مغني اللبيب : 607 .

⁶² طه : 49 .

⁶³ مغني اللبيب : 432 .

⁶⁴ القارعة : الآيات : 1-3 .

⁶⁵ ينظر : مغني اللبيب : 95 .

⁶⁶ شرح ديوانه : 254 . وينظر : مغني اللبيب : 395 . اللسان : (نحب) . المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية : 2 / 697 .

⁶⁷ ينظر : مغني اللبيب : 395 .

⁶⁸ المصدر نفسه : 396 .

⁶⁹ ديوانه : 167/1 . وينظر : مغني اللبيب : 396 . المعجم المفصل : 2 / 969 .

أما فيما يخص أسماء الاستفهام الظرفية ، فتركبت مع الأسماء ، وتتعلق بمحذوف
خبر مقدم ، فاسم الزمان : (متى وأَيَّان) كقوله تعالى : ﴿ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ
قَرِيبٌ ﴾ (70) ، و (أَيَّان) نحو قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ (71)

واسم المكان : أين ، وأنى كقوله تعالى : ﴿ يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرُغُ ﴾ (72) . وكقوله
تعالى : ﴿ وَأَنَّى لَهُ الذُّكْرَى ﴾ (73)

و (كيف) سؤال عن الحال تقول : كيف زيدٌ ؟ أي : في أيِّ حالٍ هو من الصحة
والمرض ، والسُّرور والحزن ، وجوابه : صحيح أو مريض ، وما شاكل ذلك (74) ، وكقول
الشاعر (75) :

قَالَ لِي : كَيْفَ أَنْتَ ؟ قَلتَ : عَلِيلٌ سَهْرٌ دَائِمٌ ، وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

فقل له : في أيِّ حال أنت ؟ فأجاب : عليلاً .

تركيب " أي " :

تتركب (أي) الاستفهامية مع المفرد والمثنى والجمع ، أي : ما تضاف إليه وهو
الذي يميّزها ، ويميّر مدلولها حسب الاسم الذي تضاف إليه ، وهي بصورة عامة تعرب
كإعراب (مَنْ و ما) إلا أنها تفارقهما بتركيبها مع الاسم فإذا أُضيفت إلى زمانٍ ، فهي
ظرف ، كقولك : " أيَّ يومٍ سَفَرُكَ ؟ " فهي ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقد
أُضيفت إلى ظرف زمان هو (يوم) و (سفرك) المبتدأ ، وهي واجبة التقديم ، لأن لها
الصدارة ، ف (أي) يطلب بها تعيين شيءٍ ، وهي معربة ، حسب ما تضاف إليه ،
والإضافة تكون لتعيين العدد . " وأيُّ : سؤال عن العدد المميز لشيءٍ عما يشاركه في أمرٍ :

70 البقرة : 214 .

71 الأعراف : 187 .

72 القيامة : 10 .

73 الفجر : 23 .

74 ينظر : الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : 109 .

75 بلا نسبة في دلائل الإعجاز : 184 ، ومفتاح العلوم : 176 . والإيضاح في علوم البلاغة : 156/1 .

ذاتياً كان أو عرضياً ، كقوله تعالى : ﴿ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَاماً وَأَحْسَنُ نَدِيّاً ﴾ (76) ، أي : نحن أم أصحاب محمدٍ " (77) .

وتضاف (أي) إلى النكرة تقول : (أيُّ رجلٍ قائمٌ) ، وإذا أُضيفت إلى المعرفة وتركبت معها فيجب حينئذ مجيء المثني أو الجمع بعدها كقولك : " أيُّ الرجلين أفضل ، أو : أيُّهما أفضل ، أو جمع كقولك : أيُّ الرجال أفضل ، أو : أيُّهم أفضل ، أو أجزاء ، نحو : أيُّ الرجل أحسنُ ، ولذلك تبدل منه ، فنقول : أوجهه أم عينه ، وإضافتها إلى المفرد المعرفة جنساً كالجمع نحو : أيُّ زيدٍ وعمرو وجعفر أفضل " (78) ..

كم الاستفهامية والخبرية مع الأسماء :

اختلف في (كم) هل هي مركبة أم مفردة فذهب الكوفيون إلى أنها مركبة وأصلها (ما) زيدت عليها (الكاف) ، وذهب البصريون إلى أنها مفردة ، لأن الأصل هو الإفراد والتركيب فرع (79) .

وبين ابن هشام الفرق بين (كم) الاستفهامية و (كم) الخبرية من حيث الاشتراك والاختلاف ، فهما يشتركان في خمسة أمور : " الاسمية ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ولزوم التصدير ، ويفترقان في خمسة أمور : أحدها : أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً ، لأنه مخبر ، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر .

الثاني : أن الاسم المبطل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبطل من الاستفهامية

الثالث : أن تمييز (كم) الخبرية مفرد أو مجموع ، وتمييز الاستفهامية مفرد .

الرابع : أن تمييز الخبرية واجب الخفض ، وتمييز الاستفهامية منصوب " (80) .

وبناء على ما سبق نمثل بالتركيبات الآتية على (كم) الخبرية والاستفهامية :

(كم عبدٍ لي خمسون بل ستون ، و : كم مالكٍ أعشرون أم ثلاثون ؟ ، و : كم غلامٍ

لك = مائة غلامٍ = كثير من الغلمان لك ، كم غلمانٍ لك = ثلاثة غلمان أو عشرة غلمان ، و : كم كتاباً لك ؟) (81) .

76 مريم : 73 .

77 الإشارات والتنبيهات : 109 . وينظر : شرح التلخيص للبابرتي : 354-355 .

78 ارتشاف الضرب : 549/1-550 .

79 ينظر : معاني القرآن للفراء : 466/1 . الإنصاف في مسائل الخلاف : 298/1-303 . شرح الرضي

على الكافية : 372/4 . ارتشاف الضرب : 377/1 . مغني اللبيب : 246 . اللسان : (كم) .

80 مغني اللبيب : 243-245 .

فتمييز (كم) الخبرية مجرور ويكون مفرداً وهو أكثر ، وأفصح جمعاً ، وزعم بعضهم أن الجمع شاذ ، وقيل : الجمع على معنى الواحد ، ف : كم رجالٍ على معنى : كم

جماعةٍ من الرجال (82)

و" تقول في الخبر : كم غلامٍ لك ، ف (كم) : مبتدأ ، وغلامٍ : مخفوض بإضافة (كم) إليه ، ولك : الخبر ، والمعنى : كثيرٌ من الغلمان لك ، لأن (كم) في الخبر للتكثير ، هذا تفسير المعنى ، وأما تقدير الإعراب فكأنك قلت : مائة غلامٍ لك ، ونحوه من العدد الكثير." (83)

وتركيب (كم) الخبرية مع شبه الجملة : مسألة خلافية (84) : ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين (كم) في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر ، كان مخفوضاً بتقدير : من ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوباً ، لأن (كم) هي العاملة فيما بعدها الجر ، لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده ، وإذا فصل بينهما بظرف أو حرف جر ، بطلت الإضافة كقول الشاعر (85) :

تَوْؤُمُ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ
مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوِدِبًا غَارُهَا

والتقدير : كم محدودبٍ غارها دونه من الأرض ، إلا أنه لما فصل بينهما نصب (محدودباً) .

4- تركيب أَلْفَاظِ الْقِسْمِ :

يأتي القسم على ضربين : جملة فعلية مؤلفة من فعل وفاعل ، وجملة اسمية مركبة من : مبتدأ وخبر ، والأخيرة تستعمل بألفاظ : لعمرى ، وأيمنُ الله ، وأمانةُ الله ، فالأولى

⁸¹ ينظر : العوامل المائة النحوية : 235 . شرح المفصل : 126/4 ، 132 . شرح الرضي على الكافية : 149/3

⁸² ينظر : شرح الرضي على الكافية : 155/3 . ارتشاف الضرب : 379/1 .

⁸³ شرح المفصل : 127/4 .

⁸⁴ ينظر : الإتناف في مسائل الخلاف : 303-309/1 . الكتاب : 164-167/2 . شرح المفصل : 130-132/4 .

⁸⁵ نسبه سيبويه في الكتاب : 164/2 ، إلى زهير بن أبي سلمى ، وليس في ديوانه ، وابن جني في المحتسب : 138/1 ، إلى الأعشى ، وليس في ديوانه . وينظر : الإتناف في مسائل الخلاف : 306/1 . اللسان : (غور) . المعجم المفصل : 344/1 .

تتركب مع اللام لام الابتداء ، واسم مبتدأ ، وخبره محذوف للعلم به ، وكذلك الباقيات التزم فيهن حذف الخبر .

قال ابن يعيش : " فأما الجملة الاسمية ، فقولك : لعمرُك ولعمرُ أبيك ، ولعمرُ الله ، فعمرُ : مبتدأ ، واللام فيها لام الابتداء ، والخبر محذوف تقديره : قسمي أو حلفي ، وحذوفه لطول الكلام بالمقسم عليه ، ولام الحذف لذلك ، كما لزم حذف الخبر قولك : لولا زيدٌ لكان كذا ، لطول الكلام بالجواب ، ومنها : يمينُ الله لأفعلن ، وهو اسم مفرد موضوع للقسم وهو مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف للعلم به ، كما كان ذلك في (لعمرُ الله) ومنه : (أمانةُ الله) ، فكذلك مرتفعة بالابتداء والخبر محذوف " (86) . .

وهناك تركيب ثانٍ حُذِفَ خبره إلا أنه التزم فيه تقديم شبه الجملة على المقسم به وهو : عليٌّ عهدُ الله ، فعهدُ الله : مرتفع بالابتداء ، وعليٌّ : المخبر ، وفيه معنى القسم ، فاللفظ على نحو : في الدارِ زيدٌ ، والمعنى على : أحلف بالله (87) .

⁸⁶ شرح المفصل : 93/9 .

⁸⁷ ينظر : المصدر نفسه : 92/9-93 .

ثانياً : تركيب الأفعال مع الأسماء :

ونقصد بهذا التركيب تركيب الأسماء مع الأفعال كتركيب الفاعل مع فعل الأمر ، وكذلك جميع الفضلات من متعلقات الفعل كالمفعول به والحال ، والتمييز والظرف بنوعيه ، وغير ذلك ، وتركيب صيغ العقود وأفعال الرجاء ، وكذلك أسماء الاستفهام المركبة مع الأفعال التي تكون مفعولاً به ، أو مفعولاً مطلقاً ، أو حالاً أو غيرها من الظرفية التي تتعلق بالأفعال .

1- التركيب مع فعل الأمر :

تتركب الأسماء مع فعل الأمر ، فإذا كان لازماً تركب مع فاعله المخاطب المستتر فيه أبداً ، فاللفظ كلمة والتركيب العميق كلمتان ، ويظهر هذا المستتر في التركيب مع الواحدة المؤنث التي هي ياء المؤنثة ، وهي حرف دال على معنى التأنيث ، وكذلك واو الجماعة وألف الاثنين ، فتشكل كلمة (اضرب) جملة مستقلة مركبة من فعل وفاعل وصرح به النحويون وهذا التركيب أقل ما يتركب منه الكلام أو الجملة التي يصح السكوت عليها فـ " منه (استقم) أي : فإنّ (استقم) مع مرفوعه المستتر فيه ، كلام مؤلف من فعل الأمر المنطوق به ، وهو (استقم) ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر فيه ، المقدر بـ (أنت) " (88) .

أما إذا تركب فعل الأمر مع الواحدة المؤنث ، والمثنى ، والجمع بنوعيه المذكر والمؤنث برزت هذه الضمائر ، " فعل الأمر للواحد المخاطب : كـ (افعل) التقدير : (أنت) وهذا لا يجوز إبرازه لأنه لا يحل محل الظاهر فلا تقول : افعل زيداً ، فإن كان الأمر لواحدة ، أو لاثنتين ، أو لجماعة برز الضمير ، نحو : اضربي ، اضربا ، اضربوا ، واضربن ، هذا ما يجب فيه استتار الضمير ، والمراد : ما لا يحل محله الظاهر " (89) .

وقد بيّن ابن هشام البنية التركيبية لفعل الأمر ، بقوله : " فعلامته التي يعرف بها مركبة من مجموع شينين ، وهما : دلالاته على الطلب ، وقبوله ياء المخاطبة ، وذلك نحو : (قُمْ) فإنه دال على طلب القيام ، ويقبل ياء المخاطبة ، تقول : إذا أمرت المرأة ، قومي ، وكذلك : اقعدي ، واقعدي " (90) .

وهذا التركيب كذلك عبّر عنه ابن عقيل في شرحه للألفية عندما وقف عند قول ابن

مالك :

88 شرح التصريح على التوضيح : 23/1 .

89 شرح قطر الندى وبل الصدى : 31 . وينظر : أوضح المسالك : 28/1 . شرح ابن عقيل : 96/1 .

90 شرح قطر الندى : 30 .

" كَلَامِنَا لَفْظٌ مَفِيدٌ : كَاسْتَقِمُّ وَاسْمٌ وَفَعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ

الكلام المصطلح عليه عند النحاة : عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ... كقول المصنف : " ك (استقم) فإنه كلام مركب من فعل الأمر ، وفاعل مستتر والتقدير : (استقم أنت) فاستغن بالمثل عن أن يقول : فائدة يحسن السكوت عليها ، فكأنه قال : الكلام : هو اللفظ المفيد فائدة ؛ كفائدة : استقم " (91) .

ومما يتركب مع فعل الأمر نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة ، إلا أنهما حرفان دالان على التوكيد لا محل لهما من الإعراب ، فـ " علامة فعل الأمر قبول نون التوكيد والدلالة على الأمر بصيغة نحو : اضربنّ واخرجنّ " (92) .

ومن التراكيب اللازمة ما جاء في الذكر الحكيم كقوله تعالى : ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾ (93) ، والتركيب المتعدي لواحد ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (94) . والمتعدي لاثنتين كقوله تعالى : ﴿ رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ ﴾ (95) أو مما تركب مع حرف مشبه بالفعل (أن) التي سدّت مسدّ المفعولين ، كقوله تعالى : ﴿ اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (96) .

ويتركب فعل الأمر مع أربعة أسماء ، وهذا مما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كقولك : أعلم زيدا علياً منطلقاً ، وكذلك مع التمييز كقوله تعالى : ﴿ فَكُلِّي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾ (97) ، والحال كقوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾ (98) ، ومع المفعول المطلق كقوله تعالى : ﴿ وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ (99) ، ومع الظرف كقوله تعالى : ﴿ وَسَبِّحْهُ لَيْلًا

⁹¹ شرح ابن عقيل : 13/1-14 .

⁹² المصدر نفسه : 22/1-23 ، 25 .

⁹³ البقرة : 45 .

⁹⁴ البقرة : 196 .

⁹⁵ إبراهيم : 40 .

⁹⁶ المائدة : 98 .

⁹⁷ مريم : 26 .

⁹⁸ البقرة : 208 .

⁹⁹ المزمل : 20 .

طَوِيلًا ﴿١٠٠﴾ ، ومع الحال المركب ، تقول : " ادخلوها رجلاً رجلاً ، وأوّل أوّل ، أي : مرتين " (101) .

2- تركيب صيغ العقود :

كثيرة هي ألفاظ العقود ، وهي إنشائية ، لا يدخلها الصدق والكذب ، وقد علّل ذلك الرضي بقوله: " وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل ، هو الماضي ، نحو : بعث ، واشتريت ، أما (بعث) الإنشائي فإنه لا خارج له تقصد مطابقتة ، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ ، وهذا اللفظ موجد له ، فلهذا قيل : إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب ، وذلك لأن معنى الصدق : مطابقة الكلام للخارج ، والكذب عدم مطابقتة له ، فإذا لم يكن هناك خارج ، فكيف تكون المطابقة ، وعدمها " (102) .

ولذلك فإن الأفعال الإنشائية الإيقاعية يقصد بها إيقاع مضمونها في وقت لاحق ، لا في الوقت الحاضر الذي تُلْفِظُ به ، كما جاء في شرح الرضي : " الإيقاعية نحو : بعث ، وطلّقت ، فإن المتكلم بها لا ينظر — أيضاً — إلى وقت يحصل فيه مضمونها ، بل مقصوده إيقاع مضمونها ، وهو منافٍ لقصده وقت الوقوع ، بل يُعرف بالفعل لا من دلالة اللفظ أن وقت التلْفِظُ بلفظ الإيقاع : وقت وقوع مضمونه " (103) .

فالبنية التركيبية لصيغ العقود تلزم الماضي، ويُسند إليها الفاعل، فهي مركبة مع فاعلها، والقصد من هذا التركيب ضرورة وقوعه فيما بعد لا من وقت التلْفِظُ بالفعل فهو : " إنشاء حدث مسند إلى غير المخاطب كـ (بعث) وهذا حالي ، وليست الحال من دلالتة ، بل من ضرورة وقوعه " (104) .

وهذه التراكيب أكثرها متعدّ سواء أكان إلى مفعولٍ أو مفعولين نحو: **أَعْتَقْتُ الْعَبْدَ**، و: **وَهَبْتُكَ هَذِهِ الْأَرْضَ** .

فضلاً عن ذلك يتركب معها بكثرة الجار والمجرور ، واسم الإشارة ، كقولك : **وَهَبْتُ لَكَ هَذِهِ الْأَرْضَ** ، **وَأَعْتَقْتُ ذَلِكَ الْعَبْدَ** ، **وَبِعْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ** ، **وَأَشْتَرَيْتُ مِنْكَ هَذِهِ الْأَرْضَ** ، **وَقَبَلْتُ مِنْكَ هَذِهِ الزَّوْجَةَ** . **وَبِعْتُ الثَّوْبَ بَعْشَرِينَ** ، **وَبِعْتُكَ الثَّوْبَ بَعْشَرِينَ** ، **وَبِعْتُكَ الثَّوْبَ نَقْدًا بَعْشَرِينَ** .

100 الإنسان : 26 .

101 ارتشاف الضرب : 334/2 .

102 شرح الرضي على الكافية : 11/4-12 . وينظر : ارتشاف الضرب : 8/3 . همع الهوامع : 37/1 . شروح التلخيص : 236/2-237 .

103 شرح الرضي على الكافية : 40/2 .

104 شرح التصريح على التوضيح : 56/1 .

3- تركيب أفعال الرجاء :

إن البنية التركيبية لأفعال الرجاء حينَ تنتظم لتتركب في الجملة لا تقل عن ثلاث كلمات ، تتركب مع بعضها مؤلفة جملة تامة يحسن السكوت عليها ، فالفعل الناقص — مثلاً — يتركب مع الاسم ليصلح كونه اسمها ، ومن ثم يأتي الخبر ليؤدي الفائدة التي يحسن السكوت عليها ، فـ (عسى) : " لما كانت فعلاً افتقرت إلى فاعل ضرورة انعقاد الكلام " (105) .

1 — تراكييب (عسى) :

التركيب الأول : هو افتقارها إلى المرفوع بعدها الذي هو اسمها ، والمنصوب الذي هو خبرها ، إلا أنه يكثر وقوعه مقترناً بـ (أن) والفعل المضارع ، كقوله تعالى : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ ﴾ (106) ، وهي بهذا المعنى الناقص تكون بمعنى (قارب) أي: قاربَ الله إتيانه بالفتح ، قال ابن يعيش : " أن تكون بمنزلة (كان) الناقصة ، فتفتقر إلى منصوب ، ومرفوع ويكون معناها (قارب) ، ولا يكون الخبر إلا فعلاً مضارعاً مشفوعاً بـ (أن) الناصبة للفعل ، فـ (زيد) اسم (عسى) وموضع (أن) مع الفعل نصب لأنه خبر " (107) .

وقد تتركب مع الضمائر فنقول : عسيتُ أن أفعلَ ، وعسينا أن نفعلَ

والتركيب الثاني : أن تتركب مع اسمها فيكون خبرها فعلاً مضارعاً مجرداً من (أن) لأن الفعل المضارع يحل محل الاسم فلهذا جاء هذا التركيب مجرداً من أن كقول الشاعر (108) :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ " .
وهو عند الرضي على " حذف (أن) لتشبيهه (عسى) بـ (كاد) وهذا مذهب الكوفيين " (109) .

¹⁰⁵ شرح المفصل : 116/7 .

¹⁰⁶ المائدة : 52 .

¹⁰⁷ شرح المفصل : 116/7 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 215/4 ، 222 ، 223 . ارتشاف الضرب : 119/2 .

¹⁰⁸ البيت لهدية بن خشرم من قصيدة قالها في الحبس في أمالي القالي : 71/1 . الخزانة : 332/9 .
شرح المفصل : 117/7 . شرح الرضي على الكافية : 219/4 . معجم الشعراء : 531-532 . المعجم المفصل : 1 / 89 .

¹⁰⁹ شرح الرضي على الكافية : 219/4 . وينظر : شرح المفصل : 122/7 .

وفيما يخص التركيب الثالث فدخل السين على خبرها ، وهو تشبيه لها بـ (أنْ) لأن كلا الحرفين للاستقبال ، كقول الشاعر (110) :

عسى طيئ من طيئ بعد هذه سَئِطْفِي غَلَاتِ الكُلَى والجوانح
" ف السين فيه عند الزمخشري والمتأخرين قائمة مقام (أنْ) لكونها للاستقبال
ووصفه ابن هشام بأنه نادر جداً " (111) .

والتركيب الرابع : تركيب عسى مع اسمين حيث يحل الاسم الثاني مكان الفعل المضارع وهو : عسى زيداً قائماً.

وموضع (أنْ) مع الفعل عند ابن يعيش نصب لأنه خبر ، والذي يدل على ذلك قولهم في المثل : (عسى الغوير أبوأساً) (112) والمراد : (أن ييأس) فقد انكشف الأصل (113) .

وقال سيبويه : أجروا فيه (عسى) مجرى (كان) ، وجعله بعضهم لغة ، وبعضهم شاذاً ، وبعضهم ضرورة ، وبعضهم نادراً جداً (114) .

والتركيب الخامس دخول حرف الجر على خبرها وهو الباء ، تشبيهاً لها بدخول الباء في خبر (ليس) ، كقول الكمي (115) :

قالوا أساء بنو كرز فقلت لهم عسى الغوير يابأس وإغوار

والتركيب السادس : يُسند فيه الفعل الواقع خبراً لـ (عسى) إلى فاعله الظاهر ، لأنه يجب في خبر (عسى) الواقع فعلاً مضارعاً أن يكون الفاعل فيه ضمير مستتر يعود على اسم (عسى) وذلك نحو : (عسى زيداً أن يرحمه الله) وكقول الشاعر (116) :

¹¹⁰ البيت لقسام بن رواحة السنبسي في معجم الشعراء : 271 . شرح المفصل : 118/7 ، 148/8 .
شرح الرضي على الكافية : 219/4 . مغني اللبيب : 203 . الخزانة : 343/9 . المعجم المفصل : 185/1 .

¹¹¹ ينظر : المفصل في علم اللغة : 379 . شرح المفصل : 118/7 . شرح الرضي على الكافية : 219/4-220 . ارتشاف الضرب : 120/2-121 . مغني اللبيب : 203 .

¹¹² المثل قالته الزبأ ، والغوير : تصغير غار ، والأبؤس : جمع بؤس ، وهو الشدة ، والمعنى : لعل الشر يأتكم من قبل الغار . مجمع الأمثال : 17/2 . شرح الرضي على الكافية : 215/4 . مغني اللبيب : 203 .

¹¹³ ينظر : شرح المفصل : 116/7 ، 7/1 ، 14 . الكتاب : 158/3 .

¹¹⁴ ينظر : الكتاب : 158/3 . شرح الرضي على الكافية : 216/4 . مغني اللبيب : 203 .

¹¹⁵ ديوانه : 222 . وينظر : ارتشاف الضرب : 122/2 . اللسان : (غور ، بأس) . المعجم المفصل : 415/1 . وهو مأخوذ من قول الزبأ (عسى الغوير أبوأساً) وهو مثل .

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدَهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ

بنصب جهده ، ورفعته ، وقالوا : يجوز : عسى زيدٌ أن يرحمهُ اللهُ ، فهذا لم يتحمّل ضمير (زيد) المرفوع ، ولا رفع السببي (117) .

والتركيب السابع : أن يأتي اسمها نكرة على خلاف الأصل ، قال الرضي : " ولا يخلو المرفوع في هذا الباب — غالباً — من اختصاص ، فلا يقال : عسى شخصٌ أن يقوم إلا قليلاً " (118) .

أما التركيب الثامن فهي تتركب مع اسمين مرفوعين ، أي : جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر ، فيكون حينئذ اسم (عسى) ضمير شأن محذوف حملاً على (كان) وقد أنكره البصريون والرضي ، ونقل عن ابن مالك جوازه (119) .

والتركيب التاسع : وهو أن يتأخر مرفوع (عسى) ويتقدم عليه الخبر (أن والفعل المضارع) كقولك : (عسى أن يقوم زيدٌ) على أن (زيدٌ) : اسم عسى مؤخر ، (أن يقدم) بتأويل مصدر في محل نصب خبر مقدم ، وهذا التركيب يساوي التركيب الآتي : (كان قائماً زيدٌ) ويضاهي التركيب الفعلي الأصلي : ضرب عمراً زيدٌ ، بتقديم المفعول ، وبهذا يكون في الفعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (زيد) على أن الأصل : (عسى زيدٌ أن يقوم) فمرفوع (عسى) ها هنا بنية متحركة يجوز فيه التقديم والتأخير ، وهذا الضمير يجوز أن يبرز في التثنية والجمع ، فنقول : (عسى أن يخرج الزيدان) ، و (عسى أن يخرجوا الزيدون) على أن التقدير : (عسى الزيدان أن يخرجوا) ، و (عسى الزيدون أن يخرجوا) (ف الزيدان والزيدون) على هذا اسم (عسى) ، والفاعل هو الضمير البارز ، وعلى هذا قياس جمع الإناث ، ولك أن تجعل اسم (عسى) على هذا التركيب ضميراً بارزاً متصلاً بها ، نحو : (عسى أن يخرج الزيدان) ، ويجوز في (عسى أن يخرج الزيدان) أن يكون المصدر المؤول فاعل (عسى) وهي تامة ، و (الزيدان) فاعل يخرج .

ويجوز في قولك : (عسى أن يقوم زيدٌ) أن يكون (زيد) مرفوعاً — (عسى) و (أن يقوم) في موضع نصب بأنه خبر مقدم ، ويكون في الفعل على هذا التقدير ضمير من (زيد) يظهر في التثنية والجمع نحو قولك : عسى أن يقدم الزيدان و (عسى أن يقوموا

¹¹⁶ نسب إلى الفرزدق ، وهو في شرح ديوانه : 190/1 ، ولمالك بن الربيع في (شعراء أمويون) :

51/1 يهجو الحجاج . ارتشاف الضرب : 125/2 . المعجم المفصل : 245/1 .

¹¹⁷ ينظر : ارتشاف الضرب : 125/2-126 . شرح الرضي على الكافية : 219/4 .

¹¹⁸ شرح الرضي على الكافية : 218/4 . وينظر : ارتشاف الضرب : 123/2 .

¹¹⁹ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 217/4 . ارتشاف الضرب : 121/2-122 . مغني اللبيب : 204 .

الزيدون) لأن التقدير : (عسى الزيدان أن يقوما ، وعسى الزيدون أن يقوموا) فيجوز في ذلك ، وما كان نحوه وجهان أبداً : أحدهما : أن يكون (أن والفعل) في موضع مرفوع ، وأن يكون في موضع منصوب بأنه خبر مقدم (120) .

أما التركيب العاشر : فهو تركيب (عسى) مع (أن والفعل) حيث تسند (عسى) إلى (أن والفعل) فيكون المصدر المؤول مسنداً إليه إلى (عسى) فاعلاً .

فتكون آنذاك " بمنزلة (كان) التامة فنكتفي بمرفوعها ، ولا تفتقر إلى منصوب ، وتكون بمعنى (قَرَّبَ) إلا أن مرفوعها لا يكون إلا (أن) والفعل نحو قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ ﴾ (121) فـ (أن تكرهوا) في موضع رفع بأنه فاعل " (122) .

وجوز ابن مالك فيما نقل عنه أنها ناقصة أبداً ، ولكن سدّت (أن وصلتها) في هذه الحالة مسدّ الجزأين (123) .

وفي التركيب الحادي عشر يتقدم المرفوع عليها ، فيجوز فيه حالتان : الأولى : تمام (عسى) بشرط أن تأتي على حالة واحدة في المفرد ، والمثنى والجمع بنوعيه ، فيكون المصدر المؤول فاعلاً لها ، وحينئذ لا تتحمل ضميراً تقول : زيدٌ عسى أن يخرج ، والزيدان عسى أن يخرجوا ، والزيدون عسى أن يخرجوا ، ولا يضمّر في (عسى) ضمير ما قبلها ، ولغة أخرى يتطابق فيها الاسم المتقدم مع الفعل فتقول : زيد عسى أن يخرج ، والزيدان عسياً أن يخرجوا ، والزيدون عسواً أن يخرجوا ، وهنئ عست أن تخرج ، والهندان عستاً أن تخرجا ، والهندات عسین أن يخرجن (124) .

إن الضمير المتصل بـ (عسى) والبارز في محل رفع اسمها ، والمصدر المؤول في محل نصب خبرها ، ولا يمنع أن يقدر الفاعل في التركيب الأول على حسب التركيب من مثنى ومجموع ، على أن ابن يعيش جعل المطابقة على النقصان ، وعدمها على التمام .

¹²⁰ ينظر : شرح المفصل : 118/7 . شرح الرضي على الكافية : 217/4 . ارتشاف الضرب : 122/2 .
معني اللبيب : 204-205 ، 727 .

¹²¹ البقرة : 216 .

¹²² الكتاب : 158/3 . وينظر : شرح المفصل : 116/7-117 . شرح الرضي على الكافية : 217/4 .
ارتشاف الضرب : 123/2 . معني اللبيب : 202 .

¹²³ ينظر : تسهيل الفوائد : 60 . معني اللبيب : 202 .

¹²⁴ ينظر : ارتشاف الضرب : 124/2 . شرح المفصل : 123/7 .

وهناك تركيب يقترب من هذا التركيب إلا أنه مع عدم تقديم الاسم على (عسى) فوجب حينئذ أن تتصل الضمائر بها نحو : عَسَيْتَ أَنْ تَفْعَلَ ، وَعَسَيْتُمَا أَنْ تَفْعَلَا ، وَعَسَيْتُمْ أَنْ تَفْعَلُوا ، فهذه هي ناقصة ، والضمير المتصل بها اسمها والمصدر خبرها .

وجاء عن العرب اتصال الضمائر التي في محل نصب بـ (عسى) ، فيتكون لدينا تركيب وهو الثاني عشر : نقول : عَسَاكَ أَنْ تَفْعَلَ ، عَسَاكُمَا أَنْ تَفْعَلَا ، وَعَسَاكُم أَنْ تَفْعَلُوا ، وعساني أَنْ أَفْعَلَ ، وعسأه أَنْ يَفْعَلَ ، فللعرب في اتصال الضمير المنصوب المتصل بـ (عسى) مذاهب :

• **الأول : مذهب سيبويه** وهو أن (عسى) ههنا بمنزلة (لعل) ، فالكاف اسمها والمصدر المؤول خبرها ، وردة الرضي بأن : اقتران المضارع بـ (أَنْ) في (عساك أَنْ تَفْعَلَ) لا يناسب خبر (لعل) ، وأنه لا يقال : (عساك خَارِجٌ) ، كما يقال : (لعلك خَارِجٌ) ، وحمل (عسى) على (لعل) في نصب الاسم ، ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميراً ، فلا يقال : (عسى زيداً يخرجُ) اتفاقاً منهم .

• **والثاني : مذهب الأخفش** القائل : إن (عسى) باقية على أصلها ، والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوعة اسماً لـ (عسى) ، وقولك (أَنْ تَفْعَلَ ، وتَفْعَلَ) منصوب المحل خبراً لها .

• **والثالث : نقل عن المبرد** وجهان : الأول : أن الضمير البارز منصوب بـ (عسى) خبراً لها ، والاسم مضمّر فيها مرفوع ، فيكون كقولهم : (عسى الغوير أبوساً) ، وهو ضعيف . والثاني : أن الضمير المنصوب خبر ، قدّم إلى جانب الفعل ، فاتصل به ، كما في : ضربك زيداً ، والاسم إما محذوف كما حذف في : جاءني زيدٌ ليس إلا ، أي : ليس الجائي إلا زيداً ، وإما مذكور كما في قولك : (عَسَاكَ أَنْ تَفْعَلَ) وكذا (عَسَاكَ تَفْعَلَ) بتقدير (أَنْ) (125) .

2 – حرى واخلوق

وتركيب هذين الفعلين كتركيب (عسى) في اقتران خبرها بـ (أن) إلا أنه في (عسى) غير واجب ، وفيهما واجب ، ويتركبان من فعلٍ ومصدرٍ مقترنين بـ (أن) كما في التراكيب الآتية :

• **الأول : حَرِي زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا** ، وهذا هو التركيب الأصلي الفعلي .

¹²⁵ ينظر : المقتضب : 71/3-72 . شرح المفصل : 123/7 . شرح الرضي على الكافية : 445/2-448 . ارتشاف الضرب : 124/2-125 . مغني اللبيب : 203-204 .

• الثاني : هُنَّ حَرَىٌّ أَنْ يَفْعَلْنَ ، هُوَ حَرَىٌّ أَنْ يَفْعَلَ .

" وهذا التركيب بفتح الراء والتنوين على أنه مصدر بمعنى الوصف ، فلا ينتهي ولا يجمع ولا يؤنث " (126) .

إلا أن المصدر يتركب مع الضمائر حسب عائدها .

- بِالْحَرَى أَنْ يَكُونَ كَذَا .

- إِنَّهُ لَمَحَرَى أَنْ يَفْعَلَ .

- إِنَّهُ لَمَحَرَاةٌ أَنْ يَفْعَلَ .

وهذه التراكيب لا تنتهي ولا تجمع ولا تؤنث وهي بمثابة : (كونك قائماً) أي أن

المصدر المؤول منصوب على أنه خبر للمصدر (حَرَىٌّ) .

• الثالث : ويقال : " حَرٍ ، و حَرِيٌّ : وهذا ينتهي ، ويجمع ، ويؤنث " (127) .

هما حَرِيَّانِ أَنْ يَفْعَلَا = هما حَرِيَّانِ أَنْ يَفْعَلَا .

هم حَرُونَ أَنْ يَفْعَلُوا = هم حَرِيُونَ أَنْ يَفْعَلُوا .

هي حَرِيَّةٌ أَنْ تَفْعَلَ = هي حَرِيَّةٌ أَنْ تَفْعَلَ .

هما حَرِيَّتَانِ أَنْ تَفْعَلَا = هما حَرِيَّتَانِ أَنْ تَفْعَلَا .

هُنَّ حَرِيَّاتٌ أَنْ يَفْعَلْنَ = هُنَّ حَرِيَّاتٌ أَنْ يَفْعَلْنَ .

نلاحظ من تراكيب الطائفة الأولى والثانية أن هذه التراكيب تتصرف تثنية وجمعاً

تذكيراً وتأنيثاً بحسب التركيب ، وأن علامتها الإعرابية بحسب ضميتها فإن كانت مفردة

فالضمة وإذا كانت مثناة فالألف ، وإذا كانت جمع مذكر ، فالواو ومؤنث فالضمة ، إلا أن

الفعل يتصرف مع كلا التركيبين أعني - حَرَىٌّ - وهو التركيب الأول ، و حَرٍ و حَرِيٌّ

التركيب الثاني فـ : " (حَرِيٌّ) على (فعيل) ، و (حَرٍ) على (عم) " (128) .

وتركيب (اخلولق) أقل من تركيب (حَرِيٌّ) ، فأصل تركيبها كـ (عسى) ، بلفظ

الماضي كـ " (اخلولق زيدٌ أَنْ يَفْعَلَ ، و اخلولقُ أَنْ يَفْعَلَ زيدٌ) " (129) . فالتركيب الأول

لا يجوز إلا في حالة واحدة هي : اخلولقُ : فعل ماضٍ جامد ، وزيدٌ : اسمها مرفوع ،

و (أَنْ يَفْعَلَ) : مصدر مؤول في محل نصب خبرها .

وفي التركيب الثاني جاز فيه وجهان حملاً على : (عسى أَنْ يَفْعَلَ زيدٌ) :

126 شرح الرضي على الكافية : 219/4 . وينظر : اللسان : (حرى) .

127 شرح الرضي على الكافية : 219/4 . وينظر : اللسان : (حرى) .

128 شرح الرضي على الكافية : 219/1 .

129 المصدر نفسه : 219/1 .

الأول : أن يكون (اخلولق) فعلاً ناقصاً ، و (زيد) اسمها ، وفاعل (يفعل) مستتر فيه ، والمصدر المؤول في محل نصب خبرها .

والثاني : أن يكون المصدر المؤول فاعلاً لـ (اخلولق) وهي على هذا التركيب تامة كـ (عسى) ، و (زيد) فاعل (يفعل) . وهناك تراكيب أخرى ذكرها صاحب اللسان ، وهي : (إنه لخليقٌ أن يفعل ذلك ، وإنه لخليقٌ بأن يفعل ذلك ، وإنه لخليقٌ لأن يفعل ذلك ، وإنه لخليقٌ من أن يفعل ذلك) .

وتتركب (اخلولق) مع تاء التأنيث نحو : (اخلولقتِ السماءُ أن تمطرَ) ، أي : قاربت ، فهي هنا ناقصة ، و : (اخلولقَ أن تمطرَ) على الفاعلية ، أي : اخلولقَ السحابُ ، أي : استوى (130) .

وذهب سيبويه إلى أن الخبر المقترن بـ (أن) نحو : اخلولقتِ السماءُ أن تمطرَ ، هو مجرور بلام محذوفة ، أي : لأن تمطرَ ، ومثل كذلك بالجملة الاسمية نحو : (أنتَ أهلٌ أن تفعلَ) ، فـ (أهلٌ) عاملة في (أن) كأنك قلت : (أنت مستحقٌ أن تفعلَ) ، وتقول : (إنه لخليقٌ لأن يفعلَ) و (إنه لخليقٌ أن يفعلَ) على الحذف ، و (اخلولقتِ السماءُ أن تمطرَ) أي : لأن تمطرَ ، و (عسيتَ) بمنزلة : (اخلولقتِ السماءُ) (131) .

4- تركيب أسماء الاستفهام مع الأفعال :

تتركب أسماء الاستفهام مع الأفعال ، لتشمل كل الأسماء التي يأتي بعدها الأفعال وهي : (مَنْ ، وما ، ومهما ، وكم ، وكيف ، ومتى ، وأيان ، وأين ، وأنى) .
وأسماء الاستفهام هذه موضوعة لطلب التصور لا غير (132) فإذا تركبت مع الأفعال فلا بد لها من موقع إعرابي ، فإذا وليها فعل متعدّد لم يستوفِ مفعوله فهي في محل نصب مفعول به مقدم ، والتزم في هذه التراكيب التقديم للصدارة ، وتكون هذه الأسماء من صلب التركيب الفعلي ، " وإن وقع بعدها فعل متعدّد ، فإن كان واقعاً عليها فهي مفعول به ، كقوله تعالى (133) : ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾ " (134) . وتقول : (ماذا صنعت) فـ (ماذا) اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدّم لـ (صنعت) لأنه متعدّد .

130 ينظر : اللسان : (خلق) . ارتشاف الضرب : 123/2 .

131 ينظر : الكتاب : 157/3 .

132 ينظر : شرح التلخيص للبابرتي : 352 . شروح التلخيص للتفتازاني : 273/2 .

133 غافر : 81 .

134 مغني اللبيب : 607-608 .

" ويقال : (مَنَذَا لَقَيْتَ ؟) فيجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كون (ذا) زائدة ، و (مَنْ) مفعولاً ، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز في : (مَنَذَا لَقَيْتَ ؟) أن تكون (مَنْ وَذَا) مركبتين ، كما في قولك : ماذا صنعت ؟ (135) .

وفي هذا التركيب وجب تقديم المفعول لصدارة أسماء الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَاذَا تَعْبُدُونَ * أَنْفَكَ آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ (136) .

وفي تركيب (ما) كقوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ * قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ ﴾ (137) .

وتألف (كيف) مع الفعل في ثلاث حالات :

• **الأولى :** أن تكون في محل نصب على الحال ، إذا وليها فعل تام ، وكان السؤال عن هيئة الفاعل ، لأنها حال من الفاعل ، قُدِّم على المسند والمسند إليه ، — الفعل والفاعل — للصدارة كقولك : كيف جاء زيدٌ ؟ فيقال في الجواب : ماشياً أو راكباً .
الثانية : أن تكون مفعولاً به ثانياً مقدماً ، لفعل يتعدى إلى مفعولين ، نحو : كيف وجدت زيداً ؟ . ويترجح الحال ههنا ، إذا قلت في الجواب : وجدته صحيحاً أو سقيماً .
" ويسأل بـ (كيف) عن الحال ، كالصحة ، والمرض ، والركوب ، والمشى ، فيقال : (كيف وجدت زيداً) أي : على أي حال وجدته ، فيقال : صحيح أو مريض ، ويقال : كيف جاء زيدٌ ؟ فيقال : ماشياً أو راكباً ، أي : جاء في حال الركوب ، وإنما هي بحسب العوامل ، ففي قولنا : كيف وجدت زيداً ؟ تكون مفعولاً أو حالاً " (138) .

• **الثالثة :** تعرب مفعولاً مطلقاً ، إذا كان السؤال عن هيئة الفعل ، وكيفيته ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ (139) .

وأما الظروف فهي : (أنى وأين ، ومتى وأيان) فأين للسؤال عن المكان ، وأما (أنى) فتستعمل تارة بمعنى (كيف) وأخرى بمعنى (من أين) ، وأما (متى) و (أيان) فللسؤال عن الزمان (140) .

فـ " (أين) كقولك : (أين جِلسْتَ بالأمس ؟) وجوابه : أمام الأمير " (141) .

135 المصدر نفسه : 432 .

136 الصافات : الآيتان : 85-86 .

137 الشعراء : الآيتان : 70-71 .

138 شروح التلخيص للفتازاني : 287/2 . وينظر : معني اللبيب : 271 .

139 الفيل : 1 .

140 ينظر : شرح المفصل : 45-46/7 . شروح التلخيص للفتازاني : 287-289 .

وتتركب كذلك مع المضارع فتقول : أين ستجلس غداً ؟ فيكون الجواب : أمام اللجنة .
و (أنى) تستعمل استعمالين ، تارةً بمعنى : (كيف) وهنا يجب أن يليها فعلٌ ، وتارةً بمعنى :
(من أين) ، ويليهما الاسم ، وأنى : الاستفهامية ، يجب أن يكون بعدها فعل إذا كانت بمعنى
(كيف) ، ويأتي بعدها الماضي والمضارع ، فمن الأول قوله تعالى : ﴿ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى
شِئْتُمْ ﴾ (142) . ومن الثاني ، أي وقوع المضارع بعدها ، قوله تعالى : ﴿ أَنَّى يُخِيبي
هَٰذِهِ اللّٰهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ (143) .

و (متى ، وأيان) للسؤال عن الزمان ، (فأيان) لا تتركب إلا مع المستقبل كـ :
أَيَّانَ يثمرُ هذا الغرسُ ؟ فيقال : بعد عشرين سنةً ، وكـ : أَيَّانَ تأتي ؟ فيقال : بعد غدٍ (144) .
فهذا التركيب لا يستعمل إلا مع المضارع ، لأنها تدل على الزمن المستقبل .
وتأتلّف (متى) وتتركب مع الماضي والمضارع ، فيقال في الماضي : متى جئتَ ؟
والجواب : سحراً أو نحوه ، ويقال في المستقبل : متى تأتي ؟ فيقال : بعد شهرٍ (145) .
و (كم) سؤال عن العدد ، يقال : كم غنماً ملكتَ ؟ فيقال : مائةً مثلاً ، وكم رجلاً
رأيتَ ؟ فكأنك قلت : أعشرون أم ثلاثون أم كذا ؟ ، وكم مرةً رأيتك ، وكم فرسخاً سيرتَ ؟
وكم يوماً سيرتَ ؟ قال تعالى : ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ (146) ، وكقوله تعالى :
﴿ سَلْ نَبِيَّ إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾ (147) ، فـ (كم) مفعول به ثانٍ لآتيناهم
مقدّم عليه .

وإذا استفهم بها عن ظرف زماني أو مكاني ، فهي في محل نصب مفعول فيه .
وإذا استفهم بها عن مصدر الفعل ، أو جاء بعدها لفظ (مرّة) فهي في محل نصب
مفعول مطلق ، وفي كل الأحوال ، يعرب الاسم المنصوب بعدها تمييزاً لها (148) .
و (أيُّ) معربة ، وهي بحسب ما تضاف إليه ، وتعرب بالحركات الظاهرة ، فإذا
جاء بعدها فعلٌ متعدُّ ، ولم يستوفِ مفعوله فهي ، مفعول به مقدم نحو : أيُّ رجلٍ أكرمتَ

141 شروح التلخيص : 288/2 .

142 البقرة : 223 .

143 البقرة : 259 .

144 ينظر : شروح التلخيص للتفتازاني : 287/2 .

145 المصدر نفسه : 287/2 .

146 المؤمنون : 112 .

147 البقرة : 211 .

148 ينظر : ارتشاف الضرب : 385-384/1 .

وإذا جاء بعدها ظرفاً زماناً أو مكاناً كانت مفعولاً فيه ، نحو : أَيَّ يَوْمٍ تَسَافِرُ ،
وظرف مكان نحو : أَيَّ مَكَانٍ جَلَسْتَ ؟ .

وإذا أضيفت إلى مصدر فهي مفعول مطلق كقولك : أَيَّ قِتَالٍ قَاتِلِ أَبِطَالُنَا؟ وكقوله
تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ (149) .

فهي اسم مبهم منكور ، وهي بعض ما تضاف إليه ، إن أضفتها إلى الزمان فهي
زمان ، وإن أضفتها إلى المكان فهي مكان ، إلى أي شيء أضفتها كانت منه (150) .

وتأتي أسماء الاستفهام مركبة مع الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين فتعلق الفعل عن
العمل علمتُ مَنْ تَمَرٌ ، وعلمتُ أَيَّهم ضربتُ ؟ بنصب (أَيَّهم) على أنه مفعول : (ضربت)
وعلمتُ أَيَّ يَوْمٍ سَرْتُ ؟ ، وعلمتُ أَيْنَ جَلَسْتُ ، ومتى تَخْرُجُ (151) .

وتدخل حروف الجر على أسماء الاستفهام، فتتركب معها، فتعلق بالفعل الذي بعدها ،
كقوله تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ (152) وكقوله تعالى : ﴿ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ (153) .

ويجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرَّتْ ، وتبقى الفتحة دليلاً عليها ، نحو :
فِيمَ ، وَإِلَامَ ، وَعِلَامَ ، وَبِمَ ، وعلّة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر (154) .

وتجرُّ (أَيَّ) بالباء كقوله تعالى : ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ (155) . فالباء حرف
جر ، وأي : اسم مجرور معرب ، والجار والمجرور مركبان مع الفعل (تكذبان) ومتعلقان
به ، فهذه بنية مركبة من شبه جملة ، وجب فيها التصدرّ لأنه استفهام .

وتجر (كم) الاستفهامية ، فيجوز في تمييزها الجر ، والنصب قال ابن هشام :
" وتمييز الاستفهامية منصوب ، ولا يجوز جره مطلقاً بل يشترط أن تجرَّ (كم) بحرف
جر ، فحينئذ يجوز في التمييز وجهان : النصب ، وهو الكثير ، والجر ، فإن جُرَّتْ هي
بحرف جر نحو : بكم درهمٍ اشتريتُ ؟ جاز وإلا فلا " (156) .

149 الشعراء : 227 .

150 ينظر : شرح المفصل : 44/7 . ارتشاف الضرب : 549/1 .

151 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 159/4 ، 161 .

152 النبأ : 1 .

153 الصف : 2 .

154 ينظر : مغني اللبيب : 393 .

155 الرحمن : الآيات : 13 ، 16 ، 18 ، 21 .

156 مغني اللبيب : 245 .

ويدخل حرف الجر (على) على (كيف) كما في قولهم : على كيف تبيعُ
الأحمرين ؟ (157) .

وهذا دليل على كونها اسماً ، لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف .

ثالثاً : تركيب الأفعال مع الحروف :

ويتعلق بهذا التركيب ، تركيب الفعل المضارع ، مع لام الأمر ، و (لا) الناهية ، إذ تم الانتقال بذلك من الجمل الخبرية إلى الجمل الإنشائية ، وتركيب الأفعال مع حرفي الاستفهام (الهمزة ، وهل) ، وحروف العرض والتحضيض .

1- تركيب الفعل المضارع مع لام الأمر :

يتألف هذا التركيب من حرف ، وفعل مضارع ، واسم (هو فاعل) ، كحدّ أدنى ، وهذا الحرف - أعني لام الأمر - مختص بالدخول على الأفعال ، فأثر في الفعل المضارع حيث نقله من الخبر إلى الإنشاء .

فإذا دخلت لام الأمر على المضارع جزمته : " وهي اللام العاملة للجزم ، الموضوعه للطلب ، وحركتها الكسر ، وسُليماً تفتحها ، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها ، وقد تسكن بعد (ثم) " (158) .

ويتركب الفعل المضارع مع لام الأمر في أربعة تراكيب هي :

1- تركيب الغائب : تتركب لام الأمر مع الفعل المضارع الذي يدل على الغائب ، مع

ذكر فاعله ، نحو : لِيَضْرِبْ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَلِتَضْرِبْ هُنْدٌ عَمْرًا ، وكقوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ (159) .

وهذا التركيب لا بدّ له من اللام ، قال ابن يعيش : " وكذلك لو كان الأمر لغائب أو متكلم ، لم يكن بد من اللام ، نحو : لَتَقُمْ ، وَلِيَخْرُجْ بَكْرٌ ، ولَأَقُمْ ، ولَأُخْرَجْ ، وذلك من قبيل أن حرف المضارعة ، يلزم هنا للدلالة على المقصود منه ، وإذا لزم حرف المضارعة ، وجب الإتيان بلام الأمر ، لإفادة معنى الأمر " (160) .

وكغيره من تراكيب الأفعال يتركب لازماً ومتعدياً ، وتاماً وناقصاً . كقوله تعالى :

﴿ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِن وَّرَائِكُمْ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلِيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ ﴾ (161) .

158 شرح المفصل : 41/7 ، 24/9 . وينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 235 . شرح الرضي على

الكافية : 84/4 . ارتشاف الضرب : 541/2 . مغني اللبيب : 294 .

159 الطلاق : 7 .

160 شرح المفصل : 59/7 .

161 النساء : 102 .

2- تركيب المبني للمجهول : وتجب لام الأمر مع المضارع المبني للمجهول ، ونائب الفاعل الغائب ، يكون ظاهراً ، ويجب إضمار الفاعل مع فعل المخاطب ، قال الرضي : " وتلزم اللام في النثر فعل غير المخاطب ، وهو إما فعل المفعول نحو : **لَأُضْرَبَ** أنا ، و**لَتُضْرَبَ** أنتَ ، لأن هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف " (162) . وقال ابن هشام : " وتجب اللام إن انتفت الفاعلية نحو : (**لِتُعْنَ** بحاجتي) أو الخطاب نحو : **لِيُقَمَّ** زيدٌ ، أو **كلاهما معاً نحو : لِيُعْنَ** زيدٌ **بحاجتي** " (163) . .

3- التركيب مع فعل المتكلم : وهذا التركيب أي - أمر الإنسان لنفسه - قليل ، ويكون في أمر المتكلم والفاعل مستتر ، تقديره (أنا) كقول عامر بن الطفيل (164) : **فَلَأَثَارَنَّ بِمَالِكٍ وَبِمَالِكٍ وَأَخِي الْمُرُورَةَ الَّذِي لَمْ يُوسَدِ**

فأمر الشاعر نفسه ، وفاعله مستتر فيه تقديره : (أنا) ، ومن مثال أمر المتكلم المجموع قوله تعالى : ﴿ **وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ** ﴾ (165) .

ومنه المبني للمجهول نحو : **لَأُضْرَبَ** أنا ، قال الرضي : " وتلزم اللام في النثر ، فعل غير المخاطب ، وهو إما فعل المفعول ، نحو : **لَأُضْرَبَ** أنا ، وإما فعل المتكلم وهذا - أي أمر الإنسان لنفسه - قليل الاستعمال ، وإن استعمل فلا بد من اللام " (166) .

4- التركيب مع فعل المخاطب : جعل النحاة هذا التركيب أقل استعمالاً ، لأن أصل الأمر للمواجهة ، بصيغة (افعل) ، وما جاء من ذلك فهو قليل ، نادر ، أو شاذ ، فتتركب اللام التي تفيد الغيبة ، والتاء لإفادة : الخطاب ، وإذا حصل ذلك ، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصاً على كون بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً (167) ، وقرئ في الشواذ (168) : ﴿ **فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا** ﴾ (169) .

¹⁶² شرح الرضي على الكافية : 84/4 .

¹⁶³ مغني اللبيب : 296 . وينظر : شرح المفصل : 59/7 . ارتشاف الضرب : 541/2 .

¹⁶⁴ ديوانه : 157 . وينظر : الأصمعيات : 216 .

¹⁶⁵ العنكبوت : 12 .

¹⁶⁶ شرح الرضي على الكافية : 84/4 . وينظر : شرح المفصل : 59/7 . ارتشاف الضرب : 541/2 .

مغني اللبيب : 296 .

¹⁶⁷ ينظر : المسائل العضديات : 224 . المحتسب : 313/1 . شرح المفصل : 41/7 ، 61 . شرح

الرضي على الكافية : 84/4 . مغني اللبيب : 300 .

⁷ ينظر : المحتسب : 313/1 .

¹⁶⁹ يونس : 58 .

ودخلت على المفرد المخاطب الذي أصله أن يخاطب بصيغة (افعل) في قول الشاعر (170) :

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلْتُقْضَى حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ

أي : قُمْ يَا بَنَ فنطق بالأصل في هذا الشاهد ، لأن أصل : قم : لتقم ، وهو رأي الكوفيين (171) .

2 - تركيب المضارع مع (لا) الناهية الجازمة :

ويشمل هذا التركيب كحد أدنى ثلاث كلمات : حرف + فعل + اسم ، نحو : لا تقم ف (لا) موضوعة لطلب الترك ، وتختص بالدخول على المضارع وتقتضي جزمه واستقباله (172) .

ويتركب النهي في الكلام كما يأتي :

1- التركيب مع المخاطب سواء أكان الفعل لازماً أم متعدياً ، فمن الأول قوله تعالى :

﴿ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ إِنَّمَا نَعُدُّ لَهُمْ عَدًّا ﴾ (173) . ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا ﴾ (174) .

وقد تتركب هذه الصيغة مع ما يتعدى إلى مفعولين كقوله تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (175) .

2- التركيب مع صيغة الفعل الغائب كقوله تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ

أَوْلِيَاءَ ﴾ (176) .

¹⁷⁰ قال البغدادي في الخزانة : 9/ 15 : هذا الشاهد لا يعرف قائله . شرح الرضي على الكافية : 4/ 85 ،

124 . مغني اللبيب : 300 ، 716 . المعجم المفصل : 2/ 990 .

¹⁷¹ ينظر : شرح المفصل : 7/ 41 ، 59 ، 61 . مغني اللبيب : 300 .

¹⁷² ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/ 86 . ارتشاف الضرب : 2/ 543 . مغني اللبيب : 323 . شرح

التلخيص للبارتي : 364 . شروح التلخيص للتفتازاني : 2/ 324 .

¹⁷³ مريم : 84 .

¹⁷⁴ مريم : 44 .

¹⁷⁵ الممتحنة : 1 .

¹⁷⁶ آل عمران : 28 .

3- التركيب مع المبني للمجهول في المتكلم ، والغائب ، والمخاطب كـ :
(لا أُخْرَجُ ، ولا تُخْرَجُ ، ولا يُخْرَجُ زيدٌ) (177).

4- يضعف تركيب النهي مع المتكلم المبني للمعلوم ، كقول النابغة الذبياني (178) :
لا أَعْرِفَنَّ رَبِّباً حُوراً مَدَامِعُهَا كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نَعَاجُ دُؤَارِ

وقيل في (لا) الناهية : إنها لام الأمر زيدت بعدها ألف ، ورده أبو حيان وابن هشام (179) . وكذلك تتركب نونا التوكيد الثقيلة والخفيفة مع الفعل المضارع ، فيخرج من الإعراب إلى البناء ، قال ابن يعيش : " اعلم أن هاتين النونين : الشديدة والخفيفة من حروف المعاني ، والمراد بهما التأكيد ، ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلية خاصة ، وتؤثران فيها تأثيرين ، تأثيراً في لفظها ، وتأثيراً في معناها ، فتأثير اللفظ إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معرباً ، وتأثيراً في المعنى إخلاص الفعل للاستقبال ، ومن ذلك فعل الأمر والنهي والاستفهام ؛ تقول في الأمر : اضربن زيداً ، وفي النهي : لا تضربن زيداً " (180) .

3- تركيب الأفعال مع حروف العرض والتحضيض :

أ- التحضيض :

هذا النوع من التركيب متداخل ، فحروف العرض والتحضيض مركبة من حرفين ، نتج عنهما حرف ثالث ذو معنى مستقل ، ومن ثم تتركب هذا الحرف مع الأفعال ، ليدل على تركيب العرض والتحضيض ، قال ابن يعيش : " اعلم أن هذه الحروف مركبة ، تدل مفرداتها على معنى ، وبالضم والتركيب تدل على معنى آخر لم يكن لها من قبل التركيب وهو التحضيض ، ف (لولا) التي للتحضيض مركبة من (لو ولا) ف (لو) معناها امتناع الشيء لامتناع غيره ، ومعنى (لا) النفي ، والتحضيض ليس واحداً منهما ، وكذلك (لوما) مركبة من (لو وما) و (هلاً) مركبة من (هل ولا) ، و (أن) مركبة من (أن ولا) ومعناها كلها التحضيض " (181) .

¹⁷⁷ ينظر : ارتشاف الضرب : 543/2 .

¹⁷⁸ ديوانه ، 75 . وينظر : الكتاب : 511/3 . ارتشاف الضرب : 543/2 . المعجم المفصل : 414/1 .
وقوله : لا أَعْرِفَنَّ رَبِّباً : كأنه نهى نفسه .

¹⁷⁹ ينظر : ارتشاف الضرب : 543/2 . مغني اللبيب : 327 .

¹⁸⁰ ينظر : شرح المفصل : 37/9 ، 39 ، 43 . الكتاب : 115/3 . شرح الرضي على الكافية : 485/4 ،
488 . مغني اللبيب : 443-444 .

¹⁸¹ شرح المفصل : 144/8 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 442/4 . الأشباه والنظائر : 233/1 .

وتدخل هذه الحروف على الأفعال ، ماضية ومستقبلية ، وهي بهذا جرت كحروف الشرط في اقتضائها الأفعال : " وحيث حصل فيها معنى التحضيض ، وهو الحث على إيجاد الفعل ، وطلبه ، جرت مجرى حروف الشرط في اقتضائها الأفعال ، فلا يقع بعدها مبتدأ ولا غيره ، من الأسماء ، فلا تدخل إلا على فعل ماضٍ أو مستقبلٍ " (182) .

وقد بيّن سيبويه أن أدوات التحضيض لا تتركب إلا مع الأفعال ظاهرة أو مضمرة ، " وأما ما يجوز فيه الفعل مضمراً ومظهراً مقدماً ومؤخراً ، ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماء فـ (هلاً ، ولولا ، ولوما ، وألاً) لو قلت : هلاً زيداً ضربت ، لولا زيداً ضربت ، ألا زيداً قتلت جاز " (183) .

وتتركب حروف التحضيض في الكلام كما يأتي :

1- **التركيب مع الماضي** : تتركب هذه الحروف مع الفعل الماضي ، ومعناها : التوبيخ واللوم على ترك الفعل ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات ، إلا أنها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً يمكنه تداركه في المستقبل ، فكأنها من حيث المعنى : للتحضيض على فعل مثل ما فات ، نحو : ألا قُمتَ ، و : ألا ضربتَ زيداً (184) .

2- **التركيب مع المضارع** : وتتركب مع المضارع ، ليصبح معناها الأمر ، قال الرضي : " ومعناها في المضارع : الحضّ على الفعل ، والطلب له ، فهي في المضارع بمعنى الأمر " (185) .

وبيّن ذلك ابن يعيش مؤولاً هذه الصيغة ، بصيغة الأمر عندما وقف عند قوله تعالى : ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَأْنِكَةِ﴾ (186) . وهو شاهد على إيلائه الفعل المستقبل ، والمراد : إيتيّا بها (187) .

3- **التركيب مع الجملة الاسمية** : منع النحويون تركيب الجملة الاسمية مع هذه الحروف ، لأنهم خصوها بالفعل ، فالتحضيض بمثابة الأمر ، وذهب بعض النحاة إلى

¹⁸² شرح المفصل : 144/8 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 442/4-443 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 244 . ارتشاف الضرب : 262/3-263 .

¹⁸³ الكتاب : 98/1 .

¹⁸⁴ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 442/4 . شرح المفصل : 144/8 .

¹⁸⁵ شرح الرضي على الكافية : 442/4 .

¹⁸⁶ الحجر : 7 .

¹⁸⁷ ينظر : شرح المفصل : 144/8 .

جواز مجيء الجملة الابتدائية بعد هذه الحروف ، نحو : هَلَّا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وأوّل قول
مجنون ليلى (188) :

وُبَيَّتْ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةِ إِيَّيْهَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

على أن التقدير : فهلاً كان هو ، أي : الشأن ، أو : فهلاً شفعت نفس ليلى ، لأن
الإضمار من جنس المذكور أقيس ، و : شفيعها على هذا خبر لمحذوف ، أي : هي شفيعها ،
وجعل الرضي مجيء الاسم بعد ما ضرورة (189) .

إلا أن مذهب سيبويه أنها لا تدخل إلا على الأفعال بقوله : " ومثل ذلك : هلاً ،
ولولا ، وألاً ، ألزموهنّ (لا) وجعلوا كل واحد مع (لا) بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهنّ
للفعل حيث دخل فيهنّ معنى التحضيض " (190) .

و هذه الحروف غير عاملة ، تتركب مع الأفعال ، ولا تحدث فيها مع التركيب
في اللفظ أي تغيير ، قال سيبويه : " هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ، ولا تغير
الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها ومثل ذلك : هلاً ، ولولا ،
وألاً ، ألزموهنّ (لا) وجعلوا كل واحد مع (لا) بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهنّ للفعل
حيث دخل فيهنّ معنى التحضيض " (191) .

وذلك لأن أصل التركيب قبل التحضيض خبري فإذا قلت : هلاً يقول زيدٌ ذاك ،
فأصل الكلام : يقول زيدٌ ذاك ، ثم دخل حرف التحضيض عليه فقيل : هلاً يقول زيدٌ ذاك ،
وقد بيّن سيبويه هذا في قوله : " ومن ذلك أيضاً : هلاً يقول زيدٌ ذاك ، فيقول : في موضع
ابتداء ، وهلاً : لا تعمل في اسم ولا فعل ، فكأنك قلت : يقول زيدٌ ذاك ، إلا أن من الحروف
ما لا يدخل إلا على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأة ، وتكون الأفعال أولى من
الأسماء حتى لا يكون بعدها مذكور يليها إلا الأفعال " (192) .

¹⁸⁸ ديوانه : 134. وقال البغدادي في الخزانة : 61/3-62 ، في نسبة هذا الشاهد : نسب ابن جني هذا
البيت إلى الصمة بن عبد الله القشيري ، ونسبه العيني إلى قيس بن الملوح ، قال : ويقال قائله ابن الدمينة ،
ونسبه ابن خلكان إلى إبراهيم بن الصولي . وهو في زيادات ديوان ابن الدمينة : 206 . رصف المبانى :
408 . شرح الرضي على الكافية : 50/4 ، 443 . الجنى الداني : 613 . مغني اللبيب : 103 ، 354 ،
404 . المعجم المفصل : 545/1 .

¹⁸⁹ ينظر : الكتاب : 98/1 . شرح الرضي على الكافية : 55/4 ، 443 . رصف المبانى : 408 . ارتشاف
الضرب : 262/3 . الجنى الداني : 509 ، 613 . مغني اللبيب : 103 ، 354 ، 404 .

¹⁹⁰ الكتاب : 115/3 .

¹⁹¹ المصدر نفسه : 114/3-115 .

¹⁹² المصدر نفسه : 10/3 .

ب- العرض : (أَلَّا - أَلَّا ، أَمَّا ، لَوْلَا ، لَوْمًا ، هَلَّا ، لَوْ)

تتركب حروف العرض مع الأفعال لتنتج دلالة زائدة على الدلالة الخبرية ، وهي العرض ، وأغلبها مركبة كما ذكرنا في حروف التحضيض ، إلا أن (أَلَّا ، وَأَمَّا) مركبتان من همزة الإنكار ، وحرفي النفي (لا وما) فأفادت بعد التركيب دلالة العرض ، الذي لا ينتمي إلى تركيبهما مفردتين ، قال الرضي : " وَأَمَّا (أَلَّا وَأَمَّا) للعرض ، فهما حرفان يختصان بالفعل ، ولا شك في كونهما - إذن - مركبتين من همزة الإنكار ، وحرفي النفي ، وليست كحرفي الاستفتاح ، لأنهما بعد التركيب تدخلان على الجملتين : الاسمية والفعلية ، بلا خلاف واللذان للعرض تختصان بالفعلية على الصحيح " (193) .

والعرض " هو أنك تعرض عليه الشيء لينظر فيه ، وهو طلب بلين " (194) .

وهذه الحروف لا تتركب إلا مع المضارع ، لأن العرض للمستقبل ، ولا يكون للماضي كما قال سيبويه : " وزعم يونس أنك تقول : هَلَّا تَقُولَنَّ ، أَلَّا تَقُولَنَّ ، وهذا أقرب لأنك تعرض ، فكأنك قلت : افعل ، لأنه استفهام فيه معنى العرض " (195) .

وربما دخلت على الماضي إلا أنه في تأويل المستقبل كقوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي

إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ (196) .

إن مجموعة الكلمات التي تأتلف منها هذه التركيبات تعدُّ جزءاً حقيقياً من أجزاء

التركيب اللغوي ، حيث إنها تتمتع برتبة التسلسل ، وعدم الانفصال .

فتبدأ الجملة بحرف له الصدارة - غير عامل ، وليس له أي تأثير بما بعده ، ثم يتركب هذا الحرف مع الفعل الذي يكثر أن يكون بصيغة المضارع ، والماضي الذي يدل على المستقبل فـ " جمل الإنشاء - فيما عدا الاستفهام - قاصرة على إفادة الحال أو الاستقبال ، بحسب القرائن ، ولا دلالة فيها على المضي ، فالحال أو الاستقبال هما معنى الأمر بالصيغة ، والأمر باللام ، والنهي والعرض والتحضيض والتمني والترجي ، والدعاء ، والشرط ، ومع أن المضي لا يخطر في معنى هذه الجمل نجد صيغة (فَعَلَّ) تستعمل باطراد لتدل على الحال أو الاستقبال في التحضيض نحو : هَلَّا فَعَلْتَ " (197) .

¹⁹³ شرح الرضي على الكافية : 422/4 . وينظر : الكتاب : 268/1 ، 514/3 . رصف المباني : 79 ،

96 . الجنى الداني : 382 ، 392 . مغني اللبيب : 79 .

¹⁹⁴ الجنى الداني : 382 . وينظر : مغني اللبيب : 97 . شروح التلخيص للتفتازاني : 330/2 .

¹⁹⁵ الكتاب : 514/3 .

¹⁹⁶ المنافقون : 10 .

¹⁹⁷ اللغة العربية ، معناها ومبناها : 250-251 .

وإذا كانت صيغة (فَعَلَ) تستعمل في التحضيض لتدل على الحال أو الاستقبال ،
فكذلك الأمر في العرض ، لأن كليهما يدل على الطلب ، والطلب لا يناسب الماضي ، وإنما
دلالاته المستقبل ، ولهذا قيل : " إنك تعرض عليه الشيء لينظر فيه " (198) .

وعلى هذا يتركب حرف العرض مع صيغة (يفعل ، وتفعل) ليدل على الغائب
والمخاطب ، وشأنه شأن التحضيض ، يتركب مع اسم كاللزم ، ومع اسمين كالمتعدي ، إلا
أن سيبويه ذكر مثلاً للعرض وهو عرض المتكلم الشيء على نفسه ، وحينئذ يتركب الحرف
مع صيغة (أفعل) + الفاعل المتكلم (أنا) " وربما عرضت هذا على نفسك ، فكننت فيه
كالمخاطب ، كقولك : هَلَّا أفعلُ ، وألَّا أفعلُ " (199) .

وقد ذكر النحاة أن هناك حرفاً آخر غير حروف العرض الأصلية يؤدي معنى
العرض وهو (لو) نحو : لو تنزل عندنا فتصيب خيراً (200) .

3 - تركيب الأفعال مع حرفي الاستفهام (الهمزة وهل) :

ذكر سيبويه أن الأصل في حروف الاستفهام أن تتركب مع الأفعال ، إلا أنه توسّع
فيها فركبت مع الأسماء ، والأصل غير ذلك : " وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل ،
إلا أنهم قد توسعوا فيها ، فابتدعوا بعدها الأسماء ، والأصل غير ذلك ، ألا ترى أنهم يقولون :
هل زيدٌ منطلقٌ ، وهل زيدٌ في الدارِ ، فإن قلت : هل زيداً رأيتَ ؟ وهل زيدٌ ذهبَ ؟ قَبُحَ ،
ولم يُجزَ إلا في الشعر ، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل " (201) .
وتتركب الهمزة و (هل) في الكلام على الشكل الآتي :

1- تتركب كل من الهمزة و (هل) مع الماضي والمضارع كقوله تعالى : ﴿ أَجْعَلْ

الْأَلْهَةَ إِلَهاً وَاحِداً ﴾ (202) .

وتقول : أيسافرُ زيدٌ غداً ؟ وأيذهبُ الآنَ ؟ ويمتنع ذلك في (هل) لأنها تخصص
المضارع بالاستقبال ، نحو : هل تسافرُ ؟ بخلاف الهمزة ، نحو : أتظنه قائماً ، وتقول : هل
قام زيدٌ ؟ ويقال : أتضربُ زيداً وهو أخوك (203) .

198 ينظر : الجنى الداني : 392 . مغني اللبيب : 97 . شروح التلخيص للتفتازاني : 330/2 .

199 الكتاب : 268/1 .

200 ينظر : مغني اللبيب : 352 .

201 الكتاب : 99-98/1 ، 115/3 .

202 ص : 5 .

203 ينظر : الإشارات والتنبيهات : 104 . مغني اللبيب : 457 .

وبين الدكتور تمام حسان البنية التركيبية للاستفهام مع (هل والهمزة) ، فرأى أن صيغة (فَعَلَ) تدل على الماضي ، و (يفعلُ) على الحال والاستقبال بحسب الضمائم والقرائن .

وخلص د. تمام إلى أنه كثر استعمال (هل) ، لأنها تدخل على الفعل ، وقلَّ فيها استعمال الهمزة ، لأنها تدخل على الأداة (كالسين ، وقد ، وما) (204) .

2- تختص (هل) بالإيجاب ، فلا تتركب مع النفي ، فلا يقال : هل لم يقم ، بخلاف

(ألم يقم) ، والهمزة تتركب مع النفي ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ * أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ﴾ (205) .

والتركيب الآخر من تركيب الهمزة مع النفي قوله تعالى : ﴿ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ ﴾ (206) .

والتركيب الثالث مع (ليس) كقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ (207) ، وكقوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴾ (208) .

ولهذا قال النحاة إن (هل) تختص بالإيجاب ، والهمزة تختص بالنفي (209) ، وقد أورد تمام حسان ، ستة عشر تركيباً للهمزة مع الأفعال في النفي ، تسعة تراكيب منها تتعلق بالزمن الماضي ، وثلاثة بالحال ، وأربعة بالاستقبال ، وهذه التراكيب تفوق تراكيب (هل) التي جعل لها ثلاثة عشر تركيباً مع الإيجاب ، فتركيب النفي يفوق تركيب الإيجاب إلا أن ما يجمع التركيبين هو الصدارة .

ونجد ممّا أورده د. حسان أن تركيب الاستفهام مع النفي الذي يدل على الماضي قد طغى على تركيب الحال والاستقبال (210) .

²⁰⁴ ينظر : اللغة العربية ، معناها ومبناها : 248-249 .

²⁰⁵ الفيل : الآيتان : 1-2 .

²⁰⁶ آل عمران : 124 .

²⁰⁷ الزمر : 36 .

²⁰⁸ التين : 8 .

²⁰⁹ ينظر : شرح المفصل : 151/8 . شرح الرضي على الكافية : 447/4 . ارتشاف الضرب : 257/3 .

مغني اللبيب : 457 .

²¹⁰ ينظر : اللغة العربية ، معناها ومبناها : 250 .

3 - التركيب مع حروف العطف : تتركب همزة الاستفهام مقدمة على حروف العطف الفاء، وثم ، والواو ، كقوله تعالى: ﴿ أَفَجَعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴾ (211) ، وكقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ (212) .
وتتركب مع (الواو) كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِّنْ جِنَّةٍ ﴾ (213) ، وكذلك مع (ثم) كقوله تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ ﴾ (214) .

بينما تتركب (هل) مع حروف العطف متأخرة عنها وجوباً ، كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ﴾ (215) .
" وتقول : إن أكرمك فهل تكرمني ، وأيضاً : أسلم عليه ثم هل يلتفت إلي " (216) .

3- تتركب (هل) منفردة مع (إلا) على خلاف الهمزة التي لا تتركب معها ، كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ﴾ (217) .

4- تتركب (هل) مع الهمزة : وقد أجاز ذلك المبرد ، وأنشد (218) :

سَائِلٌ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ

وهو قليل لا يقاس عليه ، ووجه ذلك أنه جعل (هل) بمنزلة (قد) كقوله تعالى : ﴿ هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ ﴾ (219) فأصل : هل قام زيدٌ ؟ أهْلُ قام ؟ فحذفت الهمزة ، وأقيم (هل) مقامها (220) .

211 القلم : 35 .

212 محمد : 24 .

213 الأعراف : 184 .

214 يونس : 51 .

215 محمد : 18 .

216 شرح الرضي على الكافية : 448/4 . وينظر : ارتشاف الضرب : 258/3 . مغني اللبيب : 22 ، 458 .

217 محمد : 18 .

218 لزيد الخيل يذكر وقائعه في بني تميم ، شعره : 155 . المقتضب : 44/1 ، 291/3 . الخصائص : 463/2 . وفيه : بسفح القف . شرح المفصل : 8 / 152 . مغني اللبيب : 460 . المعجم المفصل : 938/2 .

219 الأنعام : 47 .

220 ينظر : الإشارات والتنبيهات : 103 . شرح المفصل : 154/8 . شرح الرضي على الكافية : 448/4 .

ولا تتركب الهمزة مع (إلا) لأنها لا تأتي للنفي⁽²²¹⁾ ، فلا يقال : أجاأ إلا عليّ .

5- تتركب الهمزة مع الفضلة – متعلقات الفعل – ولا تتركب (هل) معها ، نحو : أزيذاً ضربت؟ فما هنا تتركبت مع المفعول ، وقولك : أراكضاً جاء زيداً؟ فما هنا تتركبت مع الحال ، وكقوله تعالى : ﴿أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁽²²²⁾ ، فهنا تقدم المفعول به على فعله (تدعون) مركباً مع همزة الاستفهام ، وكقوله تعالى : ﴿أَتَنْفِكَا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾⁽²²³⁾ فتركبت مع الحال المقدم على عامله (تريدون) ، والأصل أنه صفة لـ (آلهة) إلا أنه لما قدم أصبح حالاً .

وهنا فصل بين الهمزة والفعل بالفضلة ، " ولا يجوز ذلك في غيرها فلا تقول : هل زيداً ضربت؟ ولا متى زيداً ضربت؟ لأن (هل) حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي ، دون التصور ، ودون التصديق السلبي ، لأن تقديم الاسم ، يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ، وبعضهم أجازوه في الشعر " ⁽²²⁴⁾ .

6- تتركب الهمزة مع (أم ، و أو) ، ولا تتركب (هل) إلا مع (أو) ، فهي إذ ذاك " لا تتركب مع (أم) المعادلة ، لأنها لا تستعمل للتصور بخلاف (أو) فإنه يجوز استعمالها بعدها ، وبعد الهمزة كقوله تعالى : ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مَنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزاً﴾⁽²²⁵⁾ والجواب (لا) وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْصُرُونَكُمْ أَوْ يَنْتَصِرُونَ﴾⁽²²⁶⁾ ، والجواب (لا) .

وقد تقع (أم) المنقطعة بعد (هل) كقوله تعالى : ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾⁽²²⁷⁾ . فيكون معناها (بل)⁽²²⁸⁾ .

²²¹ ينظر : ارتشاف الضرب : 258/3 . مغني اللبيب : 459 .

²²² الأنعام : 40 .

²²³ الصافات : 86 .

²²⁴ الكتاب : 99/1 . وينظر : الإشارات والتنبيهات : 104 . شرح المفصل : 151/8 . شرح الرضي على

الكافية : 447/4 . مغني اللبيب : 456-457 . شروح التلخيص للتفتازاني : 259/2 .

²²⁵ مريم : 98 .

²²⁶ الشعراء : 93 .

²²⁷ الرعد : 16 .

²²⁸ ينظر : شرح المفصل : 98/8 . شرح الرضي على الكافية : 405-406/4 . مغني اللبيب : 66 .

تركيب همزة الاستفهام مع التسوية :

تتركب همزة الاستفهام مع (أم ، و أو) مسبوقة بكلمة (سواء) أو بعض الأفعال كـ (ما أباي) وبما في معناه ، فيأتي بعدها المضارع والماضي ، وكلمة (سواء) المقدمة على هذا التركيب مفردة لا تنتهي ولا تجمع ، وهي — كما قيل — خبر مقدم ، والمصدر المؤول من الهمزة وما بعدها في محل رفع مبتدأ مؤخر ، فالجملة فعلية في اللفظ ، واسمية في المعنى والتقدير ، كقولك : (سواءً عليّ أفتت أم قعدت) والتقدير : قيامك وقعودك سواءً ، وأجاز الرضي أن يكون سواءً : خيراً لمبتدأ محذوف تقديره : الأمران سواءً عليّ ثم بين الأمرين بقوله : أفتت أم قعدت ، وهي جملة شرطية في بنيتها العميقة ، أي : إن قمت وإن قعدت فالأمران سواءً (229) .

واستقبح الأخصش وقوع المضارع بعدهما نحو : (سواءً عليّ أتقوم أم تقعد) ، لكون إفادة الماضي معنى المستقبل أدلّ على إرادة معنى الشرط (230) . ومنه قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُ عَنَّا أَمْ صَبْرُنَا ﴾ (231) .

وتتركب (أم) مع المضارع المجزوم بـ (لم) لأنه بمعنى المضي كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ (232) .

وإذا تراكبت (أو) مع التسوية ، فالغالب أن تكون بغير لفظي (سواءً) و (ما أباي) ويبقى فيها تقدير الشرط ، إلا أنه بلا همزة الاستفهام ، وجوز الخليل مجيء الهمزة مع (أم) ، تقول : لأضربنه أقام أم قعد (233) .

المطابقة في التركيب مع (أم) :

إذا تراكبت همزة الاستفهام مع فعلين مشتركين في الفاعل ، فـ (أم) متصلة وإذا اختلفا فـ (أم) منقطعة ، قال الرضي : " وإن ولي (أم) والهمزة جملتان مشتركتان في أحد الجزأين ، فإن كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو : (أفتت أم قعدت) و (أنام زيداً أم انتبه) فهي متصلة . أما إذا كان هناك عدم تناسب بين معنى الفعلين ، جاز أن تكون منقطعة نحو : أقام زيداً أم تكلم " (234) .

229 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/409-410 .

230 ينظر : المصدر نفسه : 4/409-410 .

231 إبراهيم : 21 .

232 المنافقون : 6 .

233 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/412-413 .

234 شرح الرضي على الكافية : 4/407 . وينظر : ارتشاف الضرب : 2/651-654 .

وإن كانت الجملتان فعليتين متساويتي النظم ، مشتركتين في الفعل نحو : أقامَ زيدٌ أم قام عمرو ، فالأولى أن (أم) منقطعة ، لأنك تستطيع أن تكفي بمفرد منها لو قصدت الاتصال ، فلو أردت الاتصال قلت : أزيد قام أم عمرو ، وأما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا تقدر على الاكتفاء بمفردين منهما ، لأن كل فعل لا بد له من فاعل ، وأما إن جئت بعدهما بجملتين غير مشتركتين في جزء نحو : أضربَ زيدٌ عمراً أم قتله خالدٌ ، فذهب بعضهم إلى أنها منفصلة ، لا غير ، والمصنف الأندلسي جوزا الأمرين ، فإن كانت متصلة فالمعنى : أي هذين الأمرين كانَ (235) .

قال سيبويه : " هذا باب (أم) إذا كان الكلام بهما بمنزلة أيهما وأيهم : وذلك قولك : أزيداً لقيتَ أم بشراً ؟ لأنك إذا قلت : أيهما لقيت ، فأنت تدع أن المسؤول قد لقي أحدهما ، إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو " (236) .

تركيب (الهمزة) و (هل) مع (أو) و (أم) :

ذكر سيبويه (237) أن (هل) تتركب مع (أو) ، ولا يجوز أن تتركب مع (أم) لأن التركيب مع (أم) يكون على معنى (أيهما) ، ومثّل بتراكيب منها : (هل تأتينا أو تحدثنا) ، ف (هل) ههنا ليست بمنزلة ألف الاستفهام .

والتركيب الثاني بناء سيبويه على جملتين مستقلتين تتركبان من فعل وفاعل كقولك : هل تأتيني أم تحدثني = على كلامين أي : (هل تأتيني) جملة و (هل تحدثني) جملة ثانية ، وعلى هذا قالوا : هل تأتينا أم هل تحدثنا ، فالتركيب مع (أو) على كلام واحد ، أي ما بعد (أو) داخل فيما قبلها بينما التركيب مع (أم) على أنه جملتان مستقلتان فهي منقطعة . وتتركب أيضاً (هل) مع (أو) في تراكيب مختلفة تسبق بـ (ما أدري وليت شعري) ، تقول : ما أدري هل تأتينا أو تحدثنا ، والتركيب الثاني : ليت شعري هل تأتينا أو تحدثنا ، ف (هل) ههنا بمنزلتها في الاستفهام ، إذا قلت : هل تأتينا ، وإنما أُدخِلت (هل) ههنا لأنك إنما تقول : (أعلمني) ، قال زهير (238) :

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى من الأمر أو يبدو لهم ما بدا ليا

²³⁵ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 407/4-408 . ارتشاف الضرب : 651/2-654 .

²³⁶ الكتاب : 169/3 .

²³⁷ ينظر : المصدر نفسه : 175/3-176 .

²³⁸ شعره : 167 . وينظر : الكتاب : 177/3 . المعجم المفصل : 1082/2 .

فأدخل (أو) العاطفة مع (هل) على حدّ قولك : هل تأتينا أو تحدّثنا " (239) .
فقد بان لنا أن تركيب (هل) مع (أو) على العطف ، وهو تركيب واحدٌ مستقل ،
بينما التركيب مع (أم) على الانقطاع ، وهو على تركيبين : أي : على جملتين ، كما رأينا
في قوله : هل تأتيني أم تحدّثني ، على معنى : هل تأتيني أم هل تحدّثني .
وتتركب همزة الاستفهام مع (أو) مع ثلاثة أسماء ، فيكون التركيب استفهاماً عن
أحد الأسماء ، تقول : ألقيتَ زيداً أو عمراً أو خالداً .

وهناك تركيب ثانٍ يقدم فيه الاسم على الفعل ، فيتركب مع همزة الاستفهام تقول :
أزيداً لقيتَ أو عمراً أو خالداً ، كان هذا في الجواز ، والحسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت
معنى أيهما .

وتقول : لقيتَ شعري ألقيتَ زيداً أو عمراً ، فإذا قلت : ما أبالي أضربتَ زيداً أم عمراً ،
فلا يكون ههنا إلا (أم) ، لأنه لا يجوز لك السكوت على أول الاسمين ، فلا يجيء هذا إلا
على معنى (أيهما) وتقديم الاسم ههنا أحسن (240) .

وتتركب الهمزة مع حرفين وثلاثة أفعال ، على معنى : هل يكون شيءٌ من هذه
الأفعال كقولك : أتجلسُ أو تذهبُ أو تحدّثنا .

وتتركب همزة الاستفهام مع (أم) و (أو) ويكون التركيب متكافئاً ، ثلاثة أحرف +
ثلاثة أفعال + ثلاثة أسماء كقولك : أتضربُ زيداً أم تشتمُ عمراً أم تكلمُ خالداً
وعلى هذا المعنى تكون أردت : أي ضربٍ هؤلاء يكون ؟ فيتركب مع (أم) . وعلى
التركيب مع (أو) فالبنية نفسها ، والتركيب نفسه إلا أنك تستعمل (أو) للتخيير ، تقول :
أتضربُ زيداً أو تضربُ عمراً أو تضربُ خالداً ؟ .

أمّا تقديم الاسمين مع (أو) والتركيب مع الفعل ثم (أم) واسم فعلى النحو الآتي :
أزيداً أو عمراً رأيتَ أم بشراً ، والمعنى : أأحدُ هذين رأيتَ أم بشراً ، لأن (أو) للتخيير ،
فالاسمان الأولان يجب التخيير بين واحدٍ منهما ، أما التركيب مع (أم) فيجب أن يكون معادلاً
للاسمين .

وتقول : أتضربُ عمراً أو تشتمه ؟ ، فالتخيير هنا وقع على أحد الفعلين الضرب أو
الشتم ، وهذان الفعلان واقعان على اسم واحدٍ مركبٍ معهما ، وهو (عمراً) ، لأنك قد أثبتتَ
(عمراً) لأحد الفعلين .

رابعاً : تركيب الحروف مع الأسماء :

ويشمل هذا النوع من التركيب :

1- تركيب الحرف مع الاسم: كما في النداء، نحو: يا زيدُ ، وفي (أَلَا) التي للتمني

على رأي من جزم أن لا خبر لها، نحو: أَلَا ماءَ .

2- والتركيب الثاني يتركَّب على الأقلِّ من حرف واسمين أو جملة كـ : (ليت

ولعلَّ) ، و (رَبِّ) .

1- تركيب الحرف مع الاسم :

أ- (أَلَا) للتمني :

ويشترط فيها أن تكون للتمني ، فتتركب حينئذ من (اسم وحرف) وهذا التركيب

" من صور الأقلِّ ، وهي تألفه من (حرف واسم) ، نحو : أَلَا ماءَ ، لأن (أَلَا) التي للتمني

لا خبر لها ، لفظاً ، ولا تقديراً ، وإنما تمَّ الكلام بذلك حملاً على معناه وهو : أتمنِّي ماءً (241)

وهذا رأي سيبويه وقد بيَّنه في الكتاب بقوله : " ومن قال : لا غلامَ أفضلُ منك لم يقل

في : أَلَا غلامَ أفضلُ منك ، إلا بالنصب ، لأنه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنياً عن

الخبر ، كاستغناء : اللهمَّ غلاماً ، ومعناه : اللهمَّ هَبْ لي غلاماً " (242) .

ب- تركيب النداء :

إن تركيب النداء هو التركيب الوحيد الذي يكون كلاماً من بين تراكييب (الحرف مع

الاسم) فحرف النداء يأتلف مع الاسم ليكون جملة مستقلة ، تؤدي معنى مفيداً يحسن السكوت

عليه ، قال الرضي : " والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً ، إذ لو جعلت الاسم مسنداً فلا مسند

إليه ، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند ، وأما نحو (يا زيد) فليسدَّ (يا) مسدَّ (دعوت)

الإنشائي " (243) .

واختلف في حرف النداء أهو نائب مناب جملة مركبة من فعل وفاعل ، أم إن الجملة

الفعلية مقدّرة بعد حرف النداء ، فعند سيبويه جزء الجملة ، أي : الفعل والفاعل ، مقدران ،

وعند المبرد حرف النداء سدّ مسدّ أحد جزأي الجملة ، أي : الفعل والفاعل ، مقدر ، ولا مانع

²⁴¹ ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 22/1 .

²⁴² الكتاب : 309/2 . وينظر : شرح المفصل : 102/2 . شرح الرضي على الكافية : 172/2 . ارتشاف

الضرب : 177/2 . شرح ابن عقيل : 22-23 .

²⁴³ شرح الرضي على الكافية : 34/1 . وينظر : شرح المفصل : 20/1 . همع الهوامع : 46/1 . شرح

التصريح على التوضيح : 23/1 .

من دعوى سده مسدهما ، والمفعول ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظاً ، أو تقديراً ، إذ لا نداء بدون منادى ، وما أورد ههنا إلزاماً من أن الفعل لو كان مقدرًا وكان (يا) عوضاً منه ، لكان جملة خبرية ، غير لازم ، لأن الفعل مقصود به الإنشاء ، فالأولى أن يقدر بلفظ الماضي ، أي : دعوتُ أو ناديتُ ، لأنّ الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي " (244) .

فالمنادى يتركب من اسم وحرف ، سواء أكان مبنياً أم معرباً فتراكيبه تتوزع على الشكل الآتي :

• المنادى المنصوب :

ويكون المنادى منصوباً في ثلاثة تراكيب : مضاف ، وشبيه بالمضاف ، ونكرة غير مقصودة . فالمضاف نحو : يا عبدَ الله ، و يا غلامَ زيدٍ ، ومضاف إلى نكرة نحو : يا عبدَ امرأةٍ ، ويا رجلَ سوءٍ ، ويا غلامي . (245) والشبيه بالمضاف كأن يكون المنادى مشتقاً مركباً مع حرف النداء ، بشرط أن يتعلق به شيء يتم معناه كالمفعول به ، ونائب الفاعل ، والجار والمجرور وغير ذلك ، نحو : يا ضارباً زيداً ، ويا مضروباً غلامه ، ويا حسناً وجه الأَخ ، ويا خيراً من زيدٍ ، و يا جميلاً فعله ، ويا عشرين رجلاً .

وذهب ابن يعيش إلى أنه كله منصوب لشبهه المضاف ، ووجه الشبه :

أحدهما : أن الأول عامل في الثاني ، كما كان المضاف عاملاً في المضاف إليه .

الثاني : أن الاسم الأول مختص بالثاني ، كما أن المضاف يتخصص بالمضاف إليه .

الثالث : أن الاسم الثاني من تمام الأول ، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف " (246)

(246)

أما النكرة غير المقصودة ، فبأن تنادي فتقول : يا رجلاً ، وأنت لا تعني رجلاً بعينه وهذا التركيب أقل كلمات من التركيب السابق ، لأنه لا يتعلق به شيء يتم معناه ، قال ابن يعيش : " النكرة : وهي منصوبة أيضاً في النداء ، وذلك قولك : يا رجلاً ، يا غلاماً (فغلام ورجل) في هذا الموضع يراد به الشائع ، لأنه لم يوجه الخطاب نحوهما مختصاً

²⁴⁴ شرح الرضي على الكافية : 346/1 . وينظر : الكتاب : 291/1 . المقتضب : 202/4 . الأصول في

النحو : 333/1 .

²⁴⁵ ينظر : شرح المفصل : 127/1 . شرح قطر الندى وبل الصدى : 284-285 . وهناك تراكيب أخرى

تتعلق بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم .

²⁴⁶ ينظر : شرح المفصل : 127/1-128 . شرح قطر الندى وبل الصدى : 280-283 . ارتشاف الضرب :

بالنداء ، ومثال ذلك ، الأعمى يقول : يا رجلاً خذ بيدي ، فلا يقصد بذلك رجلاً بعينه ، فالنصب في هذه الأقسام الثلاثة من جهة واحدة " (247) .

• المنادى المبني على الضم في محل نصب :

ويقسم قسمين : منادى مفرد علم ، ومنادى نكرة مقصودة .

فالأول : وهو معرفة قبل النداء ، كزيد وعمرو ، والثاني هو نكرة أصبح معرفة بعد

النداء ، لأنك تقصد به معيّنًا .

وقد اشترط النحويون في هذا النوع من المنادى أمرين: الإفراد والتعريف، قال ابن هشام : " والمفرد المعرفة على ما يرفع به كـ : يا زيدُ ويا زيدانِ ويا زيدونَ ، ويا رجلُ لمعيّن ، يستحق المنادى البناء بأمرين : إفراده ، وتعريفه ، ونعني بإفراده أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به ، ونعني بتعريفه : أن يكون مراداً به معيّن ، سواء كان معرفة قبل النداء كـ (زيد وعمرو) أو معرفة بعد النداء بسبب الإقبال عليه كـ رجل وإنسان ، تريد بهما معيّنًا، فإن وجد في الاسم هذان الأمران استحق أن يبنى على ما يرفع به لو كان معرباً (248) .

تركيب الاستغاثة والتعجب :

يختلف هذا التركيب عن التراكيب السابقة بأن يأتلف فيه حرفان هما : حرف النداء ولام المستغاث به مع اسم ، ولام المُستغاث من أجله مع اسم ، على النحو الآتي : يَا لِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ .

فالبنية التركيبية مكونة من ثلاثة حروف واسمين ، وإذا تركب هذا الأسلوب مع المضمّر كانت اللام مكسورة مع الياء نحو : يا ليّ ، ومفتوحة مع الكاف نحو : يا لكّ ، فيحتمل في التركيبين : أن يكون مستغاثاً به ، أو مستغاثاً من أجله .

وعند أبي حيان أن لام المستغاث به ، والمتعجب منه مفتوحة ، ومذهب سيبويه أنها ليست زائدة ، وتتعلق بفعل النداء ، ومذهب ابن جني أنها تتعلق بحرف النداء ، ولام المستغاث لأجله على أصلها من الكسر ، وإذا أدخلت (يا) على المضمّر فاللام مفتوحة إلا مع الياء ، كحال ذلك في غير الاستغاثة ، والتعجب ، فإذا قلت : يا لكّ : احتمل أن يكون

²⁴⁷ شرح المفصل : 128/1 . وينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : 282-283 .

²⁴⁸ ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : 284 . شرح المفصل : 129/1 . الإنصاف في مسائل الخلاف

: 330-323/1 . شرح الرضي على الكافية : 351-349/1 . ارتشاف الضرب : 120/3 .

مستغاثاً به ، ومُستغاثاً من أجله ، وإذا قلت : يا لي ، فكذاك احتمل الوجهان عند ابن جني ،
وعند ابن عصفور أنه مستغاث لأجله (249) .

²⁴⁹ ينظر : ارتشاف الضرب : 140/3-142 . مغني اللبيب : 290 .

تركيب للمندوب :

بين النحاة أن هذا التركيب حاله كحال المنادى إلا أنه يتركب مع (يا) و (وا) لاستطالة الصوت والمدّ ، فكما أنك تقول : يا زيدُ = وازيدُ . يا عبدَ الله = واعدَ الله . يا طالعاً جبلاً = واطالعاً جبلاً .

ويزاد في هذا التركيب على التراكيب السابقة ما يلي : وازيدا = تلحق الألف آخره .
و: وازيداه = تلحق هاء السكت آخره = يجوز حذفها في الوصل ، ويجوز إثباتها في الضرورة الشعرية (250) .

نداء المعرف بـ (ال) :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو: يا الرجلُ ، ويا الغلامُ ، ودليلهم على ذلك قول الشاعر (251) :

فِي الْعُلَمَانِ اللَّذَانِ فَرًّا يَا كَمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

فقال : (يا الغلامانِ) فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام، وكقول الآخر (252)

:(

فَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي

فقال : (يا التي) فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام ، فدل على جوازه .
وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ، لأن الألف واللام تفيد التعريف و (يا) تفيد التعريف ، وتعريفان في كلمة واحدة لا يجتمعان ، ولهذا لا يجوز بين تعريف النداء ، وتعريف العلمية ، وأن التقدير في البيت الأول : فيا أيها الغلامانِ ، فحذف الموصوف ، وأقام الصفة مقامه ، وكذلك قول الآخر ، وهذا قليل لا يجيء إلا في الشعر فلا يكون فيه حجة (253) .

²⁵⁰ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 412/1-413 . قطر الندي وبل الصدى : 311 .

²⁵¹ قال البغدادي في الخزانة : 257/2 ، هذا البيت شائع في كتب النحو ، ولم يعرف له قائل ، ولا ضميمية .. وينظر : الإتناف في مسائل الخلاف : 336/1 . شرح المفصل : 8/2 . شرح الرضي على الكافية : 383/1 . شرح ابن عقيل : 3 / 264 .

²⁵² ويروى : من أجلك يا التي . قال البغدادي في الخزانة : 257/2 : هذا من الأبيات الخمسين التي لم يعرف لها قائل ، ولا ضميمية . الكتاب : 197/2 . الإتناف في مسائل الخلاف : 336/1 . شرح المفصل : 9/2 . شرح الرضي على الكافية : 383/1 . المعجم المفصل : 2 / 1032 .

²⁵³ ينظر : الإتناف في مسائل الخلاف : 340-335/1 . شرح المفصل : 8/2-10 . شرح الرضي على الكافية : 383-379/1 . ارتشاف الضرب : 3 / 127 .

" ولم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام إلا لفظة (الله) قيل : إنما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام ، لزومها للكلمة ، فلا يقال : لاه إلا نادراً ، والأكثر (يا الله) قطع الهمزة ، وذلك للإيذان من أول الأمر أن الألف واللام خرجا عما كانا عليه في الأصل ، وصارا كجزء الكلمة ، حتى لا يستكره اجتماع (يا) واللام " (254) .

تركيب النداء الذي يقصد به التعجب :

يتركب حرف النداء (يا) مع لام الجر المفتوحة التي تدخل على المتعجب منه، نحو :
يا للّعجب ! ، ويا لك شاعراً ! ، فإن حذف هذه اللام جيء بالألف في آخره نحو: يا عجباً ! ،
ويا أسفاً ! .

وذهب ابن السراج إلى أنه ربما تعجبوا بالنداء ، تقول : يا طيبك من ليلة ، ويا حسنة رجلاً ، ومن رجل ، ومن ذلك قولهم : يا لك فارساً ! ، ويا للمرء ، ويا للماء ، ويا للدواهي ، ويا حسنة رجلاً ! ، ويا طيبها من ليلة (255) .

وهذه اللام التي دخلت على المتعجب منه ، هي لام التخصيص ، لأن كلاً من المستغاث والمتعجب منه ، مخصوصان من بين أمثالهما ، بالاستحضار للغرابية ، قال الرضي : " وهذه اللام المفتوحة ، تدخل المنادى إذا استغيث به ، نحو : يا لله ، أو تعجب منه نحو : يا للماء ، ويا للدواهي ، وهي لام التخصيص معناها كمعناهما ، إذ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء ، وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله ، بالاستحضار لغرابته ، وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط " (256) .

ولا يتركب مع المنادى المقصود به التعجب إلا (يا) من حروف النداء خاصة ، وخصوصيته أنه لا يجوز حذفها ، وقد استعمل (وا) في التعجب كقول عمر (ر) :
(واعجباً لك يا بن العاص) (257) .

وذهب الخليل إلى أن " اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث به ، والمتعجب منه ، فكل واحدة من اللام ، والألف يعاقب صاحبه ، في الاستغاث والتعجب ، ولا يجتمعان " (258) .

254 شرح الرضي على الكافية : 383-381/1 .

255 ينظر : الأصول في النحو : 110/1 . شرح الرضي على الكافية : 228-227/4 . ارتشاف الضرب :

49-48/3 . همع الهوامع : 42/3 . مغني اللبيب : 284 .

256 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 353-352/1 . الكتاب : 215/2 . رصف المباني : 221-220 .

الجنى الداني : 98 .

257 شرح الرضي على الكافية : 354/1 . وينظر : ارتشاف الضرب : 142/3 .

258 شرح المفصل : 131/1 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 354/1 .

وقد يخلو هذا التركيب من اللام ، إلا أنه على تقديرها ، فتقول : يا عجبُ ، فاللام ههنا غير موجودة في المتعجب منه ، إلا أنها فيه على نية التقدير ، أي : يا للعجب .
 بقي علينا شيء لا بد من ذكره في تركيب هذا النوع من النداء ، وهو تركبه مع المضمرة المتصلة كالتركيب الآتية : يا له رجلاً ! للغائب و : يا لها قصةً ! و : يا لك ليلاً ! للخطاب ، ونحو : جاعني زيدٌ فيا له رجلاً ! و : قرأتُ قصةً فيا لها قصةً ! و : قلتُ لزيدٍ : يا لك من شجاع .

وعليه يكون الاسم نفسه تاماً لا بشيء آخر ، أعني لا يجوز إضافته ، فينتصب عنه التمييز ، وذلك في : الضمير : وهو الأكثر ، وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم ، كمواضع التعجب ، نحو : يا له رجلاً ! ، ويا لها قصةً ! ، ويا لك ليلاً
 فينظر فإن كان الضمير فيها مبهماً لا يعرف المقصود منه ، فالتمييز عن المفرد ، وإن عُرف المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق معين كقولك : جاعني زيدٌ فيا له رجلاً ! ويا ويحاه رجلاً أو بالخطاب لشخص معين نحو : قلت لزيدٍ : يا لك من شجاع ! ونحو ذلك ، فليس التمييز فيه عن المفرد لأنه لا إبهام — إذن — في الضمير ، بل عن النسبة الحاصلة بالإضافة ، كما يكون كذلك إذا كان المضاف إليه فيها ظاهراً نحو : يا لزيدٍ رجلاً " .
 وتمتاز هذه التراكيب بأنه لا يجوز فيها تقديم ولا تأخير ، لضعف عواملها والعامل فيها الضمير (259) .

فهذه التراكيب لا يتوفر فيها شرط الإسناد من حيث اللفظ ، فلا يوجد مسند ولا مسند إليه ، وبهذا تختلف عن تركيب الجملة البسيطة ، بل هي على حد تعبير د. حسان في تركيبها الجديد أصبحت مسكوكة ، جارية مجرى الأمثال (260) .
 وجملة النداء مركبة من : جملة نداء و جملة أخرى تسمى : جواب النداء ، تؤدي فائدة يحسن السكوت عليها وهي بهذا تصبح كلاماً ، كتركيب الشرط والقسم وجوابهما ، فما تركب مع الأمر ، قوله تعالى : ﴿ يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ (261) وقوله تعالى : ﴿ يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ (262) .

²⁵⁹ شرح الرضي على الكافية : 59/2-60 . وينظر : ارتشاف الضرب : 380/2 ، 384 .

²⁶⁰ ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 114-115 .

²⁶¹ الزخرف : 77 .

²⁶² هود : 76 .

ومع النهي قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشُّهُرَ
الْحَرَامَ ﴾ (263).

وأما تركيب النداء مع الاستفهام فعلى نوعين، حرف واسم، فالأول كقوله تعالى: ﴿ يَا
أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (264) ، والهمزة كقوله

تعالى: ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّي ﴾ (265) .

ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ (266) .

ويتركب النداء مع التمني كقوله تعالى: ﴿ يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴾ (267)

ومع جملة الشرط غير الجازم كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ
فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ (268) .

وليست جملة النداء دائماً مصدرية ، وقد تتأخر ، كقولنا : تقدّم يا مُحَمَّدُ ، ولا تتأخر يا
عَلِيُّ .

و يتركب حرف النداء مع الأفعال، كالأمر، والدعاء، والمدح والذم ، ومع الحروف
كـ (ربّ ، وليت ، وألا) . فتكون (يا) على وجهين ، إما أن تكون تنبيهاً ، لأنها لا تدخل
على الحروف والأفعال ، وإما أن يكون المنادى محذوفاً ، وقيد ابن مالك حذف المنادى قبل
الأمر والدعاء ، وكونها حرف تنبيه إذا وليها (ليت ، أو ربّ ، أو حبذا) (269) .

263 المائدة : 2 .

264 الصف : 10 .

265 هود : 63 .

266 التحريم : 1 .

267 الفرقان : 28 .

268 الطلاق : 1 .

269 ينظر : الكتاب : 218/2 . الجمل للخليل : 210-211 . مجاز القرآن : 9394/2 . معاني القرآن
للأخفش : 648-649 . اللامات للزجاجي : 11-12 . الخصائص : 278-279 ، 96/2 ، 376 . مشكل
إعراب القرآن لمكي : 147/2 . أمالي ابن الشجري : 69-70 ، 409-410 ، 412 ، 414 . شرح
المفصل : 24-25 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 179 . شرح الرضي على الكافية : 424/4 .
رصف المياني : 452-454 . الجنى الداني : 355-358 . ارتشاف الضرب : 118-119 . البحر المحيط
: 69/7 . مغني اللبيب : 488-489 .

2- تركيب (لعل ، وليت) :

إن البنية التركيبية لهذا التركيب لا تقلّ عن ثلاث كلمات ، تبدأ بأحد الحرفين وتأتلف مع اسمين ، أو اسم وفعل ، أو غير ذلك ، كما سنبين لاحقاً .

وقد أشار النحويون إلى أن هذه الحروف قد عملت عمل الفعل من جهتين :
الأولى : لفظية : وهي بناؤها على الفتح ، وتركبها من ثلاثة حروف كالأفعال الماضية ، ودخول نون الوقاية عليها .

الثانية : معنوية : وهي شبهها بالأفعال ، وعملها عملها ، ف (لعل) فيها معنى (ترحّبتُ) و (ليت) فيها معنى (تمنّيتُ) ، وكذلك الأفعال ترفع فاعلاً ، وتتصب مفعولاً ، وقد عكس الأمر فيهما ، بتقدم المفعول على الفاعل (270) .

ونبدأ بـ (لعل) فنجد أنها تتموضع في تراكيب عدة ، كـ (لعلّ الصديقَ قادمٌ ، و : لعلّ زيدا يقوم ، و لعلّه يقوم ، أو قائمٌ) . ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً ، خلافاً للحريري (271) ، كقول امرئ القيس (272) :

وَبُدِّلْتُ قَرِحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ لَعْلٌ مَنَايَانَا تَحْوُلْنَ أَبْوَسَا

"وقد يقترن خبرها بحرف التنفيس ، وهو قليل ، كقول الشاعر : (273)

فَقَوْلًا لَهَا قَوْلًا رَقِيقًا لَعْلُهَا سَتَرَحْمِي مِنْ زَفْرَةٍ وَعَوِيلِ

أو يقترن بـ (أن) في موضعين : الموضع الأول : كقولك : لعلّ أن زيدا قائمٌ ، أجازة الأخفش قياساً على (ليت) (274) ، ورد ابن يعيش لأنه لا يحسن وقوع (أن) المشددة بعد (لعل) إذ كانت طمعاً وإشفاقاً ، وذلك أمر مشكوك في وقوعه ، وأنّ المشددة للتحقيق ، واليقين ، فلا تقع إلا بعد العلم واليقين . وزعم الرضي : أنه لم يثبت ذلك (275) . فتكون (أن) واسمها وخبرها (قد سدّت مسدّ اسم (لعل) وخبرها .

²⁷⁰ ينظر : شرح المفصل : 54/8 . شرح الرضي على الكافية : 330/4-332 .

²⁷¹ ينظر : مغني اللبيب : 380 . ارتشاف الضرب : 130/2 .

²⁷² ديوانه : 107 . وينظر : مغني اللبيب : 380 . اللسان : (علل) . المعجم المفصل : 459/1 .

²⁷³ عبد الله بن مسلم الهذلي . شرح أشعار الهذليين : 909/2 . ارتشاف الضرب : 131/2 . مغني اللبيب :

379-380 . المعجم المفصل : 807/2 .

²⁷⁴ ينظر : شرح المفصل : 86/8 . شرح الرضي على الكافية : 335/4 .

²⁷⁵ ينظر : شرح المفصل : 86/8 . شرح الرضي على الكافية : 335/4 .

أما التركيب الثاني فتدخل (أن) على خبرها تشبيهاً لها بـ (عسى) كقول الشاعر (276)

:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُنكَ أَجْدَعًا

وحكى الأخفش اقتران خبرها بـ (سوف) كقولك : لعلَّ زيداً سوف يقوم (277) .
وتتركب (ما) مع (لعلَّ) فيصبح التركيب (لعلماً) ، وعندئذ تتركب مع الأفعال نحو : (ليتما ذهبْتَ ، ولعلماً قمتَ) ، وعلى مذهب الفراء يجوز الإعمال وعدم كف (لعلَّ) بـ (ما) نحو : (ليتما زيداً قائمٌ ، ولعلماً بكرأ قادمٌ) ، وهو سائغ عند الكسائي وردّه الرضي ، لأن الإلغاء أولى بالاتفاق لعدم السماع ، وفوات الاختصاص بسبب : ما (278) .
تحقق التراكيب السابقة المترابطة بنية لغوية متماسكة ، على المستوى السطحي فهذه الجمل جميعها في أصلها اسمية خبرية ، وبالتركيب مع الحرف (لعلَّ) أصبحت إنشائية مستقبلية أخذت معنى يختلف عن الأول ، إلا أن هذه التراكيب تختلف عن بعضها شكلياً بالتنظيم الشكلي للكلمات ، فالحرف هو (لعلَّ) على مسافة واحدة من التراكيب ، والاسم يأتي على ضروب كما بيّنا .

وحال (ليت) التي نابت مناب الفعل (تمنيتُ) حال (لعلَّ) في التركيب ، كقولك :
لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا ، وكقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مِّنْهَا ﴾ (279) مع الماضي ، ومع المضارع كقول أبي العتاهية (280) :

فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشَيْبُ

أما تركيب (ليت زيداً قائماً) . فعند الفراء ضُمَّنْ معنى (تمنيتُ) فنُصِبَ الاسمانِ على المفعولية ، لأن الفعل (تمنى) يأخذ مفعولين فـ (زيداً) مفعوله الأول ، و (قائماً) الثاني ، والبصريون يحملون الاسم الثاني على الحالية ، وعامله خبر (ليت) المحذوف ،

²⁷⁶ البيت لمتهم بن نويرة في المفضليات : 153 . شرح المفصل : 86/8 . ارتشاف الضرب : 156/2 .

مغني اللبيب : 379 . الخزانة : 337/5 – 338 . اللسان : (علل) . المعجم المفصل : 497/1 .

²⁷⁷ ينظر : ارتشاف الضرب : 130/2 .

²⁷⁸ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 339/4 . ارتشاف الضرب : 158/2 .

²⁷⁹ مريم : 23 .

²⁸⁰ ديوانه : 46 . مغني اللبيب : 376 . وينظر : المعجم المفصل : 92/1 .

وردّه الرضي بكون (لیت) متضمنة معنى الفعل ، بخلاف أفعال القلوب ، فإنها أفعال صريحة ، فلا تصل بهذا التضمنين الضعيف مرتبة نصب الجزأين (281) .

أما تركيب : (لَيْتَ أَنْ زِيداً خَارِجٌ) ، فـ : أَنْ ، واسمها وخبرها ، سدّت مسدّ الاسم والخبر (282)

وفيما يخصّ تركيب (ما) مع (لیت) نحو : (لیتما ذهبَ) ، و (لیتما زيداً قائمٌ) ، وليتما زيداً قائمٌ (فمجيء الفعل بعدها هو مذهب البصريين ، وزعم الفراء أنه لا يجوز أن تجيء الجملة الفعلية بعدها ، ويجب أن تعمل إذا وليتها الاسمية ، وذهب الرضي إلى أن الإلغاء أولى بالاتفاق لعدم السماع ، وفوات الاختصاص بسبب (ما) (283) .
وروي قول النابغة (284) :

قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصَفُهُ فَقَدِ

على الوجهين : رفع (الحمام) ونصبه ، فمذهب الجمهور أنّ (ما) حرف وهي كافة ، إذا أهملت ، وإذا أعملت فـ (ما) حرفية زائدة ، واختار الرضي الإلغاء لأنه أكثر ، لأنها تخرج بـ (ما) عن الاختصاص بالجملة الاسمية " (285) .

وأجاز ابن هشام تركيباً آخر نحو : (لیتما زيداً ألقاه) على الإعمال ، وامتناع كون (زيداً) مفعولاً لفعل محذوف على الاشتغال (286) .

3- تركيب (رَبِّ) مع الاسم :

إن البنية التركيبية لـ (رَبِّ) لا تقل عن أربع كلمات ، وهذه الكلمات تختلف في التركيب فمنها ما هو اسم ، ومنها ما هو فعل ، ولذلك يحلُّ الفعل محلَّ الاسم في الوصف وفي الخبر .

وهذا التركيب الذي يتألف من حرف الجر ومجروره ، قد خالف حروف الجر في لزوم الصدارة ، بدلاً من التوسّط ، وهي على أيِّ حالٍ حرفٌ جرٌّ شبيه بالزائد ، وصرح ابن

²⁸¹ ينظر : شرح المفصل : 84/8-85 . شرح الرضي على الكافية : 334/4-335 .

²⁸² ينظر : شرح المفصل : 85/8 . شرح الرضي على الكافية : 335/4 .

²⁸³ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 338/4-339 . ارتشاف الضرب : 157/2-158 . مغني اللبيب : 376 .

²⁸⁴ ديوانه : 24 . وينظر : الخصائص : 460/2 . شرح الرضي على الكافية : 4 / 338 . مغني اللبيب : 98 ، 376 . اللسان : (قد د) . المعجم المفصل : 265/1 .

²⁸⁵ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 338/4 . مغني اللبيب : 376 .

²⁸⁶ ينظر : مغني اللبيب : 377 .

يعيش بذلك في شرحه بقوله : " والدليل على كونها حرفاً ، أنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر ، فنقول : رُبَّ رجلٍ عالمٍ أدركت ، أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل ، كما أوصلت الباء الزائدة ، معنى المرور إلى (زيدٍ) في قولك : (مررتُ بزيدٍ) " (287) .

وهي بذلك تتركب مع الاسم المجرور وجوباً ، إلا أنه لا يلتزم في وصفه بالمفرد ولا يلتزم في خبرها الفعلية ، بل تأتي على ضروب شتى ، كما يأتي : (رُبَّ رجلٍ جوادٍ عندي ، وربَّ رجلٍ جوادٍ لقيت ، وربَّ رجلٍ أبوه قائم ، وربَّ رجلٍ كريمٍ سألتُ ، وربَّ رجلٍ كريمٍ جاء ، وربَّ رجلٍ كريمٍ يقوم) .

ومذهب أكثر النحويين منهم المبرد والفارسي والزمخشري أن العامل يجب أن يكون ماضياً ، وذهب ابن السراج إلى أنه يكون حالاً ، ومنع أن يكون مستقبلاً ، ووافق ابن يعيش ، وقال أبو حيان : والصحيح أن العامل يكون ماضياً في الأكثر ، ويجوز أن يكون حالاً ومستقبلاً " (288) .

تركيب (ما) مع (رُبَّ) :

تتركب (ما) مع (رُبَّ) على وجهين :

الأول : أن تكون كافة ، أي تكف (رُبَّ) عن عمل الجرّ ، وحينئذ تدخل على

الجملتين الاسمية والفعلية ، نحو : رُبُّما قام زيدٌ ، ورُبُّما زيدٌ في الدار .

قال ابن يعيش : " فأما دخولها كافة فلأنها من عوامل الأسماء ، ومعناها يصح في

الفعل وفي الجملة ، فإذا دخلت عليها (ما) كفتها عن العمل ، كما تكف (إنَّ) في قولك :

(إنَّما) ثم يذكر بعدها الفعل ، والجملة من المبتدأ والخبر ، نحو قولك : إنما ذهب زيدٌ ،

وإنما زيدٌ ذاهبٌ ، فكذاك (رُبَّ) إذا كُفَّتْ بـ (ما) عن العمل صارت كحرف الابتداء يقع

بعدهما الجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر " (289) .

الثاني : أن تكون زائدة ملغاة ، مجرد حرف زائد للتوكيد ، ولا تدخل إلا على

الجملة الاسمية تقول : رُبُّما رجلٌ عندك " (290) .

ومما جاء في الشعر على أنها كافة قوله (291) :

²⁸⁷ شرح المفصل : 27/8 .

²⁸⁸ الأصول في النحو : 420/1 . وينظر : المفصل في علم اللغة : 341 . شرح المفصل : 29/8 .

ارتشاف الضرب : 459/2 .

²⁸⁹ شرح المفصل : 30/8 .

²⁹⁰ المصدر نفسه : 30/8 .

رُبَّمَا تَجَزَعُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمِّ — رِلَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

فأوقع بعدها جملة من الفعل والفاعل ، وأما قول أبي دؤاد الإيادي (292) :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَّا جِيحُ يِينَهُنَّ الْمِهَارُ

فقد وقعت الجملة الاسمية بعدها ، وكفّت (ما) (رُبَّ) عن العمل ، فالجاملُ : مبتدأ والمؤبَّلُ : نعته ، وبينهنَّ : الخبر .

وكما تركبت مع المضارع في البيت الأول ، فكذلك تتركب مع الماضي ، كقوله (293)

:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ

وجاء في الشعر إلغاؤها كقول الشاعر (294) :

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ

فـ (رُبَّ) : حرف جرّ شبيهه بالزائد ، عاملة فيما بعدها الجر ، و (ما) زائدة للتوكيد ، وضربةٍ : اسم مجرور لفظاً مرفوعاً محلاً على أنه مبتدأ . وذهب بعض النحويين إلى أن (ما) في قول الشاعر : (رُبَّمَا تَكَرَّهَ النُّفُوسُ) ، نكرة موصوفة ، كافة " (295) .

تركيب الضمير مع (رُبَّ) :

²⁹¹ البيت منسوب إلى أمية بن أبي الصلت ، وهو في ديوانه : 444 . وإلى عبيد بن الأبرص ، وهو في

ديوانه : 86 . وفي معجم الشعراء للمرزباني : 100 ، إلى عميد الحنفي الكتاب : 109/2 . شرح المفصل

: 30/8 . شرح الرضي على الكافية: 296/4 . اللسان : (فرج) . المعجم المفصل : 750/2 .

²⁹² المفصل في علم اللغة : 341 . وينظر : شرح المفصل : 30/8 . شرح الرضي على الكافية: 295/4 .

مغني اللبيب : 183 . شرح ابن عقيل : 33/3 الخزانة : 589/9 . المعجم المفصل : 346/1 .

²⁹³ البيت لجذيمة الأبرش . الكتاب : 517-518 . النوادر : 210 . المؤلف والمختلف : 40 . شرح

المفصل : 40-41/9 . مغني اللبيب : 180 ، 183 . الخزانة : 429/ 11 . اللسان : (شيخ) . المعجم

المفصل : 136/1

²⁹⁴ البيت لعدي بن الرِّعَاءِ الغساني في الأصمعيات : 50 . ومعجم الشعراء : 117 . شرح الرضي على

الكافية : 294/4 . ارتشاف الضرب : 463/2 . مغني اللبيب : 183 . الخزانة : 583 / 9 ، 586 . المعجم

المفصل : 1 / 25 .

²⁹⁵ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 296/4 .

يتركب الضمير المتصل الهاء مع (رُبَّ) ، وهو نكرة ، لا يوصف لأن الضمائر لا توصف ، ويعود على متأخر في اللفظ ، والرتبة ، وقد سمي الكوفيون هذا الضمير : ضمير المجهول لأنه لا يعود إلى مذكور قبله ، وأجازوا مطابقة الضمير للتمييز ، ومنعه البصريون ، فجعلوا الضمير موحداً ، وسمّاه الزمخشري ضمير التكرير ، لأن (رُبَّ) لا تدخل إلا على النكرة ، وإنما يفعلون هذا عند إرادة تعظيم الأمر ، وتقخيمه ، فيكثرون عن الاسم قبل جَرِي ذكره ، ثم يفسرونه بظاهر بعد البيان (296) .

وتمثل التراكيب الآتية مذهب الفريقين: (رُبَّه رجلاً ، رُبَّه رجلين ، رُبَّه رجالاً ، رُبَّه امرأة ، رُبَّه امرأتين ، رُبَّه نساءً) . و (رُبَّه رجلاً ، رُبَّه رجلين ، رُبَّه رجالاً ، رُبَّه امرأة ، رُبَّه امرأتين ، رُبَّه نساءً) .

تركيب (رُبَّ) مع الإضافة غير المختصة " الإضافة غير المحضة " :

ذهب النحويون إلى أن (رُبَّ) لا تدخل إلا على النكرة ، فإذا اتصل ضمير بمجرورها فهو على نية الانفصال ، وتبقى النكرة هي هي محافظة على تكثيرها ... كقول جرير (297) :

يا رُبُّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَعْرِفُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا

والتقدير : يا رُبُّ غَابِطِنَا لَنَا ، فهذه الإضافة على نية الانفصال ، و نحو : (رُبُّ ضَارِبِكَ قَدْ رَأَيْتَ) يريد : رُبُّ ضَارِبِكَ لَكَ (298) .

العطف على مجرورها :

ذكر النحاة أنه قد يعطف على مجرورها ، اسم مضاف ، وهو على نية النكرة ، نحو : (رُبُّ شَاةٍ وَسَخَلْتَهَا ، وَرُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ) (299) .

ويجوز مراعاة محل مجرور (رُبُّ) إذا عطف عليه في حالة النصب كقول امرئ القيس (300) :

وَسِنَّ كَسُنِّيَقِ سَنَاءً وَسُنَّمَا ذَعَرْتُ بِمِدْلَاجِ الْمَجِيرِ نَهْوَضِ

فعطف (سِنَمَا) على محل (سِنَّ) .

²⁹⁶ ينظر : شرح المفصل : 28/8 . الأصول في النحو : 419/1 . شرح الرضي على الكافية : 406/1-

407 . ارتشاف الضرب : 62/2 . مغني اللبيب : 638 .

²⁹⁷ ديوانه : 163/1 . وينظر : الكتاب : 427/1 . مغني اللبيب : 664 . المعجم المفصل : 969/2 .

²⁹⁸ ينظر : الكتاب : 427/1 . الأصول في النحو : 422/1 .

²⁹⁹ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 293/4 . ارتشاف الضرب : 456/2 .

³⁰⁰ ديوانه : 76 . وينظر : مغني اللبيب : 182 . اللسان : (سنق) . المعجم المفصل : 485/1 .

تركيب (مَنْ) مع (رُبَّ) :

تتركب (مَنْ) مع (رُبَّ) فتكون نكرة موصوفة ، لأن (رُبَّ) لا تدخل إلا على النكرات ، ومثّل لذلك بقول الشاعر (301) :

رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْع

فـ (مَنْ) نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ ، وجملة (أنضجت) في محل جر صفة لها .

تراكيب مختلفة :

ولا يلزم وجوباً تصدّر (رُبَّ) في تراكيب الكلام ، بل تصدرها أدوات يكون لها الصدارة أيضاً ، كما في التراكيب الآتية :

1- (أَلَا) : كقول امرئ القيس (302) :

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ وَلَا سِيَّما يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلُجُلٍ

2- (يَا) : كقول امرئ القيس (303) :

وَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَكَلَيْلَةٍ بِأَنْسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلِ

3- وقوعها صدر جواب شرط كقول امرئ القيس (304) :

وَأِنْ أُمْسٍ مَكْرُوباً فَيَا رُبَّ قَيْنَةٍ مُنْعَمَةٍ أَعْمَلْتَهَا بِكِرَانِ

4- ومجرداً من (يَا) في جواب الشرط كقول الشاعر (305) :

³⁰¹ هو سويد بن أبي كاهل اليشكري في المفضليات : 115 . والشعر والشعراء : 270 . شرح الرضي

على الكافية : 150/3 . مغني اللبيب : 432 . المعجم المفصل : 490/1 .

³⁰² ديوانه : 10 . وينظر : المعجم المفصل : 767/ 2 .

³⁰³ ديوانه : 29 . وينظر : المعجم المفصل : 741/ 2 .

³⁰⁴ ديوانه : 86 .

³⁰⁵ هو جحدر بن معاوية بن جعدة العكلي ، وكان من اللصوص . منتهى الطلب من أشعار العرب :

م 3/ 268 ، 271 . أمالي القالي : 278/1 . ارتشاف الضرب : 459-460 . المعجم المفصل :

102/2 . شعراء أمويون : 186/1 .

فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فَتَى سَيِّبِكِي عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخِصِ الْبَنَانِ

3- ويجوز أن يتلقى القسم بالجملة التي هي صدرها مع اللام نحو : والله لربّ رجلٍ عالمٍ لقيته (306) .

4- مذهب البصريين فيما تقدم أنّ (رُبَّ) حرف ، ومذهب الكوفيين أنها اسم ، إلا أنها مبنية معمولة لجوابها كـ (إذا) أو (حين) في الظروف، وتقدمت عندهم لاقتضائها الجواب (307) ، ووافق الرضي مذهب الكوفيين بقوله : " ويقوّي عندي مذهب الكوفيين والأخفش - أعني كونها اسماً - فـ (رُبَّ) مضاف إلى النكرة ، فمعنى : (رُبَّ رجلٍ) في أصل الوضع : قليلٌ من هذا الجنس ، كما أن معنى (كم رجلٍ) كثيرٌ من هذا الجنس ، وإعرابه : رفع أبداً ، على أنه مبتدأ لا خبر له، وردّ ابن هشام مذهب الكوفيين (308) .

³⁰⁶ ينظر : ارتشاف الضرب : 461/2 .

³⁰⁷ ارتشاف الضرب : 455/2 .

³⁰⁸ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 290/4 . مغني اللبيب : 41 ، 179 ، 653 .

خامساً – تركيب الجمل :

يقسم هذا التركيب قسمين :

1- تركيب الجملة مع الاسم :

اختلف النحويون في مجيء الجملة الإنشائية خبراً أو حالاً أو وصفاً ، أو صلة لاسم موصول ، وانقسموا إلى فريقين ، فمنهم من أجاز ذلك ، ومنهم من منع .

• الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ :

جوّز سيويوه وقوع الجملة الطلبية خبراً للمبتدأ ، بقوله : " وقد يكون في الأمر والنهي أن يبني الفعل على الاسم ، وذلك قولك: عبدُ اللهِ اضربهُ ، ابتدأت عبدَ اللهِ ، فرفعتهُ بالابتداء ، ونبّهت المخاطب لتعرفه باسمه ، ثم بنيت الفعل عليه ، كما فعلت ذلك في الخبر ، ومثل ذلك : أمّا زيدٌ فاقتله " (309) . ووافقهُ ابن جني و الرضي (310) ، ومنه وقوع الجملة الدعائية خبراً في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَأَمْرَحِبًا بِكُمْ ﴾ (311) ، فجملة (لا مرحباً بكم) في محل رفع خبر لـ (أنتم)

ومنع ذلك ابن الأنباري ، وبعض الكوفيين ، فقالوا : لا يصح أن تكون طلبية لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ، ومنع ثعلب كونها قسمية نحو : (زيدٌ والله لأضربنّه) وردّه الرضي ، وعدّه وهماً إذ لا منع . وكذلك ابن هشام لأن الجملتين مرتبطتان ارتباطاً صارتا به كالجمله الواحدة ، وإن لم يكن بينهما عمل وإنما المقصود جملة الجواب ، وهي خبرية ولم يؤتَ بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس ، وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما منعه ثعلب ، وهو قوله تعالى (312) : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ ﴾ (313) .

309 الكتاب : 138/1 .

310 ينظر : سر صناعة الإعراب : 388/1 . شرح الرضي على الكافية : 238/1 . وفي أسلوب الاشتغال وجب الرفع إذا تلا الاسم معلق لا يعمل فيما بعده فيما قبله ، نحو : زيدٌ كيف وجدته ، وزيدٌ كم ضربته ، وزيدٌ هل ضربته ، أو : أضربته ، وكذا العرض : نحو : زيدٌ أأأ تضربه ، وحروف التحضيض : زيدٌ هلاً ضربته ، أو : أأأ ، أو لوما ، وكذا (أأأ) للتمني ، نحو : هندٌ أأأ رجلٌ يضربها ، وزيدٌ ليتني ألقاه ، وزيدٌ لأضربنّه ، في القسم ، وذلك لأن العامل لم يسلط على ما قبلها ، ولو سلط لنصبها ، لأن لهذه الأدوات الصدارة. شرح الرضي على الكافية : 441/1 ، 447 . ارتشاف الضرب : 105/3 . شرح ابن عقيل : 137-136/2 .

311 ص : 60 .

312 العنكبوت : 9 .

313 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 237/1 . ارتشاف الضرب : 49/2 . مغني اللبيب : 531-529 .

ومنع ذلك ابن السراج ، فلا يجوز ذلك عنده إلا في السعة ، ويجب أن يكون هناك ضمير يعود على المبتدأ من الجملة الطلبية في قوله : " وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبراً كاسمه ، يجوز فيه التصديق والتكذيب ، ولا يكون استفهاماً ولا أمراً ولا نهياً ، وما أشبه ذلك ، مما لا يقال فيه : صدقت ولا كذبت ، لكن العرب اتسعت في كلامها ، فقالت : زيداً كم مرة رأيتَه ؟ فاستجازوا هذا لما كان (زيد) في المعنى والحقيقة داخلاً في جملة ما استفهم عنه ، لأن الهاء هي (زيد) ، وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب " (314) .

ورأى ابن يعيش أن الجملة التي هي خبر ، سدّت مسد الخبر ، بقوله : " تقول : زيداً اضربه ، أمر للحاضر ، وزيداً ليضربه عمرو ، أمر للغائب ، والرفع جائز على الابتداء ، والجملة بعده سدّت مسد الخبر ، ولم نقل الخبر ، لأن حقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب ، وذلك معدوم في الأمر والنهي " (315) .

وأجاز أبو حيان وقوع الجملة الطلبية والقسمية خبراً للمبتدأ ، وليست على إضمار القول خلافاً لابن السراج ، ومنع وقوع جملة النداء خبراً نحو : زيداً يا أخاه ، وزيداً يا عمرو إليه (316) .

ويقابل هذه التراكيب قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (317) ، ف الحاقّة : مبتدأ و : ما : اسم استفهام ، خبر مقدم ، والحاقّة : مبتدأ مرفوع ، والجملة الاستفهامية الاسمية في محل رفع خبر لـ (الحاقّة) .

وتقع الجملة الإنشائية غير الطلبية خبراً للمبتدأ كما في التراكيب الآتية : (نعم الرجل زيد ، زيدٌ نعم الرجل ، حبذا زيد ، زيدٌ أقسم بالله لأضربنه ، زيدٌ والله لأضربنه ، زيدٌ عسى أن يخرج ، من يفعل خيراً يُجزّ به) (318) .

• الواقعة خبراً لـ (إن) وأخواتها :

أجاز النحويون وقوع خبر (إن ، ولكن) ، جملة إنشائية طلبية كانت أم غير طلبية ، ومُنِع ذلك في خبر (ليت ولعل) ، وقد علّل ذلك الرّضي بقوله : " وأما الجملة الطلبية كالأمر والنهي ، والدعاء ، والجملة المصدرية بحرف الاستفهام ، والعرض والتمني ، ونحو ذلك ، فلا أرى منعاً من وقوعها خبراً لهما كما في خبر المبتدأ ، وإن كان قليلاً ، نحو : إن زيداً

³¹⁴ الأصول في النحو : 74/1 .

³¹⁵ شرح المفصل : 37/2 .

³¹⁶ ينظر : ارتشاف الضرب : 49/2-50 . الأصول : 74/1 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 48 .

³¹⁷ الحاقّة : الآيتان : 1-2 .

³¹⁸ ينظر : معني اللبيب : 650-651 ، 724 ، 727 .

لا تضربه ، وإنك لا مرحباً بك ، وإن زيدا هل ضربته ، واضرب زيدا لكن عمراً لا تضربه " (319) .

ومنع الرضي وقوع خبر (لبت ولعل ، وكأنّ و أنّ) بقوله : " لا تدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب ، سواء كان ذلك الخبر مفرداً أو جملة ، وأما (لبت ولعل) فلأنهما لطلب مضمون الخبر فلا يتوجه إلى ذلك المضمون طلب آخر ، إذ لا يجتمع طلبان على مطلوب واحد " (320) .

وكذلك يأتي خبر (إنّ) جملة إنشائية غير طلبية كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (321) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ نَعِمًا يَعْظُمُ بِهِ ﴾ (322) .

واختلف في تركيب (لبت شعري) مع الاستفهام ، فذهب سيبويه إلى أنه في موضع خبر (لبت) ، بقوله : " ومثل ذلك : لبت شعري أعبد الله ثم أم زيد ، وليت شعري هل رأيتَه ؟ فهذا في موضع خبر (لبت) " (323) .

" وتبعه الزجاج ، وقال الرضي فيه نظر ، لأن الاستفهام قائم مقام الخبر ، كالجار والمجرور في : لبتك في الدار ، وقال ابن يعيش : الاستفهام : سادُّ مسدَّ الخبر " (324) .

وذكر ابن يعيش رأياً آخر وهو أن (شعري) مصدر ناب عن (أشعر) وهو الخبر ، والمعنى : (لبتني أشعر) ونابت الياء في (شعري) عن اسم (لبت) في تركيب (لبت شعري) (325) .

وذهب آخرون إلى أن جملة الاستفهام في محل نصب مفعول به للمصدر (شعري) بمعنى (علمي) ، وخبر (لبت) محذوف تقديره (حاصل) واختاره لأنه أقيس لعدم العائد من الجملة (326) .

³¹⁹ شرح الرضي على الكافية : /337-338 . وينظر : سر صناعة الإعراب : 388/1 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 61 . الكشف : 348/1 . ارتشاف الضرب : 131/2-132 .

³²⁰ شرح الرضي على الكافية : 337/4 .

³²¹ التوبة : 9 .

³²² النساء : 58 .

³²³ الكتاب : 236/1 .

³²⁴ شرح الرضي على الكافية : 378/4 . وينظر : شرح المفصل : 105/1 . ارتشاف الضرب : 136/2-137 .

³²⁵ ينظر : شرح المفصل : 105/1 . ارتشاف الضرب : 136/2 .

³²⁶ ينظر : شرح المفصل : 105/1 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 62 . شرح الرضي على الكافية : 379-378/4 . ارتشاف الضرب : 137-136/2 .

فتركيب اللفظ غير تركيب المعنى ، كما ذهب إليه ابن يعيش وأبو حيان ، لأنك إذا قدرت في المعنى : (ليتني أشعر) فالمصدر هو الخبر ، وناب مناب الجملة الفعلية ، وعلى تركيب اللفظ فالخبر محذوف ، وجملة الاستفهام سدّت مسدّ مفعولي (شعري) أي (علمي) وهناك تراكيب أخرى جاءت عن العرب في (ليت شعري) (327) .

• خبر (أن) المخففة :

إذا خففت (أن) جاز مجيء خبرها جملة إنشائية ، وحينئذ يكون اسمها ضمير شأن محذوف ، وقد جاء في الكلام الفصيح ذلك ، بلا فصل بينها ، وبين الفعل ، وورد بفواصل ، فمثال ذلك وقوع خبرها جملة طلبية ، دعائية كما في قوله تعالى : ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ (328) .

في قراءة من قرأ (329) : (أن) بالتخفيف ، و (غَضِبَ) بالفعل ، و (الله) : فاعل ، وقولهم : (أَمَا أَنْ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ، وَأَمَا أَنْ يَغْفَرَ اللَّهُ لَكَ) ، والتقدير : (والخامسة أنها ، وأما أنك) (330) .

وجوز الزمخشري أن يكون خبرها جملة طلبية نهياً ، واسمها ضمير شأن محذوف في قوله تعالى : ﴿ إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ (331)

فـ (أن) في : (أن لا تعبدوا) بمعنى (أي) أو مخففة من الثقيلة صلة ، بأنه لا تعبدوا ، أي : بأن الشأن ، والحديث قولنا لكم : لا تعبدوا (332) .

وتأتي بعدها الجملة الاسمية الدعائية التي صدرها مبتدأ كقوله تعالى (333) : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (334) .

³²⁷ ينظر : ارتشاف الضرب : 137/2 .

³²⁸ النور : 9 .

³²⁹ وقرئ : (أن غضب الله) ، و : (أن غضب الله) . المحتسب : 102/2 .

³³⁰ ينظر : الكتاب : 167/3-168 . الأصول في النحو : 240/1 . شرح المفصل : 74/8 . تسهيل

الفوائد وتكميل المقاصد : 66 . ارتشاف الضرب : 518/1 ، 153-152/2 . الجنى الداني : 218-219 .

معني اللبيب : 762-763 . شرح ابن عقيل : 386/1 .

³³¹ فصّلت : 14 .

³³² ينظر : الكشف : 191/4 .

³³³ وقرئ : (أن الحمد لله) . المحتسب : 308/1 .

³³⁴ يونس : 10 .

ويأتي بعدها الفعل الجامد كـ (عسى) و (نعم) فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ ﴾ (335) .

فـ (أَنْ) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجملة الإنشائية غير الطلبية (عسى) في محل رفع خبرها ، والثاني كقول زهير بن أبي سلمى (336) :

أَنْ نَعَمَ مُعْتَرِكُ الْجِيَاعِ إِذَا خَبَّ السَّفِيرُ وَسَابِيُّ الْخَمْرِ

فـ (أَنْ) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن المحذوف ، والجملة الإنشائية غير الطلبية (نعم) في محل رفع خبرها .

• جملة خبر (كان) وأخواتها :

يجوز أن يأتي خبر (كان) اسم استفهام ، بشرط أن يكون مفرداً ، مقدماً عليها ، كـ (كيفَ كان زيدٌ ؟) ، (وأينَ كان زيدٌ ؟) ومُتَعِ مَجِيء خبرها جملة طلبية ، وقد جاء في الشعر ، خبرها جملة طلبية في قوله (337) :

وَكُوْنِي بِالْمَكَارِمِ ذَكَرِيْنِي وَدَلِّي ذَلِّ مَا جِدَّةٍ صَنَاعِ

فقيل : جملة (ذكريني) جملة طلبية في محل نصب خبر (كان) ، فأجاز ذلك ابن جني ، وجعله ابن مالك من النادر ، ومنعه الرضي ، وأول ابن هشام فعل الأمر: ذكريني بفعل خبري ، أي : وكوني تذكريني (338) .

أورد الرضي ثلاثة تراكيب لـ (كان) مع خبرها هي :

الأول : تركيب الفعل الناقص الخبري مع خبره الجملة الطلبية نحو : (كان زيدٌ هل ضربَ غلامه) ومنعه ، لأن هناك تناقضاً في الكلام ، لكون هذه الأفعال صفة لمصدر خبرها تدل على أن المصدر مخبر عنه بالحصول في أحد الأزمنة الثلاثة ، والطلب في الخبر يدل

³³⁵ الأعراف : 185 .

³³⁶ شعره : 116 . المعجم المفصل : 442/1 .

³³⁷ أورده أبو زيد في نواتره لبعض بني نهشل جاهلي ، مع بيت آخر قبله :

أَلَا يَا أُمَّ فَارِعَ لَأَ تَلُوْمِي عَلَى شَيْءٍ رَفَعْتُ بِهِ سَمَاعِي

النوادر في اللغة : 30-31 . سر صناعة الإعراب : 389/1 . شرح الرضي على الكافية : 203/4 .
مغني اللبيب : 762 . المعجم المفصل : 549/1 .

³³⁸ ينظر : سر صناعة الإعراب : 389/1 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 52 . شرح الرضي على الكافية : 203/4 . مغني اللبيب : 762 .

على أنه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها فيتناقض ، ففي المثال : كان ضربه لغلامه مخبراً عنه بـ (كان) ثابتاً عند المتكلم ، مسؤولاً عنه بـ (هل) ، غير ثابت عنده ، وهو تناقض .

الثاني : يُكتفى الطلب فيها بـ (كان) الناقصة عن أخبارها ، إذ الطلب فيها طلب في أخبارها ، تقول : كُن قائماً ، أي : فُم ، وهل يكون قائماً ، أي : هل يقوم ؟ وهذا جائز في الكلام .

الثالث : يكون الكلام مركباً من بنيتين طلبيتين بكون الطلبين مختلفين ، كما في البيت السابق : (كوني ذكريني) (339) .

وذكر أبو حيان نقلاً عن بعضهم أنهم أجازوا وقوع التعجب خبراً لـ (كان) كقولهم : كان زيداً ما أحسنه ! ، وعُدَّ باطلاً (340) .

وتقع جملة المدح خبراً لكان ، مُقدّمة عليها ، نحو : (نعم الرجلُ كان زيداً) أو مؤخرة نحو : (كُنْتَ نِعَمَ الرَّجُلِ) (341) .

• الجملة الواقعة صلة الموصول :

1- الموصول الاسمي :

اختلف النحاة في وقوع الجملة الإنشائية صلة للموصول ، فمنهم من منع ، ومنهم من أجاز ، ووضعوا شروطاً للجملة الموصولة هي أن تكون :

1- خبرية .

2- خالية من معنى التعجب .

3- غير مفتقرة إلى كلام قبلها .

4- معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول ، والحكم الذي تتضمنه الصلة ينبغي أن يعتقد المتكلم في المخاطب ، أنه يعلم حصوله للموصول ، والجملة الإنشائية والطلبية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها (342) .

وهذه الشروط لم يلتزم بها النحويون ، بل أجازوا وقوع الجملة الإنشائية صلة سواء أكانت طلبية أم غير طلبية ، كما في الأمثلة الآتية : (الذي اضربه ، أو لا تضربه زيداً) ،

339 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 202/4-203 .

340 ينظر : ارتشاف الضرب : 75/2 .

341 ينظر : الأصول في النحو : 118/1 . شرح الرضي على الكافية : 247/4 . ارتشاف الضرب : 25/3 .

342 ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 33 . شرح الرضي على الكافية : 10-9/3 . ارتشاف الضرب

523-521/1 . همع الهوامع : 119/3 ، 214-215 . شرح ابن عقيل : 154-155 .

فمذهب الجمهور المنع والكسائي الجواز ، (جاء الذي أزيد أبوه قائم) ، على المنع من الفريقين ، (الذي يرحمه الله زيد) ، أجاز المازني بشرط كون الدعاء بلفظ الخبر : (الذي ليته منطلق زيد ، والذي لعله منطلق زيد) ، مذهب ابن هشام وقوع جملة الصلة مركبة مع التمني والترجي ، (الذي عسى أن يخرج زيد ، مررت بالذي ما أحسنه) ، أجاز هذا التركيب ابن خروف والمشهور المنع ومنهم ابن السراج ، (جاءني الذي أقسم بالله لأكرمته) أجازة جماعة منهم ابن عصفور والرضي والفراء ، ومنعه آخرون منهم ابن هشام .

وحجتهم في ذلك : أن الجملة الموصولة يجب أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول ، والحكم الذي تتضمنه الصلة ينبغي أن يعتد المتكلم في المخاطب أنه يعلم حصوله للموصول ، والجملة الإنشائية والطلبية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها ، والجملة القسمية لأنها خلت من ضمير يعود على الموصول ، ولأن المقصود جملة الجواب ، وهي خبرية ، ولم يؤتَ بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس ، وفيما يخصّ التعجب فلا يقصد به الخبر المحض ، وأن الجملة الإنشائية لا تحتل التصديق والتكذيب⁽³⁴³⁾ فلذلك لا يجوز أن تقع صلة ، وما جاء من ذلك أول بتأويلات مختلفة ، كقول الفرزدق⁽³⁴⁴⁾

وإني لرام نظرة قبل التي لعلّي ، وإن شطت نواها ، أزورها

على أن جملة الترجي (لعل) لا تقع صلة ، لأن جملة الصلة إما أن تكون جملة (أزورها) والجملة معترضة بين الصلة والموصول وخبر (لعل) محذوف ، أو أن (أزورها) خبر (لعل) وجملة الصلة محذوفة على تقدير القول ، أي : التي أقول : لعلّي⁽³⁴⁵⁾ . ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُطِئَنَّ ﴾⁽³⁴⁶⁾ .

³⁴³ ينظر : الأصول في النحو : 267/2 . شرح المفصل : 150/3-151 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 33 . شرح الرضي على الكافية : 9/3-10 ، 67 و 357/4 . ارتشاف الضرب : 521/1-523 . همع الهوامع : 3/119 ، 214-215 . شرح ابن عقيل : 1/154-155 . مغني اللبيب : 507 ، 511 ، 761 .

³⁴⁴ في شرح ديوانه : 661/2 روي :

وإني لرام رمية قبل التي لعل ، وإن شقت علي ، أنالها

شرح الرضي على الكافية : 3/67 . مغني اللبيب : 507 ، 511 ، 761 . المعجم المفصل : 1/386 .

³⁴⁵ ينظر : مغني اللبيب : 507 ، 511 ، 761 .

³⁴⁶ النساء : 72 .

فأجاز الفراء وقوع الجملة القسمية صلة ، وقاس عليها الجملة الوصفية ، بقوله :
" دخلت اللام في (لَيْبَطَنَّ) : وهي صلة لـ (مَنْ) على إضمار شبهه باليمين ، كما تقول
في الكلام : (هذا الذي ليقومَنَّ) ، و (أرى رجلاً ليفعلَنَّ ما يريد) " (347) .

ووافق الرضي بقوله : " ومنعه قوم ، ولا أرى منه مانعاً ، وكذلك ابن عصفور وحجته
أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها ، وردّه ابن هشام بأن المقصود
جملة الجواب ، وهي خبرية ، ولم يؤتَ بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد ، لا للتأسيس " (348) .

2- وصل الجملة الإنشائية بـ (أَنْ) مع فعل الأمر :

بيّن سيبويه أن (أَنْ) المصدرية تتركب مع الأمر ، والنهي ، وتكون موصولة بباء
الجر أو بدونها ، بقوله : " وأما قوله : كتبتُ إليه أَنْ افعلُ ، وأمرتُهُ أَنْ فمُ ، فيكون على
وجهين : على أَنْ تكون (أَنْ) التي تنصب الأفعال ، ووصلتها بحرف الأمر والنهي ، كما
تصل (الذي) بـ (تفعل) إذا خاطبت حين تقول : (أنت الذي تفعلُ) فوصلت (أَنْ)
بـ (فمُ) لأنه في موضع أمر .. والدليل على أنها تكون (أَنْ) التي تنصب أنك تدخل الباء
فتقول : (أو عزتُ إليه بأن افعلُ) فلو كانت (أي) لم تدخلها الباء ، كما تدخل في الأسماء ،
والوجه الآخر أن تكون بمنزلة (أي) " (349) .

أما تركيبها مع المضارع ، فيجوز فيه ثلاثة تراكيب : الجزم ، والنصب ، والرفع :
" وتقول : كتبتُ إليه أَنْ لا تقلُ ذلك ، وكتبتُ إليه أَنْ لا تقولُ ذلك ، وكتبتُ إليه أَنْ لا تقولُ
ذلك ، فأما الجزم فعلى الأمر ، وأما النصب فعلى قولك : لنلا يقولُ ذلك ، وأما الرفع فعلى
قولك : لأنك لا تقولُ ذلك ، تخبره بأن (ذا) قد وقع من أمره " (350) .

نرى أن سيبويه قد أقرّ بوصل الجملة الإنشائية الطلبية (الأمر ، والنهي) بـ (أَنْ)
وجعل فعل الأمر صلة لها ، كما كان ذلك في صلة (الذي) .

وتركيب الأمر مع (أَنْ) منعه الرضي وأبو حيان من وجهين :
الأول : أن المصدر المؤول لا يفيد معنى الأمر ، لأن : (كتبتُ إليه أَنْ فمُ) ليس بمعنى القيام
لأن قولك : بالقيام ، ليس فيه معنى طلب القيام ، بخلاف قولك : (أَنْ فمُ) ، ويتبين بهذا أن
صلة (أَنْ) لا تكون أمراً ولا نهياً خلافاً لما ذهب إليه سيبويه ، ولو جاز كون صلة الحرف
أمراً ، لجاز ذلك في صلة : أَنْ ، المشددة ، و : ما ، وكي ، و لو ، ولا يجوز ذلك اتفاقاً .

347 معاني القرآن للفراء : 276-275/1 .

348 شرح الرضي على الكافية : 10/3 ، 357/4 . وينظر : مغني اللبيب : 530-531 .

349 الكتاب : 162/3 .

350 المصدر نفسه : 166/3 .

الثاني : أنه لا يوجد في كلامهم : (يُعجِبني أَنْ قُمْ) ، ولا : (أُحِبُّتُ أَنْ قُمْ) ، ولو كانت توصل به ، لجاز ذلك كالماضي والمضارع ، ويحتمل أن تكون تفسيرية (351) .

ورد ابن هشام قولهما وعدّه وهماً فاحشاً من ناحيتين :

الأولى : أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر ، كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي ، والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور .

والثانية : امتنع ما ذكره أبو حيان لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكرهية بالإشياء ، ثم ينبغي ألا يسلم مصدرية (كي) لأنها لا تقع فاعلاً ، ولا مفعولاً ، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل ، ثم ممّا يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه : (كتبتُ إليه بأنْ قُمْ) ، وأجيب عنها بأن الباء محتملة للزيادة ، وهو رأي الرضي كذلك ، وهذا وهم فاحش ، لأن حروف الجر – زائدة كانت أو غير زائدة – لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله ، و (أَنْ) هذه موصول حرفي ، وتوصل بالفعل المتصرف ، مضارعاً كان ، أو ماضياً ، أو أمراً ، كحكاية سيبويه (كتبتُ إليه بأنْ قُمْ) هذا هو الصحيح (352) .

" وعدّ ابن طاهر (أَنْ) الداخلة على الأمر ، والماضي ، غير الداخلة على المضارع لأن الأخيرة تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره ، وردّه المرادي ، وابن هشام " (353) .

(أَنْ) هذه عند الزمخشري هي نفسها الناصبة للمضارع فحين فسّر قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ ﴾ (354) قال : أصله : بأنْ أَنْذِرْهُمْ ، فحذف الجار ، وأوصل الفعل ، وهي (أَنْ) الناصبة للفعل ، والمعنى : أرسلناه بأن قلنا له : أنذره ، أي : أرسلناه بالأمر وبالإنذار ، ويجوز أن تكون مفسّرة ، لأن الإرسال فيه معنى القول (355) .

• الجملة الواقعة صفة :

منع جمهور النحاة وقوع الجملة الإنشائية صفة ، لكونها غير معلومة عند المخاطب قبل حصول ذكر الجملة ، وما جاء من ذلك أوّل على تقدير قول محذوف هو صفة ، والجملة

³⁵¹ ينظر : شرح الرضي على الكافية: 440/4 . ارتشاف الضرب: 518/1 ، 424/2 . همع الهوامع : 264/1 .

³⁵² ينظر : مغني اللبيب : 43-45 . شرح الرضي على الكافية : 438/4 . قال الرضي : " واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو (أوعزتُ إليه بأنْ قُمْ) ويجوز أن يقال : هي زائدة ، لكرهية دخول الجار على ظاهر الفعل ، والمعنى : أوعزتُ إليه بهذا اللفظ " .

³⁵³ الجنى الداني : 217 . وينظر : مغني اللبيب : 43-44 .

³⁵⁴ نوح : 1 .

³⁵⁵ ينظر : الكشاف : 615/4 .

الإنشائية هي مقولة ذلك القول المحذوف وإنما وجب في الجملة التي هي صفة أو صلة ، كونها خبرية ، لأنك إنما تجيء بالصفة ، والصلة ، لتعرف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول ، من اتصافهما بمضمون الصفة ، والصلة ، فلا يجوز ، إذن ، إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة ، وهذه هي الجملة الخبرية ، لأن غير الخبرية إما إنشائية نحو : (بَعْتُ ، وطلّقتُ ، وأنتِ حرٌّ) ونحوهما ، وإما طلبية كالأمر والنهي والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها إلا بعد ذكرهما (356) .

فالجملة الطلبية – إذن – كالأمر والنهي والاستفهام ، والتمني والعرض وغيرها لا تقع صفة، فإن جاء ما ظاهره أنه نُعِتَ فيه بالجملة الطلبية فُيُخْرَجُ على إضمار القول ، ويكون القول المضمر صفة، والجملة الطلبية معمول القول المضمر ، وعليه خُرِّجَ قول الراجز (357) :

حَتَّى إِذَا كَادَ الظَّالِمُ يَخْتَلِطُ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَل رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ

فقد جُعِلَ وهو ما ذكرنا ، أي : جَاؤُوا بِمَذْقٍ مَقُولٍ عِنْدَهُ أَوْ يَقُولُ مَنْ رَأَاهُ : هَل رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ .

وأجاز الفراء وقوع الجملة القسمية صفة قياساً على جملة الصلة بقوله : " كما تقول في الكلام : (هذا الذي ليقومَنَّ) ، و (أرى رجلاً ليفعلنَ ما يريد) واللام في النكرات إذا وصلت أسهل دخولاً منها في : (مَنْ وما والذي) لأن الوقوف عليهن لا يمكن " (358) .

³⁵⁶ ينظر : المحتسب : 165/2 . أمالي ابن الشجري : 407/2-408 . الإتصاف في مسائل الخلاف : 116-115/1 . شرح المفصل : 54-52/3 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 167 . شرح الرضي على الكافية : 301-299/2 . ارتشاف الضرب : 585-584/2 . مغني اللبيب : 325 ، 563-561 . همع الهوامع : 119/3 . شرح ابن عقيل : 200-199/3 .

³⁵⁷ الرجز للعجاج في ديوانه : 404 . أمالي ابن الشجري : 407/2 . شرح المفصل : 53/3 . شرح الرضي على الكافية : 330/1 ، 301/2 . مغني اللبيب : 325 ، 761 . اللسان : (لبط) . الخزانة : 185/9 ، 95/2 .

³⁵⁸ معاني القرآن للفراء : 275/1 .

• الجملة الواقعة حالاً :

منع النحويون مجيء الجملة الإنشائية حالاً ، واشترطوا كونها خبرية (359) ، وعلل ذلك الرضي بقوله : " وأما وجوب كونها خبرية ، فلأن مقصود المجيء بالحال ، تخصيص وقوع مضمون عامله ، بوقت وقوع مضمون الحال ، فمعنى قولك : جاءني زيدٌ راكباً ، أن المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال ، والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء ، وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها ، فكيف تخصص العامل بوقت حصول ذلك المضمون ، وأما الإيقاعية نحو : بعثتُ ، وطلقتُ ، فإن المتكلم بها لا ينظر أيضاً إلى وقت الوقوع بلى يُعرف بالعقل ، لا من دلالة التناظر بلفظ الإيقاع : وقت وقوع مضمونه " (360) .

فالجملة الإنشائية بنوعيتها الطلبية وغير الطلبية لا تقع حالاً ، فإن جاء ما ظاهره أنه حال خُرج على ما يراه النحويون من الإضمار والتأويل ، وتكون الجملة الحالية إما معمول القول المضمر ، وعليه خُرج قول الراجز (361) :

بئسَ مقامُ الشَّيخِ أمِرسُ أمِرسِ إمّا على قَعورٍ ، وإمّا اقْعَسِيسِ

" أراد : بئس مقام الشيخ مقولاً فيه : أمرس أمرس ، نَمّ مقاماً يقال له ذلك فيه ، وإنما جاءت هذه الأشياء في غير أماكنها لِسعةِ اللغةِ ، وإضمار القول " (362) .

وخرُجَ قول بعض المولدين (363) :

اطْلُبْ وَلَا تَضْجِرْ مِنْ مَطْلَبٍ فَأَفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَا

على أن الجملة التي بعد الواو ، الحالية ، في قوله : (ولا تضجر) و أن (لا) ناهية ، وعدّه ابن هشام خطأ ، ورأى أن الصواب أن تكون الواو للعطف ، إما مصدراً يُسبِك

³⁵⁹ ينظر : الأصول في النحو : 255/1 . الإتناف في مسائل الخلاف : 116/1-117 . تسهيل الفوائد

وتكميل المقاصد : 112 . شرح الرضي على الكافية : 40/2 ، 299 . ارتشاف الضرب : 363/2 . مغني

الليبيب : 562 . شرح التصريح على التوضيح : 389/1 .

³⁶⁰ شرح الرضي على الكافية : 40/2 ، 299-300 .

³⁶¹ وصدوره مثل في مجمع الأمثال : 97/1 . إصلاح المنطق : 82 ، 197 . وينظر : اللسان : (قعس ،

مرس) . المعجم المفصل : 3 / 1181 .

³⁶² سر صناعة الإعراب : 389/1 . وينظر : الإتناف في مسائل الخلاف : 116/1-117 .

³⁶³ ينظر : مغني الليبيب : 519 ، 763 . شرح التصريح على التوضيح : 389/1 . المعجم المفصل :

من (أن والفعل) على مصدر متوهم من الأمر السابق ، أي : ليكنْ منك طلب وعدم ضَجْرٍ أو جملة على جملة ، وعلى الأول ففتحة (تضجر) إعراب ، و (لا) نافية ، والعطف مثله في قوله : (انتني ولا أجفوك) بالنصب ، وعلى الثاني أي (عطف جملة على جملة) فالفتحة للتركيب ، والأصل : ولا تضجرنْ ، بنون التوكيد الخفيفة ، فحذفت للضرورة ، و (لا) ناهية (364) .

ونقل أبو حيان عن الفراء أنه أجاز وقوع الجملة الطلبية حالاً ومثّل لها بالأمر نحو : (تركتُ عبدَ اللهَ قُمَ إليه) ، وبالداءء، نحو : (تركتُ عبدَ اللهَ غفر الله له) (365) .

وأول الرضي ما جاء من ذلك على إضمار القول ، وهذا القول حال ، والجملة الطلبية مقولة لهذا القول المحذوف بقوله : " وقد تقع الطلبية صفة ، لكونها محكية بقول محذوف ، هو النعت في الحقيقة ، كما تقع حالاً نحو : لقيتُ زيداً اضربه ، أو : اقتله ، أي : مقولاً فيه هذا القول ، ومفعولاً ثانياً في باب : ظنّ ، نحو : وجدتُ الناس : اخبرُ تَقْلِهِ " (366) .

إن ما ذكرناه من الجمل الإنشائية المختلف في وقوعها خبراً أو صفة أو حالاً أو غير ذلك هي بمثابة جملة واحدة تركيب في الكلام لتؤلف بمجموعها جملة واحدة مركبة ، وهذا ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني بقوله : " واعلم أن سبيل الجملتين في هذا ، وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة سبيل الجزأين تعقد منهما الجملة ثم تجعل المجموع خبراً أو صفة أو حالاً فكما يكون الخبر والصفة والحال لا محالة في مجموع الجزأين لا في أحدهما كذلك يكون الشرط في مجموع الجملتين لا في إحداهما ، وإذا علمت ذلك في الشرط ، فاحتذِهِ في العطف ، فإنك تجده مثله سواء " (367) .

³⁶⁴ ينظر : مغني اللبيب : 519 ، 763-764 . شرح التصريح على التوضيح : 389/1 .

³⁶⁵ ينظر : ارتشاف الضرب : 363/2 .

³⁶⁶ شرح الرضي على الكافية : 301/2 .

³⁶⁷ دلائل الإعجاز : 190 . ومثّل عبد القاهر بكلامه هذا على الجمل الخبرية لا الإنشائية .

عطف الجملة الخبرية على الإنشائية والعكس

1- عطف الإنشاء على الإنشاء :

إذا اتفقت الجملتان إنشاء ، وكان هناك علاقة جامعة بينهما ، واتحد المسند إليه في الجملتين مع وجود علاقة دلالية منطقية بينهما في اللفظ والمعنى ، جاز العطف على الأصل كقوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (368) . وتعطف الإنشائية غير الطلبية على مثيلتها كقولك : (ما أكرم زيدا وما أحسنه) ، فتعطف التعجب على التعجب بجملتين كاملتين ، وكذلك كقوله تعالى : ﴿ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾ (369) .

2- عطف الخبر على الإنشاء ، وعكسه :

اختلف في عطف الجملة الإنشائية على الخبرية ، وعكسه ، وقد أفرد له ابن هشام في كتابه (المغني) فقرة في بضع صفحات ، بين فيها من منع ، ومن أجاز ، فمن منع البيانين ، وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل ، وابن عصفور في شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين ، وأجازه الصفار - بالفاء - تلميذ ابن عصفور ، وجماعة (370) ، وقد استدلوا بآيتين كريمتين على جواز ذلك ، فالأولى قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَٰكِن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ * وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ (371) .

فجعل الزمخشري ذلك من العطف على المعنى بقوله : " فإن قلت : علام عطف هذا الأمر ، ولم يسبق أمر ولا نهى يصح عطفه عليه ؟ قلت : ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشاكل من أمر أو نهى ، ويعطف عليه ، إنما المعتد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين ، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين ، كما تقول : (زيد يعاقب بالقيد والإرهاق ، وبشر عمراً بالعمو والإطلاق) ، ولك أن تقول : هو معطوف على قوله :

368 الأعراف : 31 .

369 الحج : 78 .

370 ينظر : مغني اللبيب : 627 .

371 البقرة : الآيتان : 24-25 .

(فاتقوا) كما تقول : (يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم ، وبشّر يا فلانُ بني أسد بإحساني إليهم) " (372) .

فجوزَ الزمخشري العطف من وجهين: الأول : على المعنى — كما رأينا — ، والثاني : الإنشاء على الإنشاء ، أي : فاتقوا ، وبشّر

أما الآية الكريمة الثانية التي استدلت بها على جواز العطف فقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ * تَوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (373) .

منع الزمخشري عطف (وبشّر) على (تؤمنون) أي عطف الإنشاء على الخبر ، وأول ذلك على أن الجملة الخبرية سطحية ، وبنيتها العميقة إنشائية مؤولة بـ (آمنوا) فحينئذ يصبح عطف الأمر على الأمر ، قال : " فإن قلت : علامَ عطف قوله : وبشّر المؤمنين قلت : على (تؤمنون) لأنه في معنى الأمر ، كأنه قيل : آمنوا ، واجاهدوا بئبكم الله ، وينصركم ، وبشّر يا رسول الله المؤمنين بذلك " (374) .

وذكر ابن هشام في المغني أنه " لا يقدح في ذلك أن المخاطب (تؤمنون) المؤمنون ، و (بشّر) النبي عليه الصلاة والسلام، ولا أن يقال في (تؤمنون) إنه تفسير للتجارة لا طلب ، وإنّ (يغفر لكم) جواب الاستفهام ، لأن تخالف الفاعلين لا يقدح نقول : (قوموا ، واقعدوا يا زيد) ، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً ، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق : اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم ، أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصناعة وحينئذ فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير في معنى التفسير " (375) .

وذهب السكاكي إلى أن فعلي الأمر في الآيتين الكريمتين معطوفان " على (قل) مراداً قبل (يا أيها الناس) ، (يا أيها الذين آمنوا) ، أما القرويني فرأى أن الأقرب أن يكون الأمر في الآيتين معطوفاً على مُقدّر يدل عليه ما قبله ، وهو في الآية الأولى : (فأندِر) ، أو

372 الكشاف : 104/1 .

373 الصف : الآيتان : 10-13 .

374 الكشاف : 527/4 .

375 مغني اللبيب : 628-629 .

نحوه : أي : فأَنْزَرَهُمْ ، وَبَشَّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ آمَنُوا ، وفي الآية الثانية : (فأبشِرْ) أو نحوه ،
أي : (فأبشِرْ يا محمدُ ، وبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ) (376) .

وبهذا يكون البيانين قد منعوا عطف الجملة الإنشائية على الخبرية ، وأولوا ذلك بما
يناسب من تقدير فعلٍ إنشائيٍ يصحُّ العطف عليه .
قيل في بيت امرئ القيس (377) :

وَإِنَّ شِفَائِي عَـبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِّنْ مُّعْوَلٍ؟

إنه عطف الجملة الإنشائية الاستفهامية : (وهل عند رسم) ، على الجملة الخبرية :
(وإنَّ شِفَائِي) ؛ وذهب ابن جني إلى أن الفاء ههنا ليست بعاطفة على الفعل الذي قبلها ،
ولكن معناها الإتيان ؛ وردّه ابن هشام لأن العطف ههنا جملة خبرية على خبرية ، وليس
المقصود بـ (هل) الاستفهام ، بل هي نافية ، ولهذا دخلت على الخبر ، استدلالاً بقوله
تعالى (378) : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ (379) ، أي : ما جزاء الإحسان إلا
الإحسان .

واستدل الصفار على جواز العطف ، بقول الشاعر (380) :

تَنَاقِي غِرَالًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحَلِّ أَمَاقِيكَ الْحِسَانَ بِأَثْمِدٍ

ورده ابن هشام لجواز العطف على ما قبله من الأبيات ، وقد يكون معطوفاً على أمر
مقدر يدل عليه المعنى ، أي : فافعلْ كذا ، وكحلِّ (381) .
ويمكن أن نطلق على الجمل المركبة : الخبرية والصلة ، والحالية ، والوصفية —
الجملُ التابعة ، فهي ليست بجمل مستقلة على حدِّ تعبير برجستراسر ، بل تقوم مقام جزء من
جملة أخرى (382) .

³⁷⁶ ينظر : مفتاح العلوم : 260-261 . الإيضاح في علوم البلاغة : 261/1-262 . مغني اللبيب : 629 .

³⁷⁷ ديوانه : 9 . صدره : (وإنَّ شِفَائِي عَـبْرَةٌ إِنْ سَفَحْتَهَا) . وينظر : سر صناعة الإعراب : 257/1 .

مغني اللبيب : 459 ، 627 ، 629 . المعجم المفصل : 799/ 2 .

³⁷⁸ الرحمن : 60 .

³⁷⁹ ينظر : سر صناعة الإعراب : 256/1-258 . مغني اللبيب : 459 ، 629 .

³⁸⁰ البيت لحسان بن ثابت . صدره في ديوانه : 26/1 . (تناعي لدى الأبواب حُوراً نواعماً) وبدل : أماقيك

، مآقيك . مغني اللبيب : 628 ، 630 . المعجم المفصل : 272/1 . والمناغاة : المغازلة .

³⁸¹ ينظر : مغني اللبيب : 628 ، 630 .

³⁸² ينظر : التطور النحوي للغة العربية : 177 .

2- تركيب الشرط :

لا يخفى على أحد أن أداة الشرط سواء أكانت جازمة أم غير جازمة ، هي التي تربط فعل الشرط بجوابه ، ولولاها لتفككت الجملة الشرطية ، وعادت كلاماً عادياً لا تعتريه أية فائدة ، وقد بيّن ابن السراج أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع ، إما أن يدخل على الاسم أو ليربط اسماً باسم ... وأما ربطه جملة بجملة فنحو قولك : إنَّ يَقمُ زيدٌ يَعدُّ عمرو ، وكان أصل الكلام : يقومُ زيدٌ يَعدُّ عمرو ، فـ (يقوم زيد) ليس متصلاً بـ (يَعدُّ عمرو) ولا منه في شيء ، فلما دخلت (إن) جعلت إحدى الجملتين شرطاً ، والأخرى جواباً (383) .

وتركيب (ما) مع (حيث) جعلها تختص بالجملة الفعلية ، إذ هي قبل التركيب غير مختصة ؛ فتدخل على الاسمية كقولك : حيث عبدُ الله قائمٌ ، و : حيث قام عبدُ الله ، وقد بيّن ذلك سيبويه بقوله : " وإنما مُنع (حيث) أن يجازى بها أنك تقول : حيث تكون أكونُ ، فـ (تكون) وصل لها ، وإنه يبتدأ بعدها الأسماء ، أنك تقول : (حيثُ عبدُ الله قائمٌ زيدٌ) ، و (أكونُ حيثُ زيدٌ قائمٌ) ، فـ (حيث) كهذه الحروف التي تبتدئ بعدها الأسماء في الخبر ، ولا يكون هذا من حروف الجزاء ، فإذا ضمت إليها (ما) صارت بمنزلة (إن) ، وما أشبهها ، ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بـ (ما) وصارت بمنزلة (إمّا) " (384) .

وأما (مهما) ففيها خلاف ، ذهب الخليل إلى أنها (ما) أدخلت عليها (ما) لغواً ، فأبدلوا الهاء من الألف الأولى ، واختاره ابن يعيش والرضي ، وجوز سيبويه كونها مركبة من (مه + ما) كـ (إذ) ضمَّ إليها (ما) .

وذهب قوم إلى أنها اسم ، بكمالها ، بخلاف التركيب ، وذهب الزجاج والأخفش والبغداديون إلى أن أصلها : (مَه) بمعنى (كُف) و (ما) الشرطية ، فهي مركبة من كلمتين ، ومنعه ابن يعيش ، وزعم السهيلي أنها تكون حرفاً ، وردّه ابن هشام ، وجعلها بسيطة لا مركبة (385) .

³⁸³ ينظر : الأصول في النحو : 42/1-43 . شرح المفصل : 156/8-157 . ارتشاف الضرب : 547/2 .

³⁸⁴ الكتاب : 58/3-59 . وينظر : شرح المفصل : 46/7-47 . شرح الرضي على الكافية : 90/4 .

³⁸⁵ ينظر : الكتاب : 59/3-60 . شرح المفصل : 42/7-43 . شرح الرضي على الكافية : 87/4-88 .

ارتشاف الضرب : 547/2 . مغني اللبيب : 435-436 .

وذكر عن الكوفيين أنهم زادوا اسماً مركباً على أدوات الشرط وهو (مَهْمَنْ) ، وهو مركب عندهم من : (مَهْ) ضُمَّتْ إِلَيْهِ (مَنْ) ، ومنعه الرضي لأنه لم يثبت عن العرب⁽³⁸⁶⁾

وتتركب (ما) الزائدة بعد أدوات الشرط ما عدا (حيثما وإذما) ، فـ (ما) ليست فيهما زائدة ، بل هي كافة عن عمل الجزاء ، إذ تركيبها واجب ، ولا يجوز أن تكون زائدة ، لأن تركيب (ما) معهما جعلهما مختصتين بالشرط كما بين سيبويه ، وتلحق (ما) الزائدة (أين ، ومتى ، وأي ، وكيف ، وإن ، وأيان ، وإذا غير الجازمة) .

وقد ذكر ابن يعيش ذلك بقوله : " وقالوا : (أينما تجلسُ أجلسُ) ، و (متى ما تقمُ أقمُ) ، فـ (ما) فيهما زائدة مؤكدة ، وإذا كانت المجازاة بهما من غير (ما) جائز كان إلحاق (ما) بهما لغواً على سبيل التأكيد ، فلذلك عدَّ (أينما) في هذا الضرب " (387) .
وتزاد (ما) بعد (إذا) ، وربّما جُوزي بها في الشعر كقول الفرزدق (388) :

فَقَامَ أَبُو لَيْلَى إِلَيْهِ ابْنُ ظَالِمٍ وَكَانَ إِذَا مَا يَسْأَلُ السَّيْفَ يَضْرِبُ

وجعله سيبويه ضرورة ، وهو في الكلام خطأ ، والجيد قول كعب بن زهير (389) :

وَإِذَا مَا أَشَاءُ أَبَعَثُ مِنْهَا مَطَّلَعَ الشَّمْسُ نَاشِطًا مَدْعُورًا

فما جاء من الجزم بـ (إذا) هو ضرورة عند أهل البصرة ، ولا يجوز في الكلام ، والجيد في (إذا) أن تكون غير جازمة .

وذهب ابن مالك إلى أنه يجزم بـ (إذا) الاستقبالية حملاً على (متى) (390) .

وتتركب (كلُّما) من (كلُّ وما) فتصبح أداة شرط غير جازمة ، واختلف في (ما) على رأيين ، فقد بين سيبويه أنها مصدرية ، ومصدرية زمانية " ومثّل لذلك بـ : (كلُّما تأتيني أتيك) ، فالإتيان صلة لـ (ما) كأنه قال : كلُّ إتيانك أتيك ، و (كلُّما تأتيني)

³⁸⁶ ينظر : شرح المفصل : 43/7 . شرح الرضي على الكافية : 88/4 . ارتشاف الضرب : 547/2 .

³⁸⁷ شرح المفصل : 129-128/8 . وينظر : ارتشاف الضرب : 563/2 .

³⁸⁸ شرح ديوانه : 22/1 . وينظر : شرح المفصل : 132/8 . شرح الرضي على الكافية : 202/3 .

المعجم المفصل : 114/1 .

³⁸⁹ شرح ديوانه : 161 . وينظر : الكتاب : 62/3 . شرح المفصل : 134/8 . المعجم المفصل : 329/1 .

³⁹⁰ ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 237 .

يقع أيضاً على الحين كما كان (ما تأتيني) يقع على الحين " (391) . وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى ، وجاءتها الظرفية من جهة (ما) (392) .

و (لولا ، ولو ما) مركبتان من (لو) و (لا وما) النافيتين ، فتكونان لامتناع الشيء لوجود غيره ، ويقع بعدهما المبتدأ ، وتختصان بذلك ، ويكون جوابهما ساداً مسد خبير المبتدأ لطوله ، أو الخبر محذوف للعلم به ، كقولك : لولا زيدٌ لأكرمْتُك ، ولو ما خالدٌ لزرْتُك ، فقد امتنع الإكram والزيادة لوجود (زيد وخالد) فقد صار في هذا الوجه يدخلان على جملتين ، ابتدائية وفعلية لربط الجملة الثانية بالأولى (393) .

³⁹¹ الكتاب : 102/3 .

³⁹² ينظر : مغني اللبيب : 258-259 .

³⁹³ شرح المفصل : 144/8-145 . وينظر : الخصائص : 2 / 37 .

البنية التركيبية للشرط الجازم :

أورد سيبويه والنحويون عدداً من التراكيب الشرطية الجازمة ، من حيث المطابقة ، وعدمها بين الشرط والجزاء وهي ممثلة بالتراكيب الآتية :

1- فعلا الشرط والجزاء مضارعان لفظاً ومعنى : إن أحسن التراكيب الشرطية

الجازمة أن يأتي فعل الشرط وجزاؤه مضارعين مجزومين نحو: (إن تفعلْ أفعلْ)⁽³⁹⁴⁾ .

2- فعلا الشرط وجوابه ماضيان لفظاً مجزومان محلاً : إن بدأت بالماضي ،

فأحسن الجواب أن يكون ماضياً ، نحو : (إن فعلتْ فعلتُ)⁽³⁹⁵⁾ .

ومنه قول امرئ القيس⁽³⁹⁶⁾ :

وإن أدبرتْ قُلتْ أنْفِيَّةً مُلَمَمَةً لَيْسَ فِيهَا أُثْرُ

3- فعل الشرط ماض وجوابه مضارع مجزوم : وهو ضعيف ، كما عدّه سيبويه

مُمَثِّلاً ذلك بقوله " فكما ضَعُفَ : فعلتُ مع أفعلُ ، أي : إن فعلتُ أفعلُ ، (وإن أتيتني أتكَ) ، وإن لم تأتني أجزكُ " ⁽³⁹⁷⁾ ، وكقوله تعالى : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا ﴾ ⁽³⁹⁸⁾ .

4- فعل الشرط مضارع مجزوم، والجواب ماضٍ : ومثّل لذلك سيبويه بـ : إن أفعلُ

فعلتُ ، وعدّه وجهاً ضعيفاً وأجازره الفراء في الاختيار ، وتبعه ابن مالك ، وخصّه ابن جني و أبو حيان بالشعر ، وهو عند الرضي قليل⁽³⁹⁹⁾ ، ومنه قول الشاعر⁽⁴⁰⁰⁾ :

³⁹⁴ ينظر : الكتاب : 91/3 . شرح المفصل : 157/8 . شرح ابن عقيل : 33/4 .

³⁹⁵ ينظر : الكتاب : 68/3 ، 91-92 . قال الرضي : " ثم كونهما ماضيين لفظاً نحو : إن ضربتني ضربتك أو ماضيين معنى نحو : (إن لم تضربني لم أضربك) ، أو أحدهما ماضياً لفظاً والآخر معنى ، نحو : إن ضربتني لم أضربك ، وإن لم تضربني ضربتك . شرح الرضي على الكافية : 106/4 . ارتشاف الضرب : 563/2 .

3 ديوانه : 166 .

4 الكتاب : 68/3-69 ، 92 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 106/4 . شرح ابن عقيل : 35/4 . ارتشاف الضرب : 563/2 .

5 هود : 15 .

³⁹⁹ ينظر : الكتاب : 3 / 92 . المحتسب : 206/1 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 240 . شرح الرضي على الكافية : 106/4 . ارتشاف الضرب : 563/2 . شرح ابن عقيل : 33/4 .

مَنْ يُرِدُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتَ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

5- فعل الشرط ماضٍ ، والجواب مضارع مرفوع : وهذا التركيب يختص بجواز

تقديم جواب الشرط المضارع المرفوع، أي : تأخير على نية التقديم، ومثّل له سيبويه بقوله : " (إِنْ أَتَيْتَنِي أَتَيْكَ) أي : آتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي ،ومنه قول زهير بن أبي سلمى (401)

:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ

وجعله المبرد وابن يعيش على إرادة الفاء ، أي : فهو يقول (402) .

6- فعل الشرط ماضٍ ، والجواب مضارع مقرون بالفاء : إذا جاء فعل الشرط

ماضياً، وجوابه مضارعاً مرفوعاً مقروناً بالفاء ، كان الجواب على حذف مبتدأ ، والجملة الاسمية جواب الشرط الجازم، ومثّل له سيبويه بقوله : " (إِنْ تَأْتَيْتَنِي فَأَكْرَمُكَ) ، أي : فأنا أكرمك ، فلا بدّ من رفع : (فأكرمك) ، إذا سكتّ عليه ، لأنه جواب ، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ ، كقوله عزّ وجل (403) : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ " (404) .

فالمضارع في هذا التركيب فيه ضمير يعود على ما قبله ، فلهذا حسن تقدير المبتدأ ، (هو) وإن لم ينتقمه ما يعود عليه كان المحذوف ضمير الأمر والشأن نحو : (إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَيَقُومُ عَمْرُو) ، أي : فهو الأمر والشأن يقوم عمرو (405) .

⁴⁰⁰ من قصيدة لأبي زبيد الطائي في جمهرة أشعار العرب : 140 . النوادر : 68 . شرح ابن عقيل : 33/4 . الخزانة : 9 / 79 . المعجم المفصل : 1 / 285 .

⁴⁰¹ شعره : 105 . وينظر : الكتاب : 66/3 . شرح المفصل : 157/8 . شرح ابن عقيل : 35/4 . مغني اللبيب : 552 . المعجم المفصل : 860/2 .

⁴⁰² ينظر : الكتاب : 66/3 . المقتضب : 70/3 . شرح المفصل : 158/8 .

3 المائدة : 95 .

⁴⁰⁴ الكتاب : 69/3 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 112-113/4 . مغني اللبيب : 218 ، 303 .

ارتشاف الضرب : 556/2

⁴⁰⁵ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 112-113/4 . ارتشاف الضرب : 556/2 .

وذكر الرضي أن ما ذهب إليه سيبويه لم يكن له وجه نحو : (إنْ غَبْتُ فِيموتُ زَيْدٌ) ،
إذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ ، إلا ضمير الشأن ، ولا يجوز إلا بعد (أنْ) المخففة قياساً ،
وبعد (إنْ) وأخواتها للضرورة (406) .

7- فعل الشرط مضارع مجزوم ، وجوابه مضارع مرفوع : إذا جاء فعل الشرط
مضارعاً مجزوماً ، وكان جوابه مضارعاً مرفوعاً فهو على نية التقديم – أي تقديم
الجواب – وهذا لا يحسن في الكلام ، إنَّما يجوز في ضرورة الشعر على رأي سيبويه ،
ومنه قول جرير بن عبد الله البجلي (407) :

يا أَفْرَعُ بنَ حابِسٍ يا أَفْرَعُ إِنَّكَ إنْ يُصْرَعُ أخوك تُصْرَعُ

أي : إنَّكَ تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعُ أخوكَ ؛ وجعله ابن يعيش ، والرضي على إرادة الفاء في
أحد قوليهما (408) .

8- فعل الشرط مضارع مجزوم ، والجواب جملة اسمية على إرادة التقديم :
وجاء هذا التركيب في قول ذي الرمة (409) :

وَأَني مَتى أَشْرَفَ عَلى الجانِبِ الَّذي بِهِ أَنْتِ مِنْ بَينِ الجَوانبِ ناظِرُ

فعند سيبويه على إرادة التقديم ، أي : أَنِّي ناظِرٌ مَتى أَشْرَفُ ، وذلك تشبيه له بحذف
الفاء في الضرورة كقولك (إنْ تَأْتِي أنا صاحِبُكَ) ؛ وجعله الرضي ضرورة ، إذ لا يعلق
الشرط بين المبتدأ والخبر ، إلا ضرورة ، فلا يُقال : (زَيْدٌ ، إنْ لَقِيته ، كَرِيمٌ) ، بل يقال :
فَكريمٌ ، أي : فهو كَرِيمٌ (410) .

9- فعل الشرط مجزوم بـ (إنْ) والجواب بـ (لم) : هذا التركيب قبيح عند
سيبويه ، نحو : (إنْ يَفْعَلُ لم أَفْعَلُ) ، ففعل الشرط مضارع لفظاً ومعنى ، وجوابه
مضارع لفظاً ، وماضٍ معنًى ، فـ : كما ضَعَّفَ (فَعَلْتُ) مع (أَفْعَلُ) و (أَفْعَلُ)

⁴⁰⁶ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 113/4 .

⁴⁰⁷ رجز نُسِب في الكتاب : 67/3 . واللسان : (بجل) . إلى جرير بن عبد الله البجلي ، وفي الخزائنة :
19/8 . إلى عمرو بن حُتارم البجلي . شرح المفصل : 158/8 . شرح الرضي على الكافية : 96/4-97 .
ارتشاف الضرب : 555/2 . شرح ابن عقيل : 36/4 . المعجم المفصل : 119/3 .
2 ينظر : الكتاب : 68/3 . شرح المفصل : 158/8 . شرح الرضي على الكافية : 97/4 .
3 ديوانه : 1014/2 . وينظر : الكتاب : 68/3 . شرح الرضي على الكافية : 97/4 .
⁴¹⁰ ينظر : الكتاب : 68/3 . شرح الرضي على الكافية : 97/4 .

مع (فعلتُ) فَبِحَ (لم أفعلُ) مع (يفعلُ) ، لأن (لم أفعلُ) نفي : (فعلتُ) ؛ وجعله أبو حيان جائزاً في الكلام نحو : (إنْ تَقَمْ لم أقمُ) (411) .

10- فعل الشرط مضارع مجزوم بـ (لم) وجوابه إما أن يكون مضارعاً مجزوماً

ك : (إنْ لم تَقَمْ أقمُ) ، وإما أن يكون ماضياً نحو : (إنْ لم تَقَمْ قمتُ) وهذه التراكيب جائزة في الكلام عند أبي حيان (412) .

11- فعل الشرط ماض ، والجواب مضارع متصل باللام والنون : بين المبرد أنه

إذا جاء فعل الشرط ماضياً ، في اللفظ، أو في المعنى كالمضارع المسبوق بـ (لم) وكان جوابه مقترناً باللام ونون التوكيد ، جاز أن يكون جواباً للشرط لا على التقديم والتأخير ، ولا على تقدير قسم ، وليس الجواب للقسم أو للشرط المحذوف لدلالة جواب القسم عليه ، نحو : (إنْ أتيتني لأقومنَّ) و (إنْ لم تأتني لأغضبنَّ) بل هو على تقدير مبتدأ ، أو إرادة الفاء (413) .

وجعله سيبويه على إضمار اللام الموطئة للقسم ، والجملة جواب القسم أي : (لئن) ، أو إضمار قسم بقوله : " فلو قلت : (إنْ أتيتني لأكرمَنَّك) ، و (إنْ لم تأتني لأغمنَنَّك) جاز لأنه في معنى (لئن أتيتني لأكرمَنَّك) و (لئن لم تأتني لأغمنَنَّك) ؛ لا بد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة ، لأنها لليمين ، كأنك قلت : والله لئن أتيتني لأكرمَنَّك " (414) .

وإذا كانت بعض تراكيب الشرط مؤولة على حذف الفاء ، فإن الحديث عن هذا التركيب — أعني ربط جواب الشرط بالفاء — من الأهمية بمكان ، وسنخصه في الفقرة اللاحقة .

ربط جواب الشرط الجازم وغير الجازم بالفاء أو (إذا) الفجائية :

إن التراكيب السابقة — باستثناء ما أوّل على حذف الفاء — تصلح أن تكون جواباً للشرط ، لأن بينهما مناسبة في اللفظ ، وإن لم يكن هناك مناسبة لفظية جيء بالفاء لترابط بين جزأي جملة الشرط والجزاء ، لأنه بلا فاء تنعدم العلاقة المعنوية واللفظية بينهما ، وقد علل ابن يعيش ذلك بقوله : " وأما إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداء به كالأمر والنهي والابتداء والخبر ، فكأنه لا يرتبط بما قبله ، وربما أذن بأنه كلام مستأنف غير جزاء لما قبله ، فإنه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله ، فأتوا بالفاء ، لأنها تفيد الإتيان ، وتؤذن بأن ما بعدها

411 ينظر : الكتاب : 92/3 . ارتشاف الضرب : 563/2 .

412 ينظر : الكتاب : 92/3 . ارتشاف الضرب : 563/2 .

413 ينظر : المقتضب : 68/2-69 .

414 الكتاب : 66/3 .

مسبب عمّا قبلها ، إذ ليس في حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء ، فلذلك خصوصاً من بين حروف العطف ، وقد أقاموا (إذا) التي للمفاجأة في جواب الشرط ، وذلك لأنه لا يصح الابتداء بها ، ولا تكون إلا مبنية على كلام " (415) .

فالتركيب الشرطي على هذا ، له رابطان، إمّا (إن) الشرطية ، أو إحدى أدوات الشرط ، وإمّا الفاء ، فالأولى لازمة ، والثانية غير لازمة ، بل في تراكيب معهودة ومعروفة يجب ربطها بالفاء .

فاقتران جواب الشرط بالفاء وجوباً ، يشترط كون جواب الشرط جملة طلبية : كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء ، وكذا إذا كانت إنشائية غير طلبية كالمدح والذم ، و (عسى) وفعل التعجب والقسم ، وكذلك الجملة الاسمية ، وفي كل فعلية مصدرية بحرف : سوى (لا) و (لم) في المضارع ، وتجب في الماضي مصدرًا بـ (قد) أو (ما) أو (لا) وفي المضارع مصدرًا بـ (لا ، وسوف ، والسين ، وما) فلا تقع جزاءً إلا مع علامة الجزاء (416) .

التراكيب التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء وجوباً ، هي :

1- الجواب جملة اسمية ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (417) .

ومع (إن) كقوله تعالى : ﴿ إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ وَإِنْ تُغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (418) .

ومع (إذا) الفجائية كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ ﴾ (419) .

2- الجواب جملة طلبية :

والأول مع الأمر كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ (420) .

والثاني مع النهي ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ﴾ (421) ، ومع التمني

⁴¹⁵ شرح المفصل : 3-2/9 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 110/4 ، 116 . ارتشاف الضرب :

554/2 . مغني اللبيب : 217 .

⁴¹⁶ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 110/4-111 .

⁴¹⁷ الأنعام : 17 .

⁴¹⁸ المائدة : 118 .

⁴¹⁹ الروم : 36 .

⁴²⁰ آل عمران : 31 .

نحو : (إِنْ رُزِقْتُ بِمَالٍ فَلْيَتَّبِعْنِي أَحْسَبُ بِهِ) ، ومع العرض والتحضيض : (إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَهَلَّا أَكْرَمْتَهُ) ، ومع الدعاء : (إِنْ أَخْطَأْتُ فَلْيَغْفِرْ لِي اللَّهُ) . ومع المضارع المقترن بلام الأمر كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِعَظْمٍ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ ﴾ (422) .

وعليه فإن ما سبق من التراكيب يجب اقترانها بالفاء إذا وقعت جواباً للشرط ، وما جاء من دخول الفاء على الجملة الجوابية أول على حذف الحرف ، قال الرضي : " فثبت بهذا أن الجزاء ، إن كان جملة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء ، يجب مقارنتها لعلامة الجزاء ، وكذا إن كانت إنشائية كـ (نعم وبئس) وكل ما تضمن إنشاء المدح والذم ، وكذا : (عسى) وفعل التعجب والقسم ، وكذا إن كانت جملة اسمية سواء تصدّرت بالحرف أو لا ، وتجب الفاء في الماضي مصدراً بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة ، أو مصدراً بـ (ما) أو (لا) وفي المضارع مصدراً بـ (لن) ، وسوف ، والسين ، وما) ، هذا كله ، لأن هذه الأشياء لم تقع شرطاً ، فلا تقع أيضاً جزاءً إلا مع علامة الجزاء ⁽⁴²³⁾ وبين الرضي أنه لا يجوز دخول الفاء أصلاً على المضارع المصدر بـ (لم) ، وقيل : يجوز دخول الفاء وتركه في (لم) ، ولم يثبت ⁽⁴²⁴⁾ ، وقد جاء في الشعر الفصيح المضارع المصدر بـ (لم) جواباً للشرط مقروناً بالفاء في قول عنتر ⁽⁴²⁵⁾ :

فَإِنْ يَبْرَأَ فَلَمْ أَنْفِثْ عَلَيْهِ وَإِنْ يُفْقَدَ فَحُقَّ لَهُ الْفُقُودُ

ومع الاستفهام كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ ﴾ (426) .

ومع النداء كقولك : (إِنْ لَمْ يَتَّبِعْ زَيْدٌ فَيَا خُسْرَهُ رَجُلًا)

3- الجواب جملة إنشائية غير طلبية : ونمثلة لذلك بالتراكيب الآتية : (إِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ فَمَا أَحْسَنْكَ مَعَ التَّعَجُّبِ) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَى

421 الأنعام : 150 .

422 البقرة : 283 .

423 شرح الرضي على الكافية : 110/4-111 . وينظر : شرح المفصل : 2/9-3 . ارتشاف الضرب :

554/2-555 . مغني اللبيب : 217-218 .

424 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 111/4-112 .

425 ديوانه : 283 .

426 الملك : 30 .

رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ ﴿٤٢٧﴾ ، مع (عسى) ، ومع (نعم ، وبئس ، وساء ، وليس) كقوله تعالى : ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (٤٢٨) ، وكقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ (٤٢٩) ، وكقول زهير بن أبي سلمى (٤٣٠) :

فَإِنْ تَدْعُوا السَّوَاءَ فَلَيْسَ بَيْنِي وَيَيْنَكُمْ ، بَنِي حِصْنٍ ، بَقَاءٌ
ومع القسم ، كقول عنتره (٤٣١) :

إِنْ يَفْعَلَا فَلَقَدْ تَرَكْتُ أَبَاهُمَا جَزْرًا لِحَامِعَةٍ وَنَسْرٍ قَشْعَمٍ
4- الجواب مصدر بـ (قد ، ما ، لا ، وإنما ، وربما ، ولن ، والسين ، وسوف ، وإن الشرطية) .

يقترن جواب الشرط بالفاء إذا كان مصدرًا بـ (قد) سواء أكان الجواب ماضيًا لفظًا ومعنىً ، أم مضارعًا لفظًا ومعنىً ، فالأول كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (٤٣٢) ، والثاني نحو : (إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَقَدْ يَقُومُ عَمْرٌو) . ومنفيًا بـ (ما) نحو : (إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَمَا يَقُومُ عَمْرٌو) . وكقوله تعالى : ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ (٤٣٣) ، فهذا دخولها على الماضي . ومن تركيبها مع الجملة الاسمية قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ (٤٣٤) .

ومع المضارع قوله تعالى : ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾ (٤٣٥) ، ومع (إنما) كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ (٤٣٦) ، ومع (ربما) كقولك : (إِنْ تَأْتِ فَرَبِّمًا أَكْرَمُكَ) ، ومع (سوف) كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا

427 الكهف : الآيتان : 39-40 .

428 البقرة : 271 .

429 النساء : 38 .

430 شعره : 145 .

431 ديوانه : 222 . (إِنْ يَفْعَلَا) : إِنْ يَشْتَمَا عَرْضِي ، وَالْجَزْرُ : اللَّحْمُ الْمَجْزُورُ . وَالْحَامِعَةُ : الضَّبْعُ .

432 البقرة : 269 .

433 الشورى : 48 .

434 غافر : 33 .

435 غافر : 40 .

436 النساء : 111 .

وْظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًا ﴿٤٣٧﴾ ، ومع (لن) كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ (438)

يكون جواب الشرط مضارعاً مقترناً بالسین كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ (439) ، ومقترناً بحرف شرط نحو : (إِنْ تَأْتِي فَإِنْ تَحَدَّثْتِي أَكْرَمَكَ) .

ويقترن جواب الشرط غير الجازم بالفاء مع الأمر ، كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (440) .
ومع النهي كقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ (441) . ومع المصدر النائب عن فعله كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾ (442) ، ومع المضارع المركب مع لام الأمر كقوله تعالى : ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ (443) ، ومع الفعل الجامد كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْدَرِينَ﴾ (444) ، ومع (ليس) كقوله تعالى : ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ (445) .
ومع الجملة الاسمية ، كقول عنتره (446) :

فَإِذَا ظَلِمْتُ فَإِنْ ظَلَمِي بِاسِلٌ مُرٌّ مَذَاقْتُهُ كَطَعِمِ الْعَلَقِمِ

ومع النفي بـ (ما) مع الفعل المضارع ، كقول عنتره (447) :

وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أَقْصِرُ عَنْ نَدَىٍّ وَكَمَا عَلِمْتَ شَمَائِلِي وَتَكَرَّمِي

437 النساء : 30 .

438 آل عمران : 115 .

439 النساء : 172 .

440 النساء : 103 .

441 الأنفال : 15 .

442 محمد : 4 .

443 النساء : 102 .

444 الصافات : 177 .

445 النساء : 101 .

446 ديوانه : 205 .

447 ديوانه : 207 .

وجاء جواب (إذا) مقترناً بـ (لن) كقول عروة بن الورد (448) :
وَإِذَا افْتَقَرْتُ فَلَنْ أَرَى مُتَحَشِّعاً لِأَخِي غِنَى مَعْرُوفُهُ مَكْدُودُ

ومصدرًا بـ (كَأَنَّ) كقول أبي ذؤيب الهذلي (449) :
حَتَّى إِذَا ارْتَدَّتْ وَأَقْصَدَ عَصَبَةً مِنْهَا وَقَامَ شَرِيدُهَا يَتَضَرَّعُ
فَكَأَنَّ سَفُودَيْنِ لَمَّا يُقْتَرَا عَجَلًا لَهُ بِشِوَاءِ شَرِبٍ يُتْرَعُ

ويأتي خبرها جملة دعائية كقول تأبط شراً (450) :
إِذَا مَا تَرَكْتُ صَاحِبِي لِثَلَاثَةِ أَوْ اثْنَيْنِ مِثْلَيْنَا فَلَا أُبْتُ آمِنَا

فقوله : (فلا أُبْتُ آمناً) جملة دعائية جواب إذا ، وهو يدعو على نفسه إذا ما تخلى
عن صاحبه

وجاء في القرآن الكريم جواب (لَمَّا) مقترناً بـ (إذا) الفجائية كقوله تعالى :
﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾ (451) ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ
الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْكُتُونَ ﴾ (452) .

ومقترناً بالفاء كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ ﴾ (453) .
إن ما قدمنا من شواهد على اقتران جواب الشرط بالفاء أو (إذا) الفجائية يدل على
أن هناك كثيراً من الشواهد التي يجب أن يستشهد بها على اقتران الجواب بالفاء أو (إذا)
الفجائية ، وهذه الشواهد قدّمناها من مصادر متعددة ، مبتعدين عن الشواهد التي استشهد بها
النحاة .

448 ديوانه : 48 .

449 شرح أشعار الهذليين : 30/1 . أقصد عصبية : قتل جماعة .

450 ديوانه : 213 .

451 الزخرف : 47 .

452 الزخرف : 50 .

453 لقمان : 32 .

البنية التركيبية للشرط غير الجازم :

إن البنية التفكيكية لأسلوب الشرط غير الجازم تتألف من أداة الشرط، وفعل الشرط ، ثم جوابه، إلا أنها ليست كسابقها لأنها غير جازمة، باستثناء (إذا) فإنها قد تجزم في الشعر ، لأنها أوسعهم تركيباً ، ولذلك جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ (إن) حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بُدَّ لها من جواب ، كقول الفرزدق (454) :

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ ، وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَاراً إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ

فهذا اضطرار ، وهو في الكلام عند سببويه خطأ (455) .

1-تركيب الجملة الشرطية مع (إذا) :

هذا التركيب من أكثر تراكيب الشرط غير الجازمة ، لكثرة وروده في الشعر، والنثر، فـ (إذا) : ظرف زمان فيه معنى الشرط غالباً ، وانفقوا على أنه للاستقبال و (إذا) في الغالب تدل على المعلوم وقوعه ، ومع دلالتها على الظرفية ، تدلّ على ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى وإذا استعملت (إذا) شرطاً ، فالجمهور على أنها مضافة للجملة بعدها ، وضمّنت الربط بين ما يضاف إليه وغيره ، والعامل فيها جواب الشرط والمنصور أنها ليست مضافة إليها ، والعامل فيها الفعل الذي يليها (456) .

ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا ﴾ (457) ، فركبت (إذا) مع فعل الشرط ، وجوابه ، وهما ماضيان ، ويأتيان مضارعين ، كقول أبي ذؤيب الهذلي (458) :

وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا فَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

ويأتي الأول ماضياً والثاني مضارعاً مقروناً بـ (لا) كقول عروة بن الورد(459) :

إِذَا بَعُدُوا لَا يَأْمَنُونَ اقْتِرَابَهُ تَشَوُّفَ أَهْلِ الْغَائِبِ الْمُتَنْظِرِ

⁴⁵⁴ شرح ديوانه : 216/1 . وينظر : الكتاب : 61/3-62 . شرح المفصل : 47/7 . المعجم المفصل : 264/1 .

⁴⁵⁵ ينظر : الكتاب : 61/3-62 . ارتشاف الضرب : 549/2-550 . مغني اللبيب : 127 .

⁴⁵⁶ ينظر : ارتشاف الضرب : 549/2 . مغني اللبيب : 127 ، 130-131 .

⁴⁵⁷ الأعراف : 28 .

⁴⁵⁸ شرح أشعار الهذليين : 11/1 . وينظر : مغني اللبيب : 127 . المعجم المفصل : 541/1 .

⁴⁵⁹ ديوانه : 73 .

ومقروناً بـ (لم) الجازمة كقول طرفة (460):

إِذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لَمْ يَرْضَ عَقْلَهُ بنوه ، ولم يَعْضَبْ لَهُ أَوْلِيَاؤُهُ

ويأتي فعل الشرط ماضياً ، والجواب مضارعاً مجرداً من الحرف كقول ذي الرمة (461) :

تُصْغِي إِذَا شَدَّهَا بِالْكُورِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرْزِهَا تَثْبُ

وجاء في الشعر فعل الشرط ماضياً ، والجواب مضارعاً مجزوماً كقول الفرزدق (462) :

تَرْفَعُ لِي خَنْدَقٌ ، وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَاراً إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانَهُمْ تَقْدِ

ويأتي فعل الشرط مضارعاً مجزوماً بـ (لم) والجواب مجزوماً في الشعر ، كقول

بعض السلوليين (463) :

إِذَا لَمْ تَنْزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا لَهَا وَاكِفٌ مِنْ دَمْعِ عَيْنِكَ يَسْجُمُ

إلى غير ذلك من التراكيب .

وبين ابن يعيش أن المجازاة بـ (إذا) من وجهين : " أحدهما : أن (إذا) هذه

التي تستعمل في الجزم مع (ما) ليست الظرفية ، وإنما هي حرف غيرهما ، ضمت إليها

(ما) فركباً للدلالة على هذا المعنى (كأنما) ، والثاني : أنها الظرف ، إلا أنها بالعقد

والتركيب غيرت ونقلت عن معناها بلزوم (ما) إياها إلى المستقبل ، وخرجت بذلك إلى حيز

الحروف " (464) .

⁴⁶⁰ ديوانه : 139 .

⁴⁶¹ ديوانه : 48/1 . وينظر : الكتاب : 60/3 . شرح المفصل : 97/4 ، 47/7 . المعجم المفصل : 57/1 .

اللسان : (صفا ، عجل) .

⁴⁶² شرح ديوانه : 216/1 . وينظر : الكتاب : 61/3-62 . شرح المفصل : 47/7 .

⁴⁶³ ويروى عجزه : (لها ذارف من دمع عينيك يذهب) . وهو بهذه الرواية لجرير في ديوانه : 304/1 .

الكتاب : 62/3 . المعجم المفصل : 915 /2 .

⁴⁶⁴ شرح المفصل : 47/7 .

2- تركيب الجملة الشرطية مع (لو) :

و (لو) : حرف امتناع لامتناع ، وعبارة سيبويه : لما كان سيقع لوقوع غيره يعني أنه يقتضي فعلاً ماضياً كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره ، والمتوقع غير واقع (465) .
وعَلَّ ابن يعيش الامتناع بقوله : " وأما (لو) فمعناها الشرط أيضاً لأن الثاني يوقف وجوده على وجود الأول ، فالأول سبب وعلّة للثاني ، و (لو) يوقف وجود الثاني بها على وجود الأول ، ولم يوجد الشرط ولا المشروط ، فكأنه امتنع وجود الثاني لعدم وجود الأول ، فالممتنع لامتناع غيره ، هو الثاني امتنع لامتناع وجود الأول " (466) .

وأكثر تراكيب (لو) مع الماضي كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا ﴾ (467) ، والتركيب الثاني أن يكون فعل الشرط مضارعاً ، والجواب ماضياً كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقَضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ ﴾ (468) وهو كثير في القرآن الكريم .

أمَّا التركيب الثالث فوجود (ما) في جوابها سواء اقترن باللام أم لم يقترن كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ ﴾ (469) ، و كقول الشاعر (470) :
لو أن بالعلم تُعطى ما تعيشُ لما ظفرتُ من الدنيا بنقرون
_____ه

و تدخل (إذن) بين فعل الشرط وجوابه ، كقولك : (لو زرتني إذن لأكرمتك) ،
و بين اللام والجواب كقولك : (لو زرتني لإذن أكرمتك) .
ويكون جوابها جملة اسمية مقترناً باللام (471) ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ (472) ، فاللام في (لمثوبة) جواب (لو)
(و (مثوبة) مبتدأ ، وخبره (خير)) .

⁴⁶⁵ ينظر : ارتشاف الضرب : 571/2. قال ابن هشام : " والعبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله : حرف لما كان سيقع لوقوع غيره فإذا قيل : لو : حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه ، كان ذلك أجود العبارات " ، مغني اللبيب : 342-343 .

⁴⁶⁶ شرح المفصل : 156/8 .

⁴⁶⁷ الأنعام : 9 .

⁴⁶⁸ يونس : 11 .

⁴⁶⁹ يونس : 16 .

⁴⁷⁰ بلا نسبة في ارتشاف الضرب : 574/2 ، والبحر المحيط : 542/3 .

وجعله أبو حيان على حذف الجواب ، واللام جواب قسم محذوف (473) .

وأجاز ابن مالك أن يكون جوابها مقترناً بالفاء وأنشد (474) :

لو كَانَ قَتْلُ يَا سَلَامُ فَرَاخَةً لَكِنْ فَرَرْتُ مَخَافَةً أَنْ أَوْسِرَا

أي : فهو راحة ، وتأوله ابنه بدر الدين على أن (فراخة) معطوف على (قتل)

والجواب محذوف (475) .

وقد ورد في الشعر جواب (لو) مقترناً بفعل التعجب (افعل به) كقول الشاعر (476) :

فلو مُتَّ في يَوْمٍ ولم آتِ عَجْزَةً يُضَعِّفُنِي فِيهَا امْرُؤٌ غَيْرُ عَاقِلٍ

لَأَكْرَمَ بِهَا مِنْ مَيْتَةٍ إِنْ لَقِيْتَهَا أَطَاعَنُ فِيهَا كُلَّ خِرْقٍ مُنَازِلٍ

وجعله أبو حيان من الغريب ، وورد أيضاً الجواب مقترناً بـ (رُبَّ) مع اللام ،

كقول الشاعر (477) :

ولو عَلِمَ الْأَقْوَامُ كَيْفَ خَلَفْتُهُمْ لَرُبَّ مُفَدِّ فِي الْقُبُورِ وَحَامِدٍ

وتتركب (لو) مع المضارع المقصود به الماضي معنى كقول عمر (ر) (478) :

(نَعَمْ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ) ، و (لو لم يخف الله لم يعصه) . وقد ورد جواب (لو) الماضي

مقترناً بـ (قد) وهو غريب كقول الشاعر (479) :

لو شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشْرِبَةٍ تَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجُودَنَّ غَلِيلاً

⁴⁷¹ ينظر : مشكل إعراب القرآن لمكي : 66/1 .

⁴⁷² البقرة : 103 .

⁴⁷³ ينظر : ارتشاف الضرب : 574/2 . مغني اللبيب : 359 .

⁴⁷⁴ البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه : 187 . وينظر : ارتشاف الضرب : 574/2 . المعجم المفصل :

317/1 .

⁴⁷⁵ ينظر : ارتشاف الضرب : 574/2 - 575 . وينظر : مغني اللبيب : 359 .

⁴⁷⁶ البيت لعبيد الله بن الحر في (شعراء أمويون) : 111/1 . ارتشاف الضرب : 575/2 . المعجم المفصل :

772/2 .

⁴⁷⁷ ارتشاف الضرب : 458/2 ، 575 . وينظر : المعجم المفصل : 271/1 .

⁴⁷⁸ ينظر : مغني اللبيب : 339 .

7 نسب مرة لجرير ، ومرة للبيد ، وقال ابن برّي : الشعر لجرير ، وليس للبيد . والبيت موجود في شرح

ديوان جرير للصاوي : 453/1 . وفي شرح ديوان لبيد ضمن الأشعار المنسوبة له : 359 . مغني اللبيب :

358 . اللسان : (نفع ، وجد) . المعجم المفصل : 668/2 .

ذكر ابن مالك، وفيما نقل عن ابن الشجري ، أنّ الجزم بها مختص بالضرورة الشعرية، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة (481) ، واحتجّ من أجاز ذلك بقول الشاعر (482) :

لويشاً طار به ذو مِيعَةٍ لاحتِ الآطالِ نهدٌ ذو خِصَلٍ

3- تركيب الجملة الشرطية مع (لَمَّا) :

اختلف في (لَمَّا) فهي حرف عند سيبويه واختاره أبو حيان والمرادي ، ووصفه آخرون بأنه حرف وجوب لوجوب ، وذهب ابن السراج ، والفارسي ، وابن جنبي ، وابن مالك إلى أنه ظرف بمعنى (حين) يختص بالماضي كـ (إذ) فيه معنى الشرط وهو متعلق بالجواب (483) .

وتتركب (لَمَّا) مع فعل الشرط وجوابه ، والأكثر أن يكونا ماضيين كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَى قَمِيصَهُ قَدْ مِنْ دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكِنَّ ﴾ (484) ، ويأتي جوابها مقروناً بـ (إذا) الفجائية كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾ (485) ، وكذلك جملة اسمية مقرونة بالفاء كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾ (486) ، " وقيل إن الجواب محذوف ، أي : انقسموا قسمين : فمنهم مقتصدٌ " (487) .

وبين بعض النحويين أن جوابها قد يأتي مضارعاً كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴾ (488) ، وأوله ابن هشام بالمضارع

⁸ مغني اللبيب : 359-358 .

⁴⁸¹ ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 240 . مغني اللبيب : 357 .

² نسب إلى علقمة الفحل، وهو في زيادات ديوانه : 134، وفي الحماسة البصرية : 234/1 . والخزانة : 318/11 ، 321 . لامرأة من بني الحارث . الجنى الداني : 594 . مغني اللبيب : 357 .

⁴⁸³ ينظر : الكتاب : 234/4 . الخصائص : 253/2 ، 222/3 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 241 . ارتشاف الضرب : 570/2 . مغني اللبيب : 369 .

⁴⁸⁴ يوسف : 28 .

⁴⁸⁵ الزخرف : 47 .

⁴⁸⁶ لقمان : 32 .

⁴⁸⁷ مغني اللبيب : 370 .

⁴⁸⁸ هود : 74 .

489) أي : (جادلنا) ، وقال بعضهم : إن الجواب (جاءته البشرى) والواو زائدة ، أو الجواب محذوف وتقديره : أقبل يجادلنا .

وذكر أبو حيان أن جواب (لما) جاء مقترناً بـ (ليس) في قول الشاعر (490) :

حَدِيثُ أَناسِيٍّ فَلَمَّا سَمِعْتُهُ إِذَا لَيْسَ فِيهِ مَا أَبِينُ فَأَعْقِلُ

وذهب أبو حيان إلى أن وجواب (لما) فعل ماضٍ لفظاً ومعنى ، أو هو منفي بـ (ما) أو فعل مضارع منفي بـ (لم) ، أو جملة اسمية مقترنة بـ (إذا) الفجائية ، وجاءت مصدرية بـ (ليس) ، في حين زعم ابن مالك (491) أن جوابها الماضي قد يقرن بالفاء ، وقد يكون جملة بجملة اسمية مقرونة بالفاء وبمضارع، وليس هناك دليل واضح على ما ادعاه (492) .

4- تركيب (كلما) مع الشرط :

تتركب (كلٌّ) مع (ما) المصدرية الزمانية لتدل بالتركيب على معنى الشرط فتقتضي بذلك فعلين ماضيين الأول : فعل الشرط ، والثاني جوابه ، وناصبها هو جوابها ، والجملة بعدها صلة لـ (ما) .

و ذكر ابن هشام وغيره من النحويين " أن (كلٌّ) في قوله تعالى : ﴿ كَلَّمَا رَزَقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا ﴾ (493) منصوبة على الظرفية باتفاق ، وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى مثل (قالوا) في الآية ، وجاءتها الظرفية من جهة (ما) وأن (ما) التوقيفية شرط من حيث المعنى ، فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبة على الأخرى (494) ويكثر مجيء فعل الشرط بعدها ، وجوابه ماضيين كقوله تعالى : ﴿ كَلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ (495) .

5- تركيب (أمّا) مع الشرط :

يختلف هذا التركيب عن سابقه ، بحيث لا يلي (أمّا) فعل ، بل هي على رأي النحاة نابت عن فعل الشرط بمعنى : (مهما يكن من شيء) والفاء لازمة لها في جوابها ، فقولك :

489 مغني اللبيب : 370 .

490 هو كعب بن زهير : شرح ديوانه : 46 . وينظر : ارتشاف الضرب : 571/2 .

491 ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 241 .

492 ارتشاف الضرب : 571/2 .

493 البقرة : 25 .

494 ينظر : مغني اللبيب : 258-259 . ارتشاف الضرب : 565-566 .

495 النساء : 56 .

أما زيدٌ فمنطلقٌ ، فمعناه : مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ ، وهذه الفاء كفاء جواب الشرط كقولك : (إن تحسن إليَّ فالله يجازيك) وإنما أُخِّرَت إلى الخبر مع (أمّا) لضرب من إصلاح اللفظ ، وذهب ثعلب إلى أن (أمّا) مركبة من (إن و ما) ، وحذف فعل الشرط بعدها ففتحت همزتها مع حذف الفعل ، وكسرت مع ذكره " (496) .

وما يهمننا هنا هو تركيب (أمّا) مع الجملة ، سواء أكانت اسمية أم فعلية على الشكل

الآتي :

الأول : تتركب مع المبتدأ والخبر ويكون الخبر إما مفرداً وإما جملة ، كقولك : أمّا زيدٌ فمنطلقٌ ، وكقوله تعالى : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا * وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنِينَ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا * وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ (497) ، وجملة دعائية نحو : (أمّا زيدٌ فسلامٌ عليه ، وأمّا الكافرُ فلعنةُ الله عليه) (498) .

ويأتي خبرها فعلاً مضارعاً مقترناً بالسين كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ ﴾ (499) ، وفعلاً مضارعاً مجرداً من السين كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (500) .

الثاني : تتركب (أمّا) مع الأفعال ، وحينئذ يجب أن يتقدم معمول الفعل الذي هو بعد الفاء على الفاء ، كقولك : (أمّا زيداً فاضرب) ، وكقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ * وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ (501) ، وكذلك مع الحرف الناصب (لن) (أمّا زيداً فلن أضرب) ، والمفعول المطلق نحو : (أمّا ضرباً فاضرب) ، والظرف نحو : (أمّا اليوم فأقوم) ، وكذلك جملة الشرط على أحد الآراء كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقْرَبِينَ * فَارْجُ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ * وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ *

⁴⁹⁶ ينظر : الكتاب /235 . شرح المفصل : 11/9 . شرح الرضي على الكافية : 466/4-467 . ارتشاف

الضرب : 568/2-569 . مغني اللبيب : 80-82 .

⁴⁹⁷ الكهف : 79 ، 80 ، 82 .

⁴⁹⁸ ينظر : الكتاب : 142/1 .

⁴⁹⁹ النساء : 175 .

⁵⁰⁰ النساء : 173 .

⁵⁰¹ الضحى : الآيات 9-11 .

فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُكذِبِينَ الضَّالِّينَ * فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ ﴿٥٠٢﴾

(502)

فمذهب سيبويه أن الجواب لـ (أَمَّا) لا للشرط ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب (أَمَّا) عليه ، ومذهب الفارسي في أحد قوليه : إنَّ الجواب للشرط ، وليس و (أَمَّا) وجواب (أَمَّا) محذوف ، وفي حين ذهب الأخفش (503) إلى أن الفاء ، وما بعدها جواب لـ (أَمَّا) ، وللشرط معاً ، والأصل : مهما يكن من شيء فإن كان من المقربين فروحٌ ، ثم قدمت (إِنْ) والفعل الذي بعدها فصار : فأما إن كان من المقربين ففروحٌ ، فالتقت فاءان فأغنت إحداهما عن الأخرى ، فصار : فروحٌ (504) .

502 الواقعة : الآيات 88-93 .

503 ينظر : معاني القرآن : 703/2 .

504 ينظر : ارتشاف الضرب : 569/2 . مغني اللبيب : 82 .

3- تركيب أسلوب الطلب :

إن البنية التفكيكية لأسلوب الطلب يتألف من جملتين مرتبطتين معنوياً ، كتركيب الشرط ، إلا أنه بلا ربط ، وقيل إنه على نية الربط بأداة شرط مقدرة ، وفي الجازم خلاف : " ذهب الخليل وسيبويه وابن خروف وابن مالك إلى أن الجزم بالأمر ، لتضمنه معنى: إن ، ورد أبو حيان ، وقال الفراء : لوقوعه موقع الأمر ، أو لتشبيهه بالجزاء ، والشرط ، وذهب الجرمي والأخفش إلى أنه بالأمر نفسه ، وذهب المبرد وابن الشجري إلى أنه جُزِمَ لوقوعه جواب أمرٍ مقدراً ، وذهب الفارسي والسيرافي إلى أن جزم الجواب لنيابته عن جملة الشرط المحذوفة ، وذهب أكثر المتأخرين إلى أنه مجزوم بشرط مقدر واختاره أبو حيان ، وقيل : بلام مقدرة وردّه الأخفش (505) .

فالفاعل المضارع يجزم إذا كان هناك شرط وجزاء ، بعد أدوات الشرط الجازمة ، وقد يجزم بغير أداة ، وهو الذي سماه النحويون جواب الطلب ، وقد بيّن سيبويه صور هذا التركيب فمنه ما يقع جواباً للأمر ، أو النهي ، أو الاستفهام ، أو التمني ، أو العرض ، بقوله : " هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهى أو استفهام ، أو تمنٍّ أو عرض ، فأما ما انجزم بالأمر فقولك : (انتني آتِك) ، وأما ما انجزم بالنهي فقولك : (لا تفعل يكن خيراً لك) ، وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك : (ألا تأتيني أحدتك ؟) و (أين تكون أزرأك ؟) ، وأما ما انجزم بالتمني فقولك : (ألا ماءً أشربه) ، و (ليته عندنا يحدثنا) ، وأما ما انجزم بالعرض فقولك : (ألا تنزل تُصِبْ خيراً) " (506) .

وهذا التركيب - كما هو ملاحظ - تركيب شرطي في بنيته العميقة ، فالجزاء فيه مترتب على ما قبله ، ومرتب به ، ارتباط الجزاء بشرطه ، " وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب : إن تأتي ، بـ (إن تأتي) ، لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أردادوا الجزاء ، كما : (إن تأتي) غير مستغنية عن (آتِك) " (507) .

⁵⁰⁵ ينظر : الكتاب : 93-94 . معاني القرآن للفراء : 77/2 ، 45/3-46 . معاني القرآن للأخفش :

245/1 ، 527/2 ، 614 . المقتضب : 82/2 . الأصول في النحو : 162/2 . أمالي ابن الشجري :

478-477/1 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 232 . شرح الرضي على الكافية : 117/4-118 .

ارتشاف الضرب : 419/2 . همع الهوامع : 15-14/2 .

⁵⁰⁶ الكتاب : 93/3 . وينظر : شرح المفصل : 48/7 .

⁵⁰⁷ الكتاب : 93/3-94 .

ورأى برجستراسر أن المضارع الواقع جواباً لا يفيد معنى جزاء الشرط في مثل : (أين بيتك أزرّك) فيكون المعنى : أين بيتك فلأزرّك ؛ فهذا هو المعنى الأصلي ، ثم اشتقوا منه معنى الشرط في بعض الأحوال (508) .

وذكر ابن يعيش أن جواب الطلب إنما انجزم بشرط مقدر بعد الطلب ، لأنك إذا قلت : (انتتي أكرمك) كان التقدير : انتتي إن تأتني أكرمك كأنك ضمّنت الإكرام عند وجود الإتيان ، ووعدت بإيجاد الإكرام عند وجود الإتيان ، وليس ذلك ضماناً مطلقاً ، ولا وعداً واجباً ، وإنما معناه : إن لم يوجد لم يجب ، وهذه طريقة الشرط والجزاء⁽⁵⁰⁹⁾ وكذا التقدير في البواقي . وهذا هو معنى التركيب الإنشائي الذي لا يحتمل التصديق ولا التأكيد ، لأنه كما ذكر ابن يعيش ليس هناك ضمان ولا وعد واجب

ويتزكب الأمر مع المضارع المرفوع ، إذا لم يرتبط الفعل بما قبله ارتباط الشرط بالجزاء ، الأول : إذا لم تقصد الجواب والجزاء رفعت ، والرفع على أحد أشياء ثلاثة : الصفة ، إن كان قبله ما يصح وصفه به كقولك : (أعطني درهماً أنفقهُ) ، إذا لم تقصد الجزاء رفعت الصفة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾⁽⁵¹⁰⁾ فقُرئ⁽⁵¹¹⁾ (يرثني) بالجزم والرفع ، فالجزم على الجواب ، والرفع على الصفة ، أي : هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وارثاً ، والرفع هنا أحسن من الجزم .

والثاني : إن كان قبله اسم معرفة ، نحو : (خَلَّ زَيْدًا يَمْزُحُ) أي : مازحاً ، لأنه لا يصلح لأن يكون وصفاً لما قبله لكونه معرفة ، ومثله قوله تعالى : ﴿ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾⁽⁵¹²⁾ فهو حال من المفعول في (ذرهم) .

والثالث : أن يكون مقطوعاً عما قبله مستأنفاً ، كقولك : (لا تذهب به تغلب عليه) وذلك أن الجزم ههنا على الجواب لا يصح لفساد المعنى إذ يصير التقدير : إن لا تذهب به تغلب عليه ، فيصير عدم الذهاب به سبب الغلب عليه ، وليس المعنى عليه ، فكان مستأنفاً ، كأنك أخبرت أنه ممّا يغلب عليه على كل حال ، ومنه قول الشاعر⁽⁵¹³⁾ :

⁵⁰⁸ ينظر : التطور النحوي للغة العربية : 197 .

⁵⁰⁹ شرح المفصل : 48/7 .

⁵¹⁰ مريم : 5-6 .

⁵¹¹ ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : 81/11 . مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي : 50/2 .

⁵¹² الأنعام : 91 .

⁵¹³ نسبه سبويه في الكتاب : 96/3 . وابن يعيش في شرح المفصل : 51/7 . إلى الأخطل ؛ وليس في ديوانه . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 119/4 . المعجم المفصل : 404/1 . ويروى : يجري بمقدار .

وقال رائدُهم أرسوا نزاولها فكل حنفي امرئ يمضي لمقدار

فالشاهد فيه : رفع (نزاولها) على القطع والاستئناف ، ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز (514) .

وبين النحويون أن كل ما في معنى الأمر يجزم جوابه ، نحو : (اتقى الله امرؤً وفعل خيراً يثب عليه) ، لأن المعنى : ليتق الله ، وليفعل خيراً ، فلفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر والدعاء ، ومنه : (حسبك ينم الناس) ، أي : اكتفِ واقطع ، ومثله : كيفك وشرعك ، وكذلك : قدك وقطك ، كله بمعنى (حسب) (515) .

وزاد الرضي أسماء الأفعال نحو : صه ، ونزال ، وتراك ، والأمر المقدر نحو : الأسد الأسد تتج (516) .

تراكيب مؤولة تبعاً للعلامة الإعرابية والمعنى : (التحول في التراكيب)

أجاز النحويون في التركيب الأول الجزم ، وفي الثاني الرفع على ثلاثة أوجه : الرفع على الصفة إذا كان قبلها اسم نكرة ، والحال إذا كان قبلها اسم معرفة ، والقطع والاستئناف ، بينما ذكر النحويون هنا تراكيب تعتمد العلاقة الإعرابية ، وهي تتأرجح ما بين الرفع والجزم كقولك : (ذره يقل ذاك ، وذره يقول ذاك) ، فالجزم على الجواب ، والرفع على وجهين : إما على الحال ، أي : ذره قائلاً ذاك ، أو على القطع والاستئناف ، أي : ذره فإنه ممن يقول ذاك ، وأما قولهم : (مره يحفرها) : فإنه يجوز فيه أربعة أوجه أيضاً : الأول : على الجزم ، جواباً للأمر ، أي : إن أمرته يحفرها ، والثاني : الرفع على الاستئناف كالسابق ، أي : مره فإنه ممن يحفرها ، والثالث على الحال ، أي : مره في حال حفرها ، والرابع : وهو أقلها ، أن يكون منصوباً بـ أن مضمره وهو أقلها ، تريد : مره أن يحفرها (517) .

أما الجزم على المعنى فمنه الخبر الذي بمعنى الأمر والدعاء السابق ذكره ، وقيل في قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾

514 ينظر : الكتاب : 98-96/3 . معاني القرآن للفراء : 159-157/1 . شرح المفصل : 51/7 . شرح

الرضي على الكافية : 119/4 .

515 ينظر : الكتاب : 100/3 . شرح المفصل : 49/7 . شرح الرضي على الكافية : 118/4 .

516 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 118/4 .

517 ينظر : الكتاب : 99/3 . شرح المفصل : 52/7 . شرح الرضي على الكافية : 120-119/4 .

وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * يَعْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴿٥١٨﴾ .

فعلى مذهب سيبويه (يغفرُ) جواب الاستفهام ، وتبعه ابن يعيش ، وعن الزجاج : (يغفرُ لكم) جواب قوله تعالى : (تؤمنون) ، لأنه أمر بلفظ الخبر ، أي : آمنوا (519) .
فعلى الرأي الأول جملة (تؤمنون) مفسرة للتجارة ، وعلى الرأي الثاني : استئنافية ، بمعنى الأمر .

ومنه التركيب المشهور في كتب النحو: (لا تدنُ من الأسدِ يَكُنْ خيراً لك) ، على أنه لا يجوز : (لا تدنُ من الأسدِ يَأْكُلُكَ) على الجزم ، بل يقال : (يَأْكُلُكَ) على الرفع ، فكأنك قلت : (لا تدنُ من الأسدِ فإنه يَأْكُلُكَ) وجعل سيبويه الجزم قبيحاً ، وليس وجه كلام الناس ، لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سبباً لأكله ، فإن رفعت فالكلام أحسن (520) .

هذا ما أمكننا جمعه من التراكيب التي يجوز فيها الرفع والجزم ، أو الرفع لا غير ، بقي علينا في هذا التركيب ، تركيبه مع فاء السببية ، فإذا جعلت الفاء جواباً لهذه التراكيب نُصب المضارع بعدها بـ (أن) مضمره نحو : (انْتِهَ فَيَحْدَثُكَ) (521) .
وينتصب الفعل المضارع بعد الفاء إذا وقع جواباً للأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والترجي ، والعرض ، والتحضيض ، والدعاء .

1- الأمر :

بين سيبويه أن الفعل المضارع ينتصب بـ (أن) مضمره بعد فاء السببية في جواب الأمر " نحو : (انْتِهَ فَأَحْدَثُكَ) ، وكقول أبي النجم (522) :

يا ناقُ سيري عَنَقاً فسيحاً
إلى سُليمانَ فَنَسْتَرِيحاً

518 الصف : الآيات 10-12 .

519 ينظر : الكتاب : 94/3 . شرح المفصل : 48/7 . الجامع لأحكام القرآن : 87/18 . مغني اللبيب : 522 .

520 ينظر : الكتاب : 97/3 . شرح المفصل : 50/7 .

521 ينظر : الكتاب : 35/3 . شرح شذور الذهب : 305 . شرح ابن عقيل : 12 / 4 .

522 الكتاب : 34-35 . وينظر : معاني القرآن للفراء : 478/1 . شرح المفصل : 26/7 . شرح الرضي على الكافية : 64/4 ارتشاف الضرب : 408/2 .

ولا سبيل ههنا إلى الجزم لأن هذه الأفعال التي يدخلها الرفع والنصب والجرم، وهي الأفعال المضارعة ، لا تكون في موضع (افعل) أبداً ، لأنها إنما تنتصب وتتجرم بما قبلها ، وأفعال مبنية على الوقف .

وهذا فرق واضح بين المضارع المعرب ، والأمر المبني الذي لا يصح أن يكون جواباً لأنه مبني بخلاف المضارع المعرب .

وأجاز سيبويه الرفع ما بعد الفاء ، فيكون المضارع مرفوعاً على الاستئناف ، وحينئذ يكون التركيب تبعاً للعلامة الإعرابية للفرق بين المعنيين ، لأنك إن شئت قلت : (ائتي فأحدثك) ترفع ، وزعم الخليل : أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سبباً لحديث ولكذك كأنك قلت : ائتي فأنا ممن يحدثك البتة ، جئت أو لم تجيء (523) .

هذه تراكيب مختصة بالأمر الصريح ، وأما إذا لم يكن الأمر صريحاً ، وذلك كأن يكون مدلولاً عليه بالخبر ، نحو : (اتقى الله امرؤ ، وفعل خيراً فيثاب عليه) ، و : (حسبك الكلام فينام الناس) ، أو اسم فعل ، نحو : (نزال فأقاتلك ، وعليك زيدا فأكرمك) ، أو يكون الأمر مقدرأ نحو : (الأسد الأسد فتتجو) ، فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الأمر ، ووافق ابن جنى ، في نحو : نزال ، بناء على أنه مفرد كالأمر (524) .

وزاد أبو حيان : أسماء فيها معنى الأمر نحو : حسبك وشرعك وكفيك ، تقول : شرعك فتتكلم ، وحسبك فتفهم ، وكفيك فتتام ، وإن شئت رفعت على القطع ، وكذا : رويد وصة ومه وعليك (525) .

وأنكر ابن جنى النصب في أسماء الأفعال ، لأنه ليس لها مصدر تعطف عليه المصدر المعطوف ما بعد الفاء ، وأن الأصل العودة إلى الفعل الذي نابت عنه هذه الأسماء ، ف لا تقول " صة فتسلم ، كما تقول : اسكت فتسلم ، ولا : مه فتستريح ، كما تقول : اكفف فتستريح ، وذلك أنك إذا أجبته بالفاء ، فإنك تنصب لتصورك في الأول معنى المصدر ، وإنما يصح ذلك لاستدلالك عليه بلفظ مثله ، ألا تراك إذا قلت : زرنى فأكرمك ، فإنك إنما نصبته ، لأنك تصورت فيه : لتكن زيارة منك فأكرام مني ، فـ (زرنى) دل على (الزيارة) ، لأنه من لفظه ، فدل الفعل على مصدره ، وليس كذلك (صة) لأنه ليس من الفعل في قبيل ولا دبير ، وإنما هو صوت أوقع موقع حروف الفعل ، فإذا لم يكن (صه) فعلاً ، ولا من لفظه ، قبح أن يستنبط منه معنى المصدر لبعده عنه (526) .

⁵²³ ينظر : الكتاب : 36/3 . ارتشاف الضرب : 409/2 .

⁵²⁴ ينظر : الخصائص : 47/3 . شرح الرضي على الكافية : 64/4 . ارتشاف الضرب : 408/2 .

⁵²⁵ ينظر : ارتشاف الضرب : 408/2 .

⁵²⁶ ينظر : الخصائص : 47/3 .

بينما أجاز النصب في جواب (دَرَاكَ وَنَزَالَ وَنَظَرَ) لأنها من لفظ الفعل ، بقوله :
 " فَأَمَّا دَرَاكَ ، وَنَزَالَ وَنَظَرَ ، فلا أنكر النصب على الجواب بعده ، فأقول : دَرَاكَ زَيْدًا فَتَظْفَرُ
 بِهِ ، وَنَزَالَ إِلَى الْمَوْتِ فَتَكْسِبُ الذُّكْرَ الشَّرِيفَ بِهِ ، إن لم يتصرف فإنه من لفظ الفعل " (527)

2- الدعاء :

نقل عن الكسائي أنه أجاز النصب في الدعاء الذي لفظه لفظ الخبر ، نحو : (غَفَرَ اللهُ
 لَكَ فَيَدْخُلُكَ الْجَنَّةَ) ، ولا يجوز النصب في نحو : (لِيَغْفِرَ اللهُ لَزَيْدٍ فَيَقْطَعَ يَدَهُ) ، وكذلك
 الجزم ، وإنما يكون مقتطعاً ، ولا يجوز بلفظ الاسم ، نحو : (سَقِيَا لَكَ فَيُرْوِيكَ) النصب ،
 وجوز الرضي في باب الأمر والنهي النصب ، نحو : (اللَّهُمَّ لَا تَوَاخِذْنِي بِذَنْبِي فَأَهْلِكَ ،
 وَ : اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي مَالًا فَأَصْدُقَ بِهِ) (528) .

3- النهي :

ذكر سيبويه أنه يجوز النصب بـ (أن) مضمره بعد الفاء في جواب النهي ، نحو :
 " (لَا تَمُدِّدْهَا فَتَشَقُّهَا) إِذَا لَمْ تَحْمَلِ الْآخِرَ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ لَا تَفْتُرُوا عَلَيَّ
 اللَّهُ كَذِبًا فَيُسْحِتْكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ (529) ، وإذا عطفت على الأول جاز الجزم نحو : (لَا تَمُدِّدْهَا
 فَتَشَقُّهَا) ، ويجوز الرفع على الاستئناف والقطع (530) .

4- الاستفهام :

أجاز سيبويه في جواب الاستفهام النصب على إضمار (أن) ، والجزم على العطف ،
 نحو : (أَلَمْ تَأْتِنَا فَتَحَدِّثْنَا) إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْأَوَّلِ جَزِمْتَ ، وَمِثْلُ
 النَّصْبِ قَوْلُهُ (531) :

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرَّسُومُ عَلَى فِرْتَاجٍ وَالطَّلُّ الْقَدِيمُ

527 الخصائص : 49/3 .

528 ينظر : ارتشاف الضرب : 409/2 . شرح الرضي على الكافية : 63/4 .

529 طه : 61 .

530 ينظر : الكتاب : 34/3 . شرح المفصل : 26/7 . شرح الرضي على الكافية : 66/4 . ارتشاف

الضرب : 408/2 .

531 نسب في اللسان (فرتج) إلى البرج بن مسهر الطائي . وينظر : الكتاب : 34/3 . المعجم المفصل :

وإن شئت جزمت على أول الكلام ، ... وتقول : (أَلَسْتُ قَدْ أَتَيْتَنَا فَتَحَدَّثْنَا) إذا جعلته جواباً ، ولم تجعل الحديث وقع إلا بالإتيان ، وإن أردت : (فَحَدَّثْنَا) رفعت (532) . ونحو : (أَيْنَ بَيْتِكَ فَازُورِكَ) ، ومعناه: ليكن تعريف ببيتك منك فزيارة مني، وكقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ (533) ، و (متى تُسَرُّ فَأَرَأَفَكَ ، وكيف تكون فأصحبك ، ومَنْ يدعوني فأستجيب له) وتقول : (أَتَقَوْمُ فَأُكْرِمُكَ) على النصب والرفع ، فالرفع على العطف أو الاستئناف ، والنصب على الجواب ، فإن تقدمه ظرف أو جار ومجرور ، نحو : أفي الدار زيداً فنكرمه ، جاز النصب ، ومنع أبو علي وابن مالك النصب على الجواب في وقوع الفعل في الاستفهام في الماضي نحو: (لِمَ ضَرَبْتَ زَيْدًا فَيَجَازِيكَ) ، وأجاز أبو حيان النصب ، وتقول : (أَيْنَ ذَهَبَ زَيْدٌ فَتَتَّبِعْهُ ، و كَمْ مَالِكَ فَنَعْرِفْهُ وَمَنْ أَبُوكَ فَنُكْرِمْهُ) ، وقد يحذف الفعل بعد الاستفهام، نحو : (متى فأسير معك) ، أي : (متى تسير فأسير معك) (534) .

وذكر الرضي تراكيب أخرى أجاز فيها الفصل بين حرف الاستفهام والمفعول ، أو الفعل ، وذلك أنك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ، ومفعوله ، نحو : (هل تُعْطِي فَيَأْتِيكَ زَيْدًا) ، ويتوسط أيضاً بين أداة الاستفهام التي هي : (هل) أو الظرف ، أو (كيف) ، أو (لِمَ) وبين الفعل المستفهم عنه ، نحو : (هل ، فأتيتك ، تخرج ، ومتى ، فأكرمك ، تزورني ، وكيف فأستقبلك ، تجيئني ، ولم فأسير تسير) (535) ؛ وهذه التراكيب لا يجوز فيها الرفع على الاستئناف لئلا يفصل بين الحرف أو الاسم وفعله بالجواب ، وهذا ما يُسمى بالجمال الاعتراضية . وينبغي ألا يجوز هذا في الكلام ، بل في الشعر .

5- التمني :

للتمني أشكال وصور مع الجواب ، وجميع أشكال التمني تتركب مع الحروف (لَيْتَ ، وَأَلَا ، وَلَوْ ، وَهَلْ) ، فالتركيب مع (لَيْتَ) وكقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (536) ، وقرئ (537) (فأفوزُ) بالرفع والنصب ، فالرفع على الاستئناف ، والنصب على إضمار (أنْ) جواباً للتمني .

⁵³² ينظر : الكتاب : 34/3-35 .

⁵³³ الأعراف : 53 .

⁵³⁴ ينظر : المحتسب : 1/252 . شرح الرضي على الكافية : 4/68-69 . ارتشاف الضرب : 2/409-

410 .

⁵³⁵ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/68-69 .

⁵³⁶ النساء : 73 .

⁵³⁷ ينظر : المحتسب : 1/192 . الجامع لأحكام القرآن : 5/277 .

أما التركيب مع (أَلَا) فكقول أمية بن أبي الصلت (538) :

أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنَّا فَيُخْبِرُنَا مَا بُعِدُ غَايَتِنَا مِن رَأْسِ مُجْرَانَا

فنصب الفعل المضارع (فيخبرنا) على الجواب ، ويجوز الرفع على الاستئناف

والقطع .

ومن تركيب التمني (لو) نحو : (لو تأتينا فتحدثنا) فالنصب قرينة دالة على أن

(لو) بمعنى (ليت) ، ولو رفعت لعطف على (تأتينا) إلا أن جواب (لو) لا يتركب مع

الفاء بل مع اللام أو حذفها ، فلذلك ضمنت معنى التمني ، أي : أتمنى إتيانا منك فحديثاً

وتتركب (لو) مع الفعل (ودّ) نحو : ودّ لو تأتية فتحدثه ، والرفع جيد على التمني ،

ومثله قوله تعالى في رواية الرفع : ﴿ وَدُّوا لَوْ تَدُهْنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ (539) ، وقُرى (540) :

﴿ فَيُدْهِنُوا ﴾ على النصب جواباً للتمني ، والرفع على الاستئناف على معنى : (فهم يدهنون)

فحذف المبتدأ ، وأبقى خبره . وذكر ابن هشام أنه عطف (يدهنون) على (تدهن) لما كان

معناه (أن تدهن) (541) . وهذا على أن (لو) حرف مصدري يؤول بمصدر مع المضارع

، و (فيدهنون) معطوف عليه وليس النصب جواباً للتمني .

وإذا خرج الاستفهام بـ (هل) إلى التمني من بنيته السطحية الدالة على الاستفهام

إلى بنية أخرى تسلطت عليه بالعمل في الجواب ، نصب الجواب على أن (هل) أشربت

معنى (ليت) أو (أتمنى) كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِن شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ (542) ،

حيث تمنى بـ (هل) (543) .

وكذلك تخرج (لعل) من معناها الذي هو الترجي إلى التمني ، فتتصب الجواب

كقوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ لِي إِلَهٍ مُّوسَى وَإِنِّي

لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِّفِرْعَوْنَ سُوءَ عَمَلِهِ وَصَدٌّ عَنِ السَّبِيلِ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي

⁵³⁸ ديوانه : 516 . وينظر : الكتاب : 33/3 . ارتشاف الضرب : 411/2 . المعجم المفصل : 962/2 .

⁵³⁹ القلم : 9 .

⁵⁴⁰ ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 231/18 .

⁵⁴¹ ينظر : الكتاب : 36/3 . الكشف : 586/4 . شرح المفصل : 11/9 . شرح الرضي على الكافية : 71/4 .

شرح التلخيص : 344/1-345 . ارتشاف الضرب : 411/2 . مغني اللبيب : 350-352 ، 623

⁵⁴² الأعراف : 23 .

⁵⁴³ ينظر : المحتسب : 252/1 . الإتيان في علوم القرآن : 223/2 . شرح التلخيص : 344/1 . شروح

التلخيص : 240/2 .

تَبَاب ﴿ 544 ﴾ ، لبعء المرءو عن الءصوء ، وإنما قال بالنصب ، لأن الترءي لا يءاب بالفاء بالمنصوب ، فيتعين كونه للتمني ، وقُرئ⁽⁵⁴⁵⁾ (فَأَطَّلِعُ) عطفاً على (أبلغُ) وكقوله تعـالى :

﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾ " (546) ، فقد قُرئ⁽⁵⁴⁷⁾ (فَتَنْفَعَهُ) بالرفع عطفاً على (يزكِّي) ، وبالنصب على ءواب (لعلَّ) (548) .

وأءاز ابن يعيش النصب في الآية الأولى على ءواب الأمر ، أي : ابن لي فأطلع⁽⁵⁴⁹⁾ ، وعليه فمذهب البصريين منع النصب في ءواب الترءي ، ومذهب الكوفيين ءواز ، واختاره أبو ءيان (550) .

أما البلاغيون فيرون أن هذا التركيب مما ينتصب المضارع في ءوابه ، وذلك لأنه يتمنى بـ (لعلَّ) فتعطي ءكم (ليت) لبعء المرءو عن الءصوء (551) .

نصب المضارع بعد واو المعية المسبوقة بطلب :

ينتصب الفعل المضارع بعد واو المعية مسبوقة بطلب ، كما كان ذلك في الفاء ، إلا أن المعنيين أي ـ الفاء والواو ـ مختلفان ، " لأن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواءب من ءيث انتصب ما بعد الفاء ، وأنها قد تُشرك بين الأول والآخر كما تُشرك الفاء ، وأنها يُستقبح فيها أن تُشرك بين الأول والآخر كما استقبح في الفاء ، وأنها يءيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما ءاء ما بعد الفاء " (552) .

وهذا يعنى أن التركيب مع الفاء ءاله ءحال التركيب مع الواو ، في ءواز النصب بـ (أن) مضمرة والرفع على القطع والاستئناف أو العطف .

544 غافر : الآيتان : 36-37 .

545 ءءامع لأءكام القرآن : 315/15 .

546 عبس : الآيتان : 3-4 .

547 ينظر : ءءامع لأءكام القرآن : 214/19 .

548 الكشاف : 701/4 . وينظر : شرح المفصل : 86/8 . شرح الرضي على الكافية : 63/4 . الإيضاح في علوم البلاغة : 227/1 . الإئتقان في علوم القرآن : 223/2 . شروح التلءيىص : 241/2 . معني اللبيب : 379 .

549 ينظر : شرح المفصل : 86/8 .

550 ينظر : ارتشاف الضرب : 411/2 .

551 ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 228/1 . شرح التلءيىص : 346/1 . شروح التلءيىص : 245/2 .

552 الكتاب : 41/3 .

إلا أن معنى الواو غير معنى الفاء، فمعناها مختلف، نحو : (لا تدنُ من الأسدِ فيأكلُكَ) ، فلا يجوز : (ويأكلُكَ) ، و : (لا تأكلُ السمكُ ، وتشربُ اللبنُ) ، لا يجوز (فتشربُ) ، وذلك لفساد المعنى ، لأنه إنما أراد أن يقول له : لا تجمعُ بينَ اللبنِ والسمكِ ، ولا ينهاهُ أن يأكلُ السمكَ على حِدَةٍ ، ويشربُ اللبنَ على حِدَةٍ ، فإذا جزم ، فكأنه ينهاهُ أن يأكلُ السمكَ على كلِّ حالٍ ، أو يشربُ اللبنَ على كلِّ حالٍ ، والفرق واضح بين التركيبين (553) .

1 - الأمر :

ذكر سيبويه أن الفعل المضارع المسبوق بالأمر المركب مع الواو ، يجوز فيه النصب والرفع ، فالنصب على إضمار (أن) ، والرفع على الاستئناف والقطع لا غير ، ولا يجوز العطف ، لأنَّ الأوَّل أمر ، والثاني مضارع مرفوع فتقول : (زُرُّني وأزورك) ، أي : أنا مِمَّنْ أوجب زيارتكَ على نفسه ، ولم ترد أن تقول : لتجتمع منك الزيارةُ وأنَّ أزورك ، تعني : لتجتمع منك الزيارةُ فزيارة مني ، ولكنه أراد أن يقول : زيارتكُ واجبة على كلِّ حالٍ ، فلتكن منك زيارةً ، ومنه قول الشاعر (554) :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أُنْدَى لِيَصَوْتُ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

فلما امتنع عطف الثاني على الأول نصبه بإضمار (أن) والمعنى : ليكونَ ممَّا أن تدعي وأدعو (555) .

وذكر ابن يعيش أنَّ عدم جواز العطف على الأمر والجزم لأن : " الذي تقدم فعل أمر مبني على السكون ، فلا يصح عطف المضارع المعرب عليه ، لأنَّ حرف العطف يشرك في العامل ، والأوَّل بلا عامل ، فلم يمكن حمله عليه ، وإذا امتنع الجزم نصب على تقدير (أن) ويكون المراد الجمع ، أي : لتجتمع الزيارتان زيارةً منك وزيارةً مني ، فيصح المعنى واللفظ (556) .

⁵⁵³ ينظر : الكتاب : 42/3-43 . شرح المفصل : 34/7 .

⁵⁵⁴ نسبه سيبويه في الكتاب : 45/3 . إلى الأعمشى ، والقالبي في الأمالي : 88/2 إلى الفرزدق ، وليس في ديوانيهما ؛ ونسبه ابن الشجري في مختارات شعراء العرب : 415 . وابن منظور في اللسان : (ندي) إلى دثار بن سنان النمري ، وقال ابن يعيش في شرح المفصل : 33/7 ، 35 : البيت أنشده صاحب الكتاب ، ونسبه إلى ربيعة بن جشم ، وقيل هو للأعمشى ، وقيل للحطيئة . معاني القرآن للفراء : 160/1 ، ارتشاف الضرب : 414/2 . مغني اللبيب : 519 . المعجم المفصل : 1027/2 .

⁵⁵⁵ ينظر : الكتاب : 45/3 . شرح المفصل : 35/7 . ارتشاف الضرب : 414/2 .

⁵⁵⁶ ينظر : شرح المفصل : 304/7-305 .

ويجوز في هذا التركيب الرفع على الاستئناف والقطع لأنه كما ذكرنا لا يصح عطفه على الأمر فيكون المعنى : إنَّ زيارتك عليّ واجبة على كل حال ، فلتكن منك زيارة ، ولم يرد معنى الجمع .

2 - النهي :

النهي بنية تركيبية ضدية ، فتبيح شيئاً ، وتمنع آخر ، نحو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ، أي : لا تجمع بينهما ، واختر أحدهما ، أكل السمك ، أو شرب اللبن أي : كل السمك ولا تشرب اللبن ، ويجوز في هذا التركيب إن كان هناك مدة زمنية أن يُجمع بينهما ، أمّا في الحال فلا يجوز ، فيكون النهي عن الجمع بينهما ، قال سيبويه : " إنما أراد أن يقول له : لا تجمع بين اللبن والسمك ، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة ، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال ، أو يشرب اللبن على كل حال " (557) .
ومنه قول الشاعر (558) :

لَا تَنَّهُ عَنِ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

أي : لا تجمع بين نهيك عن شيء ، وإتيانك مثله ، والنصب بإضمار (أن) .
وقد يعدل عن النصب إلى الرفع في الجواب ، فتكون العلامة الإعرابية قرينة دالة على المعنى ويكون الرفع على الاستئناف نحو : " (دعني ولا أعوذ) ، أي : وأنا لا أعوذ على كل حال " (559) .

وما يجوز فيه الجزم عطفاً على الأول ، والنصب على الجواب قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (560) ، " إن شئت جعلت : (وتكتموا) على النهي ، وإن شئت جعلته على الواو (561) .
ففي هذا التركيب : يجوز العطف ، والنصب والرفع على الاستئناف .

557 الكتاب : 42/3-43 . وينظر : شرح المفصل : 34/7 .

558 اختلف في نسبه ، فنسبه سيبويه في الكتاب : 41/3-42 . وابن يعيش في شرح المفصل : 23/7-24 إلى الأخطل ، وليس في ديوانه ، وابن هشام في شرح شذور الذهب : 238 ، 321 إلى أبي الأسود الدؤلي ، وهو في زيادات ديوانه : 404 . وقال البغدادي في الخزانة : 566/8 ، 568 : المشهور أنه من قصيدة لأبي الأسود ، ونسبه الآمدي في المؤلف والمختلف : 236 ، والزمخشري في المستقصى في أمثال العرب : 260/2 ، والمرزباني في معجم الشعراء : 398-399 إلى المتوكل بن عبد الله الليثي الكناني . شرح الرضي على الكافية : 75/4 . ارتشاف الضرب : 414/2 . المعجم المفصل : 887/2 .

559 شرح الرضي على الكافية : 73/4 .

560 البقرة : 42 .

561 ينظر : الكتاب : 44/3 .

3 - التمني :

ينتصب الفعل المضارع بـ (أَنْ) مضمرة بعد الواو ، إذا وقع جواباً للتمني كقولك :
(لَيْتَكَ عِنْدَنَا وَتَكْرَمَنَا) ، وقد قُرئ (562) (وَلَا نَكْذِبُ) بالرفع ، والنصب في قوله تعالى :
﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (563) .

ذهب سيبويه إلى أن الرفع من وجهين :

الأول : على العطف : فيشرك الآخر الأول ، وهو عطف على اللفظ .

والثاني : على أن الواو للاستئناف على حد قولك : (دَعْنِي وَلَا أَعُودُ) أي : فإنني

مِمَّنْ لَا يَعُودُ ، أما رواية النصب على أن الواو للمعية ، وقال ابن هشام : وهو الصواب (564)

4 - الاستفهام :

وينتصب الفعل المضارع جواباً للاستفهام نحو : (هل تزورني وتعطيني) ، وكقول

الحطيئة (565) :

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَيْنِكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحَاءُ

أي : ألم أكن هكذا ، ويكون بيني وبينكم .

5 - الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء :

ذكر أبو حيان أنه لا يحفظ مما جاء من ذلك بنصب الجواب ، في الدعاء والعرض

والتحضيض والرجاء ، ولا ينبغي أن يُقدم على ذلك إلا بسماع ، ومثّل لذلك بما يلي : الدعاء

نحو: يا رب اغفر لي ، وتوسع علي في الرزق ، والعرض : أَلَا تَنْزِلُ وَتَصِيبُ خَيْرًا ،

والتحضيض : هَلَّا تَأْتِينَا وَتَكْرَمُكَ ، والرجاء : لَعَلِّي سَأَجَاهِدُ وَأَغْنِمَ (566) .

تراكيب مؤولة تبعاً للعلامة الإعرابية :

⁵⁶² ينظر : المحتسب : 192/1 . الجامع لأحكام القرآن : 408/6 .

⁵⁶³ الأنعام : 27 .

⁵⁶⁴ ينظر : الكتاب : 44/3 . المحتسب : 192/1 . شرح المفصل : 25-26/7 . مغني اللبيب : 469 .

ارتشاف الضرب : 415/2 . شرح الرضي على الكافية : 75/4 .

⁵⁶⁵ ورواية صدره في ديوانه : 84 : (ألم أكن مسلماً فيكون بيني) . الكتاب : 43/3 . ارتشاف

الضرب : 415/2 . مغني اللبيب : 877 . شرح ابن عقيل : 16/4 . المعجم المفصل : 14/1 .

⁵⁶⁶ ينظر : ارتشاف الضرب : 415/2 .

ومثله قولهم المشهور الذي كثر في كتب النحاة : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) على رواية : الجزم ، والنصب والرفع .
 فالجزم : احتمال النهي عن كل واحد ، والواو للعطف ، فبدا كأنه نهى المخاطب عن أكل السمك على كل حال ، أو شرب اللبن على كل حال .
 والنصب على النهي عن الجمع بينهما ، أي : لا تجمع بين اللبن والسمك ، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة ، ويشرب اللبن على حدة ، والرفع على نهى الأول ، وإباحة الثاني فتكون الواو للاستئناف ، أي : لا تأكل السمك ، ولك أن تشرب اللبن .
 فالواو المركبة مع المضارع المنصوب هي للجمع والمصاحبة ، وقدرها النحويون في المعنى بـ (يجتمع) ، كتقدير سيبويه في المثال السابق : لا تجمع بين اللبن والسمك ، وفي شاهد أبي الأسود (567) :

لَا تَنَّهُ عَنِ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

إنما أراد : لا يجتمع النهي والإتيان ، فصار (تأتي) على إضمار (أن) ، وإذا انتفى الجمع ، ورفع المضارع بعد الواو ، أصبح للاستئناف وليس للجمع ، تقول : (زُرْتُكَ وَأَزُورُكَ) على رواية الرفع ، أي : أنا ممن أوجب زيارتك على نفسه ، ولم ترد أن تقول : لتجتمع منك الزيارة ، وأن أزورك ، تعني : لتجتمع منك الزيارة فزيارة مني (568) .

النصب بين الشرط وجزائه ، وبعد جواب الشرط :

إذا جاء الفعل المضارع مقروناً بالواو أو الفاء بين فعل الشرط وجوابه ، جاز الجزم عطفاً على فعل الشرط ، وهو الأكثر ، وجاز النصب على إضمار (أن) وامتنع في هذا التركيب الرفع ؛ لأنه حينئذ يكون للاستئناف ، وهذا لا يجوز قبل مجيء جواب الشرط فيصبح التركيب مفككاً منقطعاً عما قبله ، وسنورد هذه التراكيب فيما يأتي :

1- تركيب المضارع المقرون بالواو والفاء بين فعل الشرط وجوابه :

إذا وقع الفعل المضارع المعطوف بحرف عطف بين فعل الشرط وجوابه ، كان الجزم هو الوجه عند الخليل وسيبويه ، لأن الواو والفاء حرف عطف ، فالفعل معطوف على فعل الشرط وهو مجزوم قال سيبويه : " وأما ما ينجزم بين المجزومين فقولك : (إن تأتي فتسألني أعطك ، وإن تأتي وتسألني أعطك) ، وذلك لأن هذه الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول وسألت الخليل عن قوله : (إن تأتي فتحدثني أحذتك ، وإن تأتي

⁵⁶⁷ ملحقات ديوانه : 404 .

⁵⁶⁸ ينظر : الكتاب : 41/3 ، 45 .

وتحدّثني أحدتكَ) ، فقال : هذا يجوز ، والجزم الوجه " (569) . ووجه نصبه أنه بتقدير مصدر مؤول معطوف على فعل الشرط وهو في تركيبه العميق كأنه " أراد : (إن يكن إتيانٌ فحديثٌ أحدتكَ) " (570) .

ولا يجوز في هذا التركيب الرفع لأنه حينئذ يكون منقطعاً عن الأول ، وتصيح الجملة استئنافية ، قبل تمام الجواب ، وهذا لا يجوز .

وأجاز المبرد الرفع على أن الجملة حالية بين فعل الشرط وجوابه بتقدير مبتدأ ، كقولك : " (إن تأتينا وتسالنا نعطك) فالتقدير : (إن تأتينا وهذه حالك نعطك) ولا يجوز أن يرتفع الفعل على الحال بعد الواو إلا على إضمار مبتدأ ، لأنه لا يجوز (إن تأتينا وسائلاً نعطك) وأن الجزم هو الوجه الجيد (571) .

2- تركيب المضارع المقرون بالواو والفاء بعد تمام الشرط وجزائه :

إذا وقع الفعل المضارع المقرون بالواو والفاء بعد جواب الشرط الجازم، جاز فيه الجزم عطفاً على جواب الشرط ، والرفع على الاستئناف ، والنصب بإضمار (أن) وهو قليل . فالوجه عند سيبويه الجزم تقول : " (إن تأتيني آتِكَ فأحدتكَ) ، وإن شئت ابتدأت ، وكذلك الواو وثم ، وإن شئت نصبت بالواو والفاء ، كما نصبت ما كان بين المجزومين " (572) .

إلا أن سيبويه قد وصف التركيب الأخير — تركيب النصب — بالضعف ، " واعلم أن النصب بالفاء والواو في قوله : (إن تأتيني آتِكَ ، وأعطيك) ، ضعيف ، فهذا يجوز ، وليس بحدّ الكلام ولا وجهه " (573) .

وقرئ (574) (يغفر) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (575) .

فالجزم عطفاً على جواب الشرط (يحاسبكم) وبالنصب على إضمار (أن) والرفع على الاستئناف (576) ، ومن النصب قول الأعشى (577) :

3 المصدر السابق : 87/3-88 .

570 الكتاب : 88/3 . وينظر : شرح ابن عقيل : 40/4 .

571 ينظر : المقتضب : 65/2-66 .

572 الكتاب : 89/3 .

573 المصدر نفسه : 92/3 .

574 وفي قراءة ابن مسعود (يغفر) جزمٌ بغير فاء ، على البدل من (يحاسبكم) . المحتسب : 149/1 .

575 البقرة : 284 .

576 الكتاب : 90/3 . وينظر : شرح شذور الذهب : 351 . شرح ابن عقيل : 39/4 .

وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلُ يَرَى مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرًا وَمَسْحَبًا
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ ، وَإِنْ يُسَى يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبِيبَا

وكقوله تعالى: ﴿رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽⁵⁷⁸⁾. فقُرئ⁽⁵⁷⁹⁾ (وَأَكُنْ) على ثلاثة أوجه : على الجزم على محل (فاصدَّق) أي : (إِنْ أَخَّرْتَنِي أَصَّدَّقُ وَأَكُنْ) .

والنصب و(أَكُونَ) عطفًا على اللفظ على الفعل (فاصدَّق) .
وعلى رواية الرفع : و (أَكُونَ) على الاستئناف أي : (وَأَنَا أَكُونَ)⁽⁵⁸⁰⁾ .

3- العطف على جملة جواب الشرط المركب مع الفاء :

1- الرفع ، والجزم عطفًا على محل الجواب :

ذكر سيبويه أنه إذا جاء فعل مضارع بعد جواب الشرط المقترن بالفاء ، ذكر أن الوجه الرفع ، " تقول : (إِنْ تَأْتَيْتَنِي فَهُوَ خَيْرٌ لِّكَ ، وَأَكْرَمُكَ) ، و (إِنْ تَأْتَيْتَنِي فَأَنَا أَتَيْتُكَ ، وَأَحْسَنُ إِلَيْكَ) وكقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾⁽⁵⁸¹⁾ ، فقد قُرئ⁽⁵⁸²⁾ (وَيُكَفِّرُ) بالرفع والنصب ، فالرفع وجه الكلام ، وهو الجيد على مذهب سيبويه ، لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه ، في غير الجزاء ، فجرى الفعل ههنا كذا كان يجري في غير الجزاء ، والنصب على إضمار (أَنْ)⁽⁵⁸³⁾ .

⁵⁷⁷ وفي ديوانه : 113 البيت الأول غير ما رواه سيبويه ، وهن ثلاثه أبيات :

مَتَى يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَجِدُ لَهُ عَلَىٰ مَنْ لَهُ رَهْطٌ حَوَالِيهِ مُغْضِبًا
وَيُحْطَمُ بِظَلْمٍ لَا يَزَالُ يَرَىٰ لَهُ مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرًا وَمَسْحَبًا
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَى يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبِيبَا

وروي بالرفع في الكتاب : 92/3-93 . اللسان : (زيب ، كيب) . المعجم المفصل : 44/1 .

⁵⁷⁸ المنافقون : 10 .

⁵⁷⁹ ينظر : المحتسب : 60/2 .

⁵⁸⁰ ينظر : معاني القرآن للفراء : 87/1 . المسائل العضديات : 142 . الكشاف : 544/4 .

⁵⁸¹ البقرة : 271 .

⁵⁸² ينظر : المحتسب : 60/2 . الجامع لأحكام القرآن : 335/3 .

⁵⁸³ ينظر : الكتاب : 90/3 .

وإذا حمل الفعل على المحل جُزِمَ ، كقراءة من قرأ (584) (وَيَذَرُهُمْ) بالجزم والرفع في قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (585) .

فجزم (وَيَذَرُهُمْ) لأنه حمل الفعل على موضع الكلام ، لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً ، لأن أصل الجزاء الفعلُ ، وفيه تعمل حروف الجزاء ، ولكنهم قد يقعون في موضع الجزاء غيره ، ورواية الرفع على الاستئناف (586) .

وكذلك التركيب الذي يأتي بعد جواب الشرط المقترن بالفاء المصدر بـ (لن) فالرفع هو الوجه إذا لم ترد العطف على جواب الشرط فتتصب وتقول : (إِنْ تَأْتِي فَلَنْ أُوذِيَكَ وَأَسْتَقْبَلُكَ بِالْجَمِيلِ) ، فالرفع وهنا الوجه ، إذا لم يكون محمولاً على (لَنْ) ، كما كان الرفع الوجه في قوله : (فهو خيرٌ لك وأكرمك) ويجوز الجزم على محل جملة جواب الشرط " (587) .

وإذا جاء بعد جواب الشرط المركب مع (لم) فعل مضارع مقرون بالواو فالرفع كذلك ، هو الوجه إذا لم ترد العطف على الجواب أي جزم المعطوف " ومثل ذلك (إِنْ أَتَيْتِي لَمْ آتِكَ وَأَحْسَنُ إِلَيْكَ) فالرفع الوجه إذا لم تحمله على (لَمْ) كما كان ذلك في (لَنْ) " (588) .

المفهوم من كلام سيبويه ، في كلا التركيبين ، أنه أراد العطف في التركيب الأول نصب الفعل بعد جواب الشرط عطفاً على الجواب المقرون بـ (لن) ، وإن لم يرد العطف فالرفع على الاستئناف ، وفي التركيب الثاني إن نوى العطف على جواب الشرط المقترن بـ (لم) جزم ، وإن لم ينو رَفَعَ .

2- العطف رفعاً على فعل الشرط توهماً :

يرتفع الفعل بعد جواب الشرط ، توهماً على عطفه على فعل الشرط بعد مجيء جواب الشرط ، كقول الأعشى (589) :

إِنْ تَرَكَبُوا فَرَكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرٌ نَزُلُ

584 ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 334/7 .

585 الأعراف : 186 .

586 ينظر : الكتاب : 90/3-91 .

587 الكتاب : 91/3 .

588 المصدر نفسه : 91/3 .

589 وفي ديوانه : 63 قالوا الرُّكُوبُ فَعَلُّنَا تِلْكَ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَأَنَا مَعَشَرٌ نَزُلُ

وعليه لا شاهد . الكتاب : 51/3 . معني اللبيب : 909 . المعجم المفصل : 691/2 .

فالكلام ههنا على رأي الخليل : أتركبون فذلك عادتنا ، أو تنزلون فنحن معروفون بذلك، فصار بمنزلة قولك (590) : ولا سابق شيئاً ، فجعله من العطف على التوهم ، وأما يونس فيرفعه على الابتداء ، على القطع ، كأنه قال : أو أنتم نازلون ، فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط ، ورأى سيويوه أن قول يونس أسهل (591) .

3- عطف الماضي على جواب الشرط المجزوم :

إذا جاء جواب الشرط ماضياً لفظاً ، فهو مجزوم معنى ، وعليه أجاز الفراء أن يعطف الماضي لفظاً على جواب الشرط المجزوم ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِن نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ (592) ؛ فقد عطف الفعل (ظَلَّتْ) الماضي لفظاً ، المستقبل معنى ، على الجواب (نَزَّلْ) وهو مضارع لفظاً ومعنى ، ولم يقل : (فَتَظَلِّلُ) لأن الشرط يجوز فيه لفظ الماضي ، والمضارع والمعنى معنى الاستقبال (593) .

ويجوز العكس إن كان جواب الشرط ماضياً ، يجوز عطف المضارع عليه على المحل كقوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا ﴾ (594) . فقد عطف (يجعلُ) على (جعلَ) لأن معنى (جعلَ) ، وذكر ابن جني أن قوله (ويجعلُ) قرئ بالنصب على إضمار (أنْ) (595) .

590 إشارة إلى قول زهير : بدا لي أي لست مُدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جانياً

وفي شعره : 169 (سابقاً) . الكتاب : 29/3 ، 51 .

591 ينظر : الكتاب : 50/3-51 . شرح الرضي على الكافية : 73/4 . معني اللبيب : 909 .

592 الشعراء : 4 .

593 ينظر : معاني القرآن للفراء : 276/2 .

594 الفرقان : 10 .

595 ينظر : معاني القرآن للفراء : 386/1 ، 276/2 . المحتسب : 118/2 .

4- تركيب القسم :

فرق ابن جني بين القسم الخبري ، والقسم الإنشائي ، فالخبري ما كان فعل القسم فيه صريحا ، ك: حلفت بالله ، فهذا كلام مستقل ، والإنشائي الذي لا يكفي بفعل القسم وإنما يحتاج إلى الجواب ، ليصبح بنية لغوية مستقلة ، " ولو قلت في حكاية القسم : (حلفت بالله) أي : كان قسمي هذا ، لكان كلاماً ، لكونه مستقلاً ، ولو أردت به صريح القسم ، لكان قولاً من حيث كان ناقصاً لاحتياجه إلى جوابه " (596) .

وتركيب القسم لدى ابن يعيش كتركيب المبتدأ والخبر ، فكما أن المبتدأ لا غنى له عن الخبر ، كذلك لا بدّ لفعل القسم من جواب : " والجملة عبارة عن كلّ كلام مستقلّ ، فإن هذه الجملة لا تستقلّ بنفسها ، حتى تتبع بما يقسم عليه نحو : (أقسمُ بالله لأفعلنّ) ، ولو قلت : أقسم بالله ، وسكت لم يجز... والقسم وجوابه ، وإن كانا جملتين فإنهما لمّا أكّد إحداهما بالأخرى صارت كالجملة الواحدة المركّبة من جزأين كالمبتدأ والخبر ، فكما أنك إذا ذكرت المبتدأ وحده لا يفيد ، أو الخبر وحده لا يفيد كذلك إذا ذكرت إحدى الجملتين دون الأخرى ، لو قلت : أكلتُ بالله ، كان كقولك : (زيد) وحده في عدم الفائدة " (597) .

ولم يرتضِ ابن هشام هذه التسوية بين الجملة والكلام ، بل جعل الجملة أعمّ من الكلام لأنها حينئذ لا يشترط فيها الإفادة ، بخلاف الكلام الذي شرطه الإفادة ، وانتقد على الزمخشري هذه التسوية بقوله : " والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، وما كان بمنزلة أحدهما ... وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل ، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال : ويسمى جملة ، والصواب أنّها أعمّ منه ، إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعه يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام " (598) .

البنية التركيبية للقسم :

يتركب أسلوب القسم من : أداة القسم ، والمقسم به ، والمقسم عليه ، وهو جواب القسم ، كقوله تعالى : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ﴾ (599) ، فحرف القسم وهو الواو ، والمقسم به وهو (الربُّ) والمقسم عليه وهو جواب القسم : (لَنَحْشُرَنَّهُمْ) .

أدوات القسم : وتقسم أدوات القسم على ثلاثة أقسام :

⁵⁹⁶ الخصائص : 19/1 .

⁵⁹⁷ شرح المفصل : 91/9 ، 93 .

⁵⁹⁸ مغني اللبيب : 490 .

⁵⁹⁹ مريم : 68 .

- **الحروف** : وهي : الواو ، والباء ، والتاء ، واللام ، والهاء ، والهمزة ، ومن ، وعملها الجر فيما بعدها .
- **الأسماء** : وهي : عمر ، وأيمن ، ويمين ، وهي مبتدأ خبرها محذوف .
- **الأفعال** : وهي : أقسم ، وأحلف ، وعاهدت ، وآليت ، وغير ذلك .
- **الحروف** :

وهي : الواو ، والباء ، والتاء ، والهاء ، والهمزة ، واللام ، ومن ، ويكون فعل القسم معها محذوفاً وجوباً، ما عدا الباء فيحذف معها جوازاً وذلك لدلالة حرف القسم عليه ، قال سيبويه : " قال الخليل : وإنما تجيء بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به ، كما تضيف (مررت به) بالباء ، إلا أن الفعل يجيء مضمراً في هذا الباب " (600) .

وحروف القسم تدخل على المقسم به ، فتعمل فيه الجر ، وأكثرها استعمالاً فيه الواو ثم الباء ثم التاء ، وهي لا تدخل إلا على لفظ الجلالة (الله) قال سيبويه : " وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر ، وأكثرها الواو ، ثم الباء ، يدخلان على كل محلوف به ، ثم التاء ، ولا تدخل إلا في واحد ، وذلك قولك : والله لأفعلن ، وبالله لأفعلن ، وكقوله تعالى (601) :

﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ (602) .

الواو :

وهي أشهر حروف القسم ، وأكثرها استعمالاً ، ولا يذكر معها فعل القسم ، وتدخل على اسم (الله) تعالى وغيره ، فمن دخولها على لفظ الله تعالى نحو : (والله لأفعلن) وعلى غيره كقوله تعالى : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ﴾ (603) فدخلت ههنا على لفظ (الرب) ، وعلى غيره كقوله تعالى : ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ * وَطُورِ سِينِينَ ﴾ (604) ، وكقوله تعالى : ﴿ وَالْفَجْرِ * وَآيَاتِ عَشْرِ * وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ * وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ (605) ، وكقوله تعالى :

600 الكتاب : 497/3 .

601 الأنبياء : 57 .

602 الكتاب : 496/3 . وينظر : شرح المفصل : 91/9 .

603 مريم : 68 .

604 التين : الآياتان : 1-2 .

605 الفجر : الآيات : 1-3 .

﴿ وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ ﴾⁽⁶⁰⁶⁾ ، قال السيوطي : " ولا يكون القسم إلا باسم معظم ، وقد أقسم الله تعالى بنفسه في القرآن الكريم في سبعة مواضع ، والباقي كله قسم بمخلوقاته . " (607)
 ومن خصائص (الواو) أنه إذا تلتها واو ، فهي حرف عطف ، قال ابن هشام : " فإن تلتها واو أخرى نحو : ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾⁽⁶⁰⁸⁾ فالتالية واو العطف ، وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب ، وجاء في الشعر دخول واو العطف على واو القسم في قول الشاعر⁽⁶⁰⁹⁾ :

ووالله لولا تَمَرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عِيِيدِ
 وَمُشْرِقِ رِقِّ⁽⁶¹⁰⁾

الباء :

الباء أوسع تصرفاً في التركيب القسمي من الواو والتاء ، فهي تدخل على فعل القسم ظاهراً ومضمراً ، قال ابن يعيش : " فأما الباء فهي أصل حروف القسم ، لأنها حرف إضافة ومعناها الإلصاق ، فأضافت معنى القسم إلى المقسم به ، وألصقته به ، نحو قولك : أحلفُ بالله ، وغيرها محمول عليها " (611) ، وتدخل على الظاهر والمضمر ، تقول : بالله لأفعلنَّ ، وبك لأفعلنَّ ، ولا تقول في غيرها : وك لأفعلنَّ ، ولا : تك لأفعلنَّ ، ومنه قول الشاعر⁽⁶¹²⁾ :

رَأَى بَرَقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرِ فَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلَا أَغَامَا

⁶⁰⁶ الطارق : 1 .

⁶⁰⁷ معترك الأقران في إعجاز القرآن : 450/1-451 . وينظر : شرح المفصل : 93/9 .

⁶⁰⁸ التين : 1 .

⁶⁰⁹ نسب في اللسان : (حيب) إلى عِيْلَانِ بْنِ شُجَاعِ النَّهْشَلِيِّ ، برواية : (فأقسم لولا تمره) ، وعليه لا شاهد . وينظر : الخصائص : 220/2 . شرح المفصل : 138/7 . مغني اللبيب : 473 . المعجم المفصل : 610/2 .

⁶¹⁰ مغني اللبيب : 473 .

⁶¹¹ شرح المفصل : 99/9 .

⁶¹² نسبه أبو زيد في النوادر : 146 إلى عمرو بن يربوع بن حنظلة . وينظر : الخصائص : 19/2 . شرح المفصل : 34/8 ، 101/9 . المعجم المفصل : 816/2 .

وكذلك تـجامع فعل القسم فتقول : أحلف بالله ، وأقسم بالله ، و يراد بها الاستعطف والتـقرب إلى المخاطب فتقول : (بالله إلا فعلت) ومنه قول مجنون ليلي (613) :

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلِي قِيلَ الصُّبْحَ أَوْ قَبْلَتْ فَاهَا
ويشترط في تركيب القسم الذي يراد به الاستعطف أن يكون جوابه طلبـي إنشائي " (614)

وهذا التركيب بخلاف تركيب القسم الأصلي ، لأن فائدة القسم تأكيد الجملة الخبرية وتحقيـقها عند السامع من نفي وإثبات (615) .

التاء :

ذكر النحويون أن (التاء) تكون حرف جر وقسم ، إلا أنها أقل استعمالاً من سابقتها ، وتختص باسم الله تعالى كقوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ إِنْ كِدَتْ لَتُرْدِينَ ﴾ (616) ، وكقوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتُرُونَ ﴾ (617) .

ولم تأت في القرآن الكريم إلا مركبة مع اسم (الله) تعالى ، فهي لا تجر إلا لفظ (الله) تعالى ، " وقد سُمع جرهما (رَبَّ) مضافاً إلى الكعبة ، قالوا : تَرَبَّ الكعبة ، وَسُمِعَ أيضاً : تالرحمن ، وقالوا : تحياتك ، وهذا غريب ، وجُعِلت التراكيب السابقة شاذة " (618) .

اللام :

وهي مختصة بلفظ (الله) تعالى ، ولا تستعمل في القسم إلا إذا أُريد بها معنى التعجب ، وقد قاسها سيبويه في هذا المعنى بالتاء " وقد نقول : (تالله) وفيها معنى التعجب ، وبعض العرب يقول في هذا المعنى : لله ، فيجيء باللام ، ولا تجيء إلا أن يكون فيها معنى التعجب قال أمية بن أبي عائذ (619) :

⁶¹³ ديوانه : 199 . وينظر : شرح المفصل : 101/9-102 . ارتشاف الضرب : 497/2 . مغني اللبيب :

761 . شرح الرضي على الكافية : 308/4 . المعجم المفصل : 2 / 1052 .

⁶¹⁴ شرح المفصل : 102 / 9 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 308/4 . ارتشاف الضرب : 497/2 .

مغني اللبيب : 761 .

⁶¹⁵ ينظر : شرح المفصل : 90/9 . معترك الأقران في إعجاز القرآن : 449/1 . ارتشاف الضرب : 475/2 .

مغني اللبيب : 531 . العوامل المائة النحوية : 95 .

⁶¹⁶ الصافات : 56 .

⁶¹⁷ النحل : 56 .

⁶¹⁸ شرح المفصل : 95/9-96 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 300/4 . ارتشاف الضرب :

440/2 ، 477 . مغني اللبيب : 157 . شرح ابن عقيل : 3 / 12 .

⁶¹⁹ روي في شرح أشعار الهذليين : 56/1 ، 439-440 لأبي ذؤيب :

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ

والشاهد فيه دخول اللام على اسم (الله) تعالى في القسم ، بمعنى التعجب ، ونحو :
لِلَّهِ مَا أَكْرَمَ زَيْدًا ، ولا يجوز حذف اللام مع المقسم به ، وتختص اللام بالأمر العظام فلا
يقال : لِلَّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ " (620) .

من :

و (مِنْ) من حروف الجر التي يراد بها القسم إذا دخلت على المقسم به ، فتجره ،
وتتعلق بفعل القسم المحذوف ، وقد ذكرها ابن يعيش في حروف القسم : " وأدوات القسم
خمسة أحرف الباء والواو ، والتاء ، واللام ، ومن " (621) .

وذكرها سيبويه في حروف القسم ، مكسورة الميم ومضمومتها ، (مِنْ) ، وهي لا
تختص إلا بلفظ (رَبِّي) " واعلم أن من العرب مَنْ يقول : مِنْ رَبِّي لأفعلن ذلك ، وَمَنْ رَبِّي
إنك لأشير ، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء ، ولا يدخلونها في غير (رَبِّي) كما
لا يدخلون التاء في غير (الله) ، ولا تدخل الضمة في (مِنْ) إلا ههنا " (622) .

" ومذهب الكوفيين أن المضمومة الميم (مِنْ) مقصورة من (أَيْمُن) والمكسورة
مقصورة من (يمين) " (623) .

وذكر أبو البركات في الإنصاف أنها لغات في (أيمن) وهو مفرد نحو : مَنْ اللهُ ،
وَمَنْ رَبِّي ، وَمِنْ رَبِّي ، و (مِنْ) لا تدخل إلا على (رَبِّ) وحده ، ولا تدخل على غيره ،
كما لا تدخل التاء إلا على (الله) في (تالله) (624) .

تَالَهُ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعِ سِنَّهُ غَرْدٌ ، ولمالك بن خالد الخناعي :
تَالَهُ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ مُبْتَقِلٌ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ ، وعليه لا شاهد .

ولم نجد في شعر أمية بن أبي عائذ هذا الشاهد ، وقال ابن يعيش : البيت لأمية بن أبي عائذ ،
وقيل : لأبي ذؤيب ، وقيل للفضل بن العباس الليثي يرثي قوماً منهم ، أراد : تالله لا يبقى ، شرح أشعار =
الكتاب : 497/3 . شرح المفصل : 98/9-99 . شرح الرضي على الكافية : 315/4 . مغني اللبيب :
283 . اللسان : (حَيْدٌ) . المعجم المفصل : 1/462 .

620 الكتاب : 497/3 . وينظر : شرح المفصل : 98/9-99 . ارتشاف الضرب : 477/2 . مغني اللبيب :
283 .

621 شرح المفصل : 99/9 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 300/4 . الكتاب : 499/3 . العوامل
المائة : 106 .

622 الكتاب : 499/3 . وينظر : شرح المفصل : 100/9 . شرح الرضي على الكافية : 300/4-301 .

623 شرح المفصل : 100/9 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 300/4 .

624 ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 409/1 .

• الأسماء : وهي عمرُ ، وأيمنُ ، ويمينُ ، وعهدُ اللهِ ، وأمانةُ اللهِ .

عَمْرُ :

وهي مبتدأ التزم حذف خبره ، ويقدر بـ قسمي مفرداً ، أو جملة فعلية ، أي : ما أقسم به ، فنقول في هذا التركيب : لعمرُك ، لعمرِ ، لعمرُ أبيك ، لعمرُ الله ، وتدخل عليه لام الابتداء ، كـ : (لَعَمْرُ اللهُ لَأَفْعَلَنَّ) فاللام لام الابتداء ، وعمرُ : مبتدأ محذوف الخبر وجوباً ، تقديره : قسمي أو حلفي ، أو يميني أو ما أقسم به ثم جوابه (625) .

أَيْمَنُ : اختلف في أصله هل هو مفرد أم جمع ، ذهب الكوفيون إلى أنه جمع (يمين) ، وذهب البصريون إلى أنه مفرد ، وهو اسم مشتق من (الِئْمَنِ) (626) .

وإذا قلت : أَيْمَنُ اللهُ لَأَفْعَلَنَّ ، فهو مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف للعلم به كسابقه ، وتقديره : أَيْمَنُ اللهُ قسمي أو يميني ، وجوز ابن عصفور كونه : خبراً لمبتدأ محذوف أي : قسمي أَيْمَنُ اللهُ ، ويضاف إلى اسم الله ، وأجاز ابن درستويه جرّه بحرف القسم ، وابن مالك إضافته إلى الكعبة ، وذكر سيبويه هذا التركيب (أَيْمَنُ الكعبة لَأَفْعَلَنَّ) ، وتدخل عليه لام الابتداء ، على حد دخولها في (لعمر) كقول نصيب (627) :

فَقَالَ فَرَيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمٌ وَفَرَيْقٌ لَأَيْمَنُ اللّٰهِ لَا
نَعْمٌ دَرِي (628)

وقد يضاف (أَيْمَنُ) إلى الكعبة ، والكاف ، نحو : أَيْمَنُ الكعبة لِأَقَوْمِنَّ ، ومن كلام عروة بن الزبير : لِأَيْمَنِكَ لئن ابتليت لقد عافيت ، ولئن أخذت لقد أبقيت ، وقد سمع إضافتها إلى غيرها ، أنشد الكسائي (629) :

لَأَيْمَنُ أَبِيهِمْ لَبَسَ العِذْرَةَ اعْتَذَرُوا

⁶²⁵ ينظر : الكتاب : 502/3 . الأصول في النحو : 434/1 . شرح المفصل : 35/8-36 ، 91/9 . شرح

الرضي على الكافية : 304/4-305 . شرح ابن عقيل : 252/1-253 . اللسان : (عمر) .

⁶²⁶ ينظر : الإتيان في مسائل الخلاف : 404/1-409 . شرح المفصل : 35/8-36 ، 92/9 . شرح

الرضي على الكافية : 306/4 . مغني اللبيب : 136-137 .

⁶²⁷ البيت لنصيب بن رباح في الكتاب : 503/3 ، وفي أمالي القاضي : 203/2 . وينظر : شرح المفصل :

35/8 ، 92/9 . مغني اللبيب : 137 . اللسان : (يمن) . المعجم المفصل : 425/1 .

⁶²⁸ الكتاب : 503/3-502/3 . وينظر : شرح المفصل : 35/8-36 ، 92/9 . الإتيان في مسائل الخلاف :

407/1 . مغني اللبيب : 137 . شرح ابن عقيل : 252/1-253 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 151 .

ارتشاف الضرب : 480/2 .

⁶²⁹ لم أقف على قائله ولا تنمة له ، ينظر : ارتشاف الضرب : 480/2 . الجنى الداني : 541 . همع

الهوامع : 396/2 .

وزهب الزجاج والرماني إلى أن: (أيمن) حرف لا اسم، وجعله أبو حيان شاذاً (630)

عهدُ الله :

وهو من التراكيب الاسمية التي تستعمل في القسم ، إلا أنه يختلف عن التراكيب السابقة بأنه يجوز ذكر خبره ، أو حذفه مقدماً أو مؤخراً ، تقول : (عهدُ الله لأفعلن ، وعهدُ الله علي لأفعلن ، وعلي عهدُ الله لأفعلن) (631) .

أمانةُ الله :

وهذا التركيب يضاف إلى اسم (الله) وهو مرتفع بالابتداء، وخبره محذوف ، وقيل : يجوز نصبه على نزع الخافض، أي: بحرف جر وقسم محذوف هو الباء، كقول الشاعر (632) ، ويقال وضعه النحويون :

إِذَا مَا الْخُبْرُ تَأْدِمُهُ بِالْحِمِّ فِذَاكَ أَمَانَةَ اللَّهِ الثَّرِيدُ

جواب القسم (المقسم عليه) :

وهو الركن الثالث من أركان تركيب القسم ، ويكون جملة خبرية ، " فالغرض من القسم توكيد ما يقسم عليه من نفي أو إثبات ، كقولك : والله لأقومن ، والله لا أقومن ، إنما أكدت خبرك لتزيل الشك عن المخاطب ، وإنما كان جواب القسم نفياً ، أو إثباتاً لأنه خبر ، والخبر ينقسم قسمين نفياً وإثباتاً ، وهما اللذان يقع عليهما القسم ، وأعني بالخبر ما جاز فيه الصدق والكذب " (633) .

وجملة جواب القسم تقسم إما أن تكون فعلية فيقع القسم عليها ، نحو : والله لتذهبن ، وإما أن تكون جملة اسمية فيقع القسم على الخبر ويؤكد كقولك : والله إن زيدياً لمنطلق ، والله لزيدي قائم ، فالقسم يؤكد الانطلاق والقيام دون (زيدي) (634) .

وجواب القسم: إما جملة فعلية أو اسمية ، والاسمية إما مثبتة أو منفية .

1- جواب القسم جملة اسمية : ويقسم قسمين : جملة اسمية مثبتة ، وجملة اسمية

منفية .

⁶³¹ ينظر : الكتاب : 503/3 . شرح ابن عقيل : 253/1 .

⁶³² الكتاب : 61/3 ، 498 . وينظر : شرح المفصل : 92/9 . اللسان : (آدم) . المعجم المفصل : 228/1 .

⁶³³ شرح المفصل : 90/9 .

⁶³⁴ ينظر : المصدر نفسه : 93/9 .

• الاسمية المثبتة : تركيبها مع لام الابتداء :

ومنه دخول لام الابتداء في جواب القسم على المبتدأ، نحو : (والله لزيدٌ أفضل من عمرو) . ومع (إن) : كقوله تعالى : ﴿ حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴾⁽⁶³⁵⁾ ، ومع (إن) المخففة : كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ * النَّجْمُ الثَّاقِبُ * إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾⁽⁶³⁶⁾ .

وجوز الزمخشري الوجهين في الآية الكريمة السابقة بقوله : " فإن قلت : ما جواب القسم ؟ قلت : (إن كل نفس) لأن (إن) لا تخلو فيمن قرأ (لماً) مشددة ، بمعنى (إلا) أن تكون نافية ، وفيمن قرأها مخففة على أن (ما) صلة ، تكون مخففة من الثقيلة ، وأيتهما كانت فهي مما يتلقى به القسم " ⁽⁶³⁷⁾ .

• الاسمية المنفية :

ذكر ابن يعيش أن المقسم عليه يجاب بأربعة حروف ، فجعل للإيجاب حرفان هما : اللام ، و (إن) ، وللنفي حرفان وهما (ما ، ولا) ⁽⁶³⁸⁾ .

فالمنفية تكون مصدرية بـ (ما) و (لا) و (إن) النافية ، نحو : (والله ما زيدٌ قائمٌ) ، و (والله إن زيدٌ قائمٌ) ، وتركيبها مع (لا) مع الإعمال والإهمال نحو : (والله لا رجلٌ في الدار) و (والله لا زيدٌ في الدار ولا عمرو) ، وبـ (لا) العاملة عمل (ليس) نحو : (والله لا رجلٌ أفضل منك) و بـ (إن) نحو : (والله إن زيدٌ قائمٌ) ⁽⁶³⁹⁾ .

2- جواب القسم جملة فعلية :

ويكون جواب القسم جملة فعلية تحتوي ثلاثة تراكيب، الأول: مع الماضي ، والثاني : مع المضارع الخبري ، والثالث : مع الجواب الطلب في القسم الاستعطافي .

الأول : التركيب مع الماضي :

1- المقسم عليه جملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت : إذا كان المقسم عليه جملة

فعلية فعلها ماضٍ لا يخلو أن يكون إمّا متصرفاً وإمّا جامداً ، فإن كان متصرفاً اقترن

⁶³⁵ الدخان : الآيات : 1-3 .

⁶³⁶ الطارق : الآيات : 1-4 .

⁶³⁷ الكشاف : 734/4 .

⁶³⁸ ينظر : شرح المفصل : 96/9 .

⁶³⁹ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 310/4 . ارتشاف الضرب : 487/2 .

ب (اللام ، وقد) ، وإن كان جامداً وجب اقترانه باللام ، دونما (قد) ، كقول
زهير بن أبي سلمى (640) :

يَمِيناً لَنِعْمَ السَّيِّدَانِ وَجِدْتُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبرِمٍ

وكقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ ﴾ (641) ، فاللام الداخلة على (نعم)
(جواب قسم محذوف ، والمخصوص بالمدح محذوف تقديره : فوالله لنعم المجيبون نحن) (642) .

وأما مع الماضي المتصرف فيتركب جواب القسم مع (قد) : كقوله تعالى :
﴿ وَالشَّمْسُ وَضَحَّاهَا * وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّاهَا * وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّاهَا * وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَاهَا *
وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا * وَالْأَرْضُ وَمَا طَحَنَهَا * وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا *
قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ (643) ، ومع اللام و (قد) كقوله تعالى : ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ * وَطُورِ
سِينِ * وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ * لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ .

ومجرداً من اللام و (قد) كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ * وَالْيَوْمِ
الْمَوْعُودِ * وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ * قَبْلِ أَصْحَابِ الْأُخْدُودِ ﴾ (644) ، ومع الماضي المراد به
المستقبل : كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾ (645) .
(أي : ليظلمن ، ومع (رَبُّ) كقول الشاعر (646) :

لَئِنْ نَزَحَتْ دَارٌ لَلَيْلَى لِرُبَّمَا غَنِينَا بِخَيْرٍ وَالِدِيَّارُ جَمِيعُ

ومع الماضي باللام بلا (قد) كقول امرئ القيس (647) :

640 شعره : 15 . وينظر : المعجم المفصل : 923/2 . السحيل : الخيط المفرد . والمبرم : المفتول .

641 الصافات : 75 .

642 ينظر : الكشاف : 48/4 .

643 الشمس : الآيات : 1-9 .

644 البروج : الآيات : 1-4 .

645 الروم : 51 .

646 مجنون ليلى . ديوانه : 132 . وينظر : ارتشاف الضرب : 485/2 . المعجم المفصل : 546/1 .

647 ديوانه : 32 . وينظر : شرح المفصل : 20/9 . شرح الرضي على الكافية : 313/4 . ارتشاف الضرب

: 484/2 . مغني اللبيب : 229 . اللسان : (حلف) . المعجم المفصل : 745/2 . الفاجر : الكاذب ،

والصالي : الذي يصطلي بالنار .

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

وذكر ابن السراج تركيباً آخر وهو دخول اللام على الجار والمجرور وبعدهما ماضٍ نحو : والله لفيك رغبْتُ (648) .

2- الماضي المنفي :

ويتركب المقسم عليه إذا كان ماضياً منفيّاً مع الأدوات الآتية : مع (ما) : كقوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ (649) ، وجاء في الشعر دخول اللام على : ما كقول النابغة الذبياني (650) :

فَلَا عَمْرُ الَّذِي أَثْنِي عَلَيْهِ وَمَا رَفَعَ الْحَجِيجَ إِلَىٰ إِلَالٍ
لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَانْتَصِحَنِي وَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَا لِي !

وهذا ضرورة لا يجيزه ابن السراج ، وجعله على توهم الذي والصلة (651) .

ومع (لا) و (إن) فينقلب إلى المستقبل ، كقول المؤمل المحاربي (652) :

حَسَبُ الْمُحِبِّينَ فِي الدُّنْيَا عَذَابُهُمْ تَاللَّهِ لَا عَذَابَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقَرٌ

أي : لا تعذبهم ، وتقول : والله إن قام زيدٌ ، والله لا قام زيدٌ (653) .

الثاني : التركيب مع المضارع :

• المضارع المثبت :

يتركب جواب القسم المصدر بالمضارع تركيبين :

الأول : وجوب التوكيد ، إذا كان جواب القسم فعلاً مضارعاً ، مثبتاً ، مستقبلاً ، متصلاً بلام القسم ، غير مفصول عنها بفواصل ، أكد بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة ، وجوباً (654) ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُولَّوْا مُدْبِرِينَ ﴾ (655) .

648 ينظر : الأصول في النحو : 436/1 .

649 النجم : الآيتان : 1 ، 2 .

650 ديوانه : 151 . وينظر : مغني اللبيب : 891 . وفيه : فاصطنعني ، بدل : فاتصحنني . المعجم المفصل : 757/2 . فلا عمر الذي : أراد : فلا يعمر الذي أثنى عليه ، وهو الله عز وجل ، والعمرُ : البقاء ، وقوله : ما رفع الحجيج : يعني الإبل ، حلف بها تعظيماً لها ، لأنها تعين على الحج .

651 ينظر : الأصول في النحو : 435/1 . ارتشاف الضرب : 487/2 . مغني اللبيب : 891 .

652 الأغاني : 176/22 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 13/4 ، 314 . ارتشاف الضرب : 487/2 . مغني اللبيب : 320 . المعجم المفصل : 374 / 1 .

653 ينظر : الأصول في النحو : 435/1 .

654 ينظر : شرح المفصل : 96/9 . شرح الرضي على الكافية : 311/4 . ارتشاف الضرب : 486/2 .

الثاني: فإذا فصل بين لام القسم والفعل المضارع بفواصل امتنع توكيد الفعل بالنون⁽⁶⁵⁶⁾ ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِن مَّتُمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾⁽⁶⁵⁷⁾ ، فالجار والمجرور معمولان للفعل (تحشرون) وامتنع توكيد الفعل للفصل بشبه الجملة ، و ب (اللام وقد) نحو : _____
والله لقد أقومُ غداً ، وبلا (قد) نحو : والله ليقومُ زيدٌ ، وهو قليل ، وباللام والسين نحو : والله لسيقومُ زيدٌ ، و (اللام ، وسوف) كقوله تعالى : ﴿ وَكَسُوفٌ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾⁽⁶⁵⁸⁾ .

• المضارع المنفي :

ويصدر بـ (لن ، ولم) وهو رأي ابن مالك⁽⁶⁵⁹⁾ كقوله⁽⁶⁶⁰⁾ :
وَاللَّهِ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أُوَارِيَ فِي الثَّرَابِ دَفِينَا
ويصدر بـ (لا) نحو : والله لا يقومُ زيدٌ ، وكقوله تعالى : ﴿ لَئِن أُخْرِجُوا لَّا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَّا يَنْصُرُوهُمْ ﴾⁽⁶⁶¹⁾ بدليل رفع الفعلين (لا يخرجون ، ولا ينصرونهم) لأنهما وقعا جواباً للقسم لا جواباً للشرط ، ولو كان الجواب للشرط لُخِذَتْ النون⁽⁶⁶²⁾ .

قال ابن مالك : " المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم ، تُصدر في الإثبات بلام مفتوحة ، أو (إنَّ) مثقلة أو مخففة ، وتصدر في الشرط الامتناعي ، بـ (لو) أو (لولا) وفي النفي بـ (ما) أو (لا) ، أو (إن) ، وقد تصدر بـ (لن) أو (لم) ، وتصدر في الطلب بفعله أو بأدواته أو بـ (إلا) أو (لَمَّا) بمعناها ، وقد تدخل اللام على (ما) الثانية اضطراراً " ⁽⁶⁶³⁾

⁶⁵⁵ الأنبياء : 57 .

⁶⁵⁶ ينظر : ارتشاف الضرب : 485/2-486 .

⁶⁵⁷ آل عمران : 158 .

⁶⁵⁸ الضحى : 5 .

⁶⁵⁹ ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 152 . ارتشاف الضرب : 486/2 .

⁶⁶⁰ هو أبو طالب عمُ النبي (ص) . ديوانه : 68 .

⁶⁶¹ الحشر : 12 .

⁶⁶² ينظر : شرح المفصل : 97/9 .

⁶⁶³ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 152 .

هذا ما ملخصه في تصدر جملة المقسم عليه بالأدوات نفيًا وإيجاباً ، بقي لدينا التمثيل بحرفي الشرط (لو ، ولو لا) ، كقولك : والله لو لا زيدٌ لأكرمتك ، والله لو قام زيدٌ قام عمرو ، كانت هذه الجملة نفس جواب القسم (664) .

الثالث : التركيب مع القسم الطلبي :

وهذا النوع من القسم يكون للاستعطاف ، وجوابه جملة طلبية كالأمر ، والنهي ، والاستفهام ، وخصَّ أبو حيان القسم الاستعطافي بحرف القسم الباء ، بقوله : " وتختص الباء بظهور فعل القسم معه ، وبدخولها على المضمر ، وباستعمالها للاستعطاف ، ولا يكون الاستعطاف إلا إذا أعقبها كلام ليس بخبر من أمر أو نهي واستفهام " (665) .

ويُسمَّى أيضاً قسم السؤال ، ويستعمل فيه غير الباء ، لا كما ذكر أبو حيان ، بل يتركب قسم السؤال من جملة القسم اسمية كانت أم فعلية ، نحو : عمرك الله ، نشدتك الله وغير ذلك. وأنكر ابن يعيش هذا النوع من القسم، لأن جواب القسم جملة فعلية مؤكدة خبرية ، وجواب هذا النوع من القسم جملة طلبية وإنما هو استعطاف المخاطب بتقدير : (أسألك) أي بتقدير السؤال ، وذهب ابن مالك، ووافقه الرضي على تسمية هذا النوع قسماً، والجملة الطلبية هي المقسم عليها، وقال أبو حيان: ولا نعلم أحداً ذهب إلى تسمية هذا قسماً إلا ابن مالك (666) .

والأكثر استعمالاً مع هذا النوع من القسم هو حرف الجر الباء ، كقول الشاعر (667)

بِرِّبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلِي قُبِيلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَلْتَ فَاهَا

ويكون استفهاماً بالاسم كقول عمر بن أبي ربيعة (668) :

أَيُّهَا الْمُنْكَحُ الثَّرِيَّا سُهَيْلاً عَمْرُكَ اللَّهُ كَيْفَ يَجْتَمِعَانِ ؟

⁶⁶⁴ ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 152 . ارتشاف الضرب : 489/2 .

⁶⁶⁵ ارتشاف الضرب : 497/2 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 308/4 .

⁶⁶⁶ ينظر : شرح المفصل : 101/9-102 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 152 . شرح الرضي على

الكافية : 308/4 . ارتشاف الضرب : 496/2-497 . مغني اللبيب : 761 .

⁶⁶⁷ البيت لمجنون ليلي في ديوانه : 199 .

⁶⁶⁸ شرح ديوانه : 416 . وينظر : المقتضب : 329/2 . ارتشاف الضرب : 498/2 . شرح المفصل :

91/9 . شرح الرضي على الكافية : 312/1 . اللسان : (عمر) . المعجم المفصل : 1028/2 . ويروى :

يلتقيان ، بدل : يجتمعان .

فهذا التركيب عند جُلِّ النحويين ليس بقسمٍ ، لأنه لا جواب له ، وإنما هو إخبار بأنك داعٍ للمخاطب بالتعمير ، وجعله سيبويه في المصادر بمنزلة (سبحان الله) ، وذكر المبرد أن انتصابه على المصدر بتقدير : عمرتك الله تعميراً ، وفاقاً لسيبويه ، وأجاز رأياً ثانياً وهو أن ينتصب بتقدير حذف الجار لأنه ذكره مع قولهم : (يمين الله) و (عهد الله) والنصب فيه بتقدير : أقسم بيمين الله ، وبعهد الله ، فلما حذفوا الباء وصل الفعل فعمل ، وعلى هذا يكون (عمرك الله) على تقدير القسم ، أي : أقسم بعمرك الله ، فيكون (عمرك الله) قسماً ، فالمعنى : أقسم بتعميرك الله ، أي : بإقرارك له بالدوام والبقاء (669) .
ويكون الجواب أمراً كقول الشاعر (670) :

بعيشك يا سلمى أرحمي ذا صبابية أبي غير ما يرضيك في السرّ والجهر

ويجاب القسم الاستعطافي بـ (إلا ، ولما) نحو : نشدتك بالله إلا فعلت ، أو : لما فعلت ، و (أن ، ونهي) نحو : نشدتك بالله أن تقوم ، ونشدتك الله لا نقم ، وقال سيبويه : " سألت الخليل عن قولهم : أقسمت عليك إلا فعلت ، ولما فعلت ، لمّ جاز هذا في هذا الموضع ، وإنما أقسمت ها هنا كقولك : والله ؟ فقال : وجه الكلام : لتفعلن ها هنا ، ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بـ (نشدتك الله) إذا كان فيه معنى الطلب " (671) .

اجتماع الشرط والقسم :

يجتمع الشرط والقسم في أسلوب واحد ، فإذا تركبا مع بعضهما ، فالجواب للمتقدم منهما ، ويحذف جواب الثاني ، لدلالة جواب الأول عليه ، وهذا مختص بالرتبة .

1 - الجواب للقسم المتقدم على الشرط الجازم :

إذا تقدّم القسم على الشرط ، فالجواب للقسم ، وجواب الشرط محذوف دلّ عليه جواب القسم قال سيبويه : " وذلك قولك : (والله إن أتيتني لا أفعل) لا يكون إلا معتمداً عليه اليمين " (672) .

⁶⁶⁹ ينظر : الكتاب : 322/1 . المقتضب : 329/2-330 . أمالي ابن الشجري : 109/2-110 . شرح

المفصل : 91/9-92 . ارتشاف الضرب : 498-499 .

⁶⁷⁰ بلا نسبة في مغني اللبيب : 761 . وينظر : المعجم المفصل : 445/1 .

⁶⁷¹ الكتاب : 105/1-106 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 308/4 . ارتشاف الضرب : 498/2 .

⁶⁷² الكتاب : 84/3 ، 57/7-58 . وينظر : شرح المفصل : 22/9 .

وتتركب اللام الموطئة للقسم مع حرف الشرط (إن) فيصبح (لئن) فيكون الجواب للقسم " تقول : لئن أتيتي لا أفعلُ ذاك ، لأنها لام قسم ، ولا يحسن في الكلام : (لئن تأتي لا أفعل) لأن الآخر لا يكون مجزوماً وهذه اللام زائدة عند الفارسي " (673) .

2- جزم جواب الشرط المسبوق بالقسم :

ذكر الفراء أنه إذا تقدم القسم على الشرط يجوز أن يجزم الجواب ، واستدل على ذلك بما جاء في الشعر ، ويكون فعل الشرط ماضياً ، وأنشد لبعض بني عقيل (674) :

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً أصم في نهار القيظ للشمس بادياً
وأركب حماراً بين سرج وفروة وأغر من الخاتم صغرى شماليا

فقد جاء جواب الشرط المسبوق بالقسم مضارعاً مجزوماً ، ووجهه : لئن كان كذا لا أتيناك ، فتوهم إلغاء اللام (675) ، وكقول الأعشى (676) :

لئن منيت بنا عن غب معركة لا تُلفنا من دماء القوم نتفل

فجعل الرضي ما جاء من ذلك ضرورة ، وجعله الفارسي وابن هشام على زيادة اللام الموطئة ، والجواب للشرط في الأصل (677) .

3- الجواب للشرط المتقدم ، والقسم لغو أو على اعتبار التركيبين :

" أما إذا تقدم الشرط على القسم ، فالواجب اعتبار الشرط ، والقسم ملغى ، نحو : (إن جئتني والله أكرمك) ويجوز اعتبار القسم والشرط نحو : (إن جئتني فوالله لأكرمك) (678)

⁶⁷³ الكتاب : 84/3 ، 57/7-58 . وينظر : المسائل العضديات : 67 . شرح المفصل : 22/9 .

⁶⁷⁴ معاني القرآن للفراء : 66/1-67 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 457/4 . مغني اللبيب : 312 . اللسان : (ختم) . المعجم المفصل : 1070/2 .

⁶⁷⁵ ينظر : معاني القرآن للفراء : 66/1-67 . مغني اللبيب : 312 .

⁶⁷⁶ ديوانه : 63 . وفيه : لم تُلفنا ، بدل : لا تُلفنا . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 457/4 . المعجم المفصل : 701/2 .

⁶⁷⁷ ينظر : معاني القرآن للفراء : 66/1-67 ، 130/2 . المسائل العضديات : 69 . شرح الرضي على الكافية : 457/4 . مغني اللبيب : 312 .

فالتركيب الأول على إلغاء القسم ، لأنه اعتراض بين الشرط وجوابه ، وفيما يخص التركيب الثاني فجملة القسم جواب الشرط ، والجملة الأخيرة جواب للقسم .
 أمّا في التركيب الآتي : (إِنْ أُتَيْتَنِي لِأَكْرَمَنِكَ ، وَإِنْ لَمْ تَأْتِنِي لِأَعْمَنَكَ) فالجواب للقسم لأنه على حذف اللام الموطئة والتقدير : (لَنْ) (679) .

4- توسط القسم وتأخره :

إذا توسط القسم بتقديم الشرط عليه جاز الإلغاء والاعتبار، فمن تركيب الإلغاء قولك :
 (أنا والله إِنْ أُتَيْتَنِي آتِكَ) ألغيت القسم ها هنا ، ويجوز اعتباره ، نحو : (أنا والله إِنْ تَأْتِنِي لِأَتَيْنَكَ) نظراً لتقدمه على الشرط والجملة القسمية مع جوابها خبر للمبتدأ ، وإن تأخر عن الشرط مع الإلغاء نحو : أنا إِنْ أُتَيْتَنِي والله آتِكَ ، ألغيت لتقدم طالبين للجواب المبتدأ والشرط ، وتقول مع الاعتبار : أنا إِنْ أُتَيْتَنِي فوالله لِأَتَيْنَكَ ، فالجملة القسمية مع جوابها جواب للشرط ، مقترن بالفاء ، والجملة الشرطية مع جوابها المركبة معه خبر للمبتدأ ، أمّا نحو : (إِنْ أُتَيْتَنِي فوالله لِأَتَيْنَكَ) ، و (إِنْ أُتَيْتَنِي ، والله ، آتِكَ) فالأول على وجود الجوابين ، جواب الشرط المقترن بالفاء ، وجواب القسم المقترن باللام ، والثاني الجواب للشرط .
 وإن تأخر القسم عن الكلام وجب إلغاؤه نحو : إِنْ أُتَيْتَنِي آتِكَ والله (680) .

5- مجيء فعل الشرط مضارعاً في ضرورة الشعر ، والأصل أن يكون ماضياً والجواب للقسم :

ذكر الرضي أنه إذا تقدم القسم على الشرط ، وجب كون (إِنْ) غير عاملة في اللفظ وحينئذٍ تدخل على الماضي أو المضارع المنفي بـ (لم) والمقصود به الماضي في المعنى ، وما جاء من ذلك فهو ضرورة بقوله : " وكل موضع قلنا : إِنْ (إِنْ) وما تضمن معناها من الأسماء فيه ملغاة ، أي لا جواب لها ظاهراً ، فالأولى أن لا تعمل ظاهراً في الشرط أيضاً ، نحو : (والله إِنْ تَجَنَّنِي لِأَكْرَمَنِكَ) ، وقد جاء ذلك في الشعر كقول الشنفرى (681) :
 فَإِنْ يَكُ مِنْ جِنٍّ لَأَبْرَحُ طَارِقاً وَإِنْ يَكُ إِنْساً مَا كَهَا الْإِنْسُ تَفْعَلُ

⁶⁷⁸ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/457 ، 459 .

⁶⁷⁹ ينظر : الكتاب : 3/66 .

⁶⁸⁰ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/459-461 .

⁶⁸¹ ديوانه : 71 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/461 .

فقول المصنّف : "لزمه الماضي لفظاً أو معنى ، ليس على الإطلاق ، والأولى أن يقول : الأكثر كونه ماضياً لفظاً أو معنى ، ويعني بالمعنى نحو : (إن لم تزرني لأزورنك) " (682) .

تركيب اللام الموطئة مع غير إن :

ذكر النحويون أن اللام الموطئة تتركب مع غير (إن) كالتركيب مع (من) كقول الشاعر (683) :

لَمَتِي صَلَحْتَ لِيُقْضَيْنَ لَكَ صَالِحٌ وَلْتَجْزَيْنَ إِذَا جُزِيَتْ جَمِيلاً

ومع (ما) كقراءة غير حمزة (684) في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ (685) ، هذا ما ذهب إليه المرادي ، وردّه ابن هشام بأن الأحسن ألا تكون موطئة ، و (ما) شرطية ، بل للابتداء ، و (ما) موصولة لأنه حمل على الأكثر ، كقول الشاعر (686) :

وَلَمَّا رُزِقْتَ لِيَأْتِيَنَّكَ سَيِّبُهُ جَلَباً ، وَلَيْسَ إِلَيْكَ مَا لَمْ تُرْزَقِ

فدخلت اللام الموطئة على (ما) .

ومع (من) كقوله تعالى : ﴿ لِمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمَّا نَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (687) .

وتتركب اللام الموطئة مع (إذ) تشبيهاً لها بـ (إن) وهو غريب ، ذكره أبو الفتح (688) في قوله (689) :

غَضِبْتُ عَلَيَّ لَأَنْ شَرِبْتُ بِجَزَّةٍ فَلِإِذٍ غَضِبْتُ لِأَشْرَبَنْ بِحُرُوفٍ

682 شرح الرضي على الكافية : 461/4-462 .

4 بلا نسبة في ارتشاف الضرب : 491/2 . ومعني اللبيب : 310 . والمعجم المفصل : 669/2 .

684 ينظر : المحتسب 164/1 .

685 آل عمران : 81 .

686 القطامي . ارتشاف الضرب : 493/2 . الجنى الداني : 137-138 . المعجم المفصل : 611/2 .

687 الأعراف : 18 .

688 ينظر : سر صناعة الإعراب : 397/1 . معني اللبيب : 311 .

689 البيت لأعرابي في أمالي القالي : 148/1 . وروي فيه (ولئن) ، بدل : (فلإذ) ، وعليه لا شاهد .

وينظر : سر صناعة الإعراب : 397/1 . معني اللبيب : 311 .

تركيب القسم مع أدوات الشرط غير الجازمة (لو ، لولا) :

ويكون الجواب للقسم لا للشرط ظاهراً ، ويستغنى عن جواب الشرط بجواب القسم ، لدلالته عليه ، كقوله تعالى : ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ * لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴾ ،⁽⁶⁹⁰⁾ ومع (لولا) كقول الشاعر (691) :

والله لَولَا شَيخُنَا عَبَّادُ لَكَمَرُونَا اليَوْمَ أَوْ لَكَادُوا

واللام جواب القسم ، لا جواب (لولا) .

ومن التراكيب على سبيل التمثيل : والله لولا زيدٌ لخرجت ، و : والله لو قام زيدٌ لقام عمرو ، فجواب (لو ، ولولا) محذوف ، وجواب القسم مذكور وهو : (لخرجت ، ولقام) وجوابهما ماضٍ .

تركيب القسم مع غير الشرط :

يتركب القسم مع المبتدأ والخبر ، فإذا كان الخبر جملة جاز الأخذ بالقسم وإلغاؤه ، عده على أنه جملة في محل رفع خبر ، وإلغاؤه بوصفه معترضاً والفعل بعده خبراً ، نحو : (أنا والله لأقومنَّ ، وأنا والله أقومُ) وإذا كان الخبر مفرداً وجب كونه خبراً للمبتدأ ، ووجب إلغاء القسم نحو : أنا - والله - قائمٌ⁽⁶⁹²⁾ .

⁶⁹⁰ التكاثر : الآيتان : 5-6 .

⁶⁹¹ بلا نسبة في شرح الرضي على الكافية : 456/4 . واللسان : (كمر) ، وفيه : تالله ، بدل : والله ، و : لكامرونا ، بدل : لكمرونا . الخزانة : 349/11 .

⁶⁹² ينظر : شرح الرضي على الكافية : 460-461/4 .

سادساً: تركيب الخوالب :

تشمل البنية التركيبية للخوالب شبكة من البنى الفرعية النحوية هي : خالفة التعجب ، والمدح والذم ، وأسماء الأفعال ، وآثرنا إضافة تركيبين ملحقين بتركيب الخالفة ، وهما التركيب الوصفي : (أقائم الزيدان) ، وتركيب (لولا) بوصفها خالفت أخواتها في عدم اختصاصها بالجملة الفعلية ، وخروجها عنها ، واختصاصها بالجملة الاسمية .

1- تركيب التعجب :

التعجب لغة صائتة صامتة، وهي تعبير جسدي كلامي دال على الدهشة، والاستغراب ، أو الاستنكار ، أو الرفض ، وقد يدل على الإعجاب " وهو انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه ، ويقل في العادة وجود مثله ، وهذا المعنى الدهش والحيرة ، ومثال ذلك : أنا لو رأينا طائراً يطير لم نتعجب منه لجري العادة بذلك ، ولو طار غير ذي جناح ، لوقع التعجب منه ، لأنه خرج عن العادة ، وخفي سبب الطيران " (693) .

وللتعجب صيغ كثيرة منها السماعي ، ومنها القياسي .

أ- تركيب التعجب القياسي :

• صيغة ما أفعله :

وتتركب هذه الصيغة من ثلاث كلمات ، هي :

1- ما :

مذهب الخليل وسيبويه ، وجمهور البصريين أن (ما) : نكرة تامة بمعنى (شيء) وهي في محل رفع مبتدأ ، وما بعدها الخبر ، وخالف الفراء وابن درستويه الجمهور ، وذهبوا إلى أن (ما) استفهامية ، دخلها معنى التعجب ، وعن الأخفش ثلاثة أقوال : أحدها : كمذهب الجمهور . الثاني : إنها اسم موصول ، والتقدير : الذي أحسن زيدا عظيماً . والثالث : إنها نكرة موصوفة ، والفعل بعدها صفتها ، والخبر محذوف ، واجب الحذف ، والتقدير : شيء أحسن زيدا عظيماً " (694) .

ورد ابن يعيش مذهب هؤلاء بقوله : " (ما أحسن زيدا ، وما أجمل خالداً) : وهي جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، ف (ما) اسم مبتدأ في موضع رفع ، وهي هنا اسم غير موصول ، ولا موصوف ، بمعنى (شيء) كأنك قلت : شيء أحسن ، ولم ترد شيئاً بعينه ،

⁶⁹³ شرح المفصل : 142/7 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 228/4 . معترك الأقران في إعجاز القرآن : 423/1 .

⁶⁹⁴ ارتشاف الضرب : 33/3 . وينظر : شرح المفصل : 143/7 . شرح الرضي على الكافية : 233/4-234 . 234 . همع الهوامع : 37/3 . شرح ابن عقيل : 150/3 . شرح قطر الندى : 357-358 .

إنما هي مبهمة ، ولما أريد بها الإبهام جُعِلَتْ بغير صلة ولا صفة ، إذ لو وصفت أو وصلت لكان الأمر معلوماً ، فإن قيل : ولم خصوا التعجب بـ (ما) دون غيرها من الأسماء ، قيل : لإبهامها ، والشيء إذا أبهم كان أفخم لمعناه ، وكانت النفس متشوقة إليه لاحتماله أموراً⁽⁶⁹⁵⁾ .

2- فعل التعجب :

تتركب (ما) مع فعل التعجب (أفعل) الذي لزم صيغة واحدة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (هو) ، وقد اختلف فيه ، أهو اسم أم فعل ؟ .

ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل) في التعجب نحو : (ما أحسن زيداً) اسم ، واستدلوا على ذلك بأنه جامد لا يتصرف ، ويجوز تصغيره ، وتصحيح عينه ، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ ، ووافقهم الكسائي من الكوفيين ، واحتجوا بدخول نون الوقاية عليه نحو : (ما أحسنني) وأنه ينصب المعارف والنكرات ، وأنه مفتوح الآخر كالماضي ، وقال الرضي : لولا انفتاح أفعل التعجب ، وانتصاب المتعجب منه بعده ، انتصاب المفعول به ، لكان مذهبهم — أي الكوفيين — جديراً بأن يُنصر⁽⁶⁹⁶⁾ .

" و (أفعل) في التعجب : فعل ماضٍ غير متصرف ، ولا يستعمل إلا بلفظ الماضي ، ولا يكون منه مضارع ، ولا أمر ، ولا اسم فاعل ، وأنه تضمن ما ليس له في الأصل ، وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل ، وهو التعجب ، والأصل في إفادة المعاني إنما هو الحروف ، فلما أفاد فائدة الحروف جمودها ، وجرى في امتناع التصرف مجراها " ⁽⁶⁹⁷⁾

وهذا التركيب هو في الأصل تركيب لازم ، لا يتعدى ، فأفادت همزة التعدية تعديته إلى المفعول ، بنقله إلى صيغة (أفعل) فإذا قلت : ما أحسن زيداً ، فالبنية التركيبية العميقة أصلها : حسن زيدٌ ، مركبة من فعل وفاعل ، وبتحويله إلى تركيب التعجب أصبح متعدياً بالهمزة ، فتقول : ما أحسن زيداً ! ، أي : شيء جعله حسناً ، وفي الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ينقص التركيب بتعديه إلى مفعول واحد ، كالتركيب السابق بالزيادة يتعدى إلى مفعول بعدما كان لازماً فتقول : ما أعلم زيداً ، فيقتضي التعدى إلى مفعولين ، إلا أنه عندما رُكِب في التعجب نقص مفعول ، وألزم بمفعول واحد . وهذا ما عبّر عنه ابن يعيش بقوله : " فإذا

⁶⁹⁵ شرح المفصل : 143/7 .

⁶⁹⁶ ينظر : الإحصاف في مسائل الخلاف : 148-126/1 . شرح المفصل : 143/7 . شرح الرضي على الكافية : 230/4 . ارتشاف الضرب : 33-34/3 . همع الهوامع : 36/3 . شرح قطر الندى : 359 .

شرح ابن عقيل : 148/3 .

⁶⁹⁷ شرح المفصل : 143/7 .

قلت : ما أعلمَ زيداً ! فإنه ينقص بهذا التعدي ، لأنه قبل التعجب قد كان ممّا يتعدّى إلى مفعولين ، وفي التعجب صار يتعدّى إلى مفعول واحد لا غير فحينئذ تنقله إلى (فَعَلَ) بالضم ، فيصير (عَلمَ) وهذا البناء لا يكون متعدياً ، فإذا أريد التعجب منه نقلوه بالهمزة ، فيتعدى حينئذ إلى مفعول واحد " (698) .

وإذا خلّ فعل التعجب بأحد الشروط الموضوعه له (699) ، جيء بمصدره الصريح أو المؤول مركباً مع فعل مساعد يدل على التعجب ، نحو : ما أجملَ سُمرَةَ الرجلِ ! ، فعل مساعد + مصدر صريح + متعجب منه .

ونحو : ما أجملَ أن يسمراً الرجلُ : فعل مساعد + حرف مصدري + مضارع منصوب + متعجب منه ، وكذلك يؤتى بالمصدر المؤول فقط في حالتي النفي والمبني للمجهول نحو : (ما أكثرَ أنْ لا يقومَ زيدٌ ، وما أجملَ أنْ يكافأَ المقاومُ) .

وكذلك : ما أشدُّ كونه جميلاً ، وما أكثرَ ما كان محسناً ، في المصدر الصريح والمؤول

3- المتعجب منه :

شرط النحويون في المتعجب منه كونه معرفة، أو نكرة مختصة، لتحصل الفائدة بذلك ، ولا يجوز أن يكون نكرة " والمتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة " (700) .

ويأتي المتعجب منه مركباً مع فعل التعجب على صورٍ هي :

1- معرفة صريحة : على الأصل : نحو : ما أحسنَ زيداً ! ، وما أجملَ السماءَ ! .

2- مصدر صريح : ما خلّ بأحد الشروط نحو : ما أحسنَ سمرَةَ زيدٍ ! ، و : ما أسوءَ عورَ عمروٍ ! ، و : ما أحسنَ استخراجَ زيدٍ الدراهم ! ، و : ما أحسنَ كونَ هندی متجردهً ! .

3- مصدر مؤول بـ (ما) أو (أن) : نحو : ما أكثرَ ما ضُربَ زيد ! ، و : ما

أحسنَ ما كانَ زيدٌ ! ، برفع (زيد) و (كان) تامة ، و (زيد) فاعلها ، والمصدر المؤول مفعول به متعجب منه ، ونحو : ما أحسنَ ما كانَ زيدٌ ضاحكاً ! ، ف (كان)

⁶⁹⁸ شرح المفصل : 144/7 .

⁶⁹⁹ ينظر : شرح المفصل : 144/7 . أوضح المسالك : 270/3 . شرح ابن عقيل : 155/3 .

⁷⁰⁰ ارتشاف الضرب : 36/3 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 235/4-236 . همع الهوامع :

تامة و (ضاحكاً) حال ، و (زيد) فاعلها، وتكون ناقصة و (ضاحكاً) خبر ما⁷⁰¹ .

ونحو : ما أحسنَ ما ظننتَ عبدَ الله قائماً ! ، وما أحسنَ ما صنعَ زيد ! ، ويكون مصدرًا مؤولاً من (أن) نحو : ما أروعَ أن ندافعَ عن الوطنِ ! .
وذكر أبو حيان تركيب (ما) مع (ليس) نحو : ما أحسنَ ما ليس يذكركَ زيدٌ ! ، ولم يجز : ما أحسنَ ما ليس زيد قائماً ! (702) .

4- نكرة موصوفة : نحو : ما أحسنَ أهدأ يقولُ ذلك ! ، أجازته الكسائي ومنعه الفراء والبصريون ، وهناك تراكيب مختلفة نحو : ما أحسنَ أيُّهم قال ! ، فمنعه الكوفيون والأخفش ، وأجازته غيرهم ، فإن وُصِلتْ بمضارع ؛ جاز عند الجميع نحو : ما أحسنَ أيُّهم يقول ذلك (703) ، ونحو : ما أحسنَ زيداً ورجلاً معه ! ، ونحو : ما أحسنَ مَنْ كان زيداً ! (704) ، وهناك تراكيب مع المضارع نحو : ما أطولَ ما يكون هذا الزرع ! . وما أحسنَ ما تكون هذه الجارية ! ، وما أحسنَ ما يكون زيد ! (705) .

ويأتي المتعجب منه ضميراً : الكاف والهاء والياء والنا نحو : ما أحسنك ! ، وما أجمله ! ، وما أكرمني ! ، وما أجملنا ! .

• صيغة أفعل به :

تتركب هذه الصيغة من فعل التعجب (أفعل) الذي صورته صورة الأمر في اللفظ ، ومعناه العميق ماضٍ ، و (به) المركبة معه على أن الباء زائدة ، في اللفظ والمعنى ، ومجرورها فاعل ، والجر بها وجوباً .

واختلف في هذا التركيب فمذهب جمهور البصريين أن صورته صورة الأمر ومعناه التعجب ، هو خبر في المعنى ، والهمزة فيه للضرورة ، ومعنى : (أحسنَ زيدٌ !) أي : صار حسناً ، كما قالوا : أوردقَ الشجرُ ، وأغدَّ البعيرُ ، بمعنى : صار ذا غدةٍ ! ، فضمن معنى التعجب وحولت صيغته إلى صيغة (أفعل) فصار (أحسنَ زيدٌ !) ، فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر ، فزيدت الباء لإصلاح اللفظ فصار : (أحسنَ بزيد) .

⁷⁰¹ ينظر : ارتشاف الضرب : 36/3 .

⁷⁰² ينظر : ارتشاف الضرب : 36/3 .

⁷⁰³ ينظر : المصدر نفسه : 36/3 .

⁷⁰⁴ ينظر : ارتشاف الضرب : 36/3 . الأصول في النحو : 107/1 .

⁷⁰⁵ ينظر : ارتشاف الضرب : 39/3-40 .

وذهب ابن الأتباري إلى أنه اسم ، وذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف إلى أنه أمر حقيقة ، والهمزة للنقل ، و (يزيد) الباء زائدة في المفعول (706) .

وصيغة (أفعل) لزوم طريقة واحدة في الإفراد والتذكير لأنه جرى كالمثل ، فلا يلحقه ضمير تثنية ولا جمع ، ولا مؤنث ، : تقول : يا زيد أكرم بعمرٍ ، ويا رجلاً أكرم بعمرٍ ، وكذلك جماعة الرجال والنساء ، ولا يجاب بالفاء ، كالأمر فلا تقول : أكرم بعمرٍ فيشكركَ ، وأجمل بخالدٍ فيعطيك ، على حدِّ الأمر الحقيقي (707) .

المتعجب منه :

يجر المتعجب منه في هذا التركيب بالباء الزائدة الداخلة على الفاعل ، نحو : (أحسن يزيد) إلا أن يكون (أن) فتحذف الباء ، كقوله (708) :

وقال نبيُّ المسلمينَ : تقدّموا وأحبُّ إلينا أن تكونَ المقدّماً

ولهذا لزمّت الباء في صيغة (أفعل به) ؛ ولا يجوز حذفها إلا إذا كان المتعجب منه مصدرًا مؤولاً بـ (أن ، وصلتها) .

تركيب مختلفة :

نورد في هذه الفقرة تركيبين تركبا مع فعلي التعجب :

1- الأول : الفصل بين (ما) وفعل التعجب :

لا يجوز الفصل بين (ما) وفعل التعجب بفاصل ، إلا أنه جاء عن العرب الفصل بـ (كان) و (أصبح) و (أمسى) (709) ، فالأول كقول امرئ القيس (710) :

أرى أمَّ عمروٍ دمعها قد تحَدَّرا بُكاءً على عمروٍ وما كانَ أصبراً

⁷⁰⁶ ينظر : الأصول في النحو : 101/1 . شرح المفصل : 148/7 . شرح الرضي على الكافية : 235/4 . ارتشاف الضرب : 34-35 . شرح قطر الندى : 357-360 . شرح ابن عقيل : 148/3 ، 150 . همع الهوامع : 38-39 .

⁷⁰⁷ ينظر : شرح المفصل : 148/7 . شرح الرضي على الكافية : 235/4 . همع الهوامع : 38-39 .

⁷⁰⁸ البيت للعباس بن مرداس في ديوانه : 142 . وروي : حُبٌّ ، بدل : أحبُّ . ارتشاف الضرب : 34/3 . همع الهوامع : 38/3 . شرح ابن عقيل : 157/3 . المعجم المفصل : 822/2 .

⁷⁰⁹ ينظر : الأصول في النحو : 106/1 . شرح المفصل : 151-152 . شرح الرضي على الكافية : 233/4 . ارتشاف الضرب : 39-40 .

⁷¹⁰ ديوانه : 69 . وينظر : شرح ابن عقيل : 151/3 .

فقد فصل بـ (كان) الزائدة بين (ما) وفعل التعجب (أصبرا) ، دخلت (كان) لتدل على المضي فقط ، كما حذف الضمير المتصل بـ (أصبرا) لدلالة ما قبله عليه والتقدير (ما أصبرها) .

وقالوا : ما أصبح أبردها ! ، وما أمسى أدفأها ! فجعلوهما بمنزلة (كان) في الزيادة ، وعزاه أبو حيان إلى الكسائي والفراء والأخفش ، وعده البصريون والرضي شاذاً . ونقل عن الجرمي زيادة (يكون) قالوا : ما يكون أهون زيدا ! ، وما يكون أحسن زيدا ! ، وأجاز بعض النحاة زيادة كل فعل لا يتعدى ممّا لا يناقض ، نحو : ما قام أحسن زيدا ! ، وحكى الكسائي عن العرب : (ما مرّ أغلظ أصحاب موسى !) ومعناه : ما أغلظ أصحاب موسى ! ومنعه الفراء ، وحكى أيضاً : ما يخرج أطوله ! (711) .

2- الثاني : الفصل بين أفعل التعجب ، والمتعجب منه بشبه الجملة :

بشرط أن تتعلق بفعلي التعجب ، وفيه خلاف ، ذهب الجرمي والفراء والأخفش في أحد قوليه ، والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف وأبو علي الثلوبين إلى جواز الفصل وعده أبو حيان الوجه الصحيح المنصور ، وذهب الأخفش في أحد قوليه والمبرد وابن السراج وأكثر البصريين إلى المنع ، واختاره الزمخشري ، ونُسب إلى سيبويه (712) .
ومن هذه التراكيب : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وأحسن بالرجل أن يصدق !
وكقوله (713) :

خَلِيلِيَّ مَا أَحْرَى بِنَدِي اللَّبِّ أَنْ يَرَى صَبُورًا وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّابِرِ

حيث فصل بين (ما أحرى) ومفعوله (أن يرى) المصدر المؤول ، بالجار والمجرور ، (بندي اللب) ، ومنه قول عمرو بن معد يكرب (714) عن بني سليم : لَلَّهِ دَرَّ بَنِي سَلِيمٍ مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَا لِقَاءَهَا ، وَأَكْرَمَ فِي اللَّزْبَاتِ عَطَاءَهَا ، وَأَثْبَتَ فِي الْمَكْرَمَاتِ بَقَاءَهَا .

⁷¹¹ ينظر : ارتشاف الضرب : 39/3-40 .

⁷¹² ينظر : الأصول في النحو : 107/1-108 . المقتضب : 178/4 . شرح المفصل : 150/7 . شرح الرضي على الكافية : 232/4 . ارتشاف الضرب : 37/3-38 . همع الهوامع : 40/3 .

⁷¹³ بلا نسبة في ارتشاف الضرب : 38/3 . وهمع الهوامع : 40/3 . وشرح ابن عقيل : 158/3 . والمعجم المفصل : 418/1 .

⁷¹⁴ ينظر : همع الهوامع : 40/3 . شرح ابن عقيل : 157/3 .

وكذلك يفصل بالظرف نحو : ما أحسنَ بالرجلِ أنْ يصدقَ !، و : أحسنَ اليومَ يزيدُ ! ،
فمنعه الأخفش والمبرد وابن السراج ، وأجازته الفراء والجرمي ، وأبو علي ، والمازني (715)

3- ذكر أنه يفصل بـ (لو ، ولو لا) نحو : ما أحسنَ لولا بخله زيداً ! ، وأحسِنَ لو
بخله يزيدُ (716) .

4- يفصل بالنداء ، قال أبو عبد الله بن مالك ، منه قول علي بن أبي طالب (رض)
لما قُتِلَ عمار بن ياسر: " أعزُّ عليَّ أبا اليقظانِ أنْ أراك صريعاً مُجدَّلاً " (717) .

5- وذهب الجرمي إلى جواز الفصل بالمفعول المطلق نحو: ما أحسنَ إحساناً زيداً !،
وكذلك الحال نحو : ما أحسنَ مقبلاً زيداً ، ومنع الجمهور في المسألتين (718) .

6- أما إذا لم تتعلق شبه الجملة بأفعل التعجب ، فلا يجوز الفصل اتفاقاً ، نحو : ما
أحسنَ بمعروفٍ أمراً ! (719) نريد : ما أحسنَ أمراً بمعروف ! .

7- لا يتصرف بتركيب التعجب بتقديم ولا تأخير فلا تقول : زيداً ما أحسنَ ، ولا :
ما زيداً أحسنَ ، ولا يزيدُ أحسنَ ، لعدم تصرفهما ولأنهما أشبهتا المثل (720) .

تعدي أفعال التعجب بحرف الجر (التركيب مع حروف الجر) :

إذا تركب الجار والمجرور مع فعلي التعجب ، فيكون المعنى حسب سياق الكلام :

1- إذا تعلق بفعلي التعجب مجرور جرّ بـ (إلى) كان فاعلاً في المعنى ، ولا

يكون ذلك إلا في حُبِّ أو كره ، نحو : ما أحبُّ زيداً إلى عمرو ! ، وما أبغضه إلى
بكر ! وأحبب يزيدُ إلى عمرو ! ، وأبغض يزيدُ إلى بكر (721) ، والتقدير في الجمل
السابقة : أحبُّ عمرو زيداً ، وأبغضَ بكرُ زيداً ! .

⁷¹⁵ ينظر : الأصول في النحو : 107/1-108 . شرح المفصل : 149/7-150 . شرح الرضي على
الكافية : 232/4 . ارتشاف الضرب : 38/3 .

⁷¹⁶ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 232/4 . ارتشاف الضرب : 38/3 . همع الهوامع : 40/3 .

⁷¹⁷ ارتشاف الضرب : 38/3 . وينظر : همع الهوامع : 40/3 . شرح ابن عقيل : 3 / 157 .

⁷¹⁸ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 232/4 . ارتشاف الضرب : 37/3 . همع الهوامع : 40/3 .

⁷¹⁹ ينظر : همع الهوامع : 40/3 .

⁷²⁰ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 232/4 .

⁷²¹ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 229/4 . ارتشاف الضرب : 40/3 . مغني اللبيب : 291 . همع

الهوامع : 41/3 .

2- إذا تعلق بفعلي التعجب مجرور هو مفعول به في المعنى؛ جرّ باللام، نحو : " ما أضربَ زيداً لعمرو ! ، وما أمقتَ زيداً لخالد ! ، وما أبغضَ زيداً لبكر ! (722) ، والأصل في هذه التراكيب : ضرب زيدٌ عمراً ، وأمقتَ زيدٌ خالدًا ، وأبغضَ زيدٌ بكرًا .

وإذا كان الفعل الذي نريد التعجب منه يدل على علم أو جهل ، أو ما في معناهما جررنا المفعول به بالباء ، نحو : ما أعرفَ زيداً بالفقه ! ، وما أبصره بالشعر ! ، وأبصرَ بزيدٍ بالفقه ! ، وأجهلُ بخالدٍ بالنحو ! (723) ، والأصل في هذه التراكيب : يعلمَ زيدٌ الفقه، ويبصر الشعرَ ، ويجهلُ خالدٌ النحوَ .

3- وإذا لم يكن فعل التعجب متعدياً بنفسه ، بل بحرف الجر ، جررت مفعوله كما كان يتعدى به هذا الفعل على الأصل نحو : ما أعزّ زيداً عليّ ! ، وما أزهّدَ عمراً في الدنيا ! ، وأعزّزَ بزيدٍ عليّ ! ، وأزهّدَ ببكرٍ في الدنيا ! (724) والتقدير : عزّ زيدٌ عليّ ، وزهدَ عمروٌ في الدنيا .

التوكيد والعطف في تركيب التعجب :

لم يجز البصريون توكيد فعل التعجب ، وأجاز الجرمي تأكيده نحو : ما أحسنَ زيداً إحساناً ، وأحسنَ بزيدٍ إحساناً ، والقياس يقتضيه لكنه لم يسمع ، ومنه الرضي ، ولا يجوز تأكيد المضمّر في (أحسنَ ، وأحسنَ) ومنهم من أجاز توكيده توكيداً معنوياً ، نحو : ما أحسنَ زيداً نفسه ! .

إذا عطف على جملتين فيهما المتعجب منه غير الأول لم يجز حذف (ما) نحو : ما أحسنَ زيداً ، وأقبحَ خالدًا ، بل يجب ذكر (ما) (725) .

ويؤكد فعل التعجب المخصوص بصيغة (أفعل به) بنون التوكيد كقول الشاعر (726) :

ومستبدلٍ من بعدِ غَضِيَا صُرِيْمَةً فَأَحْرَبَهُ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا

أراد (وأحْرِيَيْنَ) بنون التوكيد الخفيفة فأبدلها ألفاً في الوقف .

⁷²² ينظر : الأصول في النحو : 108/1 . ارتشاف الضرب : 40/3 . مغني اللبيب : 284 . همع الهوامع : 41/3 .

⁷²³ ينظر : الأصول في النحو : 108/1 . ارتشاف الضرب : 40/3 . همع الهوامع : 41/3 .

⁷²⁴ ينظر : ارتشاف الضرب : 40/3 . مغني اللبيب : 104 . همع الهوامع : 41/3 .

⁷²⁵ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 236/4 . ارتشاف الضرب : 37/3-38 .

⁷²⁶ بلا نسبة في مغني اللبيب : 443 . وشرح ابن عقيل : 148/3 ، 150 . واللسان : (حرى) ، (غضا) . المعجم المفصل : 1075/2 . وغَضِيَا : مائة من الإبل .

ب- تركيب (فَعَلَ) في التعجب :

من البنى التركيبية التي تستعمل في التعجب صيغة (فَعَلَ) ، المحولة إلى التعجب ، وذلك " ليدل بذلك على أنّ المتعجب منه صار كالغريزة ، لأنّ باب (فَعَلَ) موضوع لهذا المعنى " (727) .

وحيث إنّ يجوز جر فاعلها بالباء الزائدة أو إسقاطها ، ويطابق الفعل ههنا في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فتقول : حَسُنَ زيدٌ رجلاً ! ، وحَسُنَ بزيدٍ رجلاً ! ، وفاعل (فَعَلَ) يكون معرفة ونكرة ، ويضمّر على حسب مرجعه نحو : زيدٌ كَرَمٌ ، وهندٌ كَرَمَتْ ، والزيدانِ كَرَمًا رجلين ! ، والزيدون كرموا رجالاً ! ، نريد معنى : ما أكرم (728) ، ونحو : ظَرَفَ زيدٌ ، أي : أظرفُ به ! ، وجعل الزمخشري النصب على التمييز أقوى من الرفع في لأنّ فيه معنى التعجب في قوله تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ (729) .
و (كلمة) بالنصب على التمييز ، والرفع على الفاعلية ، والنصب أقوى ، وأبلغ ، وفيه معنى التعجب كأنه قيل : ما أكبرها كلمة (730) .

⁷²⁷ شرح الرضي على الكافية : 229/4 .

⁷²⁸ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 255/4 . ارتشاف الضرب : 28/3 . شرح ابن عقيل : 172/3 .

⁷²⁹ الكهف : 5 .

⁷³⁰ ينظر : الكشاف : 703/2 .

2- تركيب المدح والذم :

تتركب بنية المدح والذم ، كحد أدنى من عناصر ثلاثة ، مركبة مع بعضها ، لتكوّن هذا الأسلوب ، الفعل والفاعل والمخصوص قال ابن يعيش : " قد ثبت بما ذكرناه كون (نعم وبئس) فعلين ، وإذا كانا فعلين ، فلا بد لكل واحد منهما من فاعل ضرورة انعقاد الكلام ، واستقلال الفائدة " (731) .

تركيب نعم وبئس :

1- الفعل :

اختلف في بنية (نعم وبئس) فذهب الكوفيون إلى أن (نعم وبئس) اسمان مبتدآن ، واحتجوا بأمر عدّة منها : **دخول حرف الجرّ عليهما** : ك : ما زيد بنعم الرجل ، وحكي عن بعض فصحاء العرب أنه قال : **نعم السير على بئس العير** ، **ودخول حرف النداء عليهما** : نحو : يا نعم المولى ، ونعم النصير ، لأن النداء من خصائص الأسماء ، وغير ذلك من الحجج .

ومذهب البصريين أنهما فعلان واستدلوا بحجج منها : **اتصال ضمائر الرفع بهما** ، وهي لا تتصل إلا بالأفعال ، نحو : **نعمًا رجلين** ، ونعموا رجالاً ، **وتركيبهما مع تاء التانيث** : نحو : **نعمت المرأة** ، و**بئست الجارية** ، لأن هذه التاء تختص بالماضي ولا تتعداه (732) . وهما لا يتصرفان فلا يأتي منهما مضارع ولا أمر ولا اسم فاعل (733) .

2- الفاعل :

وإذا ثبت أنهما فعلان " فلا بد لكل واحد منهما من فاعل ضرورة انعقاد الكلام ، واستقلال الفائدة " (734) .

والفاعل يتركب مع الفعل في صور هي :

1- أن يكون **ضمير رفع متصل** ، ولا يكون ذلك إلا مع ألف الاثنتين وواو الجماعة نحو :

نعمًا ، ونعموا .

⁷³¹ شرح المفصل : 130/7 .

⁷³² ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 125-97/1 . شرح المفصل : 127/7 . شرح الرضي على

الكافية : 239-238/ . ارتشاف الضرب : 15/3 . شرح ابن عقيل : 3 / 160 - 161 .

⁷³³ ينظر : شرح المفصل : 129-127/7 . شرح الرضي على الكافية : 242-240/4 . الإنصاف في

مسائل الخلاف : 112-104/1 .

⁷³⁴ شرح المفصل : 130/7 .

- 2- يكون معرفاً بـ (ال) كقوله تعالى : ﴿ نِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾ (735) .
- 3- مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ * وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ ﴿ (736) .
- 4- ويكون مضافاً إلى ما فيه (ال) كقول أبي طالب ، عمّ النبي (ص) (737) :
- فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرِ مُكَذَّبٍ زُهَيْرٌ حُسَاماً مُفْرَداً مِنْ حَمَائِلِ
- 5- ويضاف إلى نكرة : كقول الشاعر (738) :
- فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا
- 6- الفاعل (ما) :

إذا تركبت (ما) مع فعلي المدح والذم ، وإذا كان التركيب مع المفرد نحو : (نعم ما زيدٌ) فمذهب البصريين أن (ما) نكرة تامة غير موصوفة ، وتعرب تمييزاً ، والفاعل ضمير مستتر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص ، ومذهب سيبويه والمبرد وابن السراج والفراسي ، وأحد قولي الفراء في نحو : (غسلته غسلًا نعمًا) ، أن (ما) معرفة تامة ، وهي الفاعل ، أي : نعم الغسلُ ، وقال الكسائي : (بئسَ ما تزويجٌ) أي: بئسَ التزويجُ ، وحينئذ تكون (ما) الفاعل ، فلا إضمار .

وذهب الفراء إلى أنه إذا تركبت (ما) مع (نعم وبئس) في الوصل ، نحو : (نعمًا ، وبئسًا) فهي كافة ومكفوفة لا عمل لها ، فالتركيب مع الفعل لا موضع لها من الإعراب . وإذا وقع بعد (ما) فعل ففيه أقوال ، وأشهرها قولان :

الأول : إن (ما) نكرة موصوفة ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة بعدها صفة لها نحو : (نعم ما صنعت) ، والمخصوص محذوف ، والتقدير : نعم الشيء شيئاً صنعت ، وهو مذهب الأخفش والزجاج وتبعهما الزمخشري .

والثاني : إنها معرفة تامة (فاعل) ، والجملة صفة لها ، والمخصوص محذوف ، والتقدير : (نعم الشيء شيئاً صنعت) ، وهذا مذهب المحققين من أصحاب سيبويه .

735 الحج : 78 .

736 النحل : 29-30 .

737 ديوانه : 148 . وينظر : ارتشاف الضرب : 16/3 . همع الهوامع : 85/2 . المعجم المفصل : 735 /2 .

738 نسبه ابن يعيش في شرح المفصل : 131/7 . إلى حسان بن ثابت ، وهو في زيادات ديوانه : 515/1 .

وقيل هو لكثير بن عبد الله النهشلي . همع الهوامع : 85/2 . شرح الرضي على الكافية : 253/4 .

المعجم المفصل : 964/2 .

وهناك أقوال منها : أن تكون (ما) نكرة منصوبة على التمييز ، والفاعل ضمير مستتر والفعل صفة لمخصوص محذوف ، والتقدير : نعم شيئاً شيئاً صنعته .
 أو : أنها موصولة وفيه قولان : الأول : أنها موصولة والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، وهو قول الفارسي . والثاني : أنها موصولة ، وهي المخصوص ، و (ما) أخرى تمييز محذوف ، والتقدير : نعم شيئاً الذي صنعته ، وهو قول الفراء .
 وهناك قول آخر في نحو : (بئس ما صنعت) بأن (ما) مصدرية ، مخصوص ، أي : بئس صنعك ، ولا يحسن هذا في الكلام حتى تقول : بئس الصنع صنعك .
 وذكر ابن مالك عن الفراء والفرسي أن (ما) فاعلة موصولة يكتفي بها ، وبصلتها عن المخصوص ، ومنها أن (ما) تركبت مع (نعم وبئس) كافة لهما كـ (قل) فصارت غير مختصة ، فدخلت على الفعلية (739) .

7- مجيء الفاعل نكرة :

منع سيبويه مجيء الفاعل نكرة مفردة ، نحو : (نعم رجلٌ زيدٌ) إلا في الضرورة ، وأجاز ذلك الكوفيون ، والأخفش ، وابن السراج ، وتبعهما الرضي . ومن كلام الحارث بن عباد : (نعم قتيلٌ أصلح الله به بين ابني وائل) قال أبو حيان : والصحيح المنع (740) .

8- مجيء الفاعل ضميراً مستتراً مفسراً بتمييز :

يأتي الفاعل ضميراً مستتراً بشرط أن يُفسر بتمييز ، ولا يجوز أن يجمع الفاعل والتمييز في تركيب واحد ، تقول : نعم رجلاً زيداً ، وبئس غلاماً عمرو ، " ففي كل من (نعم وبئس) فاعل أضمر قبل أن يتقدمه ظاهر ، فلزم تفسيره بالنكرة ، ليكون هذا التفسير في تبيينه بمنزلة تقدم الذكر له ، والأصل في كل مضمّر أن يكون بعد الذكر ، والمضمّر ههنا (الرجل) في (نعم رجلاً) ، و (الغلام) في (بئس غلاماً) ، واستغنى عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرتة ، ونصب النكرة ههنا على التمييز " (741) .

⁷³⁹ ينظر : ارتشاف الضرب : 18-17/3 . المقتضب : 175/4 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 126 .

شرح الرضي على الكافية : 251-249/4 .

⁷⁴⁰ ينظر : الأصول في النحو : 120-119/1 . شرح الرضي على الكافية : 253/4 . ارتشاف الضرب :

20/3 .

⁷⁴¹ شرح المفصل : 131/7 .

واختلف في الجمع بين الفاعل الظاهر والتميز فمنعه سيبويه والسيرافي وابن السراج ، فلا يقال : نعم الرجل رجلاً زيداً ، وأجاز ذلك المبرد وأبو علي الفارسي ، واستدلوا بقول جرير (742) :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً

فـ (زاداً) تمييز للفاعل الظاهر (الزادُ) ، ومن أنكر الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز أول هذا البيت على أن : زاداً مفعول به لـ (تزوّد) والتقدير : تزوّد زاداً ، ويجوز أن يكون مصدرًا مؤكدًا محذوف الزوائد والتقدير : تزوّد تزوّدًا وهو قول الفراء (743) .

الفصل بين (نعم وبئس) والفاعل :

منع الجمهور الفصل ، وقد جاء في الشعر ، كقول الشاعر (744) :

فبَادِرْنَ الدِّيَارَ يَزْفَنَ فِيهَا وَبِئْسَ مِنَ الْمَلِيحَاتِ البَدِيلُ

ففصل بشبه الجملة : (من المليحات) ، بين الفعل : بئس والفاعل ، البديل ، وكقول مجنون ليلي (745) :

أرُوْحُ وَكَمْ أُحَدِثُ لَلَيْلَى زِيَارَةً لِبِئْسَ إِذْنُ رَاعِي المَوَدَّةِ وَالْوَصْلِ

ففصل بين الفعل (لبئس) وفاعله (راعي المودة) بـ (إذن) .

تركيب (نعم وبئس) مع (الذي ، مَنْ ، ما) :

منع المبرد وابن السراج مجيء (الذي) فاعلاً لـ (نعم وبئس) نحو : (نعم الذي قام أنتَ) (746) ؛ لأن الاسم الموصول لا يحتاج إلى تمييز ، وفاعل (نعم وبئس) يحتاج إليه ، فالذي يضمرون التمييز فإذا قلنا : نعم رجلاً زيداً = نعم الرجل رجلاً زيداً ، و (الذي) لا تضمّر فليس لها تمييز من جنسها .

⁷⁴² شرح ديوانه للصاوي : 135/1 . وينظر : المقتضب : 150/2 . شرح الرضي على الكافية : 249/4 .

شرح المفصل : 132/7 . الخزانة : 401/9 . المعجم المفصل : 189/1 .

⁷⁴³ ينظر : المقتضب : 150/2 . شرح المفصل : 132-133 . شرح الرضي على الكافية : 249/4 .

⁷⁴⁴ نسبه أبو حيان في تذكرة النحاة : 88-89 ، إلى رفاعة بن عاصم الفقعسي . وينظر : ارتشاف الضرب

: 19/3 . المعجم المفصل : 724/2 .

⁷⁴⁵ ديوانه : 159 . وينظر : ارتشاف الضرب : 19/3 . المعجم المفصل : 777/2 .

⁷⁴⁶ ينظر : المقتضب : 143/2 . الأصول في النحو : 112-113 .

وأجاز الرضي⁽⁷⁴⁷⁾ إسنادهما إلى (الذي) قال الرضي : وهو الحق وكذا : مَنْ ، وما ، كقول الشاعر (748) :

فنعم مزكاً مَنْ ضاقتْ مذاهبُهُ ونعمَ مَنْ هو في سِرِّ وإعلانِ

وتقول : نعم الذي هو عبدٌ : زيدٌ ، وذلك بشرط أن تكون صلتها عامة و (الذي) جنسية .

وذكر ابن هشام أن: مَنْ ، نكرة تامة، تمييز عند الفارسي ، والفاعل مستتر ، وهو المخصوص (749) .

وأجاز ابن السراج وقوع اسم الفاعل المعرف بـ (ال) التي بمعنى (الذي) فاعلاً نحو : (نعم القائمُ أنتَ ، ونعم الضاربُ زيداً أنتَ) (750) .

إسناد نعم وبئس إلى اسم الإشارة :

جاء في الشعر إسناد (بئس) إلى اسم الإشارة كقول الشاعر (751) :

بئسَ هذا الحيُّ حيّاً ناصِراً لئتَ أحياءَهُم فيمَن هلكُ

زيادة الباء في فاعل (نعم وبئس) تشبيهاً بصيغة (افعل به) :

أجاز ذلك ابن السراج نحو : مررتَ بقومٍ نعمَ بهم قوماً ، وإن أسقطت الباء قلت : نعموا قوماً ، ونعم قوماً ، وذكر الرضي أن الباء زائدة في الفاعل لتشبيهه (نعم) بفعل التعجب ، وهو (أفعل به) وتضمينه معناه فكأنه قال : أنعمَ به قوماً (752) .

3- المخصوص :

وهو الركن الثالث ، ورتبته الأصلية أن يتأخر عن الفاعل ، ويشترط فيه أن يكون معرفة أو قريباً من المعرفة (753) ، بأن يخصص بوصفٍ سواء أكان جملة أم شبه جملة فمن

⁷⁴⁷ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 252/4 . ارتشاف الضرب : 23/3 .

⁷⁴⁸ بلا نسبة في شرح الرضي على الكافية : 252/4 . ومغني اللبيب : 433 ، 569 ، 571 . والمعجم المفصل : 1017/2 .

⁷⁴⁹ ينظر : مغني اللبيب : 433 – 434 ، 569 ، 571 .

⁷⁵⁰ ينظر : الأصول في النحو : 112/1 .

⁷⁵¹ بلا نسبة في ارتشاف الضرب : 24/3 . والمعجم المفصل : 616/2 .

⁷⁵² ينظر : الأصول في النحو : 121/15 . شرح الرضي على الكافية : 153/4 .

⁷⁵³ ينظر : ارتشاف الضرب : 26/3 .

الأول : نعم الرجل زيدٌ ، ومن الثاني : نعم الفتى رجلٌ من قريش ، حيث أتى المخصوص نكرة موصوفاً بشبه الجملة (من قريش) ، أو بجملة نحو : نعم الرجل رجلٌ يساعد الناس . ويشترط فيه أيضاً أن يكون أخصاً من الفاعل (754) لا أعمّ منه ولا مساوياً له ، لأن قولك : نعم الرجل زيدٌ = نعم فعل للمدح العام + الفاعل الذي هو عام يدلُّ على هذا الجنس + التخصيص بـ (زيد) ، أي تخصيص التخصيص ، فلا يجوز : نعم الرجل الإنسانُ ، أو نعم الرجل المرء . " وإنما غلبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الإبهام " (755)

أما من الناحية الإعرابية ، فهو رفع أبداً ، واختلف في إعرابه على ثلاثة أوجه :
الأول والأكثر : أن يكون مبتدأ مؤخرًا ، والجملة قبله خبراً مقدماً ، هذا مذهب سيبويه والأخفش ووافقهم الرضي .

والثاني : أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو زيدٌ ، قال به جماعة منهم الجرمي والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي وابن جني .
والثالث : أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ، أي : زيدٌ الممدوحُ (756) .
وعلى أيّة حال ، فالتركيب الأول على جملة واحدة ، وأمّا التركيبان الثاني والثالث فعلى جملتين ، الأولى فعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب ، والثانية اسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب .

وقد يأتي المخصوص مصدراً مؤولاً ، فقول في قوله تعالى : ﴿ بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغِيًّا ﴾ (757) : إِنَّ (أن يكفروا) في موضع رفع على أنه المخصوص بالذم ، أي : (كُفْرُهُمْ) (758) .

⁷⁵⁴ ينظر : ارتشاف الضرب : 26/3 .

⁷⁵⁵ شرح الرضي على الكافية : 244/4 .

⁷⁵⁶ ينظر : الأصول في النحو : 112/1 . المقتضب : 141/2-142 . ارتشاف الضرب : 25/3 . شرح المفصل : 134/7-135 . شرح الرضي على الكافية : 244/4 ، 246 . مغني اللبيب : 724 ، 826 . شرح ابن عقيل : 3 / 167 .

⁷⁵⁷ البقرة : 90 .

⁷⁵⁸ ينظر : شرح المفصل : 135/7 . شرح الرضي على الكافية : 251/4 .

تركيبهما مع النواسخ :

1- مع (إِنَّ) : كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (759) ، وكقوله تعالى

: ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ (760) ، وتدخُل اللام المرحلة ولام القسم عليهما نحو

:

(إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ ، وَوَاللَّهِ لَنِعْمَ الرَّجُلُ أَنْتَ) .

2- مع (كَانَ وَظَنَّ) : نحو : (نعم الرجل كان زيداً) ، و (نعم الرجل ظننتُ زيداً) ،

وعلى العكس : (كان زيدٌ نعم الرجلُ ، وظننتُ زيداً نعم الرجلُ) ، وتقول مع

(صار) : (لقد صار نعم الرجلُ) (761) .

ما يلحق بـ (نعم وبئس) :

يلحق بـ (نعم وبئس) : (ساء) كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾ (762)

(وكل ما هو على (فَعَل) بضم العين أصالة ، نحو : (ظَرَفَ الرجلُ زيداً) ، وكقوله تعالى : ﴿ وَحَسَنَ أَوْلِيكَ رَفِيقًا ﴾ (763) .

وكذلك دلالة التحويل من (فَعَلَ و فَعِل) إلى (فَعُل) ، نحو : رَمَوْتُ اليَدُ يَدَهُ ،

وَقَضَوُ الرَّجُلُ زَيْدًا ، بشرط تضمينه معنى التعجب ، ويكثر استغناؤه عن الألف واللام (764) .

ويضم الفاعل في هذا التركيب ، ويُفسر بتمييز نحو قولك : حَسَنَ إِيْمَانًا نَفْعُكَ ،

وَرَجَحَ عَقْلًا رَدْعُكَ (765) ، وكقوله تعالى : ﴿ حَسَنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾ (766) .

حبذا ، ولا حبذا :

هذا التركيب مخالف للتركيب السابق من ناحيتين :

الأولى : التزم فيه كون الفاعل (ذا) ، مركباً مع الفعل غير مفصولٍ عنه بفاصل .

⁷⁵⁹ التوبة : 9 .

⁷⁶⁰ النساء : 58 .

⁷⁶¹ ينظر : الأصول في النحو : 118/1 . شرح الرضي على الكافية : 247-246/4 . ارتشاف الضرب :

15/3 ، 25 .

⁷⁶² الفرقان : 66 .

⁷⁶³ النساء : 69 .

⁷⁶⁴ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 255/4 . ارتشاف الضرب : 27/3 .

⁷⁶⁵ ينظر : ارتشاف الضرب : 22/3 .

⁷⁶⁶ الفرقان : 76 .

الثانية : لا يجوز تقديم المخصوص على الفعل فلا تقول : زيدٌ حبذا بخلاف : زيدٌ
نعم الرجلُ

أما من جهة التركيب ، فيتألف من ثلاث كلمات ، وتزاد: لا ،مع: حبذا، في الـذم ،
و لا يتصرف مع الضمائر ولا تدخل عليه تاء التأنيث .
وهذا الفاعل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، فلا يقال : حبُّ ذانٍ ، ولا حبُّ أولاءٍ ، ولا
حبُّ تا ، بل يقال : حبذا الزيدان ، والزيدون وهند (767) .

ونقل عن الربعي أن (ذا) زائدة كما في: (ماذا صنعت) والمخصوص فاعل حَبِّ (768)

ويجرُّ فاعل (حَبِّ) مفرداً بالباء الزائدة تشبيهاً له بـ (أفعل به) في التعجب كما
كان في (نعم) كقول الأخطل (769) :

فَقُلْتُ إِقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا وَحُبِّ بِهَا مَقْتُولَةً ، حِينَ تُقْتَلُ

1- الفعل :

اختلف في (حبذا) على ثلاثة مذاهب :

الأول : أنها مركبة من (حَبِّ) فعل ماضٍ لإنشاء المدح ، و (ذا) فاعله ، وهو
مذهب ابن درستويه ، وابن كيسان ، والفارسي ، وابن مالك ، وابن خروف ، وغيرهم ،
ونُسب إلى الخليل وسيبويه .

الثاني : أنهما تركبا ، وصارا اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء ، وما بعده خبره ، وهو
مذهب المبرد ، وابن السراج ، والسيرافي ، والأكثرين ، ونسب إلى الخليل وسيبويه .

الثالث : أنهما تركبا وصارا فعلاً واحداً ، والمخصوص فاعله ، وهو مذهب الأخفش
وعده ابن عقيل أضعف المذاهب (770) .

وتدخل (لا) على (حبذا) فتساوي (بنس) في العمل والمعنى ، كقول الشاعر (771) :

⁷⁶⁷ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 256/4 .

⁷⁶⁸ المصدر نفسه : 256/4 .

⁷⁶⁹ وفي شعره: 19/1، أطيّب ، بدل : حُبِّ . إصلاح المنطق : 35 . شرح المفصل : 129/7 ، 141 .
شرح الرضي على الكافية : 257/4 . شرح ابن عقيل : 172/3 . المعجم المفصل : 682 /2 .

⁷⁷⁰ ينظر : الكتاب : 180/2 . الأصول في النحو : 115/1 . شرح المفصل : 140-139/7 . تسهيل
الفوائد وتكميل المقاصد : 129 . شرح الرضي على الكافية : 256/4 . المقتضب : 145/2 . العوامل
المائة : 273 . ارتشاف الضرب : 29/3 . همع الهوامع : 30/3 . شرح ابن عقيل : 170/3 - 171 .

لَا حَبْدًا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلَا شَعُوبٌ هَوَىٰ مَنِّي وَلَا تُقْمُ

وتلزم (حبذا) طريقة واحدة ، وهي لفظ الماضي ، فلا يتصل بها ضمير ، ولا تدخل عليها تاء التأنيث ، تقول : حبذا زيدٌ ، وحبذا هندٌ ، وحبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون ، وحبذا الهنداتُ ، ولا تقول في المؤنث : حبذِهِ ، وذلك لأنها أصبحت مع التركيب كالمثل ، وصار المذكر هو اللازم (772) .

2- الفاعل :

يلزم الفاعل مركباً مع (حبّ) طريقة واحدة ، وهي (ذا) اسم الإشارة ، فهو اسم مفرد مذكر ، من أسماء الإشارة ، يستعمل هنا مجرداً من حرف التنبيه ، وذلك لأنهم لما ركّبوا الفعل والفاعل ، وجعلوهما شيئاً واحداً ، لم يأتوا بحرف التنبيه لئلا تصير ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد ، وليس ذلك من كلامهم (773) .

وهذا رأي من جعل (حبذا) مركباً من الفعل (حبّ) و الفاعل (ذا) .

أمّا من لم يدع التركيب وجعل (حبذا) بمنزلة كلمة واحدة ، وجعل المخصوص هو

الفاعل ، فخالف ههنا التركيب الأول لكونه غير اسم إشارة .

3 – المخصوص :

التركيب الثالث في هذه البنية ، يُشترط فيه كما اشترط في مخصص: نعم وبئس أن يكون معرفة أو قريباً من المعرفة ، أي نكرة موصوفة ، كقول جرير (774) :

وَحَبْدًا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرِّيَانِ أَحْيَانًا

ف (نفحات) نكرة وصفت بشبه الجملة (من يمانية) وكذلك بجملة (تأتئك) .

وفي إعراب المخصص أوجه عدّة هي :

الأول : أن يكون مبتدأ ، وجملة (حبذا) المقدمة عليه في محل رفع خبر، وهو الأكثر

الثاني : أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : (هو) .

⁷⁷¹ البيت لزياد بن منقذ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 1389/3 . وينظر: شرح المفصل : 139/7 .

ارتشاف الضرب : 29/3 . همع الهوامع : 34/3 . المعجم المفصل : 866/2 . الخزانة : 246/5 .

⁷⁷² ينظر : الكتاب : 180/2 . شرح المفصل : 139/7 . شرح الرضي على الكافية : 256-255/4 .

ارتشاف الضرب : 29/3 .

⁷⁷³ ينظر : شرح المفصل : 139/7 .

⁷⁷⁴ ديوانه : 165/1 . وينظر: شرح المفصل : 140/7 . اللسان : (حيب) . المعجم المفصل : 972/2 .

الثالث : عند من ادعى الاسمية (أن حبذا) مبتدأ ، و (زيد) خبره ، أي :
المحبوب زيدٌ .

الرابع : عند من ادعى التركيب هو بالمثل بمثابة كلمة واحدة ، المخصوص هو
الفاعل .

الخامس : وكذلك كون (حبذا) مركبة من (حبّ) فعل المدح ، و (ذا) زائدة ،
والمخصوص هو الفاعل .

السادس : أن يكون بدلاً من (ذا) (775) .

الفصل بين (حبذا) والمخصوص :

جاء في الشعر الفصل بالنداء كقول كثير عزة (776) :

وَقُلْتُ فِي الْأَحْشَاءِ دَاءٌ مُخَامِرٌ أَلَا حَبِّذَا يَا عَزُّ ذَاكَ التَّسَاتُرُ

ففصل الشاعر بالنداء بين حبذا والمخصوص ، وجاء المخصوص اسم إشارة .

⁷⁷⁵ ينظر : الأصول في النحو : 115/1 . شرح المفصل : 141/7 . شرح الرضي على الكافية : 256/4 .

همع الهوامع : 31/3 . ارتشاف الضرب : 30/3 .

⁷⁷⁶ ملحقات ديوانه : 502 . وينظر : ارتشاف الضرب : 23/3 . همع الهوامع : 32/3 . المعجم المفصل :

3- التركيب الوصفي :

رأينا فيما سبق أن الإسناد هو العلاقة النحوية الأساسية الرابطة بين طرفي الفعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، فقولنا : قام محمدٌ ، جملة مؤلفة من (مسند) وهو الفعل ، و (مسند إليه) وهو الفاعل ، وكذلك (زيدٌ جميلٌ) ، (زيدٌ) مبتدأ مسند إليه ، و (جميلٌ) خبره مسند ، فالقاعدة الأساسية لدى النحويين هي أن يتطابق المبتدأ مع الخبر ، إفراداً وتثنية وجمعاً ، وتذكيراً وتأنثياً ، إلا أنه جاءت تراكيب عن العرب هدمت هذه القاعدة ، وعندئذ لجأ النحويون إلى التأويل ليصبح التركيب متماثلاً مع مذاهبهم ، وآرائهم ، ولعل أبرز هذه التراكيب : التركيب الذي اصطلح عليه بالتركيب الوصفي ، الذي يكون مشتقاً معتمداً على استفهام أو غيره كـ (أقاتمُ الزيدانِ ؟) حيث ذهب النحويون إلى إعراب : أقاتمُ : مبتدأ ، والزيدانِ : فاعل بالوصف سدّ مسدّ الخبر .

وفي الحقيقة نجد أن هذا التركيب مخالف لقواعد الإسناد التي اشترطوها في الجملة ، فـ (أقاتمُ مبتدأ ، والمبتدأ هو المسند إليه في الجملة الاسمية ، والزيدانِ : فاعله ، وهو كذلك مسند إليه في الجملة الفعلية ، فوقع الخلط بين المصطلحين ، وهو وجود (مسند إليه) في جملة واحدة ، وهذا ما لم يشترطه أحدٌ من النحاة ، وهم كعادتهم إذا وجدوا تركيباً خالف مقاييسهم وقواعدهم لجأوا إلى التأويل فها هو ذا ابن يعيش يلتبس لنفسه عذراً في هذا التركيب إذ قال : " واعلم أن قولهم : (أقاتمُ الزيدانِ) إنما أفاد نظراً إلى المعنى ، إذ المعنى : (أيقومُ الزيدانِ ؟) فتمّ الكلام ، لأنه فعل وفاعل ، وقائم هنا : اسم من جهة اللفظ ، وفعل من جهة المعنى ، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى ، أرادوا إصلاح اللفظ ، فقالوا : أقاتمُ : مبتدأ ، والزيدانِ : مرتفع به ، وقد سدّ مسدّ الخبر من حيث إن الكلام تمّ به " (777) .

وفي الحقيقة أن إعراب الوصف ، في التركيب السابق ، مبتدأ ، وما بعده فاعلاً سدّ مسدّ الخبر يجعلنا أمام تركيب مخالف للتراكيب العربية الإسنادية ، وهو التركيب الوصفي وهذا ما جعل د. تمام حسان يقول : " من المقبول أن نتكلم عن جملة وصفية تقابل الجملتين الاسمية والفعلية ، وتكون هذه الجملة أصلية كما في : (أقاتمُ المؤمنون للصلاة) ، وتكون فرعية نحو : (رأيتُ إماماً قائماً تابعوه للصلاة) ، ونلاحظ أن الصفات كالأفعال في أنها لا تطابق الفاعل إفراداً وتثنية وجمعاً " (778) .

⁷⁷⁷ شرح المفصل : 96/1 .

⁷⁷⁸ اللغة العربية ، معناها ومبناها : 103 .

فهذا التركيب ظاهره ولفظه جملة اسمية ، وفي عمقه ومعناه جملة فعلية ، ولا أحد يشك في اسميته ، إذ إنه منونٌ ، والتتوين من خصائص الأسماء ، وقد ورد هذا التركيب في الشعر كقول الشاعر (779) :

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلْمَى أُمِّ نَوَوَا ظَعَنَاءُ إِنَّ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطْنَا

4- تركيب (لولا) مع الجملة الاسمية :

إنَّ سبب حذفنا هذا الحذو هو سبب لفظي معنوي ، وهو أن أدوات الشرط بشقيها الجازمة وغير الجازمة مختصة بالدخول على الجملة الفعلية ، وهي تحتاج إلى جملتين الأولى : فعل الشرط ، والثانية : جزاؤه ، وقد خالفت (لولا) هذه الأدوات بدخولها على الاسم ، جعلنا نطلق على تركيبها تركيب الخالفة .

" فتدخل على جملتين اسمية ، ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى ، نحو : (لولا زيدٌ لأكرمُكَ) أي : لولا زيدٌ موجودٌ " (780) .

حال الاسم المرفوع المركب مع (لولا) :

ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم بعدها ، نحو : لولا زيدٌ لأكرمُكَ ، لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم ، والتقدير عندهم : (لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمُكَ) ، إلا أنَّهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا (لا) على (لو) فصار بمنزلة حرفٍ واحد ، واستدلوا بفتح همزة (أن) بعدها ، دون الابتداء ، لأنها إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة كقولك : (لولا أنَّ زيداً ذاهبٌ لأكرمُكَ) ، ولو كان في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة ، أما البصريون فذهبوا إلى أنه يرتفع بالابتداء ، لأن (لولا) غير مختصة بالاسم دون الفعل ، وذهب ابن الأنباري مذهب الكوفيين (781) .

ورد ابن هشام على مذهب الكوفيين ذاهباً مذهب البصريين : " وليس المرفوع بعد (لولا) فاعلاً بفعل محذوف ، ولا (بلولا) لنيابتها عنه ، ولا بها أصالة ، خلافاً لزاعمي ذلك ، بل رفعه بالابتداء ، ثم قال أكثرهم : يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً " (782) .
وقد قيل : إنه قد صرح بخبر المبتدأ الذي بعدها في قول المعري (783) :

يُذِيبُ الرَّغْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلا الْغَمْدُ يُمَسِكُهُ لَسَالَا

ورُدَّ باحتمال كون جملة (يمسكه) بدل اشتمال على أن الأصل : (أن يمسكه) ثم حذف (أن) وارتفع الفعل ، أو تقدير (يمسكه) جملة معترضة ، ولحنه فيمن أجاز وجوب حذف الخبر .

780 مغني اللبيب : 359 .

781 ينظر : الإحصاف في مسائل الخلاف : 70/1-78 . مغني اللبيب : 359-360 .

782 مغني اللبيب : 359 .

783 شروح سقط الزند : 104/1 . وينظر : شرح شذور الذهب : 36 . مغني اللبيب : 360 . المعجم

وتتركب (لولا) مع الضمائر أصالة ، ومخالفة ، فمن الأصالة قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا
أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ (784) فمحل ضمير الرفع أصالة مبتدأ ، ومخالفة بتركبها مع ضمائر
الجر فسمع : (لولاي ، ولولاك ، ولولاه) ، ومنه قول يزيد بن الحكم (785) :
وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النِّيْقِ مُنْهَوِي

وقد أجمع الكوفيون والبصريون على هذا التركيب أعني: (لولاي ، لولاه ، لولاك) ،
واختلفوا في موضع الضمير ، فالكوفيون على أن موضعه الرفع ، ووافقهم الأخفش؛
والبصريون على أن موضعه الجر بـ (لولا) ، وأنكر المبرد وجود هذا التركيب في لغة
العرب (786) .

784 سبأ : 31

2 ينظر : الكتاب : 374/2 . أمالي القالي : 67/1 . شرح المفصل : 118/3 ، 23/9 . اللسان : (جرم ، هوا
(. المعجم المفصل : 1060/2 .

786 ينظر : الكتاب : 374-373/2 . معاني القرآن للفرّاء : 85/2 . الكامل : 1097-1098/3 . أمالي ابن
الشجري : 277-276/1 . الإتناف في مسائل الخلاف : 688-687/2 . شرح المفصل : 119-118/3 .
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 148 . شرح الرضي على الكافية : 445-442/2 . رصف المباني :
297-295 . الجنى الداني : 605-602 . ارتشاف الضرب : 470/2 . مغني اللبيب : 361-360 . شرح
ابن عقيل : 9-7/3 .

5- تركيب أسماء الأفعال :

اسم الفعل لفظ ناب عن الفعل معنىً واستعمالاً ، وقد اختلف في تسميتها أسماء أفعال ، " فمذهب الكوفيين أنها أفعال حقيقية مرادفة لما تفسر به ، ومذهب البصريين أنها أسماء ، ويسمونها أسماء الأفعال ، وذهب بعض المتأخرين إلى أنها ليست أسماءً ، ولا أفعالاً ، ولا حروفاً ، فإنها خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة ويسميتها الخالفة ، فهي قسم رابع من قسمة الكلمة " (787) .

وإطلاق عليها تسمية أسماء أفعال ترتضيه اللغة ، فهي تقبل علامات الأفعال ، وكذلك علامات الأسماء ، فوجب ألا تكون قسيماً للكلمة بل خالفة للفعل والاسم ، وسار عليه بعض المحدثين (788) .

تركيب أسماء الأفعال التي بمعنى (الأمر) :

لا نريد أن نغوص في البحث عن تعريف أسماء الأفعال ، وخصائصها وغير ذلك ، اختصاراً ، بل نودّ أن نبين البنية التركيبية لأسماء الأفعال حسب تركيبها مع الأسماء من حيث اللزوم والتعدي والعمل .

فتركيب الخالفة هو جملة مستقلة بنفسها ، مكتفية بذاتها ، باعتبارها تتحمل فاعلاً ، ومفعولاً إن كانت متعدية ، فهي في بنيتها السطحية اسم ، وفي عمقها فعل ، قال ابن جنّي : " أما الكلام : فكلُّ لفظ مفيد ، مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل ، نحو : زيدٌ أخوك ، وقام محمدٌ ، وضربَ سعيدٌ ، وفي الدارِ أبوك ، وصه ، ومه ، ورويدٌ ، وجاء دُعاء في الأصوات حاء وعاء ؛ فكل لفظٍ استقلَّ بنفسه ، وجنيت منه ثمرة معناه ، فهو كلام " (789) .

وعدها ابن يعيش أسماء مفردة ، كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما ممّا يعمل عمل فعله ، بقوله : " واعلم أن هذه الأسماء ، وإن كان فيها ضمير مستقل به ، فليس ذلك على حده في الفعل ، ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة ، وليست هذه الأسماء كذلك ، بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حده في اسم الفاعل والمفعول والظرف " (790) .

⁷⁸⁷ الكتاب : 241/1 . شرح المفصل : 25/4 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 83/3 . ارتشاف

الضرب : 197/3 . همع الهوامع : 83-81/3 .

⁷⁸⁸ ينظر : اللغة العربية ، معناها ومبناها : 113 ، 118 .

⁷⁸⁹ الخصائص : 17/1 .

⁷⁹⁰ شرح المفصل : 25/4 .

على حين عدّها ابن هشام جملة اسمية تبعاً لصدرها ؛ لقبوله علامات الأسماء :
 " فالاسمية: هي التي صدرها اسم كـ (زيدٌ قائم)، و (هيئات العقيق)، و (قائمُ الزيدان) " (791)
 :

1- أسماء الأفعال مفردة ومركبة : معناها واستعمالاتها :

وفيما يأتي جدولٌ بأسماء الأفعال التي بمعنى الأمر مفردة ومركبة ، لازمة ومتعدية ،
 وبحسب المعنى والاستعمال :

• اسم الفعل المرتجل :

اسم الفعل	معناه	استعمالاته
آمينٌ	استجبُ	وهو مُتَعَدٍّ ، ولم يحفظ له مفعول ، وهي جملة مركبة من فعل وفاعل (792) .
إيه	زِدْ ، حَدِّثْ	ذكر مع اللازم ، والقياس تعدّيه ، لأنه ناب مناب المتعدي . إيه : زيادةً : بمعنى المصدر . إيه الحديث : هاتِ الحديثَ المعهود (793)
تَيْدٌ	أْمَهْلُ	وهو مُتَعَدٍّ ، يتركب مع كاف الخطاب أو كاف الجر ، نحو : تَيْدٌ زَيْدٍ عَلَى الْمَصْدَرِ . تَيْدُكَ زَيْدًا عَلَى اسْمِ الْفِعْلِ وَالْكَافِ لِلْخَطَابِ . وَيَجُوزُ مَوْضِعَ الْكَافِ الْخَفْضِ وَهُوَ مَصْدَرٌ مِثْلُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا (794) .
حَيٌّ	أَقْبَلُ ، أَنْتِ ، سارع	يستعمل لازماً ، ومتعدياً ، فمن اللازم : حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ = أَقْبَلُ ، وَ حَيٌّ إِلَى كَذَا = سَارَعُوا إِلَيْهِ ، وَبَادَرُوا . والمتعدي : حَيٌّ الْحَمُولَ : أَنْتِ الْحَمُولَ (795) .
حَيْهَلٌ ، حَيْهَلًا ، حَيْهَلًا	الْحَثُّ والاستعجال	لازم ومتعدٍ ، وهو مركب من (حَيٌّ وَهَلْ) ، اللازم : حَيْهَلٌ إِلَى كَذَا = تَعَالَى إِلَى كَذَا . حَيْهَلٌ بِكَذَا = أَسْرَعَ بِكَذَا .

791 مغني اللبيب : 492 .

792 ينظر : اللسان : (أمن) . همع الهوامع : 82/3 .

793 ينظر : الكتاب : 242/1 . شرح المفصل : 71/4 . اللسان : (أيه) . ارتشاف الضرب : 203/3 .
 شرح المفصل : 32-31/4 . شرح الرضي على الكافية : 92-91/3 .

794 ينظر : شرح المفصل : 30/4 . شرح الرضي على الكافية : 94/3 . اللسان : (تيد) .

795 ينظر : شرح المفصل : 46/4 . شرح الرضي على الكافية : 98/3 .

		<p>حِيَّهْلَ عَلَى زَيْدٍ = أَقْبَلَ عَلَى زَيْدٍ .</p> <p>حِيَّهْلَ بِفُلَانٍ = أَتَيْتَ بِهِ . حِيَّهْلًا بِعَمْرٍو = أَسْرَعَ بِذِكْرِهِ .</p> <p>حِيَّهْلَ الثَّرِيدَ = أَتَيْتَ الثَّرِيدَ وَأَحْضَرَهُ .</p> <p>حِيَّهْلَ الصَّلَاةَ = أَقْصَدُوا الصَّلَاةَ (796) .</p>
صَهْ صِهْ	اسْكُتْ	<p>لَا يَتْنَى وَلَا يَجْمَعُ ، وَلَا يُؤنِّثُ وَلَا يَذْكَرُ ، وَلَا يُؤْتَى مَعَهُ</p> <p>بِضْمِيرٍ وَهُوَ مَفْرَدٌ ، فَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا ، وَهُوَ لَازِمٌ :</p> <p>صَهْ يَا زَيْدُ = سَكُوتًا كَالْمَصْدَرِ وَهُوَ نَكْرَةٌ .</p> <p>صَهْ يَا زَيْدُ = اسْكُتْ = مَعْرِفَةٌ وَهُوَ اسْمُ فِعْلٍ (797) .</p>
قَدَّكَ ، قَطَّكَ	اكَتَفِ ، وَاَنْتَهْ	<p>هُمَا لَازِمَانِ ، وَمُرْكَبَانِ مَعَ كَافِ الْخَطَابِ ، قَدَّكَ = اكَتَفِ ،</p> <p>قَدَّنِي = لَأَكْتَفِي . وَإِذَا كَانَ مَعْنَاهُمَا : لِيَكْفِيَ فِهِمَا مُتَعَدِّيَانِ (798)</p> <p>.</p>
مَهْ مِهْ	اكَفُفْ وَاَنْكُفْ كُفْ ، اسْكُتْ	<p>يَأْتِي عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْمَثْنَى وَالْجَمْعِ ، وَالْمَذْكَرِ وَالْمُؤنَّثِ ،</p> <p>كَ (صَهْ) وَيَسْتَعْمَلُ نَكْرَةً مَنْوُونةً (مَهْ) ، وَمَعْرِفَةً (مَهْ) ،</p> <p>وَهُوَ لَازِمٌ ، وَذَكَرَ السِّيَوطِيُّ أَنَّ (اَكَفَفَ) مُتَعَدِّ ، وَانْكَفَفَ لَازِمٌ (799)</p> <p>مَهْ : كُفَّ عَنِ هَذَا الشَّيْءِ .</p>
هَاتِ	أَعْطِ	<p>وَهُوَ مُتَعَدِّ ، وَيَتَصَرَّفُ بِحَسَبِ الْمَخَاطِبِينَ ، وَمِنْ تَرَائِيهِه :</p> <p>هَاتِ يَا رَجُلُ ، وَهَاتِيَا ، وَهَاتُوا ، وَلِلْمَرْأَةِ : هَاتِي ، وَلِلْمَثْنَى :</p> <p>هَاتِيَا ، وَلِلْجَمْعِ الْمُؤنَّثِ : هَاتِيَنَّ (800) .</p>
هَلُمَّ	أَقْبِلْ وَأَحْضِرْ أَذْنُ	<p>وَهُوَ مُرْكَبٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مِنْ (هَا) لِلتَّنْبِيهِ ، وَ (لُمَّ) فِعْلٌ</p> <p>أَمْرٌ ، وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ (هَلْ) لِلزَّجْرِ + (أُمَّ) بِمَعْنَى : أَقْصَدْ ،</p> <p>وَفِيهِ تَرْكِييبَانِ : الْأَوَّلُ : أَنْ يَبْقَى عَلَى حَالَةٍ وَاحِدَةٍ مَعَ الْمَفْرَدِ</p>

⁷⁹⁶ ينظر : الكتاب : 241/1 . شرح المفصل : 45/4-47 . شرح الرضي على الكافية : 99/3 . ارتشاف

الضرب : 212/3 . همع الهوامع : 86/3 .

⁷⁹⁷ ينظر : الكتاب : 242/1 . شرح المفصل : 29/4 . شرح الرضي على الكافية : 83/3 . همع الهوامع :

82/3 .

⁷⁹⁸ ينظر : شرح المفصل : 33/4 . شرح الرضي على الكافية : 98/3 . ارتشاف الضرب : 200/3 .

⁷⁹⁹ ينظر : الكتاب : 242/1 . شرح المفصل : 31/4 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 211 . شرح

الرضي على الكافية : 92/3 ، 95 . همع الهوامع : 83/3 . اللسان : (مهه) . ارتشاف الضرب :

197/3 .

⁸⁰⁰ ينظر : الكتاب : 241/1 . شرح الرضي على الكافية : 93/3 . اللسان : (هيت) .

<p>والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وبها لغة القرآن كقوله تعالى: ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ (801) . والثاني : تركيب يجري بحسب المخاطبين فنتركب مع الضمائر، نحو : هَلُمَّ ، هَلْمًا ، هَلْمِي ، هَلْمُوا ، هَلْمُنَّ يا نسوة . وهو لازم ومتعدّد ، فمن اللازم ، يتركب مع حروف الجر (اللام وإلى) نحو : (هَلُمَّ إلى الثريد ، وهَلُمَّ للثريد) ، وهو بمعنى (أقبل) ، ومتعدّد بمعنى (أحضر) كقوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾ (802) بمعنى : (احضروا) وقد تدخل عليه النون الشديدة نحو : هَلْمُنَّ ، وهَلْمُنَّ ، وهَلْمَانٌ ، وهَلْمُنَانٌ يا نسوة ، وهَلُمَّ ذاك لك = أَدْنِ ذاك منك (803) .</p>		
<p>وتلحقه كاف الخطاب كما في (رويدك) ومن تراكيبه هَيَّا ، هَيْكٌ ، وهَيَّاك ، وهَيْكٌ ، وهو لازم (804) .</p>	<p>أسرع وعجل</p>	<p>هَيَّا</p>
<p>يدخل عليها حرف النداء كما دخل على فعل الأمر نحو : يا هَيَّءَ مالي ؟ (805)</p>	<p>تنبّه واستيقظ</p>	<p>هَيَّءَ</p>
<p>يقال : هَلْ ، وهَلْ وهو لازم ، وفيه تركيب : هَلَأُ (806) .</p>	<p>أسرع واسكن</p>	<p>هَلْ</p>
<p>وهو لازم ، مفرد لا يتصرف ، ويتركب مع حرف الجر (اللام) وتلحقه الكاف بحسب المخاطبين ومن تراكيبه : هَيَّتَ لَكَ ، هَيَّتَ لَكُمْ ، هَيَّتَ لَكُمْ ، هَيَّتَ لَكُنَّ ، ويقال : هَيَّتَ به (807) . وفيه ضمير مستتر وجوباً .</p>	<p>أسرع وعجل وأقبل</p>	<p>هَيَّتَ</p>

801 الأحزاب : 18 .

802 الأنعام : 150 .

803 ينظر : الكتاب : 1/241 ، 246 . الخصائص : 3/35-36 . شرح الرضي على الكافية : 3/100-102

. ارتشاف الضرب : 3/210-211 . همع الهوامع : 3/86 . اللسان : (هَلُمَّ) .

804 ينظر : شرح المفصل : 4/33 . شرح الرضي على الكافية : 3/98 . ارتشاف الضرب : 3/201-202 .

اللسان : (هَيَّا) .

805 ينظر : اللسان : (هَيَّا) .

806 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 3/98 . شرح المفصل : 4/32 .

807 ينظر : شرح المفصل : 4/32 . شرح الرضي على الكافية : 3/96-97 . ارتشاف الضرب : 3/201-

202 . همع الهوامع : 3/83 . اللسان : (هَيَّتَ) .

ويهاً ويّه	أَسْرِعْ وَعَجَّلْ وَحُدْ	مفرد للواحد والاثنتين والجمع والمذكر والمؤنث ، لم يأت إلا منكوراً ، ويقال : ويهك فلاناً = خذ فلاناً، وهو لازم ، ومتعدّ ، وقد يقال : ويّه (808) .
فَدَاءً فَدَاءٍ	لِيَفِدَكَ	وهو متعدّ ، ومن تراكيبه : فداء لك أبي وأمي ، وفداء وفداءً على الابتداء ، ويتركّب مع حرف الجر اللام (809) .

• اسم الفعل المنقول : وهذا التركيب يقسم إلى ثلاثة أقسام :

1- اسم الفعل المنقول عن المصدر :

اسم الفعل	معناه	استعمالاته
بَلَّه	دَعَّ وَاَتْرَكَ	وهو متعدّ ، يستعمل اسم فعل ، ومصدراً ، بلّه زيداً ، وبلّه زيد ، مصدر مضاف كـ ترك زيد ! ، والأول مبني والثاني مصدر معرب (810) .
رويّد	دَعَّ وَأَمَّهَلَ	وهو كسابقه ، متعدّ ، يستعمل اسم فعل ومصدراً ، وفيه ضمير الفاعل مستتر وجوباً، على حسب المخاطبين وهو لا يظهر ، تدخل عليه كاف الخطاب، تقول : رويّدك زيداً ، ورويّدك للمؤنث، ورويّدكما، ورويّدكم، ويستعمل مصدراً نحو رويّد زيداً، ورويّد زيد مضافاً إلى المفعول، وقد تزداد بعده (ما)، نحو : رويّد ما الشعر (811) .
حَذَرَكَ	حَذَرْنِي وَاحْذِرْ	متعدّ : حذرك زيداً ، وحذارك زيداً ، والكاف في محل جر بالإضافة (812) .
النِّجَاءُكَ	انجُ	مركب من لام التعريف + المصدر + كاف الخطاب (813) .

⁸⁰⁸ ينظر : شرح المفصل : 72/4 . ارتشاف الضرب : 203/3 . اللسان : (ويه) .

⁸⁰⁹ ينظر : شرح المفصل : 74-72/4 . ارتشاف الضرب : 207-206/3 .

⁸¹⁰ ينظر : شرح المفصل : 49-48/4 . شرح الرضي على الكافية : 84/3 . تسهيل الفوائد وتكميل

المقاصد : 211 . ارتشاف الضرب : 202/3

⁸¹¹ ينظر : الكتاب : 241/1 ، 243-245 . شرح المفصل : 29/4 ، 39-41 . شرح الرضي على

الكافية : 84-86/3 . ارتشاف الضرب : 206/3 .

⁸¹² ينظر : الكتاب : 249/1 ، 251-253 . الخصائص : 45/3 . شرح الرضي على الكافية : 85/3 .

اللسان : (حذر) .

⁸¹³ ينظر : الكتاب : 242/1 . الخصائص : 45/3 . شرح الرضي على الكافية : 85/3 . اللسان : (نجا) .

فداءً ، فَدَاءٌ	لِيَفْدِكَ	وهو متعدُّ ، ومن تراكيبه : فداءً لكَ أبي وأمِّي ، وفداءً وفَدَاءً على الابتداء ، ويتركب مع حرف الجر اللام .
-----------------	------------	---

2- اسم الفعل المنقول عن جار ومجرور :

ذكر الرضي أن أصل هذه النوع من أسماء الأفعال المنقولة جملة اسمية ، قُدِّمَ فيها الخبر على المبتدأ ، بقوله : " وأما الظرف والجار والمجرور فلأنَّ نحو : أمامك ، ودونك زيدياً ، بنصب (زيدياً) كان في الأصل : أمامك زيدياً ، ودونك زيدياً فخذهُ فقد أمكنك ، فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بسرعة ، ليبادر المأمور إلى الامتثال قبل أن يتباعد عنه زيد " (814) .

اسم الفعل	معناه	استعمالاته
إِلَيْكَ	تتَحَّ ، أمسكْ خُذْ	مركب من جار ومجرور + الكاف ضمير المخاطب في محل جر بالإضافة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لا يظهر ، وهو لازم ، نحو : إِلَيْكَ عني = تتَحَّ عني ، وذكر الرضي أن معناه : ضُمَّمَّ علقَكَ إِلَيْكَ ، وتتَحَّ عني ، فاختصر ، وهو لازم عند البصريين متعدُّ عند الكوفيين ، نحو : إِلَيْكَ زيدياً = أمسكْ زيدياً . و : إِلَيْكَ كذا وكذا ، أي : خُذْهُ (815) .
عَلَيْكَ	الزم ، أعطني ليلزم ، الزمه خُذْ ، أمسك أولني	وهو مركب من حرف الجر (على) + الكاف ضمير المخاطب في محل جر بالإضافة ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً لا يظهر . وهو متعدُّ ، ومن تراكيبه : عليك زيدياً = الزم زيدياً . ويتعدى إلى اثنين نحو : عليّ زيدياً = أولني زيدياً . ويتعدى بالباء نحو : عليك بزيدي ، وقال أبو حيان : تقول : عليك بزيدي = افعل بزيدي ، وقدره بعضهم : خُذْ زيدياً ، من عليك ، وبعضهم : أمسكْ عليك زيدياً ، وسمع الأخفش : (على عبد الله زيدياً) ، أي : قرَّبهُ إِيَّاهُ ، وشذَّ

⁸¹⁴ شرح الرضي على الكافية : 89/3 .

⁸¹⁵ ينظر : شرح المفصل : 29/4 ، 31 ، 33 . شرح الرضي على الكافية : 106/3 . ارتشاف الضرب :

213/3 . همع الهوامع : 85/3 . اللسان : (إلى) . شرح ابن عقيل : 303/3 .

إعزاء الغائب نحو: (عليه رجلاً لَيْسَنِي) وذلك لأنه أشبه المثل (816) .		
وهو متعدّد ، نحو : كذاكَ القول = كُفَّ القول ، أو : أمسكِ القول ، وإنما يقول هذا الرجل كشفت إليه أمراً فجعل يخبر محاسن أحواله ، فقلت زاجراً له ، ومنتهراً : كذاكَ القول ، أي : كُفَّ القول (817) .	أَمْسَكْ ، كُفَّ دَعَّ	كَذَاكَ
سمع الكسائي : كما أنتَ زيداً ، أي : انتظرُ زيداً ، وكما أنتني = انتظرني (818) .	انتظرُ	كما أنتَ

3- المنقول عن ظرف المكان :

اسم الفعل	معناه	استعمالاته
أَمَامَكَ	تَقَدَّمَ	إذا كنت تحذّره ، أو تبصّره شيئاً ، ذكره سببويه مع اللازم الذي لا يتعدّى، ومثّل له الرضي بتركيب متعدّد ، نحو : أَمَامَكَ ودونك زيداً، بنصب (زيداً) وكان الأصل: أَمَامَكَ زيدٌ، ودونك زيدٌ، فحذّه فقد أمكنك .. (819) . ويقال : أَمَامَكَ إلى الجهاد ، أي : تقدّم إلى الجهاد ، فهنا لازم ، وأَمَامَكَ العدوِّ ، أي : تبصّر أَمَامَكَ العدوِّ فهو متعدّد .
بَعْدَكَ	تَأَخَّرَ ، أَحْذَرَ	إذا حذّرت شيئاً خلفه، وهو لازم إذا كان بمعنى تأخر ، ومتعدّد إذا كان بمعنى احذر مَنْ خَلْفَكَ ، وذكر الرضي أنه منقول عن المصدر : أي : ابعِدْ بَعْداً (820) .

- ⁸¹⁶ ينظر : الكتاب: 250/1 . المقتضب : 202/3 ، 205 ، 280 . الأصول في النحو : 144/1 . شرح المفصل : 29/4-30 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 213 . شرح الرضي على الكافية: 88/3 ، 105-106 . ارتشاف الضرب : 213/3 . اللسان : (علا) .
- ⁸¹⁷ ينظر : ارتشاف الضرب : 213/3 . اللسان : (كذا) .
- ⁸¹⁸ ينظر : ارتشاف الضرب : 213/3 . معاني القرآن للفرّاء : 323/1 .
- ⁸¹⁹ ينظر: الكتاب : 249/1 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 213 . شرح الرضي على الكافية : 89/3 . ارتشاف الضرب : 213/3 . همع الهوامع : 84/3-85 .
- ⁸²⁰ ينظر : الكتاب : 249/1 . شرح المفصل : 74/4 . شرح الرضي على الكافية : 85/3 . ارتشاف الضرب : 213/3 . الأصول في النحو : 141/1 . ارتشاف الضرب : 213/3 . همع الهوامع : 85/3 . اللسان : (دَوْن) .

دونك	خُذْ ، الزَّمْ ، تَأَخَّرْ	دونك الكتاب = خذ الكتاب ، فهو متعدّ . ويتعدى بالباء نحو = دونك الشيء ، ودونك به ، ودونك زيدا = الزم زيدا ، في الإغراء . وذكر أبو حيان أنها قد تأتي لازمة بمعنى تأخر (821) .
عندك	الزَّمْ ، خُذْ ، تقدّم	يستعملان متعديان نحو : عندك زيدا ، أي : خذ أو الزَّمْ ، ولأزما نحو : عندك : توقّف (822) .
بينكما		نقلًا عن الكسائي وهي متعدية أنه سمع بينكما البعير فخذه (823) .
لديك	خُذْ	وهي متعدية نحو : دونك زيدا = خذه (824) .
مكانك	اثبت ، احذر ، انتظر ، تأخر	وهو لازم عند سيوييه وذلك إذا قلت : تأخر أو حذرت شيئاً خلفه ، وقد جاء في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ ﴾ (825) ، وجاء في الشعر جزم جوابه كقوله (826) : وقولي كما جشأت وجاشت مكانك تُحمدي أو تستريحي وحكى الفراء عن بعض العرب : مكانكي ، فوضعه موضع انظرني ، وهو متعدّ ، أي : انتظرني في مكانك ، ومكانك زيدا (827) .

⁸²¹ ينظر: الكتاب : 249/1 . الأصول في النحو: 141/1 . ارتشاف الضرب : 213/3 . اللسان : (عند) .
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 213 . همع الهوامع : 85/3 . شرح الرضي على الكافية : 105/3-106
شرح المفصل : 74/4 .

⁸²² ينظر: الكتاب : 249/1 . الأصول في النحو: 141/1 . ارتشاف الضرب: 213/3 . اللسان : (عند) .
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 213 . ارتشاف الضرب : 213/3 . همع الهوامع : 85/3 . اللسان : (دون) .

⁸²³ ينظر : معاني القرآن للفراء : 323/1 . ارتشاف الضرب : 214/3 .

⁸²⁴ ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 213 . ارتشاف الضرب : 213/3 . اللسان : (لدي) .

⁸²⁵ يونس : 28 .

⁸²⁶ البيت لعمر بن الإطنابة في معجم الشعراء : 25 . وأمالى القالي : 255/1 .

⁸²⁷ ينظر : الكتاب : 249/1 . معاني القرآن للفراء : 323/1 . شرح المفصل : 74/4 . شرح الرضي على

الكافية : 106/3 . ارتشاف الضرب : 213/3 . همع الهوامع : 85/3 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :

وراءك	تأخر	وهو لازم فقولك : (ورائك) : (افطن لما خلفك) ، أو قلت له:تأخر، وحذرتة شيئاً من خلفه ⁽⁸²⁸⁾ . وهو
فرطك	تقدم	لازم إذا كنت تحذره من بين يديه شيئاً أو تأمره أن يتقدم ⁽⁸²⁹⁾ .

4- المنقول عن حرف تنبيه :

اسم الفعل	معناه	استعمالاته
ها	تقدم خذ تناول	وهو متعدّ ، ويستعمل مفرداً كـ (صه ومه) ومركباً ، فتلقه كاف الخطاب ، فيتصرف بحسب المخاطب وتراكيبه : هاك يا رجل ، هاك يا رجلان ، هاك يا رجال ، هاك يا امرأة ، هاك يا امرأتان ، هاكن يا نسوة ، فالاسم (ها) وفيه ضمير بحسب المخاطبين ، ولا يظهر هذا الضمير . وهاك الكتاب ، وهاكماً وهاكُم وهاكن ، والكاف للخطاب (830) .

5- أسماء الأفعال المعدولة :

وتقسم قسمين : معدولة عن (فعّال) ، ومعدولة عن (فعّال) فالأولى مبنية على
الكسر ، وخصّ بها المؤنث ، وقد اختلف في أصولها ، فذهب ابن جني وابن يعيش ،
وغيرهما إلى أنها نابت مناب الأمر المركب مع اللام ، لأن (نزال) بمعنى (انزل) ،
وأصله : (لتنزّل) وذهب الجرجاني إلى أن أصلها أمر على صيغة (افعّل) مكرراً ، أي :
(انزل انزل انزل) ثم عدلوا عن ذلك بـ (نزال) عن (انزلي) (831) :

⁸²⁸ ينظر : الكتاب : 249/1 . معاني القرآن للفراء : 323/1 . شرح المفصل : 74/4 . تسهيل الفوائد
وتكميل المقاصد : 213 . شرح الرضي على الكافية : 89/3 ، 106 . ارتشاف الضرب : 213/3 . همع
الهوامع : 85/3 .

⁸²⁹ ينظر : الكتاب : 249/1 . شرح المفصل : 74/4 . شرح الرضي على الكافية : 85/3 . اللسان :
(فرط) .

⁸³⁰ ينظر : الكتاب : 245/1 . الأصول في النحو : 144/1 . شرح المفصل : 43/4 . تسهيل الفوائد
وتكميل المقاصد : 210 . شرح الرضي على الكافية : 90/3 . ارتشاف الضرب : 199/3 . مغني اللبيب :
455 .

⁸³¹ ينظر : شرح المفصل : 50/4 ، 53 . شرح الرضي على الكافية : 108-110 . الخصائص :
150-149/3 . ارتشاف الضرب : 198/3 .

1- صيغة اسم الفعل على وزن (فَعَالٍ) المعدول عن الثلاثي :

اسم الفعل	معناه	استعمالاته
بَرَكَ	ابركُ	يقال في الحرب : بَرَكَ بَرَكَ ، أي : ابركوا واثبتوا، وهو لازم (832)
بَدَادَ	ليأخذُ	وهو متعدُّ ، يقال بَدَادَ بَدَادَ في الحرب ، ليأخذُ كلَّ رجلٍ قِرْنَه (833) .
تَرَكَ	اتركُ	وهو متعدُّ ومنه قول طفيل بن يزيد الحارثي (834) : تَرَكَهَا مِنْ إِبْلِ تَرَكَهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا
خَرَجَ	اخرجُ	خَرَجَ خَرَجَ = اخرجوا إلى الخريج (835) .
دَبَابَ	دبِّي	يقال للضبع (دَبَابِ) لقلته عددها كأنها تدب (836) ، وهو لازم .
دَرَاكَ	ادركُ (837)	دَرَاكَ زِيدًا وهو متعدُّ .
حَدَّارَ	احذرُ	كقوله (838) : حَدَّارِ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارِ أَوْ تَجْعَلُوا دُونَكُمْ وَبَارِ
مَنَعَ	امنعها	وهو متعدُّ كـ : مَنَعَ زِيدًا = امنعه ، ومنه قوله (839) : مَنَاعِهَا مِنْ إِبْلِ مَنَاعِهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا
نَعَاءَ	انعه	وهو متعدُّ يقال : نَعَاءَ الرَّجُلَ ، أي : انعه ، وأظهرُ خبرَ وفاته ، وتقول مع حرف النداء : يَا نَعَاءَ الْعَرَبِ ! ، أي : يَا هَذَا انْعَ الْعَرَبَ ، أو : يَا هَؤُلَاءِ انْعُوا الْعَرَبَ بِمَوْتِ فَلَانِ (840) .
نَزَالَ	انزلُ	وهو لازم بمعنى المنزلة ، لا النزول ، وقد يُنْقَلُ فيقال : (نَزَالَ) ومن تراكيبه اللازمة مع (إلى) نحو : نَزَالَ إِلَى زَيْدٍ ، ومع (على)

⁸³² ينظر : شرح المفصل : 50/4 . اللسان : (بَرَكَ) .

⁸³³ ينظر : شرح المفصل : 51/4 . اللسان : (بدد) .

⁸³⁴ الكتاب : 241/1 . اللسان : (ترك) .

⁸³⁵ ينظر : شرح المفصل : 51/4 . اللسان : (خرج) .

⁸³⁶ ينظر : شرح المفصل : 51/4 . اللسان : (دبب) .

⁸³⁷ ينظر : ارتشاف الضرب : 198/3 . اللسان : (درك) .

⁸³⁸ الكتاب : 271/3 . وينظر : اللسان : (حذر) .

⁸³⁹ ينظر : الكتاب : 242/1 ، 270/3 . شرح المفصل : 51/4 . اللسان : (منع) .

⁸⁴⁰ ينظر : الكتاب : 272/3 . شرح المفصل : 51/4 . اللسان : (نعا) .

	نَزَّالٍ عَلَى زَيْدٍ ، وَمَتَعْدٌ نَحْوُ : نَزَّالٍ الْوَادِي = انزَلَ الْوَادِي (841) .	
نَظَّارٍ	انتظر	كقولُه (842) : نَظَّارٍ كَيْ أُرَكَّبَهَا نَظَّارٍ .

2- صيغة اسم الفعل على وزن (فَعَّالٍ) المعدول عن الرباعي :

اسم الفعل	معناه	استعمالاته
عَرَّعَارٍ	عَرَّعَرُ	ومنه قول الشاعر النابغة (843) : مُتَكَنِّفِي جَنَبِي عُكَاظَ كِلَيْهِمَا يَدْعُو وَلِيَدُهُمْ بِهَا عَرَّعَارٍ (844)
قَرَّقَارٍ	قَرَّقِرُ	كقول أبي النجم العجيلي (845) : قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا : قَرَّقَارٍ وَإِخْتَلَطَ الْمَعْرُوفُ بِالْإِنْكَارِ أَي : قَالَتْ لَهُ : قَرَّقِرُ بِالرَّعْدِ لِلسَّحَابِ .

ملاحظات عامة على تركيب أسماء الأفعال التي بمعنى الأمر :

- 1- إن هذه الأسماء قد خالفت قسمة الكلمة المشهورة ، وترددت بين الأسماء والأفعال فلهذا سُميت بالخالفة .
- 2- إن الغرض منها هو الإيجاز والاختصار ، ونوع من المبالغة فـ " (صه) أبلغ من (اسكت) في المعنى " (846) .

⁸⁴¹ ينظر : الكتاب : 271/3 . شرح المفصل : 50/4 . شرح الرضي على الكافية : 190/3 . ارتشاف الضرب : 168/3 . اللسان : (نزل) .

⁸⁴² نسيه سيبويه إلى رؤية ، وليس في ديوانه . الكتاب : 271/3 .

⁸⁴³ روي عجزه في ديوانه : 56 : (يدعُو بها ولِدَانُهُمْ عَرَّعَارٍ ...) ، وَعَرَّعَارٍ : لعبة لصبيان الأعراب . اللسان : (عرر) .

⁸⁴⁴ الكتاب : 276/3 . وينظر : شرح المفصل : 51-52/4 . شرح الرضي على الكافية : 108/3 . ارتشاف الضرب : 199-198/3 . اللسان : (عرر) .

⁸⁴⁵ ينظر : الكتاب : 276/3 . شرح المفصل : 51/4 . شرح الرضي على الكافية : 108/3 . ارتشاف الضرب : 198/3 . اللسان : (قرر) .

⁸⁴⁶ شرح المفصل : 25/4 .

3- تقسم هذه الأسماء إلى ثلاثة أقسام : الأول : اسم الفعل المرتجل : وهو الذي وضع من أوله اسم فعل كـ صه ، ومه وغيرهما . **والثاني :** المنقول : ويقسم أربعة أقسام : **الأول :** ما نقل عن جار ومجرور كـ : إليك وعليك ، **والثاني :** ما نقل عن ظرف مثل : لديك ودونك ، وأمامك ووراءك ، **والثالث :** ما نقل عن المصدر نحو : بله ورويد ، **والرابع :** ما نقل عن حرف : كـ (ها) . وهناك قسم آخر وهو الثالث المعدول على وزن فعَالٍ ، وفَعْلَالٍ .

4- منها ما يقبل علامات الأسماء كالتنوين ، مثل : صَهٍ ، ومَهٍ ، وإِيهِ ، ومنها ما يقبل التعريف مثل : (النجاءك) ، " فمن دخول التنوين عليها لزوماً ، نحو : إِيهًا وويهاً ، أو جوازاً نحو : صَهٍ ، ومَهٍ ، وإِيهِ ، فهو نكرة ، ومنه ما لا ينون كـ (آمين ، وبله) " (847) .

5- إن جميع أسماء الأفعال مبنية حسب أواخرها لا محل لها من الإعراب ، وفيها فاعلها ضمير مستتر لا يظهر ، لأنها نابت مناب الأمر ، والأمر لا يظهر فاعله ، بل يضمراً دائماً (848) .

6- هذه الخوالب أشبهت المثل ، فلذلك هي صيغ مسكوكة ، لا يجوز أن يتقدم عليها شيء من معمولاتها فلا يقال : زيدا عليك ، خلافاً للكوفيين ، قال سيبويه : " واعلم أنه يقبح : (زيدا عليك ، وزيدا حذرَكَ) لأنه ليس من أمثلة الفعل ، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها " (849) .

7- تقسم هذه الأسماء إلى لازمة ومتعدية ، حسب مُسمَّأها : " ولمَّا كانت هذه الأسماء عوضاً عن اللفظ بالفعل ، ونائبة عنه ، أعملت عمله ، ولمَّا كانت الأفعال التي هي مسميات هذه الأسماء ، منها ما هو متعدِّ للفاعل متجاوز له إلى غيره نحو : خذ زيدا ، والزم عمراً ، ومنها ما هو لازم لا يتجاوزهُ إلى مفعول نحو : اسكت ، واكفف ، كانت هذه الأسماء كذلك على حسب مسمياتها ، منها ما هو متعدِّ للمأمور ، ومنها ما هو لازم له لا يتجاوزهُ إلى غيره " (850) .

⁸⁴⁷ الكتاب : 242/1 . وينظر : شرح المفصل : 28/4 . شرح الرضي على الكافية : 84/3 . همع الهوامع : 83/3 .

⁸⁴⁸ ينظر : الكتاب : 242/1 . شرح الرضي على الكافية : 83/3 .

⁸⁴⁹ الكتاب : 252/1 . وينظر : همع الهوامع : 82/3 .

⁸⁵⁰ الكتاب : 242-241/1 . وينظر : شرح المفصل : 29/4 . الأصول في النحو : 141/1 . همع الهوامع : 82/3 .

8- تلزم بعض صيغ أسماء الأفعال صيغة واحدة لا تتغير ك : صه ، ومه ، وإيه ، وغيرهما ويستثنى من ذلك بعض أسماء الأفعال ك (ها) .

9- تتركب الكاف مع أسماء الأفعال ، فتكون للخطاب ، وهي حرف لا محل له من الإعراب ك : هاك ، رويدك ، وغيرهما ، وتتركب مع الظروف والجار والمجرور فتكون في محل جر بالإضافة ، ك : عندك ، وإليك ، ومن أسماء الأفعال ما هو مركب من غيرهما ، ك (حيَّهْل) ، من (حيّ و هل) .

10- أسماء الأفعال التي بمعنى الأمر تجزم جوابها ، ك : (مكانك تحمدي) ، ونحو : صه ينم الناس ، ولا تنصب المضارع بعد فاء السببية على مذهب البصريين ، وأجاز الكسائي النصب ، وقيدَه ابن جني في صيغة (فَعَالٍ) ك (نَزَالَ) نحو : دَرَاكَ زَيْدًا فتظفر به ، (ونَزَالَ إلى الموت فيكسبَ الذكر الشريف) (851) .

⁸⁵¹ ينظر : الخصائص : 49-47/3 . شرح المفصل : 49/7 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 232 .
شرح الرضي على الكافية : 64/4 ، 118 . ارتشاف الضرب : 419-408/2 .

الفصل الثاني

دلالات التقديم والتأخير

في الجملة الإنشائية

ظاهرة التقديم والتأخير :

تذخر اللغة بمعانٍ ذات أبعاد مختلفة ، وطاقت دلالية متعددة ، تعدُّ المادة الرئيسية لتأسيس بناءات لغوية لا حصر لها ، وهي الحاملة موهبة المبدع ، وبراعة المتكلم في التعبير عن الأفكار والمشاعر .

ومن البناءات اللغوية المتعددة الأبعاد، والدلالات : الجملة بنوعها: الفعلية والاسمية ، وركنيتها الأساسيين : المسند والمسند إليه ، وظاهرة التقديم والتأخير هي إحدى جماليات اللغة ، وإحدى الطاقات الدلالية التي تكتنزها الجملة العربية .

وعليه فإن مبحث التقديم والتأخير من أكثر المباحث البلاغية التي نالت اهتمام علمائنا القدامى ، وقد تجلّى ذلك الاهتمام في رصدهم الصور المتعددة للتقديم والتأخير ، وما تؤدّيه كلّ صورة من قيمة دلالية مضافة إلى المعنى الأساسي للعبارة .

إنّ الرتبة غير المحفوظة تجعل عناصر الجملة أكثر حرية في الحركة داخل التركيب اللغوي ، ولذا فتحرّيك أيّ جزء من أجزاء التركيب اللغوي تقديماً أو تأخيراً لا يتم بطريقتة عشوائية ، وإنما يجري وفق مقتضيات النظام اللغوي ، وقواعده الموضوعية له ، إذ تنشأ علاقات تركيبية جديدة تساهم في إفراز الدلالة اللغوية المتعددة من التركيب الجديد ، فقد أكد باسكال " أن الكلمات المختلفة الترتيب يكون لها معنى مختلف ، وأن المعاني المختلفة الترتيب يكون لها تأثيرات مختلفة " (852) .

إن اللغة العربية لغة مرنة طيعة ، تتمتع بخاصية حرية ترتيب عناصرها داخل الجملة ، فهي قد تخضع في علاقات مفرداتها وتراكيبها إلى عوامل تجعل لها تأثيرات دلالية تحملها معنى جمالياً ودالياً .

فالجملة الفعلية رتبته محفوظة ، أعني : (الفعل والفاعل) وأمّا الجملة الاسمية فرتبته غير محفوظة ، وقد يواجه اللغويين تركيب لغوي فيحاولون تفسيره حسب قواعدهم ومقاييسهم ، وإذا خرج عنها لجؤوا إلى التأويل الذي مردّه الحذف أو التقديم والتأخير في هذا التركيب ، وربما يزداد الأمر غموضاً ، كما في قول الفرزدق (853) :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مُمْلِكًا أَبُو أُمَّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يَقَارُبُهُ

فالتعقيد في هذا البيت مرده إلى التقديم والتأخير ، يقول : ما مثله في الناس حيٌّ يقاربه إلا مملّك أبو أمّ ذلك المملّك أبوه . فقَدّم الشاعر وأخر في عناصر التركيب دون مراعاة

⁸⁵² نظرية اللغة في النقد الأدبي : 213 .

⁸⁵³ شرح ديوانه : 108/1 . المثل السائر : 293/1-294 ، 46/2 . اللسان : (ملك) . الخزانة :

الرتب النحوية المحفوظة ، فقد فصل بين (أبو أمه) وهو المبتدأ ، و (أبوه) وهو خبره بـ (حي) وهو أجنبي ، وكذا فصل بين (حي) و (يقاربه) وهو نعت (حي) بـ (أبوه) وهو أجنبي ، وفصل بين البدل وهو (حي) والمبدل منه وهو (مثله) ، وقدّم المستثنى على المستثنى منه ، مما أدى إلى التعقيد في التركيب اللفظي ، وإلى الغموض الدلالي .
والتقديم والتأخير شكل لغوي يستبطن رموزاً وأبعاداً ودلالات في داخل التركيب اللغوي .

وقد أشار سيبويه في كتابه إلى موضوع التقديم والتأخير إشارة سريعة ، فلم يوسع القول فيه ، بل حصر هذه الظاهرة بالناية والاهتمام : كتقديم المفعول على الفاعل نحو : " ضرب زيداً عبداً لله " ، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه ، كأنهم يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم ، وهم ببيانه أعتى ، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ، ويعنيانهم " (854) .

ولم يقصر سيبويه العناية والاهتمام بتقديم المفعول على الفاعل ، بل جعل هذا المعنى يكتنف كل شيء قُدّم ، سواء أكان اسماً أم شبه جملة أم غيرهما فـ " التقديم والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً ، في العناية والاهتمام ، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول ، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير " (855) .

إلا أن ابن جني قد توسّع في هذه الظاهرة فعقد فصلاً في التقديم والتأخير تناول فيه معظم أبواب النحو المعروفة دونما الإشارة إلى الأغراض والمعاني التي تفرزها هذه الظاهرة ، محدداً ما يجوز تقديمه وما لا يجوز تقديمه (856) .

أما البلاغيون فكانت دراستهم للتقديم والتأخير منصبة على الأغراض البلاغية التي تستفاد من تغير أحد عناصر التركيب اللغوي ، إلا أن دراستهم لم تكن عميقة بل كانت بضع صفحات ركزوا فيها على بعض الأغراض ولم يتناول البلاغيون الرتبة المحفوظة في أثناء دراستهم لهذه الظاهرة ، لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلفت لاختل التركيب ، وكذلك لم يتناولوا التعقيد اللفظي كقول الفرزدق السابق (857) .

في حين نجد أن عبد القاهر الجرجاني قد أكد أهمية التقديم والتأخير في التركيب اللغوي بقوله : " هو باب كثير الفوائد ، جمّ المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال

854 الكتاب : 34/1 ، 81 .

855 المصدر نفسه : 56/1 .

856 ينظر : الخصائص : 382/2-388 .

857 ينظر : مفتاح العلوم : 194-196 ، 219 . الإيضاح في علوم البلاغة : 52/1-64 . الإيجاز لأسرار

كتاب الطراز للعلوي : 219/1 .

يَفْتَرُّ لَكَ عَنْ بَدِيعَةٍ ، وَيُفْضِي بِكَ إِلَى لَطِيفِهِ ، وَلَا تَزَالُ تَرَى شَعْرًا يَرُوقُكَ مَسْمَعُهُ ، وَيَلْطَفُ لَدَيْكَ مَوْقِعَهُ ، ثُمَّ تَنْظُرُ فَتَجِدُ سَبَبَ أَنْ رَاقَكَ ، وَلَطَفَ عِنْدَكَ أَنْ قُدِّمَ فِيهِ شَيْءٌ ، وَحَوْلَ اللَّفْظِ عَنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ " (858) .

فَعَبَدَ الْقَاهِرَ يَنْظُرُ إِلَى الْفَنِّ اللَّطِيفِ ، وَالذَّوْقَ الرَّفِيعَ فِي التَّرْكِيبِ اللَّغْوِيِّ ، وَبِمَا يَقُومَانُ بِهِ مِنْ إِعْطَاءِ الْمَعْنَى جَمَالًا وَرُوعَةً بِمَا قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ مِنْ عَنَاصِرِ الْكَلَامِ .
وَبَعْدَ ذَلِكَ قَسَمَ الْجَرَجَانِي التَّقْدِيمَ إِلَى قَسْمَيْنِ رَئِيسِيَيْنِ هُمَا :

أ- **التقديم على نية التأخير** : وذلك كل شيء أقررتَه مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه : كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل .

ب- **التقديم لا على نية التأخير** : أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم ، وتجعله باباً غير بابهِ ، وإعراباً غير إعرابه ، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحدٍ منهما أن يكون مبتدأ ، ويكون الآخر خبراً له ، فتقدم تارة هذا على ذلك ، وأخرى ذلك على هذا ومثاله : ما تصنعه (بزيد) ، و (المنطلق) حيث تقول مرة : (زيدٌ المنطلق) وأخرى : (المنطلقُ زيدٌ) (859) .

ونفهم من كلام الجرجاني أنه يريد من (التقديم على نية التأخير) وهو الأهم في هذه الظاهرة ، تلك الوحدات النحوية الدالة (كالخبر ومتعلقات الإسناد) وغيرها مما يجوز فيه أن تغير رتبته في التركيب اللغوي ، وفيما يخص النوع الثاني فهو أقل من الأول ، فيأخذ العنصر المقدم إعراباً غير إعرابه ذي قبل .

وعلى أية حال فعناصر التركيب اللغوي الإنشائي تقسم قسمين :

الأول : **التركيب الإنشائي الطلبي** : الأمر ، النهي ، الاستفهام ، النداء ، التمني ، الترجي ، الدعاء .

الثاني : **التركيب الإنشائي غير الطلبي** : صيغ العقود ، التعجب ، المدح والذم ، القسم ، الشرط ، رُبَّ ، (كم) الخبرية .

إن الجملة الإنشائية بنوعيها الطلبي وغير الطلبي هي غاية بحثنا ، ومحط رحالنا ، صارفين وكدنا على المواضيع المهمة في التقديم والتأخير التي كانت ، وما تزال ، ميدان بحثٍ واسع لدى اللغويين قديماً ، وحديثاً .

وعليه حاولنا جاهدين أن نقسم التقديم والتأخير في التراكيب الإنشائية وفقاً لما يأتي :

⁸⁵⁸ دلائل الإعجاز : 83 .

⁸⁵⁹ ينظر : المصدر نفسه : 83-84 .

- أولاً : تقديم المسند (الخبر والفعل) على المسند إليه في الجملتين الاسمية والفعلية .
- ثانياً : تقديم المسند إليه (المبتدأ والفاعل) على المسند .
- ثالثاً : تقديم متعلقات الإسناد .
- رابعاً : التقديم والتأخير في تركيب الجمل .
- خامساً : تقديم الحروف .

أولاً : تقديم المسند على المسند إليه :

الأصل في الجملتين الاسمية والفعلية أن يتقدم المبتدأ على الخبر ، والفعل على الفاعل ، إلا أن رتبة المبتدأ والخبر غير محفوظة ، فيتقدم الخبر على المبتدأ في حالات معينة ، في حين أن تقدم الفعل على الفاعل من الرتب المحفوظة .

حصر سيبويه التقديم والتأخير بالناية والاهتمام على مختلف أنواع التراكيب اللغوية بقوله : " والتقديم ههنا والتأخير ، فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً في العناية والاهتمام ، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول ، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير " (860) .

وذكر السيوطي عن ابن الأثير وابن النفيس أن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الاختصاص (861) .

يتقدم الخبر على المبتدأ في الجملة الإنشائية لدلالات معنوية ، ولفظية منها :

1- لزوم الصدارة :

تلزم الصدارة في أسماء الاستفهام ، إذا جاء بعدها اسم معرفة نحو : مَنْ هذا ؟ وما هو ؟ وكيف أنت ؟ والأسماء الظرفية كـ : أين زيدٌ ؟ وأَيَّانَ يومُ السفر ؟ ومتى القتالُ ؟ وغير ذلك .

فالتقديم في (متى وأَيَّانَ) للدلالة على العناية والاهتمام بعموم الزمان ، كقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ (862) ف (أَيَّانَ) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية ، متعلق بخبر محذوف مقدم ، وهو يدل في تقديمه على العناية بأهمية الزمان .

ومنه العناية والاهتمام بالمكان ، كقوله تعالى : ﴿ يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيَّنَ الْمَقَرُّ ﴾ (863) ، ف (أَيَّنَ) : اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب مفعول فيه ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقد قدم للعناية والاهتمام بأهمية المكان ، ومثله : أين زيدٌ ؟ فأينَ : ظرف عن المكان الذي حلَّ فيه زيدٌ ، فنقول : في الدار أو في المسجد أو في السوق .

860 الكتاب : 56/1 .

861 ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 192/2 .

862 الأعراف : 187 .

863 القيامة : 10 .

ومنه الدلالة على الحال ، كالتقديم بـ (كيف) ، فكما هو معروف أنّ حال الإنسان وصحته لهما أهمية كبيرة من قبل الشخص ، فلذلك ما يهتمك حال الشخص الذي تسأله قبل شخصه ، فنقول : كيف زيدٌ ؟ فالجواب : صحيح أو سقيم أو طويل أو قصير الخ .
وقدّمت كذلك (كم) للعناية والاهتمام بالعدد لأنها سؤال عنه (864) ، نحو : (كم غلمانك) أي : عددٌ كثيرٌ غلماني ، أو غلماني كثيرٌ . وأجاز الأَخْفَش أن لا تتصدّر : كم ، كقولك : فككت كمّ عانٍ ، وملكت كم غلامٍ . وذلك لأنها بمعنى كثير ، كما جاز : فككت كثيراً من العنّة ، وملكت كثيراً من الغلمان (865) .

2-التعجب :

ويأتي إظهاراً لنفس متعجبة من أمرٍ ما ، أو مندهشة إعجاباً أو استنكاراً من قضية ما ، وقد جاءت بعض الألفاظ عن العرب خارجة على التعجب القياسي دالة عليه سماعاً ، وقد قدّم فيها الخبر كقولك : لِّلَّهِ دُرُّكَ من رجلٍ ! ، ولِّلَّهِ دُرُّكَ رجلاً ! ، يقال لمن يمدح ويتعجب من عمله ، قال أبو بكر : " وقال أهل اللغة في قولهم (لِّلَّهِ دُرُّهُ) الأصل فيه أن الرجل إذا كثرَ خيرُه ، وعطاؤه ، قيل : لِّلَّهِ دُرُّهُ ، أي : عطاؤه ، فشبهوا عطاؤه بدرّ الناقة ، ثم كثرَ استعمالهم حتى صاروا يقولونه لكل متعجب منه " (866) .

3-القسم :

ويعدّ القسم من مؤكّدات اللغة العربية ، إذ يستخدم لإثبات أمرٍ أو تأكّيده وجزمه ، وقد التزم حذف الخبر في ألفاظ القسم : عمّر ويمين وغيرهما ، وهي مبتدأ ، إلا في تركيب : (عليّ عهدُ اللهِ) : فعهدُ اللهِ : مرتفع بالابتداء ، وعليّ : الخبر ، وفيه معنى القسم ، فاللفظ على نحو : في الدارِ زيدٌ ، والمعنى على : أحلف بالله (867) .

4-الدعاء :

وقد تقع النكرة في سياق الدعاء مبتدأً، وما بعدها الخبر نحو: سلامٌ عليكم ، وويلٌ له قال سيبويه : " هذا باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدأً مبنياً عليها ما بعدها وذلك قولك : الحمدُ لله ، والعجبُ لك ، والويلُ لك (868) .
ويتقدم الخبر أي (المدعو عليه) على المبتدأ ، كقول امرئ القيس (869) :

864 ينظر : الإشارات والتنبيهات : 109 . مغني اللبيب : 243

865 ينظر : ارتشاف الضرب : 381/1 . شرح شذور الذهب : 367-368 .

866 الأصول في النحو : 109/1 . وينظر : ارتشاف الضرب : 43/2 . اللسان : (درر) .

867 ينظر : شرح المفصل : 92/9-93 .

868 الكتاب : 328/1 .

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدرَ خِدرَ عُنَيْزَةَ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

فقدّم امرؤ القيس شبه الجملة الواقعة خبراً (المدعو عليه) وهو الشاعر على المبتدأ المؤخر الويلات ، وإنما حصل التقديم لغرض بلاغي وهو لتوكيد المتقدم وتثبيته ، إضافة إلى معنى الدعاء عليه

5- إدخال السرور على قلب المخاطب :

وذلك إذا قلت له شيئاً يُسرّه ، وهو ينتظره ، كأن تقدّم الخبر (حرّ) على المبتدأ (أنت) في قولك له : (حرّ أنت) لِمَا للحرية من أهمية ، ومكانة في حياة الإنسان .

6- إصلاح اللفظ :

ذكر ابن جني وابن يعيش والتفتازاني أن الغرض من التقديم في (أمّا) إصلاح اللفظ فإذا قلت : (أمّا زيدٌ فمنطلق) كأنك قلت : مهما يكن من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ ، ولا تقول : (أمّا فزيد منطلق) وإنما فعل هذا لإصلاح اللفظ⁽⁸⁷⁰⁾ .

وذكر النحويون أن من الأمور التي تفصل بين (أمّا) والفاء الخبر ، كقولك : (أمّا في الدارِ فزيدٌ)⁽⁸⁷¹⁾ وذلك لأنّ التقدير على الشرط : (مهما يكن من شيءٍ ففي الدارِ زيدٌ) وليس (أمّا في الدارِ زيدٌ) فعُدل بالفاء من الخبر إلى المبتدأ لإصلاح اللفظ .

7- التقديم في جواب الشرط :

كما في قولك : إنْ تَقَمَّ فِي النَّاسِ مَنْ يَنْكُرُ قِيَامَكَ⁽⁸⁷²⁾ ، ف (في الناس) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم وقعا في جواب الشرط .

8- التقديم في التسوية :

وذلك على رأي مَنْ جعل (سواءً) خبراً مقدماً وهمزة الاستفهام المؤخرة مصدراً مؤولاً في محل رفع مبتدأ مؤخر نحو : سواءً عليّ أقمّت أم قعدت⁽⁸⁷³⁾ .

9- التقديم في الاستفهام الحقيقي :

على مذهب من جعل (في الدار) من جملة (أفي الدارِ زيدٌ) شبه جملة متعلقة بمحذوف خبر مقدّم ، وزيدٌ مبتدأ مؤخر⁽⁸⁷⁴⁾ .

⁸⁶⁹ ديوانه : 11 .

⁸⁷⁰ ينظر : الخصائص : 312/1 . شرح المفصل : 12/9 . شروح التلخيص : 152/2 .

⁸⁷¹ ينظر : ارتشاف الضرب : 44/2 ، 569 . مغني اللبيب : 82 .

⁸⁷² ينظر : ارتشاف الضرب : 44/2 .

⁸⁷³ ينظر : المصدر نفسه : 44/2 .

⁸⁷⁴ ينظر : المصدر نفسه : 44/2 .

7- تقديم خبر (لیت ولعل) :

الأصل في هذا التركيب أن يتقدم الاسم على الخبر كقولنا : لعلَّ زيداً قادمٌ ، وليتَ الغائبَ عائداً ، مراعاة للأصل في تركيب الجملة الاسمية ، لأن أصلهما قبل دخول الحرف مبتدأ وخبر ، فحال الاسم والخبر بعد دخول هذه الأحرف عليهما كحالهما قبل دخولها (875) . ولم يتحدث النحويون عن تقديم خبر لیت ولعلَّ إلا في سياق الحديث عن (إن) وتقديم خبرها على اسمها في قواعد معينة ، وسنمُثل لها بـ (لیت ولعلَّ) بما يتوافق وتركيبهما ، فإذا كان الخبر غير مفردٍ وغير جملة ، كأن يكون شبه جملة جاز أن يتقدم الخبر على الاسم فيتوسط بينه وبين الحرف المشبه بالفعل (876) ، ويتوسط جوازاً إذا كان الاسم المؤخر نكرة فوجب تأخيرها ، نحو : لعلَّ في الحربِ نصرأ . وإذا اتصل ضمير باسمها يعود على الخبر وجب التقديم نحو : (لیت في الدارِ ساكنيها) ، فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر (لیت) و (ساكنيها) اسمها مؤخر ، وفيه ضمير الهاء عائداً على الدار .

8- تقديم خبر كان وأخواتها :

لما أشبهت (كان) الجملة الفعلية المركبة من فعل وفاعل ومفعول ، أخذت بعض خصائصها كتقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل ، كذلك يُقدّم الخبر على (كان) واسمها جملة : (كان زيداً قائماً) تساوي جملة : (ضربَ زيدٌ عمراً) وكذلك : (كان قائماً زيداً) تساوي : (ضربَ عمراً زيداً) ، ولهذا جاز تقديم خبرها عليها وعلى اسمها ، ومُنِع تقديم الاسم عليها كما منع تقديم الفاعل على الفعل (877) ، واستثنى من هذه الأحرف ما صُدِّر بحرف نفي (ما) فمنع من تقدم أخبارها عليها (878) .

ويتقدم الخبر على (كان) واسمها في المسائل الآتية :

1-تقديم خبر (كان) وأخواتها عليها :

إذا كان الخبر مشتملاً على ما له صدر الكلام ، وجب تقديمه على (كان) نحو : أينَ كانَ زيدٌ ؟ وأيهمَ كانَ زيدٌ ؟ وأينَ كنتَ ؟ وأيهمَ كنتَ ؟ وكمَ غلاماً كانَ غلمانك ، وكمَ كريمَ كانَ قومك ؟ وفي النفي نحو : أينَ لم يكنَ زيدٌ ؟ .

874 ينظر : الإصناف في مسائل الخلاف : 51/1-52 . مغني اللبيب : 579 .

875 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 375/4 .

876 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 375/4 . ارتشاف الضرب : 132/2 .

877 ينظر : شرح المفصل : 113/7 .

878 ينظر : شرح المفصل : 113/7 . شرح الرضي على الكافية : 200/2-201 .

ويجوز مع همزة الاستفهام أن يتقدم الخبر عليها نحو : أَقَاتِمَا كَانَ زَيْدٌ ؟ ومن وجوب تقدم الخبر في الاستفهام الاسمي قوله تعالى : ﴿ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ﴾ (879)

ويتقدم الخبر في الشرط وجوباً نحو : (أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ) ، وكقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَمَا كُنْتُ ﴾ (880) ، ف (أَيْنَمَا) : اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بمحذوف خبر (كان) ، و (ما) زائدة ، وقدم ههنا الخبر لوجوب الصدارة .

أما تقدم الخبر في أخواتها فمُنْع ما صُدِّرَ بـ (ما) النافية ، فلا يجوز القول : متى ما زال عمرو ، وجوزَ : متى لم يزل زيدٌ ، وأيَّ وقتٍ لم يزل سماحك ؟ ومتى لم يصر القتالُ ؟ وأينَ لم يزل زيدٌ ؟ .

ومنع الجزولي والشلوبين ذلك في (ليس) فلا يجوز القول : (أَيْنَ لَيْسَ زَيْدٌ) وأجازه الرضي على سبيل المبالغة ، ويفرض ذلك في غير المستحيل نحو : متى ليسَ وجودُ الله ؟ أو علمُه ؟ أو قدرته ؟ (881) .

2-تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها :

يجوز أن يتقدم خبر (كان) وأخواتها على اسمها إذا لم يمنع مانع وشُبّه بتقديم المفعول على الفاعل ، فيكون تقديمه للعناية والاهتمام ، كما ذكر سيبويه في تقديم المفعول على الفاعل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ ﴾ (882) فقوله : عجباً : خبر كان منصوب تقدم على اسمها ، و (أنْ أَوْحَيْنَا) مصدر مؤول في محل رفع اسم (كان) مؤخر (883) .

ويتقدم خبر (ما زال) على اسمها كقول ذي الرمة (884) :

أَلَا يَا إِسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجِرْعَائِكَ الْقَطْرُ

879 الفَصَص : 40 .

880 مريم : 31 .

881 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 203/4-205 . ارتشاف الضرب : 74/2-75 و 86-87 .

882 يُونُس : 2 .

883 ينظر : شرح المفصل : 113/7 .

884 ديوانه : 559/1 . وينظر : الخصائص : 278/2 .

ف (القطرُ) : اسم (لا زال) مؤخر ، و (مُنهلاً) : خبر (لا زال) مقدم على الاسم .

وإذا كان هذا التركيب يشبه التركيب الفعلي ، كما أشار إليه سيبويه ، وابن يعيش يكون اسم (كان) بمنزلة الفاعل ، وخبرها يضاهي المفعول ، وتقديم الخبر على الاسم وعلى الفعل يساوي تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل ، فالتقديم والتأخير فيه يكون للعناية والاهتمام كما صرح سيبويه بقوله : " وذلك قولك : زيداً ضربتُ ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء ، مثله في : ضربَ زيدٌ عمراً ، وضربَ عمراً زيدٌ " (885) .

9-تقديم خبر (عسى) :

لا يتقدم الخبر على (عسى) لضعف (عسى) ، وكونه جامداً لا يتصرف ، فلا يقال : (أنْ يقومَ عسى زيدٌ) (886) .

ويتقدم الخبر في تركيب (عسى) في حالة واحدة كقولك : (عسى أنْ يقومَ زيدٌ) على أحد الأوجه ، بأن يكون (زيدٌ) اسم (عسى) مؤخراً ، و (أنْ يقومَ) مصدرًا مؤولاً في محل نصب خبر (عسى) مقدماً . وفي الفعل (يقوم) ضمير متصل يظهر في التنثية والجمع نحو قولك : (عسى أنْ يقوموا الزيدانِ) ، و (عسى أنْ يقوموا الزيدون) (887) فظاهر من هذين التركيبين أن الفاعل ضمير مستتر ، واسم (عسى) مؤخرٌ (الزيدان) و (الزيدون) .

وشبه بعضهم هذا التركيب في الاستعمال كالفعل المتعدي فقولهم : (عسى زيدٌ أنْ يخرجَ) معناه الأصلي : (قاربَ زيدٌ الخروجَ) ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الأصل بإفادة (عسى) لإنشاء الطمع (888) ، وهي ههنا أيضاً بمنزلة (كان) الناقصة في احتياجها إلى الاسم والخبر ، وبما أنها أشبهت كذلك الجملة الفعلية في تقديم مفعولها فتقديم الخبر ههنا يكون للعناية والاهتمام كما كان في المفعول .

أما (اخلولق) فتساوي (عسى) في التركيب إذ يتقدم خبرها على اسمها كقولك : (اخلولقَ أنْ يفعلَ زيدٌ) (889) فزيد : اسم اخلولق مؤخر ، و (أنْ يفعلَ) مصدر مؤول في محل نصب خبر مقدم لـ (اخلولق) .

885 الكتاب : 34/1 ، 45 ، 56 ، 80-81 .

886 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 218/4 . ارتشاف الضرب : 122/2 .

887 ينظر : شرح المفصل : 118/7 . شرح الرضي على الكافية : 217/4 . مغني اللبيب : 204-205 ،

888 ينظر : شرح المفصل : 116/7 . شرح الرضي على الكافية : 215/4-216 .

889 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 219/4 .

ويتقدم الفعل (المسند) على المسند إليه (الفاعل) في الجملة الفعلية ، لأن الأصل في ذلك هو التقديم ، أو السبق في الرتبة ، ولا يكون هناك شيء للعدول عنه ، فإذا تقدم الفاعل أصبحت الجملة اسمية ، هذا على رأي البصريين الذين لا يجيزون تقديم الفاعل على فعله ، على خلاف الكوفيين الذين أجازوا هذه المسألة في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾⁽⁸⁹⁰⁾ على أن (امرأة) فاعل مقدّم بالفعل المذكور على التقديم والتأخير⁽⁸⁹¹⁾ بينما هو على رأي البصريين فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، وقد أكد ابن جني هذه الفكرة قبل ابن هشام ، فمنع التقديم ، لأنه لا يجيز تقديم الفاعل على الفعل ، فكذلك لا يجيز تقديم ما أقيم مقام الفاعل ، كـ (ضرب زيد)⁽⁸⁹²⁾ .

وجعل سبويه التقديم من قبيح الكلام الذي وُضع في غير موضعه ، كقوله⁽⁸⁹³⁾ :
صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وإنما الكلام : وقل ما يدوم وصال⁽⁸⁹⁴⁾ ، ورد ابن هشام قول من جعل (وصال) مبتدأ ، ورأى أن الصواب : أن يكون فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده (يدوم)⁽⁸⁹⁵⁾ .

ويتقدم المسند على المسند إليه في الجملة الإنشائية في مسائل منها :
أ- الأمر والنهي :

والجامع بينهما هو الطلب ، فالأمر طلب فعل الشيء ، والنهي ضده ، وهو طلب ترك الشيء ، فيتقدم المسند على المسند إليه بقصد العناية والاهتمام بالمقدم ، فالأمر يتألف من الأمر والمأمور ، ومحال أن يكون المأمور قبل الأمر ، لأن الأمر في الأمر يكون على وجه الاستعلاء والوجوب يوجه الخطاب لمن دونه ، وبوصفه أمراً ، فالعناية والاهتمام منصبان عليه ، وأمّا المأمور واجب الاستتار في المفرد ، والظهور في الضمائر المتصلة ، وهذا

⁸⁹⁰ النساء : 128 .

⁸⁹¹ ينظر : مغني اللبيب : 757-758 . شرح المفصل : 10/9 . شروح التلخيص : 9/2 .

⁸⁹² ينظر : الخصائص : 385/2 .

⁸⁹³ نسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، وهو في شرح ديوانه : 376 ، ضمن الشعر المنسوب إليه . وفي مغني اللبيب و (شعراء أمويون) : 480/2 إلى المرار الفقعي . الكتاب : 21/1 . مغني اللبيب : 403 ، 758 . الخزانة : 10 / 226-227 ، 229 ، 231 . المعجم المفصل : 876/2 .

⁸⁹⁴ ينظر : الكتاب : 31/1 .

⁸⁹⁵ ينظر : مغني اللبيب : 758 .

التركيب رتبته محفوظة بين المسند والمسند إليه ، فـ (استنقم) مع مرفوعه المستتر فيه ، كلام مؤلف من فعل الأمر المنطوق به ، وهو (استنقم) ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر فيه وهو المأمور ، المقدر بـ (أنت) (896) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ (897) .

وقد يقدم الفعل للعناية والاهتمام به ، لأن تقديمه أهم من تأخيره ، وقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ (898) : تقديم الفعل (اقرأ) أوقع ، لأنها أول سورة نزلت ، فكان الأمر بالقراءة أهم (899) .

وقد يُعكس الخطاب فيصبح من الأدنى إلى الأعلى ، وذلك للعناية والاهتمام ، وعلو شأن المدعو له ، فيصبح الأمر ضعيفاً والمأمور قوياً ، وحينئذ يجوز التقديم والتأخير ، نحو : ربنا اغفر لنا ، فالأمر ههنا يتوجه بخطابه إلى المأمور ، وهو (الله) عز وجل الذي بيده كل شيء ، فالمقام ههنا مقام خضوع وتذلل ، وقد قدم ههنا النداء على المسند ، وقد يؤخر نحو : اغفر لنا يا الله ! ، وما يثبت في الأمر ، يثبت في الناهي والمنهي عنه ، أي الناهي : المتكلم ، والمنهي : المخاطب (السامع) الذي يطلب منه ترك الشيء ، نحو : (لا تفعل) للعناية والاهتمام بالناهي ، وقد يعكس الأمر كما في الأمر لأجل المقام ، فيتأخر المسند لوجود مقام الخضوع والتذلل ، فيكون الناهي من الأدنى إلى الأعلى كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُرْغِ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ (900) .

ب - تراكيب متعددة :

يتقدم الفعل في تراكيب متعددة ، مراعاة للأصل ، منها الدعاء كقولك : (غَفَرَ اللَّهُ لزيد) وفي صيغ العقود كقولك : (بعثك هذه الأرض) ، وفي (عسى) وأفعال الرجاء ، فهي واجبة التقدم ، لأنها جامدة لا تتصرف فلا يتقدم المسند إليه (اسمها) عليها .
ويتأخر المسند (الفعل) ، المركب مع (رُبَّ) للزومها الصدارة " فهي توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر ، فتقول : رُبَّ رجلٍ عالمٍ أدركت ،

⁸⁹⁶ ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : 31 . شرح ابن عقيل : 13/1-14 ، 96 . شرح التصريح :

. 23/1

⁸⁹⁷ النساء : 36 .

⁸⁹⁸ العلق : 1 .

⁸⁹⁹ ينظر الكشاف : 3/1 . الإيجاز لأسرار كتاب الطراز : 221/1 .

⁹⁰⁰ آل عمران : 8 .

أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل ، كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى (زيدي) في قولك : (مررت بزيدي) (901) .

والأصل في هذا التركيب أن يتقدم المسند ، لأن المعنى : أدركت رجلاً عالماً إلا أنه لما حكم لـ (رُبِّ) بالصدارة ، خالفت أخواتها من حروف الجر ، فتأخر العامل إلى ما بعد مجرورها

ومنه تأخير المسند في سياق الاستفهام الاسمي لاقتضاء أسماء الاستفهام الصدارة كقوله تعالى : ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْرُونَ ﴾ (902) فـ (أَيِّ) : اسم استفهام مفعول به مقدم للفعل (تتكرون) ، والأصل فيه أن يتأخر على عامله (تتكرون) إلا أنه لما اقتضى الصدارة تقدم على عامله .

ومنه قولك : أين ذهبت ؟ ومتى أتيت ؟ وكقوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ * قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا ﴾ (903) فـ (ما) : اسم استفهام في محل نصب مفعول به للفعل (تعبدون) مقدماً عليه ، إلا أن رتبته التأخير ، فلما كان من أسماء الصدارة وجب تقديمه على عامله ، وكقوله تعالى : ﴿ قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَلَى يُؤْفَكُونَ ﴾ (904) فأنى : اسم استفهام على رأي مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية ، متعلق بالفعل (يؤفكون) لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله بل ما بعده ، وغيرها من شواهد تأخير المسند لوقوعه في تركيب صدارة الأدوات .

ومما وجب فيه تأخير المسند ، وقوعه في السياق الشرطي ، حيث تتصدر أدوات الشرط هذا التركيب ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ (905) ، فـ (مَنْ) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول به للفعل (يضلل) ، وقد اقتضى التقديم للزومه الصدارة .

وكذلك في الشرط غير الجازم كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾ (906) .

901 ينظر : شرح المفصل : 27/8 .

902 غافر : 81 .

903 الشعراء : الآيتان : 70-71 .

904 المنافقون : 4 .

905 غافر : 33 .

906 النساء : 101 .

ويتأخر المسند عن رتبة الصدارة في التركيب مع (أمّا) لإصلاح اللفظ ، أو لرعاية الفاصلة ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾⁽⁹⁰⁷⁾ فاليتيم ، والسائل : مفعولان للفعلين (تقهرُ وتنهَر) مُقَدَّمَان عليهما ، لأنه لا يجوز أن يلي (أمّا) المسند ، لأنها نائبة عن أداة الشرط وفعله ، فأخّر الفعل إلى ما بعد الفاء لإصلاح اللفظ كما بينا في تقديم الخبر ، أو لرعاية الفاصلة (908) .

التقديم والتأخير في سياق الاستفهام :

يقسم تركيب الاستفهام قسمين : منه ما هو بمعنى الخبر ، ومنه ما هو بمعنى الإنشاء ، فالذي بمعنى الخبر مرده إلى قسمين :

الأول : النفي : ومنه استفهام الإنكار ، ويطلب به إنكار المخاطب الشيء .

الثاني:الإثبات : وهو استفهام التقرير ، وبه يطلب من المخاطب الإقرار بالشيء الذي فعله والاعتراف به .

وأما الاستفهام الإنشائي فيراد منه الطلب ، وقد أفرد سيبويه وغيره من النحويين صفحات عدة في هذا النوع ، وكذلك بعض البلاغيين كالجرجاني ، والرازي ، والزمخشري وغيرهم .

1-الاستفهام الحقيقي :

إذا ولي الفعلُ همزة الاستفهام أفاد الشك في الفعل نفسه ؛ من جهة ثبوته للفاعل ، أو انتفائه عنه ، وتكون الهمزة حينئذ للتصديق كقولنا : (أبينيتَ الدارَ التي كنت على أن تبنيتها) ، (أقلتَ الشعرَ الذي كان في نفسك أن تقوله ؟) فبدأت بالفعل ، لأن السؤال عن الفعل نفسه ، وقد وقع الشك فيه ، وأنت في ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه ، فقد يكون ، وقد لا يكون (909) .

وإذا ولي الاسمُ أداة الاستفهام (الهمزة) أفاد ذلك الشك في المقدم وهو الفاعل ، أما الفعل فهو موجود ثابت ، ويوجه السؤال إلى مَنْ فعل ذلك ؟ ومنه قولك : (أأنتَ بنيتَ هذه الدار ؟ أنتَ قلتَ هذا الشعر ؟)⁽⁹¹⁰⁾ فالدار مبنية موجودة ، والشعر مقول ، إلا أن الشك يُوجّه إلى الفاعل ، من الباني ؟ ومن قائل هذا الشعر ؟ ويكون للهمزة ههنا معادل إما مذكور وإما محذوف مقدّر نحو : أأنتَ بنيتَ هذه الدار أم أبوك ؟ .

⁹⁰⁷ الضحي : الآيتان : 9-10 .

⁹⁰⁸ ينظر : شروح التلخيص : 152/2 .

⁹⁰⁹ ينظر : دلائل الإعجاز : 87 . نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : 300 .

⁹¹⁰ ينظر : دلائل الإعجاز : 87 . نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : 300 .

ويتقدم الخبر (المسند) مع همزة الاستفهام لطلب تصور المسند نحو : (أفى الخابية دبسك أم في الزق) فأنت عالمٌ بكون الدبس في واحدٍ من الخابية والزق طالباً تعيين ذلك (911) .

وقد بين سيويه هذا المعنى على تقدير (أيهما) ، بقوله : " وذلك قولك : (أزيدٌ عندك أم عمرو) و (أزيداً لقيت أم بشراً ؟) فأنت الآن مدّع أن عنده أحدهما ، لأنك إذا قلت : أيهما عندك ؟ وأيها لقيت ؟ فأنت مدّع أن المسؤول قد لقي أحدهما أو أن عنده أحدهما ، إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو " (912) .

وفي هذا التركيب تقديم الاسم أحسن من تقديم الفعل ، لأنك تريد ، وتساءل عن أيهما فعلاً ولا تسأل عن الفعل ، فصار الفعل متوسطاً بين الاسمين " واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ، لأنك لا تسأله عن اللقى ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو ، فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصداً أن يبين لك أي الاسمين في هذا الحال ، وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأول ، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما " (913) .

وأما من جهة ثبوت الفعل في حد ذاته أو ثبوت فعل آخر مكانه ، كقولك : (أضربت زيداً أم قتلته ؟) مع همزة التصور ، فالمقصود من السؤال ليس هو إثبات النسبة لأن أحد الأمرين حاصل ، وإنما المقصود تعيين الحاصل منهما " فالبدء ههنا بالفعل أحسن ، لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان ، ولا تسأل عن موضع أحدهما ، فالبدء بالفعل ههنا أحسن ، كأنك قلت : أي ذلك كان بزيد ؟ " (914) .

2- الاستفهام الخبري :

ويقسم قسمين :

أ- الاستفهام التقريري .

ب- الاستفهام الإنكاري .

أ- التقديم والتأخير في الاستفهام التقريري :

هذا الاستفهام أحد نوعي الاستفهام الخبري ، والغرض منه حمل المخاطب على الاعتراف بالأمر الذي استقر عنده من ثبوت الشيء أو نفيه (915) .

⁹¹¹ ينظر : شروح التلخيص : 249/2 .

⁹¹² الكتاب : 169/3 .

⁹¹³ المصدر نفسه : 170-169/3 .

⁹¹⁴ المصدر نفسه : 171/3 .

⁹¹⁵ ينظر : الكتاب : 176/3 . الخصائص : 464-463/2 ، 269/3 . أمالي ابن الشجري : 405-404/1 .

مفتاح العلوم : 315 . الإيضاح في علوم البلاغة : 138/1 . دلائل الإعجاز : 88 . شروح التلخيص :

ويجب أن يكون بالماضي ، ويلى المقرّر به الهمزة ، كقولك : أفعلتَ ؟ وأزيداً ضربتَ ؟ لمن تريد أن تقرّه على فعل الضرب ، أو غيره ممّا يلى الهمزة ، ويكون بالمضارع الدال على الحال كقولنا لمنّ نجده يوقع الضرب بزيدٍ : أتضربُ زيداً ؟ وكذلك يدل على المستقبل كقولنا لمن أراد أن يفعل شيئاً في المستقبل : أنفعل كذا ؟

ويشترط في الهمزة أن يليها المقرّر به ، كقولك : أفعلتَ ؟ إذا أردت أن تقرّه بأن الفعل كان منه ، وكقولك : أننتَ فعلتَ ؟ إذا أردت أن تقرّه بأنه الفاعل (916) .

وجعل عبد القاهر الجرجاني ، والسكاكي من أمثلة التقرير قوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ (917) فإنهم يريدون أن يقرّروه بأن كسر الأصنام قد كان ، ولكن أن يقرّ بأن ذلك كان منه ، لا بأن الفعل قد حصل ، لأن الفعل ، وهو كسر الأصنام ، ظاهر ، مُشاهدٌ ، مُشار إليه ، فلا دلالة للتقرير به ، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلتُ ، أو : لم أفعلُ ، فأجاب عليه السلام في الجواب بنسبة الفعل إلى كبيرهم ﴿ قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ (918) ، وهذا الكلام ينفي بما طلبوه من نسبة الفعل إليه دون غيره ، فدلّ على أن المطلوب التقرير بالفاعل لا بالفعل (919) .

والفرق بين التقرير بالفعل ، والتقرير بالفاعل ، أن قولك : أضربتَ ؟ تريد أن تقرّه بحصول فعل الضرب منه ، وإذا قلت : أننتَ ضربتَ ؟ كان المعنى على أنك تريد أن تقرّه بأنه الفاعل ، وكان أمر الفعل في وجوده ظاهراً ، ولا يحتاج إلى الإقرار بأنه كائن (920) .

ب- التقديم والتأخير في الاستفهام الإنكاري :

ويُعدُّ الاستفهام الإنكاري كالاستفهام الحقيقي ، والتقرير في إيلاء المنكر الهمزة سواء أكان فعلاً أم اسماً أم غيرهما ، ويقنضي أن ما بعده غير واقع ، وأن مدّعيه كاذب ،

294/2 . لسانيات تقابلية ، الاستفهام بين العربية والإنكليزية : 174 . البلاغة ، فنونها وأفانها ، علم المعاني : 197 .

⁹¹⁶ ينظر : دلائل الإعجاز : 88-89 . الإيضاح في علوم البلاغة : 138/1 . نهاية الإيجاز : 300 . شروح التلخيص : 293/2 .

⁹¹⁷ الأنبياء : 62 .

⁹¹⁸ الأنبياء : 63 .

⁹¹⁹ ينظر : دلائل الإعجاز : 88-89 . مفتاح العلوم : 315 . الإيضاح في علوم البلاغة : 138/1 . نهاية الإيجاز : 300-301 . شروح التلخيص : 294/2 .

⁹²⁰ ينظر : دلائل الإعجاز : 91 . الإيضاح في علوم البلاغة : 138/1 . شروح التلخيص : 294/2-295 .

وإنما كان الإنكار كذلك ، لأن منكر الشيء إنما غرضه أن يحيله على عكسه ، وضده ، فلذلك استحال به الإيجاب نفيًا ، والنفي إيجاباً (921) .

والإنكار قسمان : إنكار تكذبي ويسمى (الإنكار الإبطلائي) ، وإنكار توبيخي ، فالإبطلائي إما أن يكون في الماضي ، وإمّا أن يكون في المستقبل ، أو في الحال ، أما الاستفهام التوبيخي فما بعد الهمزة واقع ، وفاعله ملوم ، على أمر قد وقع في الماضي ، والغرض منه الندم على هذا الأمر ، وكذلك يكون في الماضي والمستقبل .
فالإنكار الإبطلائي يبطل ما بعد الهمزة ، ويبين كذبه ، والتوبيخي للوم والعتاب .

- التقديم والتأخير مع الفعل الماضي :

يتركب الفعل الماضي مع همزة الإنكار ليؤدّد دلالة: (لم يكن) ، بمعنى (ما كان) ، دلالة على التكذيب بمعنى أن المخاطب إن ادعى وقوع شيء فيما مضى ، أو نزل منزلة المدعي ، أتى بالاستفهام الإنكاري تكذيباً له في مدعاه في الماضي (922) .

وقد ذكر البلاغيون شواهد عدة على هذا النوع من الاستفهام ، ومنه قوله تعالى :

﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ (923) .

فقدّم المسند الفعل الماضي (اصطفى) لأنه بمعنى (لم يكن) أي : ما كان ذلك وهذا رد على المشركين ، وتكذيب لهم في قولهم ، ما يؤدي إلى هذا الجهل العظيم (924) .
ومن أمثلة التوبيخ أو التقريع الذي وقع في الماضي ، قولك : أعصيت ربك ؟ فهذا أمر قد وقع في الماضي ، والغرض منه الندم على هذا الأمر الذي وقع في الماضي والمعنى : ما كان ينبغي لك أن تعصيه (925) .

⁹²¹ ينظر : الخصائص : 269/3 . ارتشاف الضرب : 328/1 . الجنى الداني : 33 . الإيضاح في علوم البلاغة : 39/1 . الإيجاز لأسرار كتاب الطراز في علوم حقائق الإعجاز : 197/1 . نهاية الإيجاز : 301 . شروح التلخيص : 295/2-296 . مغني اللبيب : 24 .

⁹²² ينظر : دلائل الإعجاز : 89 . مفتاح العلوم : 316 . الإيضاح في علوم البلاغة : 138/1-139 . الإيجاز لأسرار كتاب الطراز : 197/1 . شروح التلخيص : 301/2 . الإتيان في علوم القرآن : 213/2 . لسانيات تقابلية " الاستفهام بين العربية والإنكليزية " : 172 .

⁹²³ الصافات : 153 .

⁹²⁴ ينظر : دلائل الإعجاز : 89 . مفتاح العلوم : 316 . الإيضاح في علوم البلاغة : 138/1-139 . شروح التلخيص : 301/2 . البلاغة ، فنونها وأفانها : 201 .

⁹²⁵ ينظر : دلائل الإعجاز : 93 . الإيضاح في علوم البلاغة : 138 . نهاية الإيجاز : 303 . شروح التلخيص : 300/2-301 .

هذا أمر تقديم المسند في سياق الاستفهام الإنكاري ، فإذا أخرت المسند وقدمت الاسم عليه صار الإنكار في الفاعل ، فليس المراد توجيهه إلى الفعل بل صدوره من الفاعل ، ومن أمثله أنك تقول للرجل الذي انتحل شعراً : أأنتَ قُلْتَ هذا الشعرُ ؟ كذبتَ لستَ ممَّن يحسن مثله ، فأنكرت أن يكون القائل ، ولم تنكر الشعر (926) .

وقد تكون الهمزة لإنكار الفعل من أصله ، وهو متأخر عن الاسم ، ثم يخرج اللفظ مخرج إنكار الفاعل ، فاللفظ على إنكار الفاعل ، والمعنى على إنكار الفعل المتأخر كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَلَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ (927) فقدّم الاسم مع همزة الإنكار على الفعل (أذن) والإنكار ليس واقعاً على الاسم ، بل على الفعل ، ومعلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله ، فأضافه إلى الله ، إلا أن اللفظ أخرج مخرجه ، إذا كان الأمر كذلك لأن يجعلوا في صورة مَنْ غلط ، فأضاف إلى الله تعالى إذناً كان من غير الله ، فإذا حقق عليه ارتدع ، فالمقصود إنكار أصل الإذن ، لا إنكار أنه من غير الله ، فأضافه إلى الله ، وجعله السكاكي تقوية لحكم الإنكار لا على إرادة التقديم (928) .

هذا أمر التقديم والتأخير في سياق الاستفهام الإنكاري مع الفعل الماضي ؛ فإذا قدم الفعل فالإنكار في نفس الفعل ، وإذا قدم الاسم فيتوجه الإنكار إليه .

التقديم والتأخير مع الفعل المضارع :

بيننا — فيما سبق — عبّر التقديم والتأخير مع الفعل الماضي ، الفرق في المعنى بين تقديم الفعل ، وتقديم الاسم ، ونظير ذلك في الاستفهام الإنكاري ؛ التركيب مع الفعل المضارع ، في الحال أو الاستقبال ، ويُقدّر المعنى — حينئذ — بـ (لا يكون) أي أن المخاطب إذا ادعى ، أو نزل منزلة مَنْ ادعى أن أمراً من الأمور يقع في المستقبل أو في الحال أتى بالاستفهام الإنكاري تكذيباً له فيما ادعى وقوعه في الاستقبال أو في الحال (929) .

⁹²⁶ ينظر : دلائل الإعجاز : 90 . مفتاح العلوم : 316 . الإيضاح في علوم البلاغة : 141/1 . نهاية

الإيجاز : 301 .

⁹²⁷ يونس : 59 .

⁹²⁸ ينظر : دلائل الإعجاز : 90 . مفتاح العلوم : 316 . الإيضاح في علوم البلاغة : 141/1 . نهاية

الإيجاز : 301 .

⁹²⁹ ينظر : دلائل الإعجاز : 91 . مفتاح العلوم : 316 . الإيضاح في علوم البلاغة : 139/1 . الإيجاز

لأسرار كتاب الطراز : 197/1 . الإتيان في علوم القرآن : 213/2 . شروح التلخيص : 301/2 . لسانيات

تقابلية : 172 .

فإذا بدأت بالمسند فإنك تعمد بالإنكار إلى الفعل نفسه ، ويكون بمعنى (لا يكون) ،
ومن أمثله في التكذيب قوله تعالى : ﴿ أَنْزَلْنَاكُمْوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾⁽⁹³⁰⁾ ، أي :
أنكرهكم على قبول الحجة بأني رسول الله، والحال أنكم لها كارهون ؟ يعني : لا يكون هذا
الإلزام⁽⁹³¹⁾ .

ومنه قول امرئ القيس⁽⁹³²⁾ :

أَيْقَتُنِي وَالْمَشْرِفِي مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَثَابِ أَعْوَالِ

فهذا تكذيب منه لإنسان تهدده بالقتل ، وإنكار لقدرته واستطاعته على فعل ذلك ، وهنا
لا يكون الإنكار موجّهاً إلى الفاعل لعجزه بوجود المانع ، فتعين أن يكون الإنكار موجّهاً إلى
الفعل نفسه⁽⁹³³⁾ .

ويكون بمعنى : (لا ينبغي أن يكون) كقولك للرجل يضيّع الحق : أتسى قديم إحسان
فلان ؟ وكقولك للرجل يركب الخطر : أخرج في هذا الوقت ؟ .

والغرض من هذا التقديم تنبيه السامع حتى يرجع إلى نفسه ، فيخجل أو يرتدع عن
فعل ما همّ به ، فالإنكار ههنا للتوبيخ على أمر خيف وقوعه في المستقبل ؛ وتفسيره أن هذا
العمل الذي أنت بصدده لا ينبغي أن يصدر منك في المستقبل .
وجعل الرازي هذا المعنى للاستقباح⁽⁹³⁴⁾ ، أي يستقبح أن يصدر هذا الأمر منك
..... ومنه قول الشاعر⁽⁹³⁵⁾ :

أَأْتَرُكَ إِنْ قَلَّتْ دَرَاهِمُ خَالِدٍ زِيَارَتَهُ؟ إِيَّيْ إِذَا لَلَّيْمٌ

فهو ينكر أن يترك زيارة خالد بن يزيد بن مزيد الشيباني ، لأن دراهمه قد قلت ،
ويقول : إنه لن يكون منه ذلك أبداً ، ومن ادعى عليه ذلك فهو كاذب .

⁹³⁰ هود : 28 .

⁹³¹ ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 213/2 . لسانيات تقابلية : 172 . البلاغة ، فنونها وأفنانها : 202 .

⁹³² ديوانه : 33 .

⁹³³ ينظر : دلائل الإعجاز : 91 . نهاية الإيجاز : 303 . الإيضاح في علوم البلاغة : 139/1 . شروح

التلخيص : 296/2 .

⁹³⁴ ينظر : دلائل الإعجاز : 92 . نهاية الإيجاز : 303 .

⁹³⁵ البيت لغمارة بن عقيل يمدح خالد بن يزيد بن مزيد الشيباني . الأغاني : 143/24 . الكامل ، للمبرد :

وأما إذا بدأت بالاسم ، وأخرت المسند (المضارع) فلا يكون توجيه الإنكار إلى وجود ذلك الفعل بل إلى صدره عن ذلك الفاعل المعنوي لا الاصطلاحي .

وقد تنفرع معانٍ جزئية في حال تقديم الاسم على الفعل المضارع وهي إنكار مجيء الفعل منه على وجه الخصوص مع إمكان مجيئه من غيره ، وذلك لمعانٍ هي :

1- المبالغة في الاستحقاق : والغاية منه تصغير المُسخر منه ، وتقزيمه ، كقولك لمن

تستحقه : أأنتَ تمنعني ؟ أأنتَ تضريني ؟ كأنك قلت : إنَّ غيرك الذي يستطيع منعي ، وضربي ، ولست بذاك ، ولقد وضعت نفسك في غير موضعك ، لأنه ليس بوسعك فعل ذلك ، فيكون المعنى : للتعجيز .

2- المبالغة في التعظيم : والغاية منه تفخيم المتحدّث عنه ، كقولك : أهو يسألُ الناسَ ؟

أهو يمنعهم حقوقهم ؟ والمعنى : هو أرفع همّة من ذلك ، وهو أكرم من ذلك ، وأعظم شأنًا ومكانةً .

3- المبالغة في بيان خساسته : والغاية من ذلك إبراز حقيقة من يظهر عكسها ،

كقولك : أهو يسمح بمثل هذا ؟ أهو يرتاحُ للجميل ؟ ومعناه أنه أقصر همّة من ذلك ، وأقل رغبة في الخير ممّا تظنّ ، فهو لا يستطيع أن يفعله لصغر قدره ، وقصر همّته (936) .

إن للسياق أثرًا كبيراً في تحديد دلالة الاستفهام وتوضيحها ، وقد تنقلب الدلالة من معنى إلى ضده ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ ﴾ (937) .

فظاهر الاستفهام أن ليس إسماع الصمّ مما يدّعيه أحدٌ فيكون ذلك للإنكار ، وإنما المعنى فيه التمثيل والتشبيه ، وإن ينزل الذي يظن بهم أنهم يسمعون ؛ أو أنه لا يستطيع إسماعهم منزلة من يرى أنه يسمع الصمّ ويهدي العمي ، ثم المعنى في تقديم الاسم ، وأن لم يُقَلْ : (أَسْمِعُ الصُّمَّ) هو أن يقال للنبي (ص) : أأنتَ خصوصاً قد أوتيت أن تسمع الصمّ ؟ وأن يجعل في ظنه أنه يستطيع إسماعهم بمثابة من يظن أنه قد أوتي قدرة على إسماع الصم (938) .

⁹³⁶ ينظر : دلائل الإعجاز : 92 . الإيضاح في علوم البلاغة : 139/1 . البلاغة ، فنونها وأفنانها : 202-

وذهب الزمخشري إلى أن دلالة الاستفهام في الآية السابقة إنكار تعجيب ، من أن يكون هو الذي يقدر على هدايتهم ، ولا يقدر على ذلك إلا الله (939) .

ثانياً : تقديم المسند إليه على المسند :

عالجنا في الفقرة السابقة جانباً مهماً من جوانب التقديم والتأخير ، " تقديم المسند وتأخيره " ووقفنا على بعض خصائصه التركيبية ، إلا أننا حصرنا اهتمامنا في التركيب الإنشائي ، وإن غلب عليه في بعض الأحيان الجانب الوصفي ، وفي الحقيقة إن الدقة التي تمتاز بها اللغة العربية في تراكيبها وأساليبها جديرة بال العناية والاهتمام .

إن تقديم أي عنصر أو تأخيره في التركيب اللغوي ؛ ليس محض صدفة " إنما الغرض في تقديمه هو الاهتمام به في نفسك ، وعظم موقعه في قلبك ، وكثرة جريه على ذهنك ، فهذه هي الأسباب الموجبة لتقديمه " (940) .

عندما صنف النحاة الجمل إلى اسمية و فعلية ، وأخذوا في دراسة كل تركيب على حدة ، من حيث ترتيب عناصر كل جملة ، وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير رأوا أن الجملة الاسمية غير محفوظة الرتبة ، وأما الجملة الفعلية مع الفاعل فهي محفوظة الرتبة ، فإذا قلنا : قام زيدٌ ، جملة فعلية صدرها فعل (المسند) ثم ضميمته المسند إليه الفاعل ، فإذا قلنا : زيدٌ قام ، تقدم الفاعل على الفعل (المسند) فأصبحت الجملة اسمية ، وفي الفعل ضمير مستتر يعود على (زيد) والجملة في محل رفع خبر ، هذا هو الرأي الأرجح والأكثر ، على خلاف الكوفيين الذين ذهبوا إلى عدّه فاعلاً مقدّماً ، ولو كان كما ذهبوا لما أتى الفعل الواقع خبراً ، وظلت الجملة الاسمية مؤلفة من اسمين ، ويصبح الفعل آنذاك فارغاً من المرجع ، أعني الضمير ، إذاً فمن الأصول المعروفة عدم تقديم الفاعل على الفعل ، لأنه لو جوّز تقديم الفاعل لخرج عن حقيقته ، ولكان بالتقديم مبتدأ ، وقد فرضناه فاعلاً على هذا خُلفٌ ، بخلاف المبتدأ ، فإن تقديمه هو الأصل لكونه طريقاً إلى معرفة خبره (941) .

1- آراء في تقديم الفاعل على فعله :

سنعرض بعضاً من آراء علماء اللغة حول هذه القضية ، وإن كنا لا نسلّم بها ، إلا أنها وُجدت في كتب اللغة ، وأثارت خلافاً بين النحويين ، فرتبة الفاعل – كما هو معروف – محفوظة إذ لا يجوز أن يتقدم الفاعل على فاعله لئلا يبقى الفعل فارغاً من عائده ، أو على رأي من جعله يرتفع بالمضمر الذي في الفعل .

⁹³⁹ ينظر : الكشاف : 253/4 . الإيضاح في علوم البلاغة : 140/1 .

⁹⁴⁰ الإيجاز لأسرار كتاب الطراز : 142/1 .

⁹⁴¹ ينظر : المصدر نفسه : 141/1 .

منع سيبويه تقديم الفاعل على الفعل ، وما جاء من ذلك ، أوّل بخلافه ، وجعل سيبويه المرفوع : (وصال) ، في قول الشاعر (942) :

صَدَدَتْ فَأَطَوَّلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فاعلاً لـ (يدومُ) المؤخر ، وقد قُدِّمَ عليه للضرورة الشعرية ، لأنهم يحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقض (943) .

وما ذهب إليه الرضي (944) من أن سيبويه جعل (وصال) مبتدأ غير مسلمّ به ، وهو من الوهم ، لأن سيبويه أورده في باب ما يحتمل الشعر ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ، ونقل ابن هشام ثلاثة آراء :

أحدها : عن سيبويه أن (قلّما) كافة ومكفوفة دخلت على الاسم ، وحققها أن يليها الفعل صريحاً ، والشاعر أو لاها فعلاً مقدرًا ، وأن (وصال) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور تقديره (يدوم) للضرورة .

والثاني : قدّم الفاعل على (يدوم) ضرورة ، وهذا مردود لدى البصريين ؛ لأنهم لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر .

والثالث : ما ذهب إليه المبرد (945) أن (ما) زائدة ، و (وصال) : فاعل لا مبتدأ ، واختار ابن هشام كونه فاعلاً بـ (يدوم) محذوفاً مفسراً بالمذكور .

وأنكر ابن جني جواز تقديم الفاعل على عامله ، لأنه ليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه (946) .

لقد أباحتِ الضرورة الشعرية تقديم المسند إليه (الفاعل) على فعله ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أجاز الكوفيون ذلك في أسلوب الشرط ، فإذا جاء بعد أداة الشرط اسم

⁹⁴² من الشعر المنسوب إلى عمر بن أبي ربيعة في شرح ديوانه : 376 . وإلى المرار الفقعسي في (شعراء أمويون) : 480/2 . الكتاب : 31/1 . شرح الرضي على الكافية : 329/4 . مغني اللبيب : 403 ، 758 ، 768 .

⁹⁴³ ينظر : الكتاب : 31/1 .

⁹⁴⁴ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 329/4 .

⁹⁴⁵ ينظر : المقتضب : 84/1 . مغني اللبيب : 403-404 ، 758 ، 768 . ارتشاف الضرب : 279/2-

. 180

⁹⁴⁶ ينظر : الخصائص : 385/2 .

مرفوع ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (947) ، وقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ (948) فهو على رأي البصريين : فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، لأن هذه الأدوات مختصة بالدخول على الجملة الفعلية ، هذا هو المذهب السائد ، وخالفهم الكوفيون فجعلوا (أَحَدٌ وَالسَّمَاءُ) فاعلاً بالفعل المذكور على تقديم المسند إليه الفاعل على المسند (الفعل) (949) .

فالأصل في الفاعل أن يكون ملاصقاً لفعله ، وإنما وجب تقديم المبتدأ ، وتأخير الفاعل مع أن كل واحد منهما مسند إليه لأمرين :

أحدهما : أن من حق المسند إليه أن يكون مصدرًا ، لكن خُولِفَ في الفاعل لما كان معمولاً فرُوعِي فيه التقديم على عامله .

والثاني : أنا لو جَوَزْنَا تقديم الفاعل لخرج عن حقيقته ، وكان بالتقديم مبتدأ ، وقد فرضناه فاعلاً على هذا خُلِفَ ؛ بخلاف المبتدأ ، فإن تقديمه هو الأصل لكونه طريقاً إلى معرفة خبره (950) .

947 التوبة : 6 .

948 الانشقاق : 1 .

949 ينظر : مغني اللبيب : 757-758 . شرح المفصل : 9/9-10 .

950 ينظر : الإيجاز لأسرار كتاب الطراز : 141/1 .

2- تقديم المبتدأ على الخبر :

لقد حصر النحاة مفهوم التقديم في العناية والاهتمام بالعنصر المقدم ، حتى كأنهم جعلوا العناية والاهتمام صفة عامة دونما تخصيص لها ، فلم يتوسعوا في دلالة التقديم والتأخير ، لأن شغلهم هو العناية بالرتبة ، والنمط الشكلي للتركيب اللغوي ، وقد حصر اللغويون وجوب تقديم المبتدأ على الخبر في الدلالات الآتية :

1- العناية والاهتمام لأنه الأصل :

يقدم المبتدأ على الخبر إذا كان من أسماء الصدارة كأسماء الاستفهام ، والشرط وغيرها ، وفي هذه الحالة يجب أن يلي اسم الاستفهام غير الظرفي فعلاً ، أو اسم نكرة فيتعين كونه مبتدأ كقوله تعالى : ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾⁽⁹⁵¹⁾ ، ف (أَيُّكُمْ) مبتدأ مرفوع وهو من أسماء الصدارة وجملة (يَأْتِينِي) في محل رفع خبر ، وكقوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾⁽⁹⁵²⁾ ، ف (مَن) مبتدأ ، و (بَعَثَنَا) : خبره . وكقوله تعالى : ﴿ مَا لِي لَأَأْرَى أَلْهَدُهَا ﴾⁽⁹⁵³⁾ ، ف (مَا) : مبتدأ ، و (لِي) متعلقان بمحذوف خبر (مَا) وغيرها من أسماء الاستفهام ، ك : كم رجلاً في الدار ؟ وكم غلمان لك ؟ .

ولهذا تتقدم أسماء الاستفهام لأن رتبته الصدارة ، إذ يقع الاستفهام في صدر الجملة ، ولو وقع في وسط الجملة في بعض الأحيان لكان تابعاً لما بعده ، ولا علاقة له بما قبله ، ولزوم التصدير ضرورة لأن التأخير يحدث تناقضاً في الكلام ، فإذا قلنا : جلس عليّ أين ؟ وخرج محمد متى ؟ كان أول الكلام جملة خبرية ، ثم نقضه الاستفهام ؛ فمن هنا وجب التقديم لأن رتبة أسماء الاستفهام ثابتة لا تتغير مهما احتلت من موقع إعرابي ، فليس هناك مقاصد بلاغية يمكن الحصول عليها من وراء هذا التقديم ، لأنه ليس له في المقابل تأخير⁽⁹⁵⁴⁾ .

والحقيقة ، باستثناء دلالة أسماء الاستفهام على العموم ، وخصوص كل أداة بدلالة معينة ، فإن تقديمها لا يتجاوز العناية والاهتمام لأنها أصل في الصدارة .

وقد ذكر السكاكي والقرظيني هذه الدلالة في تقديم المسند إليه " وأما تقديمه فلكون ذكره أهم ، إما لأنه الأصل ، ولا مقتضى للعدول عنه " ⁽⁹⁵⁵⁾ ، وزاد يحيى بن حمزة الأمر

⁹⁵¹ النمل : 38 .

⁹⁵² يس : 52 .

⁹⁵³ النمل : 20 .

⁹⁵⁴ ينظر : لسانيات تقابلية : 139 .

⁹⁵⁵ ينظر : مفتاح العلوم : 194 . الإيضاح في علوم البلاغة : 52/1 ، و 50/2 .

وضوحاً بقوله : " وإنما وجب من أجل تصدير الاستفهام ، فلا يكون متأخراً بحال " (956) .

2-الدلالة على الإبهام المقصود به تعظيم الأمر ، وتفخيم الشأن :

وهذه المسألة تتعلق بضمير الغيبة المركّب مع (رُبِّ) ، و (ما) في أسلوب التعجب ، فيتقدم المبتدأ وجوباً في هذا السياق ، ومن تقدمه اتصال ضمير الغيبة بـ (رُبِّ) فيقال : رَبُّه رجلاً ! ، وهذا إنما يفعلونه عند إرادة تعظيم الأمر ، وتفخيمه ، فيكنون عن الاسم قبل جري ذكره ثم يفسرونه بظاهر بعد البيان، وهذه الهاء على لفظ واحد على كل حال (957) .
وهذه الهاء ضمير متصل مجرور لفظاً ، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ ، وهي تعود على اسم متأخر لفظاً ورتبة بهدف التفخيم والتعظيم .

ويتقدم المسند إليه في أسلوب التعجب وجوباً على المسند ، وهو (ما) وجملة فعل التعجب في محل رفع خبرها .

و (ما) المركبة في صيغة التعجب (ما أفعله) لها دلالة على الإبهام والتفخيم ، والنشويق، لأن التعجب لا يكون إلا من شيء خارج عن المؤلف فلذلك قُدرت بـ (شيء) ، وقد علل ابن يعيش ذلك فأحسن التعليل نافذاً إلى أغوار البنية الدلالية لهذا التركيب ، ولا أظنُّ تقديم (ما) ههنا إلا لهذا المعنى الذي يذكره ، فـ " (ما) : اسم مبتدأ في موضع رفع ، بمعنى (شيء) كأنك قلت : شيءٌ أحسنَ ، ولم ترد شيئاً بعينه ، إنما هي مبهمة لما أريد بها الإبهام بغير صلة ولا صفة ، إذ لو وصفت أو وصلت لكان الأمر معلوماً ، فإن قيل : لم خصوا التعجب بـ (ما) دون غيرها من الأسماء ؟ قيل : لإبهامها ، والشيء إذا أبهم كان أفخم لمعناه ، وكانت النفس متشوقة إليه ، لاحتماله أموراً " (958) ، وكذلك النكرة الدالة على التعجب تكون مبتدأ نحو : " عجبٌ لزيد " (959) .

3-الدلالة على الدعاء :

يتقدم المبتدأ الواقع نكرة وجوباً إذا دلت على دعاء ، كقولك : (سلامٌ عليك) ، وويحٌ لزيد !) ، وغير ذلك ، فهو يقسم قسمين دعاء له كـ : سلام عليك ، ودعاء عليه كـ (ويلٌ لك) ، قال سيبويه : " هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء وذلك قولك : سلامٌ عليك ، وويلٌ لك ، وويحٌ لك ، وويسٌ لك ، وويلٌ لك .

⁹⁵⁶ الإيجاز لأسرار كتاب الطراز : 139/1 .

⁹⁵⁷ ينظر : شرح المفصل : 28/8 . شرح الرضي على الكافية : 59/2 ، 406 . مغني اللبيب : 638 .

⁹⁵⁸ شرح المفصل : 142/7-143 .

⁹⁵⁹ مغني اللبيب : 612 .

فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها ، والمعنى فيهنّ أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك " (960) .

وهذا مبني منه على أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت ، وقد فرّق ابن يعيش بين النصب والرفع ، فالرفع على الابتداء دلالة على الدعاء ، الذي يفيد الثبوت : " والفرق بين النصب والرفع ، أنك إذا رفعتها ، فكأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك ، واستقر ، وفيها ذلك المعنى ، أعني : الدعاء " (961) .

إلا أن الزمخشري زاد الأمر وضوحاً ، فالنكرة الدالة على الدعاء عليه فيها معنى الثبات والدوام للمدعو عليه ؛ فحين فسّر قوله تعالى : ﴿ وَيَلْ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (962) ، قال : " قلت : كيف وقع النكرة مبتدأ ؟ قلت : هو في أصله مصدر منصوب ، سادّ مسد فعله ، ولكنه عدل به إلى الرفع للدلالة على معنى ثبات الهلاك ، ودوامه للمدعو عليه " (963)

4-الدلالة على القسم :

يأتي القسم على ضربين : جملة فعلية ، وجملة اسمية مركبة مع جوابها ، والأخيرة يتقدم فيها المبتدأ وجوباً على الخبر ، وهي ألفاظ منها ما يتركب مع لام الابتداء ك : لعمرى ، ومنها ما جرد منها ك أمانة الله ، وأيمن وغير ذلك

وتقديم القسم في هذه التراكيب للدلالة على العناية والاهتمام بالمقدّم ، ك : لعمرى ، ولعمرى ، ولعمر أبيك ، ولعمر الله ، فعمر : مبتدأ مرفوع ، واللام لام الابتداء ، والخبر محذوف وجوباً تقديره : قسمي ، أو حلفي ، ومثله : يمينُ الله لَأَفْعَلَنَّ ، وأمانةُ الله (964) .

وتقديم المقسم به في الجملة الاسمية ك (لعمر الله) للعناية والاهتمام بمكانة المقسم به ، لأن معناه الحلف ببقاء الله تعالى ودوامه ، أي : بإقرارك له بالبقاء ؛ وأيمن الله : اسم مفرد موضوع للقسم مأخوذ من اليمن والبركة كأنهم أقسموا بيمين الله وبركته (965) .

960 الكتاب : 330/1 .

961 شرح المفصل : 122/1 .

962 المُرسلات : 19 .

963 الكشاف : 678/4 ، 401 . وينظر : مغني اللبيب : 612 .

964 ينظر : شرح المفصل : 93/9 .

965 ينظر : المصدر نفسه : 91-92 .

فلا يكون القسم إلا باسم معظم ، للدلالة على عظم المكانة ، كقسم الله بالنبي (ص) في قوله تعالى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾⁽⁹⁶⁶⁾ ليعرف الناس عظمته عند الله ، ومكانته لديه⁽⁹⁶⁷⁾ .

5- التقليل والتكثير :

من الأدوات الدالة على هذا المعنى (رُبَّ ، وكم) .

أ- أمّا (رُبَّ) فقد اختلف في إفادتها للتقليل أو التكثير ، إذ ذهب سيبويه إلى أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ) ، لأن المعنى واحدٌ⁽⁹⁶⁸⁾ . ونقل أبو حيان عن الخليل في كتاب العين أنها للتكثير ، وإليه ذهب ابن مالك وذكر أن التقليل بها نادر ، وذهب بعض نحاة البصرة إلى أنها تفيد التقليل كـ عيسى بن عمر ، ويونس ، وأبي زيد ، والأخفش ، وابن السراج ، والزجاجي ، والفارسي ، وابن جني وغيرهم⁽⁹⁶⁹⁾ .

إلا أن ما يهمنا ههنا هو تقدم المبتدأ على الخبر وجوباً في هذا التركيب ، وذلك لأن (رُبَّ) لها صدر الكلام لأنها ضارعت النفي ، فإذا قلت : ما لقيت رجلاً ! يكون الجواب : رُبَّ رجلٍ لقيت ، فلما - هنا - أشبهت حرف النفي ، والنفي له صدر الكلام ، لذا وجب تصدرها ، ولكن معناها ليس بها لأن الحرف ما دل على معنى في غيره ، وإذا كان ذلك كذلك ، فمعناها في مجرورها الذي رُكِّب معها ، كتركيب (خمسة عشر) والدليل على أن معناها في مجرورها الذي وجب فيه الوصف ، أن المراد التقليل ، وكون النكرة هنا موصوفة بأبلغ في التقليل ، ألا ترى أن (رجلاً جواداً) أقل من (رجلٍ) وحده⁽⁹⁷⁰⁾ .

وهناك دليل آخر على أن معناها في مجرورها ، كقول زهير بن أبي سلمى⁽⁹⁷¹⁾ :

وَأَبْيَضَ فَيَاضٍ يَدَاهُ غَمَامَةٌ عَلَى مُعْتَفِيهِ مَا تُغِبُّ فَوَاضِلُهُ

أراد : رجلاً أبيض نقياً ، وهو حصن بن حذيفة ، فهو واحدٌ ، ولم يرد جماعة ، فدلّت

ههنا على التقليل في مجرورها .

⁹⁶⁶ الحجر : 72 .

⁹⁶⁷ ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 372/2-373 .

⁹⁶⁸ ينظر : الكتاب : 161/2 .

⁹⁶⁹ ينظر : الأصول في النحو : 317/1 ، 416 . العوامل المائة النحوية : 118 . شرح المفصل : 126/4 ،

27-26/8 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 148 . شرح الرضي على الكافية : 288/4 . ارتشاف

الضرب : 455/2-456 . مغني اللبيب : 180-181 .

⁹⁷⁰ ينظر : الأصول في النحو : 417/1 . شرح المفصل : 27/8-28 .

⁹⁷¹ شعره : 55-56 .

وتقدم ههنا المبتدأ للزوم (رب) التصدير ، بنفسها أو بإضمامها ، وهي ههنا مضمرة ، وأبيض : مجرور لفظاً ، وعلامة جره الفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف في محل رفع مبتدأ .

وذهب ابن درستويه ، وابن هشام في المغني إلى أنها ترد للتكثير في موضع المباهاة ، والافتخار ، ومن التكثير قوله (ص) : " يا رَبُّ كاسيةِ في الدنيا عاريةً يومَ القيامةِ " (972) ، ف (رَبُّ) في هذا الشاهد مع مجرورها مسوقة للتخويف ، وذكر ابن هشام شاهداً آخر مسوقاً للافتخار ، ولا يناسب واحداً منهما للتقليل (973) .

ولا يجوز في هذا التركيب تقدم الخبر على المبتدأ ، لأنه لما ركبت (رَبُّ) مع مجرورها ، صارتا ككلمة واحدة لا تتفك إحداهما عن الأخرى ، نحو قولك : رَبُّ رَجُلٍ كَرِيمٍ في الدارِ ! .

ب- وفيما يخص (كم) الخبرية ، فتقديم المسند إليه في تركيبها واجب لصدارتها ، بشرط كونها مبتدأ ، تقول : كم غلامٍ لك ! ، ف كم : خبرية تكثيرية مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ ، وغلامٍ : مضاف إليه ، ولك : شبه جملة معلقة بالخبر المحذوف .

فتقديم المبتدأ لا خلاف فيه ههنا ، لكن يجب علينا أن نبين دلالة التقديم ، وهل (كم) تدل على التكثير دونما غيره ؟ نرجح أنها كـ (رَبُّ) في الدلالة على التكثير والتقليل مع فرق واضح بينهما الحرفية والاسمية ، فإذا أجبنا على السؤال الخبري في الجملة السابقة يتضح لدينا جوابان وهما : خمسةُ غلمانٍ لك ! . مائةُ غلامٍ لك ! .

لا شك في أن تقديم المبتدأ في الجملتين حلّ محلّ (كم) جواباً ، إلا أننا نلاحظ في الجواب الأول حلول العدد (خمسة) وهذا يدل على القلة . أما في الجواب الثاني فحلّ العدد (مائة) مكان (كم) وهذا عدد يدل على الكثرة ، وإذا كان كذلك فدلالته على القلة والكثرة . ولهذا تميز بالعدد القليل والكثير ، ذكر ذلك ابن يعيش بقوله : فإنها تبين بالواحد والجمع ، وتضاف إلى المعدود وإنما كان كذلك من قبل أن (كم) واقعة على العدد ، والعدد منه ما ينصب مميزه نحو قولك : عندي خمسة عشر ثوباً ، وعشرون عمامة ، ومنه ما يضاف إلى مميزه ، وذلك على ضربين : منه ما يضاف إلى الجمع نحو : ثلاثة أثوابٍ ، إلى العشرة ، ومنه ما يضاف إلى الواحد نحو : مائةُ درهمٍ ، وألف دينار ، فميزت (كم) بجميع أنواع ما ميّز به العدد ، وهذا مع إرادة الفرق بين موضعها ، إذا كان لفظهما واحداً (974) ،

⁹⁷² صحيح البخاري : كتاب التهجد : 187/6 .

⁹⁷³ ينظر : ارتشاف الضرب : 456/2 . مغني اللبيب : 180 .

⁹⁷⁴ ينظر : شرح المفصل : 127-126/4 .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن دلالتها على التكثر مستمدة منها ومن مجرورها بحسب الجواب ، فإذا كان الجواب : مائة رجل لك ! ، فالدلالة على التكثر منها ، وإذا قلت في الجواب : خمسة رجال لك ! ، فالتكثر مستفاد من مجرورها الذي هو جمع ، ومن هنا ضارعت (رُبَّ) في أنها تستمد دلالتها من مجرورها .

وعليه فإن ما ذكره ابن يعيش في هذا الصدد بقوله : " تقول في الخبر : كم غلام لك ! ، والمعنى كثير من الغلمان لك ! لأن (كم) في الخبر للتكثر هذا تفسير المعنى ، وأما تقدير الإعراب فكأنك قلت : مائة غلام لك ! ونحوه من العدد الكثير نحو : مائة ، وألف ، وغيرهما ، والقياس في (كم) أن تبين بالواحد من حيث كانت للتكثر ، والكثير من العدد يبين بالواحد نحو : (مائة ثوب) ، و (ألف دينار) (975) فيه نظر ، لأنه صرح في مكان آخر بدلالة (كم) على الكثرة والقلة فهي اسم مفرد مذكر موضوع للكثرة يعبر به عن كل معدود كثيراً كان أو قليلاً (976) . فالمعدود كما ذكرنا إن كان قليلاً فهي للتقليل ، وإن كان كثيراً فهي للتكثر .

ويتقدم المبتدأ على الخبر في سياق (كم) الخبرية وجوباً إذا كان الخبر اسماً مفرداً نكرة ، لأن الأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة ، كقول العرب : كم رجل أفضل منك ! تجعل (أفضل) خبراً لـ (كم) وكذلك : كم منكم شاهدٌ على فلان ، وكم مأخوذاً بك (977) .

وقد استعملت (كم) الخبرية في الكلام للحاجة إلى المبالغة في تكثير العدة ، إذ إنها بما أن معناها التكثر على حد رأيهم لم تستعمل غالباً إلا في مقام الافتخار والمباهاة (978) .

6- إصلاح اللفظ :

يتقدم المبتدأ وجوباً في تركيب (أمّا) إذا تلاها مبتدأ ، خبره فعل ، كقوله تعالى : ﴿ **أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ** ﴾ (979) ، وذكر التفتازاني أن التقديم في مثل هذا التركيب مفيد لتقوي الحكم بتكرّر الإسناد ، ويتأكد بما في (أمّا) من الدلالة على اللزوم والتحقيق (980) .

⁹⁷⁵ ينظر : شرح المفصل : 127/4 . الكتاب : 168/2 .

⁹⁷⁶ ينظر : شرح المفصل : 132/4 .

⁹⁷⁷ ينظر : الكتاب : 161/2 ، 170 . الأصول في النحو : 318/1 . شرح المفصل : 27/8 .

⁹⁷⁸ ينظر : شرح المفصل : 125/4-126 . البرهان في علوم القرآن : 328/4 .

⁹⁷⁹ الكهف : 79 .

⁹⁸⁰ ينظر : شروح التلخيص : 149/2 .

7- التقديم الدال على العموم :

كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وقد مرّ ذكره ، أمّا أسماء الشرط فإذا وقع بعدها فعل قاصر أو فعل متعدّد استوفى مفعوله فهي مبتدأ لازمة التصدّر للأصل فيها كقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾⁽⁹⁸¹⁾ ، وذلك لأن (يؤمن) فعل لازم لا يتعدى بنفسه ، فوجب أن تكون (مَنْ) اسم شرط جازماً مبنياً على السكون في محل رفع مبتدأ ، وكقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًا ﴾⁽⁹⁸²⁾ . والخبر هو الجملة الفعلية الواقعة فعل الشرط ، وإنما توقفت الفائدة على جواب الشرط لأنه كلامٌ ، يجب أن يحسن السكوت عليه ، ويؤدي الفائدة المرجوة ، وكذلك من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية (983) .

8- التقديم والتأخير في سياق الاستفهام الحرفي :

حرفا الاستفهام هما (هل ، والهمزة) ، الأول يرد للتصديق ، فلا يسأل به عن التصور ، بل عن التصديق ، ولذلك لا يذكر معه المعادل (أم) لأن الاستفهام مع (أم) لطلب التعيين ، بـ (أيهما أو أيهم) وليس تصديقا ، فلا يقال مثلاً : هل حضر عليٌّ أم خالدٌ ، ولكونه للتصديق دخل على الجملتين الاسمية والفعلية ، بأصالة الرتبة في الفعلية نحو : هل قام زيدٌ ؟ وفي الاسمية : هل زيدٌ قائمٌ ؟ وإنما استعمل في التركيبين إذا أريد فيهما السؤال : هل حصل القيام لزيد أو لم يحصل له أصلاً ، ولهذا امتنع قولك : (هل زيدٌ قائمٌ أم عمروٌ) لأن (أم) وقع بعده مفرد ، فدل على كونه متصلاً ، والمتصل يطلب به التعيين ، والسؤال به عن التصور ، فمقتضى (هل) الجهل بالنسبة إذ لا يسأل عن معلومٍ ومقتضى (أم) العلم بهذه النسبة فتناقضا ، ومنع السكاكي تركيب (هل) مع الاسم والفعل من نحو : (هل رجلٌ عرفٌ) ؟ وفي التقديم نحو : (هل عرف رجلٌ ؟) ؛ لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل وهو غير حاصل في ظاهره ، فيؤدي إلى مخالفته مرفوع (هل) وتوهم التصور ، وهو خلاف ما وضعت له من التصديق (984) .

وعلّل ذلك سيبويه بأن الهمزة يبتدأ بعدها الأسماء لعراقتها في الاستفهام ، فلا تزول عنه ، أما بقية أدوات الاستفهام فلا يليها إلا الفعل ، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدؤوا بعدها

⁹⁸¹ الجن : 13 .

⁹⁸² النساء : 30 .

⁹⁸³ ينظر : مغني اللبيب : 608 .

⁹⁸⁴ ينظر : مفتاح العلوم : 308-309 . الإيجاز لأسرار كتاب الطراز : 199/1-200 . شروح التلخيص :

256-255/2 .

الأسماء نحو : هل زيدٌ منطلقٌ ، وهل زيدٌ في الدار ، فإن قلت : هل زيدٌ ذهب قبح ولم يجز إلا في الشعر ؛ لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل ، فإن اضطر شاعر فقدّم الاسم نصب كما كنت فاعلاً ذلك بـ (قد) ونحوها (985) .

ويفهم من كلامه أن امتناع التقديم في هذه المسألة كون (هل) في أصل وضعها وأن الأصل فيها مصاحبتها للهمزة عند الاستفهام ، إلا أنه لما كثر استعمالها في الاستفهام طرحت الهمزة عنها فيكون التحويل التوليدي للتقديم كما يلي :

قد عرف رجلٌ = أقد عرف رجلٌ = أهل عرف رجلٌ = هل عرف رجلٌ = هل رجلٌ عرف ، فبدأ هذا التركيب في بنيته العميقة من الإثبات تحولاً إلى الاستفهام (986) .

أما الهمزة فيطلب بها التصور والتصديق ، ويلبها الاسم والفعل لعراقتها في الاستفهام لأنها الحرف الوحيد الذي لا يزول عنه إلا غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره (987) .

وتستعمل للتصديق نحو : أجاؤ زيدٌ ؟ وأزيدٌ جاء ؟ وأزيدٌ قائمٌ ؟ ، وأقائمٌ زيدٌ ؟ ، فتتركب مع الجملتين الاسمية والفعلية ، وتمتاز بعناصرها الحرة التي يتصرف فيها بتقديم وتأخير ، فأنت ههنا تسأل عن الحكم ، وهو إثبات المجيء أو القيام لزيد لأن التصديق هو إدراك النسبة بين شيئين ، وإن شئت ، قل : إثبات حكم لشيء أو نفيه عنه (988) .

ويقصد بالتصديق أن يكون سؤالاً عن عوارض الذات كالقيام ، والقعود ، والحركة والسكون ، وغير ذلك (989) ، فحركة المعنى في هذا التركيب هي فعل القيام أولاً ثم القائم ثانياً ، وهذه الحركة ليست بثابتة إنما تتغير مع تغير أحد عناصر التركيب كتقديم أحدها وتأخير الآخر ، وتتوجه فاعلية السؤال إلى المقدم ، وهذا يترتب عليه تغير في المستوى العميق الذي ينبثق عنه المستوى السطحي ، فتقول : أقام محمدٌ ؟ ويكون التحويل العميق لهذه الجملة على النحو الآتي : أقام محمد أم لم يقم ؟ = ألم يقم محمد ؟ فقيام (محمد) وعدم قيامه تصور يؤديه المستوى العميق ، ويكون الشك في إطار ذهني تقريرية ، أما المستوى السطحي فيقدّم تصديق نسبة القيام لمحمد ، ويطرح الشك في الخارج الصياغي في صورة تساؤل مسلط على الفعل مباشرة ، وفي تقديم الفاعل المعنوي يصبح المستوى السطحي هكذا : أمحمد قام أم

985 ينظر : الكتاب : 98-99/1 ، 101 . شرح الرضي على الكافية : 446-447/4 .

986 ينظر : شرح المفصل : 152/8 . شرح الرضي على الكافية : 446-447/4 . لسانيات تقابلية : 32 . البلاغة العربية قراءة أخرى : 298 .

987 ينظر : الكتاب : 99/1 . شرح المفصل : 151/8 .

988 ينظر : البلاغة فنونها وأفانها : 174 .

989 ينظر : الإيجاز لأسرار كتاب الطراز : 196/1 .

علي ؟ وهذا يعني أن النقل الإنتاجي للاستفهام الممثل (بالتصور والتصديق) يختلف مركزه تبعاً للبعد المكاني للدوال تقديمياً ، وتأخيراً فيما يلي الهمزة (990) .

أما طلب التصور فيطلب به التعيين ، وهو بمنزلة أيهما أو أيهم ، وتقديم الاسم أحسن من تقديم الفعل لأنك إذا قلت : أزيدُ عندك أم عمرو ؟ فأنت مدّع أن المسؤول عنده أحدهما إلا أن علمك قد استوى فيهما ، لا تدري أيهما هو ، وإيلاء المسؤول همزة الاستفهام هو القصد في هذا التصور وإنما كان تقديم الاسم ههنا أحسن ، ولم يجز لآخر إلا أن يكون مؤخراً لأنه قَصْدٌ قَصْدٌ أحد الاسمين فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته أحدهما ، فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها ، لأنه إنما يسأل عن أحدهما من أجلها ، فإنما يفرغ مما يقصد قَصْدَهُ بقصته ثم يعدله بالثاني (991) .

وبعبارة أخرى فإنها — أي الهمزة — تستعمل لطلب تصور المسند إليه مثلاً كقولك : (أدبسٌ في الإناء أم عسلٌ ؟) فهذا الكلام يدل على أنك عالمٌ بوقوع النسبة وهي الحصول في الإناء أي أنك تعلم أن في الإناء شيئاً ، لكنك لم تعرف ما هو ، فجهلت الحاصل الذي هو المسند إليه ، لأنه هو المتصف بكونه حاصلًا ، فسألت عنه ، وإذا قيل في الجواب : عسلٌ ، تصورت المسند إليه بخصوصه ، وأنه عسل ، وإذا قيل : دبس : تصورت المسند إليه بخصوصه وأنه دبس .

ويتأخر المسند إليه فيتقدم عليه المسند ليصبح عكس التركيب فأنت لا تسأل عن طلب تصور المسند، كقولك : (أفي الخابية دبسك أم في الزَّقْ ؟) فأنت تعلم حصول الدبس وجهلت ما حصل فيه الذي هو مسند ، ويلزم من الجهل بالظرف الجهل بما يتعلق بخصوصه ، فسألت عنه ، فإذا قيل في الجواب : هو في الخابية تصورت المسند الذي هو كون الدبس حاصلًا في الزق (992) .

عقد الجرجاني فصلاً في تقديم النكرة على الفعل ، وعكسه ، مبيناً المعنى الدلالي للتقديم والتأخير في هذا التركيب ، فإذا قلت : أجاك رجلٌ ؟ وقدمت الفعل ، فأنت تريد أن تسأله : هل كان مجيء من أحد من الرجال إليه ، فإذا قدمت الاسم ، وقلت : أرجلٌ جاك ؟ فأنت تعلم أن أحداً جاءه ، لكنك لم تعلم جنسه ، فتسأله عن جنس من جاءه ، أرجلٌ هو أم امرأة ، وإذا قلت مع المعادلة : أرجلٌ طويل جاك أم قصير ؟ فأنت تعلم أن رجلاً قد جاءه ، لكنك تسأل عن هذا الرجل هل هو من جنس طوال الرجال أم قصارهم (993) .

⁹⁹⁰ ينظر : البلاغة العربية ، قراءة أخرى : 286-287 . لسانيات تقابلية : 26-27 .

⁹⁹¹ ينظر : الكتاب : 169/1-170 .

⁹⁹² ينظر : شروح التلخيص : 249/2-250 .

⁹⁹³ ينظر : دلائل الإعجاز : 109 .

9- الدلالة على الإنكار والتعجب :

قد يتضمن همزة الاستفهام معنى الإنكار والتعجب معاً ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ (994) ، فقد قدم ههنا الخبر ، وأخر المسند إليه وهو (أنت) ولم يقل (أنت راغب) وذلك لأهمية المتقدم وشدة العناية به ، وفي ذلك ضرب من التعجب والإنكار لرغبة إبراهيم عن آلهته ، وأن آلهته لا ينبغي أن يرغب عنها ، وهذا بخلاف ما لو قال : أنت راغب عن آلهتي (995) .

بسط الجرجاني في دلائله القول في تقديم المسند إليه أو تأخيره على المسند في التراكيب المبنية على الاستفهام ، فرأى أنك إذا بدأت بالفعل أي (بالمسند) ، فقلت : أفعلت ؟ كان الشك في الفعل نفسه ، وكان الغرض من الاستفهام أن تعلم وجوده ، وإذا قلت : (أنت فعلت ؟) كان الشك في الفاعل من هو ؟ أما إذا قلت :

- أنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟ .
- أنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه ؟ .

فإن معنى الكلام لا يستقيم لتناقض طرفيه ، فتقديم المسند إليه ، أي : الاسم يشعر بأنه هو المشكوك فيه ، وأن الفعل ثابت لا شك فيه ، والقصد من الاستفهام ههنا يقتضي الشك في الفعل لا في الفاعل ، لفساد أن تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك موجود أم لا ؟ (996) .

فالتقديم والتأخير فيما سبق قائم على بنية دلالية يتوخى فيها الدقة ، ومرد ذلك كله إلى تقديم المسند إليه ، فتارة يتقدم وأخرى يتأخر حسب مراعاة المعنى ، وما يتطلبه ، ثم زاد الجرجاني التفصيل في هذه القضية ، فالبدائية بالفعل غير البدائية بالاسم ، ولكل معناه الدلالي ، وفي تقديمه وتأخيره معنى في حال كونه اسماً غيره في حالة كونه فعلاً ، فإذا بدأت بالفعل قلت : أفلت شعراً قط ؟ أرايت اليوم إنساناً ؟ فيكون كلاماً مستقيماً ، ولو قدمت المسند إليه وقلت : أنت قلت شعراً قط ؟ أنت رأيت إنساناً ؟ أنت بنيت داراً ؟ أخطأت وذلك لأنه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا ؛ لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول : من قال هذا الشعر ؟ ومن بنى هذه الدار ؟ فأما

⁹⁹⁴ مريم : 46 .

⁹⁹⁵ ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 51/2 .

⁹⁹⁶ ينظر : دلائل الإعجاز : 87-88 .

قيلُ شعرٌ على الجملة ، ورؤية إنسان على الإطلاق ، فمحال ذلك فيه لأنه ليس ممّا يختص بهذا دون ذلك حتّى يسأل عن عين فاعله (997) .

10- الدلالة على التفسير بعد الإبهام (تقديم المخصوص ، وتأخيرهِ) :

يعدّ المخصوص العنصر الثالث من عناصر تركيب المدح والذم ، ورتبته التأخير ، نحو : (نعم الرجلُ زيدٌ) فهذا يسمّى : التأخير على نية التقديم ؛ لأن الأصل فيه أن يكون مقدّمًا ، وتأخيرهِ للتخصيص ، والتفسير بعد الإبهام ، ولا يجوز أن يكون إلا معرفة أو قريباً من المعرفة بالتخصيص نحو : نعم الفتى رجلٌ من قريش ، وشرط المخصوص أن لا يكون مساوياً ولا أعمّ من الفاعل ، فلا يقال : نعم الرجلُ الإنسان ، ونعم الرجلُ المرءُ (998) .

وعزا ابن يعيش تأخير المبتدأ في هذا التركيب - وحقه التقديم - لأمرين :

أحدهما : أنه لمّا تضمّن المدح أو الذمّ العام جرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد ، فكما أن حروف الاستفهام متقدمة ، فكذلك ما أشبهها .

وثانيهما : أنه كلام يجري مجرى المثل ، والأمثال لا تتغيّر ، وتحمل على ألفاظها وإن قاربت للحن (999) ، وهذا واضح في قولك : (نعم الرجلُ عبدُ الله) فـ (عبدُ الله) : مبتدأ مؤخر ، وجملة (نعم الرجلُ) خبر مقدم عليه ، وأخر المبتدأ ، وأصله التقديم أي : (عبدُ الله نعم الرجلُ) .

وما ذهب إليه ابن يعيش غير كافٍ لتبيان المعنى الدلالي لتأخير المخصوص في هذا التركيب ، ولعلّ تفسير الرضي في تأخير المخصوص قريب من الصواب ، وقد فسر فأجاد التفسير بقوله : " وهو أنهم غلبوا تأخير هذا المبتدأ عن الخبر ، ليحصل به التفسير بعد الإبهام ، إذ له في النفوس وقع " (1000) .

وذلك لأن (نعم وبئس) وُضِعتا للدلالة على المدح والذم العام ، ثم خُصّص الأمر بعض التخصيص وفيه شيء من العموم ؛ مثل (الرجل) الذي يدل على عموم الرجال وجنسهم ، ومن ثم فسّر جنس الرجل بعد الإبهام بالمخصوص (عبدُ الله) ، وهو تخصيص التخصيص .

وأما تقديم المخصوص على الفعل والفاعل ، كقولك : (عبدُ الله نعم الرجلُ) فلكون ذكره أهم ، إما لأنه الأصل ، ولا مقتضى للدول عنه ، وإما ليتمكن الخير في ذهن السامع ، لأن

⁹⁹⁷ ينظر : دلائل الإعجاز : 87-88 .

⁹⁹⁸ ينظر : ارتشاف الضرب : 26/3 .

⁹⁹⁹ ينظر : شرح المفصل : 135/7 .

¹⁰⁰⁰ شرح الرضي على الكافية : 244/4 .

في المبتدأ تشويقاً إليه (1001) . فعادت الجملة الاسمية ههنا إلى أصلها بتقديم المسند إليه، (المبتدأ) وفيه تشويق للثناء عليه ، ومدحه وعكسه الذم ، وربما كان تأخيره لاقتضاء المقام تقديم المسند (1002) ، ويجوز أن يكون تقديم المسند إليه ، (المبتدأ) في هذا التركيب (عبدُ الله نعم الرجلُ) للتخصيص ، أي : خصصت عبدَ الله بالمدح والثناء .

¹⁰⁰¹ ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 52/1 .

¹⁰⁰² ينظر : المصدر نفسه : 68/1 .

ثالثاً : تقديم متعلقات الإسناد :

ذكر اللغويون طائفة من المعاني التي تتعلق بتقديم ما هو من متعلقات الفعل أو تأخيره عن رتبته ؛ وذلك لأن الفعل هو العامل الأقوى الذي يؤثر في التراكيب اللغوية ؛ فيحتاج إلى فاعل، وإلى مفعول ، إذا كان متعدياً ، أو أكثر ، وظرف زمني ومكاني ، وحال ، ومفعول مطلق ، ومفعول معه، ومفعول لأجله ، وتمييز وغير ذلك من متعلقات الإسناد (1003) .

وهذه المتعلقات ينحسب لبعضها حرية التحرك في التركيب اللغوي ، فيقدم عنصر منها أو يؤخر لدلالات يقتضيها السياق اللغوي؛ وقد صرح بذلك السكاكي بقوله: " واعلم أن للفعل ، وما يتعلق به اعتبارات ، مجموعها راجع إلى التركيب ، والإثبات ، والإظهار ، والإضمار ، والتقديم ، والتأخير " (1004) .

لقد شمل سببويه جميع هذه المتعلقات في تقديمها وتأخيرها بالعناية والاهتمام ، بقوله : " والتقديم والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً ، في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت في باب الفاعل ، والمفعول ، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير " (1005) .

وكذلك حصر السكاكي التقديم للعناية بأمرين :

الأول : أن يكون أصل ما قُدّم في الكلام هو التقديم ، ولا مقتضى للعدول عنه ، كالمبتدأ وغيره مما له التقدم ، والحال كـ جاء زيدٌ ركباً وغيرهما .
والثاني : أن تكون العناية بتقديمه ، والاعتناء بشأنه ، لكونه في نفسه نُصِبَ عَيْنَكَ والتفاتُ خاطرِكَ إليه في التزايد (1006) .

وبحسب ما توفر لدينا من مادة ، قسّمنا هذه الفقرة إلى :

- تقديم المفعول به
- تقديم شبه الجملة على عاملها .
- تقديم التمييز والحال .
- التقديم والتأخير في تركيب الجمل (القسم والشرط) .

¹⁰⁰³ ينظر : شروح التلخيص : 145/2 .

¹⁰⁰⁴ مفتاح العلوم : 224 .

¹⁰⁰⁵ الكتاب : 56/1 .

¹⁰⁰⁶ ينظر : مفتاح العلوم : 194-195 . الإيضاح في علوم البلاغة : 114/1-115 .

- تقديم المفعول به وتأخيره :

بيّن سيبويه والبلاغيون أن تقديم المفعول به على عامله يفيد شيئين: العناية والاهتمام، أو التخصيص ، هذا هو الرأي السائد (1007) .

وذكر الرضي أنّ تقديم المنصوب على الفعل دليل في ظاهر الأمر على أنّ الفعل غير مهمّ ، وإلاّ لم يؤخّر عن مرتبته ، أي : الصّدْر (1008) .
ويتقدم المفعول به في التركيب الإنشائي فيما يأتي :

- 1- في سياق الاستفهام الاسمي .
- 2- في سياق الاستفهام الحرفي .
- 3- في الأمر والنهي .
- 4- في أسلوب الشرط .
- 5- في سياق (رُبّ) و (كم) الخبرية .
- 6- في العرض والتحصيض .
- 7- ويتأخر وجوباً في النداء والتعجب .

1- تقديم المفعول به في سياق الاستفهام الاسمي :

إن هذا التركيب مقيد غير حرّ ، إذ لا نستطيع أن نتلاعب بعنصر من عناصره ، لأنه اقتضى الصدارة ، وبما أنه اقتضى الصدارة ؛ وجب للمفعول به أن يتقدم وجوباً ، بشرط أن يتركب الاسم مع فعل متعدّد لم يستوفِ مفعوله ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾ (1009) .

ف أيّ : اسم استفهام مفعول به مقدم للفعل (تتكرون) لأنه متعدّد ، ولم يستوفِ مفعوله ، وتقدم المفعول ههنا لاقتضائه الصدارة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ * قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا ﴾ (1010) ، ف (ما) : اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لـ (تعبدون) ، ووجب تقدمه لصدارة أدوات الاستفهام ، وعليه فالجملة واحدة مركبة من فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، وأصلها في العميق ، كما في الجواب : نَعْبُدُ أَصْنَامًا .

¹⁰⁰⁷ ينظر : الكتاب : 34/1 ، 56 ، 81 . المحتسب : 65/1-66 . الإتيان في علوم القرآن : 131/2-

132 . شروح التلخيص : 146/2-149 .

¹⁰⁰⁸ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 337/1 .

¹⁰⁰⁹ غافر : 81 .

¹⁰¹⁰ الشعراء : الآيتان : 70-71 .

2- تقديم المفعول به في سياق الاستفهام الحرفي :

إذا رُكِّبَت (أم) مع همزة الاستفهام دلّ الاستفهام على التعيين ، ويكون بمعنى (أيُّهما أو أيُّهم) ، وحينئذ يلي المسؤول الهمزة كقولك : أزيداً لقيت أم بشراً ؟ فأنت مدّع أن المسؤول قد لقي أحدهما ، إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيُّهما هو ، والعناية والاهتمام ههنا بالمقدم ؛ وأمّا ما توسط بينهما يعني (الفعل) فلا يُسأل عنه ؛ وقد بيّن سيبويه هذا المعنى بقوله : " واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ، لأنك لا تسأله عن اللقي ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيُّهما هو ، فبدأت بالاسم ؛ لأنك تقصد قصداً أن يبيّن لك أيّ الاسمين في هذا الحال ، وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأول ، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما (1011) .

ويتقدم المفعول به في سياق الاستفهام الإنكاري ، وفي حال ولي المنكر الهمزة ، تقول : (أزيداً تضرب) ففيه إنكار ، كنت قد أنكرت أن يكون (زيد) بمثابة أن يضرب ، أو بموضع أن يجترأ عليه ، ويستجاز ذلك فيه ، وليس إنكار حصول الضرب ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ آتِخِذُ وَلِيًّا ﴾⁽¹⁰¹²⁾ . وقوله تعالى : ﴿ أَغْيِرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾⁽¹⁰¹³⁾ ، فليس الإنكار فيهما موجهاً إلى اتخاذ الولي أو الدعاء ، وإنما الإنكار هو أن يتخذ غير الله ولياً ، أو يحصل غيره بالدعاء ، فالدعاء مسلم به ، والمنكر كون المدعو غير الله ، فله من الحسن والمزية والفخامة ما تعلم أنه لا يكون ، لو أخر ففيل : أأخذ غير الله ولياً ، وأتدعون غير الله ؟ وذلك لأنه قد حصل بالتقديم معنى قولك : أكون غير الله بمثابة أن يتخذ ولياً ؟ وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك ؟ ولا يكون شيء من ذلك إذا قيل : أأخذ غير الله ولياً (1014) .

ويأتي الاستفهام للتقرير ، ويشترط في الهمزة أن يليها المقرر به كقولك : (أزيداً ضربت) ؟ (إذا أردت أن تقرره بأن مضروبه زيد ، لأنك تقول هذا الكلام إذا عرفت أن مخاطبك ضرب أحداً ، وجهلت عين ذلك الأحد ، فكأنك تقول : مضروبك من هو ؟ وهل هو زيد أم غيره ، فالشك ههنا في المفعول والسؤال للتصور⁽¹⁰¹⁵⁾ . وقبح أن يتقدم المفعول به في تركيب (هل) كقولك : (هل زيداً ضربت) لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس

¹⁰¹¹ ينظر : الكتاب : 170-169/1 .

¹⁰¹² الأنعام : 14 .

¹⁰¹³ الأنعام : 40 .

¹⁰¹⁴ ينظر : دلائل الإعجاز : 95 . الإيضاح في علوم البلاغة : 139/1 . شروح التلخيص : 296/2 .

¹⁰¹⁵ ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 138/1 . شروح التلخيص : 255-254/2 ، 295-294 .

الفاعل ، فبينه وبين (هل) تدافع (1016) ، فسيبويه يرى أن تقدم المفعول للعناية والاهتمام به ، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى الأول ، وذلك قولك : (ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ) لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً ، كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم ، وهُمُ ببيانه أَعْنَى ، وإن كانا جميعاً يُهْمَانِهِمْ ، وَيَعْنِيَانِهِمْ (1017) ، والبلاغيون على عكس ما ذهب إليه سيبويه لأن التقديم لديهم ههنا يفيد الاختصاص (1018) .

ذكر الزمخشري أن تقديم المفعول للعناية والاهتمام في قوله تعالى : ﴿ أَنْفَكَ آلِهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ (1019) ف : " أَنْفَكَ : مفعول له ، تقديره : أتريدون آلهة من دون الله إفكاً ، وإنما قدم المفعول على الفعل للعناية ، وقدم المفعول له على المفعول به ، لأنه كان الأهم عنده أن يكافحهم بأنهم على إفكٍ ، وباطلٍ في شركهم ، ويجوز أن يكون (إفكاً) مفعولاً يعني : أتريدون به إفكاً ؛ ثم فسر الإفك بقوله : (آلهة من دون الله) ويجوز أن يكون حالاً بمعنى : (أتريدون آلهة دون الله أفكين) " (1020) .

وفي الحقيقة أنّ ما ذكره سيبويه والزمخشري هو الصحيح ، لأن تقديم المفعول به للعناية والاهتمام ؛ وليس كما ذكر من أنه يفيد الاختصاص ، وذلك لأنك إذا قلت في الاستفهام التقريري : أزيداً ضربت ؟ فقدمت المفعول ، فأنت تريد تثبيت الأمر ، وتحقيقه ، أو إقرار المخاطب واعترافه ، لأن الضرب حاصل ، وواقع ، لكنك تريد من مخاطبك أن يقرّ لك من المضروب أهو زيدٌ أم عمرو أم غيرهما ؟ فالمفعول غير معلوم فلا يُعرف مَنْ هو ، وإذا كان غير معلوم فلا يفيد الاختصاص ؛ بل العناية والاهتمام بالشخص المضروب ، وحينئذ توجه كل طاقتك وتفكيرك لمعرفة .

وإذا كان الأمر طلب معرفة المضروب من المخاطب ، وانحصار الأمر في معرفته ؛ فلا يفيد حينئذ تقديمه إلا العناية والاهتمام ، لأن المتكلم على جهل بمعرفته ؛ فيقدمه للأمر نفسه ، على خلاف قولك في الخبر : عمراً أكرمتُ ، أي : أكرمتُ عمراً ، فالمتكلم لديه معرفة بالمكرم ، فيقدم للاختصاص ، أي : خصصت إكرامي بعمر ، لأن المفعول ههنا معلوم ومعروف .

1016 ينظر : مفتاح العلوم : 309 . الإيجاز لأسرار كتاب الطراز : 198/1-199 . شروح التلخيص : 256/2 .

1017 ينظر : الكتاب : 34/1 ، 56 .

1018 ينظر : الإيجاز لأسرار كتاب الطراز : 199/1 . الإتيقان في علوم القرآن : 131/2-132 . شروح التلخيص : 148/2-149 ، 252 .

1019 الصافات : 86 .

1020 الكشاف : 49/4 .

3- تقديم المفعول به في الأمر والنهي :

إن الأدوات التي لها الصدارة كالاستفهام ، والنفي ، وغيرهما لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فعلى سبيل المثال لا يجوز أن نقول : (عمراً أضربت) ، ولا : زيداً هل رأيت ، لأن حرف الاستفهام لا يفصل به بين العامل والمعمول ، باستثناء ذلك ؛ يجوز تقديم المعمول على العامل ، كتقديم المفعول به على عامله المجزوم أو المنصوب ، فإذا قلت : زيداً لم أضرب ، أو : زيداً لن أضرب ، لم يكن فيه إلا النصب " (1021) وقياساً عليه يجوز تقديم المعمول في النهي فتقول في الأمر : زيداً أكرم ، وزيداً لا تهن ، وتقديم المفعول ههنا للتخصيص ، لأن تخصيص الأمر والنهي بزيد ظاهر (1022) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ بَلِ اللّٰهُ فَاَعْبُدْ وَكُنْ مِّنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ (1023) فقد قدّم المفعول به وهو (الله) على الفعل (اعبد) والتقدير : (اعبد الله) ودلالة التقديم ههنا الاختصاص .

وذكر السيوطي أنه من أقوى أدلة الاختصاص ، فلو لم يكن الاختصاص ، وكان معناها : (اعبد الله) ، لَمَا حصل الإضراب الذي هو معنى (بل) (1024) ، وعدّ الزمخشري تقديم المفعول عوضاً من حذف الشرط ؛ لأنه ردّ لَمَا أمره به من استلام بعض آلهتهم ، كأنه قال : لا تعبد ما أمرك بعبادته ، بل إن كنت عاقلاً فاعبد الله ، فحذف فعل الشرط ، وجعل تقديم المفعول عوضاً منه (1025) . وجعل ابن هشام التقديم ههنا لإصلاح اللفظ ، لأن التقدير :

(تنبّه فاعبد الله) ، ثم حذف (تنبّه) وقدّم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ ؛ كيلا تقع الفاء صدراً ، قياساً على الفاء في قولهم : أمّا زيداً فاضرب ، إذ الأصل : مهما يكن من شيء فاضرب زيداً (1026) .

ومن أمثلة تقديم المفعول به على الأمر الدال على الاختصاص قوله تعالى : ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ (1027) ، أي : واخص ربك بالتكبير (1028) .

1021 الكتاب : 127/1-128 ، 135 .

1022 ينظر : شروح التلخيص : 146/2 .

1023 الزمر : 66 .

1024 ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 131/2 .

1025 ينظر : الكشف : 132/4 .

1026 ينظر : معني اللبيب : 221 .

1027 المدثر : الآيات : 3-5 .

1028 ينظر : الكشف : 645/4 .

فالفاء زائدة عند ابن جني ، وعند الرضي على حذف (أمّا) لكثرة الاستعمال ، وأن ما بعد الفاء، يجب أن يكون أمراً أو نهياً ، وما قبلها منصوب به (1029) .

وجوّز أبو حيان تقديم منصوب فعل الأمر عليه ، كقولك : (زيداً ضرب) وزعم قوم أن (زيداً) منصوب بفعل ، بدليل دخول الفاء عليه كما مرّ معنا فتقول : (زيداً فاضرب) وقالوا : الأمر والنهي لا يتقدم منصوبهما عليهما لأنّ لهما الابتداء (1030) وهذا ليس بحجة لوروده نظماً ونثراً .

ومن الأمر ؛ المصدر المنصوب النائب عن فعله ، فهو كالفعل في العمل إن كان لازماً اكتفى بمرفوعه ، وإن كان متعدياً كان له مفعول ، ولكن هل يجوز تقديم معمول المصدر عليه إن كان متعدياً ؟ نحو : (زيداً ضرباً) ! هذا فيه خلاف ، والخلاف يكمن في العامل في هذا المفعول ، فذهب سيبويه والأخفش والفراء والزجاج والفارسي إلى أن العامل في المفعول والناصب له هو المصدر نفسه ، وذهب المبرد والسيرافي ، وجماعة إلى أن الناصب له هو فعل مضمر ناصب للمصدر ، يعني (اضرب ضرباً زيداً) فـ (زيداً) منصوب بـ (اضرب) المحذوف ، وعليه انبنى الخلاف في جواز تقديم هذا المعمول على المصدر ، فمن رأى أنه منصوب بـ (اضرب) مضمره أجاز التقديم ، فتقول : (زيداً ضرباً) ومن جعل العمل للمصدر ، نقل عن بعضهم المنع ، وعن الأخفش الجواز ، وقال أبو حيان : الأحوط أن لا يقدم على التقديم إلا بسماع ، وذهب بعضهم إلى جواز تقديم معمول (رويد) المصدر ، عليه كقولك : زيداً رويداً (1031) .

والحق أنه يجوز تقديم معمول المصدر عليه قياساً على فعل الأمر ، علماً أن سيبويه قد جزم في هذه المسألة بجواز تقديم معمول المصدر عليه في قوله : (أمّا زيداً فاضرباً) (1032) إذ إن المعنى : مهما يكن من شيء فاضرباً زيداً وقُدّم المفعول ههنا لإصلاح اللفظ .

وكذلك تقديم معمول اسم الفعل المتعدي عليه فيه خلاف ، ذهب الكوفيون إلى أن أسماء الأفعال : (عليك ، ودونك ، وعندك) في الإغراء ، يجوز تقديم معمولاتها عليها ، نحو : (زيداً عليك ، وعمراً عندك ، وبكراً دونك) وحجتهم في ذلك أنه ورد في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ (1033) ، فـ (كتاب) مفعول به مقدم لاسم

1029 ينظر : سر صناعة الإعراب : 260/1 . شرح الرضي على الكافية : 474/4 .

1030 ينظر : ارتشاف الضرب : 543/2 .

1031 ينظر : المصدر نفسه : 172/3 .

1032 ينظر : الكتاب : 142/1 .

1033 النساء : 24 .

(عليكم) ، والتقدير : عليكم كتابَ الله ، ومنه قول الشاعر (1034) :

يا أيُّها المائحُ دُلّوي دُونُكا إني رأيتُ النَّاسَ يَحمَدونُكا

ف (دُلّوي) : مفعول به مقدم لاسم الفعل (دونكا) والتقدير : (دونكا دُلّوي) وذلك لأن هذه الأسماء قائمة مقام الأفعال في العمل ، فلما قامت مقامها ، ونابت عنها في العمل ، جاز تقديم معمولها عليها ، فقولك : عليكَ زيداً ، يساوي تركيب : الزم زيداً ، وتركيب : زيداً عليكَ ، يساوي تركيب : زيداً الزم ، فلما تساوت التراكيب ، وجب تقديم معمول اسم الفعل عليه .

ومنع البصريون والفراء من الكوفيين تقديم معمول اسم الفعل عليه ، وحجتهم في ذلك أنّ هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل ، فينبغي ألا تتصرف تصرفه ، لذلك وجب ألا يتقدم معمولها عليها وأولوا ما جاء من ذلك بخلافه ، فالنصب في الآية الكريمة ليس بـ (عليكم) ، وإنما منصوب لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مقدر تقديره : كتبَ كتاباً اللهُ عليكم ، وأوّل البيت على أن (دُلّوي) : في موضع رفع على أنه خبر مبتدأ مقدر ، تقديره : هذا دُلّوي دونكا ، أو أن يكون منصوباً لا بـ : عليكم ، بل بفعل مقدر ، أي : خذ دُلّوي دونكا (1035) .

4-تقديم المفعول به في أسلوب الشرط :

وفيه ثلاث مسائل :

الأولى : هل يجوز تقديم معمول فعل الشرط، أو معمول جوابه المنصوب على الأداة.
والثانية : تقديم معمول فعل الشرط عليه .
والثالثة : تقديم معمول جواب الشرط المنصوب عليه .

ففي المسألة الأولى خلاف ، إذا كان لفعل الشرط معمول غير مرفوع نحو : (إن تضربُ زيداً اضربه) ، فلا يجوز تقدمه على الأداة فلا تقول : زيداً إن تضربُ اضربه ،

¹⁰³⁴ منسوب في الخزانة : 190/6-194 ، إلى راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم . وقيل : لجاجية من بني مازن . معاني القرآن للفراء : 1/323 . الإتناف في مسائل الخلاف : 1/228 . شرح المفصل : 1/117 . شرح الرضي على الكافية : 3/89 مقني اللبيب : 794 ، 804 . همع الهوامع : 82/3 .

¹⁰³⁵ ينظر : الكتاب : 1/253 . الإتناف في مسائل الخلاف : 1/228-235 . معاني القرآن للفراء : 1/323 . المقتضب : 3/202-203 ، 280 . شرح المفصل : 1/117 . شرح الرضي على الكافية : 89/3 . همع الهوامع : 82/3 .

ولا : (خيراً متى تفعلُ تنبُ عليه) ، هذا مذهب البصريين والفراء ، وذلك لأن أداة الشرط لها صدر الكلام كالاستفهام ، لذلك لا يجيزون تقديم شيءٍ من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها ، وإنما تقع مستأنفة ، أو مبنية على ذي خبر ونحوه ، أما تقديم المنصوب على فعل الشرط ، فقد نقل الرضي ، والسيوطي أن الكوفيين أجازوا الفصل بين أداة الشرط ، وفعل الشرط، بالمفعول به المنصوب نحو : (مَنْ زِيداً يضربُ أضربُه) ، و (إن زِيداً تضربُ أضربُ) .

ف (زِيداً) مفعول به مقدم لفعل الشرط ، وأصل التركيب : مَنْ يضربُ زِيداً أضربُه ، و (إن تضربُ زِيداً أضربُ) ، ويجوز ذلك في الماضي نحو : (إن زِيداً ضربتُ ضربتُ) وعند البصريين بالفعل المقدر ، كما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل ، حتى لم يجز الفصل بينهما لفظاً ، إلا في لفظة (إن) لكونها أم الباب ، ولم يجز أن تدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده (1036) .

وفيما يخص المسألة الثالثة ، أي : تقديم معمول الجزاء المنصوب على الأداة ، وجواب الشرط ، فقد منعه البصريون ، فلا يجوز : (خيراً إن تزرئنا تصبُ) فإن رفعت الفعل (تصيبُ) جاز ذلك ليكون الشرط متوسطاً ، و (خيراً تصيبُ) دالاً على جزائه ، وذلك على تقدير حذف الفاء أي : (إن تزرئنا فخيراً تصيبُ) ؛ لأن لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام (1037) .

ذكر سيبويه أن معمول جواب الشرط المنصوب يتقدم على (إذا) وذلك إذا لم يجازَ بها في الشعر نحو : (زِيداً إذا أتاني أضربُ) فالجواب مرفوع ، وذلك لأنها ظرف زمان بمنزلة (حين) فيجوز تقدم المنصوب على الجواب ، وكذلك إذا قلت : زِيداً إذا أتاك فاضربُ (1038) .

ومنع الفراء تقدم معمول جواب الشرط المجزوم إذا كان منصوباً ، فلا يقال : (إن تأتني زِيداً تضربُ) ، لأن الجواب ينجزم بالجوار ، فإذا فصلَ بين فعل الشرط والجواب

¹⁰³⁶ ينظر : الكتاب : 134/1 . معاني القرآن للفراء : 422/1 . المقتضب : 76/2 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 238 . شرح المفصل : 7/9 . شرح الرضي على الكافية : 94/4 . ارتشاف الضرب : 557/2-558 . همع الهوامع : 59/2 .

¹⁰³⁷ ينظر : الكتاب : 133/1 ، 136 . شرح الرضي على الكافية : 94/4-95 . ارتشاف الضرب : 557/2 .

¹⁰³⁸ ينظر : الكتاب : 133/1-136 .

امتنع الجزم، وأجاز الكسائي والمبرد وابن مالك ذلك، واستدل الكسائي بقول طفيل الغنوي¹⁰³⁹ :

وَلِخَيْلِ أَيَّامٍ فَمَنْ يَصْطَبِرَ لَهَا وَيَعْرِفُ لَهَا أَيَّامَهَا ، الْخَيْرُ تُعْقَبِ

ف (الخير) مفعول به مقدم لجواب الشرط المجزوم (تعقب) والدليل على جزمه أن القصيدة مكسورة القافية⁽¹⁰⁴⁰⁾ .

ومن المفروض في هذا السياق ، سياق الشرط ؛ أن نتحدث عن تقديم المفعول به في تركيب (أمّا) كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾⁽¹⁰⁴¹⁾ ف (اليتيم والسائل) مفعولان به للفعلين : (تقهر وتنهّر) ، وقد فصل بين (أمّا) والفاء بالمفعول به ، والتقدير : مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم ، ومهما يكن من شيء فلا تنهّر السائل ، والتقديم هنا إنما هو لإصلاح اللفظ ، لأن (أمّا) لا يليها فعل ، لكون معناها نائباً عن أداة الشرط وفعله⁽¹⁰⁴²⁾ ، وذهب بعضهم إلى أن تقدم المفعول إنما هو للاختصاص فإذا قلت : (أمّا زيداً فضربتُ) معناه : أن زيداً اختصّ بكونه مضروباً ، أي لا عمراً ؛ مثلاً على وجه التأكيد ، لأن (أمّا) تفيد التأكيد⁽¹⁰⁴³⁾ .

وهناك مسائل منع النحويون فيها تقدم المعمول على عامله ، الذي بعد الفاء ، فذهب سيبويه والزجاج وابن السراج إلى اعتبار ذلك بأن يقدر حذف (أمّا) ، وحذف الفاء ، فما جاز للذي قدر بعد حذفها أن يعمل فيما قبله عمل ، وما امتنع أن يعمل فيما قبله امتنع تقديم معموله عليه ؛ فعلى سبيل المثال إذا قلت : (أمّا زيداً فأكرمتُ) فإذا حذفنا (أمّا) والفاء يصبح التركيب (زيداً أكرمتُ) فليس هناك من مانع لعمل الفعل فيما قبله ، أما ما امتنع أن يعمل فيما بعده مثل : (أمّا زيداً فأني ضاربٌ) ، وذلك لأن الخبر لا يتقدم على (إن) وإذا كان الخبر لا يتقدم على (إن) فكذلك معموله لا يتقدم عليها ، وذهب المبرد والفراء وابن درستويه إلى جواز ذلك ، وتوسّع الفراء في بقية أخوات (إن) نحو : (أمّا زيداً فليتني

¹⁰³⁹ ديوانه : 49 . وينظر : معاني القرآن للفراء : 421/1 . شرح الرضي على الكافية : 95/4 . المعجم المفصل : 121/1 .

¹⁰⁴⁰ ينظر : معاني القرآن للفراء : 422/1 . الإحصاف في مسائل الخلاف : 620/2-621 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 238 . شرح الرضي على الكافية : 94-96 ، 98 . ارتشاف الضرب : 557/2 .
¹⁰⁴¹ الضحى : 8 - 9 .

¹⁰⁴² ينظر : الخصائص : 312-313/1 . شرح المفصل : 11/9 . مفتاح العلوم : 122 . شروح التلخيص : 150/2 ، 152 .

¹⁰⁴³ ينظر : شروح التلخيص : 149/2 .

ضاربٌ ، وأمّا عمراً فلعلّي قائلٌ) ، وأجاز أيضاً (أمّا زيداَ فلأضربنَّ) وقد أجاز الكوفيون تقديم المفعول في التعجب نحو : أمّا زيداَ فما أحسنَ ، وامتنع (أمّا زيداَ فما أنا بضارب) (1044) ، وأجاز الرضي التقديم لأغراض مهمة تحصل بالتقديم ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ (1045) إذا قصدت أنه ملزوم لحكمٍ ؛ والمعنى : أن عدم القهر ينبغي أن يكون لازماً لليتيم ، وكذا غير ذلك من معمولات الخبر ؛ كالحال والمفعول المطلق وغيرها ، فيجوز التقديم للأغراض المذكورة وإن كان هناك مانع من التقديم غير الفاء نحو : (أمّا زيداَ فما أضربُ) (1046) والتقدير : (أنّ عدم الضرب ينبغي أن يكون لازماً لزيد) .

5- تقديم المفعول به في سياق (رُبُّ) و (كم) الخبرية :

يعامل مجرور (رُبُّ) كأسماء الاستفهام في التقديم وجوباً للصدارة ، ولذلك إذا جاء بعد (رُبُّ) فعل متعدّد لم يستوفِ مفعوله ، فيكون مجرورها هو المفعول كقول الفرزدق (1047) :

وَأَطْلَسَ عَسَّالٍ ، وَمَا كَانَ صَاحِبًا دَعَاوتُ بِنَارِي مَوْهِنًا فَأَتَانِي

ف (أطلس) اسم مجرور لفظاً ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف في محل نصب مفعول به مقدم للفعل (دعوت) والتقدير : دَعَاوتُ أَطْلَسَ ، لأن الفعل (دعا) متعدّد ولم يستوفِ مفعوله ، فتقدم عليه المفعول للزومه الصدارة . وكذلك (كم) الخبرية ، نحو " (كم غلامٍ ملكتَ) ف (كم) في موضع نصب ب (ملكت) وقدّم لكون (كم) لها صدر الكلام ، وحملًا على (رُبُّ) لمضارعتها إياها (1048) .

6- تقديم المفعول به في العرض والتحضيض :

أدوات العرض والتحضيض لا تدخل إلا على فعل ظاهرٍ أو مضمّرٍ ، لأنه حيث حصل فيها معنى التحضيض ، وهو الحث على إيجاد الفعل ، وطلبه ، جرت مجرى حروف الشرط في اقتضائها الأفعال ، فإذا وليهنّ المضارع (المستقبل) كنّ تحضيضاً ، وإذا وليهنّ الماضي كنّ توبيخاً ، ومن تقديم المفعول به قولك : هَلَّا زيداَ أَكْرَمْتَ : ف (زيداَ) مفعول به مقدم

1044 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 468/4 . ارتشاف الضرب : 569/2-570 . مغني اللبيب : 83 .

1045 الضحى : 9 .

1046 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 468/4 .

1047 شرح ديوانه : 870/2 .

1048 شرح المفصل : 128/4 . ارتشاف الضرب : 382/1 .

وهو على نية التأخير ، أي : هلاً أكرمت زيداً . وتقول : (لولا زيداً ضربت ، وألاً زيداً قتلت) وجاز ذلك لأن فيه معنى التحضيض ، والأمر ، فجاز فيه ما يجوز في ذلك (1049) فهو تقديم على نية التأخير ، أما إذا قلت : زيداً هلاً ضربته ، فيصبح تركيباً خاطئاً ، لأن أدوات التحضيض لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فيجب آنذاك الرفع على الابتداء .

7- تقديم المفعول به في سياق النداء والتعجب :

أيّاً كانت الخلافات الدائرة حول ناصب المنادى ، إلا أنه - في نهاية الأمر - مفعول به واجب الذكر والتأخير عن عامله ، ويقدر عامله بـ (أَدْعُو ، أو أنادي) فحقّ كل منادى النصب ، من قبل أن قولك : (يا فلانُ) ينوب عن قولك : أنادي فلاناً ، ولا يحسن حذفه كما حسن حذف المفعول به ؛ فهو في هذا التركيب واجب الذكر والتأخير (1050) . ويجب تأخير المفعول به في تركيب التعجب فلا يتصرف فيه بتقديم ولا بتأخير فلا يجوز : زيداً ما أحسن ! ولا ما زيداً أحسن ! لعدم تصرفه ، ولأنه أشبه المثل (1051) .

- تقديم شبه الجملة على عاملها :

يراد بشبه الجملة الظرف ، والجار والمجرور ، فلا بد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه ، أو ما أوّل بما يشبهه (1052) ، ورتبتها غير محفوظة فتتقدم على الفعل أو تتأخر عنه ، باستثناء الأفعال الجامدة فلا تتقدم عليها .

فهذه العناصر حرة غير مقيدة تنساق في تركيب جملي فتعطي طاقة دلالية كغيرها من عناصر التركيب ، فدلالتها في التأخير غير دلالتها في التقديم ، ولكل دلالته حسب التوضع داخل السياق الكلامي ، وقد جعل سيويوه التقديم في شبه الجملة للعناية والاهتمام كالمفعول به وغيره من العناصر الكلامية، بقوله : " والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً ، في العناية والاهتمام ، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول ، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير " (1053) .

¹⁰⁴⁹ ينظر : الكتاب : 98/1 . شرح المفصل : 144/8 . شرح الرضي على الكافية : 443/4 . الجنى الداني

: 509 .

¹⁰⁵⁰ ينظر : الكتاب : 182/2 . الأصول في النحو : 333/1 . الخصائص : 276/2-277 . شرح المفصل :

127/1 ، 40/2 . شرح الرضي على الكافية : 344/1-346 . ارتشاف الضرب : 117/3 .

¹⁰⁵¹ ينظر : الكتاب : 73/1 . شرح الرضي على الكافية : 232/4 . الإيجاز لأسرار كتاب الطراز : 211/1

. شرح ابن عقيل : 156/3 - 157 .

¹⁰⁵² ينظر : مغني اللبيب : 566 .

¹⁰⁵³ الكتاب : 56/1 .

غير أن هناك دلالاتٍ أخرى لا تقتصر على العناية والاهتمام ، بل تتجاوزهما إلى دلالاتٍ أخرى ؛ فقد كاد أهل البيان يُطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر ، سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً⁽¹⁰⁵⁴⁾ ، كقوله تعالى: ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾⁽¹⁰⁵⁵⁾ ، أي : عليه لا على غيره . فالتقديم ههنا يفيد الاختصاص إضافة إلى العناية والاهتمام ، لأن الاهتمام ، له معنيان :

الأول : كون المقدم مما يعنى بشأنه لشرف ، وعزازة وركنية ، فيقتضي ذلك تخصيصه بالتقديم ، وهذا المعنى هو المقصود من قول سيبويه : يقدمون الذي شأنه أهم ، وهم بيانه أعنى ، ولا يدلّ تقديمه إلا على أن المتكلم له به الاعتناء المطلق .

والثاني : كون المقدم في تقديمه معنى لا يحصل عند التأخير⁽¹⁰⁵⁶⁾ فمثلاً تقول في البسمة : (بسم الله الرحمن الرحيم) وتقديره : بسم الله أبدأ أو أقرأ ، أو أبارك فتقدير الفعل ههنا مؤخراً وقدم (بسم الله) من أجل العناية بالتبرك باسم الله ، وقد عكس الأمر ، في قوله تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾⁽¹⁰⁵⁷⁾ فقدم القراءة وأخر (بسم ربك) لأن الأهم ههنا هو القراءة ، لأنها هي أول قراءة شرعت فلها قدمت⁽¹⁰⁵⁸⁾ .

وتتقدم شبه الجملة على عاملها في سياق (أمّا) ، والتقديم يكون لإصلاح اللفظ كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾⁽¹⁰⁵⁹⁾ فشبه الجملة (بنعمة) متعلقة بالفعل (حدث) المؤخر ما بعد الفاء ، لأن المعنى : مهما يكن من شيء فحدث بنعمة ربك .

أما إذا كان ما بعد الفاء (إن) فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، لأن خبر (إن) لا يتقدم عليها ، فكذلك معمول الخبر لا يتقدم عليها ، فمنعت مسألة (أمّا اليوم فإني ذاهب) ، و (وأمّا في الدار فإن زيدا جالس) ومنه كما مثل سيبويه : (أمّا حقاً فإنك ذاهب) ، و (أمّا يوم الجمعة فإني ذاهب) ، ومردّه أن خبر (إن) لا يتقدم عليها ، فكذلك معمول الخبر لا يتقدم عليها ، فوجب أن تتعلق شبه الجملة بـ (أمّا) أو ما نابت عنه من فعل فالمعنى : يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهب ، وأجاز ذلك المبرد وابن درستويه ، والرضي ، وذلك على خلاف التقدير السابق ، أي : إذا قصدت أنه ملزوم لحكم ، فيكون

¹⁰⁵⁴ ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 131/2 .

¹⁰⁵⁵ المائدة : 23 .

¹⁰⁵⁶ ينظر : شروح التلخيص : 154/2 .

¹⁰⁵⁷ العلق : 1 .

¹⁰⁵⁸ ينظر : الكشاف : 3/1 . الإيجاز لأسرار كتاب الطراز : 221/1 . شروح التلخيص : 155/2 .

¹⁰⁵⁹ الضحى : 11 .

المعنى : أن ذهابي لازمٌ ليوم الجمعة (1060) ، أي : مهما يكن من شيء فذهابي لازم ليوم الجمعة ؛ فيصبح على مذهبيهم تعلق شبه الجملة بالخبر .

وذهب سيبويه إلى أنه يجوز فتح همزة (إن) ، أي (أمّا في الدار فأنتك منطلق) ، والمعنى : أمّا في الدار فحديثك وخبرك ، أي هذه القصة (1061) ، فعلى هذا المصدر المؤول في محل رفع مبتدأ ، وشبه الجملة متعلقة بالخبر المقدم المحذوف ، وبعبارة أخرى : إذا قصدت أن قيام المخاطب حاصل في الدار ، تكسر همزة (إن) ، وأمّا إن أردت أن : في الدار هذا الحديث ، وهذا الخبر فإنه يجب الفتح (1062) .

وفيما يتعلق بشبه الجملة المركبة مع الشرط والاستفهام فكما رأينا سابقاً فالتقديم للصدارة ، كقوله تعالى في الاستفهام : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ (1063) ، ف لم : شبه جملة معلقة بالفعل تقولون ، وقُدِّمَت للصدارة . وكقوله تعالى : ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ (1064) ، ف (بأي) شبه جملة معلقة بالفعل المؤخر (تُكَذِّبَانِ) وقُدِّمَت للصدارة ، ومنها أسماء الشرط الظرفية والمركبة مع حروف الجر ، وقد ذكر سيبويه

باب : " إذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازي بها حروف الجر لم تغيّرْها عن الجزاء ، وذلك قولك : على أيّ دابةٍ أُحمَلُ أركبهُ ، وبِمَنْ تُؤَخِّدُ أُؤَخِّدُ به ، وذلك لأن الفعل إنما يصل إلى الاسم بالباء ونحوها ؛ ولأن الجار يتنزّل منزلة الجزء فيما يعمل فيه (1065) ، ف (على أيّ ، وبِمَنْ) شبه جملة متعلقة بفعل الشرط ومنها الأسماء الظرفية المكانية والزمانية كقول الحطيئة (1066) :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مَوْقِدٍ

¹⁰⁶⁰ ينظر : الكتاب : 137/1 ، 139 . شرح الرضي على الكافية : 349/4 ، 468 . مغني اللبيب : 83 .

¹⁰⁶¹ ينظر : الكتاب : 139/1 .

¹⁰⁶² ينظر : شرح الرضي على الكافية : 349/4 .

¹⁰⁶³ الصف : 2 .

¹⁰⁶⁴ الرحمن : الآية : 13 وتكراراتها في السورة .

¹⁰⁶⁵ ينظر : الكتاب : 79/3-80 . شرح المفصل : 7/9 .

¹⁰⁶⁶ ديوانه : 81 . شرح المفصل : 45/7 . شرح الرضي على الكافية : 120/4 . شرح ابن عقيل : 27/4 .

وكقوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَنَّمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ (1067) وغيرها من الظروف الزمانية والمكانية ، فهي متعلقة بفعل الشرط ، وتتعلق شبه الجملة بجواب الشرط إذا تقدمت عليه ،

ويبقى الجواب مجزوماً ، كقولك : إن تَأْتِي اليومَ ، غداً آتِيكَ ، وإن تَأْتِي ، إليك أَقْصِدُ (1068)

أما (إذا) فإذا كانت ظرفاً لجوابها ، فهي من متعلقات جواب الشرط ، وإذا كان ناصبها شرطها ، فيكون بمنزلة (متى ، أيان ، وحيثما) وقد أبطل ابن هشام المذهب الأول أعني أنها معمولة لجملة الجواب لأمر منها : أنه يلزمهم في نحو : (إذا جئنتي اليومَ أكرمك غداً) أن يعمل (أكرمك) في ظرفين متضادين وذلك باطل عقلاً ، ومنها أن الجواب ورد مقروناً بـ (إذا) الفجائية ، وبالحرف الناسخ نحو : (إذا جئنتي اليومَ فإني أكرمك) وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله ، واختاره أبو حيان ، وذهب الرضي إلى أن عاملها هو جوابها لأنه أجاز في (أمّا) : (أمّا اليومَ فإني ذاهب) أن يتعلق الظرف بالخبر ذاهب ، بلا منع من كون (إن) لا يتقدم خبرها أو معمول خبرها عليها ، وفي (إذا) لأن مرتبة الجزاء التقدّم ، من حيث المعنى على (إذا) لأنه عاملها على حدّ قولك : (أمّا يومَ الجمعةِ فإنّ زيدا قائمٌ) انتصاب (يوم) بقائم على الصحيح (1069) .

ويتقدم الظرف الزماني المركب مع (رُبّ) لاقتضائه الصدارة كقول امرئ القيس (1070)

فِي رُبِّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِأَنْسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَشَالُ

فـ (يوم) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه ظرف زمان متعلق بالفعل (لهوت) ، وكان بمقدور امرئ القيس أن ينصب (ليلة) على المحل دونما انكسار الوزن ، و (كم) الخبرية ، نحو : (بكم رجلٍ مررت) ، وههنا يخبر أنه مرّ بكثيرٍ من الرجال ، ويسأل بها عن كل مقدار ، فلذلك جاز أن يسأل بها عن الزمان ، والمكان (1071) ، وقد قيل :

1067 البقرة : 115 .

1068 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 94/4 .

1069 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 465-4646/4 . ارتشاف الضرب : 239/2 ، 549 . مغني

الليبي : 130-132 .

1070 ديوانه : 29 . وينظر : مغني الليبي : 180 . المعجم المفصل : 741 /2 .

1071 ينظر : شرح المفصل : 128/4 .

ما لزم الصدارة وضعاً، وحقه التأخير كأسماء الاستفهام وغيرها، لا يفيد تقديمه التخصيص (1072).

وفي الاستفهام التقريري، إذا أردت حمله على الإقرار بالمجرور أو الظرف كقولك :
(أفي الدارِ صلّيت ، وأيومَ الجمعةِ سرّتَ ؟) (1073) .

وأما في جواب القسم فإذا كان الجواب مصدرًا بـ (ما) أو (إنّ) أو اللام ، فلا يجوز أن يتقدم معمول ما بعده عليه ، أمّا (لا) الداخلة على المضارع في الجواب ففي جواز التقديم خلاف ، منهم من أجاز تقديم المعمول مطلقاً ، من ظرف أو مجرور ومفعول على (لا) ، ومنهم من منع ذلك مطلقاً ، وهو الصحيح ، أما اللام الداخلة على الجواب المؤكد بالنون ، فأجازه ابن مالك بشرط أن تكون شبه جملة معلقة بالجواب كقوله تعالى : ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَنَّ نَادِمِينَ ﴾ (1074) ، على أن يتعلق (عمّا قليل) بجواب القسم (ليصبحن) ، وأجازه كذلك الفراء ، وأبو عبيدة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ ﴾ (1075) فأجيز في (الحق) الأول أن يكون ظرف زمان منصوباً ، وهو متعلق بالجواب : (لَأَمْلَأَنَّ) كأنه قال : لَأَمْلَأَنَّ حقاً ، ومنعه أبو حيان لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها ، والصواب : أنه منصوب بفعل القسم المحذوف ، واللام لام الجواب (1076) .

- تقديم التمييز والحال :

يقوم التمييز في الجملة بوظيفة التفسير والإيضاح والتبيين لإبهام الإسناد أو لأحد ركنيه ، أما الحال فهي تصف هيئة صاحبها ، وهي تخصص عموم الإسناد كله (1077) .
فالإبهام عموم ، والتقييد تخصيص لهذا العموم ، وما دام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم (1078) .

ومن ذلك قولك : نعم رجلاً زيدٌ ، فمذهب سيبويه ، ومعظم البصريين أن (رجلاً) تمييز منصوب للفاعل المضمر في (نعم) ، وذهب الكسائي والفراء إلى أنه لا ضمير فيه ، و (زيدٌ) هو الفاعل ، ثم اختلف في المنصوب فهو عند الكسائي حال ، لذلك يجوز تأخيرها ،

¹⁰⁷² ينظر : شروح التلخيص : 150/2 ، 154 .

¹⁰⁷³ ينظر : المصدر نفسه : 254/2 ، 256 ، 294-295 .

¹⁰⁷⁴ المؤمنون : 40 .

¹⁰⁷⁵ ص : 84-85 .

¹⁰⁷⁶ ينظر : ارتشاف الضرب : 492/2-493 .

¹⁰⁷⁷ ينظر : دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين : 188-189 .

¹⁰⁷⁸ ينظر : اللغة العربية معناها ، ومبناها : 199 .

فتقول : نعم زيدٌ رجلاً ، وذهب الفراء إلى أنه تمييز من قبيل المنقول ، والأصل : رجلٌ نعم الرجل زيدٌ ، حذف رجل وقامت صفته مقامه ، ثم نقلوا الفعل إلى اسم الممدوح فقيل : (نعم رجلاً زيدٌ) ، ويمتنع تقديم التمييز على (نِعَم) ومنع البصريون هذه المسألة أعني تقديم المخصوص وتأخير التمييز ، وهو شاذ ، وعدّه الفراء قبيحاً (1079) .

ويجيء بعد المخصوص ، وقبله اسم نكرة منصوب في تركيب (حبذا) ، نحو : (حبذا راكباً زيدٌ ، وحبذا زيدٌ راكباً) وهذا المنصوب يجب أن يطابق المخصوص في أفراد ، وتنثية ، وجمع ، وتذكير ، وتأنيث ، وتأخير ، عند الفارسي أولى ، وتقديمه عند ابن مالك أولى ، واختلف في هذا المنصوب ؛ ذهب بعضهم إلى أنه حال ، وبعضهم إلى أنه تمييز ، فإن كان حالاً لاسم الإشارة فيجب أن يليه ، نحو : حبذا زيدٌ راكباً ، وإن كان الحال من المخصوص ناسب أن يليه نحو : حبذا راكباً زيدٌ ، وإن كان منصوباً على التمييز ، فالأحسن أن يلي (ذا) لتفسير إبهامها ، ولا يكون بعد (زيد) ، لأنه تمييز عن الفاعل ، وسوى الجرمي وابن خروف في الحال بين التقديم والتأخير ، والمخصوص عند الجرمي فاعل ، فلذلك لا يجوز عنده أن يتقدم التمييز عليه ، فلا يقال : حبذا رجلاً زيدٌ ، بل : حبذا زيدٌ رجلاً ، لأنه لإيضاح الفاعل المبهم ، والتمييز يجب أن يلي الفاعل ، وقال ابن خروف : تقديم التمييز على المخصوص أحسن ، وذهب الرضي إلى جواز الفصل بين التمييز والمخصوص ، وحثه أنك في قولك : (حبذا زيدٌ رجلاً) تستطيع أن تستغني عن التمييز (رجلاً) ولا يجوز في (نعم) تأخير التمييز عن المخصوص لأنه عن الفاعل المضمر ، فلا يجوز الفصل في (حبذا) عن الظاهر فجاز (1080) .

ولا يتقدم التمييز على المتعجب منه ، لأنه نكرة ، والمتعجب منه معرفة ، أو نكرة مختصة ، فتقول : ما أحسنك وجهاً ! وما أحسنَ الحليمَ عقلاً ! فهي محولة عن تركيبين عميقين لأن أصل الكلام = حَسُنَ عقلُ الحليمِ ، تمييز محول عن الفاعل ثم أصبح التركيب : حَسُنَ الحليمُ عقلاً ، ثم أصبح في التعجب : ما أحسنَ الحليمُ عقلاً ! (1081) .

أما الحال فلا يجوز تقديمه على المتعجب منه بإجماع تقول : ما أحسنَ زيداً قائماً ! ، وأحسنَ بزيدٍ قائماً ! ، ولا يجوز ما أحسنَ قائماً زيداً ! ، ولا أحسنَ قائماً بزيدٍ ! ،

¹⁰⁷⁹ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 249-248/4 . ارتشاف الضرب : 20/3-21 .

¹⁰⁸⁰ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 71/2 ، 249/4 ، 256-257 . ارتشاف الضرب : 30/3-31 .

¹⁰⁸¹ ينظر : ارتشاف الضرب : 36/3 .

لأن الفعل غير متصرف فلا يجوز التوسيط ، وأجاز ذلك الجرمي وهشام ، ولا يجوز تقديم شيء من معمول أفعل التعجب على الفعل ، ولا على (ما) (1082) .

ولا يتقدم التمييز على عامله ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَكُلِّي وَاشْرَبِي وَعَيْنًا عَيْنًا ﴾ (1083) ف (عينا) : تمييز للفعل (قرّي) .

ويجوز أن يقدم التمييز على المسند إليه (الفاعل) أي : لو كان التركيب : (قَرَّت عينا مريم) لجاز ، ومثله : حَسَنَ وَجْهًا عَمْرُو (1084) .

واختلف النحاة في تقديمه على الفعل المتصرف الذي تمييزه منقول ، كالمثال السابق في الآية الكريمة ؛ فذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه ، وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد إلى جوازه ، واختاره ابن مالك ، وقال أبو حيان : وهو الصحيح ، لكثرة وروده ، وقياساً على الفضلات ، فإن كان الفعل غير متصرف لم يجز تقديمه عليه (1085) .

ولا يجوز أيضاً تقديم التمييز في التراكيب التي أشبهت المثل مثل : لله درّه فارساً ، وويح زيد رجلاً ، على عامله لضعف الصفة وما فيه معنى الفعل ، وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول (1086) .

وكذا يتأخر التمييز إذا كان مفسراً للضمير ، في (رَبِّ) نحو : رَبُّهُ رجلاً لقيته ، وهذا التفسير بعد الإبهام للتفخيم (1087) .

وتقول : يا له رجلاً ، وما أحسنها مقلّة ، ولله درّه رجلاً جاعني ، ونعم رجلاً ، وبئس عبداً ، فيجب أن يتأخر التمييز لأنه عن المفرد وهو الضمير ؛ فالضمير مبهم لا يُعرف المقصود منه فيكون الغرض منه المبالغة والتفخيم (1088) .

وتتقدم الحال وجوباً على عاملها للزوم الصدارة في أسلوب الشرط والاستفهام ، إذا كانت الأداة (كيف) وذلك إذا كان السؤال عن هيئة الفاعل ، لأنها حال من الفاعل ؛ قَدِمْتَ على صاحبها لوجوب صدارتها ، فتقول : كيف جاء زيدٌ ؟ فالجواب : ماشياً ، أو راكباً ،

1082 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 232/4 . ارتشاف الضرب : 347/2-379 ، 385 ، 37/3-38 .
1083 مريم : 26 .

1084 ينظر : ارتشاف الضرب : 384/2 .

1085 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 70/2-71 . ارتشاف الضرب : 385/2 .

1086 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 71/2 .

1087 ينظر : المصدر نفسه : 59/2 .

1088 ينظر : المصدر نفسه : 59/2-60 .

أي : جاء في حالة الركوب (1089) ، وإذا تعلقت بجملتين نحو : (كيف تصنع أصنع) ، قال الخليل : هي مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجزاء ، لأن معناها : (على أي حال تكن أكن) فالمجازة فيها من حيث المعنى ، لا من حيث العمل ، ولا يكون الفعلان معها إلا متقفي اللفظ (1090) .

وفي الاستفهام التقريري تتقدم الحال على عاملها نحو : أراكباً جئت ؟ (1091) وههنا يجب أن يلي المقرر به الهمزة ، وقد وليها الحال ، فالمجيء واقع ، وموجود ، لكنك تريد أن تحمل المخاطب على الإقرار بالمجيء ، على أي حال : ماشياً أو راكباً .

وجعل الزمخشري تقديم الحال على أحد الأوجه لما له من الأهمية التي لا تتوفر في العناية في قوله تعالى : ﴿ أَنْفِكَ آلِهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ (1092) فـ (إفكاً) : مفعول له تقديره : أتريدون آلهة من دون الله إفكاً ، وإنما قدّم المفعول على الفعل للعناية ، وقدّم المفعول له على المفعول به لأنه كان الأهم عنده بأن يكافحهم بأنهم على إفكٍ وباطل في شركهم ، ويجوز أن يكون (إفكاً) حالاً بمعنى : أتريدون آلهة من دون الله آفكين (1093) .

وأجاز الرضي الفصل بالحال بين (أمّا) والفاء نحو : (أمّا مُجَرِّداً فإني ضاربك) (1094) .

ومن متعلقات الفعل أيضاً تقدم المفعول المطلق أو المفعول له كقولك : (أتأديباً ضربت ؟) ، ونحو : أمّا ضرباً فاضرب ، وكقوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ (1095) فـ أيّ : اسم استفهام ، مفعول مطلق مقدم على الفعل ينقلبون ، وقدّم للزومه الصدارة .

- رتبة الضمير ومرجعه (وضع المضمرة مكان المظهر) :

يقوم الضمير في الوحدة الكلامية بإحالة الدلالة إلى مرجعه ، ومن هنا اقتضى النظام اللغوي في العربية وجود مرجع للضمير ، يتمكن من الإحالة إليه ، ويقوم المرجع بدور

1089 ينظر : مغني اللبيب : 271 . شروح التلخيص : 287/2 .

1090 ينظر : الكتاب : 60/3 . ارتشاف الضرب : 551/2 .

1091 ينظر : شروح التلخيص : 256/2 ، 294-295 .

1092 الصافات : 86 .

1093 ينظر : الكشف : 49/4 .

1094 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 468/4 . ارتشاف الضرب : 569/2 . جواهر الأدب في معرفة

كلام العرب : 419 .

1095 الشعراء : 227 .

المفسر الذي يحدد متعلق الضمير ، وليست الضمائر على حدّ سواء في المرجع المفسر فضمير المتكلم والمخاطب تفسرهما المشاهدة ، أما ضمير الغائب فهو عارٍ عنها ، فاحتيج إلى مفسرٍ مقدم في السياق ليقوم الضمير في الوقت نفسه بالإحالة إليه ويكون هذا المفسرُ مذكوراً (1096) .

فالضمير ومرجعه يندرج في إطار الرتبة غير المحفوظة ، لأنه — أي الضمير — قد يتقدم على مفسره لغرض دلالي ، الهدف منه الإبهام والتفخيم ، ولا يتأتى ذلك إلا في ثلاث مسائل :

الأولى : تقديم الضمير في أسلوب المدح والذم على مفسره نحو : نعم رجلاً زيداً .

والثانية : في تركيب (رُبَّ) مع ضمير الغائب من نحو : رُبَّهُ رجلاً .

والثالثة : في أسلوب التعجب الخارج على القياس كـ يا لَهُ رجلاً ! .

وحصر الرضي مواضع تقديم ضمير الغائب على مفسره فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم في مسائل ثلاث بقوله : " وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو : يا لَهُ رجلاً ! ، ويا لَهَا قِصَّةً ! ، ويا لَكَ لَيْلاً ! ، وكذا : نعم رجلاً ، وبئس عبداً ، وساء مثلاً ، ومن هذا الباب أي الذي فيه التفخيم : رُبَّهُ رجلاً لقيته " (1097) . فالتفخيم مرده إلى أن الغائب غير مشاهد على عكس المتكلم والمخاطب .

والناصب للتمييز في هذه المسائل الثلاثة هو الضمير سواء أكان متصلاً كـ رُبَّهُ رجلاً ، ويا لَهَا قِصَّةً ، أو مستتراً كـ (نعم رجلاً ، وبئس عبداً) وليس الفعل (1098) .

1-تقدّم الضمير في أسلوب المدح والذم :

يستتر الفاعل في (نعم وبئس) فيفسر باسم منصوب (تمييز) كقولك : نعم رجلاً زيداً ، وبئس غلاماً عمرو ، والأصل في هذا الضمير أن يتقدمه اسم ، ليعود عليه ، وعكس الأمر وهنا لغرض دلالي هو الإبهام والتفخيم (1099) ، على حدّ تعبير الرضي ، وذهب ابن يعيش إلى أن الفائدة من هذا الإضمار التوسع في اللغة ، والتخفيف (1100) . وحجة الرضي أن هذا الضمير مفرد مذكر ، وهو أشدّ إبهاماً من غيره ، لأنه لا فائدة منه ، إذا لم يتقدمه

¹⁰⁹⁶ ينظر : دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين : 231 .

¹⁰⁹⁷ شرح الرضي على الكافية : 59/2 .

¹⁰⁹⁸ ينظر : المصدر نفسه : 61/2 .

¹⁰⁹⁹ ينظر : المصدر نفسه : 59/2 ، 249/4 .

¹¹⁰⁰ ينظر : شرح المفصل : 131/7 .

ما يعود عليه ، والقصد منه الإبهام ، أما ابن يعيش فحجته أن لفظ النكرة أخف من المُعرَّف بـ (ال) لأنه لا يجوز أن تجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز ، فأضمر الفاعل ، وفُسِّر من جنسه بالتمييز (1101) ، وذكر أبو حيان أن الكوفيين يجعلون المخصوص بالمدح فاعلاً ، فلا يضمرون في (نعم وبئس) شيئاً ، وعليه فلا إضمار قبل الذكر ، ولكن هل التمييز من الفعل أو الفاعل المؤخر ؟ فالفعل غير متصرف ؛ فلذلك لم يجز توسيط التمييز بينه وبين مطلوبه (1102) .

وهذا الضمير المستتر المُفسَّر بنكرة منصوبة مفرد لا يثنى ولا يجمع ، ولا يؤنث وذلك لعلتين :

الأولى : عدم تصرف (نعم وبئس) كتصرف الأفعال مع الضمائر فقالوا : (نعم رجلاً زيدٌ ، نعم رجلين الزيدان ، نعم رجالاً الزيدون) ، الخ ، فالفعل مفرد في كافة التراكيب وفيه ضمير مستتر حسب مفسره ، هذا رأي البصريين ، وذهب الكوفيون إلى مطابقة الضمير مركباً مع (نعم وبئس) بما يفسره فقالوا : (نعم رجلاً زيدٌ ، ونعماً رجلين الزيدان ، ونعموا رجالاً الزيدون) الخ ، أما التمييز فيتصرف فيه أفراداً وثنائية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً على المذهبين .

والثانية : أن الضمير المفرد المذكّر أشد إبهاماً من غيره ، لأنك لا تستفيد منه إذا لم يتقدمه ما يعود عليه ، إلا معنى (شيء) ، و (شيء) يصلح للمثنى والمجموع ، والمذكر والمؤنث ، ولو ثنيت أو جمعت أو أنثته لتخصص بسبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث ، وكما هو معلوم فالقصد منه الإبهام ، فما كان أو غل فيه ؛ كان أولى ، فلذلك جاء ، على صورة واحدة ، مستتراً (1103) .

ورأي البصريين في أفراد الضمير واستتاره وجوباً أبلغ من رأي الكوفيين ؛ لأننا إذا أظهرنا الضمير ، وعاد إلى اسم متقدم كقولنا : (الزيدون نعموا رجالاً) فلا إبهام ولا تقخيم ، لمعرفة مرجع الضمير ، فلا يكون التمييز فيه عن المفرد ، لأنه لا إبهام فيه ، ويؤيد ما ذهبنا إليه قول يحيى بن حمزة : " إن وضع المضمرة مكان المظهر المقصود منه الإبهام من أول وهلة ، ثم تفسيره بعد ذلك لما يحصل في التفسير بعد الإبهام من المبالغة في القضية من جهة أن الشيء إذا أبهم أولاً ثم فُسر بعد ذلك ، فإن النفوس لها توقان وشوق ومطالعة لما هذا حاله ، ولهذا فإنك لا تراهم يستعملون ما هذا حاله إلا في المواضع التي يقصد بها المبالغة ، ويراد

¹¹⁰¹ ينظر : شرح المفصل : 131/7 . شرح الرضي على الكافية : 249/4 .

¹¹⁰² ينظر : ارتشاف الضرب : 484/1 ، 385/2 . مغني اللبيب : 635 .

¹¹⁰³ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 249/4 . ارتشاف الضرب : 463/2 و 23/3 . مغني اللبيب :

منها الإعظام ، ولولا ما له من المحاسن ما ورد في التنزيل ، فوروده فيه دلالة على أن له مكانة وموقعا في الفصاحة لا يخفى على من حظي بذوق وكان له أدنى تمييز (1104) .

أما الجمع بين الفاعل الظاهر والتميز فمنعه سبويه فلا يجوز : (نعم الرجل رجلاً زيداً) ، وكذلك السيرافي وابن السراج ، وأجازه المبرد للدلالة على الغلو في البيان والتأكيد ، وأجاز السكاكي الجمع بين الفاعل والتميز مقدماً ومؤخراً نحو : (نعم الرجل رجلاً زيداً ، ونعم رجلاً الرجلُ زيداً) وفصل بعضهم ، فقال : إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل ، جاز الجمع بينهما ، نحو : نعم الرجلُ فارساً زيداً ، وإلا فلا (1105) . ومنه قول جرير (1106) :

تزوّد مثل زاد أيبك فينا فنعم الزادُ زادُ أيبك زاداً

ويلحق بـ (نعم وبئس) (فَعْلٌ) وحكمها ، كحكمها في إضمار الفاعل وتفسيره بالتميز نحو : (ظرفَ رجلاً زيداً) وكقوله تعالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ (1107) .

2- تركيب الضمير مع (رُبَّ) :

ينتقد الضمير ، ضمير الغائب مركباً مع (رُبَّ) ويتأخر عنه مفسره كقولك : (رُبَّه رجلاً صحبْتُ) فوضع المضمّر ههنا موضع الظاهر ، وقدم الضمير على عائده ، إلا أن الفرق بين هذا التركيب وبين التركيب السابق ، أن الضمير في هذا التركيب مبتدأ وتقديره : (رُبَّ رجلٍ رجلاً صحبْتُ) ، ولا يجوز الجمع بين المجرور وتمييزه في هذا التركيب كسابقه ، وحكمه حكم ضمير (نعم وبئس) في وجوب كون مفسره تمييزاً ، وكونه مفرداً مذكراً على كل حال ، سواء أكان التمييز مفرداً أو مثني أو مجموعاً ، مذكراً أم مؤنثاً ، هذا مذهب البصريين ، ومنه قول الشاعر (1108) :

رُبَّه فتيّة دعوتُ إلى ما يُورثُ الجَدَ دائباً فأجابوا

¹¹⁰⁴ ينظر : الإيجاز لأسرار كتاب الطراز : 160-159/1 .

¹¹⁰⁵ ينظر : المقتضب : 150/2 . مفتاح العلوم : 88 . شرح المفصل : 133-132/7 . شرح الرضي على

الكافية : 249/4 . ارتشاف الضرب : 23-22/3 . مغني اللبيب : 604 . شرح ابن عقيل : 165-164/3 .

¹¹⁰⁶ شرح ديوانه للساوي : 135 /1 . المقتضب : 150/2 . شرح ابن عقيل : 164/3 . الخزانة : 369/9 .

¹¹⁰⁷ الكهف : 5 .

¹¹⁰⁸ غير منسوب في ارتشاف الضرب : 463/2 . ومغني اللبيب : 638 . والمعجم المفصل : 51/1 .

وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز ، نحو : (رَبُّهُ رَجُلًا ، وَرَبُّهُ امْرَأَةً ، وَرَبُّهُمَا رَجُلَيْنِ ، وَرَبُّهُم رَجَالًا ، وَرَبُّهُنَّ نِسَاءً) ، والضمير في (رَبُّ) مبهم ، فالحامل على مخالفة مقتضى وضع الضمير موضع الظاهر بتأخير مفسره عنه قصد التفخيم والتعظيم ، في ذكر ذلك المُفسِّر ، بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهماً حتى تنتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به ، ثم يفسروه ، فيكون أوقع في النفس (1109) .

3- تركيب الضمير مع التعجب الخارج عن القياس :

ذكر النحويون تراكيب تعجبية خارجة عن القياس نحو : يا له رجلاً ، ويا لها قِصَّةً ، ويا لك ليلاً ، ويلمها خطَّةً ، ولله درُّه رجلاً ، وويحه رجلاً لقيته ، وغيرها من التراكيب ، التي فيها دلالة على المبالغة والتفخيم ؛ بشرط أن يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبةً ، أي (التمييز) ، أمّا إذا عاد الضمير في هذه التراكيب على اسم متقدم في اللفظ كقولك : جاءني زيدٌ فيا له رجلاً ، وويلمه فارساً ، ولقيتُ زيداً ، فله درُّه رجلاً ، في الغائب ، وفي المخاطب ، كالخطاب المباشر لشخص معين نحو : قلتُ لزيدٍ : يا لك من سُجاعٍ ، ولله درُّك من رجلٍ ، ونحو ذلك ، فلا إبهام في مثل هذه التراكيب لأن مرجع الضمير معلوم ومتقدم عليه ، فالتمييز عن المفرد (1110) .

¹¹⁰⁹ ينظر : الكتاب : 176/2 . الأصول في النحو : 419/1 . شرح المفصل : 28/8 . شرح الرضي على الكافية : 59/2 ، 406-407 ارتشاف الضرب : 462/2-463 . معني اللبيب : 638 .
¹¹¹⁰ شرح الرضي على الكافية : 59/2-60 .

رابعاً : التقديم والتأخير في تركيب الجمل :

تعدُّ الجملة العربية أكبر وحدة نحوية تقبل التحليل اللساني ، لتأديتها الدلالة المطلوبة ، لذا فإن عناصرها لا تكون دائماً مفردات بل تأتي مركبات فعلية تؤدي دوراً مهماً في التركيب اللغوي .

وعليه ، فالتركيب الجملي لا يقف عند حد الجملة بل يتعداها إلى الكلام ، وقد رأينا في بداية بحثنا أن الجملة أعمُّ من الكلام ؛ لأن شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعونهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً ، فليس بكلام (1111) .

فتركيب القسم والشرط كتركيب المبتدأ والخبر ؛ فكما أن المبتدأ وحده لا يفيد بلا خبر ، فكذلك جملتا الشرط والقسم لا تفيدان إلا بذكر جوابهما ، وفي هذا السياق يرى ابن يعيش : أن القسم وجوابه والشرط وجوابه ، وإن كانا جملتين ؛ فإنهما لما تركبا صارا كالجملة الواحدة المركبة من جزأين كالمبتدأ والخبر ، فكما أنك إذا ذكرت المبتدأ وحده لا يفيد ، أو الخبر وحده لا يفيد ؛ كذلك إذا ذكرت إحدى الجملتين دون الأخرى (1112) .

ومن هنا نستطيع أن نقسم هذه الفقرة إلى مسألتين :

الأولى : تتعلق بالتركيب الشرطي ، وتقسم على قسمين :

أ- التأخير على نية التقديم .

ب- التقديم على نية التأخير .

والثانية : اجتماع الشرط والقسم .

أ- التأخير على نية التقديم :

يتركب النظام الشرطي من عناصر ثلاثة ، أولهما أداة الشرط التي تنصدر التركيب ، يليها فعل الشرط ثم الجواب ، إلا أن هذا التركيب غير ثابت ، فقد ذكر سيبويه أنه إذا جاء فعل الشرط مضارعاً مجزوماً ، وكان جوابه مضارعاً مرفوعاً ، فهو على نية التقديم ، وخصه بالضرورة الشعرية ، كقول الشاعر (1113) :

يا أفرع بن حابسٍ يا أفرعُ إنك إن يُصرعَ أخوك تُصرعُ

¹¹¹¹ ينظر : معني اللبيب : 490 .

¹¹¹² ينظر : شرح المفصل : 156/8 ، 93/9 .

¹¹¹³ الرجز في الكتاب : 67/3 . وفي اللسان (بجل) منسوب إلى جرير بن عبد الله البجلي، وفي الخزانة

: 19/8 . إلى عمرو بن خثارم البجلي ، وهو جاهلي . شرح المفصل : 158/8 . شرح الرضي على

الكافية : 96/4-97 . المعجم المفصل : 3 / 1199 .

فالمعنى : إنك تُصرِّعُ إن يُصرِّعَ أخوك ، وجعله المبرد وابن يعيش ، والرضي في أحد قولهما على إرادة الفاء (1114) .

ويكون الجواب جملة اسمية على إرادة التقديم ، ومنه قول ذي الرمة (1115) :

وَأَتَى مَتَى أَشْرَفَ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرٌ

والتقدير : وأني ناظرٌ متى أشرفُ ، لأن الشرط لا يعلِّق بين المبتدأ والخبر ، إلا ضرورة ، فهو كقولك : (إنْ تَأْتِي أَنَا صَاحِبُكَ) بحذف الفاء من جواب الشرط ضرورة لأن الأصل : (إنْ تَأْتِي أَنَا صَاحِبُكَ) ، ونحو : (زَيْدٌ إنْ لَقِيْتَهُ كَرِيْمٌ) أي : فهو كَرِيْمٌ (1116) ، وكقول أبي ذؤيب الهذلي (1117) :

فَقَلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضْرِبُهَا

كأنه قال : لا يضربها مَنْ يَأْتِيهَا على القلب ، فهو تأخير على نية التقديم ولو أُريدَ به حذف الفاء جاز (1118) .

ويؤخِّرُ الجواب على نية التقديم ؛ إذا كان فعل الشرط ماضياً ، كقول زهير بن أبي سلمى (1119) :

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

والتقدير : يقول إنْ أَتَاهُ ، على حدِّ قولك : (إنْ أَتَيْتِي آتِيكَ) ، وجعله المبرد وابن يعيش على إرادة الفاء ، أي : فهو يقول (1120) .

¹¹¹⁴ ينظر: الكتاب : 67/3 . المقتضب : 71/2-72 . شرح المفصل: 158/8 . شرح الرضي على الكافية : 97-96/4 . ارتشاف الضرب : 555/2 .

¹¹¹⁵ ديوانه : 1014/2 . الكتاب : 68/3 . شرح الرضي على الكافية : 97/4 .

¹¹¹⁶ ينظر : الكتاب : 68/3 . شرح الرضي على الكافية : 97/4 .

¹¹¹⁷ روي في شرح أشعار الهذليين : 280/1 . (فُقِيلَ) بدلت (فُقِلْتُ) ، وطوقك : طاقتك . ومطبَّعةٌ : مملوءة . الكتاب : 70/3 . شرح المفصل : 158/8 . المعجم المفصل : 396/1 .

¹¹¹⁸ ينظر : الكتاب : 70/3-71 . المقتضب : 72/2 . شرح المفصل : 158/8 .

¹¹¹⁹ شعره : 105 . الكتاب : 66/3 . شرح المفصل : 158/8 .

¹¹²⁰ ينظر : الكتاب : 66/3 . المقتضب : 70/2 . شرح المفصل : 158/8 . مغني اللبيب : 552 .

ومن هنا فإن كان قبل المضارع المجزوم عاملٌ يطلب الفعل المضارع المرفوع بعد فعل الشرط كان هذا المضارع الأخير مؤخرًا على نية التقديم كما في (إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَحْوَك) فالجملة في محل رفع خبر (إِنْ) .

أما إذا لم يوجد قبل الشرط عامل يطلب المضارع المرفوع ، فيجب تقدير الفاء ، والمضارع بعدها مع فاعله خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، كما رأينا في : (وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ فَهُوَ يَقُولُ) أو على إرادة التقديم أي : (يَقُولُ إِنْ أَتَاهُ) فالمضارع دالٌّ على الجواب المحذوف .

وإذا رُكِّبَت همزة الاستفهام مع أدوات الشرط ، ففيها رأيان ، الأول : فيما نُقِلَ عن يونس أنك تقول : (أَلَيْسَ أَتَيْتَنِي أَتَيْتِكَ) ، بمجيء فعل الشرط ماضياً ، والجواب مضارعاً مرفوعاً على نية التقديم ، والتقدير : أَتَيْتِكَ إِنْ أَتَيْتَنِي ، ومثله : أَمَنْ تَزْرَهُ يَكْرُمُكَ ، بالرفع .

والثاني : وهو رأي سيبويه ومن وافقه من النحويين أن ما ذهب إليه يونس مستكراً وقبيح ، لأن الجواب للشرط كقولك : (أَمَتِي تَشْتَمُنِي أَشْتَمُكَ ، وَأِنْ تَأْتِنِي أَتِكَ ، وَأَمَنْ يَفْعَلُ ذَاكَ أَرْزُهُ) ، والسبب في ذلك أن كلمات الشرط، إنما تلغى إذا تقدم عليها ما يستحق الجواب ، كالقسم مثلاً ، وههنا ليس كذلك (1121) .

وأجاز الفراء في الثاني الرفع على نية التقديم ، والجزم على أنه جواب الشرط ، نحو : (هَلْ إِنْ تَزْرُنِي أَزُورُكَ ، وَأَزْرُكَ) ، وكقوله تعالى : ﴿ أَفَأَنْ مَّتَّ فَهَمُّ الْخَالِدُونَ ﴾ (1122) فالمعنى : أهم الخالدون إِنْ مِتَّ ، إذا أريد جواب الاستفهام على أن الفاء زائدة ، وجعل الرضي جملة (فهم الخالدون) جواب الشرط ، والفاء رابطة لأنه لو كان على نية التقديم أي : (أفهم الخالدون) لم يقل (فَإِنْ مِتَّ) بل كان : أَلَيْسَ مِتَّ فَهَمُّ الْخَالِدُونَ ، أي : أفهم الخالدون إِنْ مِتَّ ، والأصل عدم الحكم بزيادة الفاء (1123) .

وإذا دخلت ألف الاستفهام على (إذا) ؛ دخلت في المعنى على الجواب ، لأنه العامل فيها على أحد الآراء ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا أَلَمْ نَكُنْ عِظَامًا وَرُفَاتًا أَلِإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا

¹¹²¹ ينظر : الكتاب : 82/3-83 . شرح الرضي على الكافية : 463/4-464 . ارتشاف الضرب : 556-555/2 .

¹¹²² الأنبياء : 34 .

¹¹²³ ينظر : الكتاب : 83/3 . معاني القرآن للفراء : 236/1 . شرح الرضي على الكافية : 464/4 . ارتشاف الضرب : 556/2 .

جَدِيداً ﴿ (1124) لأن مرتبة الجزاء قبل الشرط ، فهو عاملها ؛ والاستفهام في الحقيقة داخل عليه ، ولم تأتِ الفاء في الجواب والتقدير : (أُنِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ إِذَا مِتْنَا) والعامل في (إذا) على رأي الرضي هو (لمبعوثون) لأنه جَوَزَ تقدم معمول الخبر على (إن) في هذا الموضوع قياساً على : (أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) على أن يتعلق (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) بـ الخبر (قائم) ولا منع من ذلك ، وقال : وهو الصحيح (1125) .

وفي حقيقة الأمر إن جواب الشرط في التراكيب المار ذكرها كان محلّ نقاشٍ بين البصريين والكوفيين ، والذي جعل النحاة يلجؤون إلى هذا التأويل ، هو وجود المضارع مرفوعاً ، في الكلام الفصيح ، على الرغم من أن الأغلب في هذه التركيبي مجيء المضارع مجزوماً ، ولكنهم كعادتهم – أي النحويين – عندما يعترضهم شاهد يَخْرُجُ عن قواعدهم ، يلجؤون فيه إلى التأويل . ولم لا يكون الرفع للضرورة الشعرية أو كون التراكيبي العربية ذات مرونة ، فيعدل من الجزم إلى الرفع .

ب-التقديم على نية التأخير :

عدّ النحاة كلاً من فعل الشرط وجوابه متمماً للآخر ، ومن هنا دار خلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة تقدم جواب الشرط على أداة الشرط وفعل الشرط ، فالبصريون لم يجيزوا أن يتقدم الجواب على المُجَاب ، لأن : " أدوات الشرط يقتضين جملتين ، وهي المتقدمة تُسمّى شرطاً ، والثانية : وهي المتأخرة تسمى جواباً وجزاء " (1126) .

وهذا يعني أن تركيب الشرط قائم على الترتيب : المقدم والتالي ، فالمقدم يكون أولاً ، والثاني : تالياً ، لأنه بحسب فهمهم ، لا يجوز أن يكون التالي قبل الأول ، وهذه الفقرة فيها مسألتان محض النقاش .

الأولى : تقدم جواب الشرط لفظاً :

منع سيبويه تقديم جواب الشرط على الشرط ، وخصه بالضرورة الشعرية ، بقوله : " وإن قلت : (أقولُ مهماً تقل ، وأكونُ حيثما تكُن ، وأكونُ أينَ تكُن ، وآتيك متى تأتي) لم يجز إلا في الشعر ، وكان جزمًا " (1127) .

1124 الإسرائ : 49 .

1125 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 464/4-465 .

1126 شرح ابن عقيل : 32/4 .

1127 الكتاب : 71/3 .

وقد جاء في الشعر تقدّم جواب الشرط في قول زهير بن مسعود (1128) :

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ فَطَعْنَةً لَا غَسٌّ وَلَا بِمَعْمَرٍ

فنقل ابن جني عن أبي زيد (1129) أنه أراد : إِنْ يَنْجُ مِنْهَا فَلَمْ أَرْقِهْ ، فقدّم الجواب ، وردّه بأنه غير جائز ، وحجته في ذلك أن القياس يأباه ، وذلك لأن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط ، ومحال أن يتقدم المجزوم على جازمه ، والفاء في (فلم) لا يخلو أن تكون معلقة بما قبلها ، أو زائدة ، وأيهما كان ، فكأنه قال : لم أرقه إِنْ يَنْجُ مِنْهَا ، فصار قوله : (لم أرقه) بدلاً من الجواب ودليلاً عليه (1130) .

الثانية : تقدّم جواب الشرط دليل على الجواب المحذوف :

إذا كان لأداة الشرط صدارة التركيب ، فلم يجز البصريون تقديم الجواب على الشرط ، نحو : (أنت ظالم إِنْ فعلت) فجواب الشرط محذوف ، دلّت عليه جملة (أنت ظالم) أي : (إِنْ فعلت ظلمت) ولا تقول : (أقم إِنْ تقم) وأما قولك : (أقوم إِنْ قمت) فـ (أقوم) ليس جواباً للشرط ، ولكنه دالٌّ على الجواب ، أي : إِنْ قمتَ قمتُ ودلّت (أقوم) على (قمت) ، وقيد الرضي بكون فعل الشرط ماضياً لفظاً أو معنىً ، نحو : (أضربك إِنْ ضربتني) ، وأضربك إِنْ لم تعطني) وإنما جاز ذلك حتى لا تعمل الأداة في الشرط لفظاً ، كما لا تعمل فيما هو كالجاء عند البصرية .

ونقل عن أبي زيد والأخفش والمبرد والكوفيين أنهم ذهبوا إلى أن المتقدم على الشرط ليس دليلاً على حذف الجواب ، بل هو الجواب ، وقيد المازني بكون فعل الشرط مضارعاً مجزوماً (1131) .

1128 أنشده أبو زيد مع بيت آخر في النوادر : 70 . الخصائص : 388/2 . اللسان : (غسس) . المعجم المفصل : 445/1 .

1129 لدى العودة إلى كتاب النوادر في اللغة لم أجد رأي أبي زيد الذي نسبته إليه ابن جني ، بل أنشد بيتين لزهير بن مسعود هما :

عَشِيَّةٌ غَادَرْتُ الْحَلِيْسَ كَأَنَّمَا عَلَى النَّحْرِ مِنْهُ لَوْنٌ بُرِدٌ مُحَبَّرٍ
فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ فَطَعْنَةً لَا غَسٌّ وَلَا بِمَعْمَرٍ

النوادر : 70 .

1130 ينظر : الخصائص : 387/2 – 388 .

1131 ينظر : المقتضب : 68/2 . الخصائص : 387/2 – 388 . شرح الرضي على الكافية : 100/4 .

ارتشاف الضرب : 558/2 . همع الهوامع : 61/2 – 62 .

وجعل د. تمام حسان تركيب الشرط من الرتب المحفوظة (1132) بينما رأى الدكتور عمر يوسف عكاشة وفاقاً لمذهب الكوفيين ؛ أن رتبة المشروط قبل الأداة ، وفعل الشرط ومثّل لهذا التركيب بما يلي : الجملة الشرطية = جملة المشروط + أداة الشرط + جملة الشرط ، وذلك اعتماداً على أن أداة الشرط هي أداة ربط بين جملتي الشرط والجواب ، كما مثّل ابن السراج لذلك ، ومن الطبيعي أن تكون أداة الربط بين الجملتين المربوطتين كحروف العطف ، وأن الجملة في قولك : (إذا سافرت فسوف أزورك) هي جملة محولة عن جملة أصلية هي : (سوف أزورك إذا سافرت) (1133) ، وهذه قضية تتعلق بالعامل في (إذا) ، هل هو فعل الشرط أم جوابه ، وفصل فيه ابن هشام في المعنى (1134) .

ولعلّ سبب الخلاف بين الفريقين عائد إلى أن البصريين قد أولوا الجواب أهمية تفوق فعل الشرط حيث لا يقع الجواب إلا إذا وقع الشرط ، أما الكوفيون فقد انطلقوا في نظرهم إليهما من النزوع والدافع إلى إيجاد الشرط .

وإذا نظرنا في التركيب الشرطي من خلال كلام العرب ، وجدنا أن طبيعة اللغة العربية في هذا التركيب وغيره مرنة ، تجيز تقديم عنصر على عنصر ؛ لكن ما الفرق بين (إن تأتي أكرمك ، وأكرمك إن تأتي) ؟ . فهذا التركيب شبيه بالمبتدأ والخبر ، فكما أن الخبر يتقدم على المبتدأ لأغراض بلاغية ؛ كذلك يتقدم جواب الشرط لغرض مراد في نفس المتكلم ، فقولنا: (أكرمك) المقدم على الشرط فيه تأكيد وتعجيل واهتمام بوقوع الإكرام أي : الجزاء ، لأن انصباب اهتمام الإنسان يكون على الجزاء .

2- اجتماع الشرط والقسم :

يجتمع الشرط والقسم في التركيب اللغوي ، وكلاهما يتاح له أن يتقدم على الآخر ، ولذا فبنيتهما اللغوية غير ثابتة ، بل هي حرة ، فإذا قدمت القسم فالعناية به للتوكيد والتشديد ، وإن قدمت الشرط فلأمر المشكوك بحصوله ، أو للعناية والاهتمام ، وفي هذه الفقرة أمران لا بد من ذكرهما وهما : تقدم الشرط على القسم ، وتقدم القسم على الشرط .

1- تقديم الشرط على القسم :

إذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتبار الشرط لتصدّره ، ويكون الجواب للشرط ، وجواب القسم محذوف يدل عليه جواب الشرط ، كقولك : (إن جئتني — والله — أكرمك) ،

¹¹³² ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 207 .

¹¹³³ ينظر : النحو الغائب ، دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها : 354-357 .

¹¹³⁴ ينظر : معنى اللبيب : 130-131 .

فجملته (أكرمك) هي جواب للشرط ، وجواب الشرط محذوف لدالاتها عليه ، أما إذا اقترن القسم بالفاء نحو : (إن جئتني فوالله لأكرمك) ، فجملته (فوالله لأكرمك) ، جواب الشرط ، وجملته : لأكرمك جواب القسم ، وإذا أخرت القسم وجب إلغاؤها ، كقولك : (إن أتيتني آتاك والله) ، وقد يتقدم طالب خبر على الشرط ، نحو : (زيدٌ إن يزرننا - والله - نزره) فالجواب للشرط .

وحال أدوات الشرط غير الجازمة حالها كالجازمة ، فالواجب إلغاء القسم ، لأن جوابهما لا يكون إلا جملة فعلية خبرية ، ولا يصح أن يكون قسمية تقول : لو جئتني والله لأكرمك ، ولولا زيد والله لضربتك (1135) .

2-تقديم القسم على الشرط :

تركيب القسم في الكلام أكثر من الشرط ، فلذلك إذا تقدم على الشرط كقولك : (والله إن أتيتني لا أفعل) فالجواب للقسم ، كأنك قلت : (والله لا أفعل إن أتيتني) فتقدم ههنا الشرط على جواب القسم ، وجواب القسم دليل على جواب الشرط المحذوف ، وزعم الفراء ، وتبعه ابن مالك : أنه يجوز أن يكون الجواب للشرط مع تقدم القسم عليه ، فتقول : والله إن قام زيدٌ يقم عمرو ، فيستغنى بجواب الشرط عن جواب القسم ، ويكون جواب القسم محذوفاً لدلالة جواب الشرط عليه ، أما إن تقدم طالب خبر على القسم نحو : (زيدٌ والله إن يزرننا نزره) و (زيدٌ إن يزرننا والله نزره) فالجواب لأداة الشرط دونما القسم ، وأجاز بعضهم اعتبار القسم نحو : (زيدٌ والله إن قام ليقومن عمرو) وجوز بعضهم حذف جواب الشرط والقسم ورفع الفعل على أنه خبر نحو : (زيدٌ والله إن أكرمه يكرمك) و (زيدٌ إن أكرمه والله يكرمك) .

وذكر سيبويه أن القسم ههنا لغوٌ ، والجواب للشرط ، ومثّل له بقوله : (أنا - والله - إن تأتيتي لا آتاك) لأن هذا الكلام مبني على (أنا) ألا ترى أنه حسنٌ أن تقول : (أنا والله إن تأتيتي آتاك) فالقسم ههنا لغو (1136) .

وكذلك إذا تقدم القسم على الأداتين غير الجازمتين (لو ، ولولا) نحو : (والله لولا زيدٌ لخرجت) وكقول أبي طالب (1137) :

فوالله لولا الله لا شيء بعده لأصبحتم لا تملكون لنا سرّاً

¹¹³⁵ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/457 ، 459-461 . ارتشاف الضرب : 2/490 .

¹¹³⁶ ينظر : الكتاب : 3/84 . شرح الرضي على الكافية : 4/459-460 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

: 153 . ارتشاف الضرب : 2/489-490 .

¹¹³⁷ ديوانه : 58 .

فـ (لأصبحتم) جواب للقسم ، لا جواب (لولا) ولذا لم يجر حذف اللام .
ويكون القسم متقدماً على (لو) ظاهراً أو مقدرراً فمن الظاهر قولك : والله لو قام زيدٌ
لقام عمرو) ومن المقدر قوله تعالى : ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ * لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴾ (1138)
فـ : لترون ، جواب قسم محذوف مقدر قبل : لو ، وجواب : لو ، محذوف دل عليه
جواب القسم .

وتتركب اللام الموطئة للقسم مع (إن) الشرطية فيكون الجواب للقسم ، كقوله
تعالى : ﴿ لَئِن جَاءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَى مِنْ إِحْدَى الْأُمَمِ ﴾ (1139) .
ويجوز في الضرورة الشعرية اعتبار الشرط ، وإلغاء القسم على الرغم من تصدّره
كقول الأعشى (1140) :

لَئِن مُنِيتَ بِنَا عَن غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَّا تُلْفِنَا مِن دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ

فـ (لا تلفنا) جواب الشرط ، على أنه يجب ألا يكون جواباً للقسم للسبق في الرتبة ،
إلا أن الضرورة الشعرية أباحت للشاعر ذلك .

وتدخل اللام الموطئة على أدوات الشرط غير (إن) كـ (ما) و (متى) وغيرهما ،
كقوله تعالى : ﴿ لَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (1141) ، وكقول الشاعر (1142) :

لَمَتَّى صَلُحْتَ لِيَقْضِينَ لَكَ صَالِحٌ وَلُتْجُزِينَ إِذَا جُرِّيتَ جَمِيلًا

فاللام في (لمن ، ولمتى) موطئة للقسم ، داخلة على اسم الشرط (من ، متى)
و (لأملأن ، ليقضين) جواب القسم ، وحذف جواب الشرط لدلالته عليه .

وتعترض (أن) بين القسم و (لو) ، وهي عند سيبويه بمنزلة اللام الموطئة المركبة
مع (إن) الشرطية ، كقولك : (والله لئن فعلت لأفعلن) فمثل هذه اللام الأولى — أي لام
(لئن) — (أن) إذا قلت : (والله أن لو فعلت لفعلت) " (1143) .

1138 التكاثر : 5-6 .

1139 فاطر : 42 .

1140 ديوانه : 63 . وروايته : (لم تلفنا من دماء) . شرح الرضي على الكافية : 457/4 . شرح ابن عقيل
: 45/4 . اللسان : (تفل) . المعجم المفصل : 701/2 .

1141 الأعراف : 18 .

1142 بلا نسبة في ارتشاف الضرب : 491/2 ، ومغني اللبيب : 310 ، والخزانة : 338/11 ، والمعجم
المفصل : 669/2 .

1143 الكتاب : 107/3 . شرح الرضي على الكافية : 456-457/4 .

وعليه فإذا تقدم القسم على كلمات الشرط ، فاعتبار القسم أولى ، لتقوّي القسم بالتصدر الذي هو أصله ، وضعف الشرط بالتوسط ، وجاز قليلاً بالنظر إلى ضعف القسم في نفسه أن يرجح الشرط فيعتبر ، لأجل كونه أقرب إلى الجواب ، ويُلغى القسم ، وإذا تقدم الشرط على القسم ، وجب اعتباره ، لتقوّيه بالتصدّر مع كونه في الأصل أقوى من القسم ، ويجوز اعتبار القسم لإمكانه (1144) .

وذلك لأن التركيب المتقدم يكون الكلام مبنياً عليه ، فإذا ابتدأت بالقسم فتكون قد بنيت كلامك على القسم فالجواب له ، وكان الشرط قيداً له ، وإن بدأت بالشرط بنيت كلامك على الشرط ، وجعلت القسم معترضاً .

خامساً : تقديم الحروف :

تتصدّر حروف المعاني جملتها ، وقد ذكر ابن جني أن تقديم حرف المعنى لقوة العناية به ، " ويدلك على تمكن المعنى في أنفسهم ، وتقدّمه للفظ عندهم ، تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة ، وذلك لقوة العناية به ، فقدموا دليلاً ليكون ذلك أمانة لتمكّنه عندهم " (1145) فصدر الكلام هو محط العناية ، والاهتمام ، ولذلك ليس شأن الكلمة المقدمة في التركيب شأن الكلمة المؤخرة ، ولا يستوي آخر الكلام وأوله ، كما قرر الرضي (1146) .

وبيّن الرضي أن كل حرف يتركب في الجملة ويؤثر في مضمونها فمرتبته الصدارة ، خلافاً لرتبة الأفعال التي لم تلزم الصدارة ، فتقع أولاً وتتوسط وتتأخر بقوله : " كل ما يغيّر معنى الكلام ، ويؤثر في مضمونه ، وكان حرفاً ، فمرتبته الصدر ، كحروف النفي ، وكحروف التنبيه ، والاستفهام ، والتشبيه ، والتحضيض ، والعرض ، وغير ذلك ؛ وأمّا الأفعال ، كأفعال القلوب ، والأفعال الناقصة ، فإنها ، وإن أثرت في مضمون الجملة ، فلم تلزم الصدر ؛ إجراء لها مجرى سائر الأفعال " (1147) .

وذكر الرضي أن لزوم تصدر الحرف هو للعناية والاهتمام ، فيتنبه السامع إلى أول الكلام المراد من قصد المتكلم ، ولو أخر هذا الحرف لحدث تشويش في ذهن السامع " وإنما لزم تصدير المُغيّر ، الدال على قسم من أقسام الكلام ، ليبيّن السامع ذلك الكلام من أول الأمر ، على ما قصد المتكلم ، إذ لو جوزنا تأخير ذلك المغيّر فأخّر ، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المُغيّر من أول الأمر على كون مضمونه خالياً عن جميع المغيّرات ، لتردد ذهنه في أن هذا التغير راجع إلى الكلام المتقدم ، أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المغيّر كلاماً آخر يؤثر فيه ذلك المُغيّر فيبقى في حيرة (1148) .

والحروف اللازمة للصدارة في التركيب الإنشائي هي : حروف العرض والتحضيض والتمني ، وحرفا الاستفهام ، والشرط ، وليت ولعلّ ، وربّ ، وحروف النداء ، والحروف التي يتلقى بها القسم ، ولام الابتداء في القسم (لعمر ك) ...

وهذه الحروف ما لزم الصدارة بنفسه من غير قيد أو شرط ، وجميع ما له صدر الكلام ، إنما له الصدارة فقط في جملته ، وليس مطلقاً في الكلام (1149) .

1145 الخصائص : 224/1 .

1146 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 347/2 .

1147 المصدر نفسه : 363/4 .

1148 ينظر : المصدر نفسه : 363/4 .

1149 ينظر : الصدارة في النحو العربي : 445 ، 447 .

1- حروف العرض والتحضيض والتمني :

ذهب النحويون إلى أن العرض والتحضيض والتمني بـ (أَلَا) له صدر الكلام ، لذلك إذا قلت : زيداً هلاً ضربته ، وعمرو ألا تكرمه ، وجب رفع (زيد و عمرو) لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها للصدارة ، هذا مذهب سيبويه ، وزعم الجزولي في هذا التركيب ترجيح النصب (1150) .

ورأي الجزولي دليل على عدم صدارة هذه الحروف ، وهو رأي الكوفيين حيث ذكر أبو البركات الأنباري في الإنصاف أن الكوفيين جوزوا نصب الاسم إذا تقدم على حرف التحضيض ؛ لأن الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب ، عمّا كان عليه قبل التركيب ، ألا ترى أن (هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا ركبت مع (لا) ودخلها معنى التحضيض تغير ذلك الحكم عمّا كان عليه قبل التركيب ، فجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال : زيداً هلاً ضربتَ (1151) .

وعلل النحويون تصدر العرض والتحضيض والتمني ، لسببين :

الأول : كون الجملة قبل دخول حرف العرض أو التحضيض أو التمني عليها قسماً من أقسام الكلام ، وهي جملة خبرية ، فلما دخلها حرف من هذه الحروف غير المعنى من الخبرية إلى الإنشائية ، وبذلك قد تغير المضمون ، وأصبح قسماً قائماً برأسه ، لذا فإن : " كلّ ما يغيّر معنى الكلام ، ويؤثر في مضمونه ، وكان حرفاً ، فمرتبته الصدارة ، كحروف النفي ، وكحروف التنبيه ، والاستفهام ، والتشبيه ، والتحضيض والعرض وغير ذلك " (1152) ...

ولهذا أصبح قسماً قائماً برأسه من أقسام الكلام ، وهذا هو السبب في مذهب النحاة أن ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها ولهذا منعوا (زيداً هلاً تضربه) لأنه لو أجزى لأشبهه الجملة الفعلية البسيطة ، وهنا أصبح قسماً خارجاً عن الجملة البسيطة التي يعمل ما بعدهما فيما قبلها .

الثاني : أن سبب لزوم الصدارة شبه هذه الأدوات بالاستفهام (1153) .

2- (ربّ) :

¹¹⁵⁰ ينظر : الكتاب : 127/1 . أمالي ابن الشجري : 425/1 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 80 .

شرح الرضي على الكافية : 336/4 . ارتشاف الضرب : 105/3 . شرح ابن عقيل : 136/2 .

¹¹⁵¹ ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 213/1 .

¹¹⁵² شرح الرضي على الكافية : 336/4 .

¹¹⁵³ ينظر : جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : 394 .

لـ (ربّ) الصدارة في التركيب اللغوي ، وللنحاة مذاهب في صدارتها ، وهي :
أولاً : إنها لزمت صدر الكلام لتضمنها المعنى الإنشائي ، في التقليل ، قياساً على
(كم) الخبرية في الصدارة ، لتضمنها معنى التكرير ، فأصبح للكلام معنى آخر إنشائياً غير
معناه الابتدائي ، فخرج من الخبر إلى الإنشاء وكل مغير وجب له صدر الكلام على حد تعبير
الرضي بقوله : " وأما (كم) الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكرير ، كما أن
(ربّ) لما تضمنت المعنى الإنشائي في التقليل ، وجب لها صدر الكلام ، وإنما وجب
تصدير متضمن معنى الإنشاء ، لأنه مؤثر في الكلام فخرج له عن الخبرية ، وكل ما أثر في
معنى الجملة من الاستفهام والعرض ، والتمني ، والتشبيه ، ونحو ذلك فحقه صدر تلك الجملة ،
خوفاً من أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير ، فإذا جاء المُغيّر في آخرها
تشوّش خاطره " (1154) .

ثانياً : لما كان معناها التقليل ، وتقليل الشيء ، يقارب نفيه أشبهت حروف النفي ،
وحروف النفي لها صدر الكلام فكذلك ربّ (1155) .

ثالثاً : لزمت صدر الكلام حملاً على (كم) الخبرية نقيضتها والتي يجب تصدورها
لشركتها (كم) الاستفهامية (1156) .

ورجح الدكتور عبد الرحمن محمود مختار الشنقيطي الرأي الثاني ، وهو ما عليه
الجمهور لسلامته من الاعتراض ، لأن الأول اعترضه الرضي ، والثالث ضعيف لأنهم كذلك
حملوا (كم) على (ربّ) في وجوب التصدر ، وذلك لأنه يلزم إثبات تصدّر إحداهما حتى
يحمل الآخر عليه (1157) .

3- (ليت ولعل) :

تتصدر (ليت ولعل) التركيب في الجملة الاسمية ، فإذا دخل هذان الحرفان على
الجملة الاسمية أحدثا فيها معنى التمني والترجي ، فأثرا في مضمون الجملة ، إذ نقلت من
الخبرية إلى الإنشائية .

وعلل الرضي وجوب تصدّر الحروف المشبهة بالفعل : " بأنّ كل ما يغير معنى
الكلام ، ويؤثر في مضمونه ، وكان حرفاً فمرتبته الصدر " (1158) .

¹¹⁵⁴ شرح الرضي على الكافية : 157/3 .

¹¹⁵⁵ ينظر : أسرار العربية : 261-262/1 . شرح المفصل : 28/8 . شرح الرضي على الكافية : 291/4 .

جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : 367 .

¹¹⁵⁶ ينظر : شرح المفصل : 28/8 .

¹¹⁵⁷ ينظر : الصدارة في النحو والعربي : 278 .

¹¹⁵⁸ شرح الرضي على الكافية : 157/3 ، 336/4 . أسرار العربية : 13 .

4- حروف الشرط :

مذهب جمهور البصريين أن أداة الشرط لها صدر الكلام ، كالاستفهام ، سواءً أكانت جازمة أم غير جازمة ، ولذلك لا يعمل فيها شيء مما قبلها ، ولا يتقدم عليها جواب الشرط أو معمول فعل الشرط أو جوابه ، ومذهب الكوفيين وأبي زيد ، والأخفش ، والمبرد جواز ذلك (1159) والمفهوم من رأي المبرد أن أدوات الشرط لا يعمل فيها ما قبلها فلها الصدارة ، خلافاً لما أورده أبو حيان (1160) .

وبناءً على ذلك تفرعت مسائل عدة في جواز تقدم جواب الشرط ، أو معمول فعل الشرط أو جوابه ، كما مرّ معنا سابقاً .

5- حرفا الاستفهام :

حرفا الاستفهام كغيرهما من حروف الصدارة ، إذا دخلا على جملة خبرية غيراً معناها إلى الاستفهام (الإنشاء) ونقلها عن الخبر (1161) .

وكل ما يغيّر معنى الكلام - كما رأى الرضي - ويؤثر في مضمونه ، وكان حرفاً فمرتبته الصدر كحروف النفي ، والاستفهام ، وغير ذلك (1162)

وأطلق ابن مالك على الهمزة عبارة : تمام التصدير لأصلاتها (1163) ، وذلك بدليلين :

الأول : أنها لا تذكر بعد (أم) التي للإضراب كما يذكر غيرها ، فلا تقول : أقام زيد أم أقعد ، بل تقول أم هل قعد .

الثاني : أنها تقدم على العاطف (1164) ، كقوله تعالى ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ

فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ (1165) .

¹¹⁵⁹ ينظر : النوادر : 70 . الخصائص : 388/2 . المفصل في علم اللغة : 385 . شرح المفصل : 7/9 .
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 238 . شرح الرضي على الكافية : 95/4 . ارتشاف الضرب : 558/2 .
مغني اللبيب : 703 ، 706 .

¹¹⁶⁰ ينظر : المقتضب : 68/2 .

¹¹⁶¹ ينظر : المقتضب في علم اللغة : 382 . شرح المفصل : 151/8 .

¹¹⁶² ينظر : شرح الرضي على الكافية : 336/4 .

¹¹⁶³ ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 243 .

¹¹⁶⁴ ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 343 . شرح الرضي على الكافية : 448/4 . مغني اللبيب :

21 ، 22 ، 458 ، 445 .

¹¹⁶⁵ يوسف : 109

بخلاف (هل) التي تتأخر عن حرف العطف كقوله تعالى ﴿ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ
الْفَاسِقُونَ ﴾ (1166) .

والهمزة تدخل على الشرط بخلاف (هل) كقوله تعالى ﴿ إِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ
مُسرِفُونَ ﴾ (1167) .

وخالف الزمخشري سيبويه والجمهور في الدليل الثاني ، فزعم أن الهمزة في محلها
الأصلي ، وأن العطف على جملة مقدّرة بينها وبين العاطف ، كما في قوله تعالى :
﴿ أَفَنضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسرِفِينَ ﴾ (1168) ، فالفاء للعطف على
جملة محذوفة ، والتقدير : أنهلمكم فنضرب عنكم الذكر (1169)

6- الحروف التي يتلقى بها جواب القسم :

يتلقى القسم بأربعة حروف ، هي اللام وإن في حال الإثبات ، و (ما و لا) في
حال النفي ، قال ابن يعيش : جعل للإيجاب حرفان ، هما اللام و إن ، وجعل للنفي حرفان
هما (ما و لا) (1170) . فمن الأولى قوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ (1171) .
وكقوله تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ (1172) .

ومن الثاني قوله تعالى : ﴿ وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى * مَا ودَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا
قَلَى ﴾ (1173) .

والحروف التي يتلقى بها جواب القسم لها الصدارة ، وقد مرّ بنا أنّ الرضي قد أكد أن
كلّ ما يغيّر معنى الكلام ، ويؤثر في مضمونه ، وكان حرفاً كحروف النفي ، والاستفهام ،

1166 الأحقاف : 35

1167 يس : 19 .

1168 الزخرف : 5 .

1169 ينظر : الكشاف : 273/4 . مغني اللبيب : 22 ، 23 .

1170 ينظر : شرح المفصل : 96/9 . شرح الرضي على الكافية : 309/4-311 . ارتشاف الضرب :
487-483/2 .

1171 الأنبياء : 57 .

1172 العصر : الآيتان : 1-2 .

1173 الضحى : الآيات : 1-3 .

والحروف المشبهة بالفعل وغير ذلك فمرتبته الصدارة والقسم يؤثر في الكلام فيستحق الصدارة لأن جواب القسم لا يعمل فيما سبق القسم (1174) .

وزاد ابن مالك على صدارة حروف النفي في جواب القسم (إن ، ولن ، ولم) ، وقد أكد صدارتها بقوله : " المقسم عليه جملة مذكورة بالقسم تُصدَّر في الإثبات بلام مفتوحة أو (إنَّ) مثقلة أو مخففة ، وتصدر في النفي بـ (ما) أو (لا) أو (إن) ، وقد تصدر بـ (لن) أو (لم) " (1175) .

ومنع الرضي نفي المضارع بـ (لم ، ولن) في جواب القسم ، لأنهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار ، والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله ، وإن أبطوا العمل لم يتعيّن النافي المحذوف (1176) .

وهذا يعني أن (لم) ، و (لن) ليس لهما صدر الكلام .

والمذهب الراجح أن لام جواب القسم لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، ولا ما بعدها فيما قبلها فلذلك أبطلت عمل الفعل القلبي في نحو : (علمتُ ليقومنَّ زيدٌ) (1177) للصدارة ، وأجاز ابن مالك (1178) تقدّم ، ما يتعلق بجواب القسم المؤكّد بالنون ، ومثّل بقوله تعالى : ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَنَّ نَادِمِينَ ﴾ (1179) . فالجار والمجرور (عمّا) متعلقين بالفعل (لِيُصْبِحَنَّ) . وأجازه الكوفيون بشبه الجملة نحو : فيك لأرغين ، و عليك لأتركن .

وأما إن كان بـ (ما) أو (إن) أو باللام داخلة على جملة اسمية فلا يجوز أن يتقدم معمول ما بعدها عليها ، وفيما يخصّ (لا) الداخلة على المضارع ففي جواز التقديم خلاف ، فمنهم من أجاز تقديم المعمول مطلقاً ، من ظرف أو مجرور ومفعول على (لا) ، ومنهم من منع ذلك مطلقاً ، وقال أبو حيان : وهو الصحيح (1180) .

وقد علل ابن يعيش كون هذه الحروف ممّا يتلقى بها جواب القسم لأنها يستأنف بها الكلام ، ولذلك لم تقع الفاء جواباً للقسم ، لأنه لا يستأنف الكلام بها (1181) .

¹¹⁷⁴ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 443/1 ، 336/4 .

¹¹⁷⁵ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 152 . وينظر : ارتشاف الضرب : 486/2 .

¹¹⁷⁶ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 312/4 .

¹¹⁷⁷ ينظر : الإتيان في مسائل الخلاف : 399/1 . ارتشاف الضرب : 492/2 . شرح شذور الذهب :

365 .

¹¹⁷⁸ ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 154 .

¹¹⁷⁹ المؤمنون : 40 .

¹¹⁸⁰ ينظر : ارتشاف الضرب : 492/2 . شرح الرضي على الكافية : 311/2 . مغني اللبيب : 303 .

¹¹⁸¹ ينظر : شرح المفصل : 96/9 .

وهذا دليل على أن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها ، وأنَّ لها الصدارة ، أما فيما أجزى من تقدم شبه الجملة على جواب القسم المقترن باللام فلأنه يتسع في الظرف والجار والمجرور فيجوز تعلقهما بما بعد اللام . وذكر ابن هشام أن الحروف التي يُتلقى بها القسم كلها لها الصدر (1182) وقال في مكانٍ آخر : " و (لا) النافية في جواب القسم لها الصدر ، لحولها محل أدوات الصدر ، كلام الابتداء ، و (ما) النافية ، وما له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله (1183) واحتج بقول المتلمس (1184) :

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

ف : (حَبَّ) اسم منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : على حبّ ، ولا يجوز أن يكون من باب الاشتغال، لأن (آليت) بمعنى (حلفت) و (أطعمه) جواب القسم، والتقدير : لا أطعمه ، و (لا) من أدوات الصدارة ، فلذلك لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، فبطل الاشتغال (1185) .

وفي الحقيقة أن (لم و لن) لا يلزمان التصدر ، لجواز تقديم المعمول عليهما كما بين سيبويه نحو : زيدا لم أضرب ، أو زيدا لن أضرب (1186) .

7- لام الأمر ، و (لا) الناهية :

ذكر ابن عصفور في كتابه شرح الجمل : أن (لام) الأمر لا تقع إلا صدراً (1187) . وذكر أبو حيان أن قوماً منعوا تقدم المنصوب على لام الأمر ، و(لا) الناهية لأن لهما الابتداء (1188) وهذا يعني أنهما من أدوات الصدارة التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولهذا لا يجوز : زيدا لتضرب ، وعمراً لا تضرب .

وفي حاشية الخضري على شرح ابن عقيل نقلاً عن الرضي (1189) أن النهي من ضمن الأشياء التي تلزم صدر الكلام (1190) .

1182 ينظر : مغني اللبيب : 323.

1183 ينظر : المصدر نفسه : 784 ، و : 134 ، 323 ، 767 .

1184 ديوانه : 95 . والشعر والشعراء : 101 . الكتاب : 38/1 . مغني اللبيب : 134 ، 323 ، 769 ،

84 . المعجم المفصل : 466/1 .

1185 ينظر : مغني اللبيب : 134 ، 323 . شرح الرضي على الكافية : 442/1 .

1186 ينظر : الكتاب : 135/1 . ارتشاف الضرب : 546/2 .

1187 ينظر : شرح الجمل : 331/2 .

1188 ينظر : ارتشاف الضرب : 543/2 .

1189 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 442/1 .

في حين منع ابن الحاجب ، وأبو حيان، والتفتازاني صدارة لام الأمر و (لا) الناهية ، لأنهم أجازوا (زيداً أكرم ، وعمراً لا تضرب) فدلّ تقديم المنصوب على هذين الحرفين على عدم صدارتهما (1191) .

وجعل د.تمام حسان النهي من الأدوات الداخلة على الجملة، والتي رتبها الصدارة(1192).

وما ذهب إليه من أجاز تقديم المنصوب عليهما ، على أنهما ليسا من حروف الصدارة يؤيده قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ* وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ* وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ (1193).

8- الفاء في جواب الشرط و (إذا) الفجائية :

ليست فاء جواب الشرط من حروف الصدارة ، لأنها بدخولها على الجواب غير مؤثرة في الكلام ، فلم تتغير معناه ، وعلى رأي الرضي ، كل ما يغير معنى الكلام ، ويؤثر في مضمونه ، وكان حرفاً ، فمرتبته الصدارة (1194) .

فضلاً عن ذلك كونها في الأصل للعطف ، وتقيد الإتيان ، وليس في حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء ، فلذلك خصّوها من بين حروف العطف (1195) .

ومن بين الأمور التي تفقد (الفاء) فيها صدارتها ، تقدم معمول ما بعدها على قبله ، فعندما وقف ابن هشام على قوله تعالى : ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (1196) .

رأى أن الأصل : (تتبّه فاعبد الله) ثم حذف (تتبّه) ، وقدم المنصوب على الفاء إصلاحاً للفظ كيلا تقع صدراً ، كما قال الجميع في الفاء في نحو : أمّا زيداً فاضرب ، إن الأصل مهما يكن من شيء فاضرب زيداً (1197) .

وهذا نص صريح من ابن هشام بالإجماع على أن الفاء ليس لها صدر الكلام ، ويقاس عليها (إذا) الفجائية إذ صرح المرادي والإربلي أن (إذا) الشرطية تقع صدر الكلام ، و (إذا) الفجائية لا تقع صدراً (1198) .

1190 ينظر : حاشية الخصري : 102/1 .

1191 ينظر : أمالي ابن الحاجب : 34/4 . ارتشاف الضرب : 543/2 . شروح التلخيص : 156/2.

1192 ينظر : اللغة العربية ، معناها ومبناها : 224.

1193 الضحى : الآيات : 9 - 11.

1194 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 336/4 . جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : 66-67.

1195 ينظر : شرح المفصل : 2/9.

1196 الزمر : 66.

1197 ينظر : مغني اللبيب : 221.

وقد صرّح ابن الأربلي أن (إذا) الفجائية ليست من أدوات الصدر ، لأنها وقعت جواباً لـ (لَمَّا) في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾ (1199) .

وهذا دليل على حرفية (لَمَّا) إذ لو كانت ظرفاً ، لكان جوابها عاملاً فيها ، و (إذا) الفجائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها (1200) .

وهذا مخالف لآراء النحاة ، إذ صرّح ابن هشام أن ما له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله (1201) .

وتعبير النحاة أن (إذا) الفجائية لا تقع في الابتداء مخالف لمصطلح الصدارة ، فعدم وقوعها في صدر الكلام واضح ، وتصورها أن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها على مذهب الحرفية ، لكسر همزة (إِنَّ) بعدها ، ويرجحه على حد قول ابن هشام : (خرجت فإذا إِنَّ زَيْدًا بَابِ) بكسر همزة (إِنَّ) لأن (إِنَّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها . وأمّا على رأي من جعلها ظرفاً معمولاً للخبر ، فتخرج عن الصدارة (1202) . ونحن هنا حكمنا على (إذا) الحرفية بلزومها الصدارة ، لكون ما بعدها لا يعمل فيما قبلها لا على أنها تقع وسط الكلام ، قياساً على (رَبِّ) التي لها صدر الكلام ، وتقع جواباً للشرط وسط التركيب مقترنة بالفاء ، وجعل ابن هشام المسألة السادسة من مسائل اقتران جواب الشرط بالفاء ، أن تقترن جملة الجواب بحرف له الصدر ، لأن (رَبِّ) لها الصدارة (1203) . ومنه قول جحر (1204) :

فَإِنْ أَهْلَكَ فَرُبَّ فَتَى سَيْبِكِي عَلِيٍّ مُهَذَّبٍ رَخِصِ الْبِنَانِ

أمّا الفاء الواقعة في جواب (أمّا) فليست من حروف الصدارة ، لأن النحويين أجازوا تقديم المفعول وغير ذلك على ما قبل الفاء ، حتى إن بعضهم أجاز (أمّا زَيْدًا فَإِنِّي ضَارِبٌ) ونحو : (أمّا زَيْدًا فَلْيَنْتَبِ ضَارِبٌ) وأمّا عمراً فَلَعَلِّي قَاتِلٌ ، ونحو : أمّا زَيْدًا فَمَا أَحْسَنُ (1205) .

1198 ينظر : الجني : 374 . مغني اللبيب : 120 . جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : 440 .

1199 الزخرف : 47 .

1200 ينظر : جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : 441 - 442 .

1201 ينظر : مغني اللبيب : 784 . شرح شذور الذهب : 365 .

1202 ينظر : مغني اللبيب : 120 . جواهر الأدب في معرفة كلام العرب : 442 .

1203 ينظر : مغني اللبيب : 218 .

1204 منتهى الطلب من أشعار العرب 268/3 . وينظر : ارتشاف الضرب : 459/2 .

1205 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 468/4 - 476 . ارتشاف الضرب : 569/2 - 570 .

9- حروف النداء :

ذكر ابن الحاجب أنّ حروف النداء لها الصدارة ، لأنها باب مستقل من أبواب الكلام ، وكل باب تقدّمه حرف دلّ على نوع من أنواع الكلام فله الصدارة حيث قال : " وكل باب من أبواب الكلام ، فالقياس أن يتقدم أوله ما يدل عليه، كحرف الشرط، والاستفهام، والنداء " (1206).

وعدّد . تمّام حسان أدوات النداء من أدوات الصدارة (1207) .

وفي الحقيقة أن أدوات النداء لها صدارة التركيب ، لأنها عبارة عن جملة مستقلة ، مؤلفة من حرف نائبٍ منابٍ فعلٍ مع فاعله ، والمنادى الذي هو مفعول به ، ولا يجوز أن يتقدم المنادى على حرف النداء ، فوجب كونه من حروف الصدارة .

¹²⁰⁶ الإيضاح في شرح المفصل : 192/1 .

¹²⁰⁷ ينظر : اللغة العربية ، معناها ومبناها : 224-225 .

الفصل الثالث

دلالات الحذف في الجملة الإنشائية

ظاهرة الحذف :

إن الأصل في العناصر اللغوية المؤلفة لتركيب الجملة أن تكون تامة في أبسط صورها ، وأوضحها ، إلا أن المتكلم في بعض الأحيان يعمد إلى طي ذكر بعض عناصر الجملة اعتماداً على حضورها في ذهن المخاطب بناء على أن القرائن الحالية أو المقالية التي تصاحب القول تساعد في فهم المقصود من الكلام ، مما يجعل التركيب اللغوي موجزاً في بنائه ، قوياً في دلالاته .

إن حذف أي عنصر من عناصر التركيب اللغوي يستدعي من المتلقي أو المخاطب رصد موضعه وتعقبه في الكلام كي يستقيم السياق النحوي ، والدلالي للتركيب ، وبالتالي تتشوق نفس المخاطب أو المتلقي للبحث وراء الدافع الموجب لهذا الحذف .

لأن حذف أي عنصر من عناصر التركيب اللغوي يستدعي - بالضرورة - غموضاً دلالياً ، فضلاً عن القيمة الجمالية التي يكتسبها التركيب ، ويؤكد الجرجاني ذلك بقوله : " هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر ، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين " (1208) . ولا يقف أمر الحذف عند عبد القاهر الجرجاني ، بل تعداه إلى غيره قديماً ، ومحدثين (1209) .

لقد عدّ ابن جني الظواهر اللغوية كالحذف والتقديم والتأخير وغيرها من شجاعة العربية (1210) ورأى ابن هشام أن دراسة الحذف من المهمات ، ويجب توجيه القول إليه ، وتسليط الضوء عليه (1211) .

أولاً : شروط الحذف :

لا تحذف أية كلمة أو جملة في التركيب اللغوي إلا إذا وجد دليل على حذفها ، وقد ذكر ابن هشام في المغني أن هناك ثمانية شروط للحذف ، هي :

1- وجود الدليل : إذا كان الحذف في صورته المطلقة يعمل على وجود فراغ في

التركيب اللغوي ، مما يجعل المتلقي حائراً في فهم المقصود من العبارة ، فإن اللغويين

¹²⁰⁸ دلائل الإعجاز : 112 .

¹²⁰⁹ ينظر مثلاً : مفتاح العلوم : 176 . الإيضاح في علوم البلاغة : 80/1 . الإيجاز لأسرار كتاب الطراز : 124/1 ، 163 . معترك الأقران في إعجاز القرآن : 319/1 . الإتقان في علوم القرآن : 146/2 . البلاغة فنونها وأفنانها : 266 . في البلاغة العربية (علم المعاني) : 165 . البلاغة العربية في ثوبها الجديد (علم المعاني) : 126 .

¹²¹⁰ ينظر : الخصائص : 360/2 .

¹²¹¹ ينظر : مغني اللبيب : 786 .

اشترطوا وجود الدليل ، والقرينة ، ولذلك رأى ابن جني أن وجود الدليل عند الحذف من الأهمية بمكان " لأن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به ، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه " (1212) . وقال أيضاً في مكان آخر : " قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس كل شيء من ذلك إلا عن دليل عليه " (1213) .

ودليل الحذف نوعان : صناعي وغير صناعي ، أمّا غير الصناعي فيقسم : حالي ، ومقالي ، فالحالي لا يعرف إلا من سياق الحال ، والمشاهدة ، وقد ذكر ابن يعيش عن هذا النوع من الحذف بقوله : " واعلم أنه لا يجوز إضمار الفعل الدال على الحال إلا أن تكون الحال مشاهدة تدل عليه " (1214) .

وكان النحويون القدماء على دراية تامة بهذا النوع من الحذف ، فساقوا عليه أمثلة عدّة تعتمد على المشاهدة ، لأنك إذا حذفت الفعل مثلاً ، وأبقيت المفعول به كقولك : (زيداً) ولم يكن هناك قرينة حالية أو مقالية تدل على المحذوف لم يجز الحذف ، لأنه لا يُعرف المقصود من الجملة ، فتصبح مبهمة ؛ لاحتمال أن يكون المعنى مفتوحاً على دلالات عدة ك : اضرب زيداً ، أو اشمم ، أو أكرم ، وغير ذلك ممّا لا يحصى من التراكيب .

أمّا إذا كان هناك قرينة حال تدل على المحذوف فالحذف جائز ، وهذا الموضع يختص به فعل الأمر " لأنه الموضع الذي يجتزأ فيه بالإشارة ، وقرينة الحال ، أو لفظ عن التصريح بلفظ الأمر ، ألا ترى أنك تقول لمن أشال سوطاً ، أو سدّد سهماً ، أو شهر سيفاً : زيداً أو عمراً ، فستغني بشاهد الحال عن أن تقول : أوجع ، أو أرم ، أو اضرب ، ويكفي من ذلك : الإشارة وشاهد الحال ، وقامت المخاطبة ، وحضور المأمور مقام اللفظ بالأمر " (1215) . وساق سيبويه والرضي وغيرهما من النحويين شواهد عدة على هذا النوع من الحذف (1216) .

ورأى د. تمام حسان أن فكرة المقام هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية في الوقت الحاضر ، وهو الأساس الذي ينبني عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه

1212 الخصائص : 284/1 .

1213 المصدر السابق : 360/2 .

1214 شرح المفصل : 123/1 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 339/1 .

1215 شرح المفصل : 29/4 .

1216 ينظر : الكتاب : 256/1 ، 297 . شرح الرضي على الكافية : 339/1 . ارتشاف الضرب : 360/2 .

المعنى الثلاثة ، وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أوامر المقال (1217) .

وذكر أيضاً أن اقتصار المعنى على المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والمعجمي يجعله فارغاً من محتواه الاجتماعي ، والتاريخي ، منعزلاً تماماً عن كل ما يحيط بالنص من القرائن الحالية التي تشبه ما يسمونه في المرافعات : Circumstantial evidence ، وهي القرائن ذات الفائدة الكبرى في تحديد المعنى (1218) .

رأينا أن معنى أية كلمة لا يعرف بالضرورة من المقال ، إذ لا بد أن يكون هناك مقام ، وعلامات غير لغوية ، تشارك في تحديد دلالة الجملة ، وما يطرأ عليها من حذف أو تقديم أو تأخير أو غير ذلك .

وأما الدليل المقالي (1219) ، فلا يُعرف إلا من سياق الكلام ، كقولك في الاستفهام : مَنْ أَضْرَبُ ؟ فنقول في الجواب : زيداً ، وهو مفعول به لفعل محذوف تقديره : اضربُ زيداً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ (1220) أي : (أَنْزَلَ اللَّهُ خَيْرًا) ودل على ذلك مقال الجملة (ماذا أنزل ربكم) . وحذف في هذا التركيب الفعل والفاعل ، وقد يحذف جزء من التركيب كقوله تعالى : ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ (1221) . ففي هذا التركيب حذفان : الأول : حذف خبر المبتدأ سلاماً ، ومبتدأ الخبر قَوْمٌ ، والتقدير : سلاماً عليكم أنتم قَوْمٌ منكرون (1222) .

وفيما يخص حذف الدليل الصناعي فهو من اختصاص النحويين ، لأنه يعرف من جهة الصناعة النحوية ، وقواعدها ، ومقاييسها في الحذف ، كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفَ ﴾ (1223) فالتقدير : (لا تفتأ) لأنه لو كان الجواب مثبتاً لدخلت عليه السلام والنون كقوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ (1224) .

1217 ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 337 .

1218 ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 337-338 .

1219 ينظر : مغني اللبيب : 787 . الإتيان في علوم القرآن : 150/2 . همع الهوامع : 13/2 .

1220 النحل : 30 .

1221 الذاريات : 25 .

1222 ينظر : مغني اللبيب : 787 . الإتيان في علوم القرآن : 150/2 .

1223 يُوسُفَ : 85 .

1224 الأنبياء : 57 . وينظر فيها : مغني اللبيب : 787 . والإتيان في علوم القرآن : 152/2 .

2- ألا يكون ما يحذف كالجاء ، فلا يحذف الفاعل ، ولا نائبه ، ولا مشبهه ، ورد ابن هشام قول ابن عطية في قوله تعالى : ﴿ بئسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ (1225) أن (مَثَلُ الْقَوْمِ) هو المخصوص ، والفاعل محذوف تقديره : (بئس المثلُ مَثَلُ الثومِ) حتى لو أراد ابن عطية أن في (بئس) ضمير المثل مستتراً ، وهذا لا يجوز من دون ذكر مفسره ، لأن سيبويه قد نص على أن تمييز فاعل (نعم وبئس) لا يحذف ، والصواب أن (مَثَلُ الْقَوْمِ) هو الفاعل ، والمخصوص محذوف ، تقديره : مثل هؤلاء ، أو مضاف ، أي : مثل الذين كذبوا ، أما حذف الفاعل مع فعله فلا خلاف فيه ، كما مثلنا في (زياداً) ، وفي النداء نحو : يا عبدَ اللهِ على ما سيأتي ، وزياداً اضربه في الاشتغال (1226) .

3- ألا يكون مؤكداً ، وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش (1227) .

4- ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر ، فلا يحذف اسم الفعل ويبقى مفعوله ، لأنه اختصار للفعل ، وفي الكتاب ما يدل على الجواز كقول العرب : (أَمْرَ مَبْكِيَاتِكَ لَا أَمْرَ مُضْحِكَاتِكَ) (1228) يقول : عَلَيْكَ أَمْرَ مَبْكِيَاتِكَ ، وأوله ابن هشام على أن المراد من كلام سيبويه : تفسير المعنى لا الإعراب ، والتقدير : الزمي (1229) ، فقدّر فعلاً متصرفاً مكان اسم الفعل .

5- ألا يكون عاملاً ضعيفاً ، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل ، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة ، وكثير فيها استعمال تلك العوامل ، ولا يجوز القياس عليها .

6- ألا يكون عوضاً عن شيءٍ ، ومن هنا فقد قدر بعض النحاة (يا) عوضاً عن الفعل والفاعل ، وأجازوا حذفها ، وقال ابن مالك : إن العرب لم تقدر أحرف النداء عوضاً من أدعو أو أنادي لإجازتهم حذفها .

1225 الجمعة : 5 .

1226 ينظر : مغني اللبيب : 793 . الإتيان في علوم القرآن : 153/2-154 .

1227 ينظر : مغني اللبيب : 793 . الإتيان في علوم القرآن : 154/2 .

1228 ينظر : مجمع الأمثال : 30/1 .

1229 ينظر : الكتاب : 256/1 . ارتشاف الضرب : 215/3 . مغني اللبيب : 794 . الإتيان في علوم القرآن

: 154/2 .

7-8- ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل ، وقطعه عنه ، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي (1230) كقولك : زيداً اضربه على أن (زيد) مبتدأ ، والجملة خبر ، ولا يجوز مثلاً حذف المفعول (الهاء) من الفعل (اضربه) لأن في حذفه تسليط (ضرب) على العمل في (زيد)

ثانياً : أسباب الحذف : هناك أسباب عدة للحذف منها :

1- الاختصار ، والاحتراز عن العبث لظهوره، نحو : أرني أنظرُ إليك ، أي: ذاتك (1231) ، فالاحتراز عن العبث يجعل التركيب اللغوي أكثر تماسكاً ، وأوجز بلاغةً ، وأخصر ، ويبعد التركيب عن الإطالة المملة ، لأن ذكر الشيء المعلوم والاستطالة فيه يعدّ عبثاً .

2- التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف ، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم ، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء (1232) ، لأنك إذا قلت مخاطباً أحدهم : الجدار ، فيكون المطلوب في هذه اللفظة سرعة لتجنب الخطر ، أما إذا قلت : احذر الجدار ، فيستهلك النطق بهذه الجملة طاقة لغوية ، غير واردة في الاختصار ، فتقوت الفرصة على المخاطب من تجاوز الجدار والبعد عنه .

3- التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام ، كقوله تعالى : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (1233) فحذف الجواب ، " إذا كان وصف ما يجدونه ، ويلقونه عند ذلك لا يتناهى ، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه ، وتركت النفوس تُقدر ما شاءته ، ولا تبلغ مع ذلك كُنْه ما هنالك " (1234) ، وهذا على رأي من جعل الجواب محذوفاً ، ومنهم من جعل السواو زائدة (1235) ، وجملة (فتحت) هي الجواب وكقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا

¹²³⁰ ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 179 . مغني اللبيب : 794-795 . الإتيان في علوم القرآن : 154/2 .

¹²³¹ ينظر : مفتاح العلوم : 176 . الإيضاح في علوم البلاغة: 108/1 . الإيجاز لأسرار كتاب الطراز : 124/1 . الإتيان في علوم القرآن : 146/2 .

¹²³² ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 146/2 .

¹²³³ الزمر : 73 .

¹²³⁴ الإتيان في علوم القرآن : 146/2-147 .

¹²³⁵ أثبتتها الكوفيون ، والأخفش ، وجماعة مستدلين بالآية الكريمة السابقة . مغني اللبيب : 473 .

عَلَى النَّارِ ﴿١٢٣٦﴾ فجواب (لو) محذوف والتقدير : لرأيتَ أمراً فظيماً ، لا تكادُ تحيط به العبارة (1237) .

4- التخفيف لكثرة دورانه في الكلام ، تحذف (يا) في النداء ، كقوله تعالى : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (1238) أراد : يا يوسف .

5- شهرته حتى يكون ذكره ، وعدمه سواء ، وحُمِلَ عليه قراءة حمزة (1239) بجرّ (الأرحام) في قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (1240) والقاعدة تقول : لا يجوز العطف إلا بإعادة الجار ؛ إلا أن هذا مكان شهرة بتكرار الجار ، فقامت الشهرة مقام الذكر (1241) .

6- صيانتَه عن ذكره تشريفاً ، كقوله تعالى : ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ (1242) فحذف فيها المبتدأ في جواب الاستفهام أي : (هو ربُّ) لأن (موسى) استعظم حال فرعون ، وإقدامه على السؤال ، فأضمر اسم الله تعظيماً وتفخيماً (1243) .

1236 الأنعام : 27 .

1237 ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 147/2 .

1238 يُوسُفُ : 29 .

1239 وُقِرِّي : (والأرحامُ) بالرفع على الابتداء والخبر محذوف . يُنظر : المحتسب : 179/1 .

1240 النساء : 1 .

1241 ينظر : المحتسب : 179/1 . الإتيان في علوم القرآن : 147/2 .

1242 الشعراء : الآيتان : 23-24 .

1243 ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 147/2 . وذكر السيوطي أسباباً أخرى للحذف : 148/2 .

دلالات الحذف في الجملة الإنشائية

تتعدد صور الحذف في التركيب اللغوي ، من حذف علامات الإعراب ، وحذف أجزاء الكلمات ، وحذف الأدوات ، وحذف أجزاء التركيب اللغوي ، وحذف الجمل ، وغير ذلك من أنواع الحذف ، وإذا نظرنا في كتاب سيبويه وجدناه ينص في مواضع كثيرة على ضرورة الحذف يقول : " اعلم أنهم ممّا يحذفون الكلم ، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ، ويحذفون ويعوّضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً " (1244) ثم يتوسع ابن هشام في ذكر الحذف ، " فالحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه ، هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجد خيراً بدون مبتدأ ، أو بالعكس ، أو شرطاً بدون جزاء ، أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ، أو معمولاً بدون عامل " (1245) .

يرتبط الحذف ارتباطاً وثيقاً بالتركيب ، ودلالته ، فهو وسيلة للإيجاز الذي تميزت به العربية ، فالحذف يجعل التركيب أكثر بلاغة ، وأقوى دلالة .
والجملة الإنشائية كغيرها من التراكيب اللغوية غنية بهذه الظاهرة بحيث لو نظرت إلى أغلب هذه التراكيب لوجدت أنك تستطيع أن تحذف منها ركن ، والحذف الذي نحن بصدده يسمى بـ (الاختزال) لأنه يخص التركيب اللغوي ، وهو أقسام فالمحذوف قد يكون كلمة — اسماً أو فعلاً أو حرفاً — أو أكثر (1246) .
وقد قسّم الحذف في الجملة الإنشائية إلى :

أولاً : حذف المسند (الخبر أو الفعل) .

ثانياً : حذف المسند إليه (المبتدأ أو الفاعل) .

ثالثاً : حذف متعلقات الإسناد .

رابعاً : الحذف في تركيب الجمل .

خامساً : حذف الحرف .

1244 الكتاب : 24/1-25 .

1245 مغني اللبيب : 853 .

1246 ينظر : الإتقان في علوم القرآن : 161/2 .

أولاً : حذف المسند :

المسند ركن أساسي من أركان التركيب اللغوي ، فالفعل عماد الجملة الفعلية ، والخبر عنصر أساسي من عناصر الإسناد في الجملة الاسمية ، إذ لا مبتدأ بلا خبر ، وعليه نقسم دلالة حذف المسند إلى حذف الخبر ، وحذف الفعل .

1- حذف الخبر :

يحذف الخبر في التركيب اللغوي الاسمي وجوباً ، وجوازاً ، وأكثر ما يحذف لدلالات منها :

أ- للعلم به ، ونطول الكلام بالجواب :

اختلف النحويون في الاسم المرفوع بعد (لولا) ، فذهب الكوفيون إلى أن هذا الاسم هو (فاعل) لـ (لولا) لنيابتها عن الفعل ، فإذا قلت : لولا زيدٌ لأكرمك ، معناه : لولا منعَ زيدٌ لأكرمك ، أو (لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمك) ، إلا أنهم حذفوا الفعل للدلالة على التخفيف ، ووافقهم ابن الأنباري .

وذهب البصريون إلى أن الاسم المرفوع مرفوع بالابتداء دون (لولا) وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً و (لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل⁽¹²⁴⁷⁾ ، وإذا كان الاسم بعد (لولا) مرفوعاً بالابتداء ، فقد اختلف في تقدير الخبر ، فقال أكثر النحاة يجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً ، فإذا أريد به الكون المقيد لم يجز أن تقول : (لولا زيدٌ قائمٌ) ولا أن تحذفه بل تجعل مصدره هو المبتدأ ، فتقول : لولا قيامُ زيدٍ لأتيتك ، أو تدخل (أن) فتقول : (لولا أن زيداً قائمٌ) فالمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ ، والخبر محذوف وجوباً ، وعاد التقدير كالجمله السابقة .

وذهب الرماني وابن الشجري وأبو علي الشلوبين وابن مالك إلى أنه يكون كوناً مطلقاً كالوجود ، والحصول ، فيجب حذفه ، وكوناً مقيداً كالقيام والقعود ؛ فيجب ذكره إن لم يعلم نحو : " لولا قومك حديثو عهدٍ بالإسلام هدمت الكعبة " (1248) . ويجوز الأمران إن علم ،

¹²⁴⁷ ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة: 70/1-78 . شرح المفصل : 145/8-146 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 45 . شرح الرضي على الكافية : 444/4 . ارتشاف الضرب : 576/2-577 . مغني اللبيب : 359 .

¹²⁴⁸ وفي صحيح البخاري : كتاب العلم : 152-151/2 ، روي (لولا قومك حديثٌ عهدٌهم ، قال ابن الزبير بكفر : لنقضت الكعبة) .

وزعم ابن يعيش أن الجواب سدّ مسدّ الخبر لطوله (1249) ، وقال ابن الطراوة : الخبر هو الجواب ، وجعل فيما يجوز حذفه وإثباته قول المعريّ في وصف السيف (1250) :

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْعِمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

فالقائلون بالمذهب الأول لحنوا المعري ، لأنه ذكر الخبر ، (يمسكه) ، لأن الخبر عندهم يجب حذفه ، وتأوله بعضهم على أنه حال ، أو بدل اشتمال ، على تقدير (أن يمسكه) أو تقدير (يمسكه) جملة معترضة (1251) .

ودلالة حذف الخبر في تركيب (لولا) للعلم به ، ولطول الكلام بالجواب ، وقد شبّه ابن يعيش حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) بحذف الخبر في تركيب القسم ، فقوله : **لَعَمْرُ اللَّهِ** : مبتدأ واللام لام الابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره : قسمي ، أو حلفي ، حذفه لطول الكلام بالمقسم عليه ، ولزم الحذف ذلك كما لزم حذف الخبر في قوله : (لولا زيداً لكان كذا) ، ولطول الكلام بالجواب ، وللعلم به (1252) .

ويحذف الخبر وجوباً للعلم به في القسم الصريح نحو : **لَعَمْرُكَ** ، **وَأَيْمَنُ اللَّهِ** وأمانة الله ، وغيرها ، فالحذف في هذا التركيب للعلم به ، ولطول الكلام بالمقسم عليه فالجملة الاسمية نحو : **لَعَمْرُ اللَّهِ** ، عمرٌ : مبتدأ مرفوع ، واللام لام الابتداء ، وحذف الخبر وجوباً لطول الكلام بالمقسم عليه ، ومنه كذلك : (**أَيْمَنُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ**) وقد حذف خبره للعلم به (1253) .

والترّم حذف الخبر في تركيب (ليت شعري) المركب مع الاستفهام كقول زهير بن أبي سلمى (1254) :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى مِنْ الْأَمْرِ أَوْ يَيْدُو لَهُمْ مَا بَدَأَ لِيَا ؟

¹²⁴⁹ ينظر : شرح المفصل : 145/8 .

¹²⁵⁰ شروح سقط الزند : 104/1 . وينظر : ارتشاف الضرب : 31/2 . مغني اللبيب : 360 . المعجم المفصل : 638/2 .

¹²⁵¹ ينظر : ارتشاف الضرب : 31/2-32 . مغني اللبيب : 360-361 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 45-44 .

¹²⁵² ينظر : شرح المفصل : 92/9 . شرح الرضي على الكافية : 305/4 .

¹²⁵³ ينظر : شرح المفصل : 92/9 .

¹²⁵⁴ شعره : 167 . وينظر : الكتاب : 177/3 . المعجم المفصل : 1082/2 .

أي : ليت علمي حاصلٌ ، والاستفهام مفعول للمصدر شعري ، وقيل : هذا الاستفهام قائم مقام الخبر ، كالجار والمجرور في : ليتك في الدارِ ، وحذف الخبر لكثرة الاستعمال وللعلم به (1255) .

ومن الشواهد التي استدلت بها البصريون على حذف خبر (ليت) قوله (1256) :

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

فالفراء يلمح في (ليت) معنى (تمنيت أو أتمنى) فينصب الاسم على المفعولية ، والبصريون على حذف الخبر والتقدير : يا ليت أيام الصبا لنا أو أقبلت رواجعا ، لأنه في حال تمنٍّ لنفسه أو لمن حلَّ عنده هذا المحل ، فلذلك ساغ الحذف لدلالة هذا المعنى على (لنا) في هذا الكلام (1257) .

ب- **لضرب من التخفيف لكثرة الاستعمال** : ومنه قول امرئ القيس (1258) :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

ويروى بالرفع : يمينٌ ، على الابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : يمينُ الله قسمي ، أو : ما أقسمُ به ، فحذفوا الخبر كما حذفوه في (لعمرُ الله) ، وذكر الزمخشري أن حذف الخبر لضرب من التخفيف لكثرة استعماله ، وانتقده ابن يعيش بأن حذف الخبر ههنا كحذف الخبر بعد (لولا) يعني لطول الكلام بالمقسم عليه ، وللعلم به . وذكر في مكان آخر أن حذف الخبر بعد (لعمرُك ويمينك) لضرب من التخفيف لطول الكلام بالجواب (1259) .

وذكر الرضي وابن عقيل أن تركيب (يمينُ الله لأفعلن) يحتمل أن يكون (يمينٌ) مبتدأ والخبر محذوف للعلم به تقديره : (قسمي) أو يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : (قسمي يمينُ الله) (1260) .

¹²⁵⁵ ينظر : الكتاب : 177/3 . شرح الرضي على الكافية : 378/4 .

¹²⁵⁶ نسب الرجز إلى العجاج ، وهو في ملحق ديوانه : 405 . وينظر : شرح المفصل : 84/8 . المعجم

المفصل : 1196/3

¹²⁵⁷ ينظر : شرح المفصل : 84/8 .

¹²⁵⁸ ديوانه : 32 . وينظر : المعجم المفصل : 746/2 .

¹²⁵⁹ ينظر : شرح المفصل : 95/9 ، 103-104 .

¹²⁶⁰ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 305/4 . شرح ابن عقيل : 253/1 .

ج- للدلالة على الثبات للمدعو له ، والمدعو عليه :

هناك بعض المصادر التي تدل على الدعاء ، فيأتي بعدها شبه جملة معلقة بمحذوف خبر في حالة الرفع ، وشبه الجملة هذه تبيّن المدعو له ، والمدعو عليه ، وثبات العقاب والرحمة لكل منهما ، فإذا قلت : ويلٌ لزيدٍ ! فإنك دعوت عليه لأنه وقع في هلكةٍ يستحقها ، أما إذا قلت : ويحٌ له ! فهو هنا مدعو له لأنه وقع في هلكة لا يستحقها ، وكل هذا للدلالة على إثبات الهلاك ودوامه للمدعو عليه ، أو الدلالة على الترحم للمدعو له ، ولم يقع (ويلٌ) في القرآن الكريم إلا لمستحقي العذاب بجرائمهم كقوله تعالى: ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (1261) فيبين الزمخشري في هذه الآية " أن (ويلٌ) في الأصل مصدر منصوب فعُدل به من النصب إلى الرفع للدلالة على ثبات الهلاك ، ودوامه للمدعو عليه ، ونحوه : سلامٌ عليكم " (1262) .

وهذه دلالة الجملة الاسمية فقد أجمع اللغويون على أن الرفع في هذا التركيب يدلُّ على الثبات والاستقرار ، فالنكرة مرفوعة بالابتداء ، وما بعدها جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف ، قال سيبويه ومن وافقه : " فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها ، والمعنى فيهنّ أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك ، أي : هؤلاء ميمّن وجب هذا القول لهم ، لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشرّ ، والهلكة ، فقيل : هؤلاء ميمّن دخل في الشرّ ، والهلكة ، ووجب لهم هذا " (1263) .

ومما جاء لقصد المدح ، والدعاء له قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحَسُنَ مَا بَدِئَهُم بِآيَاتِنَا ﴾ (1264) .

ويحذف الخبر كذلك في خبر جواب (أمّا) المصدر بنكرة ، دالة على الدعاء نحو : (أمّا زيدٌ فسلامٌ عليه ، وأمّا الكافر فلعنةُ الله عليه) لأن هذا ارتفع بالابتداء (1265) .

1261 المرسلات : 15 .

1262 الكشاف : 678/4 . يشير إلى قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٍ مُّتَّكِرُونَ ﴾ الذاريات : 25 . فسلامٌ معدول به إلى الرفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، معناه : عليكم سلامٌ ، للدلالة على ثبات السلام ، كأنه قصد أن يحييهم بأحسن مما حيّوه ، آخذاً بأدب الله تعالى ، وهذا أيضاً من إكرامه لهم . الكشاف : 401/4 .

1263 الكتاب : 330/1-331 . وينظر : شرح المفصل : 122/1 . اللسان : (بعد ، ترَبّ ، خيب ، مريب ، ويح ، ويل) .

1264 الرعد : 29 .

1265 ينظر : الكتاب : 142/1 .

د- للزوم الصدارة :

إذا جاء بعد أسماء الاستفهام الظرفية اسم ، فهي متعلقة بمحذوف خبر مقدم كقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ (1266) فـ (أَيَّانَ) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية يدل على عموم الزمان متعلق بمحذوف خبر مقدم . و (يَوْمُ الدِّينِ) : مبتدأ مؤخر ، وكقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (1267) ، وكقوله تعالى : ﴿ قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا ﴾ (1268) . ويحذف خبر (كان) في أسلوب الشرط كقوله تعالى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾ (1269) وكقولك : (حيثما تكن أكن) .

2- حذف الفعل :

يتم حذف المسند (الفعل) في التركيب اللغوي على ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : لا يجوز حذف الفعل (العامل) ، وذلك كقولك : زيداً ، وتريد : اضربُ زيداً ، وليس ثمة قرينة تدل عليه ، فهذا لا يجوز إضماره ، لاحتمال أن يكون التقدير مفتوحاً كـ : اضرب زيداً ، أو أكرم زيداً ، أو اشتم زيداً ، وغير ذلك ، ممّا لا يحصى من التقادير ، فهذا لا يجوز حذفه .

الضرب الثاني : يجوز حذف العامل ، وإثباته ، إذا دلت قرينة حال عليه ، وذلك إذا رأيت رجلاً يشتم أو يضرب أو يكرم ، فنقول : زيداً ، أي (اضربُ زيداً ، أو اشتمُ زيداً ، أو أكرمُ زيداً) فسياق الحال والمشاهدة تغني عن الذكر ، وهذه الأشياء منصوبة بالعامل المحذوف لدلالة الحال عليه .

الضرب الثالث : لا يجوز إظهار عامله البتة ، لأنه جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تتغير فإذا ظهر عامله ، كان ضرباً من التغيير (1270) .

1266 الذاريات : 12 .

1267 يونس : 48 .

1268 آل عمران : 37 .

1269 النساء : 78 .

1270 ينظر : الكتاب : 297-296/1 . شرح المفصل : 125/1 ، 27/2 . شرح الرضي على الكافية :

339/1 ، 341 . ارتشاف الضرب : 277/2-278 . همع الهوامع : 13/2 .

• حذف الفعل جوازاً :

1- الحذف لدلالة الحال عليه :

يحذف الفعل جوازاً بدلالة قرينة الحال ، والمشاهدة ، ولا بد في هذه الحال من أن يكون هناك خطاب لغوي ؛ ومتكلم ومخاطب ، ثم علامات غير لغوية تشارك الحدث اللغوي ، كإشارة اليدين ، وعلامات الوجه ، وغير ذلك ، ومثال على ذلك : حين ترى رجلاً يضرب ، أو يشتم فتقول : زيداً ! تريد : اضربُ زيداً ، ويجوز إظهاره ، فتقول : اضربُ ، أو اشتمُ زيداً ، أو إذا رأيت رجلاً يقول : اضربُ زيداً فإنه شرُّ الناس ، وكذلك إذا كان رجل في حديث ، ثم حضر من قطع الحديث من أجله ، فتقول : حديثك ، ومعناه : هاتِ حديثك ، أو : أتمَّ حديثك ، وهذه الأشياء كلها منصوبة بالفاعل المحذوف للدلالة عليه ، ولو ظهر لجاز (1271) .

هذا في حذف عامل المفعول به ، ويحذف عامل الحال كذلك ، إذا دلَّت عليه قرينة حالية ، وخير مثال على ذلك : أن ترى رجلاً قد أزمع سفراً أو أراد حجاً ، فتقول : راشداً مهدياً ، وتقديره : اذهبُ راشداً مهدياً ، فدلت قرينة الحال على الفعل ، وأغنت عن اللفظ به ، فلا يجوز حذف الفعل الدال على الحال إلا أن تكون الحال مشاهدة تدل عليه (1272) .

ورأى فيرث في نظرية سياق الحال يلتقي مع نظرة القدماء الذين نظروا إلى التركيب اللغوي نظرة فاحصة ، فاعتنوا بالقرائن الحالية التي تعين المحذوف ، وفي ظننا أن هذه النظرية ليست وليدة ابتكار فيرث .

ولكن حسبنا ما دللنا به من شواهد لبيان فضل اللغويين العرب وسبقهم في تأطير أركان هذه النظرية ، فالظروف والملابسات غير اللغوية التي ذكرها سيبويه ، وابن يعيش تكاد تكون منهللاً للنظرية اللغوية الحديثة ، وخاصة لدى فيرث ، الذي نظر إلى المعنى على أنه نتيجة علاقات متشابكة متداخلة ، فهو ليس فقط وليد لحظة معينة بما يصاحبها من صوت وصورة ، ولكنه أيضاً حصيلة المواقف التي يمارسها الأشخاص في المجتمع ، فالجمل تكتسب دلالاتها في النهاية من خلال ملابسات الأحداث أي من سياق الحال (1273) .

¹²⁷¹ ينظر : الكتاب : 253/1 ، 257 . شرح المفصل : 125/1 . شرح الرضي على الكافية : 339/1 . ارتشاف الضرب : 277/2 . همع الهوامع : 13/2 .

¹²⁷² ينظر : الكتاب : 271/1 . شرح المفصل : 123/1 ، 69/2 . ارتشاف الضرب : 360/2 .

¹²⁷³ ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 81-82 . علم الدلالة بين النظرية والتطبيق : 102 .

من ينظر إلى قول ابن يعيش في حذف فعل الأمر ، يجد أنه أرسى اللبنة الأولى لنظرية سياق الحال ، وما اقتراح فيرث بجديد ، فانظر إلى قوله الذي بيّن فيه عناصر التركيب اللغوي المقالية ، والحالية ، وغير اللغوية كعلامات الوجه، وإشارة اليدين، وحضور المأمور ، والأمر ، وغير ذلك من الأحداث التي تتفاعل لتنتج الخطاب اللغوي، فحذف فعل الأمر الموضع الذي يجتزأ فيه بالإشارة ، وقرينة الحال أو لفظ يغني عن التصريح بلفظ الأمر، ألا ترى أنك تقول لمن أشال سوطاً ، أو سدد سهماً ، أو شهر سيفاً : زيدا أو عمراً ، فستغني بشاهد الحال عن أن تقول : (أوجع أو ارم أو اضرب) ويكفي من ذلك الإشارة ، وشاهد الحال ، وقامت المخاطبة ، وحضور المأمور مقام اللفظ بالفعل (1274) .

2- الحذف لضيق الوقت وللتنبية على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف ، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم ، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء (1275) :

قد يحذف فعل الأمر في أسلوب الإغراء والتحذير لدلالة الحال والمشاهدة عليه ، إذا أُفرد ، فنقول : نفسك ، وهو منصوب بفعل مضمر ، كأنك قلت : اتق نفسك ، فحذف الفعل لدلالة الحال عليه ، وهذا التركيب اللغوي يعبر به المتكلم عن حالة خاصة يتوجه بها إلى المخاطب كي لا يقع في المكروه ، ليتجنبه (1276) .

والحذف ههنا نوع من الإيجاز ، والداعي له هو ضيق الوقت ، فيوجه الخطاب إلى المخاطب ليمتثل أمر المتكلم بهدف السرعة ، وإنقاذه من الأمر المُحذَر منه ، لأنك إذا شاهدت سيارة قد اقتربت من فلان تريد أن تصدمه ، فنقول محذراً إياه : السيارة ! ، فسرعة الحذف ، والاختصار من المتكلم تقتضي بالضرورة السرعة من المخاطب ، لإنقاذ نفسه من الأمر المكروه المُحذَر منه ، الذي ربما يقع فيه ؛ ناهيك عن النبرة الخطابية والتنغيم ، وعلامات الوجه واليدين وغير ذلك من العلامات غير اللغوية .

ويجوز أن يكون المحذوف فعلاً مضارعاً مجزوماً بلا الناهية فإذا قلت : الجدار ، فالتقدير : لا تقرب الجدار ، وإنما نهيته عن أن يقرب الجدار المخوف المائل .

قال سيبويه : " وأما النهي فإنه التحذير كقولك : الأسد الأسد ، والجدار الجدار ، والصبي الصبي ، إنما نهيته أن يقرب الجدار المخوف المائل أو يقرب الأسد ، أو يوطئ

1274 ينظر : شرح المفصل : 29/4 .

1275 ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 146/2 .

1276 ينظر : الكتاب : 254/1 . شرح المفصل : 25/2 ، 29-30 . شرح الرضي على الكافية : 479/1 ،

482 . ارتشاف الضرب : 282/2 . همع الهوامع : 17/2 .

الصبيّ ، وإن شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل ، فقال : لا توطئ الصبيّ ، واحذر الجدار ، ولا تقرب الأسد ، ومنه أيضاً قوله : الطريق الطريق ، وإن شاء قال : خلّ الطريق ، أو تنحّ عن الطريق " (1277) .

والمراد من كلام سيبويه أنك إذا أفردت في أسلوب التحذير جاز إضمار الفعل ، وذكره ، وأنت مخير أن تضمّر فعل أمر أو مضارعاً مجزوماً ، فقولك : الجدار ، يولد بنى لغوية ، ك : احذر الجدار ، أو تجنب الجدار ، أو تقول على النهي : لا تقرب الجدار " فالتحذير هو تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه ، والإغراء ، عكسه تنبيهه المخاطب على أمر محمود ليفعله " (1278) ومثال قولك في الإغراء : الصدق ، أي : الزم الصدق ، وأخاك أي : الزم أخاك والفعل في هذا التركيب الإفرادي يجوز حذفه ، ويجوز ذكره (1279) فالحذف أوسع ، والذكر أضيق للمعنى ، فالحذف يعطي الجملة احتمالات متعددة لتقدير الفعل ، مثل : اتق ، واحذر ، وباعد ، وبالحذف يكون اللفظ أسرع ، وأمثلة إلى المتكلم بحيث لا يحتاج إلى جهد لنطق الجملة ، أمّا الذكر فهو تخصيص للفعل وتقييده وتضييق المعنى .

أمّا من جهة حذف اسم الفعل المغرى به ، فكأننا نلمح في قول سيبويه التصريح بذلك حينما قال : " ومنه قول العرب : (أمر مبكياتك ، لا أمر مضحكاتك) " (1280) يقول : عليك أمر مبكياتك ومن ذلك : شأنك والحجّ ، كأنه قال : (عليك شأنك مع الحج ، وتقول : زيدا ، تريد : عليك زيدا) (1281) .

وذكر ابن هشام أنه لا يجوز حذف اسم الفعل دون معموله ، لأنه اختصار للمختصر ، وبين أن توجيه سيبويه السابق هو تفسير المعنى لا الإعراب ، وقدّر فعلاً متصرفاً ، أي : الزم الحجّ (1282) .

1277 الكتاب : 253/1-254 .

1278 شرح الرضي على الكافية: 479/1 . وينظر : ارتشاف الضرب : 280/2 . همع الهوامع : 17/2 ، 20 . شرح ابن عقيل : 301/3 .

1279 ينظر : الكتاب : 254/1 ، 275 . شرح المفصل : 29/2-30 . شرح الرضي على الكافية: 482/1 . ارتشاف الضرب : 282/2 . همع الهوامع : 17 .

1280 مجمع الأمثال : 30/1 .

1281 ينظر : الكتاب : 106/1 ، 256 ، 274-275 .

1282 ينظر : مغني اللبيب : 794 . همع الهوامع : 82/3 .

وقد اختلف في قول الشاعر (1283) :

يا أَيُّهَا المَائِحُ دُلُوي دُونُكَ إني رأيتُ النَّاسَ يَحْمِدُونَكَ

ومحل الخلاف (دلوي دونكا) وفيه مسألتان :

الأولى : أنه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه على مذهب البصريين ، والجواز على مذهب الكوفيين ، وهذه مسألة قد تقدمت .

والثانية : هي ما نقل عن ابن مالك أنه جعل (دلوي) مفعولاً به لـ (دونك) مضمرة لدلالة ما بعده عليه ، فهو — إذن — يجيز حذف اسم الفعل مع بقاء عمله (1284) .

واشترط ابن هشام أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن ، وههنا لم يقدر المحذوف من جنس المذكور لمانع صناعي ، فهو منصوب بـ (خذ) مضمراً لا: دونك (1285)

ويحذف الفعل في سياق الاستفهام لدلالة الحال عليه كقولك : (أتميمياً مرةً وقيسيياً أخرى) ، وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون ، وتقل ، فقلت : أتميمياً مرة ، وقيسيياً أخرى ، كأنك قلت : أتحوّل تميمياً مرةً ، وقيسيياً أخرى ، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتقل (1286) .

3- الحذف لقلة الاستعمال :

يحذف الفعل لقلة الاستعمال ، لأنه إذا كثر استعماله أصبح حذفه واجباً ، بخلاف قلّة الاستعمال ، ومن ذلك قول العرب في أمثالهم : (اللهم ضُبْعاً ، وذئباً) (1287) إذا كانوا يدعون بذلك على غنم ، وإذا سألتهم ما يعنون ؟ قالوا : (اللهم اجمع أو اجعل فيها ضُبْعاً وذئباً) وكلّهم يفسر ما ينوي وإنما سهل تفسيره عندهم ، لأن المضمرة قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار (1288) ومنه : (انتهِ أمراً قاصداً) فـ (أمراً) منصوب بفعل

¹²⁸³ نُسب في الخزانة : 190/6-194 ، إلى راجز جاهلي ، وقيل لجارية من بني مازن . وينظر :

الإتصاف في مسائل الخلاف : 228/1 . معاني القرآن للفراء : 323/1 . شرح المفصل : 117/1 . شرح الرضي على الكافية : 89/3 . همع الهوامع : 82/3 . مغني اللبيب : 794 ، 804 .

¹²⁸⁴ ينظر : همع الهوامع : 82/3 .

¹²⁸⁵ ينظر : مغني اللبيب : 804 .

¹²⁸⁶ ينظر : الكتاب : 343/1 . شرح المفصل : 69/2 .

¹²⁸⁷ ينظر : المستقصى في أمثال العرب : 272/1 .

¹²⁸⁸ ينظر : الكتاب : 255/1 . شرح المفصل : 126/1 . ارتشاف الضرب : 278/2 .

مضمر تقديره : انتهِ ، وائتِ أمراً قاصداً ، فلما قال : انتهِ ، علم أنه محمول على أمر يخالف المنهي عنه ، إلا أنه ههنا يجوز لك إظهار العامل ، لأنه لم يكثر استعماله كثرة الأول (1289)

4- الحذف للدلالة على التأكيد والاختصار أو الاختصاص :

هذا النوع من الحذف تقتضيه الصناعة النحوية ، وهو مختص بالقواعد النحوية ، ومقاييسها ، كحذف الفعل الواقع بعد : (إن) و (لو) و (إذا) المختصة بالأفعال ، فإذا جاء بعدها اسم مرفوع ، فهو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، ودلالة الحذف ههنا التأكيد ، والاختصاص ، لأن الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط فاعل أو نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، وتفسيره بما في معناه ، أوفي لفظه يدل على تكرار الفعل ، والتكرار يدل على التأكيد ، وفيه دلالة على الاختصاص ، كالاسم المقدم على عامله ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي ﴾ (1290) والأصل : لو تملكون تملكون ، مكرراً لفائدة التوكيد ، فأضمر (تملك) لدخول الضمير المنفصل ، وهو أنتم ، لسقوط ما يتصل به من اللفظ ، ف (أنتم) ضمير رفع منفصل مبني على السكون في محل رفع فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده (تملكون) .

وقال الزمخشري : " هذا ما يقتضيه علم الإعراب ، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن (أنتم تملكون) فيه دلالة على الاختصاص ، وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ ، والحذف مع دلالة التأكيد لقصد الاختصار " (1291) .

حذف الفعل بعد أدوات الشرط :

أدوات الشرط المختصة بالدخول على الأفعال ، فإذا جاء بعدها اسم مرفوع ، فهو فاعل أو نائب فاعل لفعل محذوف .

وقد ذكر سيبويه أنه لا ينتصب شيء بعد (إن) ولا يرتفع إلا بفعل ، لأن (إن) من الحروف التي يُبنى عليها الفعل ، وهي (إن) المجازاة ، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبنى عليها الأسماء ، وكذلك (لو) بمنزلة (إن) لا يكون بعدها إلا الأفعال ، فإن سقط بعدها اسم ، ففيه فعل مضمر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء (1292) .

¹²⁸⁹ ينظر : الكتاب : 284/1 . شرح المفصل : 27/2 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 194 . شرح

الرضي على الكافية : 340/1-341 . ارتشاف الضرب : 279/2 . همع الهوامع : 13/2 .

¹²⁹⁰ الإسراء : 100 .

¹²⁹¹ الكشاف : 47/2 . وينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 82/1 . شروح التلخيص : 9/2 .

¹²⁹² ينظر : الكتاب : 263/1 ، 269 . شرح الرضي على الكافية : 92/4 .

1- حذف الفعل وحده ومجيء الفعل الماضي بعد الاسم :

إذا جاء بعد أداة الشرط اسم مرفوع فهو فاعل لفعل محذوف ، أو نائب فاعل لفعل مبني للمجهول ، حسب الفعل المُفسَّر المذكور بعده ، لأن أدوات الشرط كما رأينا ، مختصة بالدخول على الأفعال، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (1293) وكقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ * وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾ (1294) ف (أَحَدٌ ، وَالسَّمَاءُ) فاعل لفعل محذوف ، تقديره في الأولى : (استجارك) ، وفي الثانية : (انشقت) يفسره الفعل المذكور بعده ، وفي الآية الثالثة : (الأرض) نائب فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده المبني للمجهول وتقديره (مُدَّتْ) ، وقد اطرده في هذا المكان حذف الفعل لأنه مفسَّر (1295) .

وعلى الرضي مجيء الاسم بعد أداة الشرط ، والفعل بعدها ماضياً ، لأن كلمة (إِنْ) لأصلاتها في الشرط ، وكونها أمَّ الباب ، جاز أن تدخل اختياراً على الاسم بشرط أن يكون بعده فعل ، وكذا (لو) وحقَّ الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي (إِنْ) ، وما تضمن معناها من الأسماء أن يكون ماضياً (1296) .

وذلك لأنَّ (إِنْ) لم تجزم في اللفظ (1297) ولا يقتصر حذف الفعل في أسلوب الشرط ، بل قد يحذف الفعل مع فاعله، وينتصب المفعول به بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، وهو ماضٍ كقولك : (إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَ) ف (زَيْدًا) منصوب عند البصريين بالمقدر ، كما ارتفع الفاعل بالمقدر ، وعند الكوفيين منصوب بالظاهر (1298) .

2- مجيء الاسم بعد (إذا) :

1293 التوبة : 6 .

1294 الانشقاق : الآيات : 1-3 .

1295 ينظر : مغني اللبيب : 86 ، 827 . الإتيان في علوم القرآن : 164/2 . المفصل في علم اللغة العربية : 385 . شرح المفصل : 10-9/9 . شرح الرضي على الكافية : 94-93/4 . ارتشاف الضرب : 552-551/2 .

1296 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 93/4 . شرح المفصل : 10-9/9 .

1297 ينظر : الكتاب : 113/3 . شرح المفصل : 10-9/9 .

1298 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 94/4 .

إذا جاء بعد (إذا) اسم ، فهو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، كما كان ذلك في (إن)^(1299) ومنه قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ * وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انشَرتْ * وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ * وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ﴾^(1300) (فالسمااء والكواكب) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، والفعل المحذوف مع فاعله في محل جر بالإضافة ،

و (البحار والقبور) نائب فاعل لفعل محذوف يفسر الفعل المذكور بعده لأنه مبني للمجهول ، وأجاز سيبويه النصب ، والرفع على الابتداء بعد (إذا) في قول ذي الرمة^(1301) :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بَلَغَهُ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَازِرُ

فالنصب عربي كثير ، والرفع أجود ، وقدّره ابن جني على البناء للمجهول أي : إذا بُلغَ ابنُ أبي موسى^(1302) .

وذكر الأخفش أن الاسم المرفوع بعد (إذا) يجوز أن يرتفع على الابتداء ، إلا أن الرفع والنصب على تقدير فعل مضمر أقبس^(1303) .

وقوى ابن جني مذهب الأخفش في جواز الرفع على الابتداء بعد (إذا) مستدلاً بقول ضيغم الأسيدي^(1304) :

إِذَا هُوَ لَمْ يَخْفَنِي فِي ابْنِ عَمِّي — وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ — الرَّجُلُ الظَّلُومُ

فارتفاع الاسم (هو) بعد (إذا) الزمانية بالابتداء ، وذلك لأن (هو) ضمير الشأن والحديث ، وأنه مرفوع لا محالة بالابتداء ، أو بفعل مضمر ، فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر ، لأن ذلك المضمر لا دليل عليه ، ولا تفسير له ، وما كانت هذه سبيله لم يجز إضماره ، ثم شرع يدلل بحجج على تقوية مذهب الأخفش وانتهى بقوله : فإذا ثبت بما أوردناه

¹²⁹⁹ ينظر : ارتشاف الضرب : 239/2 . مغني اللبيب : 127 ، 827 .

¹³⁰⁰ الانفطار : الآيات : 1-4 .

¹³⁰¹ ديوانه : 1042/2 . وينظر : الكتاب : 82/1 . الخصائص : 380/2 . مغني اللبيب : 355 . المعجم المفصل : 359/1 .

¹³⁰² ينظر : الكتاب : 82/1 . المقتضب : 76/2 . الخصائص : 380/2 . ارتشاف الضرب : 238/2-239 . مغني اللبيب : 355 .

¹³⁰³ ينظر : معاني القرآن للأخفش : 78/2 . مغني اللبيب : 127 .

¹³⁰⁴ الخصائص : 104/1 .

ما أوردناه علمت وتحققت أن (هو) مرفوع بالابتداء لا بفعل مضمر وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد (إذا) الزمانية (1305) .

وزهد مذهباً آخر في غير هذا البيت على أن ذلك من حذف الفعل ، وأن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده (1306) .

3- مجيء الاسم بعد (لو) :

حكم (لو) الشرطية كحكم (إنْ وإِذَا) إذا أتى بعدها اسم ، فهو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، لأنها مختصة بالأفعال: " فإذا وقع بعدها الاسم كما كان في (إنْ) كذلك ، وهذا محقق لها شبيهاً بأداة الشرط ، فحكمها في هذا حكم (إذا و إنْ) " (1307) ، كقولهم : (لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي) (1308) والتقدير : (لو لطمتني ذاتُ سوارٍ) ف (ذات) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده والجملة بعده تفسيرية وقد قُدِّرَ الفعل المحذوف من لفظ المذكور إلا أنه ليس شرطاً أن يُقدَّرَ المحذوف من جنس المذكور فيُقدَّرَ بحسب دلالة المعنى كقول المتنبي (1309) :

وَلَوْ قَلَمٌ أَلْقَيْتُ فِي شَقِّ رَأْسِهِ مِنْ السُّقْمِ مَا غَيَّرْتُ مِنْ حَطِّ كَاتِبٍ

وقيل : لحن ، وهو رأي أبي حيان ، لأنه لا يمكن أن يقدر : (ولو ألقى قلمٌ) فالرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى ، أي : ولو حصل قلمٌ ، أي : ولو لويس قلمٌ ، وروي بنصب (قلم) والنصب عند ابن هشام أوجه بتقدير : ولو لابتستُ قلماً (1310) .

وإذا وقع بعد (لو) (أنْ) المشددة ، ففي تأويلها بمصدر خلاف ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (1311) فالمصدر المؤول من (أن وما بعدها) في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره : ثبت ، هذا

1305 ينظر : المصدر نفسه : 104/1-105 .

1306 ينظر : الخصائص : 380/2 .

1307 شرح المفصل : 11/9 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 452/4 . مغني اللبيب : 353 . ارتشاف الضرب : 572/2 .

1308 ويروى عن حاتم : لو غيرُ ذاتِ سوارٍ . مجمع الأمثال : 202 ، 174/2 . سر صناعة الإعراب : 648/2 .

1309 التبيان في شرح الديوان : 149/1 . وروي بالرفع و (أَلْقَيْتُ) بالبناء للمعلوم ، مغني اللبيب : 354 . ارتشاف الضرب : 573/2 .

1310 ينظر : مغني اللبيب : 355 . ارتشاف الضرب : 572/2 .

1311 الحُجرات : 5 .

مذهب الكوفيين وتبعهم المبرّد والزجاج والزمخشري وابن يعيش والرضي وجماعة ، ومذهب سيبويه أن (أنّ) ومعمولها في موضع رفع على الابتداء، ولا يحتاج إلى خبر لانتظام المخبر عنه(1312) .

ومذهب من يرى أن المصدر المؤول في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره (ثبت) أرجح من قول سيبويه ، لأن (لو) تحتاج إلى فعل شرط وجواب ، فالجواب هو جملة (لكان) ، وإذا كان المصدر المؤول مبتدأ ، فأين فعل الشرط ، ولدلالة (لو) بإجماع النحويين على الشرط ، فإننا لا نجد أداة من أدوات الشرط ، باستثناء (لولا) تدخل على الجملة الاسمية ، فالتقدير في الآية الكريمة : لو ثبت صبرهم لكان خيراً ، حتى إن سيبويه نفسه قد صرّح بذلك بقوله : " و (لو) بمنزلة (إن) لا تكون بعدها إلا الأفعال ، فإن سقط بعدها اسم ، ففيه فعل مضمّر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء " (1313) .

وأكرر د. فاضل السامرائي مذهب الجمهور في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، وزعم أن هذا التقدير بعيد عن المعنى ، مفسد لصحة الكلام ، مؤدّ إلى ركةٍ بالغة فيه ، إذ لا فائدة من الإضمار لأن المحذوف من نفس المذكور ، واكتفى بفقرة معنونة بـ (تقديم الاسم على فعل الشرط) (1314) بلا توضيح إعراب ذلك الاسم المتقدم على فعله ، وسلك بذلك مسلك الكوفيين ، على أنه مرفوع بالفعل بعده ، وهو فاعل متقدّم على فعله ، والأمر أوضح عند المخزومي ، فالمرفوع فاعل للفعل المذكور إلا أنه قدّم على الفعل للاهتمام به (1315) ، وإذا سلّمنا بما ذهب إليه فما الفرق بين قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ﴾ (1316) . وقولك : (إذا انكدرت النجوم) الفرق من حيث الإعراب أن الجملتين فعليتان ، المحذوفة والمذكورة ، لأن (إذا) كغيرها من أدوات الشرط مختصة بالدخول على الأفعال هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إذا أعربنا على سبيل الفرض : (النجوم) فاعلاً مقدماً للفعل (انكدرت) فلا فرق إذن بين الجملتين : النجوم انكدرت ، وانكدرت النجوم ، فعلى رأيه تساوت الجملتان ، وكيف تتساوى الجملتان والأولى صدرها اسم ، والثانية صدرها فعل ، وإذا أعرب المقدم فاعلاً ، فقد خلا الفعل من الضمير المستتر الراجع إلى الاسم قبله .

¹³¹² ينظر : الكتاب : 121/3 ، 140 . شرح المفصل : 11/9 . شرح الرضي على الكافية : 452/4-453 . ارتشاف الضرب : 573/4 . مغني اللبيب : 356-355 .

¹³¹³ الكتاب : 269/1 .

¹³¹⁴ ينظر : معاني النحو : 87/4 .

¹³¹⁵ ينظر : في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 54 .

¹³¹⁶ التكوير : 2 .

أما من جهة المعنى ففيه زيادة توكيد لأن تكرار الفعل يدل على تأكيده وتثبيته ، وحذف الفعل إنما يكون للاختصار ، أو للإيذان بال العناية والاهتمام بالفاعل لأن الأمر يدل على التهويل ، والتعظيم ، انظر إلى قوله تعالى : ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ * وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ * وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ * وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ * وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ * وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ ﴾ (1317) ولو نظرنا في الآيات الكريمات لوجدنا أن : الشمس ، والنجوم ، والجبال ، والوحوش ، والبحار ، أشياء عظيمة يطغى عليها التهويل والتعظيم ، وذكرها أهم من ذكر الفعل فلذلك حُذِفَ الفعل للعناية والاهتمام بها .

4- حذف كان مع اسمها بعد (إن ولو) الشرطيتين :

بيّن سيبويه والنحويون أن فعل الشرط قد يحذف بعد (إن ولو) الشرطيتين وخصّ هذا الحذف في أغلبه (كان) ، وحينئذ يأتي بعد حرف الشرط اسم منصوب أو مرفوع أو مجرور حسب تقدير الكلام ، وعنونه سيبويه بباب سمّاه : هذا باب ما يُضمَرُ فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف (1318) فينتصب الاسم خيراً لكان المحذوفة مع اسمها نحو قولك :

" النَّاسُ مجزبون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ ، وإن شراً فشرٌ ، والمرءُ مقتول بما قُتِلَ به إن خنجراً فخنجرٌ ، وإن سيفاً فسيفٌ " فـ (خيراً وسيفاً وشراً) أخبار لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير : إن كان عملهم خيراً ، وإن كان خنجراً ، وإن كان سيفاً ، وإن شئت لم تحذف الفعل مع اسمه بل يجوز أن تظهره ، أي : إن كان خنجراً فخنجرٌ ، وإن كان شراً فشرٌ ، وهناك تراكيب أخر على الاختزال ونصب الاسمين ، نحو : إن خنجراً فخنجرأ ، وإن خيراً فخيرأ كأنه قال : إن كان الذي عمل خيراً جزى خيراً ، وإن كان الذي قتل به خنجراً ، كان الذي يُقتل به خنجراً .

ويجوز الرفع على أنه اسم (كان) مؤخر وخبرها محذوف نحو : (إن خيرٌ فخيرٌ ، وإن خنجراً فخنجرٌ) والمعنى : إن كان معه خنجر حيث قُتِلَ فالذي يُقتل به خنجراً ، وإن كان في أعمالهم خيراً فالذي يجزون به خيرٌ ، ويجوز أن تكون (كان) تامة بمعنى (وقع ، ووجد) أي : (إن وقع خيرٌ) أي : إن كان خيرٌ فالذي يجزون به خيرٌ ، أمّا قول النعمان بن المنذر (1319) :

1317 التكوير : الآيات : 1-6 .

1318 ينظر : الكتاب : 1/258 .

1319 الكتاب : 1/260 . وينظر : الأغاني : 135/17 . شرح الرضي على الكافية : 146/2 . الخزانة :

10/4 . المعجم المفصل : 665/2 .

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك من شيء إذا قيلاً

فإنه يحتمل ثلاثة أوجه : الأول : النصب على أنه خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير : إن كان القول حقاً وإن كان كذباً ، والثاني والثالث : الرفع إلا أنه على وجهين : الأول : أن تكون (كان) تامة محذوفة ، وحق وكذب اسمها ، أي : إن كان فيه حق وإن كان فيه باطل . والثاني : أن تكون (كان) تامة بمعنى (وقع) و (حق وكذب) فاعل بها ، أي : إن وقع حق وإن وقع كذب ، وروي بيت هذبة بن الخشرم (1320) :
فإن تك في أموالنا لا نضيق بها ذراعاً وإن صبر فنصبر للصبر

بالرفع ، ويجوز فيه ما جاز في بيت النعمان السابق النصب على اضمار كان مع اسمها أي : إن كان صبراً ، والرفع على نقصان (كان) و (صبر) اسمها ، أي : إن كان فينا صبر ، أو على تمامها أي : إن وقع صبر بالرفع على الفاعلية .
أما قولك : قد مررتُ برجلٍ إن طويلاً ، وإن قصيراً ، وقد مررتُ برجلٍ قبل إن زيداً وإن عمراً ، لا يكون في هذا التركيب إلا وجوب النصب ، لأن الكلام لا يستقيم إن قلت : إن كان فيه طويل أو كان فيه زيد ، ولا : إن وقع ، وقال ابن همام السلولي (1321) :
وأحضرتُ عُذري ، عليه الشُّهو دُ ، إن عاذراً لي وإن تاركاً
فنصب (عاذراً ، وتاركاً) لأنه عنى الأمير المخاطب ، ولو قال : إن عاذر لي ، وإن تارك ، يريد : إن كان لي في الناس عاذر أو غير عاذر ، جاز ، وتحذف (كان) كذلك بعد (إن) الشرطية بلفظ المضارع ، كقولك : مررتُ برجلٍ صالحٍ ، وإن لا صالحاً فطالح ، ومن العرب من يقول : إن لا صالحاً فطالماً ، كأنه يقول : إن لا يكن صالحاً فقد مررتُ به ، أو لقيته طالماً ، وقبح الجر وضعف ، نحو : إن لا صالحٍ فطالِح ، على أن المعنى : إن لا أكنُ مررتُ بصالحٍ فبطالِح ، لأنه لا يجوز أن يضمم الجار ، ولكنهم لما ذكروه في أول كلامهم شبهوه بغيره من الفعل ، فقد أضمم أكثر من مضمم فعل الشرط (كان) مع اسمها ، وحرف الجر ، وهذا قبيح (1322) .

¹³²⁰ الكتاب : 259/1 . وينظر : أمالي ابن الشجري : 236/2 . الخزانة : 340/9 . المعجم المفصل : 419/1 .

¹³²¹ الكتاب : 262/1 . وينظر : اللسان : (رهن) . المعجم المفصل : 617/2 .

¹³²² ينظر : الكتاب : 263-258/1 .

ويضم فعل الشرط بعد (لو) ، كما في (إن) فيكون الاسم بعدها منصوباً أو مرفوعاً ، أو مجروراً فمما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك : **أَلَا طَعَامَ وَلَوْ تَمْرًا** ، كأنك قلت : (**ولو كان تَمْرًا**) فحذفت (كان) مع اسمها ، وبقي خبرها منصوباً ، ويجوز أن ترفع فتقول : **أَلَا طَعَامَ وَلَوْ تَمْرًا** ، فالمعنى : ولو يكون عندنا تمرًا ، على نقصان (كان) و (تمرًا) اسمها ، ويجوز أن تكون تامة على تقدير : (**ولو وجدَ تمرًا**) ، ومثله : (**أَلَا مَاءَ وَلَوْ بَارِدًا**) ف (**باردًا**) صفة والتقدير : ولو كان ماءً باردًا ، ومن ذلك قول العرب : (**ادفع الشرَّ ولو إصبعًا**)⁽¹³²³⁾ كأنه قال : ولو دفعته إصبعًا ، ولو كان إصبعًا ، وكقول الشاعر (1324) :

لا يَأْمَنُ الدَّهْرَ دُوْ بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

ف (ملكًا) : خبر (كان) المحذوفة مع اسمها والتقدير : ولو كان الباني ملكًا .
وأحصى ابن هشام مسائل الحذف بعد (لو) ، لأنها مختصة بالفعل فإذا وليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده ، أو اسم منصوب كذلك ، أو خبر لكان محذوفة أو اسم فهو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر (1325) .

5- حذف الفعل وتفسيره بمضارع لضرورة الشعر :

يجوز أن يحذف فعل الشرط لكونه ماضيًا ، ويأتي مفسره كذلك ، فإن كان مضارعاً لم يجز في الكلام ، لحصول الفرق بين (إن) والفعل ، وجعله سيبويه ضرورة ، والرضي شذوذاً ومنه قول الشاعر كعب بن جُعيل (1326) :

صَاعِدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيْحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ

ففصل بين اسم الشرط (أينما) والفعل المضارع المجزوم ، (تميلها) ، بالاسم (الرِّيْحُ) ، وهو ضرورة ، وقد بين سيبويه أن قولهم في الشعر : (**إن زيدًا يأتك يكن كذا**)

¹³²³ ورد المثل في مجمع الأمثال : 267/1 ، ادفع الشرَّ عنك بعُدٍ أو عمودٍ . وينظر : الكتاب : 269/1-

¹³²⁴ نسب إلى اللعين المنقري في معني اللبيب : 354 . المعجم المفصل : 678/2.

¹³²⁵ ينظر : معني اللبيب : 353 .

¹³²⁶ ينظر : الكتاب : 113/3 . المؤلف والمختلف : 104 . شرح المفصل : 10/9 . شرح الرضي على

إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره ، كما كان ذلك في قولك : إن زيدا رأيتُه يكنُ كذا ، لأنه لا تبتدأ بعدها الأسماء ، ثم بينى عليها (1327) .

4- حذف الفعل بعد أدوات العرض والتحضيض لدلالة الكلام عليه :

تختص أدوات العرض والتحضيض بالدخول على الجملة الفعلية ، إذا حصل فيها معنى العرض والتحضيض ، جرت مجرى حروف الشرط في اقتضاءها الأفعال ، فلا تدخل على الجملة الاسمية ، إلا إذا كانت جملة فعلية فعلها ماضٍ ، أو مضارع دالٌّ على المستقبل ، ولذلك لا يقع بعدها الاسم ، فإن وقع بعدها الاسم فهو على نية التأخير ، نحو : هلاً زيدا ضربتَ ، فـ (زيدا) مفعول به مقدم للفعل (ضربت) ، وإذا جاء بعدها اسم منصوب فهو على تقدير فعلٍ نحو : هلاً زيدا ، أي : هلاً زيدا أكرمت ، أو هلاً أكرمت زيدا ، وإنما جاز ذلك لأنه فيه معنى التحضيض والأمر والعرض ؛ فيجوز لك في هذا التركيب الذكر والحذف (1328) .

وحذف الفعل في هذا التركيب تدلُّ عليه قرينة الكلام ، فإما أن تقدره ماضياً ، وإمّا مضارعاً ، فإن كان المعنى على اللوم والتوبيخ فيما تركه المخاطب قُدِّر ماضياً ، كقول القائل : أكرمت زيدا ، فنقول : هلاً خالداً ، فتقدير التركيب : هلاً أكرمتَ خالداً ، على الماضي ، كأنك تلومه وتوبّخه على ترك إكرامه ، وأمّا إذا قُدِّرت الفعل مضارعاً نحو : هلاً تكرمُ خالداً ، فالمعنى كأنك تصرفه إلى إكرام خالد ، وتحتّه عليه ، فهو ههنا بمعنى الأمر ، أي : أكرم ، ويجوز رفع الاسم على إضمار (كان) نحو : هلاً خيرٌ ، والمعنى : هلاً كان منك خيرٌ ، وتقول في العرض : أمّا زيدا ، أمّا عمراً ، أي : أمّا تبصرُ زيدا ، وإذا قال القائل : لو ما زيدا ، فالتقدير : لو ما تكرم زيدا ، ونحو ذلك من تقدير الفعل الذي تدلُّ عليه قرينة الكلام (1329) .
وجاء في الشعر حذف الفعل ، وترك معموله المنصوب ، كقول جرير (1330) :

تَعْدُونَ عَقْرَ التَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمَفْنَعَا

¹³²⁷ ينظر : الكتاب : 114/3 . شرح المفصل : 9/9-10 . ارتشاف الضرب : 551/2 . شرح الرضي على الكافية : 93/4 .

¹³²⁸ ينظر : الكتاب : 98/1 ، 100 ، 268 . شرح المفصل : 144/8-145 . شرح الرضي على الكافية : 423-422/4 . ارتشاف الضرب : 262/3 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 243-244 . رصف المباني : 79 ، 96 . الجنى الداني : 382 . مغني اللبيب : 97 .

¹³²⁹ ينظر : شرح المفصل : 144/8-145 . رصف المباني : 84 ، 96 ، 297 ، 408 .

¹³³⁰ ديوانه : 907/2 . وقال ابن يعيش : البيت لجرير ، وقيل : للأشهب بن رميلة . شرح المفصل : 145/8 . شرح الرضي على الكافية : 443/4 . رصف المباني : 293 . الجنى الداني : 606 . مغني اللبيب

ف (لولا) - هنا - حرف تحضيض ، و (الكمي) : مفعول به لفعل محذوف ، وقد اختلف في تقدير هذا المحذوف فقدره المالقي والمرادي بـ (لولا تعدون أو تبارزون الكمي) ، وغير ذلك على المضارع والمعنى التحضيض ، وخالفهم ابن هشام في ذلك ، وذهب إلى أن المعنى للتوبيخ والتنديم ، فقدر فعلاً ماضياً ، أي : لولا عدتكم ، ورد قول النحويين بتقدير المضارع ، لأنه لم يرد أن يحضهم على أن يعدوا في المستقبل ، بل المراد توبيخهم على ترك عدّه في الماضي ، وإنما قال : تعدون على حكاية الحال ، فإن كان مراد النحويين فعل ذلك فحسن (1331) .

وحذف الفعل في هذا التركيب لدلالة (لولا) عليه .

ويأتي اسم مرفوع بعد هذه الأدوات فيعرب فاعلاً لفعل محذوف كما في التركيب الشرطي كقول الشاعر (1332) :

الآن بعدَ لجاجتي تلحُونِي هَلَّا التَّقْدُمُ ، والنفوسُ صِحَاحُ

فالمعنى : هلاً يحدثُ التقدّم ، أو يحضر التقدّم ، أو على إضمار كان تامة .

• حذف الفعل وجوباً :

يحذف الفعل وجوباً في دلالاتٍ ثلاث هي : الأولى : دلالة اللفظ أو المعنى على المحذوف أو التوكيد ، وهذا مختص بباب الاشتغال ، والثانية : لكثرة الاستعمال وهذا مختص بالأمثال ، وما أشبهها ، والثالثة : للاختزال ، وهذا مختص بالمصادر النائية عن أفعالها .

أولاً : حذف الفعل للدلالة على الاختصار إذاناً للعناية والاهتمام بالعنصر المشغول عنه :

ويتجلى ذلك في أسلوب الاشتغال إذ يتقدم اسمٌ على عامله ، فيشتغل عنه ذلك العامل بضمير عائد إلى الاسم السابق ، أو بما يلبس ذلك الضمير لفظاً أو معنىً ، بحيث لولا اشتغاله لعملٍ في ذلك الاسم ، ويقدر لذلك الاسم المنصوب المتقدم فعلٌ من لفظه أو من معناه (1333) .

¹³³¹ ينظر : رصف المباني : 293 . الجنى الداني : 606 . مغني اللبيب : 661-662 .

¹³³² بلا نسبة في رصف المباني : 408 . والجنى الداني : 614 . والمعجم المفصل : 166/1 . وعجزه مثل لبعض المولدين في مجمع الأمثال : 409/2 ، برواية : (هَلَّا التَّقْدُمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحٌ) .

¹³³³ ينظر : الكتاب : 81/1 ، 83 ، 104-106 . ارتشاف الضرب : 103/3 .

وهذا يعني أن تركيب الاشتغال له أركان هي :

- **المشغول عنه** : وهو الاسم المنصوب الذي يعمل فيه العامل المحذوف ، ويسميه الفاسي الفهري البؤرة (1334) .
- ففي تركيب الاشتغال فعلان الأول وهو **المشغول** ، وهو الفعل البارز ، والثاني **الفعل المحذوف وجوباً** ، ويوافق الفعل الثاني الفعل الأول لفظاً ومعنى ، أو معنى كقولك : **زيداً اضربه = اضرب زيدا اضربه** ، فهذا ما وافقه لفظاً ومعنى ، والثاني : كقولك : (**زيداً اشم أخاه**) ، إذ إننا لو قدرنا فعلاً من نفس المذكور لما استقام المعنى ، فيقدّر في المعنى كـ : (**أهن زيدا اشم أخاه**) .
- **المشغول به** : ويجب أن يكون ضميراً عائداً إلى المشغول عنه ، أو من تتمة معمول له ، نحو : **زيداً اضربه ، وزيداً أهن أخاه** ، أو امرراً به .
- الأصل في المشغول أن يكون متصلاً بالمشغول عنه نحو : **زيداً اضربه** ، فالهاء متصلة بالعامل ، عائدة على المشغول عنه ، فإذا انفصل عنه ، فإن الفاصل يجب ألا يعمل ما بعده فيما قبله ، كأدوات الشرط والاستفهام ، وأدوات التحضيض ، ولام الابتداء ، وأدوات العرض ، وغيرها (1335) .
- ومباحث النحو تنصب على المشغول عنه ، الذي يتصدر الجملة ، فتارة يكون منصوباً ، وتارة مرفوعاً ، فبالرفع تكون الجملة اسمية ، وبالنصب ، يصبح التركيب جملتين ابتدائية ، وتفسيرية .
- وبما أن الاسم المشغول عنه مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور ، فعامله على نية التكرير ، والمقدّر كالمذكور ، فطلباً للاختصار عدلوا عن ذكر الفعل مرتين مع الحذف المناسب للاختصار (1336) .
- وما نجده في أسلوب الاشتغال هو أن الدلالة فيه هي للاهتمام بالعنصر المقدم ، ولقد توفّق ابن جني عند هذا التركيب وردّ دلالة العنصر المقدم إلى العناية والاهتمام به ، حيث رأى أن موضع المفعول أن يكون فضلة ، ورتبته بعد الفاعل ، فإن ازدادت عنايتهم به قدموه

1334 التبئير أو المواضع : عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى من المركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية من مكان داخلي (داخل الجملة) إلى مكان خارجي (خارج الجملة) أي : مكان البؤرة . اللسانيات واللغة العربية : 114 ، 142 .

1335 ينظر : اللسانيات واللغة العربية : 142-143 .

1336 ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 82/1 . الكشاف : 47/2 . شروح التلخيص : 9/2 ، 148 .

على الفعل الناصب له ، فقالوا : (زيداً ضربته) ، وهذه صورة انتصاب الفصلة مقدّمة لتدلّ على قوة العناية به ، لا سيما والناصب له لا يظهر أبداً مع تفسيره (1337) .

وسبب الحذف عند ابن يعيش هو عدم الجمع بين الفعلين المحذوف ، والمذكور ، لأنّ أحدهما كافٍ ، ومغنى عن ذكر الآخر فلزم الإضمار (1338) .

ولأسلوب الاشتغال صور وتراكيب مختلفة، وما يهّمنا منها ما يتعلق بالجملة الإنشائية، وقد راعينا التقسيم الآتي :

1- الاشتغال في تركيب الأمر ، والنهي :

يتركب المشغول عنه مع الأمر والنهي ، ليشكل بنية طلبية ، وحينئذ يُختار النصب كقولك في أمر الحاضر : زيداً اضربه ، وفي أمر الغائب : زيداً ليضربه عمروً ، ونحو ذلك : عمراً امرراً به ، وخالداً اضرب أباه ، وزيداً اشتر له ثوباً ، وفي النهي : زيداً لا تضربه ، وأياً كان النصب هو المختار فلأجل الأمر والنهي ، اللذين لا يكونان إلا بالأفعال ، لأنك إنّما تأمره بإيقاع فعلٍ ، وتنهاه عن إيقاع فعل ، وذلك أنك حين تأمره ، فأنت تطلب منه إيقاع ما ليس بموجود ، وإذا نهيته ، فأنت تمنعه من الإتيان به ، ويجوز الرفع على الابتداء ، والجملة الطلبية خبر (1339) .

2- الاشتغال في تركيب الدعاء :

يتركب المفعول به في صيغة الدعاء مع الأمر والنهي والماضي ، نحو قولك : زيداً أصلح له شأنه يا ربّ ، وزيداً ليجزه الله خيراً ، وفي الماضي نحو : زيداً غفر الله له ، وعمراً أمر الله عليه العيش ، وهذا ممّا يختار فيه النصب .

3- ما جرى مجرى الفعل من المصادر المنصوبة نحو : زيداً جدعاً له ، وبكراً سقياً له (1340) .

4- الاشتغال في تركيب الاستفهام :

يلي همزة الاستفهام اسمٌ ، نحو : أزيداً ضربته ، وأعمراً مررت به ، وأزيداً قتلته أخاه ، ويتم اختيار النصب في هذا التركيب ، وهنا يضمّر الفعل بين الهمزة والاسم المشغول

1337 ينظر : المحتسب : 66-65/1 .

1338 ينظر : شرح المفصل : 30/2 .

1339 ينظر : الكتاب : 138/1 ، 142 . شرح المفصل : 37/2 . ارتشاف الضرب : 107/3 . شرح ابن عقيل : 138/2 .

1340 ينظر : الكتاب : 142/1 . ارتشاف الضرب : 107/3 .

عنه ، ثم يفسره الفعل المذكور بعده ، وتقول في التسوية: ما أدري أزيداً مررت به أم عمراً ، وما أبالي أعبد الله لقيت أخاه أم عمراً ، وما يجري مجرى الفعل يصح فيه الاشتغال كاسم الفاعل والمفعول نحو : (أزيداً أنت ضاربُه ، وأزيداً أنت ضاربٌ له ، وأعمراً مُكْرَمٌ أخاه ، وأزيداً أنت نازلٌ عليه) ، وذلك لأنه يجري مجرى الفعل ، ويعمل في المعرفة والنكرة ، مقدماً ومؤخراً ، مظهراً ومضمراً .

وتقول : (أزيداً أنت راغبٌ فيه ، وأخالداً أنت عالمٌ به) ، كأنك قلت : أنت ترغب فيه ، وأخالداً أنت تعلم به ، وفي اسم المفعول تقول : (أزيداً أنت محبوسٌ عليه ، وأزيداً أنت مُكَابِرٌ عليه) (1341) .

5- الاشتغال في تركيب الشرط :

يجب النصب على الاشتغال إذا تلا الاسم ما يختص بالفعل كـ (إنْ وإِذا) نحو : إذا زيداً لقيته فأكرمه ، أما (إنْ) فيشترط كون لفظ الفعل ماضياً لفظاً أو معنىً ، نحو : إنْ زيداً لقيته فأكرمه ، وإنْ زيداً لم تلقه فأكرمه ، وقال النمر بن تَوَلَّب (1342) :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنُفْسًا أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكْتَ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

فـ (منفساً) : مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إنْ (أهلكتَ منفساً أهلكته) ، وإنما أجازوا التقديم في (إنْ) لأنها أمُّ الجزاء ؛ وأجاز المبرد الرفع في (منفساً) على تقدير فعل مبني للمجهول أي : إنْ هُلِكَ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتَهُ . ونقل عن أبي علي أن الفعل المذكور والمحذوف إذا كانا ماضيين فهما مجزومان في التقدير ، أي على التكرير : إنْ أهلكتَ منفساً إنْ أهلكته ، وساغ إضمار (إنْ) ، وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة لاتساعهم فيها ؛ بدليل إيلائهم إياها الاسم ، ولأن تقدمها مقوُّ للدلالة عليها وذكر الرضي أن رواية الرفع عن الكوفيين هي شاذة (1343) .

أما تقدم معمول الجواب على أداة الشرط نحو : زيداً إنْ يزرركَ تكرمه ، فأجازه الأخفش شرط كون الجواب مجزوماً ، وإن كان الجواب مرفوعاً جاز فيه الاشتغال ، وجاز

¹³⁴¹ ينظر : الكتاب : 101/1 ، 105 ، 108-109 . ارتشاف الضرب : 108/3 .

¹³⁴² الكتاب : 134/1 . وينظر : شرح الرضي على الكافية: 200/1 ، 93/4 ، 388 . اللسان : (نفس) .
الخزانة : 32/3 . المعجم المفصل : 551/1 .

¹³⁴³ ينظر : الكتاب : 136-133/1 ، 114/3 . المقتضب : 77/2 . مغني اللبيب : 527 . شرح الرضي على الكافية : 93/4 .

تقديمه على (إن) ، نحو : (زيداً إن زارك تكرم) فيجوز (تكرمه) على الاشتغال لأن الفعل ليس جواباً عند سيبويه ، بل هو على نية التقديم (1344) .

6- الاشتغال في تركيب العرض والتحضيض :

أدوات التحضيض كما قرّر النحاة ، كأدوات الشرط لا يليها إلا الفعل ، فإذا جاء بعدها اسم منصوب فهو مفعول به للفعل الذي بعده ، نحو : لولا زيداً ضربت ، فإذا اشتغل الفعل بضمير قلت : لولا زيداً ضربته ، أصبح من باب الاشتغال ، وحينئذ يجب فيه النصب ، فهذا التركيب بمثابة تركيب الأمر ، فإذا قلت : هلاً زيداً ضربته ، يساوي تركيب : زيداً اضربه ، لأن التحضيض نوع من الأمر ، فإذا قلت : لولا تعطيني ، فمعناه : أعطني ، وإذا قدّمت الاسم على أداة العرض أو التحضيض وجب الرفع ، نحو : (زيداً هلاً ضربته) لأن هذه الأدوات لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ورَجَّح الجزولي اختيار النصب نحو : زيداً هلاً ضربته ، وعمراً ألا تكرمه ، ولو تقدّم على أداة العرض أو التحضيض ، ومذهب سيبويه المنع (1345) .

7- الاشتغال في تركيب الشرط بـ (أمّا) :

يختار نصب الاسم المشغول عنه إذ رُكِبَ مع (أمّا) مع المنصوب في الأمر والنهي ، والمصدر الدال على الدعاء ، وهذا التركيب هو بمثابة تركيب الأمر والنهي والدعاء ، فإذا قلت : (زيداً اضربه ، وعمراً اشتر له ثوباً ، وخالداً لا تشتم أباه ، وبكراً لا تمرر به ، وعمراً جدعاً له) وغير ذلك من هذه التراكيب ، فإن التركيب هو إلا أنك تزيد عليه (أمّا والفاء) فنقول : (أمّا زيداً فاضربه ، وأمّا عمراً فاشتر له ثوباً ، وأمّا خالداً فلا تشتم أباه ، وأمّا بكراً فلا تمرر به ، وأمّا عمراً فجدعاً له) ، ومع اسم الفاعل ، نحو : (أمّا زيداً فأنا ضاربه) ، ويُقدّر الفعل بعد الفاء ، لا قبلها لأن معنى (أمّا) : (مهما يكن من شيء) ، فنابت مناب الأداة ، وفعل الشرط .

قال ابن هشام : " والخامس : اسم معمول لمحذوف يفسّره ما بعد الفاء نحو : (أمّا زيداً فاضربه) ، ويجب تقدير العامل بعد الفاء ، وقيل ما دخلت عليه ، لأن (أمّا) نائبة عن الفعل ، فكأنها فعل ، والفعل لا يلي الفعل " (1346) فيكون التقدير من لفظ المذكور أو من

1344 ينظر : ارتشاف الضرب : 106/3 .

1345 ينظر : الكتاب : 98/1 ، 100 ، 127 . شرح المفصل : 56/7 ، 144/8 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 80 . ارتشاف الضرب : 105/3 ، 262 . الجنى الداني : 509 ، 606 ، شرح ابن عقيل : 136/2 .

1346 مغني اللبيب : 82-83 . وينظر : الكتاب : 138/1 ، 142 . ارتشاف الضرب : 107/3 .

معناه ؛ فالأمثلة السابقة على تقدير : مهما يكن من شيء فاضرب زيداً فاضربه ، ومهما يكن من شيء فأكرم عمراً فاشتر له ثوباً ؛ والغرض من هذا الحذف الاختصار (1347) .

ثانياً : حذف الفعل للدلالة على ضيق الوقت والإيجاز :

يحذف العامل في التحذير والإغراء وجوباً ، إذا كان مكرراً ، أو معطوفاً ، لضيق الوقت ، فكثيراً ما يتطلب التحذير الإسراع ، ليتنبه المخاطب على الخطر الذي يحدث به قبل فوات الفرصة ، كي لا يصيبه المكروه بفواتها .

والحذف ههنا نوع من الإيجاز ، والكلام الموجز يحتاج في استنباطه إلى التأمل ، ودقة الفكر ، وهذا من بلاغة البلاغة ، لأن ترك الذكر في هذا الباب أفصح من الذكر . وقد أصاب الرضي حين ذكر أن دلالة الحذف في هذا التركيب لضيق الوقت ، وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذّر منه المكرر ، كون تكريره دالاً على مقارنة المحذّر منه للمحذّر ، بحيث يضيق الوقت إلاّ عن ذكر المحذّر منه ، على أبلغ ما يمكن ، وذلك لتكريره ، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر (1348) ؛ فإذا قلت : الجدارَ الجدارَ ، فإنك تشاهد جداراً مائلاً ربّما سيقع ، وأمامه صبيٌّ ، فطلباً للسرعة ولضيق الوقت لإنقاذ الصبي ، تسارع إلى حذف الفعل وتكرّر المحذّر منه ؛ لأنّ ذكر الفعل ، والمدة الزمنية التي يُنطق بها التركيب قد تفوّت الفرصة في النجاة على من كنت تحذّره . وكرّر المحذّر منه ، لأنّ ذكره أهم من الفعل لتلافيه والابتعاد عنه .

وهذا التفسير في حذف الفعل أقرب إلى المنطق من رأي سيبويه والميرد وغيرهما بأن حذفه للإطالة ، والتكرير ، ولكثرته في كلامهم ، استغناءً بما يرون من الحال ، وبما جرى من الذكر (1349) .

وحال دلالة حذف الفعل في الإغراء ، كحال دلالاته في التحذير لضيق الوقت والاختصار ، " فحذفه للتنبية على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف ، وأن الاشتغال بذكره يُفضي إلى تفويت المهمّ ، وقال السيوطي : هذه هي فائدة باب التحذير والإغراء (1350) ومنه قولك : الأمانة والوفاء ، ففي هذا التركيب تحذير من فواتهما ، وحذف الفعل لضيق الوقت وتفويت المهمّ .

1347 ينظر : شروح التلخيص : 149-148/2 .

1348 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 482/1 .

1349 ينظر : الكتاب : 274-275 . المقتضب : 215/3 . شرح المفصل : 29/2 .

1350 ينظر : الإتقان في علوم القرآن : 146/2 .

وجاءت تراكيب عن العرب محذوفة الفعل وجوباً في العطف وهي أمثال أو شبيهها
ك : (شَأْنَكَ وَالْحَجَّ) كأنه قال : عليك شأنك مع الحج ، و : (امرأً ونفسه) كأنه قال :
دع امرأً مع نفسه ، فالواو للمعية ، وإن شئت جعلتها للعطف كأنه قال : عليك شأنك ،
وعليك الحج ، ودع امرأً ، ودع نفسه ، ومثل ذلك : (أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ) (1351) كأنه قال :
بادِرْ أَهْلَكَ قَبْلَ اللَّيْلِ ، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل ، والليل مُحذَرٌ منه ، ومن
ذلك قولهم : (مازِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ) (1352) كأنه قال : اتقِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ (1353) .

ثالثاً : حذف الفعل للدلالة على كثرة الاستعمال :

يحذف الفعل وجوباً إذا كثر استعماله ، في مسألتين : الأولى : في مثل وشبهه .
والثانية : في النداء .

المسألة الأولى :

ذكر النحويون أن ناصب المفعول به يحذف سماعاً إذا كان في مَثَلٍ ، وشبهه ، لذلك
فهي — الأمثال — لا تغيّر ، وظهور العامل ضرب من التغيير بها ، وجاء عن النحويين أن
وجوب الحذف في هذه السماعيات مرده كثرة الاستعمال (1354) ومن هذه التراكيب التي
جاءت عن العرب وكثرت في استعمالهم ما يلي :

1- كليهما وقرراً (1355) : فهذا مثل قد كثر في كلامهم ، واستعمل ، وترك ذكر
الفعل ، كأنه قال : أعطني كليهما وتمراً ، وقد أبو حيان فعلمين أي : أعطني كليهما وزدني
تمراً (1356) .

2- الكلاب على البقر (1357) : أي : أرسل .

3- كُلُّ شَيْءٍ ، ولا شيمَةَ حُرٍّ ، كُلُّ شَيْءٍ ، ولا هذا : أي : ائتِ كُلَّ شَيْءٍ ،
ولا ترتكب شتيمَةَ حُرٍّ ، ويرفع الأول فيقال : كُلُّ شَيْءٍ أُمَّمٌ ولا شتيمَةَ حُرٍّ ، أي : كُلُّ شَيْءٍ

¹³⁵¹ ينظر : مجمع الأمثال : 52/1 .

¹³⁵² ينظر : المصدر نفسه : 279/2 .

¹³⁵³ ينظر : الكتاب : 274-275 . المقتضب : 215/3 . شرح ابن عقيل : 300/3 .

¹³⁵⁴ ينظر : الكتاب : 280/1 . شرح المفصل : 27/2 . شرح الرضي على الكافية : 340/1 ، 343 .

ارتشاف الضرب : 278/2 . همع الهوامع : 13/2 .

¹³⁵⁵ قائله عمرو بن حُمران الجعدي . على رواية الرفع : كلاهما . مجمع الأمثال : 151/2 .

¹³⁵⁶ ينظر : الكتاب : 280-281 . شرح المفصل : 27/2 . شرح الرضي على الكافية : 343/1 .

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 193 . ارتشاف الضرب : 278/2 . همع الهوامع : 15/2 .

¹³⁵⁷ ويقال : الكراب على البقر ؛ من كربت الأرض ، إذا قلبتها للزراعة . مجمع الأمثال : 142/2 .

محمّل ، ولا تشتمنَ حُرّاً ، ومثله : كُلُّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا ، أي ائت كُلُّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا ، و :
أَقْرَبُ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَقْرَبُ هَذَا (1358) .

4- ديار الأحاب :

لَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ الشُّعْرَاءِ هَذَا التَّرْكِيبَ فِي قِصَائِهِمْ ، حُذِفَ الْفِعْلُ وَجُوباً ، كَأَنَّهُ أَشْبَهَ
الْمِثْلَ ، وَقَدَّرَ بِـ (اذْكَر) وَمِنْهُ قَوْلُ ذِي الرِّمَّةِ (1359) :

دِيَارَ مِيَّةٍ إِذْ مَيِّئْتُ تُسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ
كَأَنَّهُ قَالَ : اذْكَرُ دِيَارَ مِيَّةٍ .

5- حَسْبِكَ خَيْرًا لَكَ ، وَوَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ (1360) ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْأَوَّلِ : اكْفَفَ عَنِ
هَذَا الْأَمْرِ واقطع ، وائت خيراً لك ، وفي الثاني : خَلَّ هَذَا الْمَكَانَ الَّذِي هُوَ (وَرَاءَكَ) ،
وَائتَ مَكَاناً أَوْسَعَ لَكَ مِنْ وَرَائِكَ ، فَالْأَوَّلُ مِنْهُيْ عَنْهُ ، وَالثَّانِي مَأْمُورٌ بِهِ ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ لَا
تُظْهِرُ لِكثْرَةَ الاسْتِعْمَالِ ، وَعِلْمُ الْمُخَاطَبِ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَمْرٍ غَيْرِ مَا كَانَ فِيهِ (1361) .

6- قوله تعالى : ﴿ انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ (1362) .

اختلف في نصب (خيراً) على ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب الخليل وسيبويه أنّ (خيراً) منصوب بفعل مضمر دلّ عليه الأول

أي : انتهوا ، وأتوا خيراً لكم .

الثاني : مذهب الكسائي وأبي عبيدة وابن درستويه أنه منصوب ، خبر لـ (كان)

المحذوفة ، والتقدير : انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم ، وعند الرضي ليس بالوجه ، لأن
(كان) لا يقدر قياساً ، إلا بدليل ، وعدّه المبرد خطأ .

الثالث : مذهب الفراء أن يكون (خيراً) متصلاً بالأول ، وهو من جملته فيكون

صفة لمصدر محذوف تقديره (انتهوا انتهاءً خيراً لكم) ، (وآمنوا إيماناً خيراً لكم) ،

1358 ينظر : الكتاب : 281/1 . شرح المفصل : 27/2 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 193-194 .

شرح الرضي على الكافية : 343/1 . ارتشاف الضرب : 280/2 . همع الهوامع : 14/2-15 .

ديوانه : 23/1 . وينظر : الكتاب : 280/1 . ارتشاف الضرب : 280/2 . همع الهوامع : 14/2 .

1360 ينظر : مجمع الأمثال : 370/2 .

1361 ينظر : الكتاب : 284-282/1 . شرح المفصل : 28/2 . ارتشاف الضرب : 278/2-279 . شرح

الرضي على الكافية : 340/1 .

1362 النساء : 171 .

ورد قول الكسائي ، ومن وافقه ، وحجته بذلك أنه لو كان على إضمار (كان) لجاز : (اتق الله مُحسناً) أين : تكن مُحسناً (1363) .

المسألة الثانية :

عني علماء العربية - قدماء ومحدثون - بأسلوب النداء ، فاتفقوا في مسائل واختلفوا في أخرى ، أهمها مسألة العامل في الاسم المنصوب بعد (يا) .

ذهب سيوييه ومن وافقه إلى أن (يا) نابت مناب الفعل المحذوف (أريد) فإذا قلت : يا عبدَ الله ، فالمعنى : يا أريد عبدَ الله ، فحذف الفعل (أريد) ، وصارت (يا) بدلاً منه ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم ، هذا في الكلام ، وصارت (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل ، ومذهب الجمهور ووافقهم ابن هشام على أن ناصب المنادى فعل مضمر بعد الأداة تقديره (أنادي أو أدعو) .

وذهب المبرد إلى أن حرف النداء سدّ مسدّ أحد جزأي الجملة ، أي الفعل ، والفاعل مقدر ، وحكى أبو علي الفارسي في بعض كلامه أن (يا) اسم فعل ، وتتحمل ضميراً كغيرها من أسماء الأفعال ، وقدر الرضي فعل النداء بلفظ الماضي أي : دعوت ، أو ناديت ، لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي (1364) .

وذهب ابن جني إلى أن (يا) نفسها هي العامل الواقع على (زيد) (1365) .

وقد أجرى مقارنة بين تراكيب ثلاثة :

الأول في النداء نحو : يا عبدَ الله ، وفي هذا التركيب (يا) هي العاملة فلما أوغلت في شبه الفعل تولت العمل بنفسها .

والثاني : التركيب مع الفعل الظاهر ، فعل النداء نحو : أدعو عبدَ الله ، وأنادي عبدَ الله ، فالعامل في المفعول هو الفعل الظاهر ، (أدعو أو أنادي) ولا يعمل فيه إلا هذان الفعلان .

أما التركيب الثالث فهو مختلف عن التركيبين السابقين نحو : ضربت زيداً وقتلت عمراً ، وغير ذلك من التراكيب ، فالمفعول في هذا التركيب غير مقيد بفعل لأنك تقول

¹³⁶³ ينظر : الكتاب : 282/1-283 . معاني القرآن للفرّاء : 296/1 . المقتضب : 283/3 . شرح المفصل : 27/2-28 . شرح الرضي على الكافية : 340/1 . ارتشاف الضرب : 279/2 . همع الهوامع : 13/2 . مغني اللبيب : 827-828 .

¹³⁶⁴ ينظر : الكتاب : 291/1 . المقتضب : 202/4 . الأصول في النحو : 333/1 . شرح المفصل : 127/1 ، 40/2 . شرح الرضي على الكافية : 34/1 ، 345-346 . ارتشاف الضرب : 117/3 . رصف المباني : 453 . الجنى الداني : 355 . مغني اللبيب : 488 . الإتيان في علوم القرآن : 224/2 .

¹³⁶⁵ ينظر : الخصائص : 276/2-277 .

ضربت زيدا وقتلت عمراً وغير ذلك ، بينما المفعول في التركيبين السابقين مقيد بحرف النداء أو أدعو أو أنادي (1366) .

وذهب البلاغيون مذهب سيبويه إلى أن (يا) نابت مناب الفعل (أدعو) (1367) وانتقد د . عبده الراجحي مذهب سيبويه ورأى أن في هذا التقدير تخيلاً غير واقعي للغة على حدّ قوله ، ورجح أن يكون حرف النداء هو العامل في المنادى (1368) .

وعده د . محمد حماسة عبد اللطيف تركيباً مفيداً ، خارجاً به عن قسمة الجملة ، إذ جعله نوعاً ثالثاً ، لأن محاولة قصر الأساليب على نوعين اثنين من الجمل ، والبحث عن عوامل ، أديا إلى نشأة الخلاف بين النحويين (1369) ، وخالف د . عبد القادر مرعي الخليل القدماء والمحدثين ذاهباً إلى أنّ المنادى ليس تركيباً مستقلاً بنفسه ، فهو لا يكتمل إلا بذكر الجواب - كأن تقول : يا محمدُ أقبِلْ ! فإذا قلت : يا محمدُ ! وسكتَ لم يكنْ كلاماً (1370) .

4- الاختزال لكونه بدلاً من اللفظ بالفعل :

ينوب المصدر المنصوب عن عامله المحذوف وجوباً في أساليب إنشائية طلبية ، أو غير طلبية ، كالأمر والنهي والدعاء والاستفهام الدال على توبيخ أو تعجب ، أو توجع ، سنتناولها في مبحثنا هذا ، والمصدر النائب عن فعله نوعان :

الأول : ما ينصب بفعل من لفظه ومادته ، وهذا قياسي .

الثاني : ما ليس له فعل من لفظه ، ومادته ، مثل: وحنانيك وحنانيك وحذاريك وهذا سماعي . وقد علل سيبويه سبب حذف الفعل في هذه التراكيب حذفاً واجباً ، وجعل المصدر نائباً عن فعله ذلك لأن الفعل اختزل ها هنا فجعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما جعل (الحذر) بدلاً من (احذر) (1371) وقال سيبويه في باب آخر متحدثاً عن أساليب إنشائية أخرى " هذا باب ما ينتصب فيه المصدر ، كان فيه الألف واللام ، أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل كما كان (الحذر) بدلاً من (احذر) في الأمر ، وهما في الاستفهام والخبر بمنزلته في الأمر والنهي " (1372) .

1366 ينظر : الخصائص : 277/2 .

1367 ينظر : شروح التلخيص : 334/2 . شرح التلخيص للبايرتي : 367 . البلاغة فنونها وأفانها : 167 .

1368 ينظر : دروس في المذاهب النحوية : 34 .

1369 ينظر : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : 107 .

1370 ينظر : أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي : 119 .

1371 ينظر : الكتاب : 312/1 .

1372 المصدر نفسه : 335/1 .

أ- دلالة الأمر بالمصدر المنصوب النائب عن فعله :

1- التوكيد :

ذكر ابن عقيل أن قولك : (ضرباً زيداً) ليس فيه من التأكيد بشيء ، بل هو أمر خالٍ من التأكيد بمثابة (اضربُ زيداً) ، لأنه واقع موقعه ، فكما أن : (اضربُ زيداً) لا تأكيد فيه ، كذلك : ضرباً زيداً (1373) .

وقارن ابن عقيل بين تركيبين الأول : (اضربُ زيداً) ، والثاني : (ضرباً زيداً) فجعل (ضرباً) مساوياً للأمر (اضربُ) ، والأمر غير ذلك ، لأن (اضربُ) فعل أمر مفرد ، بينما (ضرباً زيداً) مصدر نائب عن فعله ، وبنيتة العميقة : اضرب ضرباً زيداً ، فهو إذاً على نية التكرير ، الذي فيه فائدة التوكيد ، على خلاف المفرد .

فالتركيب الأول إذن لا يساوي التركيب الثاني ، وبين ابن الأثير أن هذا النوع من الحذف هو للاختصار مع إعطاء معنى التوكيد (1374) .

وقد حسم صاحب التصريح هذا الخلاف بقوله : " والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد " (1375) .

وذكر د . تمام حسان أن المصدر يختلف عن فعل الأمر ، لأن الأمر للطلب المحض ، والمصدر للإفصاح ، فهو - المصدر - قريب الشبه من (نزالٍ وترآكٍ) وغيرها من خوالف الإخالة ، فهو يريد من المصدر معنى إفصاحياً آخر انفعالياً ، فيه الحث والحض على العجلة والخفة (1376) .

ولكن الأمر بالمصدر يكسب المعنى توكيداً ليس له مع الفعل ، لأن في المصدر حدثاً دون زمان ، لا يصرف النظر إلى الزمن بل إلى الحدث المأمور به ذاته في عومه (1377) .

2- التنثية المراد بها المبالغة في التكرير :

وهذه المصادر سماعية ليس لها فعل من لفظها ومادتها ، إلا أنها تقدر تقديراً ، وهي مثناة ك : (لبّيك ، وسعديك ، وحنانيك ، ودواليك ، وهذاذيك ، وحجازيك ، وحذاريك) ، فدلالة هذه المصادر على التنثية المراد بها المبالغة في التكرير .

¹³⁷³ ينظر : شرح ابن عقيل : 2 / 176 .

¹³⁷⁴ ينظر : المثل السائر : 2 / 95 .

¹³⁷⁵ شرح التصريح على التوضيح : 1 / 330 .

¹³⁷⁶ ينظر : اللغة العربية ، معناها ومبناها : 255 .

¹³⁷⁷ ينظر : صور الأمر في العربية بين التنظير والاستعمال : 143 .

ذكر ذلك ابن يعيش بقوله : " والغرض من التثنية التكثير ، وأنه شيء يعود مرة بعد مرة ، وليس المراد فيها الاثني فقط ، فقولك : حنانيك ، منصوب على المصدر الموضوع موضع الفعل ، والتقدير : تحنن علينا تحنناً ، وثني مبالغة وتكثيراً ، أي تحنناً بعد تحننٌ " (1378) .

ورأى سيبويه أن هذه التثنية أشد توكيداً ، فمعنى قوله (لبيك) : إجابة بعد إجابة ، كأنه قال : كلما أجبتك في أمرٍ فأنا في الأمر الآخر مجيب ، وكأن التثنية أشد توكيداً (1379) والتكرير يدل على التوكيد .

ب- الدلالة على الدعاء :

تقسم هذه المصادر قسمين ، مصادر تدل على الدعاء له ، ومصادر تدل على الدعاء عليه ، فمن الدعاء له : سقياً ورعياً ، ومرحباً وأهلاً وسهلاً ، ومن الدعاء عليه : بُعداً وبؤساً وسُحفاً وخيبةً وتباً ، وغير ذلك ، وإنما انتصب ذلك لأنك إذا قلت : سقياً ، فكأنك قلت : سقاك الله سقياً ، ورعياً : رعاك الله رعياً ، و (خيبةً) معناه : خيبك الله ، وكذلك (بُعداً) أي : أبعدك الله بُعداً ، وغير هذا من التقادير ، وإنما اختزل الفعل ها هنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جعل (الحذر) بدلاً من (احذر) (1380) .

ج- الاستفهام الدال على التوبيخ أو التعجب أو التوجع :

يجيء الاستفهام التوبيخي الذي يُحذف عامله على ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون الخطاب توبيخاً مع الاستفهام موجهاً للغير نحو : أذلاً في الحرب ، وزهواً في السلم ، ونحو : (أقياماً يا فلانُ ، والناسُ قعودُ) .

والثاني : أن يكون الخطاب في الاستفهام التوبيخي موجهاً للنفس تحسراً ، كقول بعض العرب : (أَعْدَةُ كَعْدَةِ البعيرِ ، وموتاً في بيتِ سُلَويَّةِ) (1381) ، كأنه أراد : أَعْدَةُ كَعْدَةِ كَعْدَةِ البعيرِ ، وأموت موتاً في بيتِ سلولية .

والثالث : للمخاطب كقول العجاج : (1382) :

1378 شرح المفصل : 118/1 . ارتشاف الضرب : 208/2 .

1379 ينظر : الكتاب : 350/1 .

1380 ينظر : الكتاب : 311-315/1 . شرح المفصل : 114/1 . ارتشاف الضرب : 207/2 .

1381 هذا من قول عامر بن الطفيل في مجمع الأمثال : 57/2 . الكتاب : 338/1 . ارتشاف الضرب : 212/2 .
اللسان : (غدد) .

1382 ديوانه : 247 . وينظر : الكتاب : 338/1 . ارتشاف الضرب : 213/2 . المحتسب : 310/1 . اللسان :
قتسر . والقنسرُ ، والقنسرِي : الكبير المسنُّ الذي أتى عليه الدهر ، ودواري : ذو دوران .

أَطْرَبًا ، وَأَنْتَ قِنْسَرِيٌّ ؟ وَالِدَهُرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ
وإنما أراد : أُنْطَرِبَ طَرَبًا ؟ .

وَمِمَّا جَاءَ لِلذَّمِّ وَالتَّوْبِيخِ قَوْلُ جَرِيرٍ (1383) :

أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيًّا أَلُوْمًا لَا أَبَالَكَ وَاعْتِرَابَا

أما المصدر الذي يقع بعد الاستفهام موقع التعجب ، فكقول سحيم عبد بني الحساس (1384) :
أَشَوْقًا ؟ وَلَمَّا تَمَضَّ لِي غَيْرُ لَيْلَةٍ فَكَيْفَ إِذَا سَارَ الْمُطِيُّ بِنَا عَشْرًا ؟
ومن التوجع قول الشاعر (1385) :

أَسِجْنًا وَقَيْدًا ، وَاشْتِيَاقًا وَعَبْرَةً وَنَأْيَ حَيْبٍ ؟ إِنَّ ذَا لِعَظِيمٍ

د - الدلالة على التعجب :

ومن ذلك قولك في معنى التعجب : (كَرَمًا ، وَصَلَفًا) كأنه قال : أَلَزِمَكَ اللهُ ، وَأَدَامَ
لَكَ كَرَمًا ، وَأَلَزِمْتَ صَلَفًا ، وَلَكِنَّهُمْ خَزَلُوا الْفِعْلَ هَهُنَا لِأَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنْ قَوْلِكَ : أَكْرَمَ بِهِ ،
وَأَصْلَفَ بِهِ (1386) .

هـ - حذف عامل المفعول المطلق في النهي :

وذلك كقولك : شَكَرًا لَا كُفْرًا ، وَقِيَامًا لَا قَعُودًا ، وَالْمِرَادُ : اشْكُرِ النِّعْمَةَ ، وَلَا تَكْفُرْ بِهَا ،
وَقُمْ وَلَا تَقْعُدْ (1387) .

و- لكثرة الاستعمال كضرب من التخفيف :

ويختص بهذا النوع من الحذف فعل القسم ، فيحذف حذفاً واجباً مع فاعله ، ويبقى
حرف القسم ، والمقسم به دلالة عليه ، لأن تركيب القسم مركب من جملتين ؛ جملة فعل القسم
وجملة الجواب ، وكثيراً ما يحذف فعل القسم للعلم به ، وللاستغناء عنه ، ولا يجوز ذكر فعل
القسم ، إلا مع الباء ، وما تبقى من حروف القسم يحذف الفعل معها وجوباً .
وقد علل ابن يعيش سبب حذف فعل القسم بقوله : " اعلم أن اللفظ إذا كثر في ألسنتهم ،
واستعمالهم آثروا تخفيفه ، ولما كان القسم ممّا يكثر استعماله ، ويتكرر دوره بالغوا في تخفيفه

1383 شرح ديوانه : 62/1 . وينظر : الكتاب : 339/1 . إصلاح المنطق : 221 . المعجم المفصل : 31/1 .

1384 ديوانه : 56 .

1385 نسب في البيان والتبيين : 62/4 ، إلى أعرابي محبوس . شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : 1315/3 .

1386 ينظر : الكتاب : 328/1 . ارتشاف الضرب : 212/2 .

1387 ينظر : شرح ابن عقيل : 177/2 . الأساليب الإنشائية في النحو العربي : 77 .

من غير جهة واحدة ، فتوخوا ضرورياً من التخفيف ؛ فحذفوا فعل القسم كثيراً للعلم به ، والاستغناء عنه ، ... واجتزاءً بدلالة حرف الجرِّ عليه فيقولون : **بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ** " (1388) .

ثانياً : حذف المسند إليه :

المسند إليه هو ركن ركين من أركان الجملة ، لذلك كان لا بُدَّ من وجوده فيها ، وقد يحذف أحياناً لقرينة تدل عليه ، ولولا هذه القرينة لما عُرِف سبب هذا الحذف ، " الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه ، هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأن يجدَّ خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس ، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس " (1389) .

وأمر حذف المسند إليه في الجملة الإنشائية حذفاً تقتضيه الصناعة النحوية فضلاً عن وجود الدليل ، أو تقدم الذِّكر ، ويحذف المسند إليه في الجملة الإنشائية فيما يأتي :

1- لدلالة المعنى عليه :

يحذف المبتدأ في الجملة الاسمية إذا دلَّ عليه المعنى ، كما في تركيب القسم : (في ذمِّي لِأَفْعَلَنَّ) فـ (في ذمِّي) شبه جملة متعلقة بمحذوف خبر مقدم ، والمبتدأ محذوف تقديره : (عهدٌ أو ميثاقٌ) ، وحذف لدلالة القسم عليه ، لأن السياق سياق قسمي (1390) . واختُلف في حذف المخصوص ، فذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يجوز حذفه إلا إذا تقدم ذكره ، والأكثر لم يشترط هذا في جواز حذفه (1391) .

وجاء في القرآن الكريم حذف المخصوص لدلالة المعنى عليه ، كقوله تعالى : ﴿ **وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا ، فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ** ﴾ (1392) أي : فنعلم الماهدون نحن ، وحذف المخصوص لدلالة المعنى عليه .

2 - لمجرد الاختصار إذا تقدم ذكره :

يحذف المسند إليه إذا تقدم ذكره ، اختصاراً ، إذ لا فائدة من ذكره ثانية ، فيصير كالركة اللغوية ، وذكر د . فضل عباس أن لا فائدة من ذكر المسند إليه لأن ذكره يصير عبثاً (1393) ويكثر حذفه في الأحوال الآتية :

1388 شرح المفصل : 94/9 ، 99 .

1389 ينظر : معني اللبيب : 853 .

1390 ينظر : ارتشاف الضرب : 30/2 .

1391 ينظر : شرح المفصل : 135/7 . ارتشاف الضرب : 24/3 .

1392 الذاريات : 48 .

أ - في المخصوص بالمدح أو الذم :

ذكر ابن يعيش أن الأصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان ، إلا أنه قد يجوز إسقاطه ، وحذفه إذا تقدم ذكره ، أو كان في اللفظ ما يدل عليه (1394) ومنه قوله تعالى :

﴿ وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ (1395) .

والمراد : نعم العبد أيوب ، ولم يذكره لتقدم قصته . ويحذف المخصوص بعد (حبذا) قليلاً ، ومنه قول عبد الله بن رواحة (1396) :

بِاسْمِ الْإِلَهِ وَبِهِ بَدِينَا
وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا
فَحَبِّذَا رَبًّا وَحَبِّذَا دِينَنَا

فحذف المخصوص لتقدم ذكره ، والتقدير : وحبذا الإله رباً .

ب- بعد فاء جواب الشرط الجازم :

كقوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ (1397) أي : (فصالحه أو عمله لنفسه ، و : إساءته عليها) وحسن الحذف ههنا لدخول فاء الجزاء على ما لا يصح للابتداء (1398) .

ج- في جواب الاستفهام :

كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ * نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾ (1399) فحذف المبتدأ لمجرد الاختصار ، والاحتراز عن العبث بظهوره ، والتقدير : هي نارٌ حامية ، ويحذف جواب الاستفهام الحرفي ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَُمُ النَّارِ ﴾ (1400) أي : هو النار .

1393 ينظر : البلاغة فنونها وأفنانها : 274 .

1394 ينظر : شرح المفصل : 136-135/7 .

1395 ص : 30 .

1396 ديوانه : 142 . وينظر : ارتشاف الضرب : 31/3 . اللسان : (بدا) . المعجم المفصل : 1277/3 .

1397 فصلت : 46 . الجاثية : 15 .

1398 ينظر : الإتقان في علوم القرآن : 161/2 . مغني اللبيب : 823-822 .

1399 القارعة : الآيتان : 11-10 .

1400 الحج : 72 .

د- في فاعل (أفعل به) :

بشرط العطف ، كي يصحّ تقدّم الدليل عليه ، ليحسن حذفه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾ (1401) ، فحذف المتعجب منه في التركيب الثاني المعطوف ، وهو (أبصر) ، لدلالة ما تقدّم عليه وهو : (بهم) ، إيجازاً ، واختصاراً ، وأمّا قول عروة ابن الورد (1402) :

فَذَلِكَ إِنْ يَلِقَ الْمَيِّتَةَ يَلْقَاهَا حَمِيداً ، وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

فحذف المتعجب منه ، ولم يتقدم عليه دليل ، وهذا شاذ (1403) ، والتقدير : أجدِرُ به .

3 - الدلالة على تفخيم الأمر وتعظيمه :

وهذه المسألة تتعلق بضمير الشأن المركب مع (ليت) ، حيث خُصَّ حذفه منصوباً بالضرورة ، ولا يكون إلا لغائب بارز أو متصل ، والمراد بهذا الضمير : الشأن والقصة ، فيلزمه الأفراد والغيبة إما مذكراً أو متصلاً ، - وهو الأكثر - أو مؤنثاً ، والقصد من هذا الضمير المبهم تعظيم الأمر ، وتفخيم الشأن ، فعليه يجب أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعتنى به (1404) ، ومنه قول عدي بن زيد (1405) :

فَلَيْتَ دَفَعْتَ اِهْمَ عَنِّي سَاعَةً فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلْتَ نَاعِمِي بَالِ

ف (ليت) لا تباشر الأفعال ، لذا وجب أن يكون التقدير : فليته ، أو فليتك ، أي : الأمر والشأن ، وخصه بعضهم بالضرورة كابن الشجري وابن هشام ، وردّه أبو حيان . ونقل عن ابن عصفور أن مذهب البصريين جواز حذفه في الضرورة ، وقبحه في الكلام ، فإذا ولي إن وأخواتها فعل فإنه يقبح في الكلام ، وفي الشعر (1406) .

وذكر يحيى بن حمزة العلوي أن الغرض من هذا الإبهام ، المبالغة في الحديث ، والتشويق إلى معرفة ما أبهم ؛ وإنما وجب ذلك في ضمير الشأن ، لما كان الغرض منه هو

¹⁴⁰¹ مريم : 38 .

¹⁴⁰² ديوانه : 73 . وينظر : شرح ابن عقيل : 152/3 . المعجم المفصل : 424 /1 ، 820 /2 .

¹⁴⁰³ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 236/4 . ارتشاف الضرب : 35/3 . همع الهوامع : 39/3 .

شرح ابن عقيل : 153-151/3 .

¹⁴⁰⁴ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 465-464/2 .

¹⁴⁰⁵ ديوانه : 162 . وينظر : النوادر في اللغة : 25 . أمالي ابن الشجري : 18/2 . مغني اللبيب : 381 .

ارتشاف الضرب : 134/2 .

¹⁴⁰⁶ ينظر : النوادر في اللغة : 25 . أمالي ابن الشجري : 19-18/2 . ارتشاف الضرب : 135-134/2 .

مغني اللبيب : 318 .

المبالغة في الحديث ، من جهة أنّ الجملة إذا صُدّرت بالضمير وفسرتها ، كانت النفوس متطلعة إلى تفسير ما أبهم، وبيان ما أُجملَ أكثر منها إذا كان من أولِّ وهلةً واضحاً جلياً فلا يكون لها توقان إليه، ولا تحظى بمزيد اشتياق (1407) .

وضمير الشأن مخالف للقياس في أمور منها :

1- أنه يعود على ما بعده لزوماً لوجوب تفسير إيهامه ؛ فلا يجوز أن تتقدم الجملة المفسرة له عليه .

2- وأنّ مفسره يجب أن يكون جملة على ما رأينا .

3- ويلزم الأفراد ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، ويقدر في المنكر (الشأن) وفي المؤنث القصة .

ثالثاً : حذف متعلقات الإسناد :

نقصد بمتهمات الجملة كل ما يلحق الجملة من مفاعيل ، ومضاف إليه ، وجار ومجرور ، وصفة وموصوف ، وغير ذلك مما يتعلق بالتركيب الإنشائي ، وسنستخدم – في مجتثنا هذا – نماذج تقتصر على مرادنا ، وتقي بالغرض المطلوب .

1 - حذف المفعول به :

ذكر الجرجاني أن المفعول به قد يحذف في الأفعال المتعدية ، وذلك لغرض إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين ، من غير ذكر المفعولين ، فكأن الفعل يصبح غير متعد كقول الناس : فلان يحلُّ ويعقدُّ ، ويأمر وينهي ، ويضرُّ ، وينفع ، فالمعنى في ذلك كله على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق ، وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول ، حتى كأنك قلت : صار إليه الحل والعقد ، وصار بحيث يكون منه حلُّ وعقد وأمر ونهي ، وضرٌّ ونفع (1408) . وعلى هذا يكون الموقف موقف مدح أو ذمٍّ ، تريد أن تثبت ذلك العمل للفاعل ، فكأنه يصبح كالسجية أو الغريزة فيه حسب ما يقتضيه الموقف .

ثم إنَّ المفعول به هو أكثر المحذوفات دوراناً في الجملة ، وأشار عبد القاهر الجرجاني إلى أن الحاجة إليه أمسَّ ، وهو ما نحن بصده أخصَّ ، واللطائف كأنها فيه أكثر ، وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر (1409) .

والمفعول به كثير الحذف في الجملتين الإنشائية ، والخبرية ، ومن دلالة حذف

المفعول به في الجملة الإنشائية ما يأتي :

أ - حذفه اختصاراً أو اقتصاراً :

يقصد بحذف المفعول اختصاراً الحذف لدليل ، ويقصد بالاختصار الحذف لغير دليل (1410) وهذا ظاهر في حذف المتعجب منه في أسلوب التعجب ، وتختص به صيغة (ما أفعله) فمن الأول قولك : لقيتُ زيداً ، وما أحسنَ ، وذلك لتقدم ذكر المتعجب منه وهو (زيداً) فعلم ، فجاز حذفه إيجازاً واختصاراً ، ومن قول امرئ القيس (1411) :

أرى أمَّ عمروٍ دمعها قد تحدرتْ
بُكاءً على عمروٍ وما كان أصبراً

1408 ينظر : دلائل الإعجاز : 118-119 .

1409 ينظر : المصدر نفسه : 118 .

1410 ينظر : الإتقان في علوم القرآن : 149/2 . مغني اللبيب : 797 .

1411 ديوانه : 69 . وينظر : شرح ابن عقيل : 151/3 .

وتقدير الكلام : وما كان أصبرها ، فحذف الضمير ، وهو مفعول (أفعل) للدلالة عليه ، بما تقدم (1412) . ويجوز أن يكون حذف المتعجب منه ضرورة للوزن والقافية .
أما في أسماء الأفعال المتعدية فيحذف المفعول اختصاراً ، لأن الغرض منها الإيجاز والاختصار ، ونوع من المبالغة ، ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها (1413) .

ومن الأمثلة على ذلك (آمين) : فهو اسم فعل أمر بمعنى (استجب) ، وهو متعدّ ولم يُحفظ له مفعول ، ومن ذلك (إيه) : وهي نائبة عن (زد أو حدّث) وإذا كانت نائبة عن (حدّث) فهي متعدية تقول (حدّث زيدا عن كذا) إلا أنهم ذكروها مع اللازمة نظراً إلى الاستعمال إذ لا يكادون يقولون إيه الحديث ، وإن كان القياس لا يأباه ، بل يقتضيه ، لأنه اسم ناب عن فعل متعدّ ، فوجب أن يكون كذلك ، لأنه عبارة عنهما .

وقد أظهر بعض المحدثين مفعول (إيه) في قوله (1414) :

إِيهِ أَحَادِيثَ نَعْمَانٍ وَسَاكِنَهُ إِنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الْأَحْبَابِ أَسْمَارُ

وقال أبو حيان لا أظنه يصح ، لأنه لا يستعمل مفعول بعده .

وقال بعض النحويين في قول ذي الرمة (1415) :

وَقَفْنَا فَقُلْنَا : إِيهِ عَنِّ أُمَّ سَالِمٍ ! وَمَا بِالْ تَكْلِيمِ الدِّيارِ الْبَلَّاقِعِ ؟

إذا نوّنت ، فقلت (إيه) فكأنك قلت : استزادة ، كأنك قلت : هات حديثاً ما ، لأن التنوين تنكير ، وقال ابن سيده : إنّما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثاً معروفاً ، كأنه قال : حدّثنا الحديث ، أو خبرنا الخبر (1416) .

¹⁴¹² ينظر : شرح الرضي على الكافية : 236/4 . ارتشاف الضرب : 35/3 . همع الهوامع : 39 . شرح ابن عقيل : 153-151/3 .

¹⁴¹³ ينظر : شرح المفصل : 25/4 .

¹⁴¹⁴ البيت لـ (صرّ در) في ديوانه : 27 . وهو من شواهد أبي حيان في ارتشاف الضرب : 203/3 ، وقد أخطأ محقق الكتاب في نسبته معتمداً على رواية نفع الطيب : 408-407/2 ، وصدّره فيه برواية مختلفة هي : (وعللّ النفس عنهم بالحديث بهم) ؛ وعليه لا شاهد فيه . وهو من شواهد ابن هشام في شرح شذور الذهب : 118 .

¹⁴¹⁵ ديوانه : 778/2 . اللسان : (إيه) .

¹⁴¹⁶ ينظر : شرح المفصل : 31/4 . ارتشاف الضرب : 203/3 . همع الهوامع : 82/3 . اللسان : (إيه) .

ويحذف كذلك مفعول هاك ، فنقول : (هاك يا رجلُ) والكاف للخطاب، وهو بمعنى :
(خذ) ناب مناب فعل متعدُّ .

ب- حذف المفعول به لقصد البيان بعد الإبهام :

يحذف مفعول فعل المشيئة والإرادة ونحوهما ، إذا وقع شرطاً ، ويكون الجواب حينئذ
دالاً عليه ، بشرط ألا يكون غريباً أو عظيماً فإنه لا يذكر (1417) ؛ ومثال على ذلك قوله
تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (1418) فالجواب يدل على المفعول المحذوف
ويقدر من جنسه أي : لو شاء هدايتكم لهداكم ، لأنه إذا سمع السامع (فلو شاء) تعلقت نفسه
بمُشَاء انبهم عليه لا يدري ما هو ؟ فلماً ذكر الجواب استبان بعد إبهامه .

ذكر الفراء أن مفعول المشيئة قد يحذف ، وخاصة في الجزاء ، كقوله تعالى :
﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ (1419) فهذا بين أن المشيئة واقعة على الإيمان والكفر
، يعني أن الجواب هو الذي يدل على المفعول المحذوف، والتقدير: فمن شاء أن يؤمن فليؤمن
، ومن شاء أن يكفر فليكفر ، وهما متروكان ، وكقولك : إن شئت فقم ، وإن شئت فلا تقم
، والمعنى : إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت ألا تقوم فلا تقم ، ومنه : بأيهم شئت فمر ،
وهم يريدون : بأيهم شئت أن تمر فمر (1420) .

وغير ذلك من شواهد أفعال المشيئة والإرادة ، فإن حذف المفاعيل فيها كثيرة الجريان
والورود .

ج - حذف المفعول به لدلالة قرينة لفظية عليه :

قد يحذف المنادى ، وتبقى أداة النداء تدلُّ عليه ، وقد اختلف في هذا الحذف ، فذهب
الخليل وسيبويه ومن وافقهما إلى أنه إذا حذف المنادى بعد (يا) وبأشرها فعل اعتبر المنادى
محذوفاً ، وبقاء (يا) على بابها في النداء ، وتقدير منادى محذوف ، وذهب أبو عبيدة
والأخفش وابن جني وغيرهم إلى اعتبارها حرف تنبيه مجرداً من النداء ، وقال ابن مالك : إذا

¹⁴¹⁷ ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 148/2 . شروح التلخيص : 131/2-132 .

¹⁴¹⁸ النحل : 9 .

¹⁴¹⁹ الكهف : 29 .

¹⁴²⁰ ينظر : معاني القرآن للفراء : 205/1 .

وليها دعاء أو أمر فالمنادى محذوف، وإن وليها (ليت ، أو رَبِّ ، أو حَبِّدَا) فهي للتببيه¹⁴²¹ .

ومنه قول ذي الرمة (1422) :

أَلَا يَا إِسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَرَائِكِ الْقَطْرِ
والتقدير : ألا يا هذه اسلمي فحذف المنادى ، ودلَّ حرف النداء عليه .

2- حذف المضاف إليه :

يحذف المضاف إليه ، بكثرة ، في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، وهذا الحذف ضرب من التخفيف ، إلا أن حذفه قليل ، قياساً إلى غيره .

وقد ذكر ابن جنبي وابن الأثير أن دلالة هذا الحذف هي ضرب من الاتساع (1423) كقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي ﴾^(1424) ، وحذفت الياء ههنا لدلالة الكسرة قبلها عليها ، ولا يكون ذلك إلا في النداء ، لأن النداء مما يكثر فيه الحذف والتغيير لكثرة استعماله ، كثر التغيير فيه بالحذف تخفيفاً^(1425) .

في الحقيقة إن القدماء لم يوفوا المضاف إليه المحذوف حقّه ، ولم يذكروا له فضيلة سوى أنه عنصر فعال في جلاء المعنى وبلاغة العبارة .

3 - حذف المخصوص مع صفته شذوذاً :

ذكر النحاة أنّ الجملة الإنشائية لا تقع صفة أو حالاً ، وأولوا ما جاء من ذلك على خلافه ، فجعلوا الجملة مقولة قول لموصوف محذوف كقول الشاعر (1426) :

بئس مقامُ الشَّيخِ أَمْرِسُ أَمْرِسِ إِمَّا عَلَى قَعْرِ وَإِمَّا أَفْعَسِيسِ

فالجملة الإنشائية (أَمْرِسُ) جملة فعلية مقولة قول لموصوف محذوف تقديره : بئس مقامُ الشَّيخِ مقامٌ مقولٌ فيه : أَمْرِسُ ، أَمْرِسُ .

¹⁴²¹ ينظر : الكتاب : 218-219 . الجمل للخليل : 210-211 . مجاز القرآن : 93/2-94 . معاني

القرآن للأخفش: 648-649 . أمالي ابن الشجري: 69-70 ، 409-410 ، 412 ، 414 . الخصائص:

196/2 ، 278-376 ، 279 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 179 . مغني اللبيب : 488-489 .

¹⁴²² ديوانه : 559/1 . وينظر : معاني القرآن للأخفش : 649/2 . الخصائص : 278/2 .

¹⁴²³ ينظر : الخصائص : 362/2 . المثلث السائر : 99/2 .

¹⁴²⁴ الأعراف : 151 .

¹⁴²⁵ ينظر : أمالي ابن الشجري : 73/2 .

¹⁴²⁶ نسبه ابن منظور في اللسان : (قعس ، مرس) ، إلى الراجز ، وصدوره مثلٌ في مجمع الأمثال :

97/1 . سر صناعة الإعراب : 389/1 . الإيضاح في علوم البلاغة : 616/1 . ارتشاف الضرب : 26/3 .

4- حذف الموصوف : ويكثر وقوعه في النداء ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ إِنَّا لَمُهْتَدُونَ ﴾ (1427) ، والتقدير : يا أيُّها الرَّجُلُ السَّاحِرُ (1428) .

رابعاً : الحذف في تركيب الجمل :

تحذف الجملة بأسرها ، ولا يبقى شيء منها إلا ما يدلُّ على المحذوف ، وهذا في أكثره مختص بتركيب الشرط والقسم ، ومن دلالة الحذف في هذا النوع ما يأتي :

1- حذف جملي فعل الشرط ، والقسم :

أ - حذفهما لدلالة المعنى عليهما :

يحذف فعل الشرط لدلالة المعنى عليه ، وخاصة بعد الأداة (إن) ، لأنها أم أدوات الشرط ، وهو مطرد بعد الطلب كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ (1429) فهذا على حذف أداة الشرط وفعلها بعد (فاتبعوني) لدلالة المعنى عليه لأن التقدير : إِنْ تَتَّبِعُونِي يُحِبُّكُمْ اللَّهُ ، وهو كثير ، وجاء من غيره في قوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإَيَّيَ فَاعْبُدُون ﴾ (1430) والتقدير : فإن لم يتأتَّ إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإيَّاي فاعبدون في غيرها . وجاء مثله في القرآن .

ويحذف فعل الشرط وحده ، وتبقى الأداة ، ويكون الحذف في السعة ، وللعلم به ، إذا كان فعل الشرط منفيّاً بـ (لا) ، كقول الأحوص (1431) :

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

فالمعنى : وإن لا تطلقها يعلُّ ؛ أو من غير : إن ، كقولك : مَنْ يَسَلِّمْ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، وَمَنْ لَا فَلَ تَعْبَأْ بِهِ ؛ أي : وَمَنْ لَا يَسَلِّمْ عَلَيْكَ ، فلا تعبأ به (1432) .

1427 الزخرف : 49 .

1428 ينظر : المتك السائر : 102/2 .

1429 آل عمران : 31 .

1430 العنكبوت : 56 .

1431 شعره : 238 . وينظر : ارتشاف الضرب : 561/2 . مغني اللبيب : 848 . شرح التصريح على

التوضيح : 252/2 .

وجعل الزمخشري من باب حذف جملة الشرط قوله تعالى : ﴿ بَلِ اللّٰهُ فَاعْبُدْ ﴾⁽¹⁴³³⁾ كأنه قال : لا تعبد ما أمروك بعبادته ، بل إن كنتَ عاقلاً فاعبد الله ، فحذف الشرط ، وجعل تقديم المفعول عوضاً منه (1434) .

ومن هذا القبيل حذف جملة القسم لدلالة المعنى عليها ، إذا ما قيل : لأفعلنَّ ، أو (لقد فعل) أو (لئن فعل) ولم يتقدم جملة قسم ؛ فثمّة جملة قسم مقدّرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا ﴾^(1435) أي : (والله أو أقسم) ، وقوله تعالى : ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحَنَّهُ ﴾^(1436) والتقدير : أقسم ، فحذف جملة القسم وكقوله
تعالى : _____

﴿ وَلَئِن أَطَعْتُمْ بَشْرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَاسِرُونَ ﴾^(1437) .

ب - الدلالة على التفخيم والتعظيم :

ذكر الزمخشري أن الحذف في جملة القسم يدل على التهويل والتعظيم في قوله تعالى : ﴿ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴾^(1438) فبين لهم ما أنذرهم منه وأوعدهم به ، وقد مرّ ما في إيضاح الشيء بعد إبهامه ، من تفخيمه وتعظيمه ، وهو جواب قسم محذوف ، والقسم لتوكيد الوعيد ، وأنّ ما أوعدوا به ما لا مدخل فيه للريب ، وكرّره معطوفاً - أي كرر جواب القسم مرتين بعد لتروُنَّ بـ (ثم) ، تغليظاً في التهديد ، وزيادة في التهويل^(1439) .

2- حذف جملتي جواب الشرط والقسم :

يحذف جواب الشرط والقسم لأسباب منها :

أ- إذا دلّ عليه دليل ، اختصاراً ، لا يصلح أن يكون جواباً له : وهذا الدليل إمّا أن يتقدم على فعل الشرط ، أو يكتنفه ، أو لدلالة جواب القسم عليه . مثال ما تقدّم على فعل

¹⁴³² ينظر : شرح الرضي على الكافية: 87 . ارتشاف الضرب : 560/2-561 . شرح شذور الذهب : 343 . مغني اللبيب : 847-848 . الإتيان في علوم القرآن : 167/2-168 . شرح التصريح على التوضيح : 252/2 .

¹⁴³³ الزمر : 66 .

¹⁴³⁴ ينظر : الكشف : 132/4 .

¹⁴³⁵ النمل : 15 .

¹⁴³⁶ النمل : 21 .

¹⁴³⁷ المؤمنون : 34 .

¹⁴³⁸ التكاثر : 6 .

¹⁴³⁹ ينظر : الكشف : 792/4 .

الشرط ، (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ) ، فجواب الشرط محذوف ، لدلالة جملة (أَنْتَ ظَالِمٌ) عليه ، وكقوله تعالى : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (1440) .

أما إذا اكتتفه ، فنحو (أَنْتَ إِنْ فَعَلْتَ ظَالِمٌ) ، فجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر ، وجواب الشرط محذوف لدلالة المعنى عليه ، ومثله قوله تعالى : ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُنِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾ (1441) فاعترض الشرط ههنا ، وحُذِفَ جوابه بين (عسى) واسمها وخبرها .

ومثال ما توسط فيه الشرط بين الفعل ومفعوله ، قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِيَّيْ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ (1442) .

وما توسط فيه الشرط بين الفعل والحال نذكر قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ : ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾ (1443) ، وما توسط الشرط بين (لولا) التحضيضية وفعلها نذكر — أيضاً — قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (1444) (وعليه فاشترط لحذف جواب الشرط أن يكون فعل الشرط ماضياً ، كما في : (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ) وإنما جاز ذلك حتى لا تعمل الأداة في الشرط لفظاً ، وقد يجيء في الشعر مضارعاً ، نحو : آتِيكَ إِنْ آتَيْتَنِي كَقَوْلِ أَبِي ذُوَيْبِ الْهَذَلِيِّ (1445) :

فَقَلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِثْمَهَا مُطَبَّعَةٌ مِّنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

كأنه قال : (لا يضيرها من يأتها) ، فحذف جواب الشرط وفعل الشرط مضارع لدلالة (لا يضيرها) عليه لأنه في نية التقديم (1446) .

1440 النمل : 64 .

1441 البقرة : 246 .

1442 الزمر : 13 .

1443 يوسف : 99 .

1444 الواقعة : الآيتان : 86-87 .

1445 شرح أشعار الهذليين : 280/1 . وينظر : الكتاب : 70/3 . شرح الرضي على الكافية : 100/4 .

1446 ينظر : الكتاب : 70/3 . شرح الرضي على الكافية : 100/4 . شرح التصريح على التوضيح : 249/2 .

ويحذف جواب الشرط إذا اجتمع مع القسم ، وكان سابقاً عليه ، نحو : (والله **إِنْ آتَيْتَنِي لَا أَفْعَلُ**) فد (لا أفعل) جواب قسم ، وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم .

قال سيبويه : " فإذا بدأت بالقسم ، لم يجز إلا أن يكون عليه ، ألا ترى أنك تقول : (لَئِنْ آتَيْتَنِي لَا أَفْعَلُ ذَاكَ) لأنها لام القسم ، لا يحسن في الكلام (لَئِنْ آتَيْتَنِي لَا أَفْعَلُ) ؛ لأن الآخر لا يكون جزءاً " (1447) ، وكقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ (1448) ويجوز حذف جواب (لو ولولا) لدلالة المعنى عليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ (1449) أي (لنفذ) وحذف جواب (لو) لدلالة ما قبله عليه ، وهو قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ ﴾ (1450) وجواب (لولا) كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ لَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتَهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ (1451) أي : (لعذبكم) ، ويحذف جواب

(إذا) كذلك ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (1452) أي : أعرضوا .

ويحذف جواب (لَمَّا) كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ﴾ (1453) على رأي من منع مجيء جواب لَمَّا مقترناً بالفاء ، فالجواب محذوف تقديره : انقسموا قسمين : فمنهم مقتصد . وفي قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ (1454) فالواو الأولى أو الثانية زائدة على رأي الأخفش والكوفيين ، والجواب مذکور ، وعلى رأي غيرهما عاطفتان ، والجواب محذوف للعلم به (1455) .

1447 الكتاب : 84/3 .

1448 الحشر : 12 .

1449 الكهف : 109 .

1450 الكهف : 109 .

1451 النور : 20 .

1452 يس : 45 .

1453 لقمان : 32 .

1454 الصافات : 103-104 .

1455 ينظر : سر صناعة الإعراب : 645/2-646 . مغني اللبيب : 370 ، 474 .

ويحذف جواب (أَمَّا) كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ
 إِيمَانِكُمْ ﴾ (1456) فحذف جواب (أَمَّا) والتقدير : فيقال لهم : أكفرتُمْ (1457) ، ويجب حذف
 جواب القسم إذا تقدّم عليه أو اكتنفته ما يغني عن الجواب .
 ومن اجتماعه مع الشرط : (إِنْ تَزْرُقِي وَاللَّهِ أَكْرَمُكَ) ونحو زيدٌ - والله - قائمٌ ،
 فقد اكتنفت جواب القسم بين فعل الشرط وجوابه في التركيب الأول ، وفي التركيب الثاني بين
 المبتدأ والخبر ، وحذف جواب القسم لدلالة المعنى عليه ، وكذلك قولك : أنت كريمٌ والله ، ويجوز ،
 كقول الزمخشري ، في قوله تعالى : ﴿ وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ (1458) أن يكون المقسم
 عليه محذوفاً وهو (لِيَعْدَبَنَّ) يدلُّ عليه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾ (1459)
 ، وكقوله تعالى : ﴿ ق * وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ * بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ ﴾ (1460)
 ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ .. ﴾ (1461) فجواب القسم محذوف أي (لِيَهْلِكَنَّ) بدليل قوله
 (وكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ) أو (إِنَّكَ لَمُنْذِرٌ) بدليل (بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ) (1462) .
 * ويجوز قليلاً في الشعر اعتبار الشرط وإلغاء القسم على الرغم من تقدمه ومنه قول
 الأعمش (1463) :

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَن غِيبٍ لَا تُلْفِنَا مِن دِمَاءِ الْقَوْمِ نَتَفِئُلُ
 مَعَرَكَةً

فقد تصدّر البيت بالقسم (لئن) ، وهو سابق على الشرط ، إلا أنه جعل الجواب
 للشرط ضرورة .
ب - الدلالة على التفخيم والتعظيم والتحدي :

-
- 1456 آل عمران : 106 .
 1457 ينظر : مغني اللبيب : 80 . شرح الرضي على الكافية : 470/4 . المثلث السائر : 109-105/2 .
 1458 الفجر : الآيتان : 1-2 .
 1459 الفجر : 6 .
 1460 ق : 36 .
 1461 ق : 1 ، 2 / 36 .
 1462 ينظر : الكشاف : 70/4 ، 379 ، 747 . مغني اللبيب : 847 . الإتيان في علوم القرآن : 168/2 ،
 375 . المثلث السائر : 105/2 .
 1463 ديوانه : 63 . وروايته في الديوان (لم تُلفنا) وعليه لا شاهد فيه . وينظر : شرح الرضي على
 الكافية : 457/4 .

يحذف جواب الشرط في مواقع التفخيم والتعظيم والتهويل ، بقصد شغل ذهن السامع في كل مقال ، لأنه لو صرَّحَ بالجواب لعلمَ ووقف الذهن عنده ، فلا يكون لذلك وقع ولا أثر على النفوس ، وقد صرَّحَ الزركشي بذلك ، بقوله : " وحذف الجواب يقع في مواقع التفخيم والتعظيم ، وإنما يحذف لقصد المبالغة ، لأنَّ السامع مع أقصى تخيله يذهب منه الذهن كلُّ مذهبٍ ، ولو صرَّحَ بالجواب ، لوقف الذهن عند المصرَّح به ، فلا يكون له ذلك الوقع " (1464) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ (1465)
فحذف جواب الشرط للدلالة على التعظيم والتهويل ، والتقدير : لرأيتَ أمراً فظيماً ، لا تكاد تحيط به العبارة (1466) .

وذكر القزويني أن جواب الشرط يحذف للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كلُّ مذهبٍ ممكنٍ ، فلا يتصوّر مطلوباً أو مكروهاً إلا يجوز أن يكون الأمر أعظم منه (1467) . كقوله تعالى : ﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (1468) فحذف الجواب إذا كان وصف ما يجدونه ، ويلقونه عند ذلك لا يتناهى ، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه ، وتركت النفوس تقدّر ما شاءته ، ولا تبلغ مع ذلك كنه ما هنالك (1469) . وذكر صاحب الكشاف أن الحذف في هذه الآية : على أنه شيء لا يحيط به الوصف (1470) .

هذا مبنيٌّ على أن هذه الواو عاطفة ، والجواب محذوف ، وذهب الأخفش والكوفيون على أن هذه الواو في (وفتحت) زائدة، وجملة (فُتِحَتْ) هي الجواب، وعليه لا شاهد (1471) .

ويحذف جواب القسم للدلالة على الإعجاز والتحدي ، وقد بيّن الزمخشري ذلك بقوله تعالى : ﴿ ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾ (1472) فجواب القسم محذوف لدلالة التحدي عليه ، كأنه قال : والقرآن ذي الذكر ، إنه لكلام معجز (1473) .

1464 البرهان : 183/3 .

1465 السجدة : 12 .

1466 ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 57/2 . مغني اللبيب : 850 .

1467 ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 187-188/1 .

1468 الزمر : 73 .

1469 ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 57/2 .

1470 ينظر : الكشاف : 41/4 .

1471 ينظر : مغني اللبيب : 473 .

وذكر ابن جني أنّ حذف الجواب أبلغ من ذكره؛ لأن المعنى يبقى مفتوحاً على كافة الاحتمالات؛ في الجميل من الأفعال، وفي المكروه منها؛ فإذا قلت لسلامك: والله لئن قمت إليك، وسكت عن ذكر الجواب، ذهب بفكره إلى أنواع المكروه من الضرب، والقتل، والكسر، وغير ذلك، فتمنّلت في فكره أنواع العقوبات، فتكاثرت عليه، وعظمت الحال في نفسه، ولم يدر أيها يتقي؛ ولو ذكرت الجواب، لقيدت الفعل بالضرب، فلم يخطر في باله من المكروه غيره؛ وكذلك الحال في الجميل من الفعل، إذا قلت: والله لئن زرتني، وسكت، تصورت له أنواع الجميل وضروبه من الإحسان إليه، والإنعام عليه، ولو قيدت الجواب، فذكرته، بقولك: والله لئن زرتني لأعطيتك ديناراً، رمى بفكره نحو الدينار؛ ولم يجل في خذه شيء من الجميل سواه، وربما يكون غير راغب فيه؛ فلا يدعو ذلك إلى الزيارة (1474).

3- حذف تركيب الشرط: كقوله تعالى: ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ (1475) والتقدير: إذا لو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق (1476). فحذف تركيب الشرط المؤلف من (لو والفعل والجواب).

خامساً: حذف الحروف:

أكثر اللغويين من حذف حروف المعاني، لكثرة استعمالها في الكلام إيجازاً، واختصاراً، رغم أن الأصل هو خلاف ذلك، فعندهم "حذف الحرف ليس بقياس؛ وذلك أن الحرف نائب عن الفعل، وفاعله، فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصاراً، واختصار المختصر إجحاف به" (1477) ومن حذف الحروف في الجملة الإنشائية ما يأتي:

1- حذف همزة الاستفهام:

تحذف همزة الاستفهام في الجملة، وتبقى قرينة النغمة دالة عليها، لأن طريقة نطق الجملة الاستفهامية هي ما تميزها عن الخبرية، فالنغمة في الجملة تعدّ قرينة من القرائن

1472 ص: 1 .

1473 ينظر: الكشف: 70/4 .

1474 ينظر: سر صناعة الإعراب: 2/ 649 .

1475 المؤمنون: 91 .

1476 ينظر: الفلك السائر: 2/ 106 .

1477 المحتسب: 51/1 . وينظر: الإتقان في علوم القرآن: 2/ 165 .

اللفظية يتوقف عليها ، أحياناً ، مدلول الكلام ، وقد تغني عن بعض الأدوات ، كأدوات الاستفهام مثلاً ؛ ولذلك يلجأ النحاة إلى بيان ما تحتمله الجملة من دلالات (1478) .
وعليه ، فإن قول عمر بن أبي ربيعة (1479) :

ثُمَّ قَالُوا تُحِبُّهَا قُلْتُ بِهَرَا عَدَدَ النَّجْمِ وَالْحَصَى وَالثَّرَابِ

قيل أراد : (أحبُّها) على نغمة الاستفهام ، وحذفه ، وقيل : إنه خبر أي : (أنت تحبها) فنغمة الإنشاء غير نغمة الخبر ، وفقدان النغمة قد يؤدي بالضرورة إلى الإلباس المعنى .
وعاب أبو عمرو بن العلاء ، وحمل هذا التركيب على الاستفهام ، لأن حذف الاستفهام غير جائز عنده (1480) .

و قال د. تمام حسان في البيت : لا بد هنا أن نشير إلى أنه يمكن في بيت عمرو بن أبي ربيعة هذا مع تغير النغمة أن يفهم منه معنى التقرير للتأنيب أو التعبير ، أو للإلجاء إلى الاعتراف ، وخلص د تمام : إلى أن للنغمة دلالة وظيفية على معاني الجمل تتضح في صلاحية الجمل التأثيرية المختصرة نحو : لا ، ونعم (1481) .

وخرّج قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (1482) على الحذف ، والتقدير ، على من رأى أن هناك حذفاً : أو تلك ، فحذف همزة الاستفهام وأبقى قرينة النغمة دالة عليها (1483) .

وذكر عن ابن الأنباري أنه لا يجوز حذف الحرف إلا إذا كان هناك فارق بين الأخبار والاستخبار (1484) .

وتحذف ألف الاستفهام إذا تقدمت على (أم) وفي حذفها أقوال : خصه سيبويه وبعض النحويين بالضرورة ، وأجاز الأخفش الحذف عند أمن اللبس في الاختيار وسعة الكلام ،

1478 ينظر : العلاقة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : 298 .

1479 شرح ديوانه : 64 . مغني اللبيب : 20 . المعجم المفصل : 101/1 .

1480 ينظر : المقتضب : 610/2 .

1481 ينظر : اللغة العربية معناها ، ومبناها ، 227-228 .

1482 الشعراء : 22 .

1483 ينظر : معاني القرآن للأخفش : 646/2 . المحتسب : 50/1 .

1484 ينظر : تفسير البحر المحيط : 166/4 .

إن لم تقع بعدها (أم) وعند جمهور النحاة جائز مطرد لأمن اللبس ، واختاره المرادي لكثرتة
نظماً و نثراً (1485) ومما جاء من ذلك في الشعر قول عمر بن أبي ربيعة (1486) :
فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرَ أَمْ بِشِمَانِ ؟

أراد : أسبع ، وذلك لدلالة (أم) عليها .

وقد تحذف همزة الاستفهام تخفيفاً ، لكرهية الهمزتين (1487) ، كقوله تعالى : ﴿سَوَاءٌ

عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (1488) .

2- حذف فاء الجواب :

اختلف في حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط ، فذهب سيبويه ، وجمهور النحويين
إلى جواز الحذف ضرورة ، وامتناعه عن السعة ، وذهب الفراء ، والأخفش وبعض
البغداديين ، وابن مالك في بعض كتبه إلى جوازه ضرورة واختياراً ، وذهب المبرد إلى عدم
جوازه حتى في الشعر ، وذكر أن الرواية الصحيحة للبيت المشهور على حذف الفاء في كتب
اللغة (1489) :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

هي : مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ فَاللَّهُ يَشْكُرُهُ

¹⁴⁸⁵ ينظر : الكتاب : 175-174/3 . معاني القرآن للأخفش : 646/2 . الخصائص : 281/2 . الأزهية :
127 . أمالي ابن الشجري : 407-406/1 . شرح المفصل : 155-154/8 . تسهيل الفوائد وتكميل
المقاصد : 176 . رصف المبانى : 45 . الجنى الداني : 34-35 . مغني اللبيب : 19-20 .
¹⁴⁸⁶ شرح ديوانه : 380 . الكتاب : 175/3 . المحتسب : 50/1 . مغني اللبيب : 20 . المعجم المفصل :
1018/2 .

¹⁴⁸⁷ ينظر : المحتسب : 50/1 .

¹⁴⁸⁸ البقرة : 6 .

¹⁴⁸⁹ نسب في الكتاب : 65-64/3 ، إلى حسان بن ثابت ، وهو في زيادات ديوانه : 516/1 ، وفي
المقتضب : 72/2 . وأمالي ابن الشجري : 154/1 ، 9/2 . 144 . ومغني اللبيب : 80 . واللسان :
(بجل) إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت . المعجم المفصل : 1016/2 .

وعلى هذه الرواية لا حجة على حذف الفاء؛ وذكر ابن جني أنّ الفاء حذفت ههنا اختصاراً وتخفيفاً (1490) . وخرج الأخفش قوله تعالى : ﴿ إِنَّ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾ (1491) على حذف الفاء أي : فالوصية للوالدين ، أو فعلية الوصية (1492) . ولم يرتضِ ابن هشام هذا الرأي فذهب مذهباً آخر ، وحجته في ذلك أن الفاء لا تحذف إلا ضرورة ، فـ (الوصية) في الآية نائب عن فاعل (كتب) و (للوالدين) متعلق بها ، لا خبر ، والجواب محذوف ، أي : فليوص (1493) . وتحذف الفاء من جواب : أمّا ، للضرورة الشعرية ، كقول الشاعر (1494) :

فَأَمَّا الْقِتَالَ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ
أراد : فلا قتال لديكم ، فحذف الفاء ضرورة .

وكذلك تحذف من القول المحذوف الذي يقع جواباً لـ : أمّا ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ، فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تُكْفُرُونَ ﴾ (1495) والأصل : فيقال لهم : أكفرتم ؛ وزعم بعض المتأخرين أنّ فاء جواب : أمّا ، لا تحذف إلا في الضرورة ، وأنّ الجواب : فذوقوا ، والأصل : (فيقال لهم فذوقوا) ، فلما حذفت الفاء من القول انتقلت إلى المقول (1496) .

¹⁴⁹⁰ ينظر : الكتاب : 64-65 ، 114 . معاني القرآن للفراء : 476/1 . معاني القرآن للأخفش : 350/1 . المقتضب : 72-73 . الخصائص : 281/2 . سر صناعة الإعراب : 264/1-265 . أمالي ابن الشجري : 154/1 ، 9/2 ، 124 . شرح المفصل : 2-3 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 236 . مغني اللبيب : 218-219 .

¹⁴⁹¹ البقرة : 180 .

¹⁴⁹² ينظر : معاني القرآن للأخفش : 350/1 . مشكل إعراب القرآن لمكي : 84/1 . الإتيقان في علوم القرآن : 166/2 . مغني اللبيب : 832 . معاني القرآن للزجاج : 250/1 .
¹⁴⁹³ ينظر : مغني اللبيب : 133 .

¹⁴⁹⁴ الحارث بن خالد المخزومي . شعره : 45 . ينظر : سر صناعة الإعراب : 265/1 . شرح المفصل : 12/9 .

¹⁴⁹⁵ آل عمران : 106 .

¹⁴⁹⁶ ينظر : سر صناعة الإعراب : 265/1 . شرح المفصل : 12/9 . شرح الرضي على الكافية : 470/4 . مغني اللبيب : 80-81 .

² نسبه الرضي في شرح الرضي على الكافية : 85/4 ، 125 ، إلى حسان بن ثابت ، وابن هشام في شرح شذور الذهب : 211 ، إلى أبي طالب عم النبي (ص) ، وقيل للأعشى ، والشاهد غير موجود في دواوينهم ؛ وقال البغدادي في الخزانة : 12/9 ، 14 : البيت لا يعرف قائله .

3- حذف لام الأمر :

اختلف النحاة في حذف لام الأمر ، وإبقاء عملها على مذاهب ، فمذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا في ضرورة شعر ، ومذهب المبرد المنع حتى في الشعر ، ومن الأبيات التي احتج بها على حذف لام الطلب، وإبقاء عملها قول الشاعر (1497) :

مُحَمَّدٌ تَفَدِّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا

ف (تَفَدِّ) فعل مضارع مجزوم بلام الأمر المحذوفة ، مع بقاء عملها ، وأنكر ذلك المبرد وحجته أن البيت مجهول القائل .

ومذهب الكوفيين أنه يجوز حذفها بعد الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (1498) والتقدير : ليقوموا الصلاة .

وأجاز بعضهم حذف هذه اللام بعد قول غير أمر نحو : قلت لزيد : يضربُ عمرًا ، أي : ليضربُ . وقال أبو حيان وابن هشام : والصحيح أن حذفها مختص بالشعر (1499) .

4- حذف (لا) النافية في جواب القسم :

و يطرد في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً ، كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفَ ﴾ (1500) أي : لا تفتأ .
ومنه قول امرئ القيس (1501) :

فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي
والتقدير : لا أبرح ، ويقال مع الماضي ، كقول المتنخل الهذلي (1502) :

فَلَا وَاللَّهِ نَادَى الْحَيُّ ضَيْفِي هُدُوءاً بِالْمَسَاءَةِ وَالْعِلَاطِ

وقد سهله تقدم (لا) على القسم ، وجواب القسم (نادى) والتقدير : (لا نادى) فحذف (لا) لدلالة (لا) السابقة عليها ، وذكر الرضي أنه لم يحذف الثاني ، بل فصل بينه

1498 إبراهيم : 31 .

1499 ينظر : المقتضب : 132/2-133 . سر صناعة الإعراب : 390/1 . شرح الرضي على الكافية :

85/4 . ارتشاف الضرب : 542/2 . مغني اللبيب : 840 .

1500 يوسف : 85 .

1501 ديوانه : 32 .

1502 شرح أشعار الهذليين : 1269/3 . وينظر : اللسان : (علط) .

وبين الفعل أي التقدير : فوالله لا نادى ، وذكر ابن يعيش والرضي أن الحذف للتخفيف (1503)

5- حذف لام التوطئة :

ويطرد الحذف مع (إن) ، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (1504) والتقدير : لئن ، وذلك لأن الجواب هو (إنكم) وجواب الشرط إذا كان جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء ، أما جواب القسم فيجوز أن يكون جملة اسمية مصدرية — (إن) ، وعليه فقد تقرر أن (ثم) قسم محذوف وجملة (إنكم) هي الجواب . وكقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (1505) فجملة لنكونن جواب قسم محذوف ، ولذلك أجيب باللام والنون ، والتقدير : لئن (1506)

6- حذف لام الجواب :

تحذف اللام في الأجوبة، ومنه حذفها في جواب (لو) ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ ﴾ (1507) ، والتقدير (لأهلكتهم) ، فحذف اللام من جواب (لو) ، وإسقاط اللام ههنا يدلّ على سرعة الهلاك منه تعالى للكافرين ؛ وذكر الشيخ خالد الأزهري أنّ إسقاطها يدلّ على التعجيل ، أي إن الجواب يقع عقيب الشرط بلا مهلة .
وأما حذف اللام من جواب (لولا) فقال ابن عصفور حذف اللام ضرورة ، وقال أيضاً : يجوز في قليل من الكلام ، وقال بعضهم : حذف اللام مع (لولا) جائز ، وأكثر ما تأتي في الشعر (1508) ، ومن الشواهد التي احتج بها على حذف لام جواب (لولا) ، قول ابن مقبل (1509) :

لَوْلَا الْحَيَاءُ وَبَاقِي الدِّينِ عِبْتُكُمْ مَا بِيَعُضِ مَا فِيكُمْ مَا إِذْ عِبْتُمَا عَوْرِي

1503 ينظر : أمالي ابن الشجري : 141/2 . شرح المفصل : 97/9 . مغني اللبيب : 834-835 . شرح

الرضي على الكافية : 315/4 .

1504 الأنعام : 121 .

1505 الأعراف : 23 .

1506 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 315/4 . ارتشاف الضرب : 491/2 . مغني اللبيب : 838 .

1507 الأعراف : 155 .

1508 ينظر : ارتشاف الضرب : 577/2 . شرح التصريح على التوضيح : 260/2 .

1509 ديوانه : 86 . وينظر : الشعر والشعراء : 298 . ارتشاف الضرب : 577/2 .

والتقدير : (لعبتكما) .

وتحذف لام (قد) و يحسن ذلك مع طول الكلام في القسم كقوله تعالى :
﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ (1510) أي : (لقد أفلح) جواباً لقوله تعالى :
والشمس وضحاها (1511) فحذف اللام لطول الكلام .

وحذف لام (لأفعلن) مختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل (1512) :
وقبيل مرةً أثأرن ، فإنه فرغ ، وإن أخاكم لم يُثأر

والتقدير : لأثأرن .

7- حذف اللام وقد :

تحذف: لقد ، من جواب القسم المصدر بالماضي ، للطول بالجواب ، وقيل في
قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ * وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ * وَشَاهِدِ وَمَشْهُودِ * قُتِلَ أَصْحَابُ
الْأُخْدُودِ ﴾ (1513) التقدير : لقد قتل ، جواب للقسم ، والسماء ، فحذف ، اللام وقد ،
للاستطالة وهما منويان .

وتحذف (قد) وتبقى اللام كقول امرئ القيس (1514) :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حِلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ
والتقدير : (لقد ناموا) فأضمر (قد) ، وجعل الرضي الإضمار ضرورة (1515) .

8- حذف ما النافية من جواب القسم :

ذكر ابن هشام عن ابن معطٍ في ألفيته بأن (ما) تحذف من جواب القسم في قوله :
وإن أتى الجواب منفيّاً ب (لا) أو (ما) كقولي : والسما ما فعلا
فإنه يجوز حذف الحرف إن أمِنَ الإلباسُ حال الحذف

1510 الشمس : الآيتان : 1 ، 9 .

1511 ينظر : ارتشاف الضرب : 485/2 . مغني اللبيب : 845 .

1512 ديوانه : 157 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 311/4 . مغني اللبيب : 845 . وفي الديوان
روي عجزه : فرغ وإن أخاهم لم يقصد . قتيل مرة : أخو الشاعر حنظلة بن الطفيل .

1513 البروج : الآيات : 1-4 .

1514 ديوانه : 32 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 313/4 .

1515 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 313/4 . ارتشاف الضرب : 484-485 . مغني اللبيب :

قال ابن الخباز : وما رأيت في كتب النحو إلا حذف (لا) ، وقال لي شيخنا : لا يجوز حذف (ما) ؛ لأن التصرف في (لا) أكثر من التصرف في (ما) .
و نقل عن ابن مالك (1516) في قول الشاعر (1517) :

فوالله ما نلتُم وما نيلَ منكمُ بمُعَدِّلٍ وفوقِ لا مُتَقَارِبِ

أنَّ أصله : (ما ما نلتُم) ، ثم قدر المحذوف في بعض كتبه (ما) النافية ، وفي بعضها (ما) الموصولة (1518) .

ومنع الرضي حذف النافي من الماضي لكون المضارع أكثر استعمالاً في القسم من الماضي (1519) .

ومنع ابن يعيش حذف النافي في جواب القسم باستثناء (لا) وحجته في ذلك أن (إن) تكون عاملة وكذلك (ما) في مذهب أهل الحجاز ، فلا يجوز أن يعمل الحرف مضمراً لضعفه (1520) .

9- حذف الجار :

يحذف حرف الجر في القسم كثيراً للتخفيف ، وحينئذ ينتصب الاسم المجرور (المقسم به) على أنه مفعول به لفعل القسم المحذوف ، ويصبح شأنه شأن المنصوب بنزع الخافض ، ورأى ابن يعيش أن دلالة الحذف إمّا للتخفيف ، وإمّا للضرورة الشعرية بقوله : " قد حذفوا حرف القسم كثيراً تخفيفاً ، وذلك لقوة الدلالة عليه ، وإذا حذفوا حرف الجر أعملوا الفعل في المقسم عليه ، ونصبوه ، قالوا : الله لأفعلن ، بالنصب ، وذلك إذا عدوا فعلاً قاصراً إلى اسم ردفه بحرف الجر تقوية له ، فإذا حذفوا ذلك الحرف إمّا لضرورة الشعر وإمّا لضرب من التخفيف ، فإنهم يوصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه كالأفعال المتعدية ، فينصبونه به " (1521) .

¹⁵¹⁶ قال ابن مالك : وقد يحذف نافي الماضي إن أمن اللبس ، وردّه أبو حيان نعم وجود الدليل . ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 152 . ارتشاف الضرب : 488/2-489 .

¹⁵¹⁷ نسبه البغدادي في الخزانة : 103-102/10 ، إلى عبد الله بن رواحة ، وليس في ديوانه . وينظر : مغني اللبيب : 836 . المعجم المفصل : 110/1 .

¹⁵¹⁸ ينظر : مغني اللبيب : 835-836 .

¹⁵¹⁹ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 315/4 .

¹⁵²⁰ ينظر : شرح المفصل : 98/9 .

¹⁵²¹ شرح المفصل : 103/9 ، 105 . وينظر : الأصول في النحو : 432-433/1 . أمالي ابن الشجري : 109-108/2 .

وتوسع ابن يعيش في ذلك فقال : قالوا في القسم : (والله لأفعلن) ومن ذلك قولهم : يمينَ الله ، وأمانةَ الله ، والأصل : بيمين الله ، وبأمانة الله ، فحذف حرف الجر ونصب الاسم ، ومنه قول ذي الرمة (1522) :

أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ ، اللَّهُ نَاصِحٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظُّبَاءِ السَّوَانِحِ

أراد : أحلف بالله ، فحذف حرف الجر الذي هو الباء ، فعمل الفعل، فنصب ، وكقول امرئ القيس (1523) :

فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

على رواية من نصب (يمين) فنصبه بالفعل المضمر ، أحلف أو أقسم بيمين الله . ويجوز في تركيب (الله لأفعلن) النصب على نزع الخافض لفظ الجلالة مفعولاً به لفعل القسم المحذوف ، وبالجر اسم مجرور مقسم به لحرف جر محذوف تقديره : والله أو بالله (1524) . وخصَّ الرضي وأبو حيان حذف حرف الجر في القسم بالباء (1525) .

ويجر المتعجب منه في صيغة : أفعل به ، بباء زائدة لازمة ، لا يجوز حذفها نحو : أحسن بزید ! و قيل يجوز حذفها مع (أنْ و أنَّ) المصدريتين كقول أوس بن حجر (1526) : تَرَدَّدَ فِيهِ ضَوْؤُهَا وَشُعَاعُهَا فَأَحْسِنَ وَأَزِينْ بِإِمْرِي أَنْ تَسْرِبَلَا

يريد : (بأن تسربل) فحذف الباء في فاعل أحسن . وكقول الشريف الرضي (1527)

أَهْوَنُ عَلَيْكَ إِذَا امْتَلَأَتْ مِنَ الْكُرَى أَنِّي أَبَيْتُ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ

يريد : أهون بأني ومنه قول العباس بن مرداس (1528) :

1522 ملحقات ديوانه : 1861/2 . وينظر : الكتاب : 498/3 . الأصول في النحو : 432/1 . شرح

المفصل : 104-103/9 . المعجم المفصل : 185/1 .

1523 ديوانه : 32 . شرح المفصل : 104/9 .

1524 ينظر : الأصول في النحو : 433-432/1 .

1525 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 302/4 . ارتشاف الضرب : 477/2 .

1526 ديوانه : 84 . وينظر : ارتشاف الضرب : 35/3 . همع الهوامع : 38/3 .

1527 ديوانه : 652/1 . وينظر : ارتشاف الضرب : 34/3 .

وقال أميرُ المسلمينَ تقدّموا وأحبُّ إلينا أن تكونَ المقدّما

أراد (أحبب بأن) محذوف الباء .

وتحذف (رَبُّ) ويبقى عملها ، وهذه مسألة خلافية ، ذهب الكوفيون إلى أن (رَبُّ) تعمل في النكرة الخفض بنفسها ، وإليه ذهب المبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن (رَبُّ) لا تعمل وإنما العمل لـ (رَبِّ) مقدّرة (1529) ، ومنه قول امرئ القيس (1530) :
وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْأَهْمُومِ لَيْتَلِي

وليل : اسم مجرور لفظاً بـ (رب) المحذوفة مرفوع محلاً على أنه مبتدأ .

10- حذف حرف النداء :

يحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال (1531) كقوله تعالى : ﴿ يُوَسِّفُ أَعْرَضُ عَنْ هَذَا ﴾ (1532) ، والأصل : (يا يُوسُفُ) فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال ، ويكثر حذف حرف النداء مع المنادى المضاف كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا ﴾ (1533) ، والأصل : (يا رَبَّنَا) .

وقد جاء عن العرب حذف حرف النداء من النكرة المقصودة ، وذلك لأنها أمثال معروفة ، فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها ، قال المبرد : " الأمثال يستجار فيها ما يستجار بالشعر لكثرة الاستعمال لها ، ومنه قولهم في المثل (1534) : " أَصْبَحَ لَيْلٌ (1535) ، وَأَفْتَدِ مَخْنُوقٌ وَغَيْرُهَا " (1536) .

1528 ديوانه : 142 . وينظر : ارتشاف الضرب : 34/3 .

1529 ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة: 376/1 .

1530 ديوانه : 18 .

1531 ينظر : شرح المفصل : 453 . رصف المباني : 453 . الجنى الداني : 355 . مغني اللبيب : 840-

841 . الإتيقان في علوم القرآن : 166/2 .

1532 يوسف : 29 .

1533 البقرة : 286 .

1534 ينظر : مجمع الأمثال : 403/1 .

1535 ينظر : المصدر نفسه : 78/2 .

1536 المقتضب : 261/4 . وينظر : شرح المفصل : 16/2-17 . ارتشاف الضرب : 118/3 .

واختلف في حذف حرف النداء قبل المبهم ، فنصّ سيبويه وتابعوه على أنه لا يجوز أن تقول : " غلامُ تعالَ ، ولا هذا هلمَّ " ، وأنت تريد النداء لأن هذه نعت (أيّ) تقول : يا أيها الرجل ، ويا أيهذا ، لأن (أيّاً) مبهم ، ينعت بما كان فيه الألف واللام ، أو بما كان منهما مثل ، وأجازوا ذلك في الضرورة ، فيحذف حرف النداء ، وأجاز الكوفيون ذلك لكون اسم الإشارة معرفة قبل النداء (1537) .
واختلف قول المتنبّي (1538) :

هَذي بَرَزتِ لَنَا فَهُجَّتِ رَسِيسَا ثَمَّ انصَرَفَتْ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسَا

فذكر ابن جني أنه حذف حرف النداء من المبهم ضرورة ، والأصل : (يا هذه) ، على النداء ، ورأى المعري أن هذه موضوعة موضع المصدر إشارة إلى البرزة الواحدة ، والمعنى : هذه البرزة برزت لنا (1539) .

11- حذف نوني التوكيد :

يجوز حذف النون في : (لأفعلن) للضرورة في جواب القسم كقول عبد الله بن رواحة (1540) :

فَلا وَأَيُّ لَنَأْتِيهَا جَمِيعاً وَلَوْ كَأَنَّتِ بِهَا عَرَبٌ وَرَوْمٌ

والتقدير : (لنأتينها) لأنه جواب قسم غير مفصول عن اللام بفاصل .
ويجب حذف الخفيفة ، إذا لقيها ساكن ، نحو : (اضرب الغلام) ، بفتح الباء ، والأصل : اضربن ، وكقوله (1541) :

¹⁵³⁷ ينظر : الكتاب : 230/2-231 . المقتضب : 258/4-259 . الأصول في النحو : 329/1 . شرح المفصل : 8-7/2 ، 15-16 . الضرائر للقيرواني : 41-42 . شرح الرضي على الكافية : 426-425/1 . ارتشاف الضرب : 117/3-118 . مغني اللبيب : 840-841 . شرح ابن عقيل : 357/3 .

¹⁵³⁸ التبيان في شرح الديوان : 193/2 .

¹⁵³⁹ ينظر : الفسر : 246/2 . الضرائر للقيرواني : 41-42 . معجز أحمد : 209/1-210 . الفتح على أبي الفتح لابن فورجة : 162 . شرح المفصل : 16/2 . التبيان في شرح الديوان : 193/2 . مغني اللبيب : 841 .

¹⁵⁴⁰ وفي ديوانه : 149 ، روي :

فَلا وَأَبِي مَأَبُ لَنَأْتِيهَا وَإِنْ كَانَتْ
وعليه لا شاهد . مغني اللبيب : 841 .

¹⁵⁴¹ هو الأضبط بن فريع السعديّ شاعر أموي . الشعر والشعراء : 242 . الحماسة البصرية : 2-3 . مغني اللبيب : 206 ، 842 . اللسان : (أدب) . المعجم المفصل : 877/2 . أمالي القالي : 107/1 .

وَلَا تُهَيِّنُ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ

أراد : لا تهيننُ فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة فتحة بناء ،
وخرَج بعضهم قراءة من قرأ : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ (1542) بالفتح ، على حذف
نون التوكيد الخفيفة ، والتقدير : نشرحنُ ، وقيل : إن بعضهم ينصب بـ (لم) ويجزم
بـ (لن) (1543) .

وهكذا نرى أن اللغويين العرب قد أولوا عنايتهم الفائقة لدراسة ظاهرة الحذف ، منهم
يكادون يجمعون على أن حذف أي عنصر من عناصر التركيب يثري الجانب الدلالي ،
ويضاعف من حيوية التركيب .

ومما لا شك فيه أن هناك فوائد دلالية أخرى ترتبط بظاهرة الحذف لم نتناولها ، لأننا
اقتصرنا على تناول أهم مظاهر الحذف التي تتصل بالتركيب الإنشائي .

1542 الشرح : 1 .

1543 ينظر : مغني اللبيب : 842 . الإتيان في علوم القرآن : 166/2 .

قيل أراد : (أتجتها) على نغمة الاستفهام ، وحذفه ، وقيل : إنه خبر أي : (أنت تجتها) فنغمة الإنشاء غير نغمة الخبر ، وفقدان النغمة قد يؤدي بالضرورة إلى إلباس المعنى . وعاب أبو عمر وابن العلاء وحمل هذا التركيب على الاستفهام ، لأن حذف الاستفهام غير جائز عنده (1544) .

و قال د. تمام حسان في البيت لابد هنا أن نشير إلى أنه يمكن في بيت عمرو بن أبي ربيعة هذا مع تغير النغمة أن يفهم منه معنى التقرير للتأنيب أو التعبير ، أو للإلجاء إلى الاعتراف ، وخلص د تمام إلى إن للنغمة دلالة وظيفية على معان الجمل تتضح في صلاحية الجمل التأثيرية المختصرة نحو : لا ونعم (1545) .

وخرج قوله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (1546) على الحذف ، والتقدير على من رأى أن هناك حذفاً : أو تلك ... فحذف همزة الاستفهام وأبقى قرينة النغمة دالة عليها ، وقد قال الأخفش : قيل : أَلْفُ الاستفهام محذوفة والمعنى : أو تلك (1547) .
وعقب الطبري على قول الأخفش في هذه الآية فقال : وكان بعض أهل العربية ينكر

هـ _____

القول ، ويقول : هو غلط من قائله ، ولا يجوز أن يكون همز الاستفهام يلقي ، وهو يطلب ، فيكون الاستفهام كالخبر وقد ومعه (أم) وهي دليل على الاستفهام (1548) .
وذكر عن ابن الأنباري أنه لا يجوز حذف الحرف إلا إذا كان فارق بين الأخبار والاستخبار (1549) .

وتحذف أَلْفُ الاستفهام إذا تقدمت على (أم) وفي حذفها أقوال : خصه سيبويه وبعض النحويين بالضرورة ، وأجاز الأخفش الحذف عند أمن اللبس في الاختيار وسعة الكلام ، إن لم تقع بعدها (أم) وعند جمهور النحاة جائز مطرد لأمن اللبس ، واختاره المرادي لكثرته نظماً ونثراً (1550) ومما جاء من ذلك في الشعر قول عمر بن أبي ربيعة (1551) :

1544 المقتضب : 610/2 .

1545 اللغة العربية معناها ، ومبناها ، 227-228 .

1546 الشعراء : 22 .

1547 معاني القرآن للأخفش : 646/2 .

1548 تفسير الطبري : 43/19 .

1549 تفسير البحر المحيط : 166/4 .

1550 الكتاب : 175-174/3 . معاني القرآن للأخفش : 646/2 . الخصائص : 281/2 . الأزهية :

127 . أمالي ابن الشجري : 407-406/1 . شرح المفصل : 155-154/8 . التسهيل : 176

الرصف : 45 . الجنى : 35-34 . المغني : 20-19 .

فَوَاللَّهِ مَا أُدْرِي وَإِنِّي لَحَاسِبٌ بِسَبْعِ رَمَيْتِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ ؟

أراد : أسبع ، وذلك لدلالة (أم) عليها .

2- حذف فاء الجواب :

اختلف في حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط وجوباً ، فذهب سيبويه ، وجمهور النحويين إلى جواز الحذف ضرورة ، وامتناعه في السعة ، وذهب الفراء ، والأخفش وبعض البغداديين ، وابن مالك في بعض كتبه إلى جوازه ضرورة واختياراً ، وذهب المبرد إلى عدم جوازه حتى في الشعر وذكر أن الرواية الصحيحة للبيت المشهور عن حذف الفاء في كتب اللغة (1552) :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ لِلَّهِ
يَشْكُرُهَا
وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

هي : من يفعل الحسنات فالله يشكره .

وعلى هذه الرواية لا حجة على حذف الفاء (1553) . وخرج الأخفش قوله تعالى : ﴿ إِنَّ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾ (1554) على حذف الفاء أي : فالوصية للوالدين ، أو فعلية الوصية (1555) .

ولم يرتض ابن هشام هذا الرأي فذهب إلى مذهب آخر ، وحجته في ذلك أن الفاء لا تحذف إلا ضرورة ، (الوصية) في الآية نائب عن فاعل (كتب) و (للوالدين) متعلق بها ، لا خير ، والجواب محذوف ، أي : فليوص (1556) .

3- حذف لام الأمر :

¹⁵⁵¹ ديوانه : . الكتاب : 175/3 . المغني : 20 .

¹⁵⁵² عَزِي فِي الْكِتَابِ إِلَى حَسَانِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ ، وَفِي الْمَقْتَضِبِ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ وَالْمَغْنِيِّ وَاللِّسَانِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَانَ بْنِ ثَابِتٍ . الْكِتَابُ : 64-65/3 . الْمَقْتَضِبُ : 72/2 .

أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : 154/1 ، 9/2 . 144 . الْمَغْنِيُّ : 80 . اللِّسَانُ : بِجَلِّ .

¹⁵⁵³ الْكِتَابُ : 64-65/3 ، 114 . مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ : 476/1 . مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلأَخْفَشِ : 350/1 . الْمَقْتَضِبُ : 72-73/2 . الْخَصَائِصُ : 281/2 . أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : 154/1 ، 9/2 ، 124 . شَرْحُ الْمَفْصَلِ : 2-3/9 . التَّسْهِيلُ : 236 . الْمَغْنِيُّ : 218-219 . شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ : 37/2 . الْخَزَانَةُ : 52-53/9 .

¹⁵⁵⁴ الْبِقْرَةُ : 180 .

¹⁵⁵⁵ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلأَخْفَشِ : . الْإِتْفَانُ : 166/2 . الْمَغْنِيُّ : 832 . مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِمَكِّي : 84/1 . مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلزَّجَاجِ : 250/1 .

¹⁵⁵⁶ الْمَغْنِيُّ : 133 .

اختلف النحاة في حذف لام الأمر ، وإبقاء عملها على مذاهب منها ، مذهب الجمهور لأنه لا يجوز إلا في ضرورة شعر ، مذهب المبرد المنع حتى في الشعر ومن الأبيات التي
احذف لام الطلب وبقاء عملها قول الشاعر (1557) :

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا

ف (تفد) فعل مضارع مجزوم بلام الأمر المحذوفة ، مع بقاء عملها ، وأنكر ذلك المبرد وحجته أن البيت مجهول القائل . ومذهب الكوفيين أنه يجوز حذفها بعد الأمر كقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (1558) والتقدير : ليقيموا الصلاة ، وأجاز بعضهم حذف هذه اللام بعد قول غير أمر نحو : قلت لزيد : يضرب عمراً ، أي : ليضرب . وقال أبو حيان وابن هشام : والصحيح أن حذفها مختص بالشعر (1559) .
4- حذف (لا) النافية في جواب القسم :

و يطرد في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعاً كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ (1560) أي : لا تفتأ . ومنه قول امرئ القيس (1561) :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَأَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ
وَأَوْصِي أَلِي

والتقدير : لا أبرح ، ويقال مع الماضي كقول المتنخل الهذلي (1562) :

فَلَا وَاللَّهِ نَادَى الْحَيِّ ضَيْفِي هُدُوعًا بِالمَسَاءَةِ وَالْعِلَاطِ

¹⁵⁵⁷ عزاه الرضي إلى حسان بن ثابت وليس في ديوانه ، شرح المفصل : 35/7 . شرح الرضي : /

85/4 ، 125 . المغني : 297 ، 840 .

¹⁵⁵⁸ إبراهيم : 31 .

¹⁵⁵⁹ ارتشاف الضرب : 542/2 . المغني : 840 . شرح الرضي : 85/4 .

¹⁵⁶⁰ يوسف : 85 .

¹⁵⁶¹ ديوانه : 32 .

¹⁵⁶² شرح أشعار الهذليين : 1269/3 . اللسان : علط . والعلاط : الذكر بالسوء ، وقيل : عَطَطَهُ بشرُّ أي : ذكره بسوء ، والمساعة : مصدر : سُوِّتَهُ مساعةً .

وقد سهله تقدم (لا) على القسم ، وجواب القسم (نادى) والتقدير : (لا نادى) فحذف (لا) لدلالة (لا) السابقة عليها ، وذكر الرضي أنه لم يحذف الثاني ، بل فصل بينه وبين الفعل _____ بين الفعل _____ ل أي التقدير : فوالله لا نادى ، وذكر ابن يعيش والرضي أن الحذف للتخفيف (1563) .

5- حذف لام التوطئة :

ويطرد الحذف مع (إن) كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (1564) والتقدير : لئن ، وذلك لأن الجواب هو (إنكم) وجواب الشرط إذا كان جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء ، أما جواب القسم فيجوز أن يكون جملة اسمية مصدرية بـ (إن) ، وعليه فقد تقرر أن ثم قسم محذوف وجملة إنكم هي الجواب . و كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (1565) فجملة لنكونن جواب قسم محذوف ، ولذلك أوجب باللام والنون ، والتقدير : لئن (1566)

6- حذف لام الجواب :

وتحذف اللام في الأجوبة ومنه حذفها في جواب (لو) كقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ ﴾ (1567) والتقدير (لأهلكتهم) فحذف اللام من جواب (لو) . أما حذف اللام من جواب (لولا) فقال ابن عصفور حذف اللام ضرورة ، وقال أيضاً : يجوز في قليل من الكلام ، وقال بعضهم : حذف اللام مع (لولا) جائز ، وأكثر ما تأتي في الشعر (1568) ، ومن الشواهد التي احتج بها على حذف لام جواب (لولا) قول ابن مقبل (1569) :

لَوْلَا الْحِيَاءُ وَبَاقِي الدِّينِ بِبَعْضِ مَا فِيكُمْ إِذْ عِبْتُمَا
عِبْتُكُمْ عَوْرِي

والتقدير : (لعبتكما) .

¹⁵⁶³ أمالي ابن الشجري : 141/2 . المغني : 834-835 . شرح الرضي : 315/4 . شرح

المفصل : 97/9 .

¹⁵⁶⁴ الأنعام : 121 .

¹⁵⁶⁵ الأعراف : 23 .

¹⁵⁶⁶ المغني : 838 . شرح الرضي : 315/4 . ارتشاف الضرب : 491/2 .

¹⁵⁶⁷ الأعراف : 155 .

¹⁵⁶⁸ ارتشاف الضرب : 577/2 .

¹⁵⁶⁹ ديوانه : 86 . ارتشاف الضرب : 577/2 .

وتحذف لام (قد) و يحسن ذلك مع طوال الكلام في القسم كقوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا * * قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ (1570) أي : (لقد أفلح) جواباً لقوله تعالى : والشمس وضحاها (1571) فحذف اللام لطول الكلام .

وحذف لام (لأفعلن) مختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل (1572) :

وقيل مرة أثأرت ، فانه فرغ ، و إن أخاكم لم يثار

والتقدير : لأثأرن .

7- حذف اللام وقد :

تحذف اللام وقد (لقد) من جواب القسم المصدر بالماضي ، للطول بالجواب ، وقيل

ف قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ * وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ * وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ * قَتِيلَ أَصْحَابِ الْأُخْدُودِ ﴾ (1573) والتقدير : (لقد قتل) جواب للقسم (والسماء) فحذف (اللام و قد) للاستطالة وهما منويان .

وتحذف قد وتبقى اللام كما في قول امرئ القيس (1574) :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ
لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا
ص

والتقدير : (لقد ناموا) فأضمر (قد) ، وجعل الرضي الإضمار ضرورة (1575) .

8- حذف ما النافية من جواب القسم :

ذكر ابن هشام عن ابن معط في ألفيته أن (ما) تحذف من جواب القسم في قوله :

وإن أتى الجواب منفيّاً بـ (لا) ، أو (ما) كقولي : والسما ما فعلا ، فإنه يجوز

حذف الحرف إن أمن الإلباس حال الحذف .

1570 الشمس : 1 ، 9 .

1571 ارتشاف الضرب : 485/2 . المغني : 845 .

1572 يُنْظَرُ الْمُفْضَلِيَّاتِ وَالْأَصْمَعِيَّاتِ ، المغني : 845 . ديوانه : . شرح الرضي : 311/4 .

1573 البروج : 1 ، 2 ، 3 ، 4 .

1574 ديوانه : 32 . شرح الرضي : 313/4 .

1575 ارتشاف الضرب : 485-484/2 . المغني : 834-833 . شرح الرضي : 313/4 .

قال ابن الجناز : وما رأيت في كتب النحو إلا حذف (لا) وقال لي شيخنا : لا يجوز

حذف

(ما) لأن التصرف في (لا) أكثر من التصرف في (ما) .

و نقل عن ابن مالك (1576) في قول الشاعر (1577) :

فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق لا متقارب

إن أصله : (ما ما نلتم) ، ثم قَدَّر المحذوف في بعض كتبه (ما) النافية ، وفي

بعضها

(ما) الموصولة (1578) . وضع الرضي حذف النافي من الماضي لكون المضارع أكثر

استعمالاً في القسم من الماضي (1579) .

ومنع ابن يعيش حذف النافي في جواب القسم باستثناء (لا) وحجته في ذلك أن (إن)

تكون عاملة وكذلك (ما) في مذهب أهل الحجاز ، فلا يجوز أن يعمل الحرف مضمراً

لضعفه (1580) .

9- حذف الجار :

يحذف حرف الجر في القسم كثيراً تخفيفاً ، وحينئذ ينتصب الاسم المجرور (القسم به

(على أنه مفعول به لفعل القسم المحذوف ، ويصبح بشأنه كالمنصوب بنزع الخافض ، وقد

ذكر ابن يعيش أن دلالة الحذف إما للتخفيف ، وإما للضرورة الشعرية بقوله : " قد حذفوا

حرف القسم كثيراً تخفيفاً ، وذلك لقوة الدلالة عليه ، وإذا حذفوا حرف الجر أعملوا الفعل في

القسم عليه ، ونصبوه ، قالوا : الله لأفعلن ، بالنصب ، وذلك إذا عدوا فعلاً قاصراً إلى اسم

رفدوه بحرف الجر تقوية له ، فإذا حذفوا ذلك الحرف إما لضرورة الشعر وإما لضرب من

التخفيف ، فإنهم يوصلون ذلك الفعل إلى الاسم بنفسه كالأفعال المتعدية فينصبونه به " (1581)

.

¹⁵⁷⁶ قال ابن مالك في التسهيل : وقد يحذف نافي الماضي إن أمن اللبس ، ورد أبو حيان هذا الكلام

بقوله : وزعم ابن مالك أنه يجوز حذف (ما) في الفعل الماضي لأمن اللبس واستدل بما لا دليل

فيه . التسهيل : 152 . ارتشاف الضرب : 489-488/2 .

¹⁵⁷⁷ المغني : 836 .

¹⁵⁷⁸ المصدر نفسه : 835-836 .

¹⁵⁷⁹ شرح الرضي : 315/4 .

¹⁵⁸⁰ شرح المفصل : 98/9 .

¹⁵⁸¹ شرح المفصل : 103/9 ، 105 . وانظر : الأصول : 432-433/1 . أمالي ابن الشجري :

. 109-108/2

وخص الرضي وأبو حيان حذف حرف الجر في القسم بالباء (1582) .
وتوسع ابن يعيش في ذلك فقال : قالوا في القسم : (والله لأفعلن) ومن ذلك
قولهم : يمين الله ، وأمانة الله ، والأصل : بيمين الله ، وبأمانة الله ، فحذف حرف الجر
ونصب الاسم ، ومنه قول ذي الرمة (1583) :

أَلَا رَبَّ مَنْ قَلْبِي لَهَ اللَّهُ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظِّبَاءِ
نَاصِرٍ نَاصِحٌ السَّائِرِ نَاصِحٌ

أراد : أحلف بالله ، فحذف حرف الجر الذي هو الباء ، فعمل الفعل ، فنصب ، وكقول
امرئ القيس (1584) :

فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحَ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ
وَأَوْصِي أَلِي

على رواية من نصب (يمين) فنصبه بالفعل المضمر ، أحلف أو أقسم بيمين الله .
ويجوز
في التركيب (الله لأفعلن) بالنصب على نزع الخافض وجعله لفظ الجلالة مفعولاً به لفعل
القسم المحذوف ، وبالجر اسم مجرور مقسم به لحرف جر محذوف تقديره : والله أو بالله)
(1585)

ويجر التعجب منه في صيغة (أفعل به) بباء زائدة لازمة ، لا يجوز حذفها نحو :
أحسن بزيد) و قيل يجوز حذفها مع (أنْ و أنَّ) المصدريتين كقول أوس بن حجر (1586) :
تَرَدَّدَ فِيهِ ضَوْعُهَا وَشُعَاعُهَا فَأَحْسِنَ وَأَزِينِ بِأَمْرِي أَنْ
تَسَرَّ رَبِّلا

يريد : (بأن تسربل) فحذف الباء في فاعل أحسن . وكقول الشريف الرضي (1587) :

¹⁵⁸² شرح الرضي : 302/4 . ارتشاف الضرب : 477/2 .

¹⁵⁸³ ديوانه : . الأصول : 432/1 . شرح المفصل : 104-103/9 .

¹⁵⁸⁴ ديوانه : 32 . شرح المفصل : 104/9 .

¹⁵⁸⁵ الأصول : 433-432/1 .

¹⁵⁸⁶ ديوانه : . ارتشاف الضرب : 35/3 . الهمع : 38/3 .

¹⁵⁸⁷ ديوانه : . ارتشاف الضرب : 34/3 .

أَهْوَنَ عَلَيْكَ إِذَا امْتَلَأَتْ مِنْ
أَنْبِيِ أَبِيتْ بِلْيَاةِ الْمَسْوَعِ
الْكَرَى

يريد : أهون بأني ومنه قول العباس بن مرداس (1588) :

وقال أميرُ المسلمين تقدّموا وأحببُ إلينا أن تكون القَدَمَا

أراد (أحبب بأن) محذوف الباء .

وتحذف (رَبَّ) ويبقى عملها ، وهذه مسألة خلافية ، ذهب الكوفيون إلى أن (رَبَّ)
تعمل في النكرة الخفض بنفسها ، وإليه ذهب المبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن
(رَبَّ) لا تعمل وإنما العمل لـ (رَبَّ) مقدّرة (1589) ، ومنه قول امرئ القيس (1590) :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى
عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي
سُـدُولُهُ

وليل : اسم مجرور لفظاً بـ (رب) المحذوفة مرفوع محلاً على أنه مبتدأ .

10 - حذف حرف النداء :

يحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال (1591) كقوله تعالى : ﴿ يُوَسِّفُ أَعْرَضُ عَنْ هَذَا
﴿ (1592) ، والأصل : (يا يوسف) فحذف حرف النداء لكثرة الاستعمال ، ويكثر حذف
حرف النداء مع المنادى المضاف كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا
وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِكْرَامًا ﴾ (1593) ، والأصل : (يا ربنا) .

وقد جاء عن العرب حذف حرف النداء من النكرة المقصودة ، وذلك لأنها أمثال
معروفة ، فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها ، وقال المبرد : " الأمثال يستجار

¹⁵⁸⁸ ديوانه : . ارتشاف الضرب : 34/3 . شرح ابن عقيل : .

¹⁵⁸⁹ الإنصاف : 376/1 .

¹⁵⁹⁰ ديوانه : 18 .

¹⁵⁹¹ شرح المفصل : 453 . المغني : 840-841 . الإتيان : 166/2 . الرصف : 453 . الجنى :

. 355

¹⁵⁹² يوسف : 29 .

¹⁵⁹³ البقرة : 286 .

فيها ما يستجار بالشعر لكثرة الاستعمال لها ، ومنه قولهم في المثل : " أصبح ليل ، وقد أفندي مخنوق وغيرها " (1594) .

واختلف في حذف حرف النداء قبل المبهم ، فنصّ سيبويه وتابعوه أنه لا يجوز أن
تقول : _____

" غلام تعال ، ولا هذا هلم " ، وأنت تزيد النداء لأن هذه نعوت (أي) تقول : يا أيها الرجل ،
ويا أيهذا ، لأن (أيّاً) مبهم ، ينعت بما كتب فيه الألف واللام ، أو بما كان منهما مثل ،
وأجـ _____ازوا ذلـ _____ك

في الضرورة ، فيحذف حرف النداء ، وأجاز الكوفيون ذلك اعتباراً بكون اسم الإشارة معرفة
قبل النداء (1595) .

واختلف قول المتنبّي (1596) :

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهَجَّتِ رَسِيْسَا ثُمَّ انْتَبَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسَا

وعن ابن جني أنه حذف حرف النداء من المبهم ضرورة ، والأصل : (يا هذه) ،

على _____
النداء ، وعن المعري أن هذه موضوعة موضع المصدر إشارة إلى البرزة الواحدة ، والمعنى
: هذه البرزة برزت لنا (1597) .

11- حذف نون التوكيد :

يجوز في نحو : (لأفعلن) في الضرورة في جواب القسم كقول الشاعر عبد الله بن
رواحة (1598) :

فَلا وَأبِي مَآبُ لِنَأْتِيْهَا وَإِنْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرَوْمٌ

والتقدير : (لنأتيتها) لأنه جواب قسم غير مفصول عن اللام بفصل .

¹⁵⁹⁴ ارتشاف الضرب : 118/3 . شرح المفصل : 17-16/2 .

¹⁵⁹⁵ الكتاب : 231-230/2 . المقتضب : 259-258/4 . الأصول : 329/1 . شرح المفصل :

8-7/2 ، 16-15 . الفرائد للقيرواني : 42-41 . شرح الرضي : 426-425/1 . ارتشاف

الضرب : 118-117/3 . المغني : 841-840 . شرح ابن عقيل : 357/3 .

¹⁵⁹⁶ التبيان في شرح الديوان : 193/2 .

¹⁵⁹⁷ الفرائد للقيرواني : 42-41 . بعجز أحمد : 210-209/1 . الفتح : 162 . شرح المفصل :

16/2 . التبيان : 193/2 . المغني : 841 .

¹⁵⁹⁸ ديوانه : . المغني : 841 .

ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن نحو : (اضرب الغلام) ، بفتح الياء ، والأصل :
اضربين وقوله (1599) :

وَلَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ

أراد : لا تهينن فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة فتحة بناء ،
وخرَج بعضهم قراءة من قرأ : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ (1600) بالفتح ، على حذف نون
التوكيد الخفيفة ، والتقدير : نشرحن ، وقيل : إن بعضهم ينصب بـ (لم) ويجزم بـ (لن)
(1601) .

¹⁵⁹⁹ شرح ابن عقيل : 103/2 . المغني : 206 ، 842 . الخزانة : . أمالي القالي : 107/1

رواية لا شاهد .

¹⁶⁰⁰ الشرح : 1 .

¹⁶⁰¹ المغني : 842 . الإتيقان : 166/2 .

الفصل الرابع

الدلالة التركيبية في الجملة الإنشائية

الدلالة التركيبية في الجملة الإنشائية :

يُعد علم الدلالة من العلوم التي أخذت حيزاً واسعاً من جهود علمائنا القدامى والمحدثين، وذلك لأهميته وأثره الكبير في دراسة اللغة والأدب والمعنى .
وهذا العلم الذي ظهر في القرن العشرين ليصبح بديلاً أو مشاركاً (علم المعنى) لا يقتصر على دراسة المفردات ، بل تعدها إلى دراسة التراكيب وما يتعلق بها .
وقد شارك الفقهاء وعلماء الكلام والفلاسفة واللغويون والمفسرون والنحويون والبلاغيون والأصوليون في إعطاء هذا المحور أهمية كبيرة ، ويُعد الجانب الديني من أهم جوانب الدرس الدلالي عند علماء العربية الذين انكبوا على تفسير القرآن الكريم، وبيان غريبه ، ومن أهمها : مجاز القرآن لأبي عبيدة ، ومعاني القرآن للفراء ، ومعاني القرآن للأخفش ، وغيرها . ثم تطورت جهود المفسرين لتضفي على آيات القرآن الكريم بعداً دلالياً آخر هو الدلالة السياقية التي ظهرت عند الزركشي في البرهان ، والسيوطي في إعجاز القرآن ، ومعتزك الأقران ، إلا أن أهم دراسة كانت على يد الزمخشري في (الكشاف) حيث اهتم بالدلالة السياقية اعتماداً على لغة النص القرآني .

ولا ننسى الكتب اللغوية الأخرى التي تعالج القضايا الدلالية : كالمعاجم وكتب الأضداد والاشتراك والاشتقاق وغيرهم .

أما دلالة التراكيب فدرسها البلاغيون دراسة جمالية واعية ، كانت قد تبلورت عند عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز ، فقد أوضح أن دلالة الألفاظ لا تظهر إلا من خلال التراكيب بقوله : " فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف ، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخباراً وأمراً ونهياً واستخباراً وتعجباً ، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة إلى كلمة وبناء لفظة على لفظة " (1602) .
وهذا يقودنا إلى أهمية السياق والعلائق اللغوية في إعطاء المعنى بعداً دلالياً وتقديم الصورة الأصل .

ويؤكد البلاغيون أن ذكر الكلمة وحدها منفردة لا قيمة دلالية لها خارج السياق ، إذ إن ذكرها منفردة كنعيق الغراب في الخلو من الفائدة ، وأنّ الأهم من ذلك هو التركيب داخل السياق ، وقد عبّر الرازي عن ذلك بقوله : " اعلم أن الألفاظ لا تستعمل لإفادتها مدلولاتها المعنوية إلا عند التركيب ، بل الحق أن الغرض الأصلي من وضع المفردات لمسمياتها أن يضم بعضها إلى بعض ليحصل منها الفوائد المركبة ، وهكذا جميع المفردات مع ما يتركب منها ، واعلم أنه يلزم ممّا بيناه أن يكون ذكر المفردات وحده بمنزلة نعيق الغراب في الخلو

من الفائدة⁽¹⁶⁰³⁾ . وهذا يؤكد أهمية العلائق اللغوية بين المفردات ، والمعنى الصحيح الذي يُقدّم عبر السياق .

ومن هنا ، فقد فطن علماء العربية إلى أهمية السياق في تحديد الدلالة التي لا تقتصر على الكلمة المفردة بل على مكانتها في السياق الذي ترد فيه .
وقد عبّر البلاغيون القدماء عن فكرة السياق الماثلة في أذهانهم بعبارات مختلفة :
كمراعاة المقام ، أو مطابقة الكلام لمقتضى الحال وإخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ،
ومنها جاءت عبارتهم الشهيرة : (لكل مقام مقال) أي لكل موقف مفرداته المعبرة عنه ،
ودلالته ومعناه .

ومن هنا فإن إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ومراعاة مقتضى الحال (المقام)
أدى إلى نشوء ظاهرة (العدول اللغوي) ، أو ما يعرف بالانزياح في التركيب ، وهي ظاهرة
تضفي على التركيب وجهاً دلاليّاً جمالياً ، فتشكّل بدورها ركيزة مهمة من ركائز الدراسات
الأسلوبية المعاصرة .

وفكرة المقام والمقال هي الحجر الأساس لفهم معنى التركيب ، قال د. تمام حسان :
" لقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة المقام متقدمين ألف سنة تقريباً على زمانهم " (1604)
إنّ فكرة المقام هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية في الوقت الحاضر ،
فالبلاغيون المحدثون بيّنوا أهمية الدلالة في تحديد المعنى ضمن السياق ، إذ لا معنى لمفردة
بمعزل عن سياقها . إلا إذا فسرت لغوياً ومعجمياً ، ولا يستوي المعنيان .

بينما أكد (بيير جيرو) أن " معاني الكلمات تتحقق ضمن سياق معين ، فكل كلمة
تتضمن معنى أساسياً ومعنى سياقياً فالسياق يحدد المعنى " (1605) .

ويعزز سبنس فكرة التركيب من خلال موضع المفردة في الجملة وعلاقتها مع
المفردات في السياق ، ف : " وضع الكلمة داخل الجملة أو الحدث الذي تعبر عنه الكلمة
داخل الجملة مرتبطة بما قبلها ، وما بعدها ، كما أنه في حالة الكلام يتمثل في العلاقة القائمة
بين المتكلم والحالة أو المقام الذي يتكلم فيه وتكوينه الثقافي " (1606) .

ولم يهمل سوسير الجانب السياقي – أيضاً – ودوره في المعنى ، فهو يقول : " إن
قيمة أي اصطلاح تتحدد تبعاً للمحيط الذي تذكر فيه " (1607) . وتبعاً للظرف المعيش ، وهذا

1603 نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز : 147-149 .

1604 اللغة العربية معناها ومبناها : 337 .

1605 علم الدلالة : 56 .

1606 علم الدلالة بين النظرية والتطبيق : 100 .

1607 علم الدلالة بين النظرية والتطبيق : 90 .

يدخل في نطاق نظرية سياق الحال التي تطرق إليها فيرث ، وشمل فيها شخصية المخاطب وشخصية المتكلم ، وما بينهما من علاقات ، وما يحيط بالكلام من علامات وملابسات غير لغوية ، لها صلة مباشرة بالحدث الكلامي ، ومن حضور غير المتكلم والمخاطب كوجودهم بين جماعات وعلاقتهم بها ، وأثر النص الكلامي في المشتركين في الخطاب (1608) .

ومن ناحية أخرى ، فإننا نجد تراكيب سطحية في اللغة العربية ، غير أصلية ، منقولة عن تراكيب عميقة ، أطلقنا عليها دلالة النقل .

وقد تنتقل الأداة بمعونة قرائن سياقية من دلالتها الأصلية إلى دلالة أخرى لا يحتويها المعنى الأول .

ونود أن نشير هنا إلى أن أهمية هذا الفصل تكمن في دراسة المعنى وفق دلالات ثلاث : الدلالة الأصلية ، والدلالة السياقية ، ودلالة النقل .

أولاً : دلالة الأصل :

وهي أن يدل اللفظ على معناه دلالة كاملة ، بلا زيادة ، ولا نقصان ، وهذا المعنى هو الأصل الذي وضع له هذا التركيب ، بحيث لا يفيد إفادة زائدة عن لفظه ، فالكلام على ضربين : ضربٌ أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، وذلك إذا قصدت أن تخبر عن (زيد) مثلاً بالخروج على الحقيقة ، فقلت : (خرج زيداً) وبالاتفاق عن عمرو ، فقلت : (عمرو منطلقاً) : وعلى هذا القياس ، وضربٌ آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية (1609) .

إن هذه النظرية اللغوية التي عبر عنها الجرجاني فصل فيها بين الدلالة اللفظية الأصلية ، والدلالة المعنوية ، ثم إن كان هناك اتحاد في المعنى كانت الدلالة أصلية في التركيبين بحيث لا زيادة ولا نقصان فالمعنى هو هو ، فلو أن قائلًا قال : رأيت الأسد ، وقال آخر : لقيت الليث ، لم يجز أن يقال في الثاني إنه صور المعنى في غير صورته الأولى ، ولا أن يقال أبرزه في معرض سوى معرضه ، ولا شيئاً من هذا الجنس ، وجملة الأمر أن صور المعاني لا تتغير من لفظ إلى لفظ " (1610) .

فالدلالة الأصلية مشتركة بين التراكيب التي تدل على معناها الحقيقي ، بحيث لو تكلم المتكلم بجملة فهم السامع منه تمام الجملة بمعناها الأصلي كما هي .

وأطلق محمد بن علي الجرجاني على هذه الدلالة ، الدلالة اللفظية ، وعنده أن هذه الدلالة مردّها إلى المعنى الحقيقي في الإنشاء الذي زاد بدلالته الطارئة على الخبر لأن : " الخبر والإنشاء - وإن كانا نوعين متكافئين لا سبق لأحدهما على الآخر في المعنى - لكن الخبر في اللفظ ، والوضع أصل ، والإنشاء طارئ عليه ، وكل طارئ على شيء لا بد له من دلالة ، وتلك الدلالة في الإنشاء إما لفظية أو معنوية ، واللفظية إما أداة : كحروف النهي ، والاستفهام ، والتمني والترجي والنداء ، أو تغيير الصيغة ، وهو أمر المخاطب المأخوذ من المضارع على وجه ذكره البصريون " (1611) .

وعلى أية حال فالدلالة الأصلية في الجملة الإنشائية سواء أكانت طلبية أم غير طلبية تعرف من لفظها الأصلي الذي وضعت له ، بحيث إذا حُكيَ هذا اللفظ فُهم مراده بمعناه الحقيقي الذي وضع له .

1609 ينظر : دلائل الإعجاز : 202 .

1610 المصدر نفسه : 204 .

1611 الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة : 100-101 .

وتشمل الدلالة الأصلية الاستفهام ، والنهي ، والتمني ، والترجي ، والنداء وغير ذلك .

1- الاستفهام :

ويطلق عليه أيضاً الاستعلام والاستخبار ، وكلها بمعنى واحد ، فالاستفهام : مصدر استفهمت ، أي : طلبت الفهم ، والسين والتاء تفيدان الطلب (1612) .

وهو عند البلاغيين: " طلب حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم" (1613) ، ولما كان الاستفهام معنى من معاني الطلب ، كان لا بد له من أدوات تدل عليه وهي : الهمزة وهل ، ومنْ ، وما ، و أي ، وكم ، وكيف ، وأيان ، وأنى ، وأين ، ومتى (1614) .

ولما كان الاستفهام هو طلب الفهم ، وجب أن يتركب مما يلي :

1- **المستفهم** : وهو المتكلم الذي يطلب الفهم أو الاستعلام عن شيء .

2- **المستفهم** : وهو المخاطب الذي يوجه إليه كلام الاستفهام .

3- **المستفهم عنه** : وهو الأمر المراد معرفته .

وتنقسم أدوات الاستفهام باعتبار الدلالات التي تؤديها في التركيب إلى ثلاثة أقسام :

1- **ما يكون موضوعاً للسؤال عن التصديق** ، لا غير ، وهو (هل) ، وهو أن يتكلم المجيب بالجواب ، فيسمعه السائل ويستفيد منه ، وتختص بالجملتين الفعلية كـ (هل قام زيدٌ) والاسمية نحو : (هل عمرٌ قاعدٌ) وإنما تستعمل في التركيبين إذا أريد منهما السؤال : هل حصل القيام لزيد ؟ أو لم يحصل له أصلاً ؟ وهل حصل القعود لعمر أو لم يحصل له أصلاً (1615) فالمتكلم متردد بين ثبوت النسبة ونفيها ، فيكون الجواب بـ (نعم) إن أريد الإثبات ، و بـ (لا) إن أريد النفي ، وهذا هو التصديق .

2- **ما يكون موضوعاً للدلالة على التصور والتصديق** ، وهو الهمزة (1616) .

وتتركب في الجملتين الفعلية والاسمية ، فما دلَّ على التصديق نحو : (أقام زيدٌ) فقد تصورت القِيامَ ورت القِيامَ وزيداً ، والنسبة بينهما ، وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجاً ، فإذا قيل : قام ، حصل ذلك

1612 ينظر : شرح المفصل : 150/8 ، شروح التلخيص : 246/2 .

1613 شروح التلخيص : 246/2 .

1614 ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 228/1 . شروح التلخيص : 247/2 .

1615 ينظر : الإشارات والنبهات : 103-104 . الإيضاح في علوم البلاغة : 229/1 . شروح التلخيص :

225/2 . مغني اللبيب : 456-457/21 .

1616 ينظر : الإشارات والنبهات : 103-104 . الإيضاح في علوم البلاغة : 228/1 . شروح التلخيص :

247/2 . مغني اللبيب : 21 .

التصديق ، وفي طلب التصديق بمضمون الاسمية نحو: (أزيد قائم) فقد تصورت أيضاً الطرفين، والنسبة وسألت عن وقوعها خارجاً ، فإذا قيل في الجواب (هو قائم) حصل التصديق (1617) .

فالاستفهام عن التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن بين ثبوتها ، وانتقائها كما بيّنا في المثال السابق كالتردد في نسبة القيام لزيد ، ويكون جوابه بـ (نعم) أو (لا) وأما الاستفهام عن التصوّر فيكون عند التردد في تعيين أحد شيئين، وهذا التركيب يتركب مع (أم) المتصلة ، وتكون فيه النسبة عن المسند أو المسند إليه ، بحسب التركيب ، والتقديم والتأخير ، فمن طلب تصوّر المسند إليه أي (المبتدأ) كقولك ، (أدبس في الإناء أم عسل) فإنّ هذا الكلام يدل على أنّك عالم بوقوع النسبة وهي الحصول في الإناء ، وجهلت الحاصل الذي هو المسند إليه ، فسألت عنه ، فإذا قيل مثلاً : (عسل) تصوّرت المسند إليه بخصوصه ، وأنه عسل (1618) .

ومن طلب تصوّر المسند أي (الخبر) قولك : (أفي الخابية دبسك أم في الزق) فإنك قد علمت حصول الدبس ، وجهلت ما حصل فيه الذي هو مسند ، ويلزم من الجهل بالظرف الجهل بها يتعلق به بخصوصه ، فسألت عنه ، فإذا قيل في الجواب : هو في الخابية مثلاً تصوّرت المسند الذي هو كون الدبس حاصلًا في الخابية (1619) .

3- ومنها ما يكون دالاً على التصوّر فقط وهو : (مَنْ وما وكم وكيف وأين وأنى ، ومتى وأيان) (1620) ويكون الجواب معها بتعيين المسؤول عنه ، وتصوّر شيء آخر فـ (ما) : سؤال عن ذوات غير الأناسي ، وعن صفات الأناسي ، وهو واقع على جميع ما لا يعقل ، واقتضى الجواب الإيجاز والاختصار (1621) . كقولك : ما عندك ؟ أي : أي أجناس الأشياء عندك ؟ وجوابه : إنسان أو فرس أو كتاب ونحو ذلك (1622) . ويطلب بها شرح الاسم ، فقولنا

مثلاً ، ما الكلمة ؟ فتقول : اسم وفعل وحرف ، فهذا تفصيل ، ولا نستطيع أن نجيب باسم

¹⁶¹⁷ ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 228/1 . شروح التلخيص : 248/2 . الإشارات والنبهات :

¹⁶¹⁸ ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 228/1 . شروح التلخيص : 249،247/2 .

¹⁶¹⁹ ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 228/1 . شروح التلخيص : 250-249/2 .

¹⁶²⁰ ينظر : شروح التلخيص : 273/2 .

¹⁶²¹ ينظر : شرح المفصل : 5/4 .

¹⁶²² ينظر : مفتاح العلوم : 310 . الإيضاح في علوم البلاغة : 230/1 . شرح المفصل : 6-5/4 .

شروح التلخيص : 275-274/2 .

مفرد كأن نقول : حرف لأننا نطلب آنذاك شرحاً مفصلاً عن الكلمة ، ولهذا يطلب بـ (ما) شرح الاسم وبيان مدلوله ، في الجملة ، سواء أكان ما شرح به مفرداً أم مركباً بشرط أن يكون فيه إجمال كقولنا : ما العنقاء ؟ حال كوننا طالبين شرح هذا الاسم ببيان مدلوله لغة في الجملة ، فيجاب بإيراد لفظ أشهر ، ولو كان أعم لأنه مبين في الجملة كأن يقال : هي طائرٌ ، أو طائر عظيم يخطف الصبيان (1623) وهذا يسمى طلب معرفة مُسمّى الاسم .

وتستخدم للدلالة عن الأوصاف ، كأن نقول : ما زيدٌ ؟ وجوابه: الكريمُ أو العاقلُ ونحوهما . ويجوز أن نقول : طويلٌ أو أسودٌ أو قصيرٌ أو سمينٌ (1624) . وقد تقام (ما) مقام

مَنْ (في الدلالة على العاقل ، كقولك : ما عندك ؟ فنقول : زيدٌ أو عمرو (1625) .

وأما (مَنْ) : فهو موضوع للسؤال عن الجنس من ذوي العلم أي (للعاقل) ، تقول : من جبريلُ ؟ بمعنى : أبشرٌ هو أم ملكٌ أم جنِّيُّ ؟ وقيل : هو للسؤال عن العارض المشخص لذي العلم نحو : مَنْ فلانٌ ؟ فيجاب بـ : (زيدٌ) ونحوه ممّا يفيد التشخيص (1626) .

وأما (أي) فليسؤال عمّا يميّز أحد المتشاركين في أمر يعمهما ، كقوله تعالى حكاية عن سليمان : ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾ (1627) أي : الإنسي أم الجنّي ، وقال حكاية عن الكفار : ﴿ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا ﴾ (1628) أي : (نحن أم أصحاب محمد ؟) (1629) .

و (كيف) سؤال عن الحال ، فإذا قلت : كيف زيدٌ ؟ أصحح أم سقيمٌ ؟ أكلٌ أم شاربٌ ؟ إلى غير ذلك من أحواله . ؟ فجاؤوا بـ (كيف) اسماً مبهماً يتضمن جميع الأحوال ، فإذا قلت : كيف زيدٌ : أغنى عن ذكر ذلك كله ، ونقول : كيف وجدتَ زيداً ؟ أي : على أيِّ

1623 ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 230/1 . شروح التلخيص : 273/2-274 .

1624 ينظر : شرح المفصل : 5/4 . الإيضاح في علوم البلاغة : 230/1 . شروح التلخيص : 281،279/2 .

1625 ينظر : شرح المفصل : 5/4 .

1626 ينظر : الإشارات والتنبيهات : 108 . مفتاح العلوم : 310 . الإيضاح في علوم البلاغة : 231/1-

232 . شروح التلخيص : 282/2 .

1627 النمل : 38 .

1628 مريم : 73 .

1629 ينظر : مفتاح العلوم : 312 . الإيضاح في علوم البلاغة : 232/1-233 . شروح التلخيص :

284-283/2 .

حال وجدته ، فيقال في الجواب : صحيحاً أو سقيماً ، وليست ظرفاً لأنها لو كانت ظرفاً لوقع جوابها بالظرف (1630) .

ويسأل بـ (كم) عن العدد ، سواء أكانت استفهامية أم خبرية تكثيرية ، حيث يكون مبهماً ، فيقع الجواب بما يعين قدره كأن يقال : كم غنماً ملكتَ ؟ فيقال : مائة أو ألفاً ، والفرق بين (كم) الاستفهامية ، والخبرية ، أن الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم ، والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ، ربّما يعرفه المتكلم ، وأمّا المعدود فهو مجهول في كليهما ، فلذا احتيج إلى المميز المبيّن للمعدود (1631) .

فـ (كم) الاستفهامية بمعنى : أيّ عدد (1632) فإذا قلت : كم رجلاً أكرمتَ ؟ بمعنى أيّ عدد الرجال الذين أكرمتهم عشرين أم ثلاثين . ودلالاتها بحسب تمييزها فإذا جاء بعدها التمييز يدل على العاقل فهي تدل على العاقل نحو : كم فقيراً أطعمتَ ؟ فالفقيه عاقل ، وغير العاقل نحو : كم كتاباً قرأتَ ؟ وعلى الزمان : كم ساعة سرت والمكان : كم فرسخاً سرتَ ؟ وغير ذلك من التراكيب .

فإذا قلت : كم كتاباً قرأتَ ؟ فالتركيب الدلالي لهذه الجملة على النحو الآتي :

1-لفظي : لزوم التصدير ، والبناء على السكون ، والافتقار إلى التمييز المنصوب ، والاسمية + البديل منها في اللفظ + اقترانها بالهمزة + دخول حرف الجر عليها .

2-معنوي : دلالتها على غير العاقل لأن تمييزها غير عاقل + الاستفهام بمعنى : أي عدد (من 11 - 99) تحتاج إلى جواب في المعنى لأن المتكلم مستفهم كأن يقال : عشرين كتاباً أم ثلاثين . وأمّا (كم) الخبرية فتشرك معها بأمور في اللفظ ، كـ : الاسمية + الافتقار إلى التمييز إلا أنه ههنا واجب الخفض + البناء + لزوم التصدير . أمّا من ناحية المعنى فتفارقها بأمور :

1- الدلالة على الكثرة أي : بمعنى عدد كثير ، وذلك بسبب إضافتها إلى تمييزها المجرور الذي لا يأتي إلا جمعاً قال سيبويه : " وجعلت في الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة ، تجرّ ما بعدها كما جرّت هذه الحروف ما بعدها ، فجاز ذا في (كم) حين اختلفت الموضعان "

¹⁶³⁰ ينظر : شرح المفصل : 110-109/4 . مفتاح العلوم : 313 . شروح التلخيص : 286/2-287 .

الإشارات والتنبيهات : 109 . الإيضاح في علوم البلاغة : 233/1 .

¹⁶³¹ ينظر : مفتاح العلوم : 312 . الإيضاح في علوم البلاغة : 233/1 . شروح التلخيص : 286-285/2 .

الإشارات والتنبيهات : 109 .

¹⁶³² ينظر : مغني اللبيب : 243 .

(1633) ولعلَّ براعة ابن يعيش وعمق تفكيره ، استطاع أن يحلل البنية التركيبية لـ (كم) الخبرية ودلالاتها على الكثرة بإضافتها إلى تمييزها المجرور بقوله : " تقول في الخبر : كم غلامٍ لك : ف (كم) مبتدأ ، وغلامٍ مخفوض بإضافة (كم) إليه ، و : لك : الخبر ، والمعنى : كثر من الغلمان لك ، لأن (كم) في الخبر للتكثير ، هذا تفسير المعنى ، وأمّا تقدير الإعراب فكأنك قلت : مائة غلامٍ لك ، ونحوه من العدد الكثير نحو : مائة وألف وغيرهما " (1634) .

فهي ههنا خالفت الاستفهامية في المعنى لأنها بمعنى عدد كثيرٍ ، والكثرة جاءت من التمييز المجرور الذي يدلُّ على الجمع ، وخالفت الاستفهامية في اللفظ ، لأنك تخبر بها وفي الاستفهامية تحتاج إلى نبرة أعلى ، لأنك تستفهم ، إضافة إلى علامة الاستفهام (؟) بعد الاستفهامية ، وعلامة التعجب (!) بعد الخبرية ، وهذا فرق واضح في اللفظ فتمييزها كما رأينا مفرد نحو : كم جريح سقط في المعركة ! فنقول في الجواب والمعنى : ألف جريح سقط في المعركة ، وجمعٌ نحو : كم جرحى سقطوا في المعركة : أي : عشرة جرحى أو : عدد كثيرٌ من الجرحى قد سقطوا في المعركة ، لأن معناها مستمدٌ من تمييزها المجرور ، قال ابن يعيش : " وأمّا (كم) الخبرية ، فإنها تبين بالواحد والجمع ، وتضاف إلى المعدود نحو : كم رجلٍ عندك ! وكم غلمانٍ لك ، لأنها بمنزلة اسم منصرف في الكلام ، منون يجرُّ ما بعده إذا سقط التتوين وذلك نحو : مائتا درهمٍ ، ... وإنما كان كذلك من قبل أن (كم) واقعة على العدد ، والعدد منه ما ينصب مميّزه نحو قولك : عندي خمسة عشرَ ثوباً ، وعشرون عمامةً ، ومنه

ما يضاف إلى مميّزه وذلك على ضربين: منه ما يضاف إلى الجمع نحو ثلاثة أثوابٍ إلى العشرة ، ومنه ما يضاف إلى الواحد نحو : مائة درهمٍ ، وألف دينارٍ ، والقياس في (كم) أن تبين بالواحد من حيث كانت للتكثير ، والكثير من العدد يبين بالواحد نحو مائة ثوبٍ وألف دينارٍ " (1635) .

فإذا سلمنا بذلك ، فإننا نورد التراكيب الآتية على سبيل الاجتهاد :

- كم رجلٍ عندك : = عندي عددٌ كثيرٌ من الرجال . = مائة رجلٍ فدلّت على الكثرة لأن الجواب يجب أن يكون مع المئة والألف وهو عدد كثير .

1633 الكتاب : 161/2 .

1634 شرح المفصل : 127/4 .

1635 المصدر نفسه : 127-126/4 .

- كم غلمانٍ لك : = لي عشرةُ غلمانٍ = وجب تبعاً للأعداد أن تدل على القلة لأن العدد عشرة ، قلة بالنسبة إلى المئة والألف ، فتقول : إن جوابها الذي يكون : من ثلاثة إلى عشرة يدل على القلة ، أو أنها استمدت كثرتها من المضاف إليه الذي هو جمع ، ويدل على الكثرة .

عودة الضمير إلى (كم) :

لما كانت (كم) الخبرية اسماً مفرداً مذكراً وضع للدلالة على الكثرة ، جاز أن يقع على المفرد والجمع والمؤنث بلفظ المفرد و جاز أن يؤتى بالضمائر حسب التمييز المجرور نحو :

- كم رجلٍ جاءك ! على اللفظ .

- كم رجلٍ جاؤوك = على المعنى باعتبار الجمع = كم رجالٍ جاؤوك على اللفظ .

- كم امرأةٍ جاءتُ = على اللفظ . وكم امرأةٍ جيئكِ . على المعنى .

قال ابن يعيش : " فإذا عاد الضمير إلى (كم) من جملة ما بعدها جاز أن يعود نظراً إلى اللفظ ، وجاز أن يعود حملاً على المعنى ، فتقول : كم رجلٍ جاءك ! فتفرد الضمير وتذكره حملاً على اللفظ ، ولو قلت : (جاءك) بلفظ التثنية ، أو (جاؤوك) بلفظ الجمع لجاز أن

يرد الضمير تارة إلى اللفظ ، وتارة إلى المعنى ، وكذلك في المؤنث : كم امرأةٍ جاءك ، على اللفظ ، و (جاءتك ، وجاءتاك ، وجيئتك) على المعنى " (1636) .

إعراب (كم) الخبرية :

تعرب (كم) الخبرية تبعاً لما تدخل عليه ، وهي دلالة أصلية ، فيكون إعرابها حسب العامل بعدها ، فتقع في محل رفع أو نصب أو جر (1637) .

1- الرفع : وتكون في محل رفع إما خبراً مقدماً ، وما بعدها المبتدأ وإما على العكس ، قال سيبويه : " تقول : كم منكم شاهدٌ على فلان ! إذا جعلت : (شاهداً) خبراً لـ (كم) وكذلك هو في الخبر أيضاً تقول : كم مأخوذاً بك ! إذا أردت أن تجعل (مأخوذاً بك) في موضع (لك) إذا قلت : (كم لك) لأن معنى : كم مأخوذاً بك ، غير معنى كم رجلٍ لك ، وتقول : (كم رجلٍ أفضلُ منك) تجعله خبراً لـ (كم) " (1638) .

¹⁶³⁶ شرح المفصل : 132/4 . وينظر : الأصول في النحو : 223/1 . ارتشاف الضرب : 383/1 - 384

¹⁶³⁷ ينظر : الكتاب : 170/2 . شرح المفصل : 128/4 . ارتشاف الضرب : 382-383/1 ، 385 .

¹⁶³⁸ الكتاب : 161/2 ، 170 . وينظر : شرح المفصل : 27،8/4 . ارتشاف الضرب : 385/1 .

هذا تركيب ، والتركيب الآخر نحو : كم دراهمك : على أن (كم) مبتدأ ، ودراهمك : الخبر ، والعكس أحسن الوجهين (1639) وكذلك تقع مبتدأ إذا جاء بعدها فعل لازم .

2- النصب : وذلك على ثلاثة أوجه : مفعول به : إذا جاء بعدها فعل متعدّد ولم يستوفِ مفعوله نحو : كم غلامٍ ملكت ! فـ (كم) في موضع نصب بـ (ملكت) وقُدّم عليه لأن (كم) لها الصدارة ، ومفعول مطلق بشرط أن يأتي بعدها مصدر نحو : كم ضربةٍ ضربت ! ومفعول فيه ظرف زمان ومكان نحو : كم وقتٍ استغرق هذا البحث حتى خرج إلى النور ، وأنت تقصد : استغرق وقتاً طويلاً حتى اكتمل ونضج . وتقول في المكان : كم ميلٍ سرتَ على شاطئ البحر ! فكم : ههنا للمكان (1640) .

3- وتكون في محل جرٍّ ، وذلك في موضعين ، الأول : إذا دخل عليها حرف جر نحو : بكم رجل مررت ! وعلى كم مسلمين تصدّقتَ ! والثاني : أن تكون مضافاً إليها نحو : رزقَ كمَ رجلٍ أطلّقتَ (1641) .

وفي النهاية فـ (كم) يُسأل بها عن كل مقدار ، فلذلك جاز أن يسأل بها عن الزمان والمكان ، وعن المصادر ، والأسماء ، ففي أي شيء سُئِلَ بها صارت من ذلك الجنس ، ويوضح أمرها مميّزها (1642) .

ومما يستعمل للظرفية المكانية : (أينَ و أنى) فـ (أين) للسؤال عن المكان ، كقولك : أينَ زيدٌ ؟ فجوابه : في الدار ، أو في المسجد ، أو في السوق ، ونحو ذلك ، وهي ههنا تركبت مع الاسمية ومع الفعلية نحو : أين جِلست بالأمس ؟ وجوابه : أمام الأمير (1643) وأما (أنى) : فتستعمل استعمالين ، تارة بمعنى (كيف) ويجب أن يليها فعل ، كقوله تعالى : ﴿ فَأْتُوا حَرثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ (1644) أي : كيف شئتم والآخر بمعنى : من أين ؟ كقوله تعالى : ﴿ أَنَّى لَكَ هَذَا ﴾ (1645)

1639 ينظر : شرح المفصل : 128/4 . ارتشاف الضرب : 383/1 ، 385 .

1640 ينظر : شرح المفصل : 128/4 . ارتشاف الضرب : 382/1 - 383 .

1641 ينظر : شرح المفصل : 128/4 . ارتشاف الضرب : 382/1 - 383 .

1642 ينظر : شرح المفصل : 128/4 .

1643 ينظر : مفتاح العلوم : 313 . الإيضاح في علوم البلاغة : 234/1 . شروح التلخيص : 288/2 .

1644 البقرة : 223 .

1645 آل عمران : 37 .

أي : من أين لك هذا ؟ " (1646) .

وهي ههنا مركبة مع الاسمية والفعلية .

ويسأل بـ (متى) عن الزمان ماضياً كان أو مستقبلاً فيقال في الماضي : متى جئت ؟ والجواب : سحراً أو نحوه ، وفي المستقبل : متى تأتي ؟ فيقال : بعد شهرٍ ؟ وكذلك بـ (أيان) عن المستقبل ، فيقال (أيانَ يثمر هذا الغرس ، فيقال : بعدَ عشرٍ ، وأيَّانَ اللقاء ؟ فيجيبُ : يومَ الجمعة) (1647) .

فما ذكرناه في هذه الظروف هي دلالة أصلية ، لا محيدَ عنها ، وهي كما ذكرنا دلالتها حسب جوابها .

2- دلالة الأمر :

لدلالة الأمر الأصلية أربع صيغ وهي :

1- **فعل الأمر** : وهو أن يدلَّ على طلب الفعل بصيغته حقيقة في الإيجاب ، وهو أمر المخاطب بقول القائل لمن دونه : (اعملْ) ، وفيه ضمير مستتر وجوباً لا يظهر ، فإذا كان الأمر لواحدة أو اثنتين أو لجماعة ، برز الضمير معه نحو (اضربي و اضربا و اضربوا و اضربن) ، وهي مرفوعة لطلب الفعل استعلاءً وحقيقةً (1648) .

بين ابن هشام البنية الدلالية للأمر ، وهي دلالاته على الطلب وقبوله ياء المؤنثة المخاطبة " ولما فرغت من ذكر علامات الماضي وحكمه ، وبين ما اختلف فيه ، منه ، تبيت بالكلام على فعل الأمر ، فذكرت أن علامته التي يعرف بها مركبة من مجموع شيئين ، وهما : دلالاته على الطلب ، وقبوله ياء المخاطبة ، وذلك نحو : (قُمْ) فإنه دال على طلب القيام ، ويقبل ياء المخاطبة ، تقول إذا أمرت المرأة : قومي ، وكذلك : اقعُدْ واقعدِي " (1649) .

وزاد ابن مالك في هذا التركيب شرطاً هو : قبوله نون التوكيد بقوله :

بَتَا فَعَلْتِ ، وَأَتَتْ ، وَيَا وَنُونٌ أَقْبَلْنَ - فَعِلٌ يَنْجَلِي

افعلـ

¹⁶⁴⁶ ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 234/1 . الإشارات والتنبيهات : 109 . شروح التلخيص : 288/2

- 289 . مفتاح العلوم : 313 . شرح المفصل : 110-111/4 .

¹⁶⁴⁷ ينظر : الإشارات والتنبيهات : 109 . مفتاح العلوم : 313 . شروح التلخيص : 287/2 .

¹⁶⁴⁸ ينظر : الإشارات والتنبيهات : 116 . التعريفات : 37 . الإيضاح في علوم البلاغة : 241/1 . شرح

ابن عقيل : 96/1 . شرح قطر الندى : 31 . شروح التلخيص : 308-309/2 . معترك الأقران في إعجاز

القرآن : 441/1 . الإتيان في علوم القرآن : 220/2 .

¹⁶⁴⁹ شرح قطر الندى : 30 . شرح ابن عقيل : 13/1 - 14 ، 22-23 ، 25 .

ومما يميز الفعل نون : أَقْبَلَنَّ ، والمراد بها نون التوكيد : خفيفة كانت ، أو ثقيلة ، وأن علامة فعل الأمر : قبول نون التوكيد ، والدلالة على الأمر ، بصيغته نحو : اضْرِبَنَّ واخْرَجَنَّ ، فإن دلت الكلمة على الأمر ، ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل (1650) .

وصيغة (افعل) تدل على الحال والاستقبال ، فالحال من حيث النطق بصيغة (افعل) ، والاستقبال في طلب الشيء من المخاطب ليفعله ، وهذا زمنه الاستقبال ، " فالإنشاء نوعان : إنشاء حدثٍ مسند إلى غير المخاطب كـ (بعثُ) وهذا حالي ، وليست الحال من دلالاته بل من ضرورة وقوعه ، وإنشاء حدثٍ مسند إلى المخاطب ، وهو الأمر المدلول عليه بالصيغة ، وهذا واقع في الحال من حيث هو إنشاء ، وأمّا من حيث إسناد حدثه إلى المخاطب المأمور فهو مستقبل " (1651) .

فالحال والاستقبال هما معنى الأمر ، وإليك الجدول كما أورده تمام حسان (1652) :

نوع الجملة	الزمن	الجهة	افعل
الأمر بالصيغة	الحال	كل الجهات	افعل الآن
	الاستقبال	كل الجهات	افعل غداً

وقيد ابن مالك زمن الأمر بالمستقبل بقوله : " والأمر مستقبلٌ أبداً " (1653) .

ومما يدل على أن زمن الأمر الحال أيضاً قوله تعالى : ﴿ فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ ﴾ (1654) فقد استعملت كلمة (الآن) التي تدل على الحاضر ، والحال مع فعل الأمر . وكذلك يستعمل فعل الأمر حسب دلالاته الزمانية ، ووروده في السياق الكلامي على النحو الآتي :

1- الدلالة على الدوام والاستمرار في الماضي والحاضر والمستقبل كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (1655) .

فهذا أمر حقيقي بالعبادة على مر الزمان ، وهو صالح للماضي حيث أمر الله الناس بعبادته منذ فجر الإسلام إلى عصرنا الحالي ، وهو مستمر حتى المستقبل .

1650 ينظر : شرح ابن عقيل : 23-22/1 ، 25 .

1651 شرح التصريح على التوضيح على التوضيح : 56/1 .

1652 ينظر : اللغة العربية : معناها ومبناها : 251-250 .

1653 تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 4 .

1654 البقرة : 187 .

1655 البقرة : 21 .

2- **الدلالة على المستقبل**، وذلك في آيات كثيرة، ذكرت فيها الجنة والنار كقوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ (1656) حيث قيّد فعل الأمر (اتقوا) بالظرف (يوماً) وهو يوم القيامة ، والأمر ههنا يدل على المستقبل .

3- **الدلالة على الماضي** ، وهذا في حكاية قصص وأخبار تمت في الماضي وانقضت كقوله تعالى : ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ (1657) .

وهذه حكاية عن موسى عليه السلام وقد حدثت وانقضت ، ويدل على أن معنى الأمر الماضي مجيء الماضي بعده (غفر) وهذا يدل على أن معناه مضى وانتهى . وكقوله تعالى : ﴿قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ * فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ (1658) .

ففاعل الأمر (اخرج) زمنه ماضٍ قد انتهى، ويدل على ذلك الفعل الماضي بعده (فخرج) . وكقوله تعالى : ﴿فَأَفْتَحْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ فَتْحًا وَنَجِّنِي وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ﴾ (1659) .

فالفاعل (نجّني) وهذا طلب يفيد الدعاء ، والكلام على حكاية الماضي ، لأنه سبحانه وتعالى قد نجّى سيدنا موسى ، بقوله : (فأنجيناه) وهذا في القرآن أكثر من أن يحصى . ومن دلالة فعل الأمر على الماضي ما نقله السيوطي عن ابن هشام بقوله : " قال ابن هشام : إلا أن يراد به الخبر نحو : (ارم ولا حرج) فإنه بمعنى : رميت والحالة هذه ، وإلا لكان أمراً له بتجديد الرمي ، وليس كذلك " (1660) .

وكقوله تعالى : ﴿قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ﴾ (1661) . قال الفراء : " وهو أمر في اللفظ وليس بأمر في المعنى ، لأنه أخبرهم أنه لن يتقبل منهم " (1662) .

1656 البقرة : 48 .

1657 القصص : 16 .

1658 القصص : الآيتان : 20-21 .

1659 الشعراء : الآيتان : 118-119 .

1660 همع الهوامع : 30/1 .

1661 التوبة : 53 .

1662 معاني القرآن للفراء : 441/1 .

2- دلالة المضارع المركب مع لام الأمر :

تتركب لام الأمر المكسورة مع الفعل المضارع ، لتنتج دلالة الطلب والأمر ، وهي بخلاف فعل الأمر ، لأنه يظهر معها الفاعل ، أو يكون للغائب وغيرهما. قال ابن هشام : " وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلاً مخاطباً استغني عن الكلام بصيغة (افعل) غالباً نحو : قم واقعد ، وتجب اللام إن انتفتت الفاعلية نحو : لَتُعَنِّ بِحَاجَتِي ، أو الخطاب نحو : (ليقيم زيدٌ) " (1663) .

وقد اختلف في الدال على الأمر في هذا التركيب ، فعند النحويين أنها اللام العاملة للجزم الموضوع للطلب ، وأن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام ، فإذا قلت : (اضرب) فأصله : لتضرب ، و (قُمْ) أصله : (لَتَقُمْ) ، غير أنها حذفت منه تخفيفاً لدلالة الحال عليه (1664) .

وأما البلاغيون فذهبوا مذهبين :

الأول : أن الصيغة الدالة على طلب الضرب في : (ليضربُ زيدٌ) هي الفعل ، واللام قرينة على إرادة الطلب به .

والثاني : يحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب ، وقال القزويني : والأظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو : ليحضرُ زيدٌ ، والجرجاني بقوله : أن يدلّ عليه لا بصيغته ، بل بأداة اللام وهو للغائب (1665) .

والأظهر أن الصيغة الدالة على الطلب هي : لام الأمر ، ذلك المورفيم الذي يتركب مع المضارع ، لأنك إذا قلت : يضربُ زيدٌ عمراً ، فالتركيب خبري ، وهو مضارع ، وليس هناك دليل على الطلب ، فإذا ركبته مع اللام فقلت : ليضربُ زيدٌ عمراً تحول هذا التركيب من الخبر إلى الطلب ، بقرينة اللام ، ومن الرفع إلى الجزم .

3- دلالة المصدر النائب عن فعل الأمر :

يحذف العامل في باب المفعول المطلق النائب عن فعل الأمر حذفاً واجباً ، لأنه وقع بدلاً من التلطف بالفعل ، وناب في الدلالة مناب فعله في التوكيد ، وذلك نحو : ضرباً زيداً ،

¹⁶⁶³ مغني اللبيب : 296 . وينظر : شرح المفصل : 59/7 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 235 . ارتشاف الضرب : 542/2 . شرح الرضي على الكافية : 124/4 .
¹⁶⁶⁴ ينظر : شرح المفصل : 59/7 ، 61 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 235 . ارتشاف الضرب : 541/2 . مغني اللبيب : 294 .

¹⁶⁶⁵ ينظر : الإشارات والتنبيهات : 116 . الإيضاح في علوم البلاغة : 241/1 . شروح التلخيص 311/2 .

فالمصدر (ضرباً) نابٍ مناب الفعل (اضرب) وهو يدل على التوكيد ، وخالٍ من الدلالة الزمانية لأن المصدر لا يدلُّ على زمنٍ معيَّن بل مطلق ، ولا يؤكد به إلا أمر المخاطب النائب عنه في المعنى .

والمصدر النائب عن فعله نوعان :

الأول : ما ينصب بفعل من لفظه ، ومادته ، وهذا قياسي نحو : ضرباً للصلِّ .

الثاني : ما ليس له فعل من لفظه ومادته نحو : بله ، وحنانيك وحناريك وهذا سماعي . فالأمر بالمصدر يعطي معنى دلاليّاً ليس له مع الفعل ، لأن الفعل مقيد بزمنٍ ، والمصدر النائب عن فعله يدل على حدثٍ دونما زمانٍ ، ودلالته على التوكيد ، قال في التصريح : " والحق أنّ المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكّد " (1666) .

وفرق الدكتور تمام حسان بين (اضربُ زيداً ، وضرباً زيداً) فالتركيب الثاني شبيه بالأول إلا أنه ليس بمعناه وليس هو بقوله : " فإذا كان على معنى الإنشاء صار شبيهاً بقولك : (اضربُ زيداً) ولكنه ليس هو هو ، فهو يشبهه من حيث :

1- إسناده إلى مخاطب .

2- وهذا المخاطب لا يظهر في الكلام .

3- والمصدر صالح للحال أو الاستقبال ، ولكنه في هذه الحالة يختلف عن فعل الأمر من مادته ، بأن الأمر للطلب المحض ، وهذا المصدر للإفصاح ، فهو قريب الشبه من (نزالٍ وتراكٍ) مما اعتبرناه على معنى خوالف الإخالة فحين قال الشاعر (1667) :

على حين ألهى الناسَ جُلُّ
فندلاً زُرَيْقُ المالِ نَدَلُ الثعالِبِ
أمرهم

لم يكن المعنى الذي قصد إليه مساوياً تماماً لمعنى (اندل) وإنما أراد : بذلك معنى إفصاحياً آخر انفعالياً فيه من الحث والحض على العجلة والخفة في محاولة الهرب ، ما عززه الشاعر بقوله : (ندل الثعالب) وهي معانٍ لا توجد في صيغة الأمر المجردة (1668) .
وإذا أمعنا النظر في التركيبين : اضربُ زيداً وضرباً زيداً فإننا نجد ما يأتي :

¹⁶⁶⁶ شرح التصريح على التوضيح : 330/1 .

¹⁶⁶⁷ نسب إلى الأحوص ، وهو في ملحق شعره : 267 . وينظر : الكتاب : 116/1 . الخصائص : 120/1 .

ارتشاف الضرب : 170/3 . اللسان : (ندل) . المعجم المفصل : 124/1 .

¹⁶⁶⁸ ينظر : اللغة العربية ، معناها ومبناها : 254-255 .

أنّ ما ذهب إليه د. تمام حسان من أنه شبيه بالخالفة لا دليل عليه لأن هذا معرباً

وذلك

مبني ، إلا أن نقول : إن (ضرباً) أبلغ في التوكيد من (اضرب) وأن دلالة (ضرباً) على الزمن المطلق غير المقيد تجعله صالحاً لكل زمان بخلاف تقييده بالأمر .

وما ذهب إليه ابن عقيل في شرحه على الألفية مخالف لهذا الرأي ؛ إذ يرى أن هذا التركيب خالٍ من التوكيد بقوله : " قولك : ضرباً زيداً ، ليست من التأكيد في شيء ، بل هو أمرٌ خالٍ من التأكيد بمثابة : اضرب زيداً ، لأنه واقع موقعه ، فكما أن : اضرب زيداً ، لا تأكيد فيه ، كذلك ضرباً زيداً " (1669) .

وعلى سببويه سبب حذف الفعل ، ونيابة المفعول المطلق منابه بقوله (وإنما اختزل الفعل ها هنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما جعل (الحذر بدلاً من احذر) (1670) .

4- دلالة أسماء الأفعال التي بمعنى الأمر :

أسماء الأفعال هي التي تنوب عن الأفعال معنىً واستعمالاً ، ودلالاتها دلالة أصلية ، لأنها : " ألفاظ تقوم مقام الأفعال : في الدلالة على معناها ، وفي عملها " (1671) .

وهذا يعني أن عمل أسماء الأفعال بسبب نيابتها عن الأفعال الحقيقية في المعنى ، فتقوم مقام الفعل في الدلالة والوظيفة ، وكذلك من حيث اللزوم والتعدي ، وتدل على الأمر ، والماضي ، والمضارع ، ولذا فهي ترفع فاعلاً مستتراً في الأمر ، وتنصب مفعولاً إذا نابت عن المتعدي ، فإذا كان الفعل لازماً كـ (اسكت) كان اسم الفعل النائب عنه لازماً لـ (صه) وإذا كان متعدياً كـ (الزم) نحو : الزم زيداً ، كان مسماه متعدياً كـ (عليك زيداً) فلما كانت هذه الأسماء عوضاً من اللفظ بالفعل ، ونائبة عنه ، عملت عمله ، ولما كانت الأفعال التي هي مسميات هذه الأسماء منها ما هو متعد للفاعل ، متجاوز إلى غيره نحو : خذ زيداً ،
والـ

عمرأ ، ومنها ما هو لازم لا يتجاوز إلى مفعول نحو : اسكت ، اكفف ، كانت هذه الأسماء كذلك على حسب مسمياتها ، منها ما هو متعد للمأمور ، ومنها ما هو لازم له لا يتجاوز إلى غيره (1672) .

¹⁶⁶⁹ شرح ابن عقيل : 176/2 .

¹⁶⁷⁰ ينظر : الكتاب : 312/1

¹⁶⁷¹ شرح ابن عقيل : 314/2

¹⁶⁷² ينظر : شرح المفصل : 29/4 . همع الهوامع : 82/3 .

وفيما يخص عملها فللشبه بينها وبين الأفعال ، وأما دلالتها فمستفيدة من الأفعال النائبة عنها ، فإذا قلت : صه ، دل ذلك على (اسكت) والأمر مفهوم منه ، أي من المسمى الذي هو اسكت لا من اسم الفعل (صه) فالزمان معلوم من المسمى لا من الاسم (1673) .

إن أهم دلالة لاسم الفعل هي الإيجاز ، ونوع من المبالغة والاختصار ، قال ابن يعيش

:

" والغرض منها الإيجاز ونوع من المبالغة ، ولولا ذلك لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أولى بموضعها ، ووجه الاختصار فيها مجيئها للواحد والواحدة ، والتنثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة فهذا دليل قصد الإيجاز والاختصار ، وأما المبالغة فإن : صه ، أبلغ في المعنى من اسكت " (1674) .

وتتكرر هذه الأسماء فيدلّ التكثير والتنوين فيها على الإبهام والتفخيم ، فكأن معنى : صه : اسكت سكوتاً ، أي سكوتاً بليغاً ، أي : اسكت عن كل كلام (1675) .

ومعنى التنوين اللاحق لاسم الفعل الذي هو بمعنى المصدر قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه ؛ لأن الفعل لا ينكر ولا ينون (1676) .

3- دلالة النداء :

نقصد من دلالة النداء الأصلية ، أنك إذا ناديت أحداً لا تقصد من ذلك سوى التنبيه والإقبال عليك نحو : يا زيدُ أقبَلْ : وهو طلب إقبال المدعو على الداعي بحرف نائب مناب (أدعو) (1677) .

وقال الجرجاني في تعريف النداء : " هو إنشاء نسبة النداء بحرف يقوم مقامها ، ليقبل المخاطب به إلى المتكلم به بقلبه ، وليس مقصوداً بذاته ، وإنما ينادي ليبدأ بكلام بعده ، أو ليعلم حضوره ، أو غيبته ، أو لنسبة صفة إليه ... " (1678) .

فالبنية التركيبية للنداء تكون على النحو الآتي : متكلم : وهو الذي يرسل أصواتاً تدل على النداء . والمخاطب : وهو المُنَادَى الذي يُطلب منه الإقبال . والجانب الفيزيولوجي أي :

1673 ينظر : شرح المفصل : 29/4 .

1674 شرح المفصل : 25/4 .

1675 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 91/3 .

1676 ينظر : المصدر نفسه : 92/3 .

1677 ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 224/2 . معترك الأقران في إعجاز القرآن : 446/1 . البرهان في

علوم القرآن : 326-325/2 . شرح الرضي على الكافية : 346/1 . الإشارات والتنبيهات : 120 . رصف

المباني : 453 . الجنى الداني : 355 .

1678 الإشارات والتنبيهات : 120 .

صدور الصوت من المتكلم أي : المنادي أو الداعي ، وانتقاله عبر الهواء إلى أذن المخاطب (السامع) أي : المنادي ، " وأصل النداء : تنبيه المدعو ليقبل عليك " (1679) .

وهو بنية تركيبية قائمة على جملتين جملة عميقة مضمرة ، وهي : أنادي أو ناديت أو أدعو زيداً ، وبنية سطحية اختزل فيها الفعل ونابت (يا) منابه فهو تركيب إسنادي ، مؤلف من مسند ومسند إليه في بنيته المضمرة : " وأما نحو : يا زيدُ ! فلسدَ (يا) مسد (دعوت) الإنشائي " (1680) وإليه كان قد ذهب ابن يعيش بقوله : " ولم يفد الحرف مع الاسم إلا في موطن واحد ، وهو النداء خاصة ، وذلك لنيابة الحرف فيه عن الفعل " (1681) .

فالمنادى هو مفعول به لفعل محذوف أو مفعول به لفعل سدت (يا) مسدّه ، وقد أورد النحويون الخلاف في ناصب المنادي ، ووصلوا إلى نتيجة هي : أن النداء جملة وأن (المنادي) على كلا الخلافين مفعول به ، فانصباب المنادي عند سيبويه على أنه مفعول به ، وناصبه الفعل المقتر ، وأصله : يا أدعو زيداً ، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ، لدلالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته ، وأجاز المبرد نصب المنادي على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد ، وعلى كلا المذهبين فـ (يا زيد) جملة ، وليس المنادي أحد جزأي الجملة ، فعند سيبويه جزء الجملة أي : الفعل والفاعل مقدر ، ولا مانع من دعوى سده مسدهما ، والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظاً ، أو تقديراً ، إذ لا نداء بدون منادي (1682) .

وعليه فأياماً كان الخلاف ، فالنداء على كلا المذهبين جملة إسنادية في بنيتها المضمرة

وأنكر بعض المحدثين إسنادية الجملة الندائية ، فعدها تركيبات مفيدة غير إسنادية ، لأنه اشترط الإسناد في الجملة ولذلك فتركيب النداء هو كلام مفيد ولكنه ليس بجملة . فـ " ومن الكلام ما ليس بجملة ، بل هو كلمات مفردة ، أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية ، مثال ذلك النداء فإن (يا حسنُ) ليس بجملة ولا قسم من جملة ، وهو مع ذلك كلام ، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه ، لا يحتاج إلى غيره مظهراً كان أم مقدرًا " (1683)

1679 الأصول في النحو : 329/1 .

1680 شرح الرضي على الكافية : 34/1 .

1681 شرح المفصل : 20/1 .

1682 ينظر : الكتاب : 291/1 . المقتضب : 202/4 . شرح المفصل : 127/1 . شرح الرضي على الكافية

: 346/1 . ارتشاف الضرب : 117/3 .

1683 التطور النحوي : 125 .

وإليه ذهب مهدي الخزومي في اشتراطه الإسناد في الجملة ، وعدّ النداء كأسماء الأصوات بقوله : " وخالصة القول : إن النداء ليس جملة فعلية ، ولا جملة غير إسنادية ، وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة أو لدعوته إلى إغاثة أو نصره أو نحو ذلك " (1684) .

وليس ما ذهب إليه المخزومي سبقاً وإبداعاً ، بل ذكره قبله النحويون ، فذهب أبو علي في بعض كلامه إلى أنّ (يا) ليس بحرف وإنما هو : اسم من أسماء الأفعال ، وعزاه المرادي إلى الكوفيين وردّه ابن يعيش ، والرضي (1685) .

وعلى أي حال فهذا الخلاف لا جدوى منه لأن العرب قد جعلوا كثيراً من الجمل في بنيتها المضمرة إسنادية كأسماء الأفعال وغيرها .

وعليه نجد أن النحويين قد لاحظوا أن هذا التركيب قد خالف تركيب الجمل الأصلية ، في صيغته اللفظية السطحية ، وهذا ما دفعهم إلى أن يحكموا عليه بأنه جملة محذوفة الفعل والفاعل معاً .

دلالة حروف النداء :

للنداء أهمية بالغة في التركيب اللغوي العربي ، وتكمن أهميته في عملية التواصل اللغوي بين البشر ، فالتواصل - كما هو معلوم - لا يتم إلا عبر أدوات التخاطب ، والنداء - باعتباره من الإنشاء الطلبي - لا بد أن يتوفر له كما أسلفنا أدوات التخاطب الطلبي ، فالمرسل وهو المُنادي الذي يرسل الشيفرة اللغوية ، وهذه الشيفرة بدورها تنتقل عبر الهواء إلى المُنادى أي المُخاطب ، الذي بدوره يتنبه ويلتفت إلى المتكلم ليقبل عليه ، وهذا الخطاب لا يتم بدون أدوات النداء التي تقوم بدور دلالي حسبما وُضعت له ، ولا يقتصر ذلك على الأدميين بل يتعداه إلى الجمادات التي تُنادى لعظمتها ، وكبر شأنها ، وهذا الجمع في النداء بين الحسي والبشري والملموس ، والمعنوي ذكره التفتازني بقوله : " وهو طلب الإقبال ، أي : طلب المتكلم إقبال المخاطب حساً ومعنىً ، فالأول : يا زيدُ ، والثاني ، نحو : يا جبالُ ، ويا سماءُ ، والمراد : الطلب اللفظي " (1686) . كقوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي ﴾ (1687) .

1684 ينظر : في النحو العربي : نقد وتوجيه : 311 .

1685 ينظر : شرح المفصل : 127/1 . شرح الرضي على الكافية : 346/1 . ارتشاف الضرب : 117/3 .

مغني اللبيب : 355 .

1686 شروح التلخيص : 343/2 .

1687 هود : 44 .

وجعل الجرجاني طلب الإقبال أربعة : " المنادى : وهو المطلوب إقباله حقيقة نحو :
يا عبدَ الله ، أو حكماً نحو : يا سماءُ ويا أرضُ ، ويا جبالُ ، لأنها نزلت منزلة من له
صلاحية النداء - فأدخل عليها حرف النداء ، وقصد بذاتها ، أو المسؤول إجابته نحو : يا الله
! ، ويا زيد احفظ ما عندك ، ويا زيد لا تقبل ! أو المسؤول إجابته بـ (يا) وأخواتها سواء
كانت بأخواتها ملفوظة نحو : يا زيد أو مقدرة⁽¹⁶⁸⁸⁾ ، كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ
هَذَا﴾⁽¹⁶⁸⁹⁾ .

وحروف النداء هي (الهمزة ويا وأيا وهيا وأي ، و آ ، حكاها الأخفش والكوفيون
(1690)

وجعلها بعض المتأخرين ثمانية وهي : (الهمزة ، أي ، يا ، أيا ، هيا ، أي ، وا ،
حكي استعمالها في غير الندبة ، آ ، بالمد)⁽¹⁶⁹¹⁾ .

ولكل من هذه الأدوات استعمالته ودلالاته وهي مرتبة على النحو الآتي :

1- الهمزة :

وتستعمل في نداء القريب ، المصغي إليك ، وتمدُّ إذا بَعَدَ ، فتقول . أزيدُ وأعمرو
و أخالدُ ، ومنه قول امرئ القيس⁽¹⁶⁹²⁾ :

أَفَاطِمٌ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتَ قَدِ أَرَمَعْتَ صَرْمِي
فَأَجْمَلِي

ومنه قول المتنبي⁽¹⁶⁹³⁾ :

أَطْيَبَةُ الْوَحْشِ لَوْلَا طَيِّبَةُ الْأَنْسِ لَمَّا غَدَوْتُ بِجَدِّ فِي الْهَوَى
تَعَسَسِ

وقال أبو كبير الهذليّ عامر بن الحليس⁽¹⁶⁹⁴⁾ :

¹⁶⁸⁸ ينظر : العوامل المائة النحوية : 196 .

¹⁶⁸⁹ يوسف : 29 .

¹⁶⁹⁰ ينظر : الأصول في النحو : 329/1 . شرح المفصل : 118/8 . شرح الرضي على الكافية : 425/4 .

المقتضب : 233/4 . شروح التلخيص : 334/2 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 179 . ارتشاف
الضرب : 117/3 .

¹⁶⁹¹ ينظر : الكواكب الدرية على متممة الأجرومية : 7/2 .

¹⁶⁹² ديوانه : 12 . وينظر : مغني اللبيب : 17 ، 35 .

¹⁶⁹³ التبيان في شروح الديوان : 185/2-186 .

¹⁶⁹⁴ شرح أشعار الهذليين : 1069/3 .

أَزْهَيْرُ هَلْ عَنْ شَيْبَةٍ مِنْ
مَعْدِلٍ

ونقل عن بعضهم أنها للمتوسط ، وعدّه ابن هشام خرقاً للجماعة . ومن خصائصها : أنه لا يجوز حذفها ، لعدم وجود الدليل ، وتمد إذ بَعَدَ المنادى (1695) .
وقد ينزل البعيد منزلة القريب ، وتستعمل فيه تنبيهاً على أنه حاضر في القلب ، مائل بين عينيه لكثرة ما يفكر به ، لا يغيب عنه أصلاً ، حتى صال كالمشهور الحاضر ، فيكون في مقام القريب المائل نصب عينيه ، كقوله (1696) :

أَسْكَانَ نَعْمَانَ الْأَرَكَ تَيْفُتُوا
بِأَنْكُمُ فِي رُبْعِ قَلْبِي سُكَانُ

2- أَي :

اختلفت في دلالتها ، فقيل : إنها تختص بالقريب منزلة المصغي إليك ، وهي في المنزلة الوسطى بين (الهمزة وأيا) ، ويجوز مدّها إذا بعدت المسافة ، فيكون المدُّ فيها دليلاً على بعد المسافة ، وأن السامع بحيث لا يسمع النداء إلا مع المدِّ وحينئذٍ يقال فيها : (آي ، و آي زيدُ) ومنه قول كثير عزة (1697) :

أَلَمْ تَسْمَعِي أَيَّ عَبْدٍ فِي رَوْنِقِ الضُّحَى
بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهْنٍ هَدِيرُ

وخصت بعدم جواز حذفها (1698) .

وهي حينئذٍ تستعمل استعمالين للقريب والمتوسط أو البعيد ، فإذا كان بحضرتك أحد وناديته بـ (أي) تقول : أي زيدُ ! فاستجاب لك ، فهي للقريب ، وإذا مُدَّ بها الصوت وبعدت المسافة بينك وبين المنادى فقلت : أي زيدُ ! فإنك تمد صوتك ليتنبه لك ، ومد الصوت دلالة على البعد .

3- أيا :

¹⁶⁹⁵ ينظر : المقتضب : 233/4 . الأصول في النحو : 329/1 . شرح المفصل : 118/8 . شرح الرضي على الكافية : 425/4 . رصف المبانى : 52/51 . الجنى الدانى : 35 . مغني اللبيب : 17 . شروح التلخيص : 334/2 .

¹⁶⁹⁶ البيت لابن حيّوس في ديوانه : 645/2 ، وللفتح بن خاقان الإشبيلي في معجم الأدباء : 127/6 . شروح التلخيص : 334/2 .

¹⁶⁹⁷ ديوانه : 474 . رصف المبانى : 135 . مغني اللبيب : 106 .

¹⁶⁹⁸ ينظر : شرح المفصل : 118/8 . شرح الرضي على الكافية : 425/4 . رصف المبانى : 134-135 . الجنى الدانى : 233 . مغني اللبيب : 106 . اللسان : (أي) .

ومعناها التنبيه ، ينبه بها المدعو إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للمتراخي عنهم أو الإنسان المعرض ، أو النائم المستقل ، ولهذا وجب كونها لازمة لنداء البعيد مسافة أو حكماً ، وهي على ثلاثة أحرف ، آخرها ألف تحتل المد ما شئت ، ولا يجوز حذفها ، فتقول ، أيا زيداً (1699) ! .

قال ذو الرمة (1700) :

أَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمِ

4- هَيَا :

وهي حرف تنبيه ، وتكون للنداء نحو : هَيَا زَيْدُ ، وهي للبعيد مسافة ، أو حكماً كالنائم المستقل ، أو الإنسان المعرض ، ومنه قول الشاعر (1701) :

هَيَا أُمَّ عَمْرٍو ، هَلْ لِي الْيَوْمَ بَغِيَّةٌ أَبْصَارِ الْوَشَاةِ سَبِيلُ ؟
عَنْ دُكُمُ

وقد اختلف العلماء في : (أيا وهيا) فقال الأكثر هما أصلان ، وليس أحدهما بدلاً من الآخر ، وذهب ابن السكيت إلى أن الأصل في (هيا) (أيا) والهاء بدل من الهمزة ، كما قالوا في : إياك : هَيَاكُ ، وأرقت : هَرَقْتُ ، وكقول الشاعر (1702) :

فَانصَرَفْتُ وَهِيَ حَصَانٌ مُغْضَبَةٌ وَرَفَعْتُ بِصَوْتِهَا : هَيَا أَبَاهُ

أراد : أيا أبه ، وأبدل من الهمزة هاء ، وقال ابن يعيش ، ولا يبعد ما قاله - أي ابن السكيت - لأن (أيا) أكثر استعمالاً من (هيا) فجاز أن يعتقد أنها أصل ، وقال آخرون : هي : (يا) أدخل عليها هاء التنبيه (1703) .

¹⁶⁹⁹ ينظر : شرح المفصل : 118/8 . شرح الرضي على الكافية : 425/4 . رصف المباني : 136 -

137 . الجنى الداني : 419 . مغني اللبيب : 29 . اللسان : (أي) .

¹⁷⁰⁰ ديوانه : 767/2 . وينظر : رصف المباني : 26 . 136 . الخصائص : 458/2 . الجنى الداني : 419

. اللسان : (آ) جلل . الوعساء : رابية من الرَّمْل . وجلال : بالفتح . موضع . وقيل : جبل من جبال الدهناء .

¹⁷⁰¹ بلا نسبة في الجنى الداني : 507 ، والمعجم المفصل : 723/2 .

¹⁷⁰² بلا نسبة في شرح المفصل : 119/8 ، ورصف المباني : 409 ، واللسان : (أيا) .

¹⁷⁰³ ينظر : شرح المفصل : 119-118/8 . رصف المباني : 409/408 . الجنى الداني : 507 . اللسان

: (أيا . هيا) . ارتشاف الضرب : 117/3 . شروح التلخيص : 334/2 .

4- يا :

وهي أصل حروف النداء وأمّ الباب ، وتستعمل للقريب ، والبعيد والمستيقظ والنائم والغافل ، والمقبل ، وتستعمل للوسط ، وحقها أن تكون للبعيد لجواز مدّ الصوت بالألف ما شئت ، وهي أكثر استعمالاً ، ولهذا يجوز حذفها ، فمن البعيد قول النابغة (1704) :

يا دار مِيَّةَ بِالْعِلْيَاءِ فَالْسَّنْدِ أَقَوْتَ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ

وذلك لأن من لا يجيب في حكم البعيد أو النائم اللذين لا يسمعان إلا بعد طول مد الصوت ، ومن الوسط قوله تعالى : ﴿ يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ (1705) .
ومن القريب قول الأعشى (1706) :

يَا جَارَتِي مَا كُنْتُ جَارَهُ بَأْتِ لِتَحْرُنْنَا عُفَارَهُ (1707)

فالسباق والحضرة والبعيد هما يحددان بعد المنادى ووسطه وقربه ، فإذا كان بحضرتك زيّد ، وأردت أن تتناديه وهو قريب منك فنقول : يا زيد افعل كذا ! وإذا كان كذلك متوسطاً تمدّ الصوت بالألف قليلاً وإذا كان بعيداً فيمد الصوت أكثر ليتنبه إليك ويسمعك ويقبل عليك .

5- آ :

بالمد ، وحرف لنداء البعيد ، وهو مسموع ، لم يذكره سيبويه ، وذكره الأخفش والكوفيون (1708) .

دلالة النداء بـ (يا أيها) :

لا يتركب مع (أيها) من حروف النداء إلا (يا) ، وهي معها لنداء القريب لأن الإشارة إلى الحضرة تدل على القريب ، وكـ : يا هذا الرجل ، ويا أيها الرجل ، وقد كثرت ورود هذا التركيب في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (1709) ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا

1704 ديوانه : 14 . وينظر : رصف المباني : 454 .

1705 هود : 51 .

1706 ديوانه : 153 .

1707 ينظر : رصف المباني : 451-452 . مغني اللبيب : 355 و 488 . شرح المفصل : 118/8 .

1708 ينظر : ارتشاف الضرب : 117/3 . مغني اللبيب : 29 . الكواكب الدرية : 207 .

1709 البقرة : 21 .

لَكَ أَزْوَاجَكَ ﴿١٧١٠﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا
أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (١٧١١) .

والأصل في (أي) والهمزة نداء القريب ، " ثم استعمل في مناداة مَنْ سها وغفى ،
وإن قَرُبَ ، تنزيلاً له منزلة مَنْ بَعُدَ ، فإذا نودي به القريب المطاطئ فذلك للتأكيد المؤذن بأن
الخطاب الذي يتلوه معنى به جداً " (١٧١٢) .

وذكر الزمخشري أن دلالة (أيها) ضرب من التأكيد وأسباب من المبالغة فـ (أي)
وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام ، فلا بد أن يرادفه اسم جنس ، أو ما يجري مجراه
يتصف به ، حتى يصح المقصود بالنداء ، وفي هذا التدرج من الإبهام إلى التوضيح ضرب
من

التأكيد ، والتشديد ، وكلمة التنبيه المقحمة بين الصفة وموصوفها لفائدتين : معاضدة حرف
النداء ومكانفته بتأكيد معناه ، ووقوعها عوضاً مما يستحقه أي : من الإضافة ، فإن قلت : لم
كثر في كتاب الله النداء على هذه الطريقة ما لم يكثر في غيره ؟ قلت : لاستقلاله بأوجه من
التأكيد ، وأسباب من المبالغة لأن كل ما نادى الله له عباده - من أوامر ونواهيهِ وعظاته
وزواجه ووعده ، ووعيدهِ ، واقتصاص أخبار الأمم الدارجة عليهم وغير ذلك مما أنطق به
كتابه - أمور عظام ، وخطوب جسام ، ومعانٍ - عليهم أن يتيقظوا لها ، ويميلوا بقلوبهم
وبصائرهم إليها وهم عنها غافلون ، فاقتضت الحال أن ينادوا بالآكد والأبلغ (١٧١٣) .

١٧١٠ الأحزاب : ٥٠ .

١٧١١ المنافقون : ٩ .

١٧١٢ الكشاف : ٨٩/١ .

١٧١٣ ينظر : الكشاف . ٩٠-٨٩/١ . الإتحاف في علوم القرآن : ٢٢٦-٢٢٥/٢ .

دلالة حروف النداء على غير معناها الذي وُضِعَتْ له :

أصل النداء بـ (يا) أن يكون للبعيد حقيقة أو حكماً ، وقد قال الزمخشري : " (يا) حرف وضع في أصله لنداء البعيد ، صوت يهتف به الرجل بمن يناديه " (1714) .

وقد ينادى بها القريب ، لتنزيله منزلة البعيد ، وذلك في أمور منها (1715) :

1- إظهار الحرص في وقوعه على إقبال المدعو ، (المُنَادَى) ، أي الرغبة والرضا

بذلك ، فصار إقباله كالبعيد ، لأن النفس إذا اشتد حرصها على الشيء صارت كل

ساعة قبل وقوعه في غاية البعد ، فنقول : يا غلامُ بادرُ بالماء فأنا عطشان، ومنه

قوله تعالى : ﴿ يَا مُوسَى أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ ﴾ (1716) .

2- كون الخطاب المثلوث معتنى به ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ

الَّذِي خَلَقَكُمْ ﴾ (1717) .

3- قصد انحطاط شأنه فكأنه بعيد عن مجلس الحضور نحو : من أنت يا هذا ! ، وكقوله

تعالى على لسان فرعون : ﴿ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا ﴾ (1718) .

4- للتنبيه على عظم الأمر المدعو إليه ، وعلو شأنه ، حتى كأن المنادى مقصراً في أمره

، غافل عنه مع شدة حرصه على الامتثال نحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ

مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ (1719) ، وكقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ

بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ﴾ (1720) .

وقد يستعمل في المدح بهدف إظهار قرب المنادى من القلب ، كقول المتنبي في رثاء

أخت سيف الدولة (1721) :

يا أختَ خَيْرِ أَخٍ يَا بِنْتَ خَيْرِ أَبٍ كِنَايَةً بِهِمَا عَنَ أَشْرَفِ التَّسَبِّ

ومنه قوله أيضاً (1722) :

1714 الكشاف : 89/1 .

1715 ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 225/2 . معترك الأقران في إعجاز القرآن : 448/1 . شروح

التلخيص : 334/2 .

1716 القصص : 31 .

1717 البقرة : 21 .

1718 الإسراء : 101 .

1719 المائدة : 67 .

1720 النساء : 174 .

1721 التبيان في شرح التبيان : 86/1 .

يَا أَحْسَنَ الصَّبْرِ زُرْ أَوْلَى الْقُلُوبِ وَقُلْ لِصَاحِبِهِ ، يَا أَنْفَعَ السُّحْبِ
بِهَا

فالضمير في (صاحبه) يعود على سيف الدولة ، وهو أولى القلوب بها ، وقل
لسيف الدولة : يا أنفع السُّحْبِ .

وينادى بها البعيد ، القريب الساكن في القلب ، الذي يفيد التجدد ، كقول المتنبي (1723)

:(

لِكَ يَا مَنَازِلُ فِي الْقُلُوبِ مَنَازِلُ أَقْفَرَتْ أَنْتِ ، وَهُنَّ مِنْكَ أَوَاهِلُ

5- لاستبعاد الداعي نفسه عن مرتبة المنادى ، أي : تصوّر نفسه في مكان بعيد عن
تلك الحضرة ، كقولنا : يا الله ، مع أنه أقرب إلينا من حبل الوريد ، ويقصد ههنا تعظيم شأن
المدعو كقوله تعالى : ﴿ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (1724) . ودليل ذلك على تنزيل
البعيد منزلة القريب قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ
إِذَا دَعَانِ ﴾ (1725) .

و (هيا) موضوعة لنداء البعيد ، كما هو أصلها ، وقد ينزل القريب كالبعيد لغفلة أو
نوم أو لتنزيل المنادى منزلة ذي غفلة لعظم الأمر المدعو له ، حتى كأن المنادى غافل عنه
مقصر فتستعمل له فنقول : هيا فلان تهيأ للحرب ! عند حضوره ، والهمزة موضوعة للقريب
، وقد ينزل البعيد كالقريب لحضوره في القلب فصار كالمشهود الحاضر كقوله (1726) :

أَحْيَبَ الْقَلْبِ عَنِّي لَا تَزُولُ

قال الزمخشري : " وأما نداء القريب فله : أي والهمزة ، ثم استعمل في مناداة من
سها وغفى ، وإن قُرب ، تنزيلاً له منزلة مَنْ بَعْدَ " (1727) .

وكذلك تستعمل (أياً) في نداء القريب ، لعظم منزلته في قلب المنادي ، ومنه قول
المتنبي (1728) :

1722 التبيان في شرح الديوان : 93 / 1 .

1723 المصدر نفسه : 249 / 3 .

1724 الزخرف : 88 .

1725 البقرة : 186 .

1726 لم أقف على قائله ، ولا على تنمة له . شروح التلخيص : 343 / 2 - 344 .

1727 الكشاف : 89 / 1 .

1728 التبيان في شرح الديوان : 100 / 1

أَيَا سَيْفَ رَبِّكَ لَا خَلْقِهِ وَيَا ذَا الْمَكَارِمِ لَإِذَا الشُّطْبِ

4- دلالة النهي :

لتركيب النهي صيغة واحدة ، وهي (لا تفعل) (لا) الناهية الجازمة + الفعل المضارع المجزوم ، وإذا كان النهي طلباً فإنه يستوجب متكلاً ومخاطباً ، هذا يعني أن النهي يوجّه إلى المخاطب ، فإذا قلنا : (لا تتأخر) فمراده أن هناك متكلاً يوجه خطابه إلى المخاطب الذي ربما كان منه عادة تأخير ، فنبهه المتكلم عليها ، وهو خلاف الأمر وضده .

وهو في اللغة : " النَّهْيُ خلاف الأمر ، نهاء ، ينهأ ، نهياً ، فانتهى ، وتناهى : كف " (1729) وقيل : هو المنع ، ومنه النهية للعقل لأنه مانع عن القبح (1730).

وفي الاصطلاح : " هو طلب الكف عن فعل ، بقول القائل لمن دونه : (لا تفعل) وهي حقيقة في التحريم " (1731) . وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ (1732) .

وفسر الزمخشري النهي عن الفساد في هذه الآية بأنه : " خروج الشيء عن حال استقامته ، وكونه منتفعاً به ، ونقيضه : الصلاح ، وهو الحصول على الحالة المستقيمة النافعة ، والفساد في الأرض : هيج الحروب والفتن ، لأن في ذلك فساد ما في الأرض ، وانتفاء الاستقامة عن أحوال الناس ، وكان فساد المنافقين في الأرض أنهم كانوا يمايلون الكفار ويمائلونهم على المسلمين بإفشاء أسرارهم إليهم ، وذلك مما يؤدي إلى الفتن بينهم فلما كان ذلك من صنيعهم مؤدياً إلى الفساد : قيل لهم : لا تفسدوا " (1733) .

وذكر السكاكي أن النهي : هو انتقال هذه الصيغة من الذهن الذي تُنْفَسُ فيه إلى الخارج الجانب الفيزيولوجي حيث إنّ الشيء المنهي عنه يكون خارجاً . " أمّا حصول انتفاء متصور كقولك في النهي للمتحرك : لا تتحرك ، فإنك تطلب بهذا الكلام انتفاء الحركة في الخارج " (1734) .

1729 اللسان : (نهى) .

1730 ينظر : شروح التلخيص : 364 .

1731 الإشارات والتبهيئات : 116 . وينظر : التعريفات : 248 . مفتاح العلوم : 304 . الإيضاح في علوم

البلاغة : 244 . الإتيقان في علوم القرآن : 221/2 . شروح التلخيص : 324/2 .

1732 البقرة : 11 .

1733 الكشاف : 62/1 .

1734 مفتاح العلوم : 304 .

والحقيقة أن دلالة النهي في بنيتها الأصلية هي نفسها دلالة الأمر الأصلية من حيث المعنى والدلالة لأن قولك : (لا تتحرك) في النهي هي نفسها دلالة (اثبت) إذا كان (معنى لا تتحرك : الثبات) ، وهذا التأويل عبّر عنه التفتازاني في شرحه : " وهو طلب الكف ، أي : الطلب اللفظي المفيد للكفّ عن الفعل ، لأن المراد النهي اللفظي ، لأنه هو الذي من أقسام الإنشاء، وقوله : طلب الكفّ عن الفعل ، أي : الانتهاء عنه بالاشتغال بصدده " (1735) .
وذكر البلاغيون بضع دلالات للنهي منها :

أ- امتثال المخاطب للأمر المنهي عنه في الفور ودوامه على ذلك ، فإذا عاد المخاطب إلى ذلك ثانية لا يكون ممثلاً للأمر : " والنهي للفور والتكرار جزءاً ، لأنه لدفع المفسدة ، فعلى هذا إذ قيل : (لا تشرب الخمر) لا يعد ممثلاً للنهي إلا إذا كفّ في الحال ، فلو شرب بعد النهي ثم كف لا يكون ممثلاً لعدم الفور الذي اقتضاه النهي ، والمراد : بتكرار الكفّ دوامه ، فإذا عاد بعد الكفّ لا يكون ممثلاً " (1736) .

ب- الدلالة على المرة أو الدوام والاستمرار فإذا قلت لفلان : (لا تتحرك) فمراد الكلام المرة لأنه محال أن يبقى ثابتاً ، وإذا قلت له (لا تسكن) فمعناه الاستمرار والدوام على الحركة " والأشبه أن النهي والأمر إن وردا لقطع الواقع كأن يقال للمتحرك : اسكن ، أو (لا تتحرك) كان مدلولهما المرة ، وإن وردا لاتصاله ، فمدلولهما الاستمرار كأن يقال للمتحرك : تحرك أو لا تسكن " (1737) .

فالنهي قد يكون للمرة الواحدة في دلالاته الحقيقية الأصلية ، وذلك إذا استجاب المخاطب للنهي عن الأمر المنهي عنه نحو : لا تضرب زيداً وهو أخوك ، فإذا استجاب المخاطب ، ولم يضرب زيداً بعد ذلك فهو للمرة الواحدة ، وأريد منه قطع الفعل في الحال ، وإذا قلت : لا تعبد الشيطان ، فهو للدوام والاستمرار في جميع الأزمنة .

5- دلالة التمني :

للتمني الحقيقي حرف واحد موضوع له وهو (ليت) ، أمّا (لو ، وهل) فإن دلالتهما على التمني طارئة ، والتمني : " هو طلب حصول شيء على سبيل المحبة ، ولا يشترط إمكان التمني .

¹⁷³⁵ شروح التلخيص : 324/2 .

¹⁷³⁶ المصدر نفسه : 325/2 .

¹⁷³⁷ المصدر نفسه : 325/2 .

ويستعمل في الممكن والممتنع فمن الأول : ليت زيدا قائمٌ ، ومن الثاني ، ليت الشباب يعودُ " (1738) . ودلالة التمني الأصلية هي :

أ- **الدلالة على شيء محال الوقوع في زمن قد مضى تُمني** ، فذهب ، وانقضى ولم يتحقق ، فمثل ذلك قولك : (ليت زيدا قد جاءني أمس) ، فقد تمنى حصول ما لم يحصل في الماضي ، أي بالأمس . وهذا النوع محال الوقوع ، لأنه لم يحدث ، وهذا لا يستدعي إمكان الحصول بل عدمه قال الجرجاني : " التمني : وهو طلب لا يستدعي إمكان الحصول المطلوب ، وينقسم أقساماً ثلاثة ، لأن عدم الاستدعاء ، إما بحسب الزمان الماضي كقولك : ليت زيدا جاءني أمس ، وهو لم يجئك أمس ، وهذا شيء لا يستدعي إمكان وجوده بل يستدعي عدمه " (1739) . وهذا النوع تُمني حصول شيء ما لم يحصل ، فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعاً فيه مع حكم العقل بامتناعه (1740) .

ب- **الدلالة على شيء لا يستدعي إمكان وجوده ، ولا عدمه** : وذلك نحو : (ليتك تحدثني) وأنت لا تطمع في حديثه ولا تتوقعه (1741) . وهذا النوع بعيد الحصول ، وهو في الممكن ، لأنه ربما يحدث بعد زمن ...

ج- **الدلالة بحسب الزمن المستقبل** ، على المحال وقوعه فتقول : ليت الشباب يعود ، وعدم عودة الشباب مجزوم به (1742) ، بل محالٌ .

ودلالة التمني الحقيقية كما رأينا تنحصر في الممكن وفي المستحيل ، وفي البعيد .

6- دلالة الترجي :

ذكر ابن منظور أن الرجاء يكون للأمل ، وللخوف ، وللتوقع ، " الرجاء ، من الأمل : نقيض اليأس ، ممدود ، وقد تكرر في الحديث ذكر الرجاء بمعنى التوقع والأمل ، وعن ابن سيده : الرجاء : الخوف " (1743) .

وتقاربت تعاريف النحويين والبلاغيين للترجي ، وانصبت في دائرة إمكان حصول الأمر المرتقب المطموع فيه أو المخوف منه . فالرضي على أنه : " ارتقاب شيء لا وثوق

¹⁷³⁸ الإشارات والتنبيهات : 114-115 . ينظر : العوامل المائة النحوية : 170 . مفتاح العلوم : 303 .

الإيضاح في علوم البلاغة : 1/227 . الإتيان في علوم القرآن : 2/222 . شروح التلخيص : 238-239 .

¹⁷³⁹ الإشارات والتنبيهات : 343-344 .

¹⁷⁴⁰ ينظر : مفتاح العلوم : 302 - 303 .

¹⁷⁴¹ ينظر : شرح التلخيص للبابرتي : 344 .

¹⁷⁴² ينظر : الإشارات والتنبيهات : 115 . مفتاح العلوم : 303 . شرح التلخيص للبابرتي : 344 . شروح

التلخيص : 2/238-239 . الإيضاح في علوم البلاغة : 1/227 .

¹⁷⁴³ اللسان : (رجا) .

بحصوله ، فمن ثم لا يقال : (لعلَّ الشَّمْسَ تغربُ) ، فيدخل في الارتقَاب : الطمع والإشفاق ، فالطمع : ارتقَاب شيء محبوب ، نحو : لعلك تعطينا ، والإشفاق : ارتقَاب المكروه ، نحو : لعلك تموت الساعة " (1744) .

وتعريفه هذا أدق من تعريف البلاغيين الذين حصروا الترجي في إمكانية الحصول ، أي في الممكن ، فقال الجرجاني ، " الترجي هو إنشاء إمكان حدوث أمر ما ، ولكون الإمكان داخلاً في مفهوم الترجي دون التمني ، اشترط الإمكان في الترجي دون التمني " (1745) . فالفرق واضح بين التعريفين ، لأن ارتقَاب الشيء الذي لا وثوق بحصوله قد يحصل

وقد لا يحصل ؛ ولهذا لا يكون الترجي محصوراً في الإمكان ، فقط ، بل بعدم الإمكان أيضاً ، وعلى الجهل بنتيجة الحصول ، فسّر الزمخشري قوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ﴾ (1746) والمعنى : " أنك لا تدري ما هو مترقب منه من تزكٍ ، أو تذكرٍ ، ولو دريت لما فـرط ذلـك منك " (1747) . وهذا دليل واضح على الفرق بين التعريفين .

ودلالة الترجي هي دلالة لفظية أصلية ، وضعت له كلمتان (لعلَّ وعسى) ولكونهما طارئين على الإسناد احتاجا إلى دلالة في اللفظ ، كغيرهما من الطوارئ ، وهي أداة التمني والترجي (1748) .

وكلتا الكلمتين تدخلان على المستقبل ، لأن معنهما في المستقبل ، فالطمع والإشفاق فيما يستقبل ، ولا يأتي خبرهما ماضياً " ولذلك كان محالاً قولك : عسى قام ، لأن (عسى) وإن كان لفظها على (فعَل) فإنها لمستقبل ، فلا يجوز : عسى قد قام ، ولا : عسى قام ... لأن ما بعدها لا يكون ماضياً ، لأن الراجي إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي " (1749) وفي

(لعل) نحو : (لعلك تعطينا ، ولعل زيدا يقوم . أو قائم) ، لأن اسم الفاعل نائب مناب المضارع المستقبل .

¹⁷⁴⁴ شرح الرضي على الكافية : 232/4 .

¹⁷⁴⁵ الإشارات والتنبيهات : / 114 . وينظر : العوامل المائة النحوية : 187 . الإتيان في علوم القرآن :

223/2-224 . شروح التلخيص : 239/2 .

¹⁷⁴⁶ عيس : 3 .

¹⁷⁴⁷ الكشاف : 701/4 .

¹⁷⁴⁸ ينظر : الإشارات والتنبيهات : 115 .

¹⁷⁴⁹ معاني القرآن للقراء : 25/1 . وينظر : شرح المفصل : 115/7 .

ودلالتهما على الطمع والإشفاق يدخل في دائرة الارتقَاب ، فالطمع ارتقَاب شيء محبوب نحو : لعلك تعطينا ، والإشفاق : ارتقَاب المكروه والخوف منه نحو : لعلك تموت الساعة (1750) .

وعلى كلا المعنيين خبرها مشكوك فيه ، لأنه غير موثوق بحصوله . واختلف في دلالة المقاربة بـ (عسى) فابن يعيش على أنها دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر (1751) .

في حين خالف الرضي ابن الحاجب ، ورأى أن (عسى) ليست من أفعال المقاربة ، ولا معناه رجاء دنو الخبر بقوله : " الذي أرى أن (عسى) ليست من أفعال المقاربة ، ... ولا يجوز أن يقال : إن معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف ، أي : أن الطامع يطمع في دنو مضمون خبره ، كقولك : عسى الله أن يشفي مريضاً ، أي : إني أرجو قرب شفائه ، وذلك لأن (عسى) ليس متعيناً بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره ، بل لطمع حصول مضمونه مطلقاً سواء ترجي حصوله عن قرب أو بعد مدة مديدة تقول : عسى الله أن يدخلني الجنة ، وعسى النبي عليه السلام أن يشفع لي) ، ونعت قول المصنف بالخبط " (1752) .

وبما أن (عسى) فعلٌ فرّق النحويون بين دالّتين لها ، الدلالة الأولى أنها بمعنى (قارب) وهي ناقصة تحتاج إلى الاسم والخبر ، فأشبهت بذلك الفعل المتعدي ك : عسى زيدٌ أن يخرج ، أي : قارب زيدٌ الخروج ، والدلالة الثانية : هي تامة ، بمنزلتها في الفعل اللزوم ك حَسُنُ ، و كَرُمُ ، فتكون بمعنى (قَرُبَ) نحو (عسى أن يخرج زيدٌ) أي : قَرُبَ خروجُ زيدٍ ، على أحد الوجوه . فعسى إذن لها دالّتان : " أحدهما أن تكون بمنزلة (كان) الناقصة فتفتقر إلى منصوب ومرفوع ، ويكون معناها : قارب ، والثاني : أن تكون بمنزلة (كان) التامة ، فتكتفي بمرفوع ، ولا تفتقر إلى منصوب وتكون بمعنى (قَرُبَ) ، فهو في الاستعمال الأول كالفعل المتعدي ، وفي الثاني كاللزام " (1753) .

¹⁷⁵⁰ ينظر : شرح المفصل : 85/8 . شرح الرضي على الكافية : 4/332 .

¹⁷⁵¹ ينظر : شرح المفصل : 7/115 .

¹⁷⁵² شرح الرضي على الكافية : 4/211-212 .

¹⁷⁵³ شرح المفصل : 7/116-118 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/215-216 .

وقد جاءت جميعها بمعنى واحد لغة ، ف : " آلى : يُؤالي إيلاءً : حَلَفَ ، والائتلاف : الحَلْفُ ، وآليت على الشيء ، آليته على حذف حرف الجر : أقسمتُ ، وحلف : الحَلْفُ والحَلِيفُ ، القَسَمَ ، لغتان ، حَلَفَ ، أي أقسم ، وكذلك : أشهدُ بكذا ، أي : أحلفُ ... والعهد : المَوْثِقُ ، واليمين ، يحلف بها الرجل ، والقسم على حقهم ، واليمين : الحَلْفُ ، والقسم ، والجمع : أيمن ، وأيمان ، والميثاق من الموائقة والمعاهدة ومنه : المَوْثِقُ ، تقول : واثقته بالله لأفعلنَ كذا وكذا " (1758) .

بين سيبويه أن من الأفعال فيها معنى اليمين والقسم ، فجرى مجرى القسم نحو : أقسم لأفعلنَ ، وأشهد لأفعلنَ ، وأقسمتُ بالله عليك لتفعلنَ (1759) .

ويتركب القسم من : أداة القسم ، وهي حروف جر ، وأسماء ، والمقسم به : وهو اسم مُعْظَمٌ ، والمقسم عليه ، وهو جواب القسم . وفائدة القسم هي التوكيد ، لتزيل الشك عن المخاطب (1760) وإفراد أيّ جزء من هذا التركيب لا يفيد ، حتى تضمّ إليه الأجزاء كاملة .
فالقسم وجوابه ، وإن كانا جملتين ، فإنهما لما أُكِّدَت إحداهما بالأخرى صارت كالجملة الواحدة المركبة من عنصرين ، كالمبتدأ والخبر ، فكما أنك إذا ذكرت المبتدأ وحده لا يفيد أو الخبر ، فكما أنك إذا ذكرت المبتدأ وحده لا يفيد أو الخبر وحده لا يفيد ، كذلك إذا ذكرت إحدى الجملتين دون الأخرى فلا تفيد لأن قولك والله بمثابة (زيد) في المبتدأ ، في عدم الفائدة ، فإذا قلت : والله لأفعلنَ ، حصلت الفائدة كتمام الخبر إذا قلت : (زيد قائم) فهذا التركيب لا يستقل حتى تتبعه بما يقسم عليه (1761) .

1- دلالة حروف القسم :

ذكر النحويون خمسة حروف للقسم وهي : (الباء ، والواو ، والتاء ، واللام ، ومن) ولكل من هذه الحروف دلالته الخاصة به وهي كما يلي :

أ- الدلالة على الإلصاق ، والاستعطاف :

تدل الباء من بين حروف القسم على الإلصاق ، وقد شبهها النحويون بالباء الأصلية التي تفيد الإلصاق كـ (مررت بزيد) أي : ألصقت مروري بزيد ، فالباء في قولك : (بالله

1758 اللسان : (ألا . حلف . شهد . عهد . يمن . وثق) .

1759 ينظر : الكتاب : 3 / 104 .

1760 ينظر : الكتاب : 3 / 104 . شرح المفصل : 90 / 9 .

1761 ينظر : شرح المفصل : 91 / 9 ، 93 . شرح الرضي على الكافية : 304 / 4 .

(لأفعلن) قد ألصقت فعل القسم المحذوف بالمقسم به (الله) وعدّ الرضي ذلك أصالة فيها¹⁷⁶² .

وقد يراد بها الاستعطاف والتقرب إلى المخاطب ، وحينئذ يكون جوابها جملة طلبية :
كقول الشاعر (1763) :

بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ قُبِلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبِلْتَ فَاهَا
لِيَلِي

وتقول : (بحياتك أخبرني بكذا) .

ب- الدلالة على التعجب : والحرفان اللذان يدلان على التعجب هما : (التاء واللام) ، فالتاء فيها دلالة على معنى التعجب وقد بين ذلك سيبويه وغيره ، وعلى هذا المعنى فسّر الزمخشري قوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ ﴾ (1764) بقوله : " فإن قلت : ما الفرق بين الباء والتاء ، قلت : إن الباء هي الأصل ، والتاء بدل من الواو المبدلة منها ، وأن التاء فيها زيادة معنى ، وهو التعجب كأنه تعجب من تسهل الكيد على يده ، وتأتيه ، لأن ذلك كان أمراً مقنوطاً منه لصعوبته ، وتعدّره " (1765) أمّا اللام ففيها زيادة عن التعجب ، لاختصاصها بالأمور العظام ، فلا يقال : لله لقد قام زيدٌ ، بل يقال : لله لتبعثن من قبوركم .

ج- الدلالة على التوسّع ، والحمل على الأكثر :

بيّن هذا المعنى ابن يعيش فذكر أن الباء أصل حروف القسم ، وهي حرف جر ، وغيرها محمول عليها ، فالواو بدل من الباء ، لأنهم أرادوا التوسّع لكثرة الأيمان ولما وافقتها في المعنى والمخرج ، حملت عليها وأنيبت عنها ، وكثر استعمالها حتى غلبتها .
وأما (من) فالظاهر من أمرها أنها (من) التي في قولهم (أخذت من زيد) أدخلت في القسم موصلة لمعنى الفعل على حدّ إدخال الباء كثيراً للحروف لكثرة استعمال القسم (1766) .

¹⁷⁶² ينظر : شرح المفصل : 99/9 . شرح الرضي على الكافية : 300/4 .

¹⁷⁶³ البيت لمجنون ليلي في ديوانه : 199 . وينظر : شرح المفصل : 102/9 . شرح الرضي على الكافية : 308/4 . ارتشاف الضرب : 497/2 . مغني اللبيب : 761 .

¹⁷⁶⁴ الأنبياء : 57 .

¹⁷⁶⁵ الكشاف : 122/3 .

¹⁷⁶⁶ ينظر : شرح المفصل : 99/9 - 100 .

2- دلالة المقسم به :

إن المقسم به هو كل شيء مُعظَّم ، وله درجات ، أعلاها القسم بالله تعالى ومخلوقاته كقولك : والله لأفعلن ، وربك لأزورنك ، فالخلق على عادتهم لا يقسمون إلا بشيء معظم ، ولا يكون القسم إلا باسم معظم :

أ- **الدلالة على عظمة المقسم به** : جرت العادة على القسم بالله تعالى ، لعظمته ، ومكانته لدى الناس ، فهو العالم القدير ، الخالق البارئ ، ولذلك هو أعلى درجات القسم ، فالقسم لا يكون إلا باسم معظم وقد أقسم الله تعالى بنفسه المقدسة في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ﴾ (1767) والناس على عادتهم يقسمون بالله تعالى لعظمته كقولك في القسم : (والله لأفعلن ذلك) (1768) ، وقوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَرِئِينَ لَهُمُ الشَّيْطَانَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (1769) .

ب- **الدلالة على عظمة المكانة** : وهذا النوع من القسم يقسم به للدلالة على عظمة المقسم به ، وقد أقسم الله تعالى بالنبى (ص) ليعرف الناس عظمته عند الله ، ومكانته لديه في قوله تعالى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (1770) وقد يقسم الناس بالآباء وقرب المكانة ، وبذلك أن يريد المتكلم الحلف على شيء ، فيحلف بما يكون فيه فخر له ، أو تعظيم لشأنه ، أو يكون جارياً مجرى الغزل والترقق (1771) (فنقول مثلاً : وحياتك لأفعلن ذلك ، وأبيك لأساعدنك ، بدينك هل تفعلن ذلك ... ، وجرت العادة في العصر الحديث على الحلف بهذا النوع فمثلاً تقول : بأبي لأفعلن ، وبأولادي ما فعلت هذا ، وبرحمة أمك هل فعلت هذا .

ج- **الدلالة على عظمة الصنع** : " القسم بالمخلوقات " : لا يكون القسم إلا بأشياء عظيمة لدى المُقسم ، لأنه يجلب هذه الأشياء ، فقد أقسم الله تعالى بمصنوعاته للدلالة على التعجيز ، والتفخيم وعظمة الصنع ، كقوله تعالى : ﴿ وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا *

1767 مريم : 68 .

1768 ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 255/2 ، 372 - 373 .

1769 النحل : 63 .

1770 الحجر : 72 .

1771 ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 255/2 .

وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا * وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا * وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا * وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا *
وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا * وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿ (1772) .

د- **الدلالة على فضيلة أو منفعة** (1773) كقوله تعالى : ﴿ وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ * وَطُورِ
سِينِينَ ﴾ (1774) .

إنَّ الله سبحانه وتعالى يقسم بأمر على أمور ، فالأولى إنما يقسم بنفسه المقدسة
الموصوفة بصفاته ، والثانية بآياته المستلزمة لذاته ، وصفاته ، والثالثة بمخلوقاته كدليل على
أنها من عظم آياته (1775) .

هـ- **دلالة الجملة الاسمية " الجملة المقسم بها "** : تستعمل في القسم ألفاظ ،

الترم فيها حذف الخبر كـ لعمرك الله ، وأمانة الله ، وعلي عهد الله ، وقد أدرك
اللغويون المعنى الدلالي لهذه الألفاظ ففسروها تبعاً لما تحتمله ، ودلالاتها كما يأتي :

1- **الدلالة على البقاء والدوام** : ويختص بهذه الدلالة لفظ (لعمرك الله) ، ومعناه :
الحلف ببقاء الله تعالى ودوامه (1776) . فإذا قلت : (لعمر أبيك ، أو لعمرك) فيكون
المعنى الحلف ببقائك ، أو بقاء أبيك ، ولا يحتمل الدوام إلا لفظ الله تعالى .

2- **الدلالة على البركة** : ويختص بهذه الدلالة لفظ (يمين) تقول : يمين الله لأفعلن ،
وهو مشتق من اليمين وهو البركة ، أي بركة الله يميني ، كأنهم أقسموا بيمين الله
وبركته (1777) .

3- **الدلالة على الفرض والطاعة** ، كقولك ، (أمانة الله لأفعلن) والمراد بأمانة الله
: ما فرض الله على الخلق من طاعته ، كأنها أمانة له تعالى عندهم ، يجب عليهم أن
يؤدوها إليه تعالى سالمة (1778) .

4- **الدلالة على الوفاء والوعد** بما عوهد الله عليه كقولك : علي عهد الله لأفعلن ذلك
، أي : أنا مقيم على ما عهدتك عليه من الإيمان بالله ومواريثه ، لا أزول عنه .

1772 الشمس : الآيات : 1-7 .

1773 ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 373/2 .

1774 التين : الآيات : 1-2 .

1775 ينظر : الإتيان في علوم القرآن . 374/2 .

1776 ينظر : شرح المفصل : 91/9 .

1777 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 306/4 . شرح المفصل : 92/9 . مغني اللبيب : 139 .

1778 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 305/4 .

3- دلالة المقسم عليه :

يأتي جواب القسم منفياً أو مثبتاً ، وهاتان الدالتان ثابتتان له ، فإمّا أن تؤكد كلامك وتثبتته ، أو تنفيه ، وقد عبر ابن يعيش عن هذا المعنى بقوله : " اعلم أنّ الغرض من القسم تأكيد ما يقسم عليه من نفي أو إثبات كقولك : والله لأقومنّ ، والله لا أقومنّ ، إنّما أكّدت خبرك لتزِيل الشكَّ عن المخاطب فجعلَ للإيجاب حرفان وهما (اللام وإنّ) ، وجعل للنفي حرفان وهما (ما ولا) " (1779) .

وإذا كانت الجملة المقسم عليها فعلاً وقع التوكيد عليه ، وإن كانت جملة اسمية وقع التوكيد على الخبر وسنّفصل في هذه الدلالات فيما يأتي :

أ- الدلالة على المستقبل :

إذا كان جواب القسم مثبتاً مصدرًا باللام غير مفصول عنها بفواصل وجب توكيده بالنون ، وهو في هذه الحالة يدلُّ على الاستقبال ، " وإنما لزمته النون لتخلصه للاستقبال ، لأنه يصلح لزمين ، فلو لم تخلصه للاستقبال لوقع القسم على شيء غير معلوم " (1780) .
ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَاللّٰهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ (1781) .

وقد يقترن جواب القسم بالسین واللام نحو : والله لسيقوم زيدٌ ، قاسها البصريون على سوف (1782) .

ودخول اللام وسوف على الفعل المستقبل كقوله تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ (1783) ، وكذلك يفصل بين اللام والفعل المستقبل بالمعمول كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ (1784) .

وكذلك يفصل بين اللام وفعل المستقبل بـ (قد) كقولك : (والله لقد أقوم غدًا) (1785) .

1779 شرح المفصل : 90/9 . 96 .

1780 شرح المفصل : 96/9-97 .

1781 الأنبياء : 57 .

1782 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 311/4 . ارتشاف الضرب : 486/2 .

1783 الضحى : 5 .

1784 آل عمران : 158-312 .

1785 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 1311/4 . ارتشاف الضرب : 426/2 .

وإذا وقع المضارع منفياً بـ (لا) جواباً للقسم ، دلَّ الجواب على الاستقبال لأنَّ (لا)

(حرف نافية ، موضوع لنفي المستقبل (1786) . نحو : (والله لا يقوم زيد) ومنه قوله تعالى :

﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ (1787) ويدلُّ المضارع على الاستقبال إذا نفي بـ (ما و إن) بشرط وجود قرينة دالة على الاستقبال نحو : (والله ما أقومُ غداً ، و والله إن أفعلُ غداً) . وإذا لم يتقدِّم بالزمان المستقبل فظاهرهما نفي الحال (1788) .

وإذا كانت الجملة الواقعة جواباً للقسم مصدرية بفعل ماضٍ منفي بـ (ما) ، و (إن) ، و (لا) إن أريد بها لاستقبال نحو : (والله ما قام زيدٌ ، و والله إن قامَ زيدٌ) ، ودخول (لا) بمعنى الدعاء على الجواب يخلصه للاستقبال نحو : (والله لا قامَ زيدٌ) .

وأجاز ابن مالك (1789) تصدر جواب القسم المضارع بـ (لن) كقوله (1790) :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوارى في الثراب دفيناً

فهذه القرائن جميعها علامة دالة على الاستقبال كالسین وسوف والنون الثقيلة والخفيفة .

ب- الدلالة على الحال :

إذا خلا المضارع من قرينة دالة على الاستقبال رجَّح كونه للحال ، وقد أجاز الجمهور وقوع المضارع الدال على الحال جواباً للقسم ، ومنعه المبرِّد (1791) .

وتتحدد الدلالة على الحال تنصيماً في المضارع الواقع جواباً للقسم في مواطن منها :

1- اقترانه بالظرف (الآن) الذي يقيده بالزمن الحالي كقولك : والله لا أقومُ الآن

2- إذا نفي بـ (ما) ، لأنها موضوعة لنفي الحال ، وتدخل على الماضي لتقرِّبه من

الحال ، والمضارع ، والجملة الاسمية ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ

إِذَا سَجَى * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ (1792) ومن الثاني قولك : والله ما أقومُ ،

1786 ينظر : شرح المفصل : 108/8 . 97/9 . ارتشاف الضرب : 488/2 .

1787 النساء : 65 .

1788 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 312/4 .

1789 ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 152 . ارتشاف الضرب : 486/2 .

1790 أبو طالب عم النبي (ص) . ديوانه : 68 .

1791 ينظر : المقتضب : 334/2 . شرح الرضي على الكافية : 312/4 .

1792 الضحى : الآيات : 1-3 .

ومن الثالث : والله ما زيدٌ قائمٌ ، مهمله ، والله ما زيدٌ قائماً ، على الإعمال ، ومنه قوله تعالى : ﴿ نَ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ * مَا أَتَىٰ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ (1793) .

3- إذا نفي بـ (إن) فهي موضوعة لنفي الحال ، فمجراها مجرى (ما) في نفي الحال (1794) كقولك : (والله إن زيداً قائمٌ) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ * النَّجْمُ الثَّاقِبُ * إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (1795) قال الزمخشري : " فإن قلت ما جواب القسم ؟ قلت : " إن كل نفس لما عليها ح افظ " لأن

(إن) لا تخلو فيمن قرأ (لما) مشددة ، بمعنى (إلّا) أن تكون نافية ، وفيمن قرأها مخففة على أن (ما) صلة تكون مخففة من الثقيلة ، وأيتها كانت فهي مما يتلقى به القسم " (1796) .

4- يدل المضارع الواقع جواباً للقسم على الحال إذا اقترن بـ (قد) لأنها حينئذٍ حرف تقريب ، نحو : والله لقد يقومُ زيدٌ ، والله لقد أقومُ (1797) .

وتدل (قد) المركبة مع الماضي الواقع جواباً للقسم على الحال ، لأنها تقرب الماضي من الحال (1798) كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ ﴾ (1799) .

3- الدلالة على وقوع الحدث في الزمن الماضي :

هناك أمور وأحداث قد وقعت في أزمنة ماضية ، وهي قد وقعت وتحققت مصحوبة بقرائن أصحابها في التاريخ القريب أو البعيد ، ونجد مثل هذه الدلالات في القرآن الكريم حيث هناك قصص وأخبار قد وقعت ، في الزمن الماضي كقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ * وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ * وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ * قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ ﴾ (1800) .

8- دلالة التقليل :

1793 القلم : الآياتان : 1-2 .

1794 ينظر : شرح المفصل : 107/8 ، 112 .

1795 الطارق : الآيات : 1-4 .

1796 الكشاف : 734/4 .

1797 ينظر : شرح المفصل : 147/8 ، 96/9 . ارتشاف الضرب : 485/2 - 486 . شرح الرضي على

الكافية : 444/4 .

1798 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 310/4 .

1799 آل عمران : 181 .

1800 البروج : الآيات : 1-4 .

الإشكال الذي يظهر دائماً ، ويكاد سمة عند النحويين ، عندما يجدون حرفاً له أكثر من دلالة ، وهذه هي الحال مع (رُبَّ) التي كثرت الخلافات حولها ، كالخلاف في إنشائها ،

وخبريتها ، واسميتها ، وحرفيتها ، ودلالاتها على التقليل والتكثير ، أو التقليل ، أو كليهما معاً ، إلا أن أهم ما نريد الحديث عنه هو دلالتها ، هل تفيد التكثير ، أو التقليل ؟ أو كليهما معاً ؟ وفي ذلك مذاهب :

الأول : مذهب الأكثرين أنها للتقليل ، ومنهم عيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو زيد ، والأخفش ، والمازني ، والجرمي ، والمبرد ، وابن جني ، والزمخشري ، وابن يعيش ، والجرجاني ، وجملة من الكوفيين كالكسائي والفراء وهشام وابن الأنباري .

الثاني : أنها للتكثير ، وهو مذهب الخليل وسيبويه ، وابن مالك ، وابن درستويه .

الثالث : ذهب الكوفيون والفرسي في كتاب الحروف إلى أنها تكون تقيلاً وتكثيراً .

الرابع : ذهب بعضهم ومنهم ابن هشام ، إلى أنها للتكثير في مواضع المباهاة والافتخار ، وللتقليل قليلاً .

الخامس : أن أصلها التقليل ، ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة ، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة ، وهو مذهب الرضي .

السادس : ذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل ولا تكثير ، وذلك مستفاد من سياق الكلام واختاره أبو حيان (1801) .

والحقيقة أننا نختار المذهب الأخير من بين هذه المذاهب ، لأن سياق الكلام هو الذي يحدّد دلالة (رُبَّ) على التكثير أو التقليل ، فإذا قلت : رُبَّ جاهل في الدنيا ! فالمراد أنك تظهر كثرة الجاهلين ، ولا يعترضك تكذيب ولا تصديق في ذلك الاستكثار ، لأنه محال أن تقصد شخصاً بعينه ، لأن سياق الكلام (في الدنيا) يؤكد على أن (رُبَّ) للتكثير ، والمراد الكثرة .

ورأى ابن هشام (1802) أن التخويف ، والافتخار قرينتان دالتان على التكثير ، فمن التخويف قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ (1803) .

¹⁸⁰¹ ينظر : العين : 258/8 . المقتضب : 139/4 . الأصول في النحو : 317/1 ، 416 . العوامل المائة النحوية : 118 . المفصل في علم اللغة : 340 . شرح المفصل : 126/4 ، 26-27/8 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 147 . ارتشاف الضرب : 455/2 . شرح الرضي على الكافية : 287/4 . مغني اللبيب : 180 .

¹⁸⁰² ينظر : مغني اللبيب : 180 .

¹⁸⁰³ الحجر : 2 .

ف (رُبَّ) في الآية الكريمة مسوفة للتخويف ، ومن الافتخار قول امرئ القيس (1804) :

فيا رُبَّ يومٍ قد هَوَتْ ليلتهِ
بأنسهِ كأنها خَطُّ تمثالِ

ومن دلالتها على التقليل قوله (1805) :

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ

فقد أراد بـ (مولودٍ) (عيسى) عليه السلام ، وبـ (ولدٍ) آدم عليه السلام ، فالقرينة علامة دالة على أنّ (رُبَّ) للتقليل .

والقرينة الثانية الدالة على التقليل هي الوصف ؛ فإذا وصفت مجرور (رُبَّ) أصبح قليلاً لأنك إذا قلت : جاءني رَجُلٌ ، فكلمة (رجل) نكرة ، والنكرة تدلُّ على العموم ، و(رَجُلٌ) يدل على جنس الرجال ولا يدل على واحد بعينه ، فإذا خصّصته بالوصف ، وقلت : جاءني رَجُلٌ صالحٌ ، عاد العموم إلى الخصوص ، وقيدت النكرة بالوصف ، فمعنى التخصيص : " تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات ، وذلك أنّ (رجل) في قولك : جاءني رجلٌ صالحٌ ، كان بوضع الواضع محتملاً لكل فردٍ من أفراد هذا النوع ، فلماً قلت : صالح ، قلت الاشتراك ، والاحتمال " (1806) .

ويتصل الضمير بـ (رُبَّ) فيقال : (رُبَّه) ، وهذا الضمير يساق لتعظيم الأمر وتقديره ، وهو مفرد ويظهر على صورة واحدة مفردة مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع ، ومذهب الفارسي وكثير من النحويين أنه معرفة ، وجرى مجرى النكرة في دخول (رُبَّ) عليه ، وذهب بعض النحويين إلى أنه نكرة ، وهو اختيار الزمخشري ، وابن عصفور ، وحكى الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز (1807) ، ومما جاء في الشعر قوله (1808) :

1804 ديوانه : 29 .

1805 البيت لرجل من أزد السراة في مغني اللبيب : 181 ، والخزانة : 337/2 ، والمعجم المفصل : 1022/2 .

1806 شرح المفصل : 28/8 . شرح الرضي على الكافية : 287/2 . 291/4 . العوامل المائة النحوية : 118 .

1807 ينظر : الكتاب : 176/2 . الأصول في النحو : 419/1 . المفصل في علم اللغة : 340 . شرح المفصل : 28/8 . شرح الرضي على الكافية : 59/2 ، 406 - 407 . ارتشاف الضرب : 462/2 - 463 . مغني اللبيب : 638 . شرح ابن عقيل : 12/3 .

رُبَّهُ فَنِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا

دلالة الأفعال المركبة مع (رُبَّ) :

مذهب أكثر النحويين أنّ (رُبَّ) لا تدخل إلا على الماضي ، فإذا جاء بعدها فعل مضارع أوّل بالماضي ، ولم يلتزم النحويون بهذا الرأي ، بل انتقدوه ، لوروده نظماً ونثراً ومنهم الرضي وأبو حيان وابن هشام . فإذا قلت : (رُبَّ رجلٍ سيقوم ، وليقومنَّ غداً) ، وقيدته بالمستقبل ، ففيه خلاف ، منعه ابن السراج والجرجاني وابن يعيش لأن (رُبَّ) موضوعة للتقليل ، فألوها الماضي ، (والسين ، وغداً) قيّداً (رُبَّ) بالمستقبل ، وكذلك النون ، وأجازته الرضي وأبو حيان وابن هشام⁽¹⁸⁰⁹⁾ ، وممّا جاء في الشعر مستقبلاً مقيّداً بالسين قول الشاعر⁽¹⁸¹⁰⁾ :

فإنَّ أهلكَ فَرُبَّ فتىٍّ سيكي عليّ مهذبٍ رخصِ البنانِ

فدخل السين على الفعل (يبكي) دليل على صحة مذهبهم ، ومن تقييده بالظرف قوله⁽¹⁸¹¹⁾ :

يَا رُبَّ قائلَةٍ غداً يَا لَهْفَ أمِّ مُعاويةِ

وإذا ركبت (ما) مع (رُبَّ) دخلت على الماضي والمضارع ، فمن دخولها على الماضي قول الشاعر⁽¹⁸¹²⁾ :

رُبَّمَا أوفيتُ في عَلمٍ ترفعنُ ثوبِي شمالاتٍ

فكفت (ما) (رُبَّ) ودخلت على الماضي لفظاً ومعنى ، ومن دخولها على المضارع قول الشاعر⁽¹⁸¹³⁾ :

¹⁸⁰⁹ ينظر : الأصول في النحو : 420/1 . شرح المفصل : 29/8 . العوامل المائة النحوية : 119-120

. شرح الرضي على الكافية : 295/4-296 . ارتشاف الضرب : 459/2 . مغني اللبيب : 183 .

¹⁸¹⁰ البيت لجحدر بن معاوية العكلي في أمالي القالي : 278/1 . ومنتهى الطلب : 268/3 . وارتشاف الضرب : 459/2-460 . ومغني اللبيب : 183 .

¹⁸¹¹ البيت لهند بنت عتبة ، والدة معاوية بن أبي سفيان تبكي أباه يوم بدر في معجم ديوان أشعار النساء في صدر الإسلام : 181 . والسيرة النبوية : 6/3 . الجنى الداني : 451 . مغني اللبيب : 183 . المعجم المفصل : 1090/2 .

¹⁸¹² البيت لجذيمة الأبرش في المؤتلف والمختلف : 40 . ارتشاف الضرب : 463/2 . مغني اللبيب : 183-407 . المعجم المفصل : 136 .

رُبَّمَا تَجَزَعُ النُّفُوسُ مِنْ رِ لَهْ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ الْأَمِّ

وهذه أدلة على دخول (رُبَّ) على المضارع ، وقد اختلف في قوله تعالى : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (1814) ، فظاهره أن ما ولي (رُبَّ) مضارع ، دالٌّ على الاستقبال ، فأولُّه بعضهم بالمضي ، أي (وَدَّ) وبعضهم على إضمار (كان) ، ونعت ابن هشام هذا المذهب بالتكلف ، وقال الرضي : " والمشهور دخول (رُبَّمَا) على المضارع بلا تأويل " (1815) .

وتدخل على مضارع لفظاً ، ماضٍ معنىً كقولك : "رُبَّ رجلٍ كريمٍ لم أفارقه" (1816) .

9- دلالة الشرط :

أسلوب الشرط من الأساليب اللغوية المشهورة في كتب اللغة ، تناوله اللغويون العرب من نحويين وبلاغيين ، وأشاروا إلى دلالاته المتنوعة ، وقسموه إلى جازم وغير جازم ، ثم خصصوا في التقسيم ، ليشمل الأدوات والتي قسمت إلى حروف ، وأسماء ، ثم فعل الشرط ، وجوابه ، ثم توسعوا في تراكيب كلٍّ منهما ، ودرسوا حالات فعل الشرط وجوابه ، وإذا ما عدنا إلى لسان العرب وجدنا أنَّ الشرطَ : " إلزام الشيء والتزامه في البيع، ونحوه، والجمع شروط ، وأشراط الساعة علاماتها ، ومنه الاشتراط الذي يشترطُ الناس بعضهم على بعض ، أي هي علامات يجعلونها بينهم " (1817) .

ويُسمَّى جواب الشرط الجزاء كما اصطلاح عليه سيبويه ، وهو : " المكافأة على الشيء جزاءً به ، وعليه جزاء ، وجزاه مجازاةً وجزاءً ، والجزاء يكون ثواباً ، ويكون عقاباً " (1818) . هذا معنى الشرط والجزاء لغة ، أمَّا في الاصطلاح فقد تعددت المصطلحات التي تدل على

¹⁸¹³ البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه: 444 . ولعبيد بن الأبرص كذلك في ديوانه : 86 . شرح المفصل : 30/8 . شرح الرضي على الكافية : 296/4 . ارتشاف الضرب : 463/2 . مغني اللبيب : 391 .

¹⁸¹⁴ الحجر : 2 .

¹⁸¹⁵ الأصول في النحو : 419/1 . ينظر : العوامل المائة النحوية : 120 . شرح الرضي على الكافية : 295/4-296 . ارتشاف الضرب : 464/2 . مغني اللبيب : 183 .

¹⁸¹⁶ العوامل المائة النحوية : 119 - 120 .

¹⁸¹⁷ اللسان (شرط) . وينظر أيضاً : شرح المفصل : 41/7 .

¹⁸¹⁸ المصدر نفسه : (جزي) .

معنى هذا التركيب فمن النحاة من استخدم مصطلح الجزاء والمجازاة ، أو الشرط والجزاء إلى غير ذلك من المصطلحات ، ويرتبط مصطلح الشرط بدلالات عدّة هي :

1- التعليق :

بيّن سيبويه أن الجزاء ينجزم لأنه معلق بالأول غير مستغن عنه بقوله : " وإنما انجزم هذا الجواب ، كما انجزم جواب (إن تأتني) بـ (إن تأتني) لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنى عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أنّ (إن تأتني) غير مستغنية عن (أتك) " (1819) .

وعندما تحدّث عن (إذا) الفجائية الرابطة لجواب الشرط ، عبّر عن هذا المصطلح كذلك بالتعليق بقوله : " وسألت الخليل عن قوله جلّ وعزّ : ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (1820) . فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأوّل " (1821) .

وأوضح ابن يعيش مفهوم التعليق في الشرط ، إذا معنى تعليق الشيء على شرط و إنما هو وقوف دخوله في الوجود ، على دخول غيره في الوجود ، إذ كان وجود الثاني موقوفاً على وجود الأول ، فالأول سبب وعلة للثاني ، كقولك : (إن تضربني أضربك) فيتوقف وجود الضرب الثاني على وجود الضرب الأول ، وجعله الزركشي أصل الشرط والجزاء (1822) .

وهناك أمثلة تخالف هذا الأصل في التركيب الشرطي ، فتخرجه عن توقف وجود الثاني على وجود الأول ، فلا يكون هناك علاقة سببية ، أو تعلق بالأول ، أو توقّف عليه ، كقولك ، : من استحمّ بالماء البارد احتقنت الحرارة باطن جسده ، فاحتقان الحرارة قد لا يكون عن الاستحمام بالماء البارد ، فلا يكون الثاني مسبباً عن الأول (1823) ، وكقوله تعالى : ﴿ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ ﴾ (1824) فلهات الكلب ليس

1819 ينظر : الكتاب : 93-94 .

1820 الروم : 36 .

1821 الكتاب : 63-64 .

1822 شرح المفصل : 155/8 ، 2/9 . وينظر : التعريفات : 125 . البرهان في علوم القرآن : 354/2 .

شرح الرضي على الكافية : 458/4 .

1823 ينظر : البرهان في علوم القرآن : 355/2

1824 الأعراف : 176

متوقفاً على الحمل عليه أو تركه ، فهو يلهث على كلِّ حالٍ ، والأمثلة في القرآن الكريم كثيرة

2- السببية :

إنَّ المعنى الدلالي للشرط الذي يجمعه بالتعليق هو علاقة سببية ، إذ بيَّن سيبويه أن أساس التعليق بين جملي الشرط والجواب هو أساس سببي ممثلاً ذلك بدخول الفاء على خبر الاسم الموصول تشبيهاً بالجزاء كقولك : " (الذي يأتيني فله درهمان) فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك ، فهذا جزاء ، وإن لم يجزم " (1825) . وأصبح هذا المصطلح أكثر وضوحاً عند متأخري النحاة ، فجمعوا بين التعليق والسببية " فأدوات الشرط وهي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة ، وتكون الأولى سبباً ، والثانية متسبباً " (1826) وقد وضَّحنا فيما سبق أنَّ العلاقة السببية لم تكن لازمة للتركيب الشرطي . والحال كذلك عند البلاغيين إذا إنَّ معنى الشرط بمعنى التعليق ، أي عقد السببية والمسببية على طريق الاستخدام (1827) .

3- الربط :

الربط هو مصطلح ثالث يتعلق بالتركيب الشرطي ، ومنه الربط المعنوي ، والربط اللفظي ، وأدوات ربط جملة فعل الشرط بجوابه (إنَّ و الفاء وإذا الفجائية) فالأولى أصلية وهي أقوى أدوات الربط لأنها تغيِّر المعنى الدلالي للجملة ، من خبرية إلى إنشائية ، وتربط بين جملتين متفككتين ، وهو من قبيل الربط الجملي ، " وأما ربطه - أي حرف الشرط - جملة بجملة فنحو قولك : (إنَّ يَقمُ زيدٌ يقعدُ عمروٌ) وكان أصل الكلام : (يقوم زيدٌ يقعدُ عمروٌ) ، (فيقوم زيدٌ) ليس متصلاً بـ (يقعدُ عمروٌ) ولا منه في شيء ، فلمَّا دخلت (إنَّ) جعلت إحدى الجملتين شرطاً والأخرى جواباً " (1828) .

فالعلاقة القوية الرابطة بين فعل الشرط وجوابه هي أداة الشرط ، فتفيد التعليق بين جملتين فعليتين وتربط كلاهما بالأخرى ، وقد عبَّر ابن يعيش عن هذه الفكرة بقوله : " قد تقدَّم القول أنَّ (إنَّ) الشرطية تدخل على جملتين فعليتين ، فتعلق إحداها بالأخرى ، وتربط كل واحدة بالأخرى حتى لا تنفرد إحداها عن الأخرى " (1829) .

1825 الكتاب : 102/3

1826 ارتشاف الضرب : 547/2 . وينظر : شرح المفصل : 2/9 .

1827 ينظر : شروح التلخيص : 38-35/2 .

1828 الأصول في النحو : 43/1 .

1829 شرح المفصل : 157/8 .

وإن كان هناك مناسبة لفظية بين الشرط والجواب ، فلا حاجة لاقتترانه بالفاء أو إذا ، فإذا لم يكن هناك مناسبة لفظية بينهما ، فلا بدّ من ربطه بفعل الشرط ، وقد اختيرت الفاء وإذا للربط بين فعل الشرط وجوابه ، لأن معنى الفاء التعقيب بلا فصل ، والجزاء متعقّب للشرط ، إضافة إلى خفتها لفظاً ، وأمّا (إذا) فاستعمالها من قبل الاسمية أقل من الفاء لتقل لفظها ، وكون معناها من الجزاء أبعد من معنى الفاء ، وذلك لتأويله بأنّ وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ، وستهجّم عليه " (1830) .

ويبيّن ابن هشام أنّ هناك أموراً اشتهرت بين المعريين ، والصواب خلافها ، كقولهم : " الفاء جواب شرط ، والصواب أن يقال : رابطة لجواب الشرط ، وإنما جواب الشرط الجملة " (1831) .

أ- دلالة أدوات الشرط الجازمة :

تقسم أدوات الشرط الجازمة إلى حروف وأسماء ، فالحروف هي (إن وإمّا) والأسماء : مَنْ ، و مَا ، ومهما ، وأَيَّانَ ، ومتى ، وأنّى ، وأينَ ، وحيثما ، وكيفما ، وأيّ ، وهذه الأدوات مجتمعة تدل على العموم والإبهام (1832) .

1- إن :

لحرف الشرط (إن) دلالات كثيرة منها :

أ- الدلالة على المستقبل :

وهي أمّ حروف الجزاء ، حتى تكاد لا تفارقه ، وتأتي على حالة واحدة ، بينما أسماء الشرط الباقية لها استعمالات دلالية مختلفة كالاستفهام والموصولية ، وغير ذلك وهي أداة ربط تربط جملة فعل الشرط بجوابه ، وتصيرهما كالجملة الواحدة ، ويقع بعدها الماضي والمضارع ، وحقها أن يليها المضارع الذي يدل على الاستقبال ، لأنك تشترط فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع غيره ، فإن وليها الماضي أحالت معناه إلى الاستقبال نحو : (إن قمتَ قمتُ) أي : (إن تقمَ أقمُ) ، وذلك لأنّ (إن) تفيد تعلق حصول الجزاء بحصول الشرط في المستقبل (1833) .

1830 شرح الرضي على الكافية : 110/4 .

1831 مغني اللبيب : 856 .

1832 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 90/4 .

1833 ينظر : الكتاب : 63/3 . شرح المفصل : 41/7 . 156/8 . شرح الرضي على الكافية : 86/4 .

شروح التلخيص : 38/2 .

وأصل استعمال (إن) بالحقيقة اللغوية عدم جزم المتكلم بوقوع الشرط في المستقبل أي : الشك والتوهم في وقوعه في المستقبل ، فالأصل في (إن) أن لا يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه كقولك لصاحبك : (إن تكرمني أكرمك) وأنت لا تقطع بأنه يكرمك ، فـ (إن) تدخل على المشكوك ، كما بيّنا سابقاً ، أو المعلوم المبهم زمانه كقولك : (إن مات زيدٌ فافعلْ كذا) مع أنّ الموت مجزوم بوقوعه ، وأجاب الزمخشري عن ذلك " بأنّ (الموت) لمّا كان غير معلوم استحسّن دخول (إن) عليه " (1834) وهذا مجزوم بوقوعه ، لأن الموت سيأتي لا محالة ، إلا أنّ زمنه غير محدود .

ب-الدلالة على الماضي :

في الأغلب يكون الشرط مع (إن) دالاً على الاستقبال ، وقد يأتي الشرط معها ليبدل على الماضي ، وخصوصاً مع (كان) التي تدلُّ على الزمن الماضي ، فيكون الشرط معها بمعنى فرض الوقوع في الماضي كقوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ﴾ (1835) فهذا التركيب لا يمكن الاستفادة منه على الاستقبال بل على المضي ، ونقل عن ابن السراج أن هذا التركيب يفيد الاستقبال فالتقدير عنده : إن أكن قلته ، ونعته الرضي بظاهر الفساد ، لأن هذه الحكاية إنما تجري يوم القيامة ، وكون (عيسى) قائلاً ذلك أو غير قائل ، إنما هو في الدنيا ، ومثله تقول : إن كنت أعطيتني أمس ، فسوف أكافئك اليوم ، وقوله تعالى (إن كان) ظاهر في المضي (1836) .

وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع إلّا أنه بغير لفظ (كان) وهو قليل ، كقول الفرزدق (1837) :

أَتَعْضِبُ إِنْ أَدْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهَارًا ، وَلَمْ تَعْضِبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ

ونحو قولك : أنت ، وإن أعطيتَ مالاً ، بخيلٌ ، وأنت ، وإن صرتَ أميراً ، لا أهأبكَ

1834 شروح التلخيص : 39/2 . وينظر : شرح المفصل : 4/9 . ارتشاف الضرب : 549/2 .

1835 المائة : 116 .

1836 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 114/4-115 .

1837 شرح ديوانه : 855/2 . وينظر : الكتاب : 161/3 . شرح الرضي على الكافية : 115/4 . مغني

الليبي : 39 . ارتشاف الضرب : 223/2 .

وعاب الرضي على ابن الحاجب تقديره : **إِنْ ثَبَّتَ حَزُّ أُنْذِي قَتِيْبِيَّة** ، ليكون الشرط مستقبلاً لأنه ليس بشيء ، لأن الفرض أن ذلك ثابت ، فلم يفرض ثبوت الثابت ؟ إلا أن (كان) تستعمل في الاستقبال بقرينة نحو : **إِنْ كُنْتَ غَدًا جَالِسًا فَاِنْتَبِي** (1838) .

فالظرف (غداً) قيّد زمن (كان) بالمستقبل لأن التقدير : **إِنْ تَكُنْ غَدًا جَالِسًا فَاِنْتَبِي** ، وكون (كان) للشرط في الماضي ، هو مذهب المبرد ، وقال الرضي : وهو الحق (1839) ، وذكر الكوفيون فيما نقل عنهم ، والهروي (1840) ، أنها تدل على المضي ، فتقع موقع (إذ) كقوله تعالى : ﴿ **وَآتَقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ** ﴾ (1841) وقوله تعالى : ﴿ **لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ** ﴾ (1842) ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع ، وهذه القصة قد مضت ، وخالفهم الجمهور بأن الشرط في الآية الأولى جيء به للتهيج والإلهاب ، كقولك لابنك : (**إِنْ كُنْتَ ابْنِي فَلَا تَفْعَلْ كَذَا**) وعن الآية الثانية بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل ، أو بأن أصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك (1843) .

وبيّن النحويون أن (**إِنْ**) تقع موقع (**لَوْ**) فتفيد إذ ذاك المضي ، لأن (**لَوْ**) في أصل وضعها للمضي ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ **وَلَيْسَ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ** ﴾ (1844) .

فأجيب (**لئن**) بجواب (**لو**) أي (**لظلّوا**) ولو كانت اللام جواباً للقسم لقال : (**لَيُظْلَنَ**) لأن اللام إذا وقعت جواباً للقسم مع المضارع لزمته النون ، وأوله سيبويه على أنه جواب للقسم (1845) .

وخطأ بعض النحاة مجيء (**إِنْ**) بمعنى (**لَوْ**) لأنه لا يصح أن تقول : **لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ فَعَمْرُوٌّ مُنْطَلِقٌ** ، كما تقول : **إِنْ لَا يَقُمُ زَيْدٌ فَعَمْرُوٌّ مُنْطَلِقٌ** (1846) .

1838 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 115/4 .

1839 ينظر : شرح المفصل : 156/8 . شرح الرضي على الكافية : 115/4 .

1840 ينظر : الأزهية : 55 .

1841 المائدة : 57 .

1842 الفتح : 27 .

1843 ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 240 . شرح الرضي على الكافية : 87/4 . مغني اللبيب :

40-39 .

1844 الروم : 51 .

1845 ينظر : الكتاب : 108/3 . المفصل في علم اللغة : 370 .

1846 ينظر : ارتشاف الضرب : 572/2 .

وهناك تراكيب شرطية تخالف عدم الجزم بوقوع الشرط ، فحينئذٍ تستعمل (إن) في غير أصلها لنكت منها (1847) :

1- **الجزم بوقوع الشرط تجاهلاً أو خوفاً** ، ويقصد من هذا التركيب إظهار الجهل ، وذلك إذا سُئِلَ العبد عن سيده ، هل هو في الدار ، والعبد يعرف أنه في الدار، إلا أن سيده قد أوصاه أن لا يعلم أحداً بوجوده في الدار حتى يشاوره فيتجاهل بالتعبير بـ (إن خوفاً من سيده نحو: (إن كان في الدار أخبرك) .

2- **الدلالة على عدم جزم المخاطب بالشرط** ولو جزم به المتكلم، كقولك لِمَنْ يكذبك : أي لمن يشكُّ في صدقك وينسبه كذباً : (إن صدقت فماذا تفعل ؟) .

3- **تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل** لمخالفته مقتضى العلم : كقولك لمن يؤذي أباه : (إن كان أباك فلا تؤذِهِ) فعلم المخاطب أنه أبوه محقق ، ومقتضاه أنه لا يؤذيه ، ولكنه لما آذاه نزلهُ المتكلم منزلة الجاهل بالأبوة فعبر بـ (إن) لأجل أن يجري الكلام على سنن اعتقاده تنزيلاً .

4- **المحال المقطوع بعدم وقوعه** ، تستعمل فيه (إن) لتنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه ، على سبيل المساهلة ، وإرخاء العنان لقصد التبكيت (1848) ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ (1849) . وأجازه أبو حيان في الآية ، فعلق مستحيلاً على مستحيل (1850) .

2- إنما :

وهي حرف عند سيبويه ، أصله (إذ) الظرفية ركبت مع (ما) فأصبحت (إذ ما) ، وعند المبرد وابن السراج ، والفارسي باقية على اسميتها (1851) ، وهي حرف شرط جازم دالٌّ على التعميم في المستقبل .

فـ (إذ ما) أصلها (إذ) الظرفية التي تدلُّ على الماضي ركبت مع (ما) وبتركيبيها مع (ما) خرجت من الاسمية إلى الحرفية ، ومن الدلالة على الماضي إلى الدلالة على المستقبل ، فأصبحت حرفاً له دلالاته بعد التركيب وذلك من وجهين :

1847 ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 90/1-91 . شروح التلخيص : 43/2-47 .

1848 ينظر : شروح التلخيص : 43/2-47 .

1849 الزخرف : 81 .

1850 ينظر : شروح التلخيص : 47/2 . ارتشاف الضرب : 238/2 .

1851 ينظر : الكتاب : 56/3-57 . المسائل العضديات : 45 . شرح المفصل : 46/7-47 . شرح الرضي

على الكافية : 89/4-90 . ارتشاف الضرب . 547/2 .

الأول : أن (إتما) المركبة من : (إذ) و (ما) التي تستعمل في الجزاء ؛ ليست
الظرفية وإنما هي حرف غيرها ، ضمّت إليها (ما) فركبتا للدلالة على هذا المعنى .

الثاني : أنها الظرف ، إلا أنها بالعقد والتركيب غيّرت ونقلت عن معناها بلزوم (ما)
إياها إلى المستقبل ، وخرجت بذلك إلى حيّز الحروف (1852) .

ومن تركيبها مع الماضي الدالّ على المستقبل قول العباس بن مردّاس (1853) :
إِذْ مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ
لَنَلْنَهُ

ومن دخولها على المضارع المستقبل قول عبد الله بن همّام السلوليّ (1854) :
إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُزَجِيًّا ظِعِينِي أَصَعَدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأُفْرِعُ
فَأَيُّ مَنِ قَوْمِ سِوَاكُمْ وَإِنَّمَا رِجَالِي فَهَمٌّ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ
3 - مَنْ :

تدل على عموم العاقل ، وهي مبهمة ، نحو : مَنْ يَضْرِبُكَ أَضْرِبُهُ ، وتعم (مَنْ)
أولي العلم من ملك وإنسان وشيطان ، وعملت الجزم لتضمنها معنى (إِنْ) التي هي للإبهام ،
فجعل العموم في أسماء الشرط كاحتمال الوجود ، والعدم في الشرط (1855) .

وبين ابن جني ، والرضي أنّ تضمين أدوات الشرط الاسمية معنى (إِنْ) يفيد
الاختصار ، إذ كان يطول عليهم الكلام لو قلت في : مَنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ ، إِنْ ضَرَبْتَ زِيدًا ،
وإِنْ ضَرَبْتَ بَكَرًا ، ضَرَبْتُ إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى (1856) .

ومن شواهد (مَنْ) قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا ﴾ (1857)
وكقوله تعالى : ﴿ مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ
لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا ﴾ (1858) .

1852 ينظر : شرح المفصل : 47/7 .

1853 ديوانه : 88 ، صدره : (إِمَّا أَتَيْتَ عَلَى النَّبِيِّ فَقُلْ لَهُ) . وينظر : الكتاب : 57/3 . شرح المفصل :

46/7 . شرح الرضي على الكافية : 89/4 .

1854 الكتاب : 57/3 . شرح المفصل : 46/7 . اللسان : (صعد) . المعجم المفصل : 519/1 .

1855 ينظر : الكتاب : 59/3 . شرح المفصل : 42/7 . شرح الرضي على الكافية : 90/4-91 . ارتشاف

الضرب : 547/2 .

1856 ينظر : الخصائص : 82/1 . شرح الرضي على الكافية : 91/4 .

3- ما :

تفيد تعميم الشرط لغير العاقل ، وهي مبهمة (1859) ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ (1860) .

و (ما) هذه غير زمانية ، وتأتي شرطية دالة على عموم الزمان ، فيما نُقِلَ عن الفارسي ، وأبي البقاء ، وابن مالك (1861) كما في قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾ (1862) أي استقيموا لهم مدّة استقامتهم لكم .

4- مهما :

وكذلك تفيد تعميم الشرط لغير العاقل ، وهي مبهمة تقع على كل شيء ، وهي اسم ، واستدلوا على اسميتها بعودة الضمير إليها في قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (1863) فالهاء في (به) عائدة إلى (مهما) واختلف فيها فنقل سيبويه عن الخليل أنها مركبة من (ما) الشرطية . و (ما) الزائدة التي تزداد بعد أدوات الشرط نحو : متى ما تأتي آتك ، وبمنزلتها مع (أين) نحو : أينما وغير ذلك من أدوات الشرط التي تزداد بعدها (ما) فاستقبحوا أن يقولوا : (ما ما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى ، وجوز سيبويه أن يكون : مة كـ (إذ) ضم إليها (ما) ، وقال قوم : هي مركبة من مة _____ مة بقينا على لفظهما (1864) .

1857 النساء 88 .

1858 النساء : 85 .

1859 ينظر : الكتاب : 56/3 . شرح المفصل : 42/7 . ارتشاف الضرب : 547/2 .

1860 البقرة : 197 .

1861 ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 236 . مغني اللبيب : 398 .

1862 التوبة : 7 .

1863 الأعراف : 132 .

1864 ينظر : الكتاب : 59/3-60 . شرح المفصل : 42/7-43 . شرح الرضي على الكافية : 88/4-89 .

ارتشاف الضرب : 547/2 . مغني اللبيب : 435-436 .

وذكر ابن مالك والرضي وابن هشام ، ورود (ما و مهما) اسم زمان ، ونحو : ما
أجلسُ تجلسُ ، ومهما تجلسُ أجلسُ ، أي : ما تجلسُ من الزمان أجلسُ فيه ، واستدلَّ بقول
حاتم (1865) :

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلُهُ وَفَرَجَكَ نَالَا مُنْتَهَى الذَّمِّ
أَجْمَعًا

ورده أبو حيان وابن هشام لجواز كونها للمصدر بمعنى (أيّ عطاءٍ كثيراً أو قليلاً) ،
وشدّد الزمخشري الإنكار على من جعلها ظرف زمان ، وقال : " هذه الكلمة في عداد الكلمات
التي يحرفها مَنْ لا يد له في علم العربية ، فيضعها في غير موضعها ، ويظنها بمعنى (متى
(ويقول : (مهما جئتي أعطيتك) وهذا من وضعه ، وليس من كلام واضع العربية " (1866)
.

6- أين ، حيثما ، أنى :

وتأتي هذه الأدوات شرطاً وتتضمن معنى (إن) وتفيد الدلالة على عموم الأمانة ،
ف (أينَ وحيثما) اسمان من أسماء الأمانة مبهمان يقعان على الجهات الست ، فيقال : أينَ
تكنُ أكنُ ، والمراد : إن تكنُ في مكان كذا أكنُ فيه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ
وَجْهَ اللَّهِ ﴾ (1867) وقوله تعالى : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ (1868) ،
ومنه قول لبيد (1869) :

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها كلا مرّكبيها تحت رجلك شاجر

والمعنى أنه يخاطب رجلاً قد وقع في معضلة دقيقة صعبة ، فقال : كيف أتيت هذه
المعضلة من قدام أو من خلف .

1865 ديوان شعره : 174 ، وصدّره في أمالي القالي : 320/2 ، (وإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَ) وعليه لا شاهد .

وينظر : معني اللبيب : 300-437 .

1866 تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 236 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 89/4 . ارتشاف

الضرب : 548/2 . معني اللبيب : 436-437 .

1867 البقرة : 115 .

1868 البقرة : 144 ، 150 .

1869 وفي شرح ديوان لبيد : 220-221 روي تَبْتَسُ . مكان . تلتبس . وينظر : الكتاب : 58/3 . شرح

المفصل : 110/4 ، 45/7 .

وَبَيَّنَ السِّيَوطِيُّ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ (1870).

يَحْتَمِلُ الدَّلَالَاتُ الثَّلَاثُ ، بِمَعْنَى (كَيْفَ) لِتَعْمِيمِ الْأَحْوَالِ ، أَيْ عَلَى أَيِّ حَالٍ شِئْتُمْ ، وَبِمَعْنَى (أَيْنَ) ، وَهِيَ سُؤَالٌ عَنِ الْمَكَانِ الَّذِي حَلَّ فِيهِ الشَّيْءُ ، أَوْ (مِنْ أَيْنَ) وَهِيَ سُؤَالٌ عَنِ الْمَكَانِ الَّذِي بَرَزَ مِنْهُ الشَّيْءُ ، وَبِمَعْنَى : (مَتَى) لِلدَّلَالَةِ عَلَى عُمُومِ الزَّمَانِ ، وَبِمَعْنَى رَابِعًا بِمَعْنَى : (حَيْثُ) لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَكَانِ (1871) . أَمَّا (أَيْنَ وَحَيْثُمَا) فَلِلدَّلَالَةِ عَلَى عُمُومِ الْأَمْكَانَةِ أَيْ عَلَى الْجِهَاتِ السَّتِ (1872) .

7- مَتَى ، أَيَّانَ :

وَتَسْتَعْمَلَانِ فِي الشَّرْطِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى تَعْمِيمِ الزَّمَانِ وَالْأَوْقَاتِ ، كَقَوْلِ طَرْفَةِ (1873) :
مَتَى تَأْتِي أَصْبَحَكَ كَأَسَا رَوِيَّةً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا ذَا غِنَى فَاغْنِ
وَازْدِدِ

وَأَيَّانَ : لِتَعْمِيمِ الْأَوْقَاتِ ، وَقِيلَ : تَسْتَعْمَلُ فِي الْأَزْمَنَةِ الَّتِي تَقَعُ فِيهَا الْأُمُورُ الْعِظَامُ ، وَمَوَاضِعِ التَّفَخِيمِ ، وَذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّ الْجَزْمَ بِهَا قَلِيلٌ (1874) . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (1875) :

أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ
حَـ _____ نِيرًا

8- كَيْفَ :

وَضَعْتَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْحَالِ ، وَإِذَا أَفَادَتْ الْجِزَاءَ دَلَّتْ عَلَى تَعْمِيمِ الْأَحْوَالِ ، وَنَقَلَ سَبِيوِيَهُ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْجِزَاءِ ، وَمَخْرَجُهَا عَلَى الْجِزَاءِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا :

1870 البقرة : 223 .

1871 ينظر : معترك الأقران في إعجاز القرآن : 611/1 . الإيضاح في علوم البلاغة : 234/1 .

1872 ينظر : شرح المفصل : 46-45/7 . ارتشاف الضرب . 550/2 . الكتاب : 56/3 ، 58-59 .

1873 ديوانه : 29 . شرح المفصل : 46/7 .

1874 ينظر : شرح المفصل : 45/7 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 236 . الإيضاح في علوم البلاغة :

137/1 . ارتشاف الضرب : 548/2 . معترك الأقران في إعجاز القرآن : 619/1 .

1875 بلا نسبة في شرح ابن عقيل : 28/4 . وشرح شذور الذهب : 336 . والمعجم المفصل : 315/1 .

على أيِّ حالٍ تكنُ أكنُ ، وقال ابن مالك : وجوزيَ بـ (كيف) معنىً لا عملاً خلافاً للكوفيين ، ولا يكون الفعلان معها إلا متفقين نحو : كيفَ تجلسُ أجلسُ (1876) .

9- أيُّ :

وهي معربة عند النحويين ، ودلالاتها على تعميم ما تضاف إليه ، لأنها تصلح لجميع الدلالات السابقة ، وهي اسم مبهم منكور ، وبعض ما تضاف إليه ، إن أضفتها إلى العاقل فهي للعاقل كقوله تعالى : ﴿ أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (1877) ونحو قولك : أيُّهم يحسُن

إليَّ أحسنُ إليه . ولغير العاقل نحو : أيُّ دابةٍ تركبُ أركبُ ، وإلى زمان نحو أيِّ حينٍ تأتيني أشكرُكَ ، وإلى مكانٍ نحو : أيُّ جهةٍ تجلسُ أجلسُ معكُ ، وذكر أبو حيان أنها لتعميم أوصاف الشيء ، والأوصاف مشتركة ، فلذلك يلزم أن تضاف لفظاً أو معنىً إلى الموصوف (1878) .

ب- أدوات الشرط غير الجازمة :

تتركب أدوات الشرط غير الجازمة في الجملة، فتقتضي بالتركيب فعل شرط، وجوابه ، ما عدا (لولا) وهذه الأدوات لا تؤثر جزماً في المضارع ، إلا أن أكثرها يقتضي المعنى التعليقي في الماضي ، وهذه الأدوات كما أدوات الشرط الجازمة هي أدوات ربط في الجملة الشرطية .

1- إذا :

ولها دلالات منها ما يأتي :

أ- الدلالة على الاستقبال المقطوع بوقوعه :

وهي أداة شرط غير جازمة ، لما يستقبل من الزمان وتقيد الربط بين جملي الشرط وجوابه ، ولا يليها إلا فعل الشرط ظاهراً أو مقدراً (1879) ، وقد بين سيبويه أنها تدلُّ على الزمن المستقبل المقطوع بوقوعه ، لأنها تدلُّ على وقتٍ معلومٍ ، وتضاف إلى ما بعدها لذلك لـ

م تجـ

" وسألته عن (إذا) ما منعهم أن يجازوا بها ؟ فقال : الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذ) إذا

1876 ينظر : الكتاب 60/3 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 336 . ارتشاف الضرب : 551/2 . مغني اللبيب : 270 - 271 .

1877 الإسراء : 110 .

1878 ينظر : الكتاب : 79/3 . شرح المفصل : 44-45/7 . ارتشاف الضرب : 550/2-551 .

1879 ينظر : الكتاب : 60/3 . شرح المفصل : 46-47/4 . شرح الرضي على الكافية : 89/4 . ارتشاف الضرب : 237/2 .

قلت : (أتذكر إذ تقولُ) . ف (إذا) فيما يستقبل بمنزلة (إذ) فيما مضى ، ويبين هذا أن (إذا) تجيء وقتاً معلوماً ، ألا ترى أنك لو قلت : (آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ) كان حسناً و (إذا) توصل بالفعل ، فالفعل في (إذا) بمنزلته في (حين) كأنك قلت : الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه ، وقال ذو الرمة (1880) :

تُصْغِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرْزِهَا
تَثْبُتُ (1881)

ف (إذا) تدلُّ على وقت معلوم وقوعه بخلاف (إن) ولا يقتضي العموم ، ومن هنا خالفت أدوات الشرط ، وقد يقترن جوابها بـ (إذا) الفجائية كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ (1882) .

ولمَّا كان أصل (إذا) الجزم بالوقوع ، كان الغالب في الفعل المستعمل معها أن يكون بلفظ الماضي ، لإشعار المضي بتحقيق الوقوع ، الذي يناسب مفاد (إذا) فناسب استعمال الماضي معها ، ولو كانت تخلصه للاستقبال ، لأنها لتعليق شيء بشيء يحصل في الاستقبال (1883) ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ (1884) فالصلاة لا بدَّ أن تنقضي ، والفعل محقق الوقوع أي مقطوع بوقوعه .

وفرق ابن يعيش بدقة بين (إن) و (إذا) الشرطيين ، فبين المعنى الدلالي الحقيقي لكلتا الأدوات ، ف (إن) لا تستعمل إلا في أمر مشكوك في وجوده في المستقبل ، لأن الأفعال المستقبلية قد توجد ، وقد لا توجد ، وعليه لا يجازى بـ (إذا) وإن كانت للاستقبال ، لأنَّ الذاكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر كقولك : (إذا طلعت الشمس فأنتي) فقولك (إذا طلعت) فيه اعتراف بأنها ستطلع لا محالة ، وحق ما يجازى به أن لا تدري أيكون أم لا يكون ، وعليه تقول : إذا احمرَّ البُسْرُ فأنتي ، لأن احمرار البسر كائنٌ ، وتقول : إذا أقام الله القيامة عذب الكفار ، ولا يحسن إن أقام الله القيامة ؛ لأنه يجعل ما أخبر الله تعالى بوجوده مشكوكاً فيه (1885) .

ب- الدلالة على المستقبل غير المقطوع بوقوعه :

1880 ديوانه : 48/1 . وينظر : الكتاب : 60/3 . شرح المفصل : 47/7 .

1881 الكتاب : 60/3 .

1882 الروم : 25 .

1883 ينظر : شروح التلخيص : 40/2 .

1884 الجمعة : 10 .

1885 ينظر : شرح المفصل : 4/9 .

إن الفرق الدلالي بين المقطوع بوقوعه ، وغير المقطوع بوقوعه ، أنَّ الأوَّل تستعمل فيه (إذا) لأنها تدل على وقتٍ معلومٍ ، كقولك : إذا طلعت الشمس فأنتي ، وإذا احمرَّ البُسْرُ فأنتي ، لأنه لوقتٍ معلومٍ ، حاصل الوقوع ، فطلوع الشمس سيحصل ، وكذلك احمرار البُسْر ، وهذا معنى المقطوع بوقوعه ، أمَّا الثاني غير المقطوع بوقوعه فتستعمل فيه (إن) لأنه مشكوكٌ فيه ، وقد يقع وقد لا يقع ، وعليه قد تستعمل (إذا) في غير المقطوع بوقوعه ، فتكون للشكِّ ، كقول الشاعر (1886) :

إذا أنتَ لم تنزعِ عن الجهلِ أصبَّتَ حليماً أو أصابكَ جاهلُ
والخنا

فهو من مواضع (إن) لأنه يجوز أن ينزع عن ذلك ، وأن لا ينزع (1887) .

ج- الدلالة على الماضي :

ذكر ابن هشام في قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا ﴾ (1888) . أن (إذا) فيه خرجت عن الاستقبال إلى الماضي (1889) .

2- لو :

أ- دلالاتها :

وهي من حروف الشرط غير الجازمة ، تربط بين جملتي الشرط والجواب ، وذكر النحاة أنها تفيد ثلاثة معانٍ : الشرطية وهي عقد السببية والمسببية ، والدلالة على الماضي ، وامتناع السبب .

1- الشرطية :

وتدخل على جملتين ، فتعتمد على عقد السببية والمسببية بين جملتي الشرط والجواب ، بمعنى أنها تدل على تعليق المتكلم في الحال وقوع مضمون الجزاء ، بوقوع مضمون الشرط ، فالجزاء فيما مضى ، بحيث يقع على تقدير وقوع الشرط ، فتفيد ذلك مع القطع بانتفاء الشرط كقولك : (لو جئتني لأكرمك) ثم إنَّ المجيء مستلزم للإكرام ، وشرط فيه ، وأنه

1886 البيت لععب بن زهير في شرح ديوانه : 257 . وبلا نسبة في شرح المفصل : 4/9 . وارتشاف الضرب : 238/2 .

1887 ينظر : شرح المفصل : 4/9 . ارتشاف الضرب : 238/2 .

1888 التوبة : 92 .

1889 ينظر : مغني اللبيب : 129 .

على تقدير وقوعه يقع الإكرام ، والمجيء لم يقع فيلزم حيث كان المجيء شرطاً ، وانتفى انتفاء المشروط الذي هو الجزاء (1890) .

2- تقييد الشرط بالماضي :

نحو : لو زرتني لأكرمك ، فوجب اقتضاؤها جملتين ماضويتين ، مع القطع بانتفاء الشرط ، على معنى أن الجزاء كان فيما مضى ، بحيث يقع على تقدير وقوع الشرط ، ولهذا قيل : إذا جاء بعدها المضارع أول بالماضي كقوله تعالى : ﴿ أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ (1891) لأنَّ خاصية (لو) فرض ما ليس بواقع واقعاً وخالف ذلك ابن مالك ، ورأى أنها تستعمل غالباً في الماضي (1892) .

3- الامتناع : (التعليق فيما مضى) :

وهذا المعنى عبّر عنه النحويون بعبارات مختلفة هي :

الأولى : أنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، يعني أنها تقتضي فعلاً ماضياً ، كان يتوقَّع ثبوته ، لثبوت غيره ، والمتوقع غير واقع ، فهي - إذن - للتعليق في الماضي ، وهو رأي سيوييه ، واختاره أبو علي الشلوبين ، ونعته ابن هشام بالعبارة الجيدة (1893) .

الثانية : حرف امتناع لامتناع ، أي : امتنع الثاني لامتناع الأول ، فهي للشرط في الماضي ، وهو ما ذهب إليه جمهور النحويين ، نحو قولك : لو جئنتي لأكرمك ، انتفى الإكرام ، لانتهاء المجيء ، وقد أبطله المرادي ، وابن هشام ، وذلك لأنها تقتضي كون جوابها ممتنعاً غير ثابت دائماً ، وذلك غير لازم ، لأن جوابها قد يكون ثابتاً في بعض المواضع ، ومن الشواهد التي استدل بها المرادي وابن هشام على إبطال هذا المذهب قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ فِي الْأَرْضِ مِنَ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾

1890 ينظر : الكتاب : 102/3 . شرح المفصل : 156/8 . شرح الرضي على الكافية : 451/4 . شروح

التلخيص : 35/2 ، 38 - 39 . ارتشاف الضرب : 547/2 . مغني اللبيب : 337 ، 340 .

1891 الأعراف : 100 .

1892 ينظر : شرح المفصل : 155/8 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 240 . شرح الرضي على الكافية :

451-450/4 . ارتشاف الضرب : 572/2 . مغني اللبيب : 337 ، 348 . شروح التلخيص : 35/2 ، 38 ،

69 .

1893 ينظر : الكتاب : 224/4 . ارتشاف الضرب : 571/2 . الجني الداني : 275 - 276 . مغني اللبيب :

342 . شروح التلخيص : 69/2 - 70 .

(1894) فعدم النفاذ ثابت على تقدير كون ما في الأرض من الشجر أقلاماً مدأها البحرُ ،
وسبعة أمثاله ، فثبوت عدم النفاذ على تقدير عدم ذلك (1895) .

ومن ذلك قولك لطائر : (لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً) فإنسانيته محكوم بامتناعها
وحيوانيته ثابتة (1896) .

الثالثة : عبّر ابن مالك عن معنى (لو) بثلاث عبارات ، الأولى : قوله في التسهيل
: لو : حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره ، والثانية : في بعض نسخ التسهيل
: لو : حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه (1897) ، والثالثة : قوله في
شرح الكافية : لو : حرف يدل على امتناع تالٍ ، يلزم لثبوته ثبوت تاليه ، وعدّها المرادي
تعريف حسنة ، تفي بالغرض والمراد ، ورأى ابن هشام في المعنى الثاني نقصاً ، وأجود
العبارات أن يقال : هي حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه (1898) .
وجعل بعضهم قول ابن مالك الثاني عبارة متوسطة بين قول الأكثرين حرف امتناع
لامتناع ، وعبارة سيويه ، لأن عبارة سيويه تقتضي أن موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة
غيره : امتناع لامتناع ، وعبارة ابن مالك تقتضي امتناعاً للشرط ، وثبوتاً للجواب ، بتقدير
ثبوت الشرط (1899) .

الرابعة : مذهب ابن الحاجب عكس مذهب الجمهور ، بأنها حرف لامتناع الشرط ،
لامتناع الجزاء ، وذلك لأن الأولى سبب ، والثاني : مُسَبَّبٌ ، والمسبب يكون أعم من السبب ،
وقال الرضي فيه نظر ، وخالفه في العلة ، لأن (لو) موضوعة بكون جزائها مقدّر الوجود
في الماضي ، والمقدر وجوده في الماضي ، يكون ممتنعاً فيه ، فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم
لأجل امتناع لازمه ، أي : الجزاء ، لأن الملزوم ينتقي بانتقاء لازمه ، وعدّه بعضهم فاسداً)
(1900) .

الخامسة : أنها حرف شرط ، يقتضي ربط الجواب بالشرط ، لا يدل على امتناع ،
ولا غيره ، بل على التعليق في الماضي ، وإليه ذهب الشلوبين وتبعه ابن هشام الخضراوي

1894 لقمان : 27 .

1895 ينظر : الجنى الداني : 273-274 . شرح الرضي على الكافية : 451/4-452 . مغني اللبيب : 339 .

1896 ينظر : الجنى الداني : 273 .

1897 ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 240 .

1898 ينظر : الجنى الداني : 275-276 . مغني اللبيب : 342 - 343 . شروح التلخيص : 72/2 .

1899 ينظر : شروح التلخيص : 72/2 .

1900 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 451/4 . شروح التلخيص : 70/2 .

وردّه ابن هشام بقوله : " وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريات ، إذ فهم الامتناع منها كالبدهي فإنّ كلّ من سمع (لو فعل) فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد " (1901) .

السادسة : ذهب بعض النحويين إلى أنّ (لو) لها أربعة أحوال بحسب فعلي الشرط والجواب ، فإن كانا موجبين فهي حرف امتناع لامتناع نحو : (لو قام زيد لقام عمرو) وإن دخلت على منفيين فهي حرف وجوب لوجوب لأن نفي النفي إثبات نحو : (لو لم يقم زيد لم يقم عمرو) ، وإن كان فعل الشرط موجباً ، وجوابه منفي فهي وجوب لامتناع نحو : (لو قام زيد لم يقم عمرو) وإن كان فعل الشرط منفيّاً وجوبه مثبتاً ، كانت حرف امتناع لوجوب نحو : (لو لم يقم زيد قام عمرو) وأبطل المرادي هذه الوجوه إذ إنها في جميعها حرف امتناع لامتناع (1902) لأن :

- 1- لو قام زيد لقام عمرو = دلت على امتناع قيام عمرو لامتناع قيام زيد .
 - 2- لو لم يقم زيد لم يقم عمرو = دلت على امتناع عدم قيام عمرو لامتناع عدم قيام زيد
 - 3- لو قام زيد لم يقم عمرو = دلت على امتناع قيام عمرو ، لامتناع قيام زيد .
 - 4- لو لم يقم زيد قام عمرو = دلت على امتناع قيام عمرو ، لامتناع عدم قيام زيد .
- وعبر كذلك عن الفعلين المنفيين بأن (لو) حرف وجود لوجود ، أو الأول منفي ، والثاني مثبت ، أو بالعكس حرف امتناع لوجود ، وعدّ توهماً (1903) .

ب- دلالة الأفعال المركبة مع (لو) :

1- الدلالة على المضي الحقيقي :

تتركب (لو) عند الأكثرين مع الماضي ، لأن الامتناع يناسبه ، فعندما انتهى ابن هشام من الكلام على دلالة (لو) تبين له أن (لو) تدل على ثلاثة أمور :

عقد السببية والمسببية ، وكونهما في الماضي ، وامتناع السبب ، وعندما علق على قول ابن مالك زاد الماضي بقوله : فإذا قيل : (لو) حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه ، ثم ذهب إلى أن أصل وضعها للماضي ، وبهذا فارقت (إن) التي تدل على المستقبل ، لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس ما يتوهم المبتدئون ، ألا ترى أنك تقول : (إن جئتني غداً أكرمك) فإذا انقضى الغد ، ولم يجيء قلت : (لو جئتني أمس أكرمك) (1904) .

¹⁹⁰¹ مغني اللبيب : 337-338 . وينظر : الجنى الداني : 276 . شروح التلخيص : 72/2 .

¹⁹⁰² ينظر : الجنى الداني : 277-278 .

¹⁹⁰³ ينظر : شروح التلخيص : 72/20 .

¹⁹⁰⁴ ينظر : مغني اللبيب : 337 . 342-343 .

وعند المحققين أنه لا يليها إلا الماضي معنى، وزعم ابن مالك أنها تستعمل في
الماضي غالباً (1905) .

وعلى السكاكي ذلك بقوله : " أمّا كلمة (لو) فحين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع
غيره على سبيل القطع ، كما تقول : (لو جئنتي لأكرمك) معلقاً لامتناع إكرامك بما امتنع
من مجيء مخاطبك ، امتنعت جملتها عن الثبوت ، ولزم أن يكونا فعليتين ، والفعل ماضٍ " (1906) .

وذلك لأن الثاني امتنع لامتناع الأول ، وهذه قضية حاصلة في الخارج .

2- الدلالة على الماضي المراد به الاستمرار :

إذا رُكِّبَ (لو) مع المضارع كقوله تعالى : ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ
لَعَسْتُمْ ﴾ (1907) فالمراد من المضارع الماضي ، لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً (1908) .

3- تنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره عن لا خلاف في أخباره : كقوله

تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ (1909) . فنزل
المضارع المستقبل منزلة الماضي ، في سلك المقطوع به ، لصدوره عن لا خلاف في
أخباره ، والأصل : لو رأيت (1910) .

وبناء على ذلك فإنّ (لو) الامتناعية تصرف المضارع إلى الماضي كقوله تعالى : ﴿ أَنْ
لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ ﴾ (1911) . وذلك لأنّ خاصية (لو) فرض ما ليس بواقع واقعاً ومن ثم
انتفى شرطها في الماضي والحال من كون متعلقها غير واقع (1912) .

¹⁹⁰⁵ ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 240 . ارتشاف الضرب : 571/2-572 . شرح المفصل :
155/8 .

¹⁹⁰⁶ مفتاح العلوم : 246 . وينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 95/1 . شروح التلخيص : 75/2 .
¹⁹⁰⁷ الحجرات : 7 .

¹⁹⁰⁸ مفتاح العلوم : 247 . الإيضاح في علوم البلاغة : 94/1 . شروح التلخيص : 84-86 .
¹⁹⁰⁹ السجدة : 12 .

¹⁹¹⁰ ينظر : مفتاح العلوم : 246 . الإيضاح في علوم البلاغة : 95/1-96 . شروح التلخيص : 84-86/2 .

¹⁹¹¹ الأعراف : 99 .

¹⁹¹² ينظر : شرح المفصل : 156/8 . شرح الرضي على الكافية : 45/4 . الجنى الداني : 283 . مغني
الليبي : 348-349 .

4- الدلالة على عموم المستقبل :

ذكر النحاة أن (لو) تقع موقع (إن) فتفيد الاستقبال ، ويأتي بعدها الماضي والمضارع ، فإذا أتى بعدها الماضي أحالته إلى المستقبل كقوله تعالى : ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً ﴾ (1913) إذ يستحيل أن يقال : لو شارفت فيما مضى أنك تخلف ذرّية ضعافاً لخفت عليهم لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى (1914) .
ومما أتى بعده المستقبل لفظاً ومعنى ، قول أبي صخر الهذلي (1915) :

وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا
وَمِنْ دُونَ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ
سَبَسَ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي ، وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً
لصوتِ صدى ليلى يهشّ ويظربُ

وكون (لو) بمعنى (إن) ذكره كثير من النحويين ، وهو مذهب الفراء ، وأنكر ابن الحاج في نقده على المقرّب مجيء (لو) للتعليق في المستقبل واحتج أنه لا يقال : (لو يقوم زيدٌ فعمرٌ) كما تقول مع (إن) وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك (1916) .

وإذا أتى المضارع المستقبل بعد (لو) فهل يجوز فيه الجزم ؟ جعل ابن الشجري وابن مالك والرضي الجزم ضرورة ، لأن الجزم من خواص المعرب ، والماضي مبني ، ومنعه ابن هشام (1917) ومما احتجوا به على جواز الجزم بها اضطراراً قول الشاعر (1918) :

لو يَشْأُ ، طار بهِ ذُو مَيْعَةٍ
لا حقّ الآطالِ هُمدُ ذُو خُصَلْ

1913 النساء : 9

1914 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/451 . ارتشاف الضرب : 2/572 . الجنى الداني : 282 - 285 . مغني اللبيب : 347-348 .

1915 شرح أشعار الهذليين : 2/938 ، روي : (مَنْكَبُ) بدل : (سبَسَ) . و (لو كنت) بدل : (إن كنت) .
(المعجم المفصل : 1/66 .

1916 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/451 . الجنى الداني : 285-286 . مغني اللبيب : 344-345 .

1917 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/452 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 240 . الجنى الداني : 286-287 . مغني اللبيب : 344 . 357 . ارتشاف الضرب : 2/532 .

1918 لعقمة الفحل في ديوانه : 134 ، ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية : 1/234 . والخزانة : 318/11 ، 321 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/452 . الجنى الداني : 287 . مغني اللبيب :

. 357

4- لولا ، لوما :

حرفان غير جازمين ، يدخلان على الجملتين الفعلية ، والاسمية ، وإذا دخلا على الاسمية أصبحا أداتي شرط غير جازم ، فحينئذ تستعملان لربط الجملة الثانية الفعلية بالأولى الاسمية ، والخبر محذوف ، وذلك نحو قولك : لولا زيدٌ لأكرمتك ، ولو ما خالدٌ لزررتك ، فقد امتنع الإكرام ، والزيارة لوجود (زيد وخالد) ومعناه : لولا زيد مانعٌ لأكرمتك هذا على تقدير الاسم بعدهما ، وذهب الكوفيون إلى تقدير الفعل بعد مما لنيابتها عنه ، أي : لولا مُنِعَ زيدٌ ، واستضعف لأنّ هذا الحرف غير مختص (1919) .

ويفهم من كلام ابن يعيش أنها حرف امتناع لوجود ، وقد ذكر المرادي نقلاً عن المالقي أربعة معانٍ دلالية لـ (لولا) بحسب الجمل التي تدخل عليها :

الأول : حرف امتناع لوجوب : إذا كانت الجملتان بعدهما موجبتين نحو : لولا زيدٌ لأحسنت إليك ، فالإحسان امتنع لوجود (زيد) .

الثاني : حرف وجوب لامتناع عكس الأول : إذا كانتا منفيّتين نحو : لولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك .

الثالث : حرف وجوب لامتناع ، عكس الأول : إذا كانتا موجبة ومنفية نحو : لولا زيد لم أحسن إليك .

الرابع : حرف امتناع لامتناع : إذا كانتا منفية وموجبة نحو : لولا عدم قيام زيد لأحسنت إليك (1920) .

وقد ذكر ابن هشام أنها حرف لامتناع الأول لوجود الثاني كقوله (ص) : " لولا أنّ أشقّ على أمتي لأمرتهم أنّ يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه " (1921) أي أمر إيجاب ، وإلا لانعكس معناها ، إذ الممتنع المشقة ، والموجود الأمر (1922) .

وذكر أبو حيان عن بعض متقدمي النحاة أن معناها : (لو لم يحضر) (1923) وقد عبر عنها سيبويه بأنها : حرف امتناع لوجود ، أي : امتناع الجواب ؛ لوجود الشرط بقوله : " إنها حرف لابتناء ، وجواب ، وأن الأولى سبب ما وقع ، وما لم يقع " (1924) .

أ- لَمَّا :

1919 ينظر : شرح المفصل : 145/8-146 . مغني اللبيب : 359.364 . ارتشاف الضرب : 576/2 .

1920 ينظر : الجنى الداني : 597-598 .

1921 الجامع الصحيح (سنن الترمذي) . أبواب الصلاة : 310/1-311 .

1922 ينظر : مغني اللبيب : 359 .

1923 ينظر : ارتشاف الضرب : 576/4 .

1924 الكتاب : 235/4 .

تستعمل (لَمَّا) للدلالة على الربط ، والتعليق فيما مضى بين فعلي الشرط ، وجوابه ، وهي حرف عند سيبويه : حرف وقوع لوقوع ، وعبر عنه بعبارة : إنها للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره (1925) .

وذهب ابن السراج والفارسي وابن جني إلى أنها ظرف زمان بمعنى (حين) ووافقهم ابن مالك في أحد قوليه بمعنى (إذ) ، واستحسنه ابن هشام لأنها مختصة بالماضي ، وبالإضافة إلى الجملة ، والقول الثاني لابن مالك أنها حرف وجوب لوجوب ، وقال أبو حيان هذا الذي تلقيناه من أفواه الشيوخ ، وعبر عنه بعضهم بأنه حرف وجود لوجود وذكر المرادي وأبو حيان أن الصحيح مذهب سيبويه (1926) .

وقد استدل المرادي على حرفيتها بأمر منها أنه يلزم من ذلك - أن كونها اسماً فيه معنى الزمان - أن يكون الجواب واقعاً فيها ، لأن العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعاً فيه ، فنقول : لَمَّا قَمْتَ أَمْسَ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ الْيَوْمَ ، والمعنى : لَمَّا تَبَتَّ الْيَوْمَ إِحْسَانُكَ لِي أَمْسَ أَكْرَمْتُكَ (1927) .

دلالات (لَمَّا) المركبة في الجملة :

- 1- حرف وجوب لوجوب : إذا كانت الجملتان موجبتين نحو : لَمَّا قام زيدٌ قام عمرو .
 - 2- حرف نفي لنفي : إذا كانت الجملتان منفيتين نحو : لَمَّا لم يَقم زيدٌ لم يَقم عمرو .
 - 3- حرف وجوب لنفي : إذا كانت الأولى منفية والثانية موجبة نحو : لَمَّا لم يَقم زيدٌ أَحْسَنْتُ إِلَيْهِ .
 - 4- حرف نفي لوجوب : عكس التركيب السابق نحو : لَمَّا جاء زيدٌ لم أَحْسَنْ إِلَيْهِ (1928) .
- و (لَمَّا) في رأينا تشعر بالزمان ، وهي اسم ، لأنك إذا قلت : لَمَّا تلقى المريضُ علاجه تحسّنَ ، أي : في الزمن الذي تلقى علاجه تحسّنَ ، وكقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ﴾ (1929) .

1925 ينظر : الكتاب : 234/4 . ارتشاف الضرب : 570/2 . شروح التلخيص : 69/2 .

1926 ينظر : الإيضاح العضدي : 328 . الخصائص : 253/2 ، 222/3 . المحتسب : 164/1 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 241 . ارتشاف الضرب : 570/2 . رصف المباني : 283-284 . الجنى الداني : 592-595 . مغني اللبيب : 369 .

1927 ينظر : الجنى الداني : 595 . مغني اللبيب : 369 .

1928 ينظر : رصف المباني : 283-285 .

1929 الإسراء : 67 .

ومن ذهب إلى ادعاء حرفيتها ، وهي تقابل (لو) كقولك : (لو قام زيدٌ قام عمرو) (1930). غير صحيح ، لأنك إذا جزمت بأنها حرف امتناع ، أي : امتنع قيام عمرو لامتناع قيام زيد ، والحال مع (لما) غير هذا المعنى ، فإذا قلت : (لما قام زيدٌ قام عمرو) فهذا إثبات وليس بنفي ، أي : في الزمن الذي قام فيه زيد قام عمرو ، فـ (لو) دلت على الربط بين فعل الشرط وجوابه في الماضي ، وهما ممتنعان و (لما) دلت على الربط بينهما في الماضي وهما واجبان (1931) .

5- كُلمًا :

وهي اسم شرط غير جازم ، مركّب من (كُلّ) و (ما) المصدرية النائية عن الطرف الزماني ، والتي تدل على العموم ، وإفادتها العموم من (كُلّ) التي هي لتأكيد العموم ، وتقيد التكرار ، فإذا كان المخاطب مثلاً يعتقد أنه إن كرر المجيء إليك مللت منه ، واستقلته ، فتقول نفيًا بذلك : كُلمًا جئتني ازددت فيك حبًا (1932) .

وبين سيبويه أن (كُلمًا) ليست من حروف الجزاء ، بل هي ظرفية ، و (ما) مصدرية زمانية والفعل بعدها صلة لها نحو : كُلمًا تأتيني آتيك ، فالإتيان صلة لما ، كأنه قال : كلُّ إتيانك آتيك ، و (كُلمًا تأتيني) يقع أيضًا على الحين (1933) .

رأى ابن هشام أن (كُلمًا) فيها معنى الشرط ، لأنها تحتاج إلى جملتين ، إحداهما مرتبة على الأولى ، كما في قوله تعالى : ﴿ كُلمًا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا ﴾ (1934) فـ (كُلّ) منصوبة على الظرفية باتفاق ، وناصبها جوابها ، (قالوا) وجاءتها الظرفية من جهة (ما) وذكر أن الوجه القريب أن تكون (ما) مصدرية زمانية ، والجملة بعدها صلة لها ، ويكثر مجيء الماضي بعدها ، و (ما) المصدرية التوقيفية شرط من حيث المعنى فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبة على الأخرى (1935) .

1930 الجنى الداني : 67 .

1931 ينظر : شروح التلخيص : 69/2 .

1932 ينظر : شروح التلخيص : 35/2 . ارتشاف الضرب : 566/2 .

1933 ينظر : الكتاب : 102/3 . ارتشاف الضرب : 566/2 .

1934 البقرة : 25 .

1935 ينظر : مغني اللبيب : 258-259 .

وعلى أية حال إن جزمنا أو لم نجزم بكون (كَلَّمَا) أداة شرط تقتضي فعلين ماضيين كـ (لَمَّا) ، فهي تدل على التكرار والاستمرار ، إما لمنفعة كقوله تعالى : ﴿ كَلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ ﴾ (1936) .

وإما لبيان عاقبة كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصَلِّيهِمْ نَارًا كَلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بِدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾ (1937) .

وفضلاً عن التكرار والاستمرار اللذين هما من معناها ، تبرز دلالة على التراخي في الزمن ، لأن اهتراء جلود الكافرين لم يكن دفعة واحدة إنما يحتاج إلى مدة زمنية ، وكذلك العودة من جديد .

6- أَمَا :

حرف شرط ، وتفصيل ، وتوكيد ، فالشرط لأنها نائبة عند الأكثرين عن (مهما يكن من شيء) تقول : (أَمَا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقُ) والأصل : مهما يكن من شيء فزَيْدٌ مَنْطَلِقُ (1938) .

وذهب بعضهم إلى أنها حرف إخبار مضمّن معنى الشرط ، وقَدَرُوا (إن) مكان (مهما يكن) فإذا قلت : أَمَا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقُ ، فالأصل : إن أَرَدْتَ مَعْرِفَةَ حَالِ زَيْدٍ فزَيْدٌ مَنْطَلِقُ (1939) . ونحا هذا المنحى الرضي ، إلا أنه خالف في التقدير ، فأصل : (أَمَا زَيْدٌ فَقَائِمٌ) إن يكن ، أي : إن يقع في الدنيا شيء ، يقع قيام زيد ، ثم حذف الملزوم الذي هو الشرط ، أي : (يكن من شيء) وأقيم ملزوم القيام وهو (زيد) ، مقام ذلك الملزوم (1940) .

ودخول الفاء في جوابها يدل على أنّ فيها معنى الشرط ، وهي في تركيبها مع (أَمَا) مضارعة لفاء جواب الشرط الجازم ، كـ : (إن تحسن إليّ فالله يجازيك) وأُخِرَتْ إلى الخبر لضرب من إصلاح اللفظ ، وذهب ابن يعيش إلى أنّ الفاء هنا متبعة غير عاطفة ، وأصلها العطف ، لأن العاطفة لا تنفك من معنى الإتيان ، وهذه الفاء لا تقع في أول الكلام ، فلا بد أن يقع قبلها اسم أو فعل ، ولذلك لا يجوز : أَمَا فزَيْدٌ مَنْطَلِقُ ، على خلاف اقتران جواب الشرط بالفاء ، فقدّموا أحد الاسمين ما بعد الفاء لإصلاح اللفظ (1941) .

1936 البقرة : 25 .

1937 النساء : 56 .

1938 ينظر : الكتاب : 235/4 . شرح المفصل : 11/9 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 245 . شرح

الرضي على الكافية : 466/4 . ارتشاف الضرب : 568/2 . الجنى الداني : 522 .

1939 ينظر : ارتشاف الضرب : 568/2 . الجنى الداني : 522 .

1940 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 467/4 .

1941 ينظر : شرح المفصل : 11/9 . الجنى الداني : 523-522 .

وذهب الرضي إلى أن هذه الفاء تفيد السببية ، لأن ما بعدها لازم لما قبلها ، فحصل غرضك الكلي ، وهو لزوم القيام لزيد ، فلهذا الغرض ، وتحصيله جاز وقوع الفاء في غير موقعها (1942) .

فالفاء إذاً ، على الأصح أن يقال فيها : رابطة لجواب (أما) ، فهي تفيد ربط فعل الشرط بجوابه ، في المعنى إذا كان المعنى : (مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ) وكذلك على التركيب السطحي الظاهر (أما زيدٌ فمنطلقٌ) لأنك لا تستطع أن تجعلها عاطفة وما قبلها مبتدأ وما بعدها الخبر ، فهي لمجرد الربط .

أما المعنى الثاني فهو التفصيل ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ * وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ (1943) .

واختلف في إفادتها للتفصيل ، فذهب ابن يعيش ، وابن مالك ، والرضي إلى أنها للتفصيل ، وذهب أبو حيان إلى أنها كثيراً ما تقع للتفصيل ، وقال ابن هشام : أما التفصيل فهو غالب أحوالها ، ومنع قوم مجيئها للتفصيل ، وأنها تأتي للإخبار فقط ، مضمن معنى الشرط (1944) .

وفيما يخص المعنى الثالث فقد نقل ابن هشام عن الزمخشري أنها تفيد التوكيد في الكلام ، تقول : زيدٌ ذاهبٌ ، فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأن منه عزيمة قلت : أما زيدٌ فذاهبٌ (1945) .

دلالة (ما) المركبة مع أدوات الشرط :

إذا رُكبت (ما) مع أدوات الشرط ، كان تركيبها واجباً ، وجائزاً ، فالواجب خُصت به الأدواتان (إذ ما ، وحيثما) ، والجائز خُصت به بقية أدوات الشرط من مثل : " إن ، وأيان ، وأين ، وأي ، وكيف ، ومتى ... " ف (ما) كفت (إذ ما وحيثما عن الإضافة ، لكي يصح الجزم بهما ، بينما بقية الأدوات تجزم مستغنية عن (ما) . ولـ (ما) المركبة مع أدوات الشرط دلالتان :

1- الدلالة على الإبهام والعموم :

1942 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 467/4 .

1943 الضحى : الآيات : 9-11 .

1944 ينظر : شرح المفصل : 11/9 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 245 . شرح الرضي على الكافية :

477/4 . ارتشاف الضرب : 568/2 . الجنى الداني : 522 . مغني اللبيب : 81 .

1945 ينظر : مغني اللبيب : 82 .

يشترط في الجزم بـ (إذا وحيث) اتصالهما بـ (ما) ، وحينئذ تكفهما عن الإضافة ، وإذا جُزِمَ بهما ، فالشرط باب إيهامٍ ، و (إذ) قبل التركيب تدل على زمن ماضي ، وحيث تدل على المكان ، وهما مضافتان إلى الجملة بعدهما، والإضافة تخصيص، والتخصيص ضد العموم ، وقد ذكر الرضي أن تركيب (ما) مع (حيث) أعطاها حكماً لا يتوفر لها قبل التركيب وهو الإيهام : " وأما حيثما ، فنقول (ما) فيها كافة لـ (حيث) عن الإضافة ، لا زائداً ، وذلك أن _____ ، وكان ذلك _____ (حيث) كانت لازمة للإضافة ، فكانت مخصصة بسبب المضاف إليه ، فكفتها (ما) عن طلب الإضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط (1946) .

2- الدلالة على التوكيد :

ومعنى التوكيد زيادة الحروف ، أي أن دخولها كخروجها من غير إحداث معنى ، وسمّاه البصريون الإلغاء ، والزيادة ، وسمّاه الكوفيون الصلة والحشو ، فالحرف الزائد ليس المراد منه أنه دخل لغير معنى البتة ، بل لضرب من التأكيد ، وقد ذكر سيبويه نقلاً عن الخليل هذا المعنى بقوله : " وسألتُ الخليل عن (مهما) فقال : هي (ما) أدخلتُ معها (ما) لغواً بمنزلتها مع (متى) إذا قلت : متى ما تأتي آتِك " (1947) .

وذكر الرضي أن فائدة الحروف الزائدة ، إمّا معنوية ، وإمّا لفظياً ، فالمعنوية : هي لتأكيد المعنى ، واللفظية : هي لتزيين اللفظ ، وكون زيادتها أفصح ، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها ، تهيئاً لاستقامة وزن الشعر ، أو لحسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية ، ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً ، وإلا لعدت عبثاً (1948) .

فـ (ما) تزداد توكيداً بعد أدوات الشرط : إن ، إذا ، متى ، وأي ، وأين ، نحو : إن ما تأتي آتِك ، وكقوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولَّوْا فَسَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾ (1949) ، وكقوله تعالى : ﴿ أَيَّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (1950) . و (متى ما تكرمني أكرمك) ، وفي (إذا) بغير الجزم لأن الجزم بها مخصوص بالشعر نحو : (إذا ما تكرمني أكرمك) . ومن الجزم بها في الشعر قول الفرزدق (1951) :

1946 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 90/4 . 435 .

1947 الكتاب : 59/3 . وينظر : شرح المفصل : 129-128/8 . شرح الرضي على الكافية : 433-432/4 .

1948 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 433-432/4 .

1949 البقرة : 115 .

1950 الإسراء : 110 .

1951 شرح ديوانه : 22/1 . وينظر : شرح المفصل : 134/8 .

فَقَامَ أَبُو لَيْلَى إِلَيْهِ ابْنُ ظَالِمٍ وَكَانَ إِذَا مَا يَسْأَلُ السَّيْفَ
يَضْرِبُ

وبين ابن يعيش نقلاً عن أبي علي أنها مجازة بها في الشعر لأنها قد شاركت
(إن) في الاستبهام ، إذ كان وقتها غير معلوم فأشبهت بجهالة وقتها ما لا يدري أيكون أم
لا (1952) .

ومما يعطي زيادة فضل توكيد اجتماع (ما) الزائدة المدغمة مع (إن) مع نون
التوكيد الثقيلة فيصبح هناك مؤكداً كقولك : إما تأتي آتاك ، والأصل : " إن تأتي آتاك " .
وقوله تعالى : ﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا
مَيْسُورًا ﴾ (1953) فقوله : إما تُعْرِضَنَّ يقابل التركيب القسمي الآتي : والله ليفعلن ، من حيث
إن

(ما) زائدة للتوكيد ، تقابلها لام جواب القسم التي لها دلالة على التوكيد ، وجامعتهما نون
التوكيد (1954) .

10- دلالة المدح والذم :

من التعابير اللغوية التي استعملها اللغويون للتعبير عن الإفصاح أسلوب المدح والذم ،
فقد جعل العرب للمدح (نعم وحبذا) وللذم (بئس ولا حبذا) وما جرى مجراهما . وهذا
التركيب لا يقل عن ثلاثة عناصر وهي : الفعل والفاعل ، والمخصوص .

1- الفعل :

اختلف في أفعال المدح والذم ، هل هي أسماء أم أفعال ؟ وعلى أية حال ، فالأمر لا
يعنينا إلا أن هناك دلالات على فعلية هذه الأفعال ، يجب ذكرها هي :
الأولى : أنهما فعلا ماضيان يدلان على الزمن الماضي ، (فنعم) للمدح العام ،
و (بئس) للذم العام .

الثانية : تتصل بهما الضمائر ، وتستتر كما في الأفعال ، كـ : (نعم رجلاً زيداً) ،
ففي (نعم) ضمير مستتر تقديره (هو) ونقول : (نعماً رجلين ، ونعموا رجلاً) فالضمير
المتصل فاعل على حدّه في : ضرباً وضربوا .

الثالثة : اتصال تاء التانيث بهما ، نحو : (نعمت الجارية هنداً ، وبئست الجارية
جارتك) كما تقول : قامت هندٌ وقعدت .

1952 ينظر : شرح المفصل : 135/8 .

1953 الإسراء : 28 .

1954 ينظر : شرح المفصل : 5/9 .

الرابعة : بناؤهما على الفتح ، فإن الفتحة دلالة على كونهما فعلين ماضيين (1955) والفرق بين (نعم) و (حبذا) أنّ (نعم) للمدح العام ، فإذا قلت : نعم الرجل زيدٌ ، فإنك تمدح
على جودته دونما أيّ تخصيص لشيء من صفاته ، بينما (حبذا) تفضلها بأن فيها تقريباً للمذكور من القلب (1956) . بينما وضعت (بنس) للذمّ العام ، وجعل الرضي الفعل مؤول في الأصل بصفة تقدمت على الموصوف ، فأصل (نعم الرجل) رجل نعم أي (جيّد) ، فصارا معاً جزء جملة بعدما كانا جملة مستقلة (1957) .

2- دلالات الفاعل :

الفاعل هو الركن الثاني من أركان أسلوب المدح والذم ، ويأتي مع (حبذا) على طريقة واحدة وهو (ذا) اسم إشارة ، بينما مع (نعم وبنس) يأتي على أشكال عدة ، إلا أن ما يهنا ههنا هو دلالة الفاعل على العموم ، ودلالة (ال) الداخلة عليه .

1- دلالة الفاعل على عموم الجنس :

يأتي فاعل (نعم وبنس) معرفة ، ليدل على العموم ، لكي يناسب عموم الفعل ، وقد اكتسب العموم من (ال) الجنسية المركبة معه ، فإذا قلت ، (نعم الرجل زيدٌ) فـ (نعم) فعل يدل على المدح العام ، والجودة الكاملة عند زيد ، ثم تخصيص بعض الشيء : أن تأتي بالفاعل (الرجل) وهذه الكلمة مركبة من وحدتين دالتين ، (ال) التي هي حرف دال على التعريف ، تعريف الجنس ، و (رجل) الذي يدل على عموم هذا الجنس غير محدد برجل ، ثم تخصص بقولك : (زيدٌ) وهو المخصوص ، فالفاعل إذا كان ظاهراً لا يكون إلا جنساً ، من وجهين :

الأول : ما يحكى عن الزجاج أنهما لما وقعا للمدح العام والذم العام ، جعل فاعلهما عاماً ليطابق معناهما ، إذ لو جعل خاصاً لكان نقضاً للغرض ، لأن الفعل إذا أسند إلى عام عمّ ، وإلى خاص خصّ .

¹⁹⁵⁵ ينظر : الإحصاف : 104-97/1 . شرح المفصل : 127/7 . شرح الرضي على الكافية : 242-240/4 . ارتشاف الضرب : 15/3 .

¹⁹⁵⁶ ينظر : الأصول في النحو : 111/1 . شرح المفصل : 138/7 . همع الهوامع : 30/3 .

¹⁹⁵⁷ ينظر : شرح الرضي على الكافية : 242/4 .

الثاني : أنهم جعلوه جنساً ليبدل على أن الممدوح والمذموم مستحقان للمدح والذم في ذلك الجنس ، فإذا قلت : نعم الرجل زيد ، أعلمت أن زيدا الممدوح في الرجال من أجل الرجولية وكذلك حكم الذم (1958) .

وأنكر الرضي ، وجماعة مجيء (ال) في الفاعل للاستغراق الجنسي ، وجعلوها عهدية ذهنية ، أو شخصية (1959) .

2- الدلالة على تعظيم الأمر وتفخيمه :

ولا يكون هذا المعنى إلا والفاعل ضمير مستتر مفسر بتمييز ، فلا يجوز الجمع بينهما ويُسمَّى الإضمار على شريطة التفسير ، لأن الضمير لا يعود على متأخر ، بل يعود على لفظ سابق ، والغرض من هذا الإضمار تعظيم الأمر وتفخيمه . ف " الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قصد التفخيم والتعظيم ، في ذكر ذلك المفسر بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهماً حتى تتشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به ، ثم يفسروه ، فيكون أوقع في النفس " (1960) .

وذهب ابن يعيش إلى أن لهذا الإضمار فائدتين :

إحداهما : التوسع في اللغة .

الثانية : التخفيف ، لأن لفظ النكرة أخف مما فيه الألف واللام (1961) .

3- الدلالة على الغلو في البيان والتأكيد :

منع سيبويه الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز ، فلا يقال : (نعم الرجل رجلاً زيداً) وكذلك السيرافي وابن السراج ، وأجاز ذلك المبرد وأبو علي الفارسي ، وحجة المبرد الغلو في البيان والتأكيد ، واختار ابن يعيش مذهب سيبويه (1962) .

3- المخصوص :

وهو العنصر الثالث من عناصر هذا التركيب، والأغلب كونه معرفة أو نكرة مختصة ، وهو كما نطلق عليه تخصيص التخصيص ، أي تبدأ الجملة بالفعل الذي يدل على العموم ،

1958 ينظر : شرح المفصل : 130/7 .

1959 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 240/4 . ارتشاف الضرب : 17-16/3 .

1960 شرح الرضي على الكافية : 406/2 . 244/4 .

1961 ينظر : شرح المفصل : 131/7 .

1962 ينظر : المقتضب : 150/2 . شرح المفصل : 132/7 . شرح الرضي على الكافية : 249/4 .

ثم الفاعل الذي يدل على عموم أفراد الجنس ، ثم يخصص هذا الفاعل بالمخصوص ، وبه تتضح أركان الجملة ، وتفهم دلالاتها .

ويجب أن تتوفر في المخصوص شروط عدة هي :

- 1- حق المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون من جنس فاعله ، ليكون هناك علاقة دلالية ، ومنطقية ، لأنه إذا لم يكن من جنسه لم يكن به تعلق (1963) فتقول مثلاً : نعم الرجل زيد ، فالمخصوص (زيد) وهو من جنس الفاعل الرجل ، أما إذا قلت : نعم الفاكهة الباذنجان ، فالمخصوص ههنا ليس من جنس الفاعل فلا رابطة دلالية بينهما ، لأن الباذنجان وهو المخصوص ، جنس من الخضروات ليس له علاقة بالفواكه ، فإذا قلت : نعم الفاكهة التفاح ، صح لأن المخصوص التفاح ، وهو من جنس الفاعل الفاكهة .
- 2- الغالب كون المخصوص معرفة أو قريباً من المعرفة بالتخصيص (1964) ، نحو : نعم الفتى رجلاً من قریش ، ونعم الرجل رجلاً يساعد الناس ، فلما خصص أشبه المعرفة .
- 3- ألا يكون المخصوص مساوياً أو أعم من الفاعل ، فلا يجوز : نعم الرجل الإنسان ، أو نعم الرجل المرء (1965) بل يجب أن يكون أخص من الفاعل ومن جنسه نحو : نعم الرجل علي .

4- الأكثر في الاستعمال أن يكون المخصوص بعد الفاعل ، ليحصل التفسير بعد الإبهام (1966) . وليكون له في النفوس وقع . وعليه فالعلاقة الدلالية وثيقة بين الفاعل والمخصوص ، والذي نختاره من آراء النحاة أن يكون المخصوص مبتدأ مؤخرأ ، والجملة قبله في محل رفع خبر ، فيكون الكلام مركباً من جملة واحدة مؤلفة من مبتدأ وخبر ، اعتماداً على الرابط المعنوي بين المبتدأ والخبر ، نحو : (نعم الرجل عبد الله) فـالرابط بين المبتدأ (عبد الله) وخبره جملة (نعم الرجل) رابط معنوي ، لأن الرجل لما كان شائعاً ينتظم الجنس كان (عبد الله) داخلاً تحته ، إذ كان واحداً منه ، فارتبط به ، والقصد بالعائد ربط الجملة التي هي خبر بالمبتدأ ، ليعلم أنها حديث عنه ، فصار دخوله تحت الجنس ، بمنزلة الذكر الذي يعود عليه ، فأجروا الذكر المعنوي مجرى الذكر اللفظي (1967) .

بينهم

1963 ينظر : شرح المفصل : 137/7 .

1964 ينظر : ارتشاف الضرب : 25/3 . شرح الرضي على الكافية : 254/4 .

1965 ينظر : ارتشاف الضرب : 26/3 .

1966 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 246/4 .

1967 ينظر : شرح المفصل : 134/7 . شرح التصريح على التوضيح : 165/1 .

(حبذا) لزم طريقة واحدة لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، وكذلك لزم فاعله طريقة واحدة وهو اسم مفرد مذكر .

11- دلالة العرض والتحضيض :

حروف العرض والتحضيض مركبة ، لأنها قبل التركيب تدل على شيء ، وبالضم والتركيب تدل على معنى آخر ، لم يكن لها قبل التركيب ، وهو العرض والتحضيض (1968) .

والتحضيض مصدر (حضض) بمعنى (حضّ) وهو الحث على الشيء ، يقال : حضضته على فعله ، إذا حثته عليه (1969) .

وإذا حثته على الشيء أمرته على القيام به ، فجملة التحضيض تساوي معنى جملة الأمر ، لأن التحضيض بمعنى الأمر ، وقد بين ابن يعيش هذا المعنى بقوله : " لولا : معناه الطلب والتحضيض ، فإذا قلت : (لولا تعطيني) فمعناه : أعطني ، فإذا أتى لها بجواب كان حكمه حكم جواب الأمر إذ كان في معناه ، وكان مجزوماً بتقدير حرف الشرط " (1970) .

وحروف التحضيض تدخل على الماضي والمضارع ، فإذا دخلت على الماضي فمعناها التوبيخ واللوم على ترك الفعل ؛ يمكن للمخاطب أن يتداركه في المستقبل كقول القائل : أكرمت زيدا ، فتقول : هلاً خالداً ، كأنك تصرفه إلى إكرام خالدٍ ، وتحثه عليه ، أو تلومه على ترك إكرامه (1971) .

وإذا ولي هذه الحروف المضارعُ الدالُّ على المستقبل كانت تحضيضاً ، وحيث حصل فيها معنى التحضيض ، وهو الحث على إيجاد الفعل وطلبه جرت مجرى حروف الشرط في اقتضائها الأفعال ، وتصبح في التحضيض بمثابة الأمر (1972) فإذا قلت في التحضيض : هلاً تعطي زيدا ، فمعناه : أعط زيدا .

والفرق واضح بين المعنيين أعني دخولها على الماضي ، ودخولها على المضارع ، فإذا دخلت على الفعل الماضي أفادت جعل المخاطب نادماً على ترك الفعل ، وتسمى حينئذ

¹⁹⁶⁸ ينظر : شرح المفصل : 144/8 . شرح الرضي على الكافية : 442/4 . الأشباه والنظائر : 232/1-233 .

¹⁹⁶⁹ ينظر : شرح المفصل : 144/8 . شروح التلخيص : 242/2 .

¹⁹⁷⁰ شرح المفصل : 56/7 .

¹⁹⁷¹ ينظر : شرح المفصل : 144/8 . شرح الرضي على الكافية : 442-443 .

¹⁹⁷² ينظر : شرح المفصل : 144/8 . شرح الرضي على الكافية : 443/442/4 .

حروف التنديم ، وإذا دخلت على المضارع أفادت حض المخاطب ، وحشه على الفعل ،
وحينئذ تسمى حروف التحضيض كما بينا سابقاً .

فإن خلا الكلام من معنى التوبيخ والتنديم ، والتحضيض أي الأمر ، أفادت هذه
الحروف معنى العرض ، ويستعمل منها (أَلَا) مخففة ، و (لَوْ) و (أَمَا) كقولك : أَمَا
تعطف عليّ ، ونحو : لو نزلت فأكلت ، ونقول : أَمَا تَقُومُ ، أَمَا تَقَعُدُ ، والمعنى : أنك تعرض
عليه فعل القيام ، والقعود ، لترى هل يفعلها أو لا ؟ فلا يكون بعدها إلا الفعل (1973) .

وفرق ابن هشام بين العرض والتحضيض ، فالعرض طلب بلين ، والتحضيض طلب
بحث (1974) . فيتفقان - إذن - بأن كليهما دالٌّ على الطلب ، والجامع بينهما التنبيه على
الفعل ، إلا أن التحضيض فيه زيادة تأكيد ، وحثٌّ على الفعل ، بينما العرض فيه رفق ولسين
وتمنُّ في طلب الفعل .

12- دلالة الدعاء :

ذكر ابن منظور أن الدعاء لله يكون على ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : توحيده ، والثناء عليه ، كقولك : يا الله لا إله إلا أنت . وكقولك :
ربِّنا لك الحمدُ ، إذا قلته فقد دعوته ، بقولك : ربِّنا ، ثم أتيت بالثناء والتوحيد .

الضرب الثاني : مسألة الله العفو والرحمة ، وما يقرب منه كقولك : اللهم اغفر لنا .

الضرب الثالث : مسألة الحظ من الدنيا ، كقولك : اللهم ارزقني مالاً وولداً . وإنما
سُمِّيَ هذا جميعه دعاء لأن الإنسان يُصدَّر في هذه الأشياء بقوله : يا الله ، يا ربِّ ، يا رحمن
، فذلك سُمِّيَ : دعاء ، ويقال : دعوت الله له بخير ، وعليه بشر (1975) .

والدعاء في التركيب اللغوي يكون بالجملة الفعلية ، والجملة الاسمية .

1- الدعاء بالجملة الفعلية :

الدعاء هو بنية لغوية طلبية ، بمنزلة الأمر والنهي ، " وإنما قيل : دعاء ، لأنه
استعظم أن يقال : أمر أو نهى ، وذلك قولك : اللهم زيِّداً فاغفر ذنبه ، وزيِّداً فأصلح شأنه ،
وعمرأً ليُجزِّه الله خيراً ، ونقول : زيِّداً قطعَ اللهُ يده ، وزيِّداً أمرَ اللهُ عليه العيش ، لأن معناه
معنى : زيِّداً ليقطع اللهُ يده " (1976) .

1973 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 4/443 . الرصف المباني : 96 .

1974 ينظر : معني اللبيب : 97 .

1975 ينظر : اللسان : (دعا) .

1976 الكتاب : 1/142 .

نفهم من كلام سيبويه أن الدعاء يكون بالأمر وبالماضي ، فالأمر بالصيغة ، وبالمضارع المجزوم بلام الأمر ، أما التعبير بالماضي فهو في اللفظ ماضٍ ، وفي المعنى بنية لغوية دالة على الاستقبال تحمل شحنة أمرية أي بمثابة الأمر ، قال الرضي : " اعلم أن الماضي ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي ، إما دعاء نحو : رحمك الله وغفر الله لك ، واتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثابُ عليه (1977) ، والمعنى : ليرحمك الله ، وليغفر لك وتدخل (لا) التي للدعاء على الماضي ، فتجعله دالاً على الاستقبال نحو : لا غفر الله لزيد ، ولا رحمه (1978) .

فالعُدول عن صيغة الأمر إلى الماضي الدال على تحقق الوقوع لنكتة بلاغية وهي التفاضل ، وإدخال السرور على المخاطب نحو : (وفقك الله للتقوى) أي : (اللهم وفقك) فعبّر بالفعل الماضي الدال على تحقق الحصول موقع الإنشاء لإدخال السرور على المخاطب بتحقيق حصول التقوى ، وقد يؤتى بصيغة الماضي لإظهار الحرص على وقوع المطلوب كقولك : أحيا الله السنة ، بمعنى : الدعاء بإحيائها (1979) .

ومن الصيغ اللغوية الفعلية الدالة على الدعاء، المصدر المنسوب النائب عن فعله نحو: سقياً ورعياً في الدعاء له ، وجدعاً وعقراً في الدعاء عليه ، قال ابن يعيش : " اعلم أن هذه المصادر قد وردت منصوبة بإضمار فعل ، وذلك قولك في الدعاء للإنسان : سقياً ورعياً ، والمراد : سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعياً ، فانتصبا بالفعل المضمر ، وجعلوا المصدر بدلاً من اللفظ بذلك الفعل . ومن قولك للمدعو عليه : خيبةً ، وجدعاً ، وعقراً وبؤساً ، وسحقاً وهي بدل من : خيبك الله ، وجدعك الله ، وعقره الله ، وأبأسه الله ... واسحقه الله (1980) .

وتلحق هذه المصادر لام التبيين ، لتبيين من يعنون في الدعاء ، وفرق ابن يعيش بين النصب والرفع ، فالنصب غير معنى الرفع ، والفرق بين النصب والرفع أنك إذا رفعتها فكأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك واستقر ، وفيها ذلك المعنى ، أعني الدعاء ، وإذا نصبت كنت ترجاه في حال حديثك وتعمل في إثباته (1981) .

والفرق واضح بين الجملة الاسمية التي تدل على الثبات والاستقرار ، والجملة الفعلية

الدالة على التجدد والاستمرار .

2- الدعاء بالجملة الاسمية :

1977 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 12/4 . ارتشاف الضرب : 8/3 .

1978 ينظر : رصف المباني : 269-270 . مغني اللبيب 299 .

1979 ينظر : شروح التلخيص : 338/2-339 .

1980 ينظر : شرح المفصل : 114/1 .

1981 ينظر : المصدر نفسه : 122/1 .

الجملة الاسمية بطبيعتها التركيبية والدلالية تدل على الثبات والاستقرار ، والجملة
الاسمية الدعائية تدل على الثبات والاستقرار ، والدوام ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَيَلَّ يَوْمَئِذٍ
لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (1982) .

قال الزمخشري في قوله تعالى السابق : قلت : " كيف وقع النكرة مبتدأ ، قلت : هو
في أصله مصدر منصوب ساد مسد فعله ، ولكنه عدل به إلى الرفع للدلالة على معنى ثبات
الهلاك ودوامه للمدعو عليه ، ونحوه : سلامٌ عليكم " (1983) وكقوله تعالى : ﴿ قَالَ سَلَامٌ
قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ (1984) .

فسلام : معدول به إلى الرفع والتقدير : عليكم سلامٌ ، وهو رفع بالابتداء ، وخبيره
محذوف ، للدلالة على ثبات السلام ، كأنه قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به " (1985) .
وأصل الويل في اللغة : العذاب والهلاك ، والويل : الهلاك يدعى به لمن وقع في
هلكة يستحقها ، والرفع في القرآن أجود لأن المعنى : قد ثبت لهم هذا ، فالويل في القرآن
الكريم لم يقع إلا لمستحقي العذاب بجرائهم (1986) .

1982 المرسلات : الآيات : 15 و 19 و 24 و 28 و 34 و 49 .

1983 الكشاف : 678/4 .

1984 الذاريات : 25 .

1985 الكشاف : 401/4 .

1986 ينظر : اللسان : (ويح . ويل) .

ثانياً : الدلالة السياقية :

قد تخرج الجملة الإنشائية عن دلالتها الأصلية ، إلى أغراض ومعانٍ أخرى تُعرف من سياق الكلام .

أ-الأمر :

إن صيغة الأمر بأنواعها المختلفة تستعمل في صورةٍ حقيقية ، أي : حصول الفعل على طلب الاستعلاء ، فتكون جارية على الأصل ، ودلالتها أصلية حقيقية ، وقد تستعمل في سياقات أخرى فتتولد منها ، بمعونة القرائن الحالية والسياقية دلالات إضافية تحمل طاقة دلالية ، كالدعاء ، والالتماس ، والندب ، والإباحة وغيرها .

وقد أشار علماء البلاغة إلى الدلالات المجازية التي يمكن أن تتولد من سياقات صيغ الأمر كما يأتي (1987) :

1-الإباحة :

الإباحة هي الإذن بإتيان الفعل كيف شاء الفاعل (1988) ، نحو قولك : (جالس الحسن أو ابن سيرين) ، بمعنى أنه يباح لك أن تجالس أحدهما أو كليهما و أن لا تجالس أحدهما ، فعند البلاغيين أن مفيد الإباحة هو الصيغة ، و (أو) قرينة لفظية على الإباحة ، و عند النحويين أن مفيد الإباحة هو (أو) (1989) .

وهناك أيضاً دلالة أخرى على الإباحة وهي أن تبيح الشيء المحظور ، كأن تقول لرجل منعه من الخروج : اخرج ، أي أبحت لك الخروج ، و منه قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ (1990)

2-الإكرام : كقوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ ﴾ (1991) .

3- الإهانة : وهي إظهار ما فيه تصغير المهان ، و قلة المبالاة به، و عدم الاعتداد بشأن الأمور على أي وجه كان ، كقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ (1992)

1987 ينظر : الإشارات والتنبيهات : 116-117. الصاحبي في فقه اللغة : 190-191 . مفتاح العلوم : 318-319. الإيضاح في علوم البلاغة : 1/143-145. الإتيان في علوم القرآن : 2/220-221 . شروح التلخيص : 2/312-321 .

1988 ينظر : التعريفات : 8 .

1989 ينظر : مفتاح العلوم : 319. الإشارات والتنبيهات : 116. الإيضاح في علوم البلاغة : 1/143. الجنى الداني : 228. معني اللبيب : 88 . شروح التلخيص : 2/313 .

1990 المائدة : 2 .

1991 الحجر : 46 .

فالإهانة إلزام الذل والهوان ، والغرض من الأمر تحقير المخاطبين وقلة المبالاة بهم ، لا حصول الفعل .

4- الإندار : كقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ ﴾ (1993) .

5- الإنعام : وهو التذكير بالنعمة كقوله تعالى : ﴿ كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ ﴾ (1994) .

6- التسخير : وهو النقل من حالة إلى حالة إذلالاً وتحقيراً كقوله تعالى : ﴿ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ (1995) ، فالتسخير جعلُ الشيء مسخراً منقاداً لِمَا أُمِرَ به وذلك في مقام يكون المأمور منقاداً للأمر ، والأمر هنا يحصل بسرعة بدون توقف ، بحيث لا قدرة للمخاطب عليه ، أو يكون التسخير هو التبدل من حالة إلى حالة أخرى أخس من الأولى .

7- التسوية : و يعني أن صيغة الأمر تستعمل للتسوية بين شيئين ، وذلك في مقام توهم أن أحدهما أرجح من الآخر ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِنْكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ (1996) فإنه ربما يتوهم أن الإنفاق طوعاً مقبول ، دون الإكراه فسوى بينهما بعدم القبول ، فالمراد بصيغة الأمر التسوية والعلاقة بين الأمر والتسوية التضاد ، لأن التسوية بين الفعل والترك تضاد إيجاب ، وذهب الفراء إلى أنه مؤول بالجزاء ، كأنك قلت : إن أنفقت طوعاً أو كرهاً فليس مقبول منك ، فهذا ليس بأمر إنما هو على تأويل الجزاء (1997) .

8- التكوين : و هو أعم من التسخير ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (1998) .

9- التعجيز : وذلك في إظهار عجز من يدعي أن في وسعه ، وطاقته أن يفعل مثل الأمر الفلاني ، لأنه إذا حاول فعله بعد سماع الأمر ولم يمكنه فعله ظهر عجزه حينئذ ، ومنه

قوله تعالى : ﴿ فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ ﴾ (1999) .

1992 الدخان : 49 .

1993 إبراهيم : 30 .

1994 الأنعام : 142 .

1995 البقرة : 65 .

1996 التوبة : 53 .

1997 ينظر : معاني القرآن للفراء : 441/1 .

1998 البقرة : 117 .

1999 البقرة : 23 .

وذلك لكون الإتيان بسورة من مثله محالاً من جهة أن ذلك خارج عن وسعهم وطاقتهم ، فإذا حاولوا بعد سماع الصيغة ذلك الإتيان ، و لم يمكنهم ظهر عجزهم . والفرق بين الطلب والتعجيز أن الطلب في الممكنات ، والتعجيز في المستحيلات ، فليس المراد _ إذن _ من الآية الكريمة أن يأتوا بسورة من مثله ، بل المراد إظهار عجزهم .

10- **التعجب** : ذكره السكاكي (2000) في استعمال الإنشاء بمعنى الخبر ، كقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾ (2001) .

11- **التكذيب** : كقوله تعالى : ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّورَةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (2002) .

12- **التهديد** : وذلك في استعمال صيغة الأمر في مقام عدم الرضا بالمأمور به ، والتهديد يصاحبه التخويف كقوله تعالى : ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (2003) أي : سترون منا ما هو أمامكم .

13- **التمني** : تستعمل صيغة الأمر في التمني ، كقول امرئ القيس (2004) :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا ائْجَلِي بِصُبحٍ وَمَا اإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

فالمراد بالانجلاء الانكشاف ، وبالإصباح ظهور ضوء الصباح ، فكأنه يقول : انكشف أيها الليل الطويل طويلاً لا يرجى معه الانكشاف ، ولذلك صار الأمر بالانكشاف تمنياً ، ولما ظهر أن ليس المراد أمر الليل بالانكشاف إذ ليس مما يؤمر ويخاطب بذلك ؛ حمل على التمني ليناسب حال التشكي من الأحزان والهموم ، وشدتها .

14- **التفويض** : كقوله تعالى : ﴿ فَأَفْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ (2005) .

15- **الدعاء** : وهو الطلب على سبيل التضرع أي : التذلل والخضوع سواء كان

الطلب أدنى أو أعلى أو مساوياً في الرتبة وسماه ابن فارس مسألة (2006) كقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِإِخِي ﴾ (2007) .

2000 ينظر : مفتاح العلوم : 327 .

2001 مريم : 38 .

2002 آل عمران : 93 .

2003 فصلت : 40 .

2004 ديوانه : 18 .

2005 طه : 72 .

2006 - ينظر : الصاحبي في فقه اللغة : 190 .

- 16- **الالتماس** : و يقال له: السؤال ، كقولك لمن يساويك رتبة بدون الاستعلاء :
(افعل) ، فمناط الالتماس هو التساوي في الرتبة مع نفي التضرع والاستعلاء .
- 17- **التخيير** : ويطلب من المخاطب أن يختار بين أمرين ، وليس شرطاً تساوي الأمرين نحو : تزوج هنداً أو أختها ، وخذ من مالي ديناراً أو درهماً . و (أو) هي قرينة دالة على التخيير ، واقعة بعد الطلب ، وقبل ما يمتنع فيه الجمع (2008) ومنه قول المتنبي (2009) :

عِشْ عَزِيزاً أَوْ مُتْ وَأَنْتَ كَرِيمٌ بَيْنَ طَعْنِ الْقَنَا وَخَفَقِ الْبُنُودِ

والمعنى التخيير أي : إما أن تعيش عزيزاً ممتعاً من الأعداء ، أو تموت موت الكرام في الحرب ، لأن القتل في الحرب يدل على شجاعة المقتول ، و القتل خير من العيش في الذل ، و منه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ * قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً * نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً ﴾ (2010) و المعنى التخيير بين أمرين ، بين أن يقوم أقل من نصف الليل على البت و بين أن يختار أحد الأمرين ، وهما : النقصان من النصف ، و الزيادة عليه " (2011) .

- 18- **الاعتبار** : وذلك بهدف العظة والعبرة ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ (2012) .

19- **الندب** : وقد جعل بعضهم صيغة (أفعل) حقيقة في الندب وعده بعضهم مجازاً ، وعدوا منه قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ (2013) وجعل ابن فارس (2014) منه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ

2007 الأعراف : 151 .

2008 ينظر : الجنى الداني : 228 . مغني اللبيب : 87-88 .

2009 التبيان في شرح الديوان : 321/1 .

2010 المزمّل : الآيات : 1-3 .

2011 الكشف : 636/4 .

2012 الأنعام : 99 .

2013 النور : 33 .

2014 ينظر : الصحابي في فقه اللغة : 191. معترك الأقران في إعجاز القرآن : 442/1 .

فِي الْأَرْضِ ﴿ (2015) .

20- الامتنان : وهو قسم من الإباحة إلا أنه يزيد عليها بأن فيه امتناناً كقوله تعالى :
﴿ كَلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ﴾ (2016) .

21- الاحتقار : ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَهُمْ مُوسَى أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُلْقُونَ ﴾ (2017)

22- التلهيف والتحسير : وهذا يتعلق بالمخاطب لا بالمتكلم، كقولك لفلان : (مت
بدانك) وكقوله تعالى : ﴿ قُلْ مُؤْتُوا بِغَيْظِكُمْ ﴾ (2018) .

23- الوعيد : كقوله تعالى : ﴿ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ (2019) .

24- التسليم : كقوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ (2020) .

25- الوجوب : و هو أن يكون أمر الله تعالى واجباً ، ذكره ابن فارس كقوله تعالى :
﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (2021) .

26- الاستهزاء : كقول الرجل لعدوه : " ابشرُ بقتل ذريتك ، و نهب مالك " ويقصد
بهذا الكلام الاستهزاء الزائد في غيظ المستهزأ به ، وتألّمه ، واغتمامه (2022) .

27- التهويل : ومثّل له الزمخشري بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا

فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ (2023) و نظيره أن يقول الملك لحشمه : (إن

أردتم الكرامة عندي فاحذروا سخطي) يريد : فأطيعوني ، واتبعوا أمري ، وافعلوا ، ما هو

نتيجة حذر السخط ، وفائدته الإيجاز الذي هو من حلية القرآن ، وتهويل شأن العناد بإنابة

2015 الجمعة : 10 .

2016 الأنعام : 141 .

2017 يونس : 80 .

2018 آل عمران : 119 .

2019 النحل : 55 .

2020 طه : 72 .

2021 النور : 56 .

2022 ينظر : الكشاف : 104/1 ، 609/4 .

2023 البقرة : 24 .

انتقاء النار منابه ، وإبرازه ، في صورته ، مشبعاً ذلك بتحويل صفة النار وتفضيح أمرها (2024) .

28- التوقير : و مثل له الزمخشري بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا ﴾ (2025) و قرأ عبد الله بن مسعود (2026) (راعونا) على أنهم يخاطبون بلفظ الجمع للتوقير (2027) .

29- الاختيار والاستحباب : كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ ﴾ (2028) أي : وقلنا : اتخذوا منه موضع صلاة تصلون فيه ، وهو على وجه الاختيار ، والاستحباب دون الوجوب (2029) .

30- الدوام : كقوله تعالى : ﴿ وَادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ (2030) ومعنى : اذكر : دم على ذكره في ليلك ، ونهارك واحرص عليه (2031) . و كقوله تعالى : ﴿ وَادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلاً ﴾ (2032) .

31- النصح والإرشاد : كقول أبي العتاهية (2033) :
واخْفِضْ جَنَاحَكَ إِنْ رُزِقْتَ وارْغَبْ بِنَفْسِكَ عَنِ اللَّذَاتِ
تَسَلُّطًا

يوجه النصح إلى كل من تولى إمارة بأن يكون رفيقاً بالناس ، متواضعاً ، والإرشاد كقوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ (2034) .

32- العجب : كقوله تعالى : ﴿ انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ ﴾ (2035) .

2024 ينظر : الكشف : 102/1 .

2025 البقرة : 104 .

2026 ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 57/2 ، 60 .

2027 ينظر : الكشف : 174/1 .

2028 البقرة : 125 .

2029 ينظر : الكشف : 185/1 .

2030 المزمّل : 8 .

2031 ينظر : الكشف : 675-639/4 .

2032 الإحسان : 25 .

2033 ديوانه : 59 .

2034 البقرة : 282 .

2035 الإسراء : 48 .

33- المشورة : كقوله تعالى: ﴿فَانظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ (2036) .

34- الخبر : و قد يكون اللفظ أمراً ، و المعنى خبراً ، كقوله تعالى : ﴿فَلْيَضْحَكُوا

قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (2037) والمعنى أنهم سيشحكون قليلاً ،
ويعبون كثيراً (2038) .

وبناءً عليه ، فإنّ الدلالات التي تولدت من صيغة الأمر المركب في الكلام ، هي نتاج
العدول اللغوي الذي وقع لاستخدامات صيغ الأمر ، وهي معانٍ لا يمكن الفصل بينها ، إلا في
ضوء قرائن الأحوال والمقامات .

ب- النهي :

والنهي لا يقل أهمية عن الأمر ، في خروجه إلى دلالات ومعانٍ حسب مقتضى
السياق اللغوي ، فقد بين السكاكي والسيوطي وغيرهما (2039) هذه المعاني وهي :

1- الدعاء : كقوله تعالى : ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ (2040) وهي ههنا

على وجه الخضوع والتذلل والتوسل والتضرع من الأدنى إلى الأعلى .

2- التهديد : أي التخويف والوعيد ، والعلاقة بين النهي والتهديد السببية لأن النهي

عن الشيء يتسبب عنه التخويف على مخالفة هذا الأمر ، كقولك لولدك أو عبدك : لا تطعني
، أو : (لا تمتثل أمري) (2041) .

3- بيان العاقبة : كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ

أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَزِّقُونَ﴾ (2042) فعاقبة الجهاد الحياة لا الموت .

4- الالتماس : من النظير إلى النظير بلا استعلاء ، كقولك لأحدهم : (لا تعص ربك أيها

الأخ) . وكقول امرئ القيس (2043) :

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنِكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتُ فَنُعْذِرَا

²⁰³⁶ الصافات : 102 .

²⁰³⁷ التوبة : 82 .

²⁰³⁸ ينظر : الصاحبى في فقه اللغة العربية : 192 .

²⁰³⁹ ينظر : مفتاح العلوم : 320 . الإيضاح في علوم البلاغة : 145/1 . الإتيقان في علوم القرآن :

321-322 . شروح التلخيص : 325/2-327 .

²⁰⁴⁰ آل عمران : 8 .

²⁰⁴¹ ينظر : شروح التلخيص : 326/2 . ارتشاف الضرب : 544/2 . مغني اللبيب : 326 .

²⁰⁴² آل عمران : 169 .

²⁰⁴³ ديوانه : 66 .

- 5- النصح والإرشاد : كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءَ إِن تُبَدَّلَ لَكُمْ تَسْوُكُمْ ﴾ (2044) .
- 6- التسوية : كقوله تعالى : ﴿ اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا ﴾ (2045) .
- 7- الإهانة : كقوله تعالى : ﴿ قَالَ اخْسَأُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ ﴾ (2046) .
- 8- التحقير والتقليل : كقوله تعالى : ﴿ لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ ﴾ (2047) أي : فهو قليل حقير .
- 9- التمني : كقولك : (لا ترحل أيها الشاب) .
- 10- اليأس : وهو مهما فعل المخاطب من أمر فلا يفيد كقوله تعالى : ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (2048) .
- 11- التعظيم : ذكر الزمخشري أن النهي يأتي بمقتضى سياق الكلام دالاً على تعظيم الأمر ، عندما يقع الإنسان في بلية في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُسْأَلُ عَنَ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ ﴾ (2049)
- وقرئ (2050) : (ولا تسأل) على النهي ، وقيل : معناه : تعظيم ما وقع فيه الكفار من عذاب ،
- كما تقول : كيف فلان ؟ سائلاً عن الواقع في بلية ، فيقال لك : لا تسأل عنه ، ووجه التعظيم أن المستخبر يجزع أن يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته ، فلا تسأله ، ولا تكلفه ما يضجره (2051) .

2044 المائدة : 101 .

2045 الطور : 16 .

2046 المؤمنون : 108 .

2047 الحجر : 88 .

2048 التوبة : 66 .

2049 البقرة : 119 .

2050 ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 92/2-93 .

2051 ينظر : الكشاف : 182/1 .

3- الاستفهام :

يخرج أسلوب الاستفهام عن دلالاته الحقيقية حسب سياق الكلام إلى معانٍ كثيرة نذكر منها (2052) :

1- الإنكار: و يكون المعنى فيه على النفي ، وما بعده منفي ، ولذلك تصحبه (إلا) كقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ﴾ (2053) وكقوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذُلُونَ ﴾ (2054) أي : لا نؤمن . وكثيراً ما يصحبه التوكيد ففي الماضي بمعنى : (لم يكن) وفي المستقبل بمعنى: (لا يكون) كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ ﴾ (2055) أي : لم يفعل ذلك ، وكقوله تعالى: ﴿ أَنزَلْنَا مُكْمُوهُمَا وَاتَّخَفْنَا لَهَا كَآرِهُونَ ﴾ (2056) . أي : لا يكون هذا الإلزام ، ومنه قول المتنبي (2057) :

أَحْفَتِ الْعَيْنُ عِنْدَهُ خَبْرًا أَمْ بَلَغَ الْكَيْدْبَانُ مَا أَمَلَهُ

أي : ليس الأمر على هذا .

والاستفهام الإنكاري يقتضي أن ما بعده غير واقع ، وأن مدعيه كاذب ، وإنما كان الإنكار كذلك ، لأن منكر الشيء إنما غرضه أن يحيله على عكسه ، وضده ، فلذلك استحال به الإيجاب نفيًا ، والنفي إيجاباً (2058) .

3- التوبيخ : والمعنى أن ما بعده واقع جدير بأن ينفي ، فالنفي ههنا غير قصدي ويعبر عنه أيضاً بالتقريع ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴾ (2059) .

²⁰⁵² ينظر : أمالي ابن الشجري : 1/404-409 . مفتاح العلوم : 314-315 . الإيضاح في علوم البلاغة : 138/1-143 . الجنى الداني : 32-33 . مغني اللبيب : 24-27 . الإتيقان في علوم القرآن : 2/212-217 . 217 . شروح التلخيص : 2/290-295 .
²⁰⁵³ الأحقاف : 35 .
²⁰⁵⁴ الشعراء : 111 .
²⁰⁵⁵ الإسراء : 40 .
²⁰⁵⁶ هود : 28 .
²⁰⁵⁷ التبيين في شرح الديوان : 3/271 .
²⁰⁵⁸ ينظر : الخصائص : 3/269 . ارتشاف الضرب : 1/328 . الجنى الداني : 33 . مغني اللبيب : 24 .
²⁰⁵⁹ طه : 93 .

وأكثر ما يقع التوبيخ في أمر ثابت ، ووبخ على فعله كما ذكر ، ويقع على ترك فعل كان ينبغي أن يقع كقوله تعالى : ﴿ أَوْلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ ﴾ (2060) .

4- التقرير : تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي إلى التقرير ، فإذا دخلت على الإثبات صار نفياً ، وإذا دخلت على النفي صار إثباتاً (2061) .
كقول جرير (2062) :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونِ رَاحٍ

أي : أنتم خير من ركب المطايا ، ولو كان على جهة الاستخبار لم يكن مدحاً .

والكلام مع التقرير موجب ، ولذلك يعطف عليه صريح الموجب ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴾ (2063) فقد عطف (وضعنا) صريح الموجب على (ألم نشرح) بمعنى (شرحنا) ،

5- التعجب أو التعجيب : كقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ (2064) وكقوله تعالى : ﴿ فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ * وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ ﴾ (2065) قال الزمخشري : هذا تعجب من حال الفريقين في السعادة والشقاوة أصحاب الميمنة الذين يؤتون صحائفهم بأيمانهم ، وأصحاب المشأمة الذين يؤتونها بشمائلهم (2066) .

والاستفهام مع التعجب يدل على الاستمرارية ، لأن من تعجب من شيء فهو بلسان الحال سائل عن سببه ، ففي الآية الكريمة : ﴿ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدُودَ ﴾ (2067) كأنه يقول : أي شيء عرض لي في حال عدم رؤية الهدود ! ، فالاستفهام هنا لا يحمل على حقيقته

²⁰⁶⁰ فاطر : 37 .

²⁰⁶¹ ينظر : الكتاب : 176/3 . معاني القرآن للأخفش : 219/1 . المقتضب : 292/3 . الخصائص : 463-464 ، 3269 . أمالي ابن الشجري : 404-405/1 . الإتيقان في علوم القرآن : 213-214/2 .
مغني اللبيب : 25 .

²⁰⁶² ديوانه : 89/1 . وينظر : المقتضب : 292/3 . الخصائص : 463/2 ، 269/3 . أمالي ابن الشجري : 405/1 . مغني اللبيب : 25 . شروح التلخيص : 279-302/2 .

²⁰⁶³ الشرح : 1-2 .

²⁰⁶⁴ البقرة : 28 .

²⁰⁶⁵ الواقعة : 8-9 .

²⁰⁶⁶ ينظر : الكشاف : 456-457/4 .

²⁰⁶⁷ النمل : 20 .

بالسؤال عن نفسه عند عدم الرؤية ، لأن الإنسان أعرف بحال نفسه فلا يستفهم عنها ، ولكن لما كان الهدد لا يغيب عنه إلا بإذنه ولم يره أخذ يتأمل نفسه ويسائلها متعجباً من أمرها لعدم إبطاره الهدد ، وجهله بحاله ، فخرج بذلك عن المؤلف في استخدام الاستفهام للتعبير عن معنى غير مألوف ، فأفاد الاستفهام – ههنا – التعجب (2068) .

6- العتاب : كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (2069) قال ابن مسعود : ما كان بين إسلامهم ، وبين أن عوتبوا بهذه الآية إلا أربع سنين (2070) .

7- التذكير : وفيه نوع اختصار كقوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنْتُمْ جَاهِلُونَ ﴾ (2071) .

8- الافتخار : كقوله تعالى : ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ﴾ (2072) .

9- التفخيم : كقوله تعالى : ﴿ مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾ (2073) .

10- التهويل والتخويف : كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (2074) قال الزمخشري : الأصل : الحاققة ما هي ، أي : أي شيء هي ، تفخيماً لشأنها وتعظيماً لهولها ، فوضع الظاهر موضع المظهر ، لأنه أهول لها (2075) .

11- التسهيل والتخفيف : كقوله تعالى : ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ (2076) .

12- التهديد و الوعيد : كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نُهْلِكِ الْأُولِينَ ﴾ (2077) .

²⁰⁶⁸ ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 218/2 . شروح التلخيص : 307/2 .

²⁰⁶⁹ الحديد : 16 .

²⁰⁷⁰ ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 214/2-215 .

²⁰⁷¹ يوسف : 89 .

²⁰⁷² الزخرف : 51 .

²⁰⁷³ الكهف : 49 .

²⁰⁷⁴ الحاققة : 1-2 .

²⁰⁷⁵ ينظر : الكشاف : 598/4 .

²⁰⁷⁶ النساء : 39 .

²⁰⁷⁷ المرسلات : 16 .

13- التكرير : كقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأَسْنَا بِيَاتَا ﴾ (2078) لأن (كم) الخبرية تفيد التكرير .

14- التسوية : يخرج الاستفهام إلى التسوية بقريئة لفظية هي (أم) ، وتؤول الجملة بعد (أم) ، بمصدر كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (2079) .

أي : (سواء عليهم إنذارك وعدمه) ، فالمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ وسواء خبره . ونقل المرادي عن النحويين أن التسوية جرت بلفظ الاستفهام لما كان المستفهم يستوي عنده الوجود والعدم ، وكذا المُسوِّي (2080) .

ولا تقتصر التسوية على كلمة (سواء) ، بل تستعمل مع (ليت شعري) و (ما أبالي) (وما أدري) نحو : (ما أبالي أقيمت أم تعدت) و التقدير : ما أبالي بقيامك وعدمه (2081) .

15- الأمر : كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ (2082) أي: انتهوا ، وبالهمزة كقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ﴾ (2083) أي : اصبروا .

16- التنبيه : وهو من أقسام الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظَّلَّ ﴾ (2084) أي : انظر إلى ربك كيف مدّه ، وذلك لأنّ (انظر) يتعدى — (إلى) ، و (ترى) يتعدى بنفسه فأوقع الأمر مكان المضارع في المعنى السياقي .
وكقوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ (2085) وقد استعمل هذا التركيب الاستفهامي في التنبيه على ضلال المخاطبين، وأن لا مذهب لهم ينجون به ، وقد يصرح بالضلال ، فيقال : يا ذاك إلى أين تذهب ؟ قد ضللت فارجع ، وهذا لا يخلو من الإنكار والنفي (2086) .

2078 الأعراف : 4 .

2079 البقرة : 6 .

2080 ينظر : الجنى الداني : 32 .

2081 ينظر : الجنى الداني : 32 . مغني اللبيب : 24 .

2082 المائدة : 91 .

2083 الفرقان : 20 .

2084 الفرقان : 45 .

2085 التكوير : 26 .

2086 ينظر : شروح التلخيص : 293/2 .

17- التشويق والترغيب : كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (2087) .

قال الزمخشري وعن ابن عباس أنهم قالوا : لو نعلم أحسن الأعمال إلى الله لعملناه ، فنزلت الآية ، فمكثوا ما شاء الله يقولون : ليتنا نعلم ما هي ؟ فدلهم الله عليها بقوله : تؤمنون ، وهذا دليل على أن (تؤمنون) كلام مستأنف ، وعلى أن الأمر الوارد على النفوس بعد تشويق وتطلع منها إليه أوقع وأقرب من قبولها له مما فوجئت به (2088) .

فالمؤمنون ههنا متشوقون لمعرفة هذه التجارة التي تتجيبهم من عذاب أليم ، (فهل أدلكم) دال على التشويق ، ثم جاء الجواب تفسيرا للتجارة ، وهي الإيمان بالله ورسوله ، والجهاد في سبيل الله في الأموال والنفوس .

18- النهي : ويكون اللفظ استفهاماً ، ومعناه العميق نهياً ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (2089) .

أي : لا تخشونهم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَخْشَوْا النَّاسَ وَآخِشُونِ ﴾ (2090) .

19- الدعاء : ويكون من الأدنى إلى الأعلى ، وهو كالنهي ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا ﴾ (2091) أي : لا تهلكنا .

20- الاسترشاد : كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ (2092) .

21- التمني : كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ (2093) ومنه قول المتنبي (2094) :

أَيْدِي الرَّبِّعِ أَيِّ دَمٍ أَرَاقَا وَأَيِّ قُلُوبِ هَذَا الرَّكْبِ شَاقَا

فالمتنبي يتمنى لو أن الربيع يدري ما فعل من إراقة دمه ، وما هيجه في قلبه من

الشوق .

2087 الصف : الآيتان : 10-11 .

2088 ينظر : الكشف : 258/4 .

2089 التوبة : 13 .

2090 المائدة : 44 .

2091 الأعراف : 155 .

2092 البقرة : 30 .

2093 الأعراف : 53 .

2094 التبيان في شروح الديوان : 294/2 .

22- الاستبطاء : أي تأخر الجواب، نحو قولك لمن رأيت تباطؤه في تلبية دعوتك : كم دعوتك ؟ فليس المراد استفهامه عن عدد الدعوات لجهله بها ، إذ إن السؤال هنا لا يقصد به البحث عن إجابة ، لعلم المتكلم بها ، ومن ثم لا بد من الانتقال إلى دلالة أخرى تتفق ومقتضى المقام وهي استبطاء المتكلم لمن يدعوه في تلبية الدعوة ، وكقوله تعالى : ﴿ وَزُلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ ﴾ (2095) ، حيث إن شدة العذاب والخوف اللذين لحقا بالرسول (ص) والذين معه جعلتهم يشعرون ببعد الفرج وبطء تحققه .

23- العرض والتحضيض : الأداة (ألا) مركبة من همزة الاستفهام و(لا) النافية ، وفي حال التركيب أصبح لها معنى آخر ، قال ابن يعيش : " اعلم أن هذه الحروف مركبة تدل مفرداتها على معنى ، وبالضم والتركيب تدل على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب ، وهو التحضيض " (2096) .

فالعرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحث⁽²⁰⁹⁷⁾ وتختص (ألا) بالجملة الفعلية ، فالعرض نحو : (ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا ، فأنتك تعرض عليه النزول عنده) وكقوله تعالى : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ (2098) ومن التحضيض قوله تعالى : ﴿ أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ (2099) فهو يحثهم على القتال أي قاتلوا قوما نكثوا أيمانهم (2100) .

24- التعظيم والتفخيم : كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ (2101) " والأصل : الحاققة ما هي ؟ أي : أي شيء هي ، تفخيماً لشأنها ، وتعظيماً لهورها ، فوضع الظاهر موضع المظهر ، لأنه أهول لها ، والحاقة الساعة الواجبة الوقوع الثابتة المجيء التي هي آتية لا ريب فيها ، وما أدراك ؟ وأي شيء أعلمك ما الحاققة ، يعني : أنك لا علم لك بكنهها ، ومدى عظمتها على أنه من العظم والشدة بحيث لا يبلغ دراية أحد ولا وهمه ، وكيفما قدرت حالها فهي أعظم من ذلك " (2102) .

2095 البقرة : 214 .

2 شرح المفصل : 144/8 .

3 مغني اللبيب : 97 . شروح التلخيص : 330/2 .

2098 النور : 22 .

2099 التوبة : 13 .

2100 ينظر : الإتيان في علوم القرآن : 216/2 . شروح التلخيص : 305/2 .

2101 الحاققة : الآيات : 1-3 .

2102 الكشاف : 598/4 .

وكقوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾⁽²¹⁰³⁾ ومعنى الاستفهام تفخيم الشأن ، كأنه قال :
عن أي شيء يتساءلون ؟ (2104) .

25- التحقير : كقوله تعالى : ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾⁽²¹⁰⁵⁾ ويقتضي
التحقير عدم الاعتناء بالمخاطب ، ولا الالتفات إليه ، وهذا يقتضي استحقار هو إظهار اعتقاد
صغره أو قلته ، وإن كان كبيراً عظيماً في نفسه (2106) .

26- التأكيد : إذا كرر حرف الاستفهام الذي يدل على معنى معين ضمن سياق
الكلام ، أفاد التوكيد فقد ذكر الزمخشري في قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ
أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾⁽²¹⁰⁷⁾ أن أصل الكلام : أمن حق عليه كلمة العذاب فأنت تنقذه ،
جملة شرطية دخلت عليها همزة الإنكار ، والفاء فاء الجزاء ، ثم دخلت الفاء التي في أولها
للعطف على محذوف يدل عليه الخطاب ، تقديره : أنت مالك أمرهم فمن حق عليه العذاب
فأنت تنقذه ، والهمزة الثانية هي الأولى كررت لتوكيد معنى الإنكار والاستبعاد (2108) .

27- الإخبار والتحقيق : ويستعمل لتثبيت أمر ما عند المخاطب ، وتستعمل فيه
(الهمزة وهل) كقوله تعالى : ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ﴾⁽²¹⁰⁹⁾ وكقوله
تعالى : ﴿هَلْ آتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾⁽²¹¹⁰⁾ .
ف (هل) عند النحويين⁽²¹¹¹⁾ والبلاغيين تأتي بمعنى (قد) ، قال الزمخشري : هل

بمعنى (قد) في الاستفهام ، والمعنى : أقد أتى على التقرير والتقريب جميعاً⁽²¹¹²⁾ وذكر
ابن هشام أن غير الزمخشري لم يحمل (قد) على معنى التقريب ، بل على معنى التحقيق ،
وزعم قوم أن (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلاً واختاره ابن هشام وجعله صواباً وعلى معنى

2103 النبأ : 1 .

2104 ينظر : الكشف : 684/4 .

2105 الفرقان : 41 .

2106 ينظر : شروح التلخيص : 303/2 - 304 .

2107 الزمر : 19 .

2108 ينظر : الكشف : 121/4 . الإتيان في علوم القرآن : 217/2 .

2109 النور : 50 .

2110 الإنسان : 1 .

2111 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 446/4 . الجنى الداني : 344 . مغني اللبيب : 460 .

2112 ينظر : الكشف : 665/4 .

التقريب ، بل على معنى التحقيق ، وزعم قوم أن (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلاً و اختاره ابن هشام وجعله صواباً (2113) .

28- النفي : وهذا المعنى تختص به (هل) ذكره النحويون (2114) كقوله تعالى : ﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾ (2115) أي : ما جزاء الإحسان إلا الإحسان ولذلك دخلت على الخبر .

29- التهكم والاستهزاء : كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ﴾ (2116) حكاية عن الكافرين في شأن شعيب عليه السلام ، فليس المراد به السؤال عن كون الصلاة أمرة بما ذكر وهو ظاهر ، بل قصدهم الاستخفاف بشأن شعيب في صلاته ، فقصدها بقولهم : " أصلواتك تأمرك " الاستهزاء والسخرية (2117) .

30- الاستبعاد : أي عدُّ الشيء بعيداً ، وقد يكون منكراً مكروهاً غير منتظر أصلاً ، كقوله تعالى : ﴿ أَتَى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ * ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلِّمٌ مَجْنُونٌ ﴾ (2118) ، لأن تذكرهم وعودتهم إلى الحق من الأمور البعيدة التحقق وخاصة بعد أن تولَّوا عنه في حال مجيء الرسول (ص) ببينة من القرآن الكريم ، وهم يعلمون أمانيته وصدقه فيما يقول .

31- التكثر : كقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴾ (2120) .

يجوز أن يكون (هل من مزيد) استكثاراً للدخول فيها (في جهنم) واستبعاداً للزيادة عليهم لفرط كثرتهم ، أو طلباً للزيادة غيظاً على العصاة (2121) .

وهناك كثير من الأغراض التي يخرج إليها الاستفهام يمكن أن تفهم من السياق ، وليست محصورة بما سبق ، وقد يكون هناك تداخل بين هذه الأغراض ، فيجمع بين معينين

²¹¹³ ينظر : مغني اللبيب : 461 .

²¹¹⁴ ينظر : الجنى الداني : 342 . مغني اللبيب : 459 .

²¹¹⁵ الرحمن : 60 .

²¹¹⁶ هود : 87 .

²¹¹⁷ ينظر : شروح التلخيص : 303/2 - 304 .

²¹¹⁸ الدخان : الآيتان : 13-14 .

²¹¹⁹ الإتيان في علوم القرآن : 215/2 . شروح التلخيص : 306/2-307 .

²¹²⁰ ق : 30 .

²¹²¹ ينظر : الكشف : 398/4 .

فقد جمع الزمخشري بين التقرير والتعجيب في قوله تعالى : ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾ (2122) وهذا التقرير فيه معنى التعجيب وكقوله تعالى : ﴿ أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾ (2123) هذه الهمزة للإنكار المستقل بالتجهيل والتعجيب من اعتراضهم وتهكمهم ، وأن يكونوا هم المدبرين لأمر النبوة والتخير لها من يصلح لها ، ويقوم بها (2124) .

4- النداء :

النداء وظيفة لغوية اتصالية ، تتم بين شخصين أو أكثر ، أحدهما المنادي وهو القائم بفعل النداء ، والآخر المنادى وهو الذي يقع عليه فعل النداء ، وقد يخرج عن معناه الأصلي وهو طلب الإقبال ، إلى معان تُعرف من السياق أهمها :

1- الإغراء : وهو الحث على لزوم الشيء ، فإذا رأيت شخصاً مظلوماً مقبلاً إليك

يتشكى فتقول له : يا مظلوم ! فإنك بهذه الصيغة اللغوية لا تريد طلب إقباله إليك ، بل إغراءه وحثه على زيادة الشكوى والتظلم ، فإن كرر هذا التركيب (يا مظلوم ! يا مظلوم) ، ففيه زيادة تأكيد على ظلمه ومعاناته ، وإظهار لرحمته وتحريك لدعايته على الشكوى بذكر ظلمه على صورة النداء ، أو بجملة الشكوى كأن تقول : (يا مظلوم اشتك) فهذا أيضاً موضع الشكوى (2125) .

ومنه قول المتنبي (2126) :

يا أعدلَ النَّاسِ إلَّا في مُعَامَلَتِي فيكَ الخِصَامُ وَأَنْتَ الخِصَمُ
وَالْحَكَمُ

فأبو الطيب المتنبي يريد أن يغري سيف الدولة لينقرَّب منه ، ويطلب منه أن يعدل في معاملته فيقول : يا أعدل الناس في أحكامه ، وأكرمهم في أفعاله إلا في معاملي . فإنك تخرجني عن عدلك ، وتضيق عليّ ما قد بسط من فضلك ، فيك خصامي وتعبي ، وأنت خصمي ، وحكمي ، وقال أبو الفتح : هذه شكوى مفرطة ، فجعله شكوى لا إغراء .

2_الاختصاص :

2122 غافر : 5 .

2123 الزخرف : 32 .

2124 ينظر : الكشاف : 248/4 .

2125 ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 146/1 . شروح التلخيص : 335-334/2 .

2126 التبيان في شرح الديوان : 366/3 .

وهو نصب الاسم بفعل محذوف وجوباً تقديره (أخصّ أو أعني) ، وقد يكون الاختصاص بـ (أيها و أيتها) ، فتستعملان كما في النداء ويُنَيان على الضم ، ويُرفع الاسم بعدهما على البدل أو الصفة ، فصورة هذا اللفظ صورة منادى ، ومعناه الاختصاص ، كقولك : (أنا أفعل كذا أيها الرجل) ، والجملة في محل نصب حال والتقدير متخصصاً من بني الرجال . والغرض من الاختصاص : إما الافتخار ، كما في قولك : (عليّ أيها الجوادُ يعتمدُ الفقيرُ) ، أو المسكنة والتواضع كما في قولك : (أنا أيها المسكينُ أطلبُ المعروف) ، أو مجرد تأكيد مدلول الضمير كقولك : (أنا أيها الرجلُ أتكلّمُ فيما يتعلق بمصالحني) (2127) .

3- الاستغاثة : هي طلب المعونة والنجدة ، لإنقاذ الطالب مما هو فيه من محنٍ ، والنداء الأصلي هو طلب الإقبال الحقيقي ، وهو عام ، قال ابن هشام : "المستغاث به : وهو كل اسم نوذي ليخلص من شدة ، أو يعين على دفع مشقة ، ولا يستعمل من حروف النداء إلا (يا) خاصة ، والغالب استعماله مجرداً بلام مفتوحة " (2128) ، ولام المستغاث به مفتوحة والمستغاث من أجله مكسورة كقول عمر (ر) : "يا لله للمسلمين ! " ، وكقول قيس ابن ذريح (2129) :

تَكْتَفِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لِلَّهِ لِلْوَاشِي الْمَطَاعِ

فالشاعر — هنا — يستغيث بالناس لنصرته وعونه للتغلب على الواشي الذي أزعجه .
وركنا الاستغاثة هما :

1- المستغاث به : وهو المنادى الذي يُطلب منه العون والمساعدة في حال الشدة أو رد المكروه .

2- المستغاث من أجله أو له : وهو الذي يُطلب بسببه العون إما لنصره ، وتأبيده وإما للتغلب عليه .

قال ابن يعيش : " نحو : يا لزيد إذا استغيث به لغيره ، ودعوته لنصرته ، وفتح اللام الأولى من الناس ، لأنهم مستغاث بهم ، وكسر الثانية لأنه مستغاث من أجله " (2130) .

²¹²⁷ ينظر : مفتاح العلوم : 323 . الإيضاح في علوم البلاغة : 146/1 . شروح التلخيص : 335/2-336 .

²¹²⁸ شرح قطر الندى وبل الصدى : 303-304 .

²¹²⁹ ديوانه : 72 . وينظر : الكتاب : 216/2 . 219 . الأصول في النحو : 352/1 . اللامات للزجاجي : 82 .

شرح المفصل : 131/1 . رصف المباني : 219 . الجنى الداني : 103 .

²¹³⁰ شرح المفصل : 130/1-131 .

4-**التعجب** : إذا خرج الشيء عن المألوف والعادة أصبح شيئاً يتعجب منه ، وفيه دلالة على الكثرة كما قالوا : يا لَلْعَجَب ! ويا لَلْمَاء ! لَمَّا رَأُوا عَجَباً أو رَأُوا ماء كثيراً كأنه يقول : تعال يا عجب ، وتعال يا ماء ، فإنه من أيامك وزمانك ، وأبانك (2131) ، ومنه قول امرئ القيس (2132) :

فِيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ
وكقوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ (2133) ، قال الزمخشري : نداء للحسرة عليهم ، كأنما قيل لهل : تعالي يا حسرة فهذه من أحوالك التي حقك أن تحضري فيها ، وهي حال استهزائهم بالرسول (2134) .

5- الندبة :

الندبة نداء موجه للمتفجع عليه ، أو المتوجع منه (2135) ، والمتفجع عليه من أصابته المنية فحملت الناس على إظهار الحزن عليه وقلة الصبر ، و أكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن ، و قلة صبرهن (2136) فكانت الفجيرة حقيقية ، أما المتوجع منه فهو موضع الألم بسبب معاناة محددة ، كقولك : (وا كبداه ، وا قلباه ، أو وا رأساه أو وا رأسي) .

ومنه قول المتنبي (2137) :

وَاحِرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِيهُ وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمُ

يقول : واحرّ قلبي واحتراقه ، واستحكام همه بمن قلبه عني بارد ، لا اعتناء له بي ، ولا إقبال له علي .

6-التنبيه :

-
- ²¹³¹ ينظر : الأصول في النحو : 354-353/1 . شروح التلخيص : 337/2 . شرح المفصل : 131/1 .
مغني اللبيب : 284 .
²¹³² ديوانه : 19 . مغني اللبيب : 284 .
²¹³³ يس : 30 .
²¹³⁴ ينظر : الكشف : 13/4 .
²¹³⁵ ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى : 308 .
²¹³⁶ ينظر : شرح المفصل : 13/2 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 185 . شرح الرضي على الكافية :
414/1 . ارتشاف الضرب : 143/3 .
²¹³⁷ ينظر : التبيان في شرح الديوان : 362-363/3 . شرح المفصل : 44/10 .

إذا ركبت (يا) مع الأمر ، والدعاء ، وليت ، وحبذا ، ومنه قول المتنبي (2138) :
يا أَفخَرُ فَإِنَّ النَّاسَ فِيكَ ثَلَاثَةٌ مُسْتَعْظِمٌ أَوْ حَاسِدٌ أَوْ جَاهِلٌ

وكقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا ﴾ (2139) وغيرهما . ففيه مذهبان :

الأول : مذهب الخليل ، وسيبويه ، والمبرد ، وابن الشجري ، والزمخشري ، وابن مالك إلى عدّ المنادى محذوفاً ، وبقاء (يا) على بابها في النداء ، وقدرها منادى محذوفاً .

والثاني : ذهب أبو عبيدة ، والأخفش ، وابن جني ، والمالقي ، والمرادي ، وأبو حيّان إلى عدّها حرف تنبيه مجرداً من النداء (2140) ، والتقدير على حذف المنادى في البيت
يا _____ ه _____
افتخر .

7-التحسر والتوجع والتحنن :

وهي في نداء غير العاقل كالأطلال ، والمنازل ، والمطايا (2141) ، فالأول كقول امرئ القيس (2142) :

أَلا عِمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي

وَهَل يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الخَالِي

وقد رحل زمن الفتوة والشباب ، زمن الحبّ والوئام ، وتفرّق من كان مجتمعاً ، فكيف النعيم يعاش بعد مَنْ رحلوا وهو في الحقيقة يقول : قد تفرّق أهلك ، وذهبوا ، فتغيرت بعدهم عما كنت عليه ، فكيف تتعم بعدهم ! .

وكأنه يعني نفسه الفارقة المكلومة في صورة الطلل ، حيث شخص أولاً ثم جرد ثانياً .
والتحسر في نداء المنازل كقولك : يا منزل فلان ، وكقول الشاعر (2143) :

²¹³⁸ التبيان : 259/3 .

²¹³⁹ مريم : 23 .

²¹⁴⁰ ينظر : الجمل للخليل : 210/211 . الكتاب : 218-219/2 . مجاز القرآن : 93-94/2 . معاني القرآن للأخفش : 648-649/2 . الخصائص : 196/2 ، 278-279 ، 376 . أمالي ابن الشجري : 69/2-70 ، 409-410 ، 412 ، 414 . شرح المفصل : 24-25/2 . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 179 . شرح الرضي على الكافية : 4/424 . رصف المباني : 452-454 . الجنى الداني : 355-358 . ارتشاف الضرب : 118-119/3 . مغني اللبيب : 488-489 .

²¹⁴¹ ينظر : شروح التلخيص : 337/2 .

²¹⁴² ديوانه : 27 .

²¹⁴³ البيت من شواهد شروح التلخيص : 338/2 . وصدّره في ديوان ابن خاتمة الأنصاري : 90 .

أَيَا مَنَازِلَ سَلَمَى أَيْنَ سَلَمَاكِ مِنْ أَجْلِ هَذَا بَكَيْنَاهَا بَكَيْنَاكِ

ففقدان سلمى ورحيلها قاد إلى التوجع والبكاء تحسراً على المنازل التي كانت تحتويها

وكقول النابغة الذبياني (2144) :

يَا دَارَ مِيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالْسِنْدِ
أَقْوَتَ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ
الْأَبْـبـد

فقال : يا دار مية توجعاً منه ، لأنه كان معها ، مقيماً بها في سرور ، ونعمة ثم انقضى ذلك ، فجعل يخاطبها توجعاً منه لما رأى من تغيرها ، وتذكراً لما عهده منها ، والمطايا أي الإبل ، كقولنا يا ناقتي ، وكقول الشاعر (2145) :

يَا نَاقُ جِدِّي فَقَدْ أَفْنَيْتِ أَنْأَتِكَ بِي صَبْرِي وَعُمْرِي وَأَنْسَاعِي وَأَحْلَاسِي

9- التهكم والسخرية : كقول أبي المثلّم في الردّ على صخر الغي (2146) :

أَصْخَرَ بَنَ عَبْدِ اللَّهِ قَدْ طَالَ مَا تَرَى وَإِلَّا تَدَعُ بَيْعاً بَعْرُضِكَ يُكَلِّمُ

فليس المراد بالنداء الإقبال عليه ، بل الهزاء والسخرية من صخر الغي ، فجعل عرضه كالبيضاة تشتري وتباع .

10- التمني : كقول امرئ القيس (2147) :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا إِنْجَلِي
بِصُبحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

يتمنى انكشاف الليل وانجلاءه .

2144 ديوانه : 14 .

2145 البيت من شواهد التفتازاني في شروح التلخيص : 338/2 . وهو مكسور الوزن ، وفيه تقديم وتأخير في نهاية عجزه . وهو لأبي العلاء المعري في شروح سقط الزند : 742/2 ، والصحيح (أفنت) بدل (أفنيت) ، وعجزه : (صَبْرِي وَعُمْرِي وَأَحْلَاسِي وَأَنْسَاعِي) . والأناة : التآني . والأحلاس : جمع حلس ، وهو كساء يطرح على ظهر البعير . والأنساع : جمع نسع بكسر النون ، وما هو ينسج عريضاً للحزام في صدر البعير .

2146 شرح أشعار الهذليين : 267/1 .

2147 ديوانه : 18 .

11- المدح : كقول المتنبي في رثاء أخت سيف الدولة (2148) :

يَا أُخْتِ خَيْرِ أَخٍ يَا بِنْتَ خَيْرِ أَبِي كِنَايَةً بِهِمَا عَنِ أَشْرَفِ النَّسَبِ

يريد : يا أخت سيف الدولة ، ويا بنت أبي الهيجاء ، فكنى بهما عن أشرف النسب ،
فنسبهما من أشرف الأنساب ، فإذا كُنيت بهما عرفت لأنهما خير الناس .
وكقوله في مديح سيف الدولة (2149) :

أَيَا سَيْفَ رَبِّكَ لَا خَلْقِهِ وَيَا ذَا الْمَكَارِمِ لَإِذَا الشُّطَبِ

يريد : أنت سيف الله لا سيف الناس ، وصاحب المكارم ، سيف فيه طرائق من
سيوف الحديد ، فأنت لست سيفاً كالسيوف .

12- الدعاء : كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ تَعَلَّمَ مَا نُخْفِي وَمَا نُعَلِنُ ﴾ (2150) .

5- دلالة صيغ العقود :

كثيرة هي ألفاظ العقود ، وهي إنشائية ، لا يدخلها الصدق والكذب ، وقد علل ذلك
الرضي بقوله : " وأكثر ما يستعمل في الإنشاء الإيقاعي من أمثلة الفعل ، هو الماضي ، نحو
: بعث ، واشتريت ، أما (بعث) الإنشائي فإنه لا خارج له تقصد مطابقتها ، بل البيع يحصل
في الحال بهذا اللفظ ، وهذا اللفظ موجد له ، فلهذا قيل : إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق
والكذب ، وذلك لأن معنى الصدق : مطابقة الكلام للخارج ، والكذب عدم مطابقتها له ، فإذا لم
يكن هناك خارج ، فكيف تكون المطابقة ، وعدمها " (2151) .

ولذلك فإن الأفعال الإنشائية الإيقاعية يقصد بها إيقاع مضمونها في وقت لاحق ، وهذا
يتعلق بالسياق ، كما جاء في شرح الرضي : " الإيقاعية نحو : بعث ، وطلقت ، فإن المتكلم
بها لا ينظر — أيضاً — إلى وقت يحصل فيه مضمونها ، بل مقصوده إيقاع مضمونها ، وهو
منافٍ لقصده وقت الوقوع ، بل يُعرف بالفعل لا من دلالة اللفظ أن وقت التلّفظ بلفظ الإيقاع :
وقت وقوع مضمونه " (2152) .

2148 التبيان في شرح الديوان : 86/1 .

2149 المصدر نفسه : 100/1 .

2150 إبراهيم : 38 .

2151 شرح الرضي على الكافية : 11/4-12 . وينظر : ارتشاف الضرب : 8/3 . همع الهوامع : 37/1 .

شروح التلخيص : 236/2-237 . الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية لصفية مطهري : 170 .

2152 شرح الرضي على الكافية : 40/2 .

فالبنية التركيبية لصيغ العقود تلزم الماضي، ويُسند إليها الفاعل، فهي مركبة مع فاعلها، والقصد من هذا التركيب ضرورة وقوعه فيما بعد لا من وقت التلفظ بالفعل فهو : " إنشاء حدث مسند إلى غير المخاطب كـ (بعثُ) وهذا حالي ، وليست الحال من دلالته ، بل من ضرورة وقوعه " (2153) .

وهذه التراكيب أكثرها متعدّ سواء أكان إلى مفعولٍ أو مفعولين نحو : (أعتقتُ العبد ، و : وهبتك هذه الأرض) .

فضلاً عن ذلك يتركب معها الجار والمجرور بكثرة ، واسم الإشارة ، كقولك : وهبتُ لك هذه الأرض ، وأعتقتُ ذلك العبدَ ، وبعثتُ هذا الثوبَ ، واشتريتُ منك هذه الأرض ، وقبلتُ منك هذه الزوجة . وبعثتُ الثوبَ بعشرين ، وبعثتُ الثوبَ بعشرين ، وبعثتُ الثوبَ نقداً بعشرين .

العدول في الأفعال الإنشائية (التحولات السياقية) :

تتركب الجملة العربية وفق قواعد وقوانين منصوص عليها في كتب اللغويين ، وقد ينحرف التركيب اللغوي عما هو معتاد ومألوف ، بسبب سياقي ما ، فيأخذ التركيب معنى آخر هو الأساس غير المعنى الظاهر ، فيتجاوزه إلى دلالات أخرى ، ذات وظيفة بلاغية ، لا تفهم إلا من خلال القرائن الحالية ، والسياقية .

لقد ارتبط مصطلح العدول ارتباطاً وثيقاً بظواهر لغوية لا تزال ميدانَ بحثٍ في الدراسات البلاغية والأسلوبية المعاصرة ، وخيراً ما يمثل مصطلح العدول في التراث العربي مقولة البلاغيين : (إجراء الكلام لا على مقتضى الظاهر) ، فهي الحجر الأساس الذي ترتكز عليه نظرية العدول اللغوي ، وقد ذكر السكاكي أن " الطالب كثيراً ما يخرج لا على مقتضى الظاهر ، وكذلك الخبر ، فيذكر أحدهما في موضع الآخر ، ولا يُصار إلى ذلك إلا لتوخي نكت " (2154) .

وما يرمي إليه السكاكي هو أن العدول عن التركيب الإنشائي إلى التركيب الخبري أو العكس له قيمة بلاغية لا تعرف إلا من خلال الخروج عن المألوف ، ومخالفة الكلام لمقتضى الظاهر ، والغوص في المعنى العميق للفظة .

فالعدول هو الانزياح من خلال مخالفة البنية التركيبية اللغوية للمعنى السطحي للكلام ، وتحميلها طاقة دلالية مغايرة لمقتضى الظاهر وفق قرائن سياقية وحالية ، " وربما كان مصطلح العدول من أقوى المصطلحات القديمة تعبيراً عن مفهوم الانزياح " (2155) .

وقد حظي هذا المصطلح بعناية اللغويين القدماء ، ولُقّب بشجاعة العربيّة ، فصرّحوا به كثيراً في أثناء تحليلهم للظاهرة اللغوية حيث يقع العدول على المستوى الاستبدالي ، كالعدول عن صيغة فعل إلى صيغة فعل آخر يحل محله ، على خلاف القواعد الموضوعية في العرف اللغوي ، وقد ذكر الزمخشري هذا المصطلح عندما فسر قوله تعالى : ﴿ إِنَّ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ ﴾ (2156) .

يقول لقومه : كونوا شهداء على أنني لا أفعله ، فإن قلت : هلاً قيل : إني أشهدُ اللهَ ، وأشهدكم ، قلت : لأن إشهد الله على البراءة من الشرك إشهد صحيح ثابت في معنى تشبيبت التوحيد ، وشدّ معاقده ، وأما إشهدهم فما هو إلا تهاون بدينهم ، ودلالة على قلة المبالاة بهم

2154 مفتاح العلوم : 323 .

2155 الانزياح في التراث النقدي والبلاغي ، د. أحمد محمد ويس : 37 .

2156 هود : 54 .

فحسب ، فعدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما ، وجيء به على لفظ الأمر بالشهادة ،
تهكماً به ، واستهانة بحاله " (2157) .

تقتضي القواعد النحوية كون (اشهدوا) فعلاً مضارعاً ليصحّ العطف على الفعل
الخبري : (أشهدُ) ، والدلالة السياقية تقتضي خلاف ذلك ، فعدل به عن معنى المضارع إلى
معنى الأمر .

إن الأفعال في السياق اللغوي قد تتبادل أزمنتها ، فعلى سبيل المثال الفعل الماضي
الذي يدل على الزمن الماضي قد يعدل عن زمنه الماضي في السياق اللغوي إلى الزمن
المستقبل ، إذا دلّ على الدعاء ، والأمثلة كثيرة في التراث اللغوي ، وقد ذكر ابن الأثير أن
الأفعال تتبادل أزمنتها كالرجوع عن الفعل المستقبل إلى فعل الأمر ، وعن الفعل الماضي إلى
فعل الأمر (2158) .

وسنقسم مبحثنا هذا إلى قسمين رئيسيين هما :

الأول : العدول عن صيغ الأفعال الإنشائية داخل السياق .

الثاني : العدول عن التركيب الإنشائي إلى التركيب الخبري .

أولاً : العدول عن صيغ الأفعال الإنشائية داخل السياق (التحول في السياق) :

يعين السياق على تحديد زمن الفعل ؛ لأن الأفعال خارج السياق لا دلالة زمنية لها ،
كما للسياق دور مهم في تعيين المقصود من الدلالة الزمنية للأفعال ، ولهذا انتقد د. فاضل
الساقى النحاة لتركيزهم على الزمن في صيغة الفعل ، وإهمالهم السياق الذي ورد فيه ، فكان
على النحاة أن يدركوا أن الأفعال مجرد صيغ ، وألفاظ تدل على زمن ما ، هو جزء من معنى
الصيغة ، وأن السياق أو الظروف المقولية بقرائنها الحالية والمقالية ، هي وحدها التي تعيّن
الدلالة الزمنية المقصودة من الفعل ، وترشحها لزمن بعينه (2159) .

فالزمن في الصيغة المفردة لا قيمة له خارج السياق ، أمّا عندما يتركب الفعل في
الكلام فيصبح له زمنٌ ، يسمى بالزمن السياقي التركيبي ، تحدده القرائن اللفظية أو الحالية
وهذا هو معنى الفعل السياقي (2160) .

نستنتج مما سبق أن للفعل زمنين ، زمن صرفي ، ويتجلى في الصيغة المفردة ،
وزمن سياقي أوسع من الزمن الصرفي لأنه على مستوى الجملة والتركيب .

2157 الكشاف : 403/2-404 . وينظر : المثل السائر : 4/2 ، 13-14 .

2158 المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : 13/2 . وينظر : الطراز المتضمن لأسرار البلاغة : 136/2 .

2159 ينظر : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : 222 .

2160 ينظر : الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم : 60 . الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية : 168 .

1- العدول عن الفعل المضارع إلى الفعل الماضي :

ويرد هذا النوع من العدول والتحول في التركيب في تراكيب كثيرة ، إلا أن النحويين قد اختلفوا في هذه المسألة ، فمنهم من أجاز العطف ، عطف الماضي على المضارع ، كالزمخشري والرضي ، في حين نجد آخرين كالفراء وأبي حيان وغيرهما قد منعوا العطف ، فلجأوا إلى تأويل الماضي بالمضارع لينسجم السياق لديهم ، ولينفق مع قواعدهم اللغوية ومقاييسها (2161) .

ومما استدلّ به كشاهدٍ على هذه المسألة قوله تعالى : ﴿ إِنَّ نَشَأَ نُزُلٍ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ (2162) ، ف (ظَلَّتْ) فعل ماضٍ مقرون بالفاء ، وهو معطوف على الجواب (نزل) مجزوم مثله في المحل ، ومن منع أول ذلك بالمضارع ليصح العطف فيصبح التركيب : (نزل فتظل) .
وذكر يحيى بن حمزة العلوي أن مثل هذا العدول يدلّ على مبالغة في الثابت والاستقرار (2163) .

يوحى كلام العلوي أن التحول والعدول عن المضارع إلى الماضي في مثل هذه الحالة يدل على الاستقرار والثبات ، إلا أن هذه الدلالة غير ثابتة ، فهناك دلالات كثيرة تفهم من قرائن السياق .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ يَثْقُفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَسْطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ (2164) ، فعُدل عن الفعل المضارع إلى الفعل الماضي ، و (ودّوا) الذي حقّه أن يكون فعلاً مضارعاً معطوفاً على جواب الشرط (يكونوا) ، ويبسطوا) .

ذكر الزمخشري في الآية السابقة أن العدول عن المضارع إلى الماضي فيه نكتة ، وهي تنبئه إلى الزمن فالماضي أسبق في الحصول من المضارع بقوله : " فإن قلت : كيف أورد جواب الشرط مضارعاً مثله ، ثم قال : (وودّوا) بلفظ الماضي ؟ قلت : الماضي وإن كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب ، فإنّ فيه نكتة ، كأنه قيل : ودّوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم ، يعني : أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين

2161 ينظر : معاني القرآن للفراء : 276/2 . الكشاف : 298/3 . شرح الرضي على الكافية : 374/3 .

تفسير البحر المحيط : 5/7 .

2162 الشعراء : 4 .

2163 ينظر : الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : 140/2 .

2164 الممتحنة : 2 .

جميعاً من قتل الأنفس ، وتمزيق الأعراض ، وردكم كفاراً ، أسبق المضارع عندهم لعلمهم أن الدين
أعزّ عليكم من أرواحكم ، لأنكم بذّالون لها ، والعدو أهمّ شيء عنده أن يقصد شيء عند صاحبه " (2165) .

وذهب السكاكي إلى أن صيغة (الماضي) ههنا تدل على تحقق الحدث وحصوله لا محالة فـ " ترك (يودّ) إلى لفظ الماضي إذ لم تكن تحتل ودادتهم لكفرهم من الشبهة ما كان يحتملها كونهم — أي يتفقوهم — أعداء لهم ، وباسطي الأيدي ، والأسنة إليهم للقتل والشتم " (2166) .

بيّن ابن جني أن وقوع الماضي في جواب الشرط موقع المضارع يدلّ على تحقق الوقوع ، لأن المضارع مشكوك في حصوله ، فإذا أردت أن تجعل الشيء غير الواقع بمنزلة الواقع ، عدلت عن المضارع إلى الماضي للتوهم بأنه قد وقع وحصل ، كقولهم : " (إن قمتُ قمتُ) فيجاء بلفظ الماضي ، والمعنى معنى المضارع ، وذلك لأنه أراد الاحتياط للمعنى ، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع لكونه ، حتى كأن هذا قد وقع واستقرّ ، لا أنه متوقّع مترقّب " (2167) .

فالإنسان إذا أحبّ شيئاً أو تعلق به ، فلكثرة دورانه في خلدّه ، وفي نفسه يظن أن هذا الشيء قد تحقق فيعبرّ عنه بالفعل الماضي ، ظناً منه أنه تحقق لأن " العرب إذا أرادت المعنى مكنته ، واحتاطت له " (2168) .

فدلالة التحول عن الفعل المضارع إلى الفعل الماضي تفهم من السياق نفسه ، مقارنة بين الفعلين ، الفعل الأصلي المعدول عنه ، والفعل المعدول إليه ، والدلالات التي يحتملها كل فعل .

2-العدول عن الفعل الماضي إلى فعل الأمر :

بيّن لنا التراث اللغوي كثيراً من الظواهر اللغوية التي خالفت المقاييس النحوية ، فمن المعهود أن الجملة الخبرية تعطف على مثيلتها ، وكذلك الإنشائية تعطف على الإنشائية ، فإذا جاء التركيب مخالفاً لهذه القاعدة عدّ خروجاً عن الأصل ، ولا يكون ذلك إلا لتحقيق أغراض بلاغية يعيننا على معرفتها والعلم بها السياق ، وقد يعدل عن ذكر الفعل الماضي ، ويحول

2165 الكشاف : 513/4 .

2166 مفتاح العلوم : 240 .

2167 الخصائص : 105/3 .

2168 المصدر نفسه : 101/3 .

إلى الأمر للدلالة على السرعة والامتثال ، وكيفية وقوع الحدث كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ (2169) .

فسياق الآية الكريمة يخبر عن أحداث قد مضت ، كـ (خرجوا) و (فقال) ، ثم عدل فجأة عن الماضي إلى الأمر (موتوا) للدلالة على أن الحدث قد وقع بسرعة ، وأن الأمر المخوف منه ، هو الموت لا يكون إلا من عند الله ، فشمل جميع الناس ، قال الزمخشري :

" فَإِنْ قُلْتَ : ما معنى قوله : (فقال له الله موتوا) ؟ قلت : معناه : فأماتهم ، وإنما جيء به على هذه العبارة للدلالة على أنهم ماتوا ميتة رجل واحد بأمر الله ، ومشيئته ، وتلك ميتة خارجة عن العادة ، كأنهم أمروا بشيء فامتثلوه امتثالاً من غير إياء ولا توقّف " (2170) .

وقد يُعدل عن الماضي إلى الأمر للدلالة على التضاد ، ويكون العدول عن الخبر إلى الإنشاء دلالة على التضاد لأن دلالتهما مختلفة مبنى ومعنى ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَأُحِلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامُ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴾ (2171) .

فقد عدل عن الماضي إلى الأمر في قوله (فاجتنبوا) ، للتفريق بين البنيتين المتضادتين ، و (أحلت) فيشير الفعل (وأحلت) على فضل الله وامتثانه عليهم ، بإحلاله الأنعام لهم ، ثم عدل عن الماضي إلى الأمر (فاجتنبوا) للدلالة على الامتثال لأمر الله ، فـ " لما حث على تعظيم حرمانه ، وأحمد من يعظمها ، أتبعه بالأمر باجتنب الأوثان وقول الزور ، لأنّ توحيد الله ونفي الشركاء عنه ، وصدق القول أعظم الحرمات وأسبغها خطأً " (2172) .

ولو كان التركيب ماضياً على نسق واحد : (وأحلّ لكم الله الأنعامَ وحرّم عليكم الرجس ، وقول الزور) ؛ لما كان فيه القوة والسرعة لامتثال أمر الله ، لأن الأمر أشدّ وقعاً من الماضي .

ويُعدل عن الفعل الماضي إلى فعل الأمر للدلالة على العناية بتوكيد الحدث وتثبيتته في النفوس ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ

2169 البقرة : 243 .

2170 الكشاف : 290/1 .

2171 الحج : 30 .

2172 الكشاف : 154/3 .

وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢١٧٣﴾ . فتقدير الكلام : أمر ربي بالقسط وإقامة وجوهكم عند كل مسجد ، فعدل عن ذلك إلى فعل الأمر للعناية بتوكيده في نفوسهم ، لأن الصلاة من أوكذ فرائض الله على عباده ²¹⁷⁴ .

3- العدول عن الفعل المضارع إلى فعل الأمر :

يُعدل عن الفعل المضارع إلى فعل الأمر في السياق اللغوي للدلالة على اختلاف الفعلين لفظاً ومعنى ، كقوله تعالى : ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ ⁽²¹⁷⁵⁾ .

فأتى بالفعل المضارع في أول الأمر (أشهد) ، ثم عدل عن الفعل المضارع إلى الأمر (اشهدوا) ، وكان من المفروض أن يكون مضارعاً ليصح العطف لفظاً ومعنى ، فيكون التقدير : (أشهد الله وأشهدكم أنني) ، ثم عدل عن الثاني إلى الأمر للفرق بين الإشهادين لأن إلهاد الله صحيح وثابت ، وإشهادهم إياهم ليس إلهاداً حقيقياً ، وإنما هو على سبيل السخرية والتهكم والتحدي والاستهانة ، فهو " يقول لقومه : كونوا شهداء على أنني لا أفعله ، فإن قلت : هلا قيل : إنني أشهد الله ، وأشهدكم ؟ قلت : لأن إلهاد الله على البراءة من الشرك إلهاد صحيح ثابت في معنى تثبيت التوحيد وشدّ معاقده ، وأما إلهادهم فما هو إلا تهاون

بدينهم ، ودلالة على قلة المبالاة بهم فحسب ، فعدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما ، وجيء به على لفظ الأمر بالشهادة تهكماً به واستهانة بحاله " ⁽²¹⁷⁶⁾ .

في حين ذهب الزمخشري مذهباً آخر في قوله تعالى : ﴿قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمَ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ ⁽²¹⁷⁷⁾ ، فمنع عطف (اهجرني) على (لأرحمَنَّك) لأن المعنى مختلف فهو معطوف على محذوف يدل عليه (لأرحمَنَّك) ، أي : فاحذرنني ، واهجرني ، لأن : (لأرحمَنَّك) تهديد وتقريع ⁽²¹⁷⁸⁾ .

²¹⁷³ الأعراف : 29 .

²¹⁷⁴ المثل السائر : 14/2 .

²¹⁷⁵ هود : 54 .

²¹⁷⁶ الكشاف : 403/2-404 . وينظر : الانزياح في التراث النقدي والبلاغي : 183 .

²¹⁷⁷ مريم : 46 .

²¹⁷⁸ ينظر : الكشاف : 21/3 .

4-العدول عن صيغة الأمر إلى المضارع :

قد تكون صيغة الأمر بغير (افعل) فيعبر عنها بصيغة (ليفعل) فتدل على الأمر ، وقد يعطف على المضارع المركب مع لام الأمر الدال على الطلب ، للدلالة على أن هذا الأمر في معنى الخبر لا الطلب .

كقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا * وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى ﴾ (2179) .

فجاء في السياق القرآني بصيغة الأمر : (فليمدد) ، ثم عدل عن الأمر إلى الخبر بالفعل المضارع (يزيد) للدلالة على أن المراد فيه الخبر ، وهو معطوف على موضع (فليمدد) ، والتقدير : من كان في الضلالة مدّ أو يمدُّ له الرحمن ويزيد (2180) .

وفي النهاية نجد أن ظاهرة العدول من الظواهر المهمة في التركيب الإنشائي ، وهي كثيرة الورود فكل عدول في اللفظ يقتضي عدولاً في المعنى ، وبهذا تتبادل الأفعال دلالتها الزمنية ، من خلال التركيب في السياق لا من بنيتها الصرفية المفردة .

ثانياً : العدول عن التركيب الإنشائي إلى التركيب الخبري : (وقوع الخبر موقع الإنشاء) :

هناك كثير من التراكيب قد تبدو – للوهلة الأولى – خبرية في بنيتها السطحية ، لكنها – في الحقيقة – تحمل في معناها العميق معنى إنشائياً ، يقتضيه ظاهر المقام ، فيعطي التركيب الخبري دلالة ومعنى لا يتوفران في التركيب الإنشائي لو صرح به . ولهذا يعدل المتكلم في حديثه أو خطابه عن الإنشاء إلى الخبر ، لدلالة يرمي منها عن قصد تحقيق أمر ما ، وقد ورد مصطلح (العدول) في (شروح التلخيص) عند الحديث عن وقوع الخبر موقع الإنشاء يقول : " ووقوع الخبر موقع الإنشاء إما أن يكون لإفادة التفاضل كأن يقصد طلب الشيء ، وصيغة الأمر هي الدالة عليه ، فيعدل عنها إلى صيغة الماضي الدالة على تحقيق الوقوع تفاضلاً " (2181) .

2179 مريم : 75-76 .

2180 ينظر : الكشاف : 37/3-38 .

2181 شروح التلخيص : 338/2 .

فالعدول عن التركيب الإنشائي إلى التركيب الخبري يكون لإبراز دلالة اقتضاها المقام ، وهذا " العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك " (2182) .

وسنقتصر على أهم الدلالات التي تفرزها ظاهرة العدول ، وهي إنزال الإنشاء منزلة الخبر ، والمتمثلة بالدلالات الآتية :

1- التفاضل بوقوع الطلب :

قد يستخدم المتكلم الجملة الخبرية التي فعلها ماضٍ مكان الجملة الإنشائية الطلبية التي تدل على الدعاء ، للدلالة على تحقيق وقوع مضمون الحملة ، لإدخال السرور إلى نفس المخاطب ، كقولك : (أعاذك الله من الشبهة ، وعصمك من الحيرة ، ووفقك للتقوى) (2183) .

فأصل التراكيب السابقة في بنيتها العميقة تراكيب إنشائية هي : : (اللهم أعذه من الشبهة ، وأعصمه من الحيرة ، ووفقه للتقوى) ، فلما أراد تحقق وقوع الفعل ، أو توهم أنه متحقق وحاصل ، عدل عن صيغة الأمر إلى صيغة الخبر ، للدلالة على تحقق الوقوع ، وإدخال السرور إلى نفس المخاطب .

2- للاحتراز عن استعمال فعل الأمر تأدياً :

وهذا المقال يكون في مخاطبة ذوي الشأن ، حفاظاً على العلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب ، لأن المتكلم هو أقلّ شأناً من المخاطب فيعدل المتكلم في خطابه عن صيغة الأمر إلى صيغة الخبر تأدياً " كقول العبد للمولى إذا حوّل عنه وجهه : (ينظر إليّ المولى ساعة) " (2184) ، فعدل المتكلم - هنا - في خطابه عن استعمال فعل الأمر (انظر) إلى استعمال الفعل المضارع الخبري (ينظر) تأدياً في مخاطبة مولاه ، واحتراماً لمقامه .

3- لحمل المخاطب على تحقيق المعنى المطلوب : كما " إذا سمعت من لا تحب أن

ينسب إلى الكذب يقول لك : تأتيني غداً " (2185) .

فالفعل (تأتيني) خبري لفظاً ، إنشائي معنى ، وقد خاطب به المتكلم المخاطب ليحمّله على تحقيق فعل الإتيان ، لأن الجملة الخبرية في الظاهر تحتل الصدق والكذب والجملة

2182 المثل السائر : 14/2 .

2183 ينظر : مفتاح العلوم : 324 . الإيضاح في علوم البلاغة : 146/1 . شروح التلخيص : 338/2 . جماليات الإنشاء والخبر ، د. حسين جمعة : 38 .

2184 ينظر : مفتاح العلوم : 325 . الإيضاح في علوم البلاغة : 147/1 . شروح التلخيص : 339/2 .

2185 ينظر : مفتاح العلوم : 325 . الإيضاح في علوم البلاغة : 147/1 . شروح التلخيص : 340/2 .

الإنشائية لا تحتلها ، ولما كان المتكلم حريصاً على نفي الكذب عن صاحبه بسبب رابط مودة وصداقة بينهما فإنه يلبي الإتيان استجابة لتلك الرغبة ، إلا أنه لو استخدم الجملة الإنشائية

(اتتني غداً) مكان الخبرية (تأتيني غداً) لما كان هناك استجابة على المستوى المطلوب من المخاطب لأنها لا تحتل الصدق والكذب ، ولذلك عدل عن الجملة الطلبية إلى الجملة الخبرية ، لأن هذا المقام أبلغ دلالة وأكثر تأثيراً على نفس المتلقي ليحمله بألطف وجه على الإتيان .

4- إظهار الحرص (الرغبة) في وقوع الطلب :

وهذا النوع من العدول يتعلق بذات المتكلم ، لأن الطالب شيئاً إذا عظمت رغبته فيه وكثر تصوّره له ظنّ أنه واقع وحاصل من زمان ، فيعدل عن لفظ الفعل الإنشائي إلى لفظ الفعل الخبري المفيد للحصول للدلالة على إظهار الرغبة والحرص في وقوع الفعل وتحققه ،

نحو : _____

(رزقني الله لقاءك) (2186) .

5- الدعاء له وعليه :

قد يعدل - غالباً - عن استعمال فعل الأمر إلى استعمال الفعل الماضي للدلالة على الدعاء ، فحين نذكر الرسول الكريم نقول : (صلى الله عليه وسلم) أي : (صلّ وسلّم عليه) ، ولأجل التأدب مع الله واليقين بتحقق الدلالة وكأنها واقعة يستعمل المتكلم في ذلك كله الأسلوب الخبري الذي يفيد الدعاء له ، وكقول طرفة بن العبد (2187) :

فَسَقَى بِإِلَادِكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدَيْمَةٌ تَهْمِي

فهو لم يكتف بالدعاء للديار بالسقيا ، وإنما احترس في كلمة (غير مفسدها) لما عرف عن المطر من تخريب الديار ، أي : أصابها مطرٌ نافعٌ لا يخرّبها ، ولا يزيد على ربّها وحاجتها .

وقد يعكس الأمر فيستعمل الفعل الماضي في الدعاء عليه كقولك : (زيدياً قطع الله يده ، وزيدياً أمر الله عليه العيش) لأن معناه معنى : زيدياً ليقطع الله يده (2188) .

²¹⁸⁶ ينظر : مفتاح العلوم : 324-325 . الإيضاح في علوم البلاغة : 146/1-147 . شروح التلخيص : 339-338/2 .

²¹⁸⁷ ديوانه : 97 .

²¹⁸⁸ ينظر : الكتاب : 142/1 . شرح المفصل : 87/1 . جماليات الخبر والإنشاء : 38 .

6- المبالغة في الطلب للتنبيه على سرعة الامتثال :

حوى القرآن الكريم بعضاً من هذه القضايا ، فعندما علق الزمخشري على قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾⁽²¹⁸⁹⁾ قال (لا تعبدون) : إخبار في معنى النهي ، كما نقول : تذهب إلى فلان ونقول له كذا ، تريد الأمر ، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتها ، فهو يخبر عنه⁽²¹⁹⁰⁾ .

وفي سورة الصف في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾⁽²¹⁹¹⁾ (تؤمنون) : هو خبر في معنى الأمر ، ولهذا أجيب بقوله ، يغفر لكم ، و تدل عليه قراءة ابن مسعود⁽²¹⁹²⁾ : آمنوا بالله ، وجاهـــــــــــــــــــــــدوا ، فإنــــــــــــــــــــــــــــت
قلت : لم جيء به على لفظ الخبر ؟ قلت : للإيدان بوجوب الامتثال وكأنه امتثل فهو يخبر عن إيمان ، وجهاد موجودين⁽²¹⁹³⁾ .

وكقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ﴾⁽²¹⁹⁴⁾ فإن قلت : فما معنى الإخبار عنهن بالتربص ؟ قلت : هو خبر في معنى الأمر ، وأصل الكلام : وليتربصن المطلقات ، وإخراج الأمر في صورته الخبر تأثير للأمر ، وإشعار بأنه ما يجب إن يتلقى المسارعة إلى امتثاله ، فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص⁽²¹⁹⁵⁾ .

إن ظاهرة العدول اللغوي ، ومراعاة مقتضى الحال (المقام) ، وتباين المقامات في استدعاء صور كلامية معينة تشكل مجتمعة أساس الدراسات الأسلوبية اللسانية المعاصرة . فالعدول في التراكيب الإنشائية وإخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ، هو وجه من وجوه حيوية اللغة وجماليتها .

سياق الحال وأثره على المعنى :

²¹⁸⁹ البقرة : 83 .

²¹⁹⁰ ينظر : الكشف : 1/ 159 .

²¹⁹¹ الصف : الآيتان : 10-11 .

²¹⁹² ينظر : الجامع لأحكام القرآن : 87/18 .

²¹⁹³ الكشف : 4/ 526 .

²¹⁹⁴ البقرة : 228 .

²¹⁹⁵ ينظر : الكشف : 270/1 .

يقوم السياق في أحيان كثيرة بتحديد الدلالة المقصودة من الكلمة المركبة في الجملة ، وقد تنبّه اللغويون العرب إلى أهمية السياق ودوره في الكشف عن خبايا المعنى .

إنّ فكرة السياق كانت ماثلة في أذهان البلاغيين القدماء ، إذ انصبّ اهتمامهم على فكرة : (مراعاة المقام أو مطابقة الكلام لمقتضى الحال) ، وهذا يعني أن هناك علاقة وشيجة بين المقام والمقال ، ومن هنا جاءت عبارتهم المشهورة الموجزة : (لكل مقام مقال) ، فمقامات الكلام تختلف وتتباين باختلاف الأحوال والظروف والملابسات التي يجري فيها ، فـ " مقام التشكر يباين مقام الشكاية ، ومقام التهئة يباين مقام التعزية ، ومقام المدح يباين مقام الذم ، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب " (2196) .

لقد عدّ السكاكي مراعاة المقام عاملاً رئيساً يجب أن يراعى في النص ، وبمقتضاه تتحدد الدلالات والمعاني ، وهذا ما جعل د. تمام حسان يقول : " ولقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة (المقام) متقدمين ألف سنة تقريباً على زمانهم " (2197) .

ولهذه النظرية جذورها في التراث اللغوي ، فقد قدّم لنا سيبويه نموذجاً حياً ودقيقاً يمثل الحجر الأساس الذي تركز عليه نظرية سياق الحال الحديثة ، فاعتنى بالعلاقة بين المتكلم والمخاطب وأولى السياق اللغوي ، وسياق الحال العناية الفائقة ، والاهتمام الكبير ، وذلك

عند قوله : " (أتميمياً مرّةً وقيسياً أخرى) ، وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلونٍ وتنفّلٍ ، فقلت : (أتميمياً مرّةً ، وقيسياً أخرى) ، كأنك تقول : أتحوّل تميمياً مرّةً ، وقيسياً أخرى ، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلونٍ وتنفّلٍ ، وليس يسأله مسترشداً عن أمرٍ هو جاهلٌ به ليفهمه إياه ، ويخبره عنه ، ولكنه وبّخه بذلك " (2198) .

لقد راعى سيبويه في نصه السابق بعض عناصر نظرية سياق الحال ، التي لعبت دوراً مهماً في فهم الحدث اللغوي على المستويين اللغوي والاجتماعي ، ويمكننا أن نحدد عناصر سياق الحال في النص السابق فيما يأتي :

1- التنعيم : لا شك أن التغيّر في درجة الجهر بالكلام يدلّ على معنى معيّن ، وأن طريقة نطق الاستفهام الحقيقي غير طريقة نطق الاستفهام التوبيخي ، فالنغمة هي القرينة الدالة

2196 مفتاح العلوم : 168 .

2197 اللغة العربية ، معناها ومبناها : 337 .

2198 الكتاب : 343/1 .

على معنى التوبيخ ، " فلا يستطيع المرء أن ينكر على التنغيم كل قيمة لغوية " (2199)

واستعمال التنغيم في الجملة يعبر عن الحالات النفسية المختلفة ، وعن المشاعر ، والانفعالات ، فلكل من الرضى والغضب ، والدهش ، والاحتقار وغير ذلك نغمته الخاصة به (2200) ، فلكل مقال نغمته الخاصة به ، فالتنغيم له وظائف نحوية ، فهو يفرق بين أسلوب وآخر في التركيب اللغوي .

2- **المتكلم والمخاطب** : فالمتكلم وهو الذي يعلم بحال المخاطب ، وتصرفاته ضمن الجماعة . والمخاطب : الذي لا يثبت على حال .

3- **الظروف المحيطة غير اللغوية** : يبرز لنا سيبويه عاملاً آخر من عوامل تحديد المعنى ، وهو مرتبط بتصرفات الناس ، وتعابير وجههم في أثناء الكلام ، كعدم الثبات على رأي وموقف ، وإشارات اليدين ، وتعابير الوجه وغير ذلك من العلامات غير اللغوية التي تشارك في الحدث الكلامي .

4- **أثر النص الكلامي في المشاركين** وهو التوبيخ ، ويمكن أن نسمي هذا النوع من السياق سياق الموقف ، لأنه يدل على الاستتكار ، والتوبيخ لما صدر عن المخاطب من فعل ، وهناك شواهد كثيرة تدل على عناية سيبويه وغيره من النحويين بنظرية سياق الحال (2201) .

وإذا كانت بذور هذه النظرية عند سيبويه ، فقد سعى ابن جني إلى تطويرها ، والتوسع فيها ، فتحدت عن ظروف الحدث الكلامي ، وما يحيط به من علامات لغوية وغير لغوية ، فالمشاهدة خير معين على تفسير المعنى لأن غيابها قد يجعل ظروف المقال غامضة ، فذكر في قول الشاعر (2202) :

تقول - وصكت وجهها يمينها - أبعلي هذا بالرحى المتقاعس !

أنه لو قال حاكياً عنها : أبعلي هذا بالرحى المتقاعس ، من غير أن يذكر صك الوجه لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة ، منكرة ، لكنه لما حكي ، فقال : وصكت وجهها ، علم بذلك قوة إنكارها ، وتعظيم الصورة لها ، هذا مع أنك سامع لحكاية الحال غير مشاهد لها ، ولو

2199 مبادئ اللسانيات العامة ، أندريه مارتينييه : 78 .

2200 ينظر : علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي : 211 . مبادئ اللسانيات د. أحمد قدور : 120 .

2201 ينظر مثلاً : الكتاب : 340/1 . وشرح المفصل : 68/2 .

2202 الخصائص : 245/1 . ولم أقف على قائله .

شاهدتها لكننت بها أعرف ، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين ، وقد قيل : ليس المخبر كالمعاین (2203) .

ونسوق مثلاً آخر يمثّل عناية ابن جني بسياق الحال ، ودوره في تحديد المعنى يقول : " نعم ؛ وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنّا ، ألا ترى إلى قول سيبويه : (أو لعلّ الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر) ، يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال ، فعرف السبب الذي له ، ومن أجله ما وقعت عليه التسمية ، والآخر — لبعده

عن الحال — لم يعرف السبب للتسمية ، ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته : قد رفع عقيرته ، فلو ذهبت تشتق هذا بأن تجمع بين معنى الصوت ، وبين معنى (ع ق ر) لبعده عنك ، وتعتقت ، وأصله أن رجلاً قُطعت إحدى رجليه ، فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم صرخ بأرفع صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته " (2204) .

يؤكد ابن جني في النص السابق أن لسياق الحال دوراً كبيراً في تحديد المعنى ، وبيان المقصود منه ، فشمّل بذلك جميع الظروف المحيطة بالحدث الكلامي ، ضمن سياقات مختلفة ، فوضّح أن المعنى المعجمي لمادة (ع ق ر) غير المعنى الاجتماعي الذي تتوضع فيه داخل السياق ، " فالعقير : الساق المقطوعة ، ثم قيل لكل من رفع صوته : عقيرة " (2205) ، وهذا المعنى هو الأصل لمادة (ع ق ر) ، أما المعنى الاجتماعي فهو أشمل ، وأهم من المعنى المعجمي ، لأنه يتعلق بمجموعة الظروف والمواقف المحيطة بالإنسان ، فتأخذ اللفظة في السياق اللغوي بُعداً دلاليّاً غير موجود في المعنى المعجمي ، ولهذا فصل ابن جني بين المعنى المعجمي لمادة (ع ق ر) ، وهو الرّجل المقطوعة ، والمعنى الاجتماعي وهو الصوت .

ويولي ابن جني الظروف المحيطة بالحدث اللغوي أهمية كبيرة ، فالسبب في خلط الناس بين المعنيين — في نظره — يعود إلى عدم علمهم بمشاهدة الحادثة بالظروف التي وقعت فيها ، فانتهى بهم الأمر إلى هذا الخلط بين ارتفاع الصوت ، والرجل المقطوعة .

فالمعنى لا ينكشف إلا إذا وردت الكلمة في السياق ، فإذا أردنا أن نعرف دلالات أية كلمة فيجب وضعها في السياق اللغوي ، لأن التركيب له أهمية كبيرة في تحديد معاني الكلمات ، ناهيك عن العلامات غير اللغوية ، وقرائن الحال التي تشكل مجتمعة لتنتج دلالة الكلمة المركبة في السياق .

2203 ينظر : المصدر نفسه : 244-245/1 .

2204 الخصائص : 66/1 .

2205 اللسان : (ع ق ر) .

فسياق الحال يحمل في ثناياه جزءاً من ثقافة المتكلمين، وصوراً من بيئاتهم الاجتماعية ، ولهذا نظر فيرث إلى المعنى على أنه نتيجة علاقات متشابكة متداخلة ، فهو ليس فقط وليد لحظة معينة بما يصاحبها من صوت وصورة ، ولكنه أيضاً حصيلة المواقف التي يمارسها الأشخاص في المجتمع ، فالجمل تكتسب دلالتها في النهاية من خلال ملابسات الأحداث ، أي : من خلال سياق الحال (2206) .

إن ما رأيناه عند سيبويه وابن جني وعند البلاغيين العرب لا يبتعد كثيراً عما يقوله المحذون عن السياق ، وأهميته في تحديد الدلالات المقصودة من الكلمة المركبة في الجملة . ولقد تبلور هذا الاتجاه في الدراسات اللغوية الحديثة في نظرية عرفت بـ (نظرية سياق الحال) ، على يد العالم الإنكليزي فيرث ، الذي حدد جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي بما يأتي :

1- شخصية المتكلم والسامع (المخاطب) ، وتكوينهما الثقافي ، وشخصيات من

يشهد الكلام غير المتكلم والسامع ، والخصائص المتعلقة بهم . فالمتكلم (المرسل) : يولد الوظيفة التعبيرية ، وهي مركزة على نقطة الإرسال ، وتعبّر عن عواطفه ، ومواقفه إزاء الموضوع أو الحدث الكلامي الذي يريد التعبير عنه ، ويتجلى ذلك في طريقة النطق أو في أدوات لغوية تفيد الانفعال كالتعجب والألم والمعاناة وغير ذلك . أما المرسل إليه فتتولد عنه الوظيفة الإفهامية .

2- الخصائص المتعلقة بالمشاركين في الحدث اللغوي ، كالظواهر الاجتماعية ذات

العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي . كأن نذكر مثلاً ما إذا كان المشارك طفلاً أو رجلاً ناضجاً ، ويندرج تحت هذا العنوان : (الخلفية الثقافية للمتكلمين) .

3- أثر النص الكلامي في المشاركين كالإقناع أو الألم أو الإغراء أو الضحك .

4- إن نظرية اللغة التي تقوم على التصور الخاص بـ (سياق الحال) تشمل جميع

أنواع الوظائف الكلامية ، بمعنى : أنها تستطيع أن تدرس وتفسّر جميع الأغراض التي يخرج إليها الكلام (2207) .

²²⁰⁶ ينظر : علم الدلالة بين النظر والتطبيق ، أحمد نعيم الكراعين : 102 . علم اللغة ، مقدمة للقارئ

العربي ، د. محمود السعران : 339-340 . مبادئ اللسانيات العامة ، د. أحمد قدور : 294-295 .

²²⁰⁷ ينظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي : 339-340 . الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة ، يحيى

أحمد ، عالم الفكر ، المجلد العشرون ، العدد 3 ، وزارة الإعلام في الكويت ، 1989 : 82-83 . الأسلوبية

والأسلوب ، د. عبد السلام المسدي : 121-123 .

وأكد فيرث أن هذه الأفكار والمفاهيم ينبغي أن توضع في الحسبان في أثناء تحليل النص اللغوي ، فالمتكلم والسامع والوضع الاجتماعي والرغبات وغير ذلك كلها عناصر لا بد من مراعاتها والاهتمام بها بوصفها ذات أهمية كبيرة في التحليل اللغوي . وهكذا فالوصول إلى أي نصّ لغوي عند فيرث يستلزم :

1- أن يحلل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة (الصوتية ، والفونولوجية ، المورفولوجية ، والنظمية ، والمعجمية) .

2- أن يبيّن سياق الحال شخصية المتكلم ، وشخصية السامع ، وجميع الظروف المحيطة بالكلام .

3- أن يبيّن نوع الوظيفة الكلامية : تمنّ ، إغراء ،

4- وأخيراً ، يذكر الأثر الذي يتركه الكلام كالضحك والتصديق والسخرية وغير ذلك (2208) .

ومن هنا تبرز ضرورة السياق عند فيرث لتصبح حقلاً في مجال الدراسات الأسلوبية في ضوءها تحدد وظائف الكلمات والعبارات في النص .

أما ستيفن أولمان ، فقد رأى أن السياق يجب أن يتجاوز الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب ، بل يجب أن يتجاوزها إلى القطعة كلها والكتاب كله ، كما ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات ، والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة ، لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن (2209) . وهكذا نجد أن بذور نظرية (سياق الحال) كانت حاضرة في أذهان اللغويين العرب بكل خصائصها وعناصرها من خلال معرفة المقامات والظروف التي قيلت فيها التراكيب اللغوية ، وليس لعلماء اللغة المحدثين الفضل في ابتكارها سوى إحيائها .

²²⁰⁸ ينظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي : 340-341 . الأسلوبية والأسلوب : 121-123 .

²²⁰⁹ ينظر : دور الكلمة في اللغة : 68 .

ثالثاً - دلالة النقل (تحويل الصيغة) :

كثيراً ما كان النحاة العرب يقفون أمام التركيب اللغوي فيشبعونه تحليلاً ، وتفكيكاً ، ويعيدونه إلى بنيته الأصلية العميقة ، وهذا حال أسلوب التعجب الذي رده النحويون إلى بنيته العميقة كي تستقيم عليهم ، وتتفق مع مذاهبيهم .

1- دلالة التعجب :

للتعجب عبارات كثيرة ، منها سماعية ، ومنها قياسية ، وقد كثرت تعاريفه حتى انصبت في معنى واحد : الخروج على المألوف ، وخفاء سببه ، وقد عبّر ابن يعيش عن ذلك بقوله _____ ه :

" وهو معنى يحصل عند مشاهدة ما يجهل سببه ، ويقال في العادة وجود مثله ، وذلك المعنى الدهش والحيرة ، مثال ذلك : أنا لو رأينا طائراً يطير ، لم نتعجب منه لجري العادة بذلك ، ولو طار غير ذي جناح ، لوقع التعجب منه ، لأنه خرج عن العادة ، وخفي سبب الطيران " (2210) .

إلا أنّ الرضي قد أعطى التعجب تعريفاً قريباً من روح اللغة ، فجعله أسلوباً إفصاحياً كما عبّر المحدثون عن ذلك بقوله: " هو انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه" (2211) .

وصيغة التعجب الأولى على وزن (ما أفعله) نحو : (ما أحسن زيداً) والنحاة يخللون (ما أفعل) إلى بنية عميقة أي : (شيء أحسن زيداً) : فالأصل شيء من الأشياء لا أعرفه جعل زيداً حسناً ، ثم نقل إلى إنشاء التعجب وانمحي عنه معنى الجعل (2212) .
وقد أكد ابن يعيش أيضاً أنه منقول من الفعل الثلاثي للتعدية ، فهو بمنزلة : (ذهب وأذهبته) فإذا قلت : ما أحسن زيداً ، فأصله : حسن زيداً ، فأردت الإخبار بأن شيئاً جعله حسناً فنقلته بالهمزة (2213) .

وفرق ابن يعيش في الدلالة بين التركيبين : ما أحسن زيداً ! وشيء أحسن زيداً ، فإن قيل : ولم خصوا التعجب بـ (ما) دون غيرها من الأسماء ، قيل : لإبهامها ، والشيء إذا أُبهِم كان أفخم لمعناه ، وكانت النفس متشوقة إليه لاحتماله أموراً ، فإن قيل : فإذا قلت : إن تقدير : ما أحسن زيداً ، شيء أحسنه ، وأصاره إلى الحسن ، فهلاً استعمل الأصل الذي هو

²²¹⁰ شرح المفصل : 142/7 . وينظر : الإتقان في علوم القرآن : 205/2 .

²²¹¹ شرح الرضي على الكافية : 228/4 .

²²¹² ينظر : شرح الرضي على الكافية : 233/4 . شرح المفصل : 146/7 . شرح ابن عقيل : 148/3 .

²²¹³ ينظر : شرح المفصل : 144/7 .

(شيء) فالجواب أنه لو قيل : (شيء أحسن) لم يفهم منه التعجب لأن شيئاً ، وإن كان فيه إبهام إلا أن (ما) أشد إبهاماً " والمتعجب معظم للأمر ، فإذا قال : ما أحسن زيدا ، فقد جعل الأشياء التي يقع بها الحسن متكاملة فيه ، ولو قال : شيء أحسن زيدا ، كان قد قصر حسنه على جهة دون سائر جهات الحسن ، لأن الشيء قد يستعمل للقليل (2214) .

وأفضل الآراء أن تكون (ما) تعجبية نكرة تامة بمعنى شيء في محل رفع مبتدأ ، والجملة بعدها الخبر ، وهناك ثلاثة آراء قدرت (ما) بتقارير مختلفة بحيث يختلف المعنى الدلالي للجملة :

الأول : للأخفش أنها موصولة ، والجملة بعدها صلتها ، والخبر محذوف ، والتقدير : (الذي أحسن زيدا شيء عظيم) (2215) ، وهذا بعيد لأن الاسم الموصول معرفة يدل على شيء معين معلوم و (ما) يجب أن تكون مبهمه لتناسب التعجب ، فتكون بمعنى (شيء) لأن التعجب باب تفخيم وإبهام .

الثاني : ذهب الفراء ، وابن درستويه إلى أن (ما) استفهامية ، وما بعدها خبرها ، وقوَاه الرضي من حيث المعنى ، لأنه كأنه جهل سببه ، فاستفهم عنه ، وضعف مذهب الفراء ، لأنّ النقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت (2216) .

والذي ينفي أمر الاستفهام عنها أن الاستفهام سؤال ، ويحتاج إلى جواب وكذلك إلى علامة استفهام (؟) ، بينما التعجب هو إفصاح ، وتعبير عما يختلج في النفس من الدهش ، والحيرة ، والاستغراب ، وليس باستفهام ، وترافقه علامة التعجب (!) . إضافة إلى ذلك النبرة الصوتية ، فالتعجب فيه استطالة ومدّ للصوت للتعبير عن مشاعر الدهشة ، والحيرة بينما نبرة الاستفهام ليس فيها استطالة ومد للصوت ، فمن حيث التقدير فـ (ما) استفهامية والجملة بعدها الخبر أي : أي شيء أحسن زيدا ؟ .

الثالث : أن تكون نكرة موصوفة ، والجملة بعدها صفة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : (شيء أحسن زيدا عظيم) ، ونقل عن الأخفش أنها الموصوفة إلا أنه لم يؤت لها

²²¹⁴ ينظر : شرح المفصل : 143/7 .

²²¹⁵ ينظر : شرح المفصل : 149/1 . شرح الرضي على الكافية : 233/4 - 234 . ارتشاف الضرب :

33/3 . شرح ابن عقيل : 150/3 .

²²¹⁶ ينظر : شرح المفصل : 149/7 . شرح الرضي على الكافية : 234/4 . شرح ابن عقيل : 150/4 .

ارتشاف الضرب : 33/3 . همع الهوامع : 37/3 .

صفة ، وذلك لما أريد فيها من الإبهام ، والفعل بعدها ، وما اتصل به في موقع الخبر (2217)

أما التركيب الثاني فهو صيغة (أفعلُ به) وهو عند النحويين منقول ، لأن أصل التركيب (أكرمُ يزيدِ) عند الأكثرين وأنَّ (أفعلُ) فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر ، والباء زائدة في الفاعل فأصل التركيب (أكرمُ زيد) ، أي : صار زيد ذا كرمٍ ، ك : أغدَّ البعيرُ ، أي : صار ذا غدةٍ ، ثم غيرت صيغة الماضي وحُوِّلت إلى صورة الأمر ، فصارت (أكرمُ زيدٌ) ، فقُبِحَ إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزيدت الباء في الفاعل لإصلاح اللفظ فأصبح (أكرمُ يزيدِ) .

وذهب الفراء ، والزجاج ، والزمخشري ، وابن خروف إلى أنه أمر حقيقة ، والهمزة للنقل ، وبزيد : مفعول ، والباء زائدة (2218) .

دلالة تركيب التعجب على الزمن :

الأصل في تركيب التعجب أن يدل على الزمن الحالي الذي نقال فيه صيغة التعجب ، فالعجب يكون بالمشاهدة ، والدهشة والحيرة ، وأنت لا تستطيع أن تتعجب من شيء إلا أن تراه في وقته الحالي ، كأن تشاهد روعة البحر وجماله فنقول متعجباً : ما أجملَ البحرَ ! ولهذا قال أبو حيان : " و (أفعل) مسلوب الدلالة على المعنى ، وزمانه حال " (2219) .

وذهب بعض النحاة إلى أن التعجب صالح للأزمنة الثلاثة ، فكل صيغة تفيده زمنياً كقولك : ما أحسنَ زيداً أمسِ ، والآنَ وغداً ، وأكثر ما يدل على الماضي المنقطع مجيء (كان) بين (ما) وفعل التعجب نحو : ما كان أحسنَ زيداً ! وقد استدلوا على دلالة صيغة التعجب على المستقبل بقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾ (2220) ف (يوم) ظرف للمستقبل (2221) .

دلالة النقل إلى صيغة (فَعْل) :

²²¹⁷ ينظر : شرح المفصل : 149/4 . ارتشاف الضرب : 33/3 . شرح ابن عقيل : 150/3 . همع الهوامع : 37/3 .

²²¹⁸ ينظر : شرح المفصل : 148/7 . شرح الرضي على الكافية : 234/4-235 . ارتشاف الضرب : 34/3-35 . شرح قطر الندى ، وبل الصدى : 357-360 . معني اللبيب : 244 . شرح ابن عقيل : 148/3 . 150 . همع الهوامع : 38/3-39 .

²²¹⁹ ارتشاف الضرب : 38/3 . ينظر : همع الهوامع : 41/3 .

²²²⁰ مريم : 38 .

²²²¹ ينظر : الأصول في النحو : 106/1 ، 108 . شرح المفصل : 150/7-152 . شرح الرضي على الكافية : 233/4 . ارتشاف الضرب : 38/3-39 . همع الهوامع : 41/3 .

تحوّل صيغ الأفعال إلى (فَعَل) مضموم العين للدلالة على التعجب ، فمنها ما يكون مضموم العين أصالة كـ (حَسُنَ) ، ومنها ما ينقل ويحول من الثلاثي مفتوح العين أو مكسورها إلى (فَعَل) بشرط دلالاته على التعجب ، لأنه كما قال الرضي : " التغيير في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى إلى المدح أو التعجب " (2222) .

ويحول وزن الفعل إلى (فَعَل) لغرض المبالغة والتعجب ، فيتحول المتعدي إلى قاصر نحو : (ضَرَبَ الرجلُ ، وفَهْمٌ) بمعنى ، ما أضربه وأفهمه (2223) .

والأصل في صيغة (فَعَل) أن تدل على الطبائع والسجايا ، فإذا انتقلت إلى التعجب دل ذلك على أن المتعجب صار كالغريزة ، لأن باب (فَعَل) موضوع لهذا المعنى (2224) .

ولبيان ذلك تقول : (فَقِهَ زيدٌ الحقَّ) أي : فطن له ، وفهمه أو علمه ، وتقول : (فَقَّهَ زيدٌ) أي : صار فقيهاً ، وذلك لكثرة ممارسة الفقه أصبح كالسجية له ، والفرق واضح بين الداليتين ، وقد جاء في لسان العرب : " وفَقَّهَ الشيءَ : عَلَّمَهُ ، ويقال : فَقَّهَ عَنِّي كلامي يَقَّهَ أي فَهَمَ ، وَأَمَّا

فَقَّهَ ، بضم القاف ، فَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي النَّعْوَاتِ ، يُقَالُ : رَجُلٌ فَقِيهٌ ، وَقَدْ فَقَّهَ ، إِذَا صَارَ فَقِيهًا وَسَادَ الْفُقَهَاءَ (2225) فالفرق واضح بين المعنيين ، فـ (فَقَّهَ) يدل على العلم بالشيء ، وتحويله إلى (فَقَّهَ) أخذ دلالة جديدة ، وهي ملازمة الشيء حتى صار الشيء كالسجية والطبع في صاحبه ، وهذه دلالة التحول في الصفات .

ومنها الدلالة على التعجب نحو : (ضَرَبَ الرجلُ وفَهْمٌ) بمعنى (ما أضربُهُ وأفهمُهُ) وتقول : حَسُنَ الرجلُ زيدٌ ، بمعنى : ما أحسنه ، ويعامل معاملة المدح والذم في إظهار الفاعل ، والتركيب مع التمييز بشرط تضمينه معنى التعجب فتقول : زيدٌ كَرَمٌ ، وهنْدٌ كَرُمَتْ ، والزيدان كَرُمَا رجلين ، والزيدون كَرُمُوا رجالاً تريد معنى : ما أكرمَ (2226) . وعندما فسّر الزمخشري قوله تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ (2227) قال : (كلمة) بالنصب على التمييز ، والرفع على الفاعلية ، والنصب أقوى ، وأبلغ ، وفيه معنى التعجب ، كأنه قيه ل : مـ أكبره

2222 شرح الرضي على الكافية : 257/4 .

2223 ينظر : ارتشاف الضرب : 27/3 . مغني اللبيب : 674 .

2224 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 229/4 .

2225 ينظر : اللسان : (فقه) .

2226 ينظر : شرح الرضي على الكافية : 255/4 . ارتشاف الضرب : 27/3-28 . مغني اللبيب : 674 .

2227 الكهف : 5 .

كلمة (2228) وكقوله تعالى : ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ (2229) . ف (كَبُرَ مَقْتًا) قصد التعجب من غير لفظه ، وأسند إلى (أن يقولوا) ونصب (مقتاً) على تفسيره ، واختير لفظ المقت : لأنه أشد البغض وأبلغه (2230) .

ولهذا يكثر انجرار فاعل (فعل) بالباء ، تشبيهاً له بصيغة التعجب (أفعل به) ك : ظَرْفَ بَزِيدٍ ، أي أظرف به ، وما أظرفه ، قال أبو حيان : " وإذا كان (فَعَلَ) مراداً به التعجب ، جاز جرّ فاعله بالباء نحو : حَسُنَ بَزِيدٍ رَجُلًا ، تزيد : ما أحسنَ زِيدًا رَجُلًا " (2231) .

ولكن ما الفروق الدلالية بين (ما أفعله ، وفَعَلَ) ؟ .

فتقول مثلاً : (ما أحسنَ زِيدًا ، وحَسُنَ زِيدٌ) ، فالدلالة في الصيغة الأولى دلالة تعجب من حَسُنَ زِيدٍ ، الآن ، أو وقت التلفظ بهذا التركيب ، فهي إذن للتعجب من (حَسُنَ زِيدٍ) أمّا دلالة (فَعَلَ) فهي تدل على أن صفة الحسن قد لازمت " زيد " حتى أصبحت كالسجية والطبع فيه ، وهذه الصفة تصف تطور الحال درجة درجة ؛ لأن الحدث معها يدل على الاستمرار والثبات ، باعتبار أن الحسن ملازم لزيد ، وتمكن منه ؛ بينما التعجب في الصيغة الأولى مؤقت حالي وليس مستمراً ، فأنت تتعجب في الوقت نفسه الذي ترى شيئاً خارجاً عن المألوف ، أو عن العادة ، ثم ينمحي هذا التعجب بعد مدة .

2- دلالة (لو ، هل ، لعل ، ألا ، هلاً ، لولا ، لو ما) على التمني :

الأصل في هذه الأدوات ألا تدل على التمني لأن (لو) بأصل وضعها للشرط ، وهل للاستفهام ، ولعل للترجي ، وقد تفيد دلالة غير دلالتها الأصلية وذلك بنقل دلالتها الأصلية إلى دلالة أخرى هي التمني .

1- لو :

أصل وضع (لو) للشرط ، وقد يتمنى بها ، ويشترط كونها حرف تمنٍّ أن ينتصب المضارع في جوابها نحو : (لو تأتيني فتحدّثني) أي : (ليتك تأتيني فتحدّثني) . فتحدّثني : مضارع منصوب (بأن) المضمرة بعد فاء السببية في جواب التمني ، والتقدير : أتمنى إتياناً منك فتحدّثاً لي ، والمعنى على إضمار الشرط أي : إن وقع منك إتيانٌ فإنه يقع مني تحديثٌ ، فالنصب قرينة لفظية دالة على التمني ، وهو دليل على خروج (لو)

²²²⁸ ينظر : الكشاف : 250/2 . شرح المفصل : 129/7 .

²²²⁹ الصف : 3 .

²²³⁰ ينظر : الكشاف : 523/4 .

²²³¹ ارتشاف الضرب . 28/3 . وينظر : شرح الرضي على الكافية : 255/4 . همع الهوامع : 35/3 .

عن أصلها من الشرط ، وقيل : بقي فيها معنى الشرطية ، وأشربت معنى التمني فلو قيل على هذا الرأي : (لو تأتيني فتحدثني) ، فالمعنى : لو حصل ما يتمنى وهو ثبات الإتيان فالتحديث لسرنا ذلك (2232) . ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (2233) .

ف (لو) ههنا جاءت في معنى (ليت) ، كأنه قيل : ليت لنا ، ولكن عُدلت الصياغة عن الدلالة الحقيقية التي هي للامتناع إلى التمني للمبالغة في استحالة ما يتمنون . واختلف في (لو) هذه ، على ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب ابن الضائع وابن هشام الخضراوي وهو أنها قسم برأسه ، فلا تحتاج إلى جواب ، كالامتناعية ، بل يؤتى لها بجواب منصوب .
والثاني : أنها الامتناعية أُشْرِبَتْ معنى التمني . قال بعضهم وهو الصحيح ، لأن جوابها قد جاء باللام بعد جوابها بالفاء في قول الشاعر (2234) :

فَلَوْ نُبِشَ الْمُقَابِرُ عَنْ كَلِيبٍ فَتُخْبِرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زَيْرٍ
بِیَوْمِ الشَّعْمَيْنِ لَقَرَّ عَيْنًا وَكَيْفَ لِقَاءُ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ ؟

فجاء بجوابها المنصوب بعد الفاء وهو (فتخبر) وبعده جوابها المقترن باللام وهو (لقر) . فجمع بين الجوابين .

الثالث : قول ابن مالك وهو أنها المصدرية أغنت عن التمني ، لكونها لا تقع غالباً إلا بعد مُفْهِمٍ تَمَنَّ (2235) .

2- لعل :

وأصل (لعل) للترجي ، وقد تفيد دلالة غير دلالتها الأصلية وذلك إذا أشربت معنى (ليت) فيؤتى لها بجواب منصوب كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرِّحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى ﴾ (2236) . وكقولك :

2232 ينظر : مفتاح العلوم : 304 . شروح التلخيص : 241/2 . الإتيان في علوم القرآن : 223/2 . شرح

المفصل : 11/9 . الإشارات والتنبيهات : 115 .

2233 الشعراء : 102 .

2234 المهلهل بن ربيعة . شرح ديوانه : 103-104 . وينظر : الأصمعيات : 77 . الجنى الداني : 298 .

مغني اللبيب : 352 . اللسان : (ذنب) .

2235 ينظر : الجنى الداني : 288 - 289 . مغني اللبيب : 351-352 .

2236 غافر : الآيتان : 36-37 .

(لعلّي سأحج فأزورك) والسبب في توليد (لعل) معنى التمني هو بُعد المرجو عن الحصول لأنها أشربت معنى (ليت) (2237) .

وقد قرئ (2238) (فأطلع) ، بالنصب والرفع ، فالنصب ، كما قلنا ، كأنه أشرب (لعل) معنى (ليت) في التمني ، فنصب الجواب ، وبالرفع عطفاً على (أبلغ) والفرق بين التمني والترجي ، أن الترجي : توقع أمر مشكوك فيه أو مظنون ، والتمني : طلب موهوم الحصول ، وربما كان مستحيل الحصول ، ويجوز أن يكون النصب في (فأطلع) على جواب الأمر أي : (ابن فأطع) والنصب على مذهب الكوفيين لأنه جواب للترجي (2239) .

3- هل :

قد تستعار (هل) الاستفهامية للتمني ، لإبراز التمني في صورة الممكن كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ (2240) ، وإذا نظرنا في تركيب هذه الآية الكريمة فإننا نجد أن العلاقات النحوية بين عناصر التركيب لم تخرج عن الإطار الوضعي لها ، غير أن حمل الكلام على الدلالة الحقيقية الظاهرة يمتنع لاستحالة أن يستفهم في هذا المقام عن وجود الشفعاء ، وهم - أي الكفار - يدركون أن لا شفيع ينفعهم سوى الله ، ومن ثم نقلت هذه الدلالة من المعنى الأصلي لها إلى معنى آخر علم بمعونة القران المقالية وهو التمني (2241) .

4- ألا ، هلاً ، لولا ، لوما :

وهذه الأدوات ألحقت بـ (هل و لو) فركبت (هل) مع (لا) و (لو) مع (لا) و (لو) مع (ما) ، فأصبحت أدوات تدل على التمني ، وإذا دخلت على الماضي كان الغرض منها التنديم ، أي الندم على ما فرط منه ، وإذا دخلت على المضارع فالغرض منها التحضيض ، قال السكاكي : " وكأنّ الحروف المسماة بحروف التنديم ، والتحضيض ، وهي : هلاً ، وألاً ، ولولا ولوما ، مأخوذة منها مركبة مع (لا وما) المزيديتين مطلوباً بالترام التركيب ، التنبيه على إلزام : (هل و لو) معنى التمني ، فإذا قيل : هلاً أكرمت زيدا ، أو

²²³⁷ ينظر : مفتاح العلوم : 304-305 . شروح التلخيص : 240/2-241 . الإتيان في علوم القرآن :

223/2 . الإشارات والتنبيهات : 115 .

²²³⁸ الجامع لأحكام القرآن : 315/15 .

²²³⁹ ينظر : شرح المفصل : 86/8 . الجنى الداني : 581-582 . شرح الرضي على الكافية : 36/4 .

مغني اللبيب : 206 ، 379 ، 623 ، 714 .

²²⁴⁰ الأعراف : 53 .

²²⁴¹ ينظر : الإشارات والتنبيهات : 115 . المحتسب : 252/1 . مفتاح العلوم : 304 . الإتيان في علوم

القرآن : 223/2 . شروح التلخيص : 240/2-241 .

(ألاً) بقلب الهاء همزة ، أو لولا أو لو ما ، فكان المعنى : لبيتك أكرمت زيداً ، متولداً منه معنى التتدويم ، وإذا قيل : هلاً تكرمُ زيداً ، أو لولا ، فكان المعنى : لبيتك تكرمهُ متولداً منه معنى السؤال (2242) .

وفي الحقيقة أن استعمال هذه الأدوات في غير ما وضعت له في الأصل هو نوع من العدول اللغوي ، أو الانزياح الذي تتعد به الصيغة عن دلالتها الحقيقية إلى دلالات أخرى متولدة عنها ، تعطي دلالة زائدة على دلالتها الوضعية .

خاتمة البحث

يأتي هذا البحث ضمن سلسلة الدراسات التي تناولت الجملة الإنشائية بأنماطها المختلفة ، وقد خلص إلى جملة من النتائج الآتية :

- إن الجملة الإنشائية هي ركن أساس من أركان الكلام ، وهي قسيمة الخبرية ، فنقلت من الخبرية من معناها الرئيس ، واستخدمت استخداماً جديداً ، تركيباً ، ودلالةً .
- إن التراكيب الإنشائية تركز على أدوات خاصة نقلتها عن الخبرية ، كأدوات الاستفهام والتمني والترجي والشرط وغيرها ، فساهمت في قسط كبير في تغيير دلالتها .
- بين البحث أن الجملة الإنشائية ، لا تدل أجزاءها منفردة على أجزاء المعنى وحسب ، بل تدل مجتمعة ومركبة على معنى كلي ، كما في الجملة الخبرية .
- التراكيب الإنشائية نسيج لغوي مستقل بذاته ، مكثف بدلالته ، وهي أكبر الوحدات اللغوية ، فهي عنصر الكلام الأساسي ، الذي لا بد أن يحتوي على الإسناد الذي يربط بين المسند والمسند إليه ، فيمثل الإسناد البنية الأساسية للجملتين الاسمية والفعلية .
- هناك بعض التراكيب اللغوية التي خالفت الشكل الخارجي للجملة ، فأدى إلى الخلط بينها وبين الجملة الأصلية ، لأن عدم المطابقة جعل الاسم المرفوع التالي للوصف فاعلاً سدّ مسدّ الخبر ، وهو بهذا خالف تركيب الجملة الأصلية ، والعلاقة الإسنادية ، مما جعلنا إزاء تركيب جديد ، أطلقنا عليه الخالفة .
- أغفلنا عن قصد إدراج تركيب (لولا) مع أدوات الشرط غير الجازمة ، فجعل هذا التركيب في قسم الخالفة ، وذلك لأنها أي - لولا - قد خالفت أخواتها في التركيب مع الأفعال ، وركبت مع الاسم ، وذلك على سبيل الاجتهاد .
- أما الخوالب فلها قواؤها اللغوية الخاصة بها ، لذلك عدناها تراكيب مسكوكة لها دلالتها .
- إن التراكيب الإنشائية الإفصاحية التي تتعلق بالمتكلمين لا تقل أهمية عن التراكيب الطلبية فهي تترجم عن انطباعات المتكلمين وسلوكهم ، فتعكس أزمة الشعور وحيرة العقل أكثر من حقيقة القول .
- إن ظاهرة التقديم والتأخير هي من السمات الأسلوبية المهمة التي تميزت بها اللغة العربية ، وهي مظهر من مظاهر شجاعة العربية ، لأنها تجعل التركيب اللغوي يفرز دلالات عدة فتزيده جمالاً ورونقاً ، وتبين قدرة اللغة العربية على استيعاب دلالات عدة .
- يرتبط الحذف ارتباطاً وثيقاً بالمعنى ، للإيجاز الذي هو أحد دلالات التركيب اللغوي .
- يقسم الحذف قسمين ، حذف جائز : ويجوز فيه إسقاط أي عنصر من عناصر التركيب اللغوي لغرض ما ، مع إمكان ذكره وذلك لا يتعارض مع بناء الجملة ، ويجب أن يكون

- هناك قرينة لفظية أو معنوية كدليل لهذا الحذف ، وحذف واجب لا يجوز فيه ذكر العنصر اللغوي كي لا يفسد التركيب اللغوي .
- تناول النحاة هذه الظاهرة كغيرها من الظواهر اللغوية ، وأشاروا في كتبهم إلى أماكن الحذف ، وتحدثوا عن شروطه ، وأسبابه ، وأنواعه ، وتنبهوا إلى بعض دلالات الحذف كالتخفيف وكثرة الاستعمال ، والضرورة الشعرية ، وغيرها ، أما البلاغيون فقد تناولوا هذه الظاهرة معتمدين على المعنى ، فذكروا بعض دلالات الحذف .
 - الحذف أبلغ من الذكر لأنه نوع من الإيجاز ، وهذا من بلاغة الكلام ، ويزيد المعنى رونقاً وجمالاً .
 - إن اللفظة المستقلة بذاتها لها معنى معجمي ، ولها داخل التركيب معنى نحوي ، وفي السياق معنى دلالي .
 - إن التركيب الإسنادي الإنشائي له دلالاته في التركيب وهذه الدلالة إما أن تكون أصلية، فتكون دلالة التركيب هي بلا زيادة ولا نقصان ، وإما أن تكون سياقية فتعرف من سياق الكلام الذي يرد فيه التركيب اللغوي .
 - إن ظاهرة العدول اللغوي ومراعاة مقتضى الحال (المقام) وتباين المقامات في استدعاء صور كلامية معينة تشكل مجتمعة أساس الدراسات الأسلوبية اللسانية المعاصرة .
 - العدول في التراكيب الإنشائية وإخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر هو وجه من وجوه حيوية اللغة العربية وجماليتها .
 - إن كل عدول أو انزياح في مبنى التركيب يجب أن يصاحبه عدول أو انزياح في دلالة التركيب .
 - إن كل مظهر من مظاهر الانزياح في التركيب الإنشائي ، هو مظهر من مظاهر قدرة اللغة على توليد تراكيب كثيرة ، تفرز دلالة غير دلالاتها الأصلية .
 - قد تفرز الجملة الإنشائية دلالات جديدة ، مختلفة عن دلالاتها الأصلية ، تعرف من خلال المقام والسياق والحال ، والظروف المحيطة بعملية الكلام ، وقدرات المتكلمين .
 - إن نظرية سياق الحال ليست وليدة ابتكار (فيرث) بل وضع أركانها ، وثبت أسسها اللغويون العرب أمثال : سيبويه ، وابن جني ، وغيرهما .
 - قد يحول اللفظ من صيغة إلى صيغة فتتولد معانٍ جديدة للتركيب ، فبدل أن تكون الصفة متفقلة تصبح ملازمة لصاحبها ، وكالسجية فيه ، فتسمى دلالة النقل .
 - إن الجملة الإنشائية غير الطلبية تركيب لغوي مستقل ، له أهميته ، وله دلالاته التي تضاهي التركيب الطلبية ، ولذا يجب دراسته والعناية به ، وعدم التقليل من شأنه .

- إن بعض الأدوات النحوية قد تُنقل من دلالتها الأصلية إلى دلالة أخرى بمعونة القرائن فتعطي معنى جديداً لا يتوفر في الأول .
- إن التركيب الإسنادي المستقل له معنى معين ، وقد يطرأ عليه تغيير ، فيفرز دلالة جديدة زائدة على معناه الأصلي .
- يجب الاهتمام بالدراسات اللغوية التي توظف اللغة توظيفاً دلالياً ، واجتماعياً ، وذلك من خلال التعامل مع النصوص عن قرب ومعرفة مقاماتها والظروف التي قيلت فيها .
- هناك كثير من الظواهر اللغوية في التراث العربي بحاجة إلى إعادة النظر فيها ، ودراستها دراسة علمية متأنية ، تساهم في تقدم الدراسات اللغوية .
- وبناء على ما تقدم فإن الدراسات اللغوية العربية لدى علمائنا القدماء ما زالت بحاجة إلى دراسة علمية جدية ، وفق مناهج حديثة ، فهي غنية بظواهر لغوية تستحق الدراسة والتمحيص وفق مناهج حديثة .

ترتيب المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- 1- الإتيان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي ، حققه وعلّق عليه وعمل فهارسه عصام فارس الحرستاني ، خرّج أحاديثه محمد أبو صعيليك ، دار الجليل ، بيروت ، ط1 ، 1998 .
- 2- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق وتعليق د. مصطفى أحمد النماس ، ط1 ، 1984 .
- 3- الأزهية في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط2 ، 1981 .
- 4- الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، ط2 ، 1979 .
- 5- أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي ، دراسة تطبيقية في ديوان الشابي ، د. عبد القادر مرعي الخليل ، مؤسسة رام للتكنولوجيا ، عمان ، 1995 .
- 6- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، عني بتحقيقه محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، 1957 .
- 7- الأسلوبية والأسلوب ، د. عبد السلام المسدي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت - لبنان ، ط5 ، 2006 .
- 8- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ، تصنيف محمد بن علي بن محمد الجرجاني ، تحقيق د. عبد القادر حسين ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الفجالة ، القاهرة ، (د.ت) .
- 9- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، (د.ت) .
- 10- إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، (ذخائر العرب 3) ، ط4 ، 1949 .
- 11- الأصمعيات ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي ، تحقيق د. قصي الحسين ، منشورات دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ط1 ، 1998 .
- 12- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1405 - 1985 .

- 13- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم ، دراسة نظرية تطبيقية للتوظيف البلاغي لصيغة الكلمة ، عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط1 ، 2001 .
- 14- الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق د. إحسان عباس ، د. إبراهيم السّعافين ، بكر عباس ، دار صادر ، بيروت ، ط1 ، 2002 .
- 15- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د. فاضل السّاقى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1977 .
- 16- الألسنية (علم اللغة الحديث) ، المبادئ والأعلام ، د. ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط3 ، 1983 .
- 17- الأمالي ، لأبي علي إسماعيل بن القاسم البغدادي ، منشورات دار الحكمة ، لبنان ، (د.ت) .
- 18- أمالي ابن الشجري ، لابن الشجري ، تحقيق ودراسة د.محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1 ، 1992 .
- 19- الأمالي النحوية ، أمالي القرآن الكريم ، لابن الحاجب ، تحقيق هادي حسن حمودي ، مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب ، ط1 ، 1985 .
- 20- الانزياح في التراث النقدي والبلاغي ، د. أحمد محمد ويس ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2002 .
- 21- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، كمال الدين أبي البركات الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، (د.ت) .
- 22- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط5 ، 1966 .
- 23- الإيجاز لأسرار كتاب الطراز في علوم حقائق الإعجاز (من العلوم البيانية والأسرار القرآنية) يحيى بن حمزة العلوي، تحقيق د. بن عيسى باطاهر، دار المدار الإسلامي ، ط1 ، 2007 .
- 24- الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق د. موسى بناي العليي ، مطبعة العاني ، بغداد ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية ، 1982 .
- 25- الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني ، تحقيق وتعليق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر، أعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثني ببغداد ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، (د.ت) .

- 26- البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط3 ، 1980 .
- 27- البلاغة العربية ، قراءة أخرى ، د.محمد عبد المطلب ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، لونغمان ، ط1 ، 1997 .
- 28- البلاغة فنونها وأفنانها ، (علم المعاني) ، د. فضل حسن عباس ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط10 ، 2005 م .
- 29- تحولات البنية في البلاغة العربية ، د. أسامة البحيري ، دار الحضارة ، مصر ، ط1 ، (د.ت) .
- 30- تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1986 .
- 31- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، حققه وقدم له محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ، 1967 .
- 32- التطور النحوي للغة العربية ، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة 1929 ، المستشرق الألماني برجستراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر ، ط3 ، 1997 .
- 33- التعريفات ، الشريف علي بن محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1995م .
- 34- تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ط2 ، 1983 .
- 35- الجامع الصحيح (سننُ الترمذي) ، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة ، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) .
- 36- الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، تصحيح أحمد عبد العليم البردوني ، ط2 ، 1952 .
- 37- جماليات الخبر والإنشاء ، (دراسة بلاغية جمالية نقدية) ، د. حسين جمعة ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2005 .
- 38- الجمل في النحو ، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي ، انتشارات استقلال طهران ، ناصر خسرو ، حاج نايب ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، (د.ت) .
- 39- الجمل في النحو ، صنفه أبو القاسم الزجاجي، حققه وقدم له د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ط3 ، 1986 .

- 40- جمهرة أشعار العرب ، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي ، دار المسيرة ، المطبعة الأميرية ببولاق ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1978 .
- 41- الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعة الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت ، ط2 ، 1983 .
- 42- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، معجم للحروف العربية ، علاء الدين بن علي الأربلي ، صنعة د. إميل بديع يعقوب ، دار النفائس ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1991 .
- 43- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للشيخ محمد الدمياطي الشافعي الشهير بالخضري ، مطبعة مصطفى البابي ، القاهرة ، ط الأخيرة ، (د.ت) .
- 44- حروف المعاني للزجاجي ، حققه وقدم له ، د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة دار الأمل ، ط1 ، 1984 .
- 45- الحماسة البصرية لأبي الفرج بن الحسين البصري ، اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه د. مختار الدين أحمد ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ط1 ، (د.ت) .
- 46- خزانة الأدب ، ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه ، د. محمد نبيل طريفي ، إشراف د. إميل يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1998 .
- 47- الخصائص ، لابن جني ، حققه محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، ط2 ، (د.ت) .
- 48- دراسات في علم النحو العام والنحو العربي ، فيكتور خراكوفسكي ، ترجمة الدكتور جعفر دك الباب ، الجمهورية العربية السورية ، وزارة التعليم العالي ، مطابع مؤسسة الوحدة ، 1982 .
- 49- دروس في المذاهب النحوية ، د. عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط2 ، 1988 .
- 50- دلائل الإعجاز في علم المعاني ، الإمام عبد القادر الجرجاني ، صحح أصله علامتنا المعقول والمنقول ، الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية ، والأستاذ اللغوي المحدث الشيخ محمد محمود التركي الشنقيطي ، ووقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه ، السيد محمد رشيد رضا ، منشئ المنار ، مطابع الروضة النموذجية ، مديرية الكتب والمطبوعات ، ط2 ، 1988 - 1989 .
- 51- الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية ، د. صفية مطهري ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2003 .

- 52- دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين ، د. موسى بن مصطفى العبيدان ، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية ، دمشق ، سوريا ، ط1 ، 2002 .
- 53- دور الكلمة في اللغة ، ستيفين أولمان ، ترجمة د. كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1997 .
- 54- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعه أبي سعيد الحسن السكري ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، مؤسسة إيف للطباعة والنشر ، ط1 ، 1982 .
- 55- ديوان الأعشى ، ميمون بن قيس ، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين ، مكتبة الآداب بالجماميز ، المطبعة النموذجية ، 1950 .
- 56- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ط3 ، 1969 .
- 57- ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمع وتحقيق ودراسة ، د. عبد الحفيظ السطلي ، ط2 ، 1977 .
- 58- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم ، الجامعة الأميركية ، بيروت ، دار صادر ، ط3 ، 1979 .
- 59- ديوان تأبط شراً وأخباره ، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاکر ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ، 1984 .
- 60- ديوان جرير ، بشرح محمد بن حبيب ، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه ، ذخائر العرب 43 ، دار المعارف بمصر ، ط3 ، (د.ت) .
- 61- ديوان حسان بن ثابت ، حققه وعلق عليه د. وليد عرفات ، دار صادر ، بيروت ، 1974 .
- 62- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت ، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط1 ، 1987 .
- 63- ديوان ابن حيّوس ، الأمير مصطفى الدولة أبي الفتيان محمد بن سلطان المشهور بابن حيّوس الفتوي الدمشقي ، عني بنشره وتحقيقه خليل مردم بك ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، المطبعة الهاشمية ، 1951 .
- 64- ديوان ابن خاتمة الأنصاري الأندلسي ، حققه وقدم له د. محمد رضوان الداية ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، إحياء التراث القديم ، 1972 .
- 65- ديوان ابن الدمينية ، صنعه أبي العباس ثعلب ، ومحمد بن حبيب ، تحقيق أحمد راتب النفاخ ، مكتبة دار العروبة ، مطبعة المدني ، 1959 .

- 66- ديوان ذي الرمة ، شرح الإمام أحمد بن حاتم الباهلي ، صاحب الأصمعي ، رواية الإمام أبي العباس ثعلب ، حققه وقدم له وعلق عليه د. عبد القدوس أبو صالح ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دمشق ، مطبعة العرين ، 1972 .
- 67- ديوان سحيم عبد بني الحساس ، صنعه نفطويه ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، 1950 .
- 68- ديوان الشريف الرضي ، صححه وقدم له د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، 1994 .
- 69- ديوان شعر حاتم الطائي ، صنعه يحيى بن مدرك الطائي ، رواية ابن هشام بن محمد الكلبى ، دراسة وتحقيق د. عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط2 ، 1990 .
- 70- ديوان الشنفرى ، جمعه وحققه وشرحه د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي ، (د.ت) .
- 71- ديوان صرّ درّ ، نظم الشاعر الرئيس أبي منصور علي بن الحسن بن علي بن الفضل الشهير بصرّ درّ ، دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ط1 ، 1934 .
- 72- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، جمعه وعلق عليه عبد الحق العاني ، دار كوفان للنشر ، المملكة المتحدة ، فنلندا ، ط1 ، 1991 .
- 73- ديوان طرفة بن العبد ، شرح الأعم الشنتمري ، تحقيق درية الخطيب ، ولطفي الصفال ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1957 .
- 74- ديوان طفيل الغنوي ، شرح الأصمعي ، تحقيق حسان فلاح أوغلي ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1997 .
- 75- ديوان أبي الطيب المتنبي ، بشرح أبي البقاء العكبري ، المسمى بالتبتيان في شرح الديوان ، ضبطه وصححه ووضع فهرسه مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) .
- 76- ديوان عامر بن الطفيل ، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق وشرح محمد نبيل طريفي ، دار كنان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، دار الشام للطباعة ، 1994 .
- 77- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، جمعه وحققه د. يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1991 .
- 78- ديوان عبد الله بن رواحة ، ودراسة في سيرته وشعره ، د. وليد قصاب ، دار الضياء للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ط2 ، 1988 .

- 79- ديوان عبيد بن الأبرص ، تحقيق تشارلز ليال ، طبع مطبعة بريال ، ليدن ، 1913 .
- 80- ديوان أبي العتاهية ، شرحه وضبطه وقدم له غريد الشيخ ، منشورات الأعلمي للمطبوعات ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1999 .
- 81- ديوان العجاج ، رواية وشرح عبد الملك بن قريب الأصمعي ، قدم له وحققه د. سعدي ضناوي ، دار صادر ، بيروت ، ط1 ، 1997 .
- 82- ديوان عدي بن زيد العبادي ، حققه وجمعه محمد جبار المعبيد ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد ، مديرية الثقافة العامة ، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع ، بغداد ، 1965 .
- 83- ديوان عروة بن الورد ، شرح ابن السكيت ، حققه وأشرف على طبعه ووضع فهارسه عبد المعين الملوح ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، (د.ت) .
- 84- ديوان علقمة الفحل ، بشرح أبي الحجاج الأعم الشنتمري ، يليه جملة مما لم يذكر من شعره في هذا الشرح ، تحقيق لطفي الصقال ، درية الخطيب ، راجعه د. فخر الدين قباوة ، دار الكتاب العربي ، ط1 ، 1969 .
- 85- ديوان عنتر ، تحقيق ودراسة أحمد سعيد مولوي ، دراسة علمية محققة على ست نسخ مخطوطة ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط2 ، 1983 .
- 86- ديوان كثير عزة ، جمعه وشرحه د. إحسان عباس ، نشر وتوزيع دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، 1971 .
- 87- ديوان الكميث بن زيد الأسدي ، جمع وشرح وتحقيق د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2000 .
- 88- ديوان المتلمس الضبيعي ، رواية الأثرم ، وأبي عبيدة عن الأصمعي ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ، مجلة معهد المخطوطات العربية ، المجلد (14) ، القاهرة ، 1968 .
- 89- ديوان مجنون ليلى ، شرح د. يوسف فرحات ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1992 .
- 90- ديوان ابن مقبل ، عني بتحقيقه د. عزة حسن ، دمشق ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، 1962 .
- 91- ديوان النابغة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ذخائر العرب ، 52 ، 1977 .
- 92- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، 1975 .

- 93- سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، دراسة وتحقيق ، د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط2 ، 1993 .
- 94- السيرة النبوية ، تأليف (أبو محمد عبد الملك بن هشام) ، قراءة وضبط وشرح د. محمد نبيل طريقي ، دار صادر ، بيروت ، ط1 ، 2003 .
- 95- شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي ، حققه عبد الستار أحمد فراج ، راجعه محمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة ، مطبعة الميداني ، القاهرة ، (د.ت) .
- 96- شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهرى ، وبهامشه حاشية للعلامة الشيخ يس ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، (د.ت) .
- 97- شرح التلخيص، للشيخ محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرّي ، دراسة وتحقيق د. محمد مصطفى رمضان صوفيه ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، ط1 ، 1983 .
- 98- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، (د.ت) .
- 99- شرح ديوان جرير ، تأليف محمد إسماعيل عبد الله الصاوي ، مضافاً إليه تفسيرات العالم اللغوي أبي جعفر محمد بن حبيب، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ، لبنان ، 1353 هـ .
- 100- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، لأبي العلاء المعري ، المسمى بـ (معجز أحمد) تحقيق ودراسة د. عبد المجيد دياب ، دار المعارف بمصر ، ط2 ، 1992 .
- 101- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، شرحه وقدم له عبد أ. علي مهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1992 .
- 102- شرح ديوان الفرزدق ، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه عبد الله إسماعيل الصاوي ، مطبعة الصاوي ، ط1 ، 1936 .
- 103- شرح ديوان كعب بن زهير ، صنعه الإمام أبي سعيد الحسن بن الحسين بن عبد الله السكري ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، سنة 1950 ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1965 .
- 104- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري حققه وقدم له د. إحسان عباس، الكويت، 1962 .
- 105- شرح ديوان مهلهل بن ربيعة ، شرح وتحقيق محمد علي أسعد ، دار الفكر العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2000 .
- 106- شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية ، جامعة قار يونس ، 1978 .

- 107- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، محمد يحيى الدين عبد الحميد ، (د.ت) .
- 108- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط16 ، 1974 .
- 109- شرح القوائد التسع المشهورات ، صنعه أبي جعفر النحاس ، تحقيق أحمد خطاب ، دار الحرية للطباعة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1973 .
- 110- شرح قطر الندى ، وبل الصدى ، تصنيف ابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر ، (د.ت) .
- 111- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، مكتبة المتنبى ، القاهرة ، (د.ت) .
- 112- شروح التلخيص وهي مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني ومواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح ، لابن يعقوب المغربي ، دار السرور ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) .
- 113- شروح سقط الزند بإشراف د. طه حسين ، وبتحقيق مصطفى السقا ، عبد الرحيم محمود ، عبد السلام هارون ، إبراهيم الأبياري ، حامد عبد المجيد ، الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة 1945 ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة .
- 114- شعر الأحوص الأنصاري ، جمعه وحققه عادل سليمان جمال ، قدم له د. شوقي ضيف ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط2 ، 1990 .
- 115- شعر الأخطل ، صنعه السكري ، روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط2 ، 1979 .
- 116- شعر أبي زبيد الطائي ، تحقيق نوري حمودي القيسي ، ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره ، مطبعة المعارف ، بغداد ، 1967 .
- 117- شعر زهير بن أبي سلمى ، صنعة الأعلام الشنتمري ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط3 ، 1980 .
- 118- شعر زيد الخيل ، جمع ودراسة وتحقيق ، د. أحمد مختار البرزة ، دار المأمون للتراث ، ط1 ، 1988 .
- 119- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، حققه وضبط نصه د. مفيد قميحة ، راجعه وضبط نصه نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط2 ، 1985 .
- 120- شعراء أمويون ، دراسة وتحقيق د. نوري حمودي القيسي ، جامعة بغداد ، 1976 .

- 121- الصاحبى فى فقه اللغة العربىة ومسائلها ، وسنن العرب فى كلامها ، للعلامة الإمام أبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازى اللغوى ، حققه وضبط نصوصه وقدم له د. عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط1 ، 1993 .
- 122- صحىح البخارى ، بشرح الكرمانى ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1981 .
- 123- الصدارة فى النحو العربى ، عبد الرحمن محمود مختار الشنقىطى ، النهار للطبع والنشر والتوزىع ، ط2 ، 1999 .
- 124- صور الأمر فى العربىة بىن التنتظىر والاستعمال ، د. سعود بن غازى أبو تاكى ، دار غرىب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط1 ، 2005 م .
- 125- ضرائر الشعر ، كتاب ما يجوز للشاعر فى الضرورة ، للقزاز القىروانى ، تحقيق وشرح ودراسة د. محمد زغلول سلام ، د. محمد مصطفى هدارة ، منشورات منشأة المعارف بالإسكندرىة ، (د.ت) .
- 126- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، يحيى بن حمزة العلوى ، مطبعة المقتطف بمصر ، 1914 .
- 127- العلامة الإعرابىة فى الجملة بىن القدىم والحديث ، د. محمد حماسة عبد اللطىف ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، ط1 ، 1984 .
- 128- علم الدلالة ، بىبر جىرو ، ترجمه عن الفرنسىة د. منذر عىاشى ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط1 ، 1988 .
- 129- علم الدلالة بىن النظرىة والتطىبق ، د. أحمد نعىم الكراعىن ، المؤسسة الجامعىة للدراسات والنشر والتوزىع ، بىروت ، الحمرا ، ط1 ، 1993 .
- 130- علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربى ، د. محمود السعران ، دار المعارف بمصر ، 1962 .
- 131- العوامل المائة النحوىة ، فى أصول علم العربىة ، عبد القاهر الجرجانى ، شرح الشىخ خالد الأزهرى ، تحقيق وتقدىم وتعلىق د. البدرأوى زهران ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2 ، (د.ت) .
- 132- العىن ، للخلىل بن أحمد الفراهىدى ، تحقيق د. إبراهىم السامرائى ، منشورات مؤسسة الأعلمى للمطبوعات ، بىروت ، لبنان ، ط1 ، 1988 .
- 133- الفتح على أبى الفتح ، لابن فورجة ، تحقيق عبد الكرىم الدجىلى ، دار الشؤون الثقافىة العامة ، بغداد ، ط2 ، 1987 .

- 134- الفَسر ، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ،
حققه وقدم له د. رضا رجب ، دار الينايب ، دمشق ، ط1 ، 2004 .
- 135- في النحو العربي ، نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، منشورات المكتبة العصرية ،
بيروت ، ط1 ، 1964 .
- 136- الكامل ، لأبي العباس المبرد ، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه د. محمد أحمد
الدالي ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1997 .
- 137- كتاب سيويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، ط6 ،
1966 .
- 138- كشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانوي ، تحقيق لطفي عبد البديع ، ترجمة عبد النعيم
محمد حسنين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1972 .
- 139- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للإمام
محمود بن عمر الزمخشري ، رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد ، دار
الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 1986 .
- 140- الكواكب الدرية، شرح محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل على متممة الأجرومية ،
الشيخ محمد بن محمد الرعي المشهور بالحطّاب ، طبع بمطبعة شركة مصطفى البابي
الحلبي وأولاده بمصر ، ط2 ، 1937 .
- 141- اللامات ، للزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية بدمشق ،
مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1969 .
- 142- لسان العرب ، لابن منظور ، نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه علي شيري ، دار
إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1992 .
- 143- لسانيات تقابلية ، الاستفهام بين العربية والإنكليزية ، د. أسماء أحمد رشيد المومني ،
دار الكندي للنشر والتوزيع ، إربد ، الأردن ، ط1 ، 2007 .
- 144- اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية ودلالية ، د. عبد القادر الفاسي الفهري ، دار
توبقال للنشر ، الدار البيضاء - المغرب ، منشورات عويدات ، بيروت - لبنان ، ط1 ،
1985 .
- 145- اللغة العربية ، معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، ط3 ، 1998 .
- 146- اللغة ، فندريس ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ، د. محمد القصاص ، مكتبة الأنجلو
المصرية ، 1950 .
- 147- مبادئ اللسانيات ، د. أحمد محمد قدور ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، دار
الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط2 ، 1999 .

- 148- مبادئ اللسانيات العامة ، أندريه مارتينييه ، ترجمة د. أحمد الحمو ، إشراف د. عبد الرحمن الحاج صالح ، د. فهد عكام ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، 1984-1985 .
- 149- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ضياء الدين بن الأثير ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، 1939 .
- 150- مجاز القرآن ، صنعه أبي عبيدة معمر بن المثنى ، عارضه بأصوله وعلق عليه ، محمد فؤاد سزكيس ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1981 .
- 151- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد ، النيسابوري الميداني ، حققه وفصله وضبط غرائبه وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط3 ، 1972 .
- 152- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ، 1994 .
- 153- مختارات شعراء العرب ، لابن الشجري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، ط1 ، 1992 .
- 154- المسائل العضديات ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، حققه شيخ الراشد ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ط1 ، 1986 .
- 155- المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري ، طبع بإعانة وزارة المعارف للتحقيقات العلمية ، والأمور الثقافية للحكومة الهندية ، تحت مراقبة د. محمد عبد المعيد خان ، ط1 ، 1962 .
- 156- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق ياسين محمد السواس ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1974 .
- 157- معاني القرآن ، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، دار السرور ، (د.ت) .
- 158- معاني القرآن للأخفش، دراسة وتحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب ، ط1 ، 1985 .
- 159- معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط2 ، 2003 .
- 160- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الفكر العربي ، دار الثقافة العربية للطباعة ، 1969-1970 .
- 161- معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، اعتنى بنسخه وتصحيحه د. س مرجليوث ، مطبعة هندية بالموسكي بمصر ، ط2 ، 1930 .

- 162- معجم ديوان أشعار النساء في صدر الإسلام ، د. ليلي محمد ناظم الحَيالي ، مكتبة لبنان ، ناشرون ، لبنان ، بيروت ، ط1 ، 1999 .
- 163- معجم الشعراء لأبي عبد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني ، تحقيق د. فاروق اسليم ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2005 .
- 164- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، إعداد د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1992 .
- 165- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري ، حققه وعلق عليه د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني ، 1972 .
- 166- مفتاح العلوم ، للسكاكي ، ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1987 .
- 167- المفصل في علم اللغة ، للزمخشري ، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين الحلبي ، قدم له وراجعه وعلق عليه د. محمد عز الدين السعيد ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1990 .
- 168- المفضليات ، اختيارات محمد بن يعلى بن عامر الضبي ، تحقيق د. قصي الحسين ، منشورات دار ومكتبة الهلال ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1998 .
- 169- المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د.ت) .
- 170- منتهى الطلب من أشعار العرب ، جمع محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون ، تحقيق وشرح ، د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1999 .
- 171- المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم ، للإمام الأمدي ، صححه وعلق عليه د. ف كرنكو ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1991 .
- 172- النحو الغائب ، دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها ، د. عمر يوسف عكاشة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2003 .
- 173- نظرية اللغة في النقد الأدبي ، د. عبد الحكيم راضي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، 1980 .
- 174- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، الشيخ أحمد بن محمد المقرّي التلمساني ، حققه د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، 1968 .

175- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، الإمام فخر الدين الرازي ، تحقيق ودراسة
د. بكري شيخ أمين ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1985 .

176- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، صححه سعيد الخوري الشرتوني ، دار الكتاب
العربي ، بيروت ، لبنان ، 1984 .

177- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، منشورات
محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1998 .

المجلات :

- الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة ، يحيى أحمد ، الألسنية — عالم الفكر { 3 } ،
المجلد العشرون ، العدد الثالث ، أكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر ، 1989 . وزارة الإعلام
في الكويت .